المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ISSN :2353-0294

المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

مجلة دورية دولية علمية محكمة

تعنى بالدراسات والبحوث الخاصة بالعلوم السياسية والعلاقات الدولية

العدد السابع

رقم الإيداع :1228 – 2013

جوان 2017 م رمضان 1438 هـ

المجلـة الجزائريـة للدراسات السياسية

- **المدير ومسؤول النشر:**

الدكتور - مصطفى صايـج

مدير المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .

- **رئيس هيئة التحرير:**

الأستاذ الدكتور ـ صالح سعود

نائب المدير مكلف بالنشر بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **نائب رئيس هيئة التحرير :**

الدكتور ـ محمد سي بشير

أستاذ بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

- **هيئـة التحـريـــر:**

د ـ تسعديت مسيح الدين

د ـ منصور لخضاري

د ـ حكيم غريب

د ـ خليفة بوراس

العنوان:

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 03 طريق دودو مختار، بن عكنون، الجزائر.

الإيداع القانوني : 1228 – 2013

الترقيم الدولي ISSN : 0294 – 2353

البريد الإلكتروني : journal@enssp.dz

الهاتف : 02 01 23 23 (0) 213+

07 01 23 23 (0) 213+

الهيئة العلمية للمجلة

أ. د . رابح شريط	جامعة الجزائر- 3
أ. د . عبد السلام بن زاوي	المدرسة الوطنية العليا للإعلام والاتصال - الجزائر
أ. د . خوجة محمد	جامعة الجزائر- 3
أ. د . عمر فرحاتي	جامعة الوادي
ا.د. شوشة عبد الغني	المركز الجامعي - تمنراست
أ. د . سالم برقوق	جامعة الجزائر- 3
أ. د . كريم خلفان	جامعة تيـزي وزو
أ. د . حسين بشاني	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
أ. د . عبد الحميد بوديا مرا د	جامعة غرونوبل - فرنسا
أ. د . جون ماركو	جامعة غرونوبل - فرنسا
د . لقمان مغراوي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د . محمد هناد	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د . محمد جويلي	جامعة منوبـــة - تـونس
د . محمد السعيد مكي	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د . بوشرف كمال	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د. علي لوراري	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د . خيضر محمد عبد الكريم	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
د . علي ربيج	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
أ . برحو سهيلة	المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر

مستلزمات النشر

من ضمن شروط النشر في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية

- أن يتوافق المقال مع اهداف المجلة.
- أن يكون المقال غير منشور سابقا.
- أن لا يتجاوز الموضوع 20 صفحة باللغة العربية، بالإضافة إلى إمكانية إرسال مواضيع باللغتين الفرنسية ولإنجليزية، (يكتب الموضوع بخط Simplified Arabic بالنسبة للغة العربيـة، وTimes New Roman بالنسبـة للغتين الفرنسيـة والإنجليزيـة، وأن يكـون المضمون بحجم 14، الهامش بحجم 12)، ويكون مرفوقا بملخص باللغة العربية وملخص بلغة أخرى (بالنسبة للمواضيع باللغتين الفرنسية والإنجليزية يجب أن تتوفر على ملخص باللغة العربية).
- إلتزام الدقة والعمق في المضمون و الأمانة العلمية، والتوثيق المنهجي.
- تكتب الهوامش بترقيم متسلسل في نهاية كل صفحة، مع مراعاة أسلوب منهجي موحد:
  - الكتب: المؤلف، العنوان، دار النشر، مكان النشر، السنة، الصفحة.
  - المقالات: المؤلف، العنوان، المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.
- يرفق عنوان البحث مع إسم الباحث، ورتبته العلمية، وتخصصه، و الهيئة العلمية التي ينتمي إليها.
- يرسل الموضوع عبر البريد الالكتروني للمجلة.(journal@enssp.dz)
- يعرض البحث على لجنة علمية للتقييم.
- المقالات التي لا تنشر لا تعاد لأصحابها.

الآراء الـواردة في البحـوث المنشـورة لا تعبـر بالضـرورة عن رأي المجلـة.

الإفتتـــاحيـــة

تقدم المجلة الجزائرية للدراسات السياسة . في اصدارها السابع . مجموعة من البحوث والدراسات الرائدة والملتزمة، وذات الرؤى والأفكار المتنوعة، والتي يمكن تصنيفها بالمعيار الجغرافي من بين المواضيع العلمية والأكاديمية، المتسمة بالطابع الوطني والمغاربي والدولي، وبالمعيار التدريسي بالدراسات الدبلوماسية، والتكامل والاندماج الإقليمي، والسياسة الخارجية للقوى الكبرى، كما يمكن تصنيفها بمعيار التخصص الفكري بالمقالات ذات الاهتمام بالطابع القانوني المحلي والدولي، وأخرى ذات أبعاد نظرية ضابطة للدراسات السياسية والرقي بها، في عالم تتدافع فيه حرب العقائد والأفكار.

ولقد برز في هذا العدد، موضوع الوساطة الجزائرية، في حل النزاعات ضمن الديناميكية الدبلوماسية الساعية لإدارة النزاعات، مع التأكيد على الخبرات السابقة في تسويتها، كما برز موضوع الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن المجتمعي الجزائري إلى عمق الأمن الوطني .

ومع مواكبة المجلة للإهتمام بالقضايا الإقليمية والدولية، تم التطرق الى المواضيع المتعلقة بمسألة إندماج دول المغرب العربي، ومسألة حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، وأبعاد توظيفه في النزاعات الإقليمية، إضافة الى التحولات الدولية، وبالخصوص على إثر وصول الرئيس "دونالد ترامب" إلى إدارة البيت الأبيض، وتصوراته حول سياسته الإفريقية ورهاناتها ثم الى السياسة الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى .

وتزخر المجلة بتنوع نظري يطمح الى إعادة قراءة بعض المقاربات النظرية في حقل العلوم السياسية، مثل التنشئة السياسية ودور المقاربة النفسية في النزاعات الأهلية، مع التطرق الى تثمين البحث العلمي من خلال مواقع التواصل الاجتماعي وموضوع مراعاة شروط الملكية الفكرية .

ومن منطلق أن المعرفة هي هبة تنمو بالمشاركة، لا سيما، مع تنوع وسائل الاتصال وتطورها، فإن هيئة تحرير المجلة قد وفرت موقعا إلكترونيا خاصا بها لنشر حمولتها العلمية والأكاديمية لتعميم الفائدة، ولتكون نافذة لاستقبال كل المساهمات الملتزمة بشروط النشر، كما يسعدها الإفتخار بكل الكفاءات التي ساهمت في بناء صرح هذا العدد، وبكل الجهود الخيرة للمساعدة في مواصلة تقديم الرؤى العلمية الإستشرافية المبنية على ربط الحاضر بالمستقبل، لتوفير المقدرة والتمكين من استمرارية صناعتها، في أعدادها القادمة. هذا هو درب الوصول.

السيد : مدير المدرسة

د. صايج مصطفى

الفهــرست

الرقم	عنـوان الموضـوع	الصفحة
01	الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية أ. الزهرة تيغزة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر- 3	
02	تأثير ظاهرة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري د. فول مراد، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر- 3	
03	السياسة الإعلامية في الجزائر من الرقابة إلى سلطة الضبط أ. مليكة هارون، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر	
04	دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية والإقليمية - حالة الصحراء الغربية أنموذجا - د. رقولي كريم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف - 2	
05	دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر. أ. يحي باي نجاح، قسم العلوم السياسية، جامعة جيجل.	
06	التعديلات الدستورية الخاصة بتنظيم عمل البرلمان (في ظل القانون **16-01**). عجابي صبرينة، باحثة دكتوراه - جامعة تبسة.	
07	"الحدود الجزائرية بين الثوابت السّيادية والمتغيّرات الإقليمية". بوزيد عائشة، باحثة دكتوراه ، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السّياسية - الجزائر	
08	الإصلاح الدستوري في الجزائر: جدلية التوافق و التعارض بين النّصوص القانونية و الواقع السياسي. فاتح خننو، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر	
09	الاندماج المغاربي بين الاتفاقيات المشتركة والواقع الاقتصادي . د. نبيل دريس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة **2**	
10	إنتهاك القواعد الدولية الآمرة ، (حق تقرير المصير في ظل إتفاقية الفلاحة والصيد البحري بين المغرب والإتحاد الأوروبي). مرسلي محمد، باحث دكتوراه	
11	إدارة ترامب وإفريقيا: التصورات والرهانات. د . مصطفى صايج، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.	
12	السياسة الخارجية الامريكية تجاه دول آسيا الوسطى (الواقع والمستقبل) المدرس الدكتور : سليم كاطع علي، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية- جامعة بغداد- العراق	

13	الاستراتيجية الاقتصادية الامريكية تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة د.لامية زكري، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر-3.	
14	القوة الناعمة: فرنسا من الإشعاع الثقافي إلى دبلوماسية التأثير د. رقية بوقراص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم.	
15	الإستراتيجية الإيرانية بين المحددات الدينية والمصلحية. أ.م.د. عبد الحميد العيد الموساوي ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ـ العراق	
16	العلاقات الجزائرية- الإيرانية و تأثيراتها على التوازنات الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي -دراسة كرونولوجية وتحليلية- أ. بشير بودلال، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ـ **3**	
17	دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية- الحرب على العراق أنموذجا- حنان رزايقية، باحثة دكتوراه، جامعة الجزائر ـ 3	
18	مدخل سياسي لمبادرات الحكامة الالكترونية في الدول العربية أ. نسرين يحياوي، باحثة دكتوراه، بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.	
19	تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأور- أطلنطي أ. عباس عقيلة، كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر ـ **3.**	
20	جهود القوى الصاعدة في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة د. إدريس عطية، جامعة العربي التبسي - تبسة.	
21	دور الاتجاهات النفسية في إذكاء النزاعات الأهلية د.صورية زاوشي، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ـ 3.	
22	الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي - البدائل الجديدة للتنمية بين البلدان النامية د/بن عزوز محمد، المدرسة الوطنية العلياء للإحصاء والإقتصاد التطبيقي.	
23	نظام حماية السرية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية: تحديات الثقة والفاعلية د. دريدي محمد مختار، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر ـ 3.	
24	مواقع التواصل الاجتماعي العلمية ودورها في تثمين البحث العلمي بن بوزيد هجيرة بكلية العلوم الإنسانية- جامعة الجزائر ـ 2.	
25	التنشئة السياسية : مقاربة معرفية مفاهيمية مرابط عبد الحكيم، باحث دكتوراه بجامعة سطيف- 2.	

الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الإفريقية

أ. الزهرة تيغزة
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر ـ 3.

ملخص :

لقد سعت الدبلوماسية الجزائرية منذ استقلالها سنة 1962 إلى تبني جملة من المبادئ التي تحددت تعاملها مع العالم الخارجي، وتسهم في إيجاد دور فعال وايجابي خاصة على المستوى الإفريقي،وذلك من خلال الدعوة إلى نظام اقتصادي عادل وأيضا دعم حركات التحرر، وتحقيق مبدأ تقرير المصير للشعوب المستعمرة. والذي كان من أولويات الدبلوماسية الجزائرية .

وبحكم الموقع الجيو-إستراتيجي لها وكونها بوابة القارة الإفريقية وقلب المغرب العربي وذات نفوذ واضح على الساحة في دعم وحل القضايا إلإفريقية، كان لزاما عليها كأحد أنجع الدول الإفريقية بدل جهود مضاعفة وتأكيد حضورها الفعال في فض النزاعات الإفريقية خاصة.

Résumé

Après avoir lutté seule face au terrorisme durant la décennie noire – dans les années 1990, l'Algérie continue de faire de ce fléau une de ses priorités nationales. Ses efforts diplomatiques dans la lutte contre terrorisme sur le continent Africain se multiplient, notamment ceux qui concernent la médiation pour régler les crises malienne et libyenne. Une initiative saluée par de nombreux États, aussi bien à l'échelle régionale que mondiale.

L'Algérie était toujours favorable à un règlement du conflit politico-militaire par la voie du dialogue pacifique en accueillant à Alger des pourparlers intensifs avec les principaux protagonistes des conflits qui secouent plusieurs pays voisin et ami.

Les fruits de tels efforts de médiations se récolteront dès le début de l'année 2015 selon le chef de la diplomatie algérienne. Au moment où les parties maliennes, gouvernement et groupes armés du nord, s'approchent d'une solution définitive et durable à une situation ayant mis à mal la paix et la stabilité, l'Algérie, dont le rôle de médiateur est salué par la communauté internationale et l'Union Africaine (UA), œuvre pour que sa coordination avec l'ensemble des parties concernées soit "complète et parfaite". Toujours engagée aux côtés de ses voisins au moment de conflits.

L'Algérie a poursuivi, durant l'année 2014, son rôle de chef de file de la médiation pour la résolution de la crise politico-militaire qui prévaut dans la région nord du Mali. Sur fond de "satisfaction" des parties maliennes dans le cadre du dialogue inclusif pour le règlement de la crise malienne, Alger, soutenue par les pays de la sous-région et la communauté internationale, abrite depuis juillet 2014, les pourparlers dans un esprit de "transparence", règle prônée par l'Algérie dans la médiation pour la résolution des conflits. Cette attitude est inspirée de la conviction qu'il n'y a absolument pas de rivalité entre les médiateurs mais plutôt une "complémentarité" dans les efforts avec, comme objectif principal, la satisfaction de toutes les parties au conflit.

مقدمة :

ظلت القارة الإفريقية ومنذ سنوات طويلة بمثابة خزان للمواد الأولية والثروات الطبيعية، فوجدت معظم دولها نفسها بعد الإستقلال أمام مجموعة من التحديات التي يفرضها اليوم مسار العولمة، وفي هذا الإطار فتحت هشاشة كيان الدولة – الأمة المجال لإنفجار عدد من بؤر التوتر في مناطق عديدة من العالم، أدت إلى تصاعد موجة التطرف والعداء، كما تعبر هذه الأزمات عن مشاكل عميقة تتمثل في : التهميش والتأخر الحقيقي على الصعيد الإقتصادي الذي تعاني منه إفريقيا من بين 40 دولة فقيرة في العالم تعد 32 بلدا إفريقيا يعاني من الفقر والمديونية، ويمثل التقسيم الحدودي الموروث عن الإستعمار وبدون منازع أول تحدي أمني واجه القارة الإفريقية منذ 1963، أين انعقد بأديس أبابا الإجتماع التأسيسي لمنظمة الوحدة الإفريقية.

و ما زالت النزاعات بين الدول ومنذ حوالي ثلاثين سنة هي التي تحدد العلاقات بين الدول الإفريقية، والتي بدأت مع بوادر التسعينيات تأخذ الطابع الداخلي في شكل حروب أهلية دامية شكلت دوما تهديدا حقيقيا، وهذا ما طبع إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية سابقا.

وعليه، يؤكد الخبراء والملاحظون السياسيون أن النزاعات الحادة والحروب التي تعيشها القارة الإفريقية هي حتمية لا يمكن تجنبها، وهذا راجع إلى طبيعة الحدود الجغرافية المصطنعة التي رسمت من قبل المستعمر دون الأخذ بعين الإعتبار الخصوصيات التي يتميز بها سكان أفريقيا والمرتبطة بتاريخهم وثقافتهم.

ولم تعد النزاعات في إفريقيا تحدث بسبب الحدود فقط، وتتصف بالحدة التي كانت عليها سابقا، وإنما أصبح الوضع الصعب الذي تعيشه شعوب القارة والذي نتج عن (تفشي الأمراض المزمنة والخطيرة، ومظاهر البطالة، وإنتشار المجاعة، وتفاقم حالة الفقر المدقع...)، هو المتسبب ـ بشكل كبير ـ في إنتشار النزاعات في إفريقيا، وهو الذي يحول دون إيجاد حلول للخروج من هذه الأزمات المستعصية.

وأمام إنتشار مخاطر هذه التهديدات للأمن بكل أنواعه وأبعاده ساهمت الجزائر ـ من منطلق موقعها، وتجربة تاريخها ومكافنة سياستها، ودور دبلوماسيتها ـ في الإنخراط في البحث عن حل العديد من النزاعات "المشتعلة " في إفريقبا، سواء عبر الدفع بها إلى الإحتكام الدولي، أو بوساطة الحوار، ولعل أهم ما قامت به في هذا الشأن، هو توصلها إلى وضع حد لأصعب نزاع عرفه القرن الإفريقي، بين كل من دولتي إرتيريا وإثيوبيا، وازمة الكونغو التي تعتبر من أكثر الأزمات الإنسانية دموية، وأزمة الصراع في النيجر التي ساهمت فيها عبر استمرار التشاور بين الاطراف المتصارعة، وأزمة مالي التي توصلت فيها فصائلها إلى ما يسمى بالسلام التوافقي مع المتمردين منهم.

أولا- أزمة إرتيريا وإثيوبيا.

1- الواقع الجغرافي والإجتماعي لإثيوبيا وإريتريا.

أ- الواقع الجغرافي والإجتماعي في إثيوبيا.

تعد أثيوبيا إحدى دول إقليم شرق أفريقيا، الواقعة في منطقة القرن الأفريقي، وهي من الدول الحبيسة، إذ تشارك بحدودها كل من إريتريا من الشمال، جيبوتي والصومال من الشرق وكينيا من الجنوب، والسودان من الغرب والشمال الغربي، وتبلغ مساحة أراضيها (1.12) مليون كم مربع[*].

وكانت أثيوبيا قد تحولت إلى دولة حبيسة بعد أن إستقلت عنها إريتريا سنة 1997 م، وبذلك فقدت منافذها البحرية على العالم الخارجي، وأمست تعتمد على عدد من الموانئ في الدول المجاورة لها، والتي من أهمها ميناء مصوع الإريتري وميناء جيبوتي[1].

ب- جذور الصراع الإثيوبي- الإريتري :

لقد أصبح هيلاسلاسى إمبراطورا لإثيوبيا في سنة 1930 م، التي إنضمت إلى عصبة الأمم في السنة التالية، إلا أن غزو إيطاليا لبلاده في سنة 1936 م قد أدى إلى نفيه (هيلاسلاسى) إلى بريطانيا، التي كانت قد عدت إريتريا جزءا من مستعمرات إيطاليا[2]، وبعد ما هزمت القوات البريطانية والإثيوبية القوات الإيطالية في سنة 1941 م، ولكن إثيوبيا لم تستعد السيادة الكاملة حتى توقيع الإتفاق الأنجلو- إثيوبي في ديسمبر سنة 1944م[3].

وعلى الرغم من أن إثيوبيا وإريتريا إرتبطتا بإتحاد فيدرالي في سنة 1952 م، غير أن الإمبراطور الإثيوبي(هيلاسلاسى) قد ألغى ذلك الإتحاد، وأعلن ضم إريتريا إلى إثيوبيا سنة 1964م، مما أدى إلى قيام ثورة مسلحة لتحقيق الإستقلال، وقد شجعت إثيوبيا حركة الإضطرابات الداخلية في إريتريا، وتصميم الإمبراطور الإثيوبي(هيلاسلاسى) على ضمها إلى بلاده بأي وسيلة وعدم التفريط بها، ويعود ذلك إلى رغبته في توسيع أرجاء الإمبراطورية، وإيجاد منفذ لها على البحر الأحمر[4].

وقد أدى إعلان هذا الضم إلى إلغاء الأحزاب في إريتريا وإلى إستيلائها على حصة كبيرة من عائدات حصيلة الجمارك في إريتريا، كما توقفت المساعدات البريطانية مما أدى إلى هجرة عدد كبير من مواطنيها من الفنيين والمثقفين والمهنيين إلى العاصمة الإثيوبية(أديس أبابا)، وقد أنضم عدد كبير منهم في سلك الشرطة وسلاح الطيران والمظلات، كما هاجر عدد كبير منهم (وعلى وجه الخصوص القادة السياسيين الذين كانوا يطالبون بالإستقلال) إلى الخارج ولجأ معظمهم إلى القاهرة، وحينذاك بدأ الشعب الإريتري التفكير في إعلان الكفاح المسلح ضد السلطات الإثيوبية، وتعد حركة تحرير إريتريا أول من أعلن الكفاح المسلح، حيث بدأت منذ سنة 1958 م في تنظيم نفسها في خلايا سرية في معظم المدن الإريترية[5].

كما فشل تنظيم الجبهة الديمقراطية الإريترية الذي تأسس سنة 1959 م، في القاهرة في إحراز أي تقدم، في العمل النضالي التحرري، وقد أسس الإريتريون الذين لجؤوا إلى مصر جبهة التحرير الإريترية

في سنة 1960، وقد عين(إدريس محمد آدم) رئيسا لها، ثم أعلنت الجبهة دستورها الذي كان يهدف إلى تحقيق الإستقلال بأسلوب الكفاح المسلح، الذي تدعمه الجهود السياسية في الخارج، ومع تزايد نشاط الجبهة ـ عسكريا وسياسيا ـ إزدادت السلطات الإثيوبية عنفا في الرد على عمليات الثوار، وقد إستعانت بالدول الغربية كالولايات المتحدة ـ على وجه الخصوص ـ وبإسرائيل لإعادة تنظيم قوات **الكوموندوس**Commandos وتسليحها وتدريبها، وجاء ذلك متمشيا مع إهتمام إسرائيل بإثيوبيا للإفادة من الجزر والموانئ المطلة على البحر الأحمر، كما شنت حملات عسكرية بهدف إبادة الإريتريين، مما أدى إلى لجوء حوالي30 ألف منهم إلى السودان[6].

وبعد سقوط النظام الإمبراطوري في إثيوبيا في 12 سبتمبر سنة 1974 م، ومجيء العسكر بقيادة الجنرال(أمان عندوم) ثم منجستوهيلا مريام، ليقيموا نظاما جمهوريا ماركسيا، وبعد نجاح القوات الإثيوبية في إطار حرب الأوغادين بمساعدة كل من الإتحاد السوفييتي وكوبا، في إيقاف تقدم القوات الصومالية وإعادتها إلى حدودها الدولية، وذلك في سنة 1978 م، بدأت إثيوبيا تتحول باتجاه العمل على إنهاء الثورة الإريترية[7]، وعلى الرغم من التحديات التي واجهها الثوار الإريتريون، وعلى وجه الخصوص الإنقسامات داخل فصائل المقاومة، وعلى الرغم من قساوة شدة الحملات المتلاحقة التي كانت تشنها القوات الإثيوبية العسكرية ضدها، إلا إنها إستمرت بعمليات المقاومة إلى أن إنهار (نظام منجستو) سنة 1991م، إنهيار المنظومة الشيوعية كلها، وحينذاك سيطر تحالف فصائل الثوار المناوئين (لنظام منجستو) وبقيادة (ميليا زناوي) على (أديس أبابا)، وسيطرت جبهة تحرير الشعب الإريتري بزعامة (إسياس أفورقي)على العاصمة الإريترية أسمرا بدعم وبمباركة من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وتم الإتفاق على إجراء إستفتاء حول إستقلال إريتريا، وفي 23- 25 أبريل سنة 1993 م أجري إستفتاء شعبي أختار فيه الناخبون الإريتريون الإستقلال، وفي 3 ماي سنة 1993 م إعترفت أثيوبيا بسيادة إريتريا وإستقلالها، وقد أقيمت في إريتريا بعد الإستقلال حكومة إنتقالية لمدة أربع سنوات، وإنتخب(أفورقي) رئيسا للجمهورية[8]، ولكن هناك من يرى أن معظم التنظيمات الأثيوبية المعارضة وخاصة من قبيلة الأمهر بأن إستقلال إريتريا كان خطأ لا يغتفر إن لم يكن في نظر البعض خيانة، ومنهم من يرى بأنه كان من المفترض على أقل تقدير أن يتم الإتفاق على منح أثيوبيا منفذ على البحر بمنحها ميناء عصب بدلا من الإكتفاء فقط بتسهيلات لإستخدامه، وقد توضح هذا الرأي بعد تجدد الصراع بين الجانبين.

2. دور القوى الفاعلة و المنظمات الإقليمية والدولية في حل النزاع.

أ . الوساطة الغربية (أمريكا) لحل النزاع الإثيوبي الإريتري.

عبر قادة الولايات المتحدة الأمريكية عن استياءهم من أسياسي أفورقي، إذ يعتبرونه المسؤول عما حدث، ويتضح ذلك من تصريحاتهم بأن لديهم خطة رباعية للمصالحة تبدأ بإنسحاب أفورقي من مدينة بغاندي والمناطق الحدودية، وتصبح تلك المناطق منزوعة السلاح، إلا أن أفورقي وقد رفض

هذه الخطوة الأمريكية بإعتبار أنها لم تحقق له ما يطلبه، وبالخصوص فيما يتعلق بالإتصالات الإقتصادية بين إثيوبيا إريتريا، وإصلاحات إريتريا الإقتصادية، وحل مشكلة العملة الإرتيرية.

كانت أمريكا غير راضية عن إتجاه أفورقي لطلب الوساطة العربية، وقد كان يخشى أن يعلن أن إريتريا دولة عربية، وهذا ما كان يحرجها في وقت يشتد فيه الصراع العربي الإسرائيلي.

ب- موقف الإتحاد الإفريقي من النزاع :

بدأت منظمة الوحدة الأفريقية بإدانة إستعمال الخيار العسكري في حل الصراع، ودعت الطرفين إلى اللجوء إلى التسوية السلمية، وقد قامت المنظمة بجهود الوساطة بين الطرفين المتصارعين في المرحلة الأولى من الصراع في مايو سنة 1998 م، ولكن إثيوبيا رفضت هذه الوساطة، ومن ثم تبنى مجلس وزراء خارجية دول المنظمة، إقتراحا مصريا يقضي بوقف الأعمال العدائية بين الدولتين فورا، ومن ثم القبول بالمبادرة الأميركية - الرواندية، كأساس للمفاوضات، وقد رحبت إريتريا بتلك الجهود، لكن إثيوبيا واصلت رفضها بفعل إريتريا سحب قواتها من أراضيها، وبذلك فشلت وساطة المنظمة آنذاك[9] .

3. الوساطة الجزائرية في النزاع الإريتري الإثيوبي :

إن سعي الجزائر لحل هذا النزاع جاء عن قوة إرادتها ووفق منهجها المتصور للصراعات الإفريقية، ومن خلال هذا المنهج حاولت عبر دبلوماسيتها الحد من غرور إنتصار إثيوبيا والرفع من يأس هزيمة إريتريا، فجاء تصورها متجاوزا ومحاولا لم الشمل، مضيفة أن إفريقيا في النهاية هي الخاسر الأكبر، على أساس أن أي حرب تشتعل في منطقة من مناطقها تؤثر على القارة ككل، وتؤدي إلى تعميق تأخرها وتبعيتها للخارج، وإن الحوار والإلتزام بالمبادئ الإفريقية والدولية هما السبيل الأنجع لمعالجة مختلف القضايا الإفريقية، وفي ذات الوقت المحافظة على إستقرار القارة[10].

وفي إطار تصورها للنزاع، حاولت الجزائر الربط بين الدبلوماسية والضغط، مستعينة في ذلك بثقل الإتحاد الأوروبي، وخاصة النفوذ الأمريكي، من خلال معايشة تطور النزاع في علاقاته بالوساطة لحظة بأخرى، إلى درجة أن رئيسها قال قبل التوقيع : " لن أطمئن حتى يوقع وزيرا خارجية إثيوبيا وإريتريا على الإتفاق.. " بل إن الجزائر مارست الضغط أكثر من الدبلوماسية، قبل وحتى توقيع إتفاق وقف إطلاق النار، وسعيا منها في هذا الطريق كان تصورها يحذر من سوء العواقب في حالة عدم الإلتزام بالإتفاق وكان يخامرها هاجس الشك الذي كانت ترى فيه دائما عقبة أمام مجهودات التسوية، التي تسعى إلى تحقيقها لاسيما وأن إفريقيا غالبا ما تعودت على الخيبات أمام إتفاقيات سلام أبرمت، وسرعان ما تنكرت لذلك، ومنه نفهم القول الإثيوبي الذي جاء مطمئنا وردا على الجزائر، فقد ذكر وزير خارجية الإثيوبيا "سيوم مسفين " بعد التوقيع على الإتفاق بأن بلاده ستحترم

الإتفاق، وأن حكومته وشعبه لن يخيبا أمال منظمة الوحدة الإفريقية، وأن أفضل طريقة لتقديم العرفان والشكر لرئيسها هي العمل على إقرار السلم بمنطقة القرن الإفريقي[11].

أ- مواقف الطرفين من الوساطة :

حاول الطرف المنهزم إريتريا من خلال وزير خارجيته "هايلي ولندساي" تبيان أن هناك أهمية يكتسيها الإتفاق سيما وأن توقيعه جرى بالجزائر التي عرفت بمواقفها الواضحة والحكيمة حيال القضايا الشائكة بالقارة السمراء، على العكس من وزير خارجية إثيوبيا، لأن نظيره الأرتيري متفائل بعد التوقيع على الإتفاق، مؤكدا أن المرحلة التي وصلت إليها المفاوضات تمثل مرحلة الحل السلمي الذي يعد أفضل بكثير من الحل العسكري، وهي مرحلة بدأت عناصرها تتجسد منذ ماي 1998، لذلك قبلت بشروط تمس سيادتها الترابية بسبب تواجد القوات الإثيوبية هناك، حيث نشرت الأمم المتحدة قوة داخل ترابها (منطقة أمنية) للفصل بين القوتين المتحاربتين، وفسح المجال للقوات الإثيوبية بالإنسحاب بأمان.

ومن ناحية أخرى، كانت الجزائر تهدف من خلال هذه الوساطة إلى فك الحصار الدولي الذي مارسته بعض الأطراف الخارجية عليها وإستعادة نشاطها في الخارج وهو ما يعد إشارة إلى عودتها للساحة الدولية من جديد، وبمنهج آخر يتعاطى مع كل الفلسفات والسياسات[12]، المطروحة على مستوى محيطها الخارجي.

ولقد أكد المراقبون الدبلوماسيون أيضا ـ في الجزائر وخارجها ـ على أن الفضل في توقيع إتفاق وقف إطلاق النار بين المتنازعين يعود إلى حكمة القيادة الجزائرية، وهو ما أكد عليه الحاضرون في حفل التوقيع.

– جهود الدبلوماسية الجزائرية وتوقيع إتفاق السلام الشامل :

وعلى الرغم من كل الجهود التي بدلتها الأمم المتحدة والمجموعة الدولية، إلا أن الصراع عاد من جديد بين إرتريا وإثيوبيا في 12ماي 2000، وفي الوقت نفسه فإن محادثات الوساطة بين البلدين والتي أجريت تحت رعاية وزير العدل الجزائري والمبعوث الخاص للرئيس بإعتباره أنذاك رئيسا لمنظمة الوحدة الإفريقية وهي المحادثات التي إستأنفت في الجزائر في 31 مايو من نفس السنة، والتي أسفرت عن توقيع إتفاق لوقف عمليات القتال في 18 جوان 2000 من قبل وزيري خارجية البلدين تحت إشراف الجزائر، بوصفها آنذاك رئيسة لمنظمة الوحدة الإفريقية، وأجريت المحادثات بمساعدة المبعوث الخاص لرئاسة الإتحاد الأوروبي وممثلا عن رئيس الولايات المتحدة[13].

و ألزم الإتفاق الطرفين بوقف فوري لعمليات القتال وأكدت الأطراف من جديد أيضا قبولها لإتفاق الإطار لمنظمة الوحدة الإفريقية ومنهجيات تنفيذه، ووافق الإتفاق طلب الطرفان من الأمم

المتحدة أن تنشأ قوات حفظ السلام للمساعدة في تنفيذ هذا الإتفاق، وأسفرت المحادثات عن توقيع إتفاق سلام شامل في 12 ديسمبر2000 في الجزائر بين إثيوبيا وإرتريا[14]، والذي وصفه الأمين العام بأنه إنتصار لصوت العقل ولقوة الدبلوماسية وللإدراك بأن لا البلدان ولا القارة ككل يمكن أن تتحمل عقدا آخر أو سنة أخرى أو يوما آخر من الصراعات، وقال الأمين العام إن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي عازمان على العمل بشكل وثيق مع الطرفين لضمان تنفيذ إتفاق 18 جوان 2000، والإتفاق الذي وقع اليوم بحيث يمكن تحقيق السلام الدائم وبدء العمل في إعادة الإعمار، وأكد أن بعثة الأمم المتحدة سوف تنجز مهامها بسرعة، وإن لدينا مهمة يجب القيام بها وسنقوم بها بفعالية وكفاءة، ثم بعدئذ سننسحب.

وبتوقيع إتفاق السلام في ديسمبر2000، تعهد الطرفان بإنهاء دائم لعمليات القتال العسكرية بينهما، والامتناع عن التهديد بإستخدام القوة، أو إستخدامها ضد أي منهما، وهو ما يتطلب أيضا الإتفاق على إقامة لجنة محايدة لـ ترسيم وتحديد حدود المعاهدة الإستعمارية، وتتوخى إقامة لجنة طعون محايدة يمكن أن تقرر مصير الطعون من أي من الجانبين، والمطالبة بتحقيق مستقل في أصول الصراع.

ب- من الأشياء التي تميز هذه الوساطة نجد :

أولا- تعتبر هذه الوساطة من الضرورات الملحة التي أملاها حرص الجزائر على تأكيد مبادئ سياستها الخارجية، وتأكيد حبها للسلم لكل إفريقيا، والعيش في كنف الحرية والإستقرار، ونبذ العنف، وفي هذا الصدد قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة : إن إتفاق السلم الذي تم اليوم إبرامه بين إثيوبيا وإرتريا، يعد بالنسبة لنا خطوة أولى في سبيل النهج الذي ينبغي أن تسير عليه كافة البلدان الإفريقية من أجل تسوية خلافاتها، وتهدئة أشكال الصراع فيما بينها ... [15]، وهو ما يبين أن الهدف من هذه الوساطة هو إظهار الأنموذج الجزائري، والتأكيد على الإقتداء به، وأن الأهمية القصوى التي يكتسبها هذا الحدث .. تكمن في أنه يمثل أنموذجا ينبغي الإحتذاء به، لأنه " يبرهن .. أنه من الممكن دائما وأبدا الأخذ بالتفاوض بدلا من المجابهة، واللجوء إلى التفاهم بدلا من العنف، خاصة إذا ما تعلق الأمر بالبلدان الإفريقية "[16].

ثانيا- حاولت الجزائر من خلال وسيلة الوساطة أن تتحدى الوضع السياسي الداخلي المتدهور، الذي كان أنداك ينذر بالإنفجار، بالأسباب الكثيرة المتراكمة عبر سنوات ماضية، والتي أوصلت الجزائر إلى إتهامها بكل الأوصاف السلبية، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها، وكانت كافية لتعرضها لعزلة دولية، قاريا وإقليميا.

ولقد كانت تلك الوساطة، تعبيرا عن محاولة رفض الواقع الذي أجبرت الجزائر على العيش فيه، بل أنها لم تكن حدثا معزولا، بل أنها جرت في ظل علاقة بالمعطيات والتحولات في الجزائر وعلى

المستويين الإفريقي و الدولي[17]، أي أنه تحديا داخليا وخارجيا، أي هو محاولة لتحسين صورة الجزائر إفريقيا، ثم عالميا، من خلال توظيف الخبرة الجزائرية في حل النزاعات، وهذا في ظل المعوقات الكثيرة التي ظهرت قبل تنفيذ تلك الوساطة، منها أن الطرفان المتنازعان لم يمنحا الجزائر الإهتمام اللازم في البداية، ومع وجود معارضة داخلية على إعتماد الجزائر لهذا السلوك.

ثانيا- الأزمة في الكونغو :

لقد إستمرت الجزائر ـ عبر دبلوماسيتها ـ في التحرك في كل المدارات لتسجيل مواقفها وبالخصوص في كل ما يجري في القارة الإفريقية والتأثير في أحداثها، فبعد وساطتها في النزاع الأثيوبي ـ الإريتري برز موقفها في الأزمة الداخلية التي عاشتها دولة الكونغو، وذلك من خلال دعوة الأطراف المتنازعة إلى طاولة الحوار، بدل المجابهة التي لا فائدة ترجى منها.

1 . الخلفية التاريخية للأزمة في الكونغو :

توصف الكونغو الديمقراطية (الزائير سابقا) على المستوى الجغرافي بأنها دولة مترامية الأطراف، وتتميز بثروات هائلة فوق الأرض وتحتها، ومع ذلك يعيش 75% من شعبها تحت خط الفقر، أي بمعدل دولار واحد للفرد يوميا.

وهي تضم حشدا متنوعا من القبائل والجماعات الإثنية، يتراوح ما بين 200 إلى 250 قبيلة وجماعة، وقد ساهمت السياسات الإستعمارية في خلق هذه الإنقسامات الإثنية، كما أدت السياسات الحكومية المتتابعة إلى تفاقم ظاهرة العودة إلى الأثنية، وهو ما خلق بيئة مواتية للصراع، خاصة في شمال مدينة (كيفو) وجنوبها، والتي تبعد جغرافيا وفكريا عن كينشاسا وغالبية الأقاليم والمدن الكونغولية.

والجدير بالذكر أن الرئيس "موبوتو" قد وقع مرسوما في عام 1972 يمنح فيه المواطنة الكونغولية للروانديين والبورنديين، الذين استقروا واستوطنوا في الكونغو قبل عام 1950، وقد صدر ذلك المرسوم بفضل نفوذ بعض عناصر (التوتسي) الذين وصلوا إلى مناصب عليا في الدولة، وكذا بفضل ما أظهروه من نجاحات في مجال المال والإقتصاد، وقد أثار حصول عناصر البانيامولينجي على حق المواطنة، حفيظة العديد من الجماعات الأخرى، التي إستاءت من الإستثناءات الإجتماعية الواضحة الممنوحة للبانيامولينجي[18].

وبعد الحصول على "المواطنة المدنية"، تطلع البانيامولينجي للحصول على "المواطنة الإثنية "، إلا أن حكومة "موبوتو" أصدرت قانونا يحرم البانيامولينجي من المواطنة في يونيو 1981، حيث حدد القانون الجديد المواطنة على أساس الوجود الفردي أو الجماعي على أرض الكونغو، داخل الحدود التي تم تحديدها جغرافيا عام 1885، أي عقب مؤتمر برلين مباشرة، وكان تطبيق ذلك القانون يعني

حرمان البانيامولينجي من الحقوق القانونية والسياسية المترتبة على المواطنة، بالإضافة إلى حرمانهم من الأراضي التي يملكونها، والتي بدأت بعض الجماعات الأخرى تطالب بها باعتبارها أرض الأجداد، وقد أفضى ذلك إلى مصادمات إثنية في منطقة كيفو الشمالية عام 1992 و 1993 ضد السكان ذوي الأصول الرواندية[19].

وفي 7 أكتوبر 1996 كان الحدث الذي أشعل الصراع في الكونغو الديمقراطية، وذلك عندما أعلن نائب حاكم إقليم كيفو الجنوبي أن البانيامولينجي يهددون استقرار البلاد، ومن ثم يجب عليهم مغادرتها خلال أسبوع، وإلا فسوف يتم التعامل معهم بإعتبارهم متمردين، وهو ما يسوغ للحكومة إعتقالهم، بل وإبادتهم أيضا، وهنا تمرد البانيامولينجي على النظام في 10 أكتوبر 1996، وذلك بالهجوم على عدد من الأهداف المدنية والعسكرية في منطقة بوكافو[20].

أظهرت دراسة مسحية نشرت نتائجها في شهر نوفمبر2011، أن حرب الكونغو هي أكثر الأزمات الإنسانية دموية في الستين عاما الأخيرة، ووجهت لجنة الإنقاذ الدولية التي أعدت هذه الدراسة في تقريرها نداءات عاجلة للمجموعة الدولية لتقديم مزيد من المساعدات وتشديد الأمن في المنطقة، بعد تقديرات لمخلفات الحرب تشير إلى مقتل نحو أربعة ملايين شخص، معظمهم ماتوا من الجوع والمرض، وأظهر المسح أن عدد القتلى في حرب الكونغو هو حتى الآن أكبر من عدد الذين قتلوا في البوسنة ورواندا وكوسوفو ودارفور..

ولهذا، فإن أصل النزاع يتمثل في أن رواندا تتهم جارتها الكونغو الديمقراطية بدعم وإستخدام متمردي الهوتو، الذين شارك بعضهم في إرتكاب حرب إبادة جماعية في حق التوتسي، بينما تتهم الكونغو النظام الرواندي بدعم الجنرال(نكو ندا) الذي ينتمي إلى قبيلة التوتسي في المواجهات بين الأطراف المتنازعة، وهو ما دفع بها إلى طلب، دعم أنغولا في الأزمة، وبهذا فإن المنطقة كانت مرشحة للدخول في دوامة عنف جديدة تعيد أحداث عام 1994 إلى الواجهة.

وعلى الرغم من ذهاب موبوتو منفيا بكل سلبياته وإيجابياته، وقدوم لوران كابيلا فإنه لم يتغير شيء في الأوضاع المتردية في البلاد، لأن كابيلا لم ينجح في إخراج المسلحين الهوتو الروانديين من شرق بلاده، بل تحالف معهم فتحالفت رواندا مع أوغندا وغزت المنطقة عام 1998 للقضاء على المتمردين، وعلى الفور إستعان كابيلا بقوات من أنغولا وزيمبابوي وناميبيا للوقوف مع قواته، وإستمرت الحرب الأفريقية الكبرى حتى العام 2003 دون أن يتمكن أي طرف من حسم المعركة لصالحه، أو تحقيق أهدافه كاملة، اللهم إلا بقاء كابيلا في السلطة حتى إغتاله أحد حراسه.

تولى نجل كابيلا جوزيف الحكم، وعمل على تحقيق السلام، حتى تمكن مع أطراف إقليمية ودولية من توقيع اتفاق سلام عام 2003، ينهي بموجبه الحرب الكبرى، وتنسحب بمقتضاه الدول المتورطة من الأراضي الكونغولية، بعد خراب ودمار ونهب لثروات البلاد[21].

تجدد الصراع من جديد مع أحدث جولات المعارك التي بدأت في شهر أوت 2008، عندما أعلن الجنرال نكوندا إنسحابه من إتفاقية السلام، وأن هدفه لم يعد فقط حماية التوتسي وإنما تحرير كل الكونغو وإسقاط نظام حكم جوزيف كابيلا الذي تم انتخابه في اقتراع مباشر من الشعب عام 2006 [*].

2. الوساطة الجزائرية لإنهاء الأزمة في الكونغو (تحت غطاء منظمة الوحدة الإفريقية)

لقد تعددت الوساطات الدولية لضمان السلام في شرق الكونغو، وقد كادت هذه الجهود أن تثمر عندما وقع "نكودا" زعيم المتمردين التوتسي وفق القتال مع مبعوث الأمم المتحدة في نوفمبر 2008، إلا أنه لم يحترم، وتجدد النزاع من جديد، وهو ما أدى إلى تنظيم قمة إفريقية بالعاصمة الجزائرية لبحث النزاع بين المتمردين الكنغوليين ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية "لوران ديزيريه كابيلا"، حيث سعى المشاركون في هذه القمة التي ضمت دولتين كبيرتين في القارة السمراء، نيجيريا وجنوب إفريقيا، لإيجاد حل لنزاع بدأ يتفاقم منذ شهر أوت عام 1998.

وعلى الرغم من عقد قمم سابقة واتفاقات متكررة لوقف إطلاق النار، إلا أن الطرفين المتنازعين لم يتوصلا إلى قواسم مشتركة بينهما لإعادة إرساء السلام، وهو ما أدى إلى ضرورة النظر إلى هذه الأزمة بمنظار الإنسانية، خاصة بعد القمة الإفريقية 35، وبعدها القمة الإستثنائية، حيث إستغلت الجزائر رئاستها للمنظمة من أجل عقد قمة مصغرة لتدعيم إتفاق لوزاكا[*] وبمساهمة مجموعة من قادة أفريقيا ومشاركة الأمين العام للوحدة الإفريقية.

وكان الهدف من هذه القمة المصغرة إيجاد مخرج تصالحي لازمة الكونغو الديمقراطية، والبحث عن سبل لتطبيق اتفاقية السلام الموقعة بين أطراف النزاع، حيث أن رؤساء الدول الذين حضروا أشغال القمة المصغرة أكدوا من جديد على أهمية وصلاحية اتفاق لوزاكا، وكانت القمة مناسبة لدعوة الأطراف المتنازعة إلى الإحترام الصارم للالتزامات المتخذة قصد تدعيم وقف إطلاق النار، وتعزيز المكاسب المحققة واستكمال ديناميكية السلام[22]، وقد أبرم اتفاق السلام بين أطراف النزاع في الكونغو بالعاصمة الزامبية لوزاكا يوم 10 جويلية 1999، وكان من المفروض أن يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بعد 24 ساعة، لكنه تأخر إلى غاية 14 أفريل2000 ، ولهذا شددت قمة الجزائر على تشجيع الأطراف المتنازعة للتطبيق الكلي للسلام، على أساس احترام الوحدة الترابية لجمهورية الكونغو، للوصول إلى تسهيل انتشار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام فيها، كما دعت إلى منع زرع الألغام والإنسحاب الفوري للقوات المتنازعة من مناطق التماس، لتسهيل انتشار القوات الأممية، وكذا ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفق برنامج تحدده الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية واللجنة العسكرية المشتركة، كما أكدت القمة على ضرورة الحوار الكونغولي، في وضع حد للنزاع وتوفير شروط نجاحه، طبقا لأحكام لوزاكا، وقد أشار كابيلا إلى ذلك في نيامي عندما إنتقد "الدول الأجنبية"، وإتهمها بدعم "عودة " الرئيس الزائيري السابق موبوتو إلى الحكم[23].

وقدمت الجزائر مساهمات مادية و معنوية معتبرة من أجل حل و تسوية النزاعات في إفريفيا، من خلال تقديم المقاربات الجزائرية والعمل على إيجاد الحلول المناسبة مع تطبيقها ميدانيا وفي هذا الخصوص يقول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة: " إننا نسجل بإرتياح تسوية بعض حالات النزاع، لكننا في المقابل نأسف لإستمرار اللاأمن في بعض المناطق من قارتنا، لقد حصل تقدم إيجابي بكوت ديفوار، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجمهورية إفريقيا الوسطى، والبورندي، وجزر القمر، وسيراليون، وليبيريا، فمن الأهمية بمكان أن نرافقها و ندعمها في تنفيذ خطط إعادة بنائها، وتنميتها في مرحلة ما بعد النزاع، تعزيزا للسلم المستعاد "، منطلقة من تجربتها ودورها الدائم في تسوية حالات النزاع في القارة الإفريقية، والذي ينم عن صدق مبادئها الراسخة، وكذا التعاون الجاد مع الشركاء في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (سابقا) والإتحاد الإفريقي (حاليا) والإستمرار في سعيها لإيجاد مخرج لهذه النزاعات القاتمة، والحث على ترسيم وتثبيت ديمومتها المبنية على التنمية كأساس لتحقيق الأمن في إفريقيا.

ثالثا- أزمة النيجر

1- إمكانات دولة النيجر:

تعتبر جمهورية النيجر من الدول الإسلامية والتي تقع في وسط أفريقيا، وفي قلب الساحل الإفريقي، حيث يبلغ عدد سكانها حوالي (11.97) مليون نسمة حسب تعداد 2003م (نسبة المسلمين فيها 98%)، وكانت في السابق جزءا من مملكتي كانم ومالي الإسلاميتين. وتحدها من الشمال الجزائر وليبيا، ومن الشرق تشاد، ومن الجنوب نيجيريا وبنين، وبوركينا فاسو، ومن الغرب مالي. وتبلغ مساحتها (1.267.000 كم مربع)، أما الوضع الاقتصادي فيعمل معظم السكان في مجالي الزراعة والرعي، وتوجد بعض المنتجات المعدنية المستغلة وغير المستغلة ويتمثل المعادن المستغلة في استخراج وتصدير اليورانيوم[24].

وينقسم شعب النيجر إلى خمس جماعات رئيسية، وهى الهوسا والديجيرما(الزارما) والطوارق والفولانى والكانورى، وتعتبر الهوسا (Haoussa) أكبر هذه الجماعات [*]. وهي جماعة تتركز في وسط جنوب البلاد من دجونتشى (Dogondoutchi) حتى الزندر (Zinder)، وهم منظمون في مجتمعات سياسية صغيرة، بينما يتركز الديجيرما(الزارما) فى مجتمعات منفصلة على الضفة الغربية من نهر النيجر، أما الفولانى (البولو) فيعيشون فى معظم المناطق فى النيجر،أما الطوارق فيتركزون فى المناطق الصحراوية فى الشمال، ولديهم مجتمعات سياسية مركزية مثل الأيير (Air) وأدار Adar ودامارجو (Damargu)، بينما تتركز الغالبية من جماعة الكانورى فى أقصى الجنوب الشرقي حول بحيرة تشاد[25].

ولقد ظهر تمرد الطوارق فى أوائل القرن الماضي فى وجه الاستعمار الفرنسي، بعد ما فقدوا معظم هيمنتهم السياسية بعد إحتلال فرنسا للمنطقة وإخمادها لتمرد الطوارق فى عام 1917، وكانت البيئة الصحراوية للطوارق مناسبة للتعبير عن أيديولوجية التحرير . وقد ساعد الاختراق الأيدلوجي للحركة السنوسية من خلال تجارتها مع الطوارق فى ظهور المشاعر المناهضة للاستعمار الفرنسي، وقد انتهجت فرنسا سياسة قمعية لإخماد تمرد الطوارق، وانتهجت سياسة الأرض المحروقة والتدمير المنهجي للموارد الإقتصادية، وقاموا بتدمير الواحات وأحرقوا المنازل وإرتكبوا العديد من المجازر ضد المدنيين، وكانت فرنسا قلقة من دور الحركة السنوسية فى تعبئة الطوارق ضدها من خلال التقارب الديني والإسلام المتشدد[26].

وقد أدى استمرار شعور جماعة الطوارق بالتهميش الإقتصادي والسياسي في ظل تزايد الإكتشافات التعدينية فى أراضيهم يساهم فى تنامي الشعور بالهوية الإثنية، وإعلاء الولاء الإثني لديهم على الولاء الوطني، مما يساهم فى تفاقم أزمة الإندماج الوطني بشكل يؤدى إلى إنتكاسة عملية التحول الديمقراطي، وبرزت هذه المشكلة بسبب شعور الطوارق أنفسهم بالحرمان الإقتصادي والسياسي، وشعورهم بالإنتماء لجماعة لها تاريخها النضالى فى الدفاع عن هويتها المشتركة منذ الاستعمار الفرنسي .

وبالتالي فهذه المشكلة هي نتاج تراكم تاريخي لسياسة الإستبعاد السياسي والإقتصادى، وهذا ما جعل الطوارق يطالبون منذ الإستقلال بنصيب عادل من الموارد، بعد أن تدهورت أوضاعهم الإقتصادية نتيجة ظروف البيئة الصحراوية وموجات الجفاف المتكررة، فضلا عن مطالبهم بتطبيق لغة التامشيك فى مناهج القراءة والكتابة بمدارسهم، بل يطالب بعضهم بدولة مستقلة لهم تشمل كامل أراضيهم التقليدية[27]، ومن ثم تشكلت الثقافة السياسية التي مالت إلى إتخاذ مواقف في الخطاب السياسي، بشكل يدل على أن هناك شكلا من أشكال الاستمرار "العاطفي" بين حركات المقاومة الحديثة والسابقة، حيث كانت قصص المقاومة الماضية مصدر إلهام لحركات التمرد الراهنة، كالحديث عن المحاربين السابقين، كما أن التعبئة السياسية الإقليمية قد أثرت ـ بلا شك ـ فى دعم الحركات الإنفصالية.

2- مساهمة الجزائر في حل الأزمة في جمهورية النيجر:

أ- فيما يخص الإنقلابات :

أكدت الجزائر في بيان لها أستنكارها العميق تجاه الحركة الإنقلابية الحاصلة في جمهورية النيجر، جاء فيه : " إن الجزائر تستنكر بقوة الإنقلاب العسكري في النيجر، و تدعو إلى العودة إلى الإرتباط بالمبدأ الرئيسي الذي أقرته منظمة الإتحاد الإفريقي حول رفض التغيرات اللادستورية

للحكومات، وإن الجزائر تدعو إلى الرجوع الفوري للنظام الدستوري، وإلى المخرج الأمن للأزمة بالوسائل السياسية السلمية، والتي تطرح في إطار النظام الديمقراطي الذي إلتزمت به كل الدول الإفريقية، والجزائر تشجع كل الأحزاب السياسية في النيجر، إلى مواصلة التشاور الوطني المثمر، من نظرة التغلب على الذات في هذه الأزمة، ولقد أكدت على ضرورة تجنيد الموارد الضرورية للحد من هذه الأزمة. و إعتبر أن تعبئة الموارد الوطنية بالإضافة إلى التضامن الدولي التي ينتظرها سكان الساحل سيساهمان في تقليص انعكاسات الأزمة[28].

ب- مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة :

قررت الجزائر تقديم مساعدات عسكرية ومالية عاجلة لجيوش مالي والنيجر وموريتانيا، لتغطية العجز الذي أحدثه توقف الدعم الذي وعدت به عدة دول مثل فرنسا والولايات المتحدة وكذا ليبيا بمنحها لدول الساحل قبل عدة أشهر لمساعدة الدول الثلاث على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة، وفي الوقت نفسه تقرر منح مساعدات خاصة للنيجر ومالي لمنع تسلل إرهابيين من الساحل إلى ليبيا، وكذا لتضييق الخناق عن إحتمال نقل أسلحة ثقيلة إلى شمال مالي والنيجر وإلى ليبيا، والتصدي لمحاولات قاعدة المغرب خلق جبهة جديدة في هضبة جادو الحدودية الوعرة بين ليبيا والنيجر.

وضمن هذا السياق، يأتي تنقل وفد عسكري وأمني جزائري رفيع إلى مالي لحضور إجتماعات مجلس رؤساء أركان الجيوش في هذه الدول، حيث ناقشوا في إجتماع موسع في العاصمة المالية باماكو، مخططا عسكريا عاجلا للتصدي لتهريب أسلحة وإنتقال إرهابيين، من إمارة القاعدة في الساحل إلى ليبيا، بالإضافة إلى تقديم حاجات عسكرية عاجلة لجيوش مالي النيجر وموريتانيا[29].

ولقد أكدت لجان إرتباط عسكرية بين الجزائر ودول الجوار الثلاث المعنية بمكافحة الإرهاب، توقف مساعدات عسكرية مهمة كانت تصل من ليبيا، وطلبت مالي بصفة خاصة مساعدة عسكرية عاجلة، وأن أهم احتياجات جيوش دول الساحل تتعلق بقطع الغيار والسيارات المصفحة، وذخائر مدفعية ومساعدات مالية تمكن دولهم من دعم جيوشها التي تضررت كثيرا بسبب تأخر وصول مساعدات فرنسية وغربية، وتوقف المساعدات الليبية في دولة كمالي التي لا تملك موارد لدعم قوات مسلحة تحارب الإرهاب، ولا تختلف الأوضاع كثيرا في النيجر، في حين تضرر الجيش الموريتاني بصفة أقل، حيث حصل على مساعدات من دول خليجية منها السعودية والإمارات.

وفي الواقع، يعد هذا الدور المبذول من قبل الجزائر لمواجهة كل أنواع الرعب التي تمارسها الجماعات الإرهابية، وما أفرزته من مظاهر الجريمة بكل أنواعها، إنعكاسا لثبات دور دبلوماسيتها المتميزة وقبول دورها كدولة محورية في مدارها المغاربي، وبعدها الإفريقي، لإستتباب الأمن والسلم في منطقة الساحل الإفريقي والقارة الإفريقية عموما.

رابعا : الأزمة في دولة مالي :

1- طبيعة الأزمة في دولة مالي :

توصف شمال مالي طوال عقود بأنها منطقة صراع مسلح تخوضه حركات تارقية مالية متمردة ضد الحكومة المركزية في البلاد، على خلفية مطالب سياسية إثنية بلغت حدود طرح المشروع الإنفصالي، لكن الصراع تحول جذريا في عام 2012 بانخراط جماعات إسلامية مسلحة متطرفة فيه، ودخول قوى أجنبية منها فرنسا ومن ورائها القوى الغربية والمجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا (إكواس)، إلى دعم الحكومة المالية مع بداية عام 2013 في حربها ضد هذه الجماعات الإسلامية، التي سيطرت على شمال البلاد[30].

ولفحص مسارات الأزمة في مالي والعوامل التي أثرت في تطوراتها، وتوقعات مآلات الوضع بعد إسترجاع القوات الفرنسية والقوى المساندة لها مدن شمال مالي، يتطلب الإشارة إلى أن عدم الإستقرار وحركات التمرد في الشمال سمة دائمة من سمات الوضع المالي، في حين تميزت الأوضاع السياسية بالصراع على السلطة على وقع الإنقلابات والأنظمة الديكتاتورية، مع إضطرابات إجتماعية ووضع إقتصادي هش، وزادت فترات الجفاف والقحط الممتدة من حدته، إذ تعد مالي من بين أفقر عشرين دولة في العالم[31].

وظلت الخريطة الإقتصادية والإجتماعية لمالي على مر عقود الإستقلال ترسم خط فصل إفتراضي بين جزأين متمايزين، شمال هو الأكثر تضررا من الجفاف والأقل تنمية تمثل تومبوكتو وغاو وكيدال أهم مدنه، وجنوب تقع فيه العاصمة باماكو وتتركز فيه الأنشطة الإقتصادية الأساسية في البلاد، وهو المؤشر الأساسي الذي دفع التوارق إلى القيام بحركات تمرد متكررة على إمتداد العقود الخمسة لإستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عدد من محاولات التمرد، وغذى عاملان رئيسان عدم الإستقرار في دولة مالي، أولهما التفاوت الإقتصادي والإجتماعي بين إقليمي مالي الرئيسين (الشمال والجنوب) وشعور سكان الشمال وفي مقدمتهم الطوارق بمحاباة إقليم الجنوب ببرامج التنمية على حساب إقليمهم، أو على الأقل فشل سياسات التنمية في الشمال على نحو أشد وضوحا من الجنوب. أما العامل الثاني، فهو التنوع الإثني وهيمنة إثنية واحدة على مقاليد الحكم منذ الإستقلال، ما عزز الشعور بعدم الإنتماء لدى التوارق والأقليات الإثنية الأخرى في الشمال التي أصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة إثنية أو قبلية تهيمن على باقي الإثنيات والقبائل، أي أن الدولة بالنسبة إليهم ليست سوى إثنية " البومبارا " المسيطرة على مؤسسات الحكم منذ إستقلال البلاد في عام 1960[32]، وهو ما أدى إلى فشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية

الإقتصادية بين أقاليمها وإلى فشل ذريع في دمج مواطنيها في إطار هوية جمعية واحدة أساسها المواطنة، تمكنها من تجاوز حدود الإنتماءات الإثنية والقبلية.

وإنتهت محاولات التمرد التارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي بإتفاقيات سلام بين المتمردين التوارق والحكومة المالية، وشهدت الفترة التي تلت آخر إتفاقية من هذا النوع في عام 2009 إستقرارا نسبيا، حتى إندلاع تمرد جديد في يناير 2012، ويختلف هذا التمرد عما سبقه في عدة وجوه أهمها[33]:

- إن هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات تارقية وطنية، ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية)، نشطت في مناطق التوارق وإستطاعت إستمالة بعض المجموعات التارقية إلى برنامجها، وإستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب تارقية كانت تنشط ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه، ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الإسلامية المسلحة والحركات التارقية الإنفصالية علاقات إعتماد متبادل إقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية، وقد ساهم تحول طرأ على بعض قيادات التمرد التارقي وعناصره في تسهيل التحالف، إذ أصبحت جماعة "أنصار الدين" الطوارقية السلفية الجهادية إحدى أبرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.

- إن جميع إتفاقات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، وكانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد إستنفدت إمكانيات إستمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي، وخلال السنوات الأربع الماضية، لم تطرح أي مبادرات لإتفاقات بين طرفي الأزمة، بل لم يكن هنالك تنبه أو إهتمام من وسطاء إتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها، ولذا، فإن محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال عام 2012، سواء تلك التي قامت بها الجزائر أو تلك التي رعتها المجموعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا، جاءت متأخرة لأن الوضع على الأرض قد تغير لفائدة حركة التمرد، إضافة إلى أن العناصر الفاعلة في حركة التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة، فالحركات الإسلامية المتطرفة وكذلك الجناح السلفي للمتمردين الطوارق (جماعة أنصار الدين) أصبحت أطرافا فاعلة في التمرد، وقيادة هذا التمرد غير معنية أو مهتمة بما يمكن أن تقدمه هذه التسوية لها أو لسكان شمال مالي[34].

- جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في أضعف حالتها، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش، وفي مارس أطاح إنقلاب

عسكري بالرئيس أمادو توماني توري، وأصبحت السمة الرئيسة للوضع في العاصمة المالية باماكو هي صراع على السلطة في ظل توازن قوى هش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين الذين أمسكوا بزمام السلطة، ويذكر في هذا السياق أن لا خلاف جوهري بين هذين التيارين بشأن آلية التعامل مع الأزمة، والموقف المؤيد للتدخل الفرنسي والإعتماد عليه[35].

2- مجهودات الجزائر في حل و تسوية الأزمة في مالي :

قامت الجزائر منذ إندلاع الأزمة المالية الأخيرة في جانفي 2012 التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع إتفاقيات السلام السابقة، بدعوة طرفي النزاع لوقف إطلاق النار، والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية للأزمة، وسعت للنأي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح، والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة، كما سحبت خبراءها العسكريين من شمال البلاد، تحت حجة أنها تخشى أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين التوارڤ، لكن في المقابل، رفضت إستقبال بعض الجرحى من المتمردين التوارڤ، وأعلنت عدم إستعدادها لدعم أي من الطرفين، وإن كان البعد الشعبي للتوارق في جنوب الجزائر سيمنح المتمردين فرصة أكثر للإستفادة من العمق الجزائري، إلا أن المراقبين يعتقدون أن الجزائر قد تنتظر فرصة إنهاك الحرب للطرفين، قبل أن تتدخل وسيطا، لتفرض شروطها على الجميع[36].

كما أدانت الجزائر " الإنقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس " أمادو توماني توري" في مارس 2012، معربة عن رفضها للتغييرات " المنافية للدستور"، موضحة أن " الجزائر تتابع بقلق شديد الوضع في مالي... وبحكم مبادئنا النابعة من ميثاق الإتحاد الإفريقي ندين اللجوء إلى القوة ونرفض التغييرات المنافية للدستور[37]."

وكانت المقاربة الجزائرية لتسوية الأزمة المالية الراهنة تقوم على إستراتيجية تهدف لإيجاد حل لأزمة شمال مالي، بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الإيكواس، بإيعاز من أطراف دولية معينة، وعلى رأسها فرنسا، وحسب الخبراء فإن الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة المالية الراهنة وفق خطة عمل تقوم على الحل السياسي السلمي الداخلي دون أي تدخل أجنبي، وأن أي تدخل أجنبي هو تهديد لأمن وإستقرار الجزائر، وأنه سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا لها، وهي لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي، في إجتماع وزراء خارجية دول المغرب العربي أعرب وزير الخارجية الجزائري أن النشاطات الإرهابية هي أكبر تهديد لدول المغرب العربي، وشدد على وضع مقاربة مغاربية مشتركة لمواجهة كل التهديدات التي لا تتعلق بدولة دون أخرى، وهو ما أظهر أن

الجزائر تملك قدرة على التأثير على القوى الفاعلة في المالي، بحكم قدرة التأثير السياسي والإقتصادي وحتى الإجتماعي / الثقافي، الذي تراكم منذ عشرات السنين، وأن الإرادة السياسية وحدها هي التي تستطيع تعبئة القدرات الوطنية وتوجيهها لخدمة مصالح الأمن الوطني الجزائري حتى خارج حدودها، وقد رحبت الجزائر بالإتفاق المبرم بين الحكومة المالية والمتمردين التوارڤ في جوان 2014، حيث أعربت عن "إرتياحها العميق" إثر التوقيع على هذا الاتفاق بين الأطراف المالية، والذي يهدف للتحضير للإنتخابات الرئاسية في مالي، والذي يشكل " إنطلاقة لمسار مفتوح بإتجاه حوار شامل يسمح للشعب المالي بالخروج من أزمته بناء على ما جاء في مشروع إتفاق السلام والمصالحة في مالي في وثيقة سميت "مشروع إتفاق السلام والمصالحة في مالي" والتي إستبعدت فيه أي مشروع إستقلال لمناطق الشمال، حيث ينص على أن الأطراف الموقعة تلتزم بـ " إحترام الوحدة الوطنية والترابية وسيادة دولة مالي وكذا طابعها الجمهوري والعلماني"، وتلزم الوثيقة سلطات باماكو بأن "مؤسسات الدولة المالية تأخذ الإجراءات اللازمة من أجل تعديل دستوري والإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتطبيق مضمون الإتفاق".

وعلى صعيد الأمن والدفاع، إقترحت الوثيقة تشكيل لجنة مشتركة بين الحكومة المالية وحركات الشمال من أجل بحث عملية نزع السلاح من الحركات العسكرية في المنطقة مباشرة بعد توقيع الإتفاق على أن تستمر العملية سنة على أقصى تقدير، في الوقت الذي يقوم الجيش الحكومي بالانتشار في المنطقة كما أن عناصر الحركات العسكرية في الشمال يتم إدماجهم في صفوف الجيش أو يحولون إلى مناصب مدنية، حسب رغبتهم، وفي مجال مواجهة الجماعات الجهادية المنتشرة في شمال مالي وتجار المخدرات، إقترح إنشاء وحدات عسكرية خاصة لمواجهة الجماعات الإرهابية تتكون من عناصر من الجيش المالي وعناصر الحركات المسلحة الذين يتم إدماجهم في القوات المسلحة".

كما يضم فريق الوساطة الدولية، الذي تقوده الجزائر، كلا من: بعثة الأمم المتحدة في مالي والإتحاد الإفريقي والمجموعة الإقتصادية لتنمية غرب أفريقيا، والإتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، وبوركينا فاسو، وموريتانيا، والنيجر، ونيجيريا، والتشاد.

جدير بالذكر أن مفاوضات السلام المالية بالجزائر تواصلت منذ شهر جويلية 2014 في أربع جولات بين حكومة باماكو وست حركات عسكرية في الشمال هي: الحركة الوطنية لتحرير أزواد، والمجلس الأعلى لوحدة أزواد، والحركة العربية الأزوادية، الحركة العربية للأزواد (منشقة عن الحركة الأم)، والتنسيقية من أجل شعب الأزواد، وتنسيقية الحركات والجبهات القومية للمقاومة، وستستأنف المفاوضات للسعي إلى تنفيذ هذا الإتفاق للتوصل إلى تحقيق السلام المقترح وتثبيته.

الهوامش :

(*) تغطي الأراضي الزراعية فيها حوالي (801.750) كم مربع من إجمالي مساحة الدولة، أي ما يعادل نسبة 73%، مقابل حوالي (89000)كم مربع، غابات ومراعي، أي ما يعادل 7 %، وحوالي (92750) كم مربع، مباني و أراضي وقمم جبلية، أي ما يعادل نسبة 8 %، فضلا عن حوالي (121000) كم مربع من المجاري المائية، أي ما يعادل نسبة 12% .

(1) ج إسماعيل و ج رشيدة، التحديات الأمنية و الدفاعية في إفريقيا، **مجلة الجيش**، فيفري 2004، العدد 487، ص 17 .

(2) MWETI MUNYA, The Organization of African Unity and Its Role in Regional Conflict Resolution and Dispute Settlement: A Critical Evaluation, Boston College Third World Law Journal, Volume 19 , Issue : 2, january / 1999, P.578.

(3) جودة حسنين جوزدة : قارة إفريقيا : دراسة في الجغرافيا الإقليمية، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1996)، ص 70.

(4) حلمي الشعراوي :الثورة الإريترية وحق المصير،**مجلة السياسة الدولية**، العدد 50، 1977، ص 45 .

(5) أحمد يوسف القرعي: قضية إريتريا بين الحكم الذاتي والانفصالية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 24، 1971، ص ص 56، 58 .

(6) حلمي الشعراوي، المرجع السابق، ص 48.

(7) حلمي الشعراوي، المرجع السابق، ص 53.

(8) د.جلال الدين محمد صالح: القرن الأفريقي أهميته الإستراتيجية وصراعاته الداخلية، **مجلة قراءات أفريقية**، العدد الأول، أكتوبر 2004، ص 67 .

(9) طه حميد حسن العنبكي، تطورات الصراع الارتيري الاثيوبي ومواقف القوى والمنظمات الاقليمية والدولية، **مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية**، العدد 3، 2010، ص 71.

(10) د. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية و الصراع القوى الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية –الإرترية** (بيروت : دار الجيل، ط 1، 2004)، ص 67.

(11) د.محمد بوعشة، مرجع سابق، ص 105.

(12) م.د.طه حميد حسن العنبكي، المرجع السابق، ص 71.

(13) أحمد الأصبحي و آخرون، **القرن الإفريقي و شرق إفريقيا، الواقع و المستقبل** (الأردن، مركز الدراسات الشرق الأوسط، ط1، 2010)، ص 41-44.

(14) حافظ صلاح الدين، **صراع القوى العظمى في القرن الإفريقي** (الكويت : سلسلة عالم المعرفة، 2002)، ص 39 .

(15) جزء من نص الكلمة التي ألقاها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بمناسبة الوساطة الجزائرية في النزاع الإثيوبي الإرتري على هامش الدورة 35 لمنظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة في الجزائر في 12 / 14 يوليو 1999 .

(16) نفس المرجع .

(17) د. محمد بوعشة، المرجع السابق، ص 12 .

(18) جمهورية الكونغو الديمقراطية، 25 جويلية 2011 الموقع : http://www.marefa.org/index.php/%D9

(19) جودة حسين جودة، **مرجع سابق**، ص122 .

(20) نفسه، ص 123.

(21) أحمد إبراهيم محمود، الكونغو الديمقراطية : تعديات الإصلاح السياسي في 01 أفريل 2002، الموقع :
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=794086&eid=4285

(*) كان كابيلا قد جرد نكوندا من رتبته العسكرية واعتبره إرهابيا، واتهمه بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، كما صدر أمر توقيف دولي في حق نكوندا عام 2004 بتهمة ارتكاب جرائم حرب أثناء استيلاء قواته على مدينة بوكافو عاصمة إقليم كيفو الجنوبي ولم يتم تنفيذه.

(*) ضمت إلى جانب الرئيس الجزائري كل من الرئيس كابيلا، رئيس زامبيا فريدريك شيلوبا، وموزنبيق جواكيم شيسانو ومالي ألفا عمر كوناري، وجنوب إفريقيا ثابو مبيكي ونيجيريا اولوسيغون أوباسانجو، وشارك في أعمالها أيضا الأمين العالم لمنظمة الوحدة الإفريقية سالم أحمد سالم ورئيس بوتسوانا السابق كيتوميلي ماسيري، الوسيط في الحوار بين الأطراف الكونغولية. ولم توجه دعوات إلى أي من ممثلي الحركات المتمردة الكونغولية الثلاث أو إلى أوغندا أو رواندا، الدولتين اللتين تدعمان التمرد. وكان مصدر دبلوماسي في كينشاسا صرح بعد إعلان القمة، انه يجب أن لا نتوقع "معجزة" من اجتماع الجزائر، و أن ندرس جيد نقاط الإتفاق قبل كل شيء .

(22) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، شعبة الدبلوماسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2010، ص 109 .

(23) بوعلام ب، "قمة الجزائر حول الكونغو الديمقراطية "، **الجيش**، العدد 443، 2000، ص ص 20-21.

(24) محمد البشير أحمد موسى، دورنا تجاه أزمة دولة النيجر الإسلامية، 12 جويلية 2006، الموقع :

http://www.almoslim.net/node/85616

(*) تمثل حوالي (55.4%)، تليها جماعة الديجيرما / الزارما (Djerma/Zarma) ويشكلون (21%)، الطوارق (Touareg) ويشكلون (9.3%)، الفولاني أو البولو (Peulh) ويشكلون (8.5%)، والكانورى (Kanouri) ويمثلون (4.7%)،إلى جانب عدد من الجماعات الصغيرة مثل العرب (0.4%)، والتوبو(Toubou) ويشكلون (0.4%)

(25) Lawel, Chekou Kore: **La Rébellion Touaregau Niger : Raisons de Persistance et Tentatives de Solution**, (Paris : L'Harmattan, 2010)**.p 56 .**

(26) د. إبراهيم أحمد نصر الدين: **الإندماج الوطنى فى أفريقيا نموذج نيجيريا** (القاهرة : مركز دراسات المستقبل الإفريقي،1997)، ص 112.

(27) أ.د/ أحمد إبراهيم نصر الدين، " في نقد العقل و الممارسات الغربية : نحو رؤية جديدة لتنمية أفريقيا"، **مجلة أفاق أفريقية**،(القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات،المجلد الرابع،العدد115 (،خريف2003، ص 54

(28) و. ق، " الجزائر تقدم مساعدات غذائية لمالي و النيجر و موريتانيا "، **جريدة النصر**، العدد 13605، **24 جانفي 2012، ص 8 .**

(29) محمد بن أحمد، "مخطط استعجالي لمواجهة تدهور الوضع الأمني في الساحل"، **الخبر اليومي**، العدد 6340، 290أفريل 2011، ص 7.

(30) أنظر كل من:عبد الملك عودة :الحرب والسلام في أفريقيا،مرجع سابق،76 ، وكذلك:مجموعة باحثين:الصراعات والحروب الأهلية في أفريقيا،مرجع سابق، ص 56.

(31) "The Poorest Countries in the World", *Global Finance*, viewed 20/1/2013

(32) André Bourgeot, "Identité Touarègue: De l'Aristocratie à la Révolution", *Études rurales*, no. 120 (Oct. - Dec., 1990), p. 146

(33) أزمة مالي و التدخل الأجنبي، 10 فبراير 2010، الموقع :

http://www.dohainstitute.org/release/afe68c3a-2d7c-48cf-acab-40491fd0f9ad

(34) برهان غليون، محمد فايق، فهمي هويدي، و آخرون، **المتغيرات الدولية و الأدوار الإقليمية الجديدة** (عمان، الأردن: مؤسسة عبد الحميد شومان، ط1، 2005)، ص 157 .

[35] جواد، سعد الناجي، عبد السلام إبراهيم بغدادي، **الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي** (الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص 210 .

[36] محمد محمود أبو المعالي،" الحرب بين مالي و الطوارق، هل تحرق شررها المنطقة برمتها ؟"، نواقشط، الدليل السويسري، 10 فبراير 2012، من خلال الرابط : http://www.swissinfo.ch/ara/%D8

[37] وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية، بيان، مارس 2012 .

تأثير ظاهـــرة الهجـــرة غيـــر الشرعيـــة
على الأمـــن المجتمعي الجـــزائـــري

د. فول مراد
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر ـ 3

الملخص:

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم الظواهر التي أصبحت تحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الأوساط الرسمية ومراكز البحوث، لما لها من آثار وخيمة، سواء على الدول المصدرة لها، أو الدول المستقبلة أو على المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم.

و تعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة الخطيرة، نظرا لموقعها ـ كحلقة وصل ـ بين إفريقيا وأوروبا، وكونها كذلك جاذبة للمهاجرين غير الشرعيين، لوضعها الاقتصادي المريح بالمقارنة مع العديد من دول عالم الجنوب لاسيما الإفريقية منها.

إن التزايد الكبير لعدد المهاجرين غير الشرعيين في المدن الجزائرية، أصبح يشكل خطرا حقيقيا على الأمن المجتمعي الجزائري، نظرا لجلبهم لعادات وتقاليد وسلوكيات تختلف عما هو مألوف بين الجزائريين، الأمر الذي جعل الهوية الوطنية مهددة في العمق، مما يتطلب إيجاد حلولا عاجلة و جذرية لها .

ففيما تتمثل تهديدات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري؟ وكيف يمكن التقليل من آثارها؟

The Impact of Illegal Immigration Phenomenon
on Algerian Societal Security

Abstract:

The illegal Immigration phenomenon is one of The most Important phenomenon That became at the center of attention of official circles and research centers.

Algeria is one of the countries most severely affected by this dangerous phenomen because of its locations as a link and transit country between Africa And Europe.

The increasing number of Illegal Immigrants and their Spread in many regions of Algeria, besides, of The difficulty to identify their real number And their localization considering Their unidentified point of entrance And moving In Different areas of our country which constitute a serious danger to Algerian societal security.

Problematic :

What are the treats of illegal immigration upon Algerian societal security? and how can we reduce their effects ?.

مقدمة

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية واحدة من أهم الظواهر التي أصبحت تحتل حيزا كبيرا من اهتمامات الأوساط الرسمية ومراكز البحوث، لما لها من آثار وخيمة سواء على الدول المصدرة أو الدول المستقبلة لها، أو على المهاجرين غير الشرعيين أنفسهم.

وعلى الرغم من أن الظاهرة تعتبر قديمة، إلا أن تصاعدها المطرد في السنوات الأخيرة، جعلها تتحول من ظاهرة إلى مشكلة، تتطلب تضافر الجهود الدولية لإيجاد الحلول المناسبة لها، من خلال فهم أسبابها وإيجاد مقاربات جديدة لمعالجتها، بعيدا عن الطرق المعتمدة والأساليب الممارسة إلى حد الآن من قبل سياسات هذه الدول

وتعتبر الجزائر من بين الدول الأكثر تضررا من هذه الظاهرة الخطيرة، نظرا لموقعها الجغرافي ـ كحلقة وصل ـ بين إفريقيا وأوروبا، وكونها كذلك جاذبة للمهاجرين غير الشرعيين لوضعها الاقتصادي المريح بالمقارنة مع الكثير، من دول عالم الجنوب (التي كانت تسمى بدول العالم الثالث) لاسيما الإفريقية منها.

ولقد أصبح التزايد الكبير لعدد المهاجرين غير الشرعيين، وإنتشارهم في الكثير من الولايات الجزائرية، ومع صعوبة تحديد عددهم الحقيقي، وجنسياتهم نظرا لطابع السرية الذي يغلب على كيفية دخولهم إلى الجزائر وأماكن إستقرارهم وتنقلاتهم بين المدن الجزائرية، ظاهرة تشكل خطرا متفاقما وواقعيا على الأمن الوطني، وعلى بنية المجتمع الجزائري وإستقراره، نظرا للآفات الإجتماعية واللاأخلاقية التي تصاحب هذا النوع من الهجرة، فإنتشار الجريمة بأنواعها و فساد الأخلاق وتفشي الأمراض المنقولة والخطيرة بين المهاجرين غير الشرعيين وجلبهم لأسلوب حياة يختلف ـ عما هو مألوف ـ بين الجزائريين مما جعل هذه المشاكل تفرض نفسها على الواقع المجتمعي الجزائري وتهدد أنساق حياته، وإستقرار نظامه السياسي في العمق مما يتطلب إيجاد حلولا عاجلة و جذرية لها.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع نطرح الإشكالية التالية:

فيما تتمثل دواعي الهجرة غير الشرعية وتهديداتها على الأمن المجتمعي الجزائري؟ وماهي السبل الكفيلة لمعالجتها و التقليل من حدتها؟

وتعتبر فرضية التكفل الجماعي لمعالجة أسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية مطلبا رئيسا للحد من تفاقم تداعياتها على بنية المجتمع الجزائري، وعلى أمنه الوطني.

ولتحليل هذا الموضوع تم تناول النقاط التالية:

- أولا : مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها.

- ثانيا : واقع الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن المجتمعي في الجزائر.

- ثالثا : إستراتيجية التعامل مع آثار الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري.

- خاتمة

أولا- مفهوم الهجرة غير الشرعية وأسبابها.

- مفهوم الهجرة :

مصطلح الهجرة في اللغة العربية مشتق من الفعل "هجر" بمعنى تباعد، والهجر عند العرب يعني ضد الوصل، ويقال هجر فلان فلانا بمعنى حرمه و قطعه، و هجر الشيء أي تركه و أعرض عنه.

أما الهجرة، أو المهاجرة من الناحية الاصطلاحية فتعني الانتقال من بلاد الى بلاد أخرى، أو الخروج من أرض إلى أخرى[1]، أما من حيث الدلالة والتوظيف فقد ورد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948 عن الأمم المتحدة في المادتين 13 - 2 و14 - 1 ما يأتي:

- 13 – 2 : يحق لكل فرد أن يغادر أية بلاد بما في ذلك بلده، كما يحق له العودة اليها.

- 14 – 1 : لكل فرد الحق في أن يلجأ الى بلاد أخرى، أو يحاول الالتجاء اليها هربا من الاضطهاد .

و إذا كانت الهجرة أو التنقل حق من حقوق الإنسان الأساسية فإن هذا الحق ليس على إطلاقه، فلابد أن تقيد ببعض القيود، فلا يترك الفرد صاحب الحق أن يتصرف من غير ضوابط لما قد يسببه من أضرار على حقوق غيره.

- مفهوم الهجرة غير الشرعية:

تعتبر الهجرة غير الشرعية، أو غير القانونية، أو السرية ظاهرة عالمية موجودة منذ القدم، وتعاني منها كل الدول سواء الدول المتسببة فيها أو الدول المستقبلة، وقد وردت بشأنها العديد من التعريفات، أهمها ما يلي:

- تدبير الدخول غير المشروع من وإلى إقليم أية دولة، من قبل أفراد أو مجموعات من غير المنافذ المحددة لذلك، دون التقيد بالضوابط والشروط المشروعة التي تفرضها كل دولة في مجال تنقل الأفراد[2]، وهي : كل حركة للفرد أو الجماعة العابرة للحدود خارج ما يسمح به القانون[3]، وهي تعني أيضا : كل شخص يدخل أو يقيم أو يعمل خارج وطنه دون حيازة الترخيصات القانونية اللازمة، لذلك

يعتبر مهاجرا غير شرعي أو سري أو بدون وثائق أو في وضعية غير قانون[4]، وإنها تلك الهجرة غير الشرعية التي يكون بموجبها المهاجرون مخالفين للشروط التي تحددها الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية[5].

- أما الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، التي أقرتها الجمعية العامة في 1990/12/18، فتعرف المهاجر غير الشرعي حسب ما تنص عليه المادة 2 من القسم الأول الفقرة "ب" على أنه: " يعتبر بدون وثائق و في وضعية غير قانونية كل من لا يشمل الشروط المنصوص عليها في الفقرة 'أ'"، هذه الأخيرة تعرف العمال المهاجرين بأنهم : " الأشخاص الذين يعملون أو سيعملون أو قد عملوا في نشاط مأجور في دولة غير دولتهم"[6].

و عليه، فالهجرة غير الشرعية هي عبور شخص حدود دولة من غير المنافذ الشرعية المهيأة لذلك برا أو بحرا، أو من منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة، أو من منفذ شرعي ثم تنتهي مدة الإقامة الشرعية، المنصوص عليها في التأشيرة أو بطاقة الإقامة أو عقد العمل، أو الدراسة، فيصبح مقيما غير شرعي، بمعنى مخالفا لقوانين الهجرة المعمول بها.

ومن الصعوبة بمكان تحديد حجم هذه الهجرة، وذلك نظرا لطابع السرية الذي يكتنف هذه الظاهرة، بالإضافة إلى طبيعة هذه الظاهرة نفسها، كون المهاجر السري يتوزع على صنوف متعددة منها:

- شخص يدخل بلدا بطريقة غير قانونية، ولا يسوي وضعه القانوني.
- شخص يدخل بلدا بطريقة قانونية ثم يستقر فيه، بعد إنقضاء مدة الإقامة القانونية.
- شخص يعمل بصورة غير قانونية، خلال إقامة مسموح بها.
- شخص يعمل في عمل غير المنصوص عليه في عقد العمل.

وغالبا ما يلجأ المهاجر السري إلى حرق أوراق الهوية، أملا في الحصول على هوية جديدة، ومستعملا لوسائل عدة للوصول إلى هدفه، قد تكون قاربا، أو شاحنات البضائع، أو أي وسيلة أخرى، أو عقود العمل المزورة، أو عبر السفر القانوني الذي يتحول الى هجرة سرية، وعلى هذا الأساس جاءت التسمية المتداولة في الجزائر "الحرقة"، كما أن مافيا الهجرة السرية تقوم بدور فاعل في تنمية وتشجيع وتسهيل عملية الهجرة السرية، نظرا إلى المكاسب الكبيرة التي قد يتحصل عليها من وراء ذلك، و قد أشارت المنظمة الدولية للهجرة أن هناك أكثر من 200 مليون مهاجر حول العالم، من بينهم ما بين 10إلى 15 بالمائة مهاجرين غير شرعيين.

2- أسباب الهجرة غير الشرعية :

والجدير بالذكر، أن الهجرة غير الشرعية دوافع و أسباب عديدة، وهي مختلفة اختلاف ظروف البشر والدول، وعموما يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ- الأسباب الطبيعية:

تعد قساوة المناخ وانعدام سبل العيش في مناطق معينة من العالم، من العوامل التي تدفع الأفراد إلى الهجرة على مر التاريخ، بحثا عن أماكن أكثر إعتدالا، وأكثر ملائمة لكسب الرزق، كما أن للكوارث (كالزلازل والبراكين والفيضانات والجفاف) دور في الرفع من عدد هؤلاء المهاجرين الباحثين عن بيئة أكثر أمنا، ودافعهم في ذلك هو الحفاظ على حياتهم والذهاب بعيدا في طموحاتهم وآمالهم.

ب - الأسباب السياسية :

تعتبر هذه الأسباب، وبالخصوص المتعلقة منها بعدم الإستقرار، الناجم عن الحروب (الحروب الأهلية) والنزاعات المسلحة، وإنتهاكات حقوق الإنسان، بسبب الظلم أو بسبب الانتماءات العرقية أو الدينية، أحد العوامل الرئيسة لحركات الهجرة، التي تجبر الأفراد على الإنتقال من موطنهم الأصلي إلى دول ومناطق أخرى أكثر أمنا، بالإضافة إلى طبيعة البنى الاقتصادية، والإجتماعية، والثقافية التي ورثتها الدول المستقلة حديثا عن الاستعمار الأوروبي، والتي تفتقد إلى العدالة والمساواة، حيث وجدت شعوب دول عالم الجنوب (التي كانت تسمى بدول العالم الثالث سابقا) نفسها تحت رحمة سلط مفروضة عليها، هدفها خدمة مصالحها ومصالح الغرب لا غير.

ج- الأسباب الاقتصادية:

يشكل التباين الاقتصادي ما بين الدول الجاذبة والدول الطاردة، والفرق في المستوى المعيشي والاقتصادي بينهما، عاملا أساسيا في تحفيز الإنسان في الدول المتخلفة الفقيرة للانتقال إلى الدول المتقدمة الغنية، سعيا وراء الرفاهية والحياة الرغيدة، كما أن تتابع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية وتنوعها أدت إلى تقليص الطلب على العمالة الأجنبية، حيث لجأت العديد من الدول المتقدمة إلى فرض قيود و ضوابط صارمة على الهجرة إليها، على غرار ما أقدمت عليه دول أوروبا الغربية، خلال سبعينيات القرن الماضي، مما أجبر الآلاف من الأفراد إلى انتهاج أساليب غير شرعية للوصول إلى هذه الدول .

لهذا يمكن القول أن الهجرة غير الشرعية ـ في جانب منها ـ تعود لسياسات المنع، وتشديد الرقابة عليها من قبل الدول الكبرى .

د- الأسباب الإجتماعية :

يتطلب شرح سبب الهجرة غير الشرعية في بعدها الإجتماعي التطرق إلى تلك الإرهاصات التي تبدأ في بلد يعرف زيادة سكانية تصل إلى حد العجز عن تلبية الطلب الوطني على الشغل والسكن والخدمات التعليمية والصحية، كما أن عدم التناسب بين الزيادة المطردة في التعليم وفرص العمل، وعدم توفير بيئة عمل مناسبة " للمحظوظين" الذين تحصلوا على مناصب عمل هي في الواقع مناسبة

لعامل آخر يدفع نحو الهجرة، بالإضافة إلى الصورة النمطية للمهاجر، أو ـ المقيم في المهجر ـ الذي يعود إلى بلده الأصلي وآثار العيش الرغيد بادية عليه، حيث تبدو عليه مظاهر الراحة وحسن التمظهر بالنسبة للبيئة الإجتماعية التي أنطلق منها وعاد إليها (اللباس الأنيق، السيارة الفخمة، الهدايا التي يحملها معه و إمتلاك العقارات) كلها مظاهر تروج للهجرة ولو بطريقة غير شرعية، كما أن الإغراءات التي يقدمها العالم المعاصر من خلال وسائل الإعلام والذي يبرز مظاهر التقدم ومستوى الخدمات التي يتلقاها المواطنون في الدول المتقدمة، يولد الرغبة في الهجرة لدى الشعوب الفقيرة .

هـ- أسباب مرتبطة بطبيعة النظام الدولي :

تعتبر الهجرة غير الشرعية دليل على وجود خلل متفاقم في تركيبة النظام العالمي، قديما وحديثا، وذلك بسبب تفاوت المستوى المعيش بين دول الشمال ودول الجنوب، والمسؤولية في ذلك تقع على الدول المتقدمة و الفقيرة على السواء، فالأولى بسبب كونها تمنع الهجرة الشرعية وتفرض قيودا وقوانين صارمة لتحمي مصالحها واقتصادها و أمنها، أما الثانية أي الدول الطاردة (الدول المتخلفة) فهي الأخرى مسؤولة، لأن أنظمتها السياسية و الإقتصادية والسلطات الحاكمة تتسبب باستمرار في تهيئة الظروف غير المناسبة للحياة الكريمة كاللاعدالة، التمييز، الظلم، البطالة، والفقر.

من ناحية أخرى كثيرا ما تلجأ بعض دول الجنوب إلى توظيف الهجرة غير الشرعية كأوراق ضغط ضد دول الشمال لتحقيق بعض المكاسب، مثل ما تقوم به المكسيك مع الولايات المتحدة الأمريكية، المغرب مع إسبانيا، أو مثلما حدث بين ليبيا و إيطاليا وأوروبا على العموم في عهد الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي.

ثانيا- الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالأمن المجتمعي في الجزائر.

1- الهجرة غير الشرعية في المواثيق الدولية :

توجد العديد من الاتفاقيات الدولية التي تحمي العمال المهاجرين، إضافة إلى العمال المحليين ـ على حد سواء ـ غير أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية ظل ينظر إليها من قبل المجتمع الدولي كظاهرة مخالفة للتشريعات المحلية والدولية المعمول بها، في عملية تنظيم تنقل الأفراد بين الدول. وبهذا الشأن ظهرت ثلاث مدارس غربية لمعالجة هذه المشكلة، وهي : ومدرسة كوبنهاغن التي قامت بأمننة الهجرة، مدرسة ويلز التي قامت بتسييس الهجرة والأمن، وأخيرا مدرسة باريس التي قامت بتجريم المهاجرين غير الشرعيين.

و سرعان ما أفرز الجدل الدولي حول كيفية معالجة قضية الهجرة غير الشرعية، ظهور اتفاقية دولية الغاية منها هي محاربة هذه الظاهرة، تمثلت في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية،

والبروتوكولات الملحقة بها، ولا سيما بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو لعام 2000، (بروتوكول تهريب المهاجرين)[7]، وبرتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال المكملين لبروتوكول الأمم المتحدة لمنع تهريب المهاجرين عبر البر والبحر والجو، السالف الذكر.

يُعرف البروتوكول تهريب المهاجرين الملحق باتفاقية الأمم المتحدة ضد الجريمة الدولية المنظمة على أنه: "القيام بالتدابير اللازمة من أجل الحصول، بشكل مباشر أو غير مباشر، على الفائدة المالية وغير ها من المكاسب المادية، جراء تقديم خدمات للدخول غير المشروع لأي من الأشخاص إلى دولة الطرف، التي لا ينتمي إليها مثل هؤلاء الأشخاص، أو يقيم على أراضيها بصورة دائمة." [8]. ويقر هذا البروتوكول على أنه أفعال جنائية، عندما تُرتكب عن قصد، ولغرض الحصول ـ المباشر أو غير المباشر ـ على مكاسب مالية أو مادية أخرى، ما يلي:

أ) تهريب المهاجرين.

ب) عندما تُرتكب بهدف تمكين عملية تهريب المهاجرين.

ج) إصدار وثيقة سفر أو هوية مُزورة.

د) تدبير أو توفير أو حيازة وثائق كتلك.

ه) تمكين الأشخاص من غير مواطني الدولة أو المقيمين فيها بصورة دائمة على البقاء في الدولة ذات العلاقة، دون الالتزام بالمتطلبات الضرورية الموجبة للبقاء على أراضي تلك الدولة، بالطرق المذكورة في الفقرة السابقة(ب) أو أية طريقة غير مشروعة أخرى.

وتكمن خطورة الهجرة غير الشرعية، كذلك، من خلال ارتباطها بتجارة البشر، والإستغلال الجنسي وأعمال السحر والشعوذة، ويحدد بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المكمل لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، الإتجار بالبشر، على إنه تجنيد الأشخاص أو نقلهم أو التستر عليهم أو إستقبالهم عن طريق التهديد، أو إستخدام القوة أو أي شكل آخر من أشكال الإكراه، أو الإختطاف أو النصب أو الخداع بهدف الإستغلال، ويحرم البروتوكول الاتجار بكل الأشخاص بما في ذلك العمال المهاجرين، بكل أشكاله من عبودية الرهن، والإستغلال الجنسي القسري لأغراض تجارية، والممارسات الشبيهة بممارسات العبودية، والأشكال الأخرى لإستغلال العمالة، بحسب منظمة العمل الدولية عام 2006.

وعلى خلاف الإتجار بالأشخاص، والذي يمكن أن يتم داخليا أو بين الدول، فإن تهريب الغرباء يتم فقط بين الدول، ذلك أنه يتطلب عبور الحدود وبالتالي يتضمن دخول شخص ـ بطريقة غير

شرعية وغير قانونية ـ إلى بلد أجنبي، ويعني الدخول غير الشرعي في هذا السياق "عبور الحدود دون الإلتزام بالمتطلبات الضرورية للدخول الشرعي إلى الدولة المستقبلة"[9].

وعلى الرغم من المجهودات التي ما فتئت تبدلها الدول ومنظمة الأمم المتحدة، للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إلا أنها لم تأت بأي نتيجة لحد الآن، بل أكثر من ذلك تضاعف عدد هؤلاء إلى مستويات قياسية لم تكن متوقعة، لاسيما بعد توالي موجات اللاجئين والمهاجرين من منطقة الشرق الأوسط و جنوب آسيا، وتشير تقارير منظمة الهجرة الدولية إلى توقع زيادة موجات المهاجرين غير الشرعيين في السنوات المقبلة، في ظل اللاإستقرار الذي تشهده العديد من دول الجنوب.

2- الهجرة غير الشرعية في الجزائر:

تحتل الجزائر موقعا استراتيجيا استمدته من موقعها في خريطة العالم القديم، فهي جسر ومحور التقاء بين أوروبا وإفريقيا وممرا حيويا بين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب، وليس بمقدور الجزائر التنصل من حقيقتها هذه، فبحكم موقعها شمال القارة الإفريقية، وقربها من أوروبا، حيث لا يفصلها عن هذه الأخيرة سوى البحر المتوسط، ومجاورتها لدول إفريقية فقيرة، بالإضافة إلى غناها بالمقارنة مع أغلبية دول عالم الجنوب، جعلها مقصدا لآلاف الأفارقة والأسيويين، للعبور إلى أوروبا أو للاستقرار فيها.

ولقد أدى طول الحدود الجزائرية وصعوبة تضاريسها، الحدود الأرضية : 6.343 كم، تتنوع كالتالي: (ليبيا 982كم – تونس 965كم – المغرب 1.559 كم – الصحراء الغربية 42 كم – موريتانيا 463كم – مالي 1.376كم – النيجر 956كم) الشريط الساحلي : 1200 حسب معايير القياسات التقليدية (1600كم ـ حسب معايير القياسات الجديدة كما يرى البعض ـ مراجع صحفية)، وعدم قدرة دول الجوار لاسيما دول الساحل جميعها على مراقبة حدودها، إلى إدخال الجزائر في مأزق كبير، حيث وجدت صعوبات كبيرة في السيطرة على حدودها مع هذه الدول، وهو الأمر الذي جعل الآلاف من المهاجرين الأفارقة يتسللون إليها، حيث لم تعد هذه الحدود عازلة، بل إنها أصبحت قابلة للإختراق.

والجدير بالذكر، أن تفاقم المشكلات السياسية والإقتصادية التي تعاني منها دول جنوب الصحراء، بالإضافة إلى النزاعات والحروب الأهلية، قد تسببت في الدفع بأعداد كبيرة من الشباب إلى خوض غمار الهجرة غير الشرعية نحو الأراضي الجزائرية، حيث تشير المراجع أن أكثر من 18 دولة إفريقية تعاني من نزاعات داخلية سواء بسبب العرق، الدين، أو بسبب النزاع على أراضي الرعي. كما أن موجات الجفاف التي تضرب من حين لآخر دول الساحل الإفريقية على غرار مالي، والنيجر، والتشاد، وبوركينافاسو وغيرها، ينتج عنها إتلاف مئات الهكتارات من الأراضي الزراعية وموت الآلاف

من رؤوس الماشية، مما يؤدى إلى إنعدام مصادر الرزق، وينتج عنه تسلل الآلاف من الأفراد والعائلات من هذه الدول إلى التراب الجزائري، بحثا عن لقمة العيش.

وتشير المراجع أن أول ظهور للهجرة غير الشرعية في الجزائر يعود إلى سنة 1963، عندما كانت مقصدا للعديد من أفراد العنصر الترقي من أصل مالي ونيجري، هربا من التصفيات العرقية التي طالتهم في بلدانهم، في السنوات الأولى لاستقلال هاتين الدولتين، وظلت هذه الظاهرة مستمرة طيلة سنوات السبعينات والثمانينات، لكن بشكل غير ملفت للإهتمام، وغير مؤثر خصوصا وأنها، تنحصر ـ في أغلب الأحيان ـ في العنصر الترقي من الدول الإفريقية المجاورة بسبب الجفاف الذي يضرب مناطقهم ـ من حين لآخر ـ أو نتيجة لتردي علاقاتهم مع السلطات المركزية في بلدانهم.

و قد عرفت الهجرة غير الشرعية تزايدا كبيرا في نهاية التسعينات وبداية الألفية الثالثة، كما تحولت الجزائر على إثرها من بلد عبور إلى بلد إستقرار، بعد أن أصبح الكثير من المهاجرين يفضلون البقاء على أرضها، وهذا يعود لسببين رئيسين، هما:

1- انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر مع بداية الألفية الثالثة، مستفيدة من الإرتفاع الكبير الذي ظلت تشهده أسعار البترول في ذلك الحين، حيث تخطت سنة 2008 حاجز 145 دولارا للبرميل، والذي فتح آفاقا جديدة في سوق العمل، حيث أصبحت الجزائر متمكنة من توفير مناصب العمل، وجالبة لليد العاملة في مختلف القطاعات، لاسيما منها الفلاحة والبناء، الأشغال العمومية، وحتى الأشغال الحرة والمنزلية عند الخواص[10].
2- إتجاه الدول الأوروبية نحو سن قوانين صارمة للحد من الظاهرة وبالخصوص منذ منتصف التسعينات، ثم تبني إستراتيجية غلق الحدود الأوروبية في وجه الهجرة سنة 2000، ووضعها تحت إشراف الوكالة الأوروبية للحدود الخارجية، بفروعها الأربعة (ألمانيا، إيطاليا، اليونان، إسبانيا).
3- تبني كل دول العالم المتقدم (أمريكا الشمالية، أوروبا الغربية) في أعقاب أحداث 2001/09/11 لمقاربة أمنية خالصة في معالجتها لظاهرة الهجرة غير الشرعية، مما أجج وتيرة تدفق المهاجرين غير الشرعيين في السنوات الأخيرة.

وتشير الأرقام المقدمة من طرف قيادة الدرك الوطني الجزائرية في نشرية خاصة أن عدد المهاجرين غير الشرعيين الموقوفين لدى مختلف الوحدات المختصة بهذه الظاهرة سنة 2009، قد بلغ 7028 شخصا، ثم إرتفع هذا العدد خلال السنوات الثلاث اللاحقة، ليصل إلى 20 ألف مهاجر غير شرعي[11]، ينتمون إلى أكثر من 34 جنسية، معظمهم من القارة الإفريقية، يأتي في مقدمتهم الماليون، ثم النيجريون (النيجر)، والكاميرونيون، والنيجيريون (نيجيريا)، والغانيون، والإيفواريون، والسنغاليون ...إلخ.

ولقد ظلت موجات المهاجرين غير الشرعيين تزداد تدفقا على التراب الجزائري، حيث سجلت المصالح المختصة عدد الأشخاص الموقوفين منها سنة 2014 أكثر من 5714 مهاجرا سريا، من جنسيات مختلفة، إفريقية وآسيوية، يأتي في مقدمتهم النيجريون بـ 2115 حالة، والماليون بـ 1546 حالة، ثم المغاربة بـ 792 حالة، فيما يتوزع الباقي بنسب متفاوتة على جنسيات مختلفة[12]، وقد أكدت وسائل إعلام جزائرية هذه الأرقام، مشيرة إلى أن عدد المهاجرين السريين الموقوفين في الفترة الممتدة بين جوان وديسمبر 2014 في ولاية تمنراست وحدها 1640 مهاجرا، ينتمون لـ 12 جنسية إفريقية مختلفة، وأن نسبة المهاجرين السريين الموقوفين في ولايتي تمنراست و غرداية قد زادت بنسبة 50 بالمائة في شهر ديسمبر 2014، مقارنة مع الشهر نفسه من العام 2013[13].

- الجزائر و مواجهة الهجرة غير الشرعية :

لقد أدت شساعة مساحة الجزائر البالغة 2.382.741 كلم2، وانتشار هؤلاء المهاجرون في أغلب المدن و القرى الجزائرية إلى مزيد من عدم التمكن من التصدي لهذه الظاهرة، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى العمل على عدة جبهات، وإعتماد عدة مقاربات، فقامت باتخاذ عدة إجراءات لمراقبة وتتبع نشاطات المهاجرين غير الشرعيين، والتي من أهمها:

1- الإجراءات القانونية :

تعرف الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري بأنها: "دخول شخص أجنبي إلى التراب الوطني بطريقة سرية أو بوثائق مزورة، بنية الإستقرار أو العمل"[14]، حيث أصبحت تعتبر جريمة طبقا للقانون 08-11 المؤرخ في 2008/06/25، والذي يجعل المهاجر غير الشرعي عرضة للسجن[15]، وقد تم التأكيد على ذلك بموجب قانون العقوبات 09-01 الصادر في 2009/02/25، المعدل والمتمم للأمر 66-156، المؤرخ في 1966/06/08،والمتضمن قانون العقوبات الجزائري، وذلك حسب المادة 175 مكرر 1 التي تنص: " دون الإخلال بالأحكام التشريعية الأخرى سارية المفعول يعاقب بالحبس من شهرين إلى ستة أشهر، وبغرامة مالية من 20.000 دج إلى 60.000 دج، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل جزائري أو أجنبي مقيم يغادر الإقليم الوطني بصفة غير شرعية، أثناء إجتيازه أحد مراكز الحدود البرية أو البحرية أو الجوية، وذلك بإنتحاله هوية أو بإستعماله وثائق مزورة، أو أي وسيلة إحتيالية أخرى للتملص من تقديم الوثائق الرسمية اللازمة، أو من القيام بالإجراءات التي توجبها القوانين والأنظمة السارية المفعول، وتطبق نفس العقوبة على كل شخص يغادر الإقليم الوطني، عبر منافذ أو أماكن غير مراكز الحدود"[16]، ويعاقب نفس القانون مرتكبي جريمة المتاجرة بالبشر، بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات وغرامات مالية ما بين 30 ألف دينار ومليون دينار.

2- الإجراءات الأمنية :

أوكلت الجزائر مهمة مراقبة حدودها الدولية إلى وحدات أمنية متخصصة، تتمثل في، مجموعة حراس الحدود، حراس السواحل وشرطة الحدود.

ونظرا لتأزم الوضع والتزايد الكبير للأجانب على التراب الوطني، وإرتفاع نسبة المهاجرين غير الشرعيين للإقامة أو للعبور، وبغية تشديد الرقابة على المهاجرين غير الشرعيين، أنشأت المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2006 " الديوان المركزي لمحاربة الهجرة غير الشرعية"، الذي يقود ويشرف على فرق جهوية في الولايات الحدودية، مهمتها التحري حول الهجرة غير الشرعية.

ظلت الجزائر تعبر عن قلقها بسبب تزايد جماعات المهاجرين غير الشرعيين، وتدعو إلى تكثيف التعاون بين جميع الدول المعنية بالظاهرة، والمنظمات الدولية للحد منها، حيث أكدت على تمسك الجزائر بالمسارات المهيكلة للأمن والسلم في منطقة الساحل والصحراء، في إطار دول الميدان، ومسار نواكشوط تحت رعاية الإتحاد الإفريقي، معتبرا أن إقامة تعاون أمني فعال بين دول المنطقة بمساهمة كل الأطراف والهيئات الدولية والشركاء الذين بإمكانهم تقديم الدعم المطلوب، لن يتأتى إلا من خلال الإلتزام الصارم لكل الدول ببذل الجهود الكافية، وتسخير الوسائل الممكنة للتصدي للمخاطر والتهديدات العابرة للحدود (المتاجرة بالأسلحة، والمخدرات والحركات الإرهابية، والجريمة المنظمة، والهجرة غير الشرعية، وغيرها). وتأكيدا منها على هذا التوجه قامت الجزائر بإبرام مجموعة من الإتفاقيات مع دول إفريقية وأوروبية، على غرار مالي، والنيجر، وإيطاليا، وفرنسا، وإسبانيا وغيرهم من الدول، بهدف إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم، وخصصت لذلك ميزانية ضخمة للتكفل بتجميع و ترحيل هؤلاء المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية .

وعلى الرغم من التشريعات التي سنتها الجزائر، ومختلف الإجراءات التي تبنتها للقضاء على هذه الظاهرة والمبادرات التي تقدمت بها على المستوى الإقليمي والقاري، إلا أنها لم تجد نفعا، فقد إستمرت موجات المهاجرين غير الشرعيين تتدفق على التراب الوطني، ورغم الإقرار كذلك بصعوبة تحديد حجمها الحقيقي، نظرا لطابع السرية الذي يغلب عليها، إلا أن الأرقام التي تقدمها مصالح الدرك الوطني تبين التزايد المذهل للمهاجرين غير الشرعيين من سنة لأخرى.

تداعيات الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي:

تنبع خطورة هذه الظاهرة من كونها ذات أبعاد وآثار وخيمة متصلة بالأمن المجتمعي للبلدان المستقبلة لها، لاسيما بالنسبة للبلدان التي لا تمتلك الإمكانات اللازمة القادرة على صون أمنها المجتمعي، فأينما حل المهاجرون أو عبروا أنتجوا أشكالا مختلفة من الآفات الإجتماعية وغيرها، وأعادوا تركيب تجمعات هجينة شبيهة بمجتمعاتهم الأصلية في المجتمعات المستقبلة لهم.

وقبل التطرق إلى الأخطار التي يشكلها هؤلاء المهاجرون على الأمن المجتمعي[17] الجزائري من الحري بنا توضيح ماهية الأمن، التي تعني من حيث التعريف، وتركيبته لغة، وإصطلاحا، ومفهوما، ودلالة، والتي عرفت توسعا كبيرا ـ في الوقت الراهن ـ أنها تعني في عمومها " العمل على التحرر من التهديد، وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفى، ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، وبالتالي فأساس الأمن هو البقاء"[21]، وأن لهذا الأمن مستويات أربعة[22] هي:

1- أمن الفرد ضد أية مخاطر تهدد حياته أو ممتلكاته أو أسرته.
2- الأمن الوطني ضد أية أخطار خارجية أو داخلية للدولة.
3- الأمن الإقليمي، ويعني اتفاق عدة دول في إطار إقليم واحد على التخطيط لمواجهة التهديدات التي تواجهها داخليا وخارجيا.
4- الأمن الدولي، وهو الذي تتولاه منظمة الأمم المتحدة من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن، للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين.

على المستوى الأول يرتبط الأمن الفردي بالأمن المجتمعي، وإن لم تتفق الدراسات على تعريف محدد لهذا الأخير، إلا أن الإثنان متكاملان ولا يمكن تحقيق أحدهما بمعزل عن الثاني.

وعليه، فإن المنطلق الأساسي للأمن المجتمعي يقوم على أساس أنه لا يمكن التمييز بين الدولة والمجتمع، فيما يخص الهدف من وجودهما، فإذا كانت الدولة في حاجة إلى تأمين سيادتها للبقاء مستقلة عن الآخرين، فإن المجتمع يحتاج أن يكون آمنا في هويته التي تميزه هو الآخر، عن المجتمعات الأخرى، وما تتفق عليه مختلف التعريفات الخاصة بالهوية هو: الخصوصية والتميز عن الآخر، خصوصية فردية أو جماعية، وقد حدد الباحثون مقومات الهوية في خمسة، هي: الدين، التاريخ، الوطن بمكوناته، اللغة والثقافة.

والهوية تتمثل في مجموع السمات الروحية، والفكرية، والعاطفية، وطرائق الحياة، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات، وطرق الإنتاج الإقتصادي، والثقافي التي تجمع بين أفراد المجتمع و تعطيهم سمات تجعلهم مختلفين عن الآخرين[23]، وتتميز الهوية بالقابلية للتطور، فالمجتمعات تتطور وهويتها هي الأخرى تتطور، فتكتسب نتيجة لذلك خصائص ثقافية جديدة، وروح جديدة.

وتعد الثقافة من المكونات الأساسية للهوية، وهي التي تميز المجتمعات عن بعضها البعض، وتتمحور في مجموعة المعاني المشتركة، القيم، المعتقدات التي تميز جماعة قومية وعرقية عن غيرها، وتوجه سلوكها[24]، وهي من أكثر المكونات التي تتغير وتتطور بإستمرار، سواء تحت تأثيرات عوامل داخلية أو تحت تأثير ضغوطات البيئة الخارجية.

يرتبط بالأمن المجتمعي عدة مقومات متى توفرت تحقق هذا الأمن في أسمى معانيه وهي الحرية، العدالة، إشباع الحاجات و غياب الندرة، التضامن و الولاء للجماعة بالإضافة إلى الاستقرار وغياب

كل ما من شأنه الإضرار بهذه المقومات.وهو حاجة أساسية ومصلحة وطنية حيوية تنشدها الدولة بأجهزتها ومؤسساتها، وترصدها بما تضع من خطط وبرامج تنموية، وهو غاية سامية تعمل لتحقيقها منظمات المجتمع المدني كالجمعيات الخيرية التعليمية والاجتماعية...فالكل يتطلع إلى المجتمع الآمن من الآفات التي تهدد بنيانه بالتصدع وكيانه بالأخطار، كالجهل والفقر والمرض، والمخدرات، والجرائم والانحراف السلوكي"[25]، وإن للهجرة غير الشرعية آثار سلبية على هذه المقومات حيث تنتج ما يطلق عليه بإشكالية الهوية الثقافية و التي تعني: "وجود مجموعة من الأشخاص يشعرون بالتهديد في هويتهم الثقافية و الاثنية بسبب تأثيرات خارجية تتعلق أكثرها بالعولمة و بالهجرة"[(26)].

إن مفهوم الأمن المجتمعي يشمل كل النواحي الحياتية التي تهم الفرد، بدء من شعوره بالطمأنينة والإستقرار في محيطه الأسري وفي علاقاته مع بيئته الخارجية، وحفاظه على هويته التي تميز جماعته عن غيرها، أصبح عرضة للمساس به، بسبب عدم تمكن الدولة من التفاعل الإيجابي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية المنفلتة في العديد من الدول.

ثالثا - استراتيجية التعامل مع آثار الهجرة على الجزائر.

1- تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي الجزائري :

لقد تبين أن للهجرة غير الشرعية آثار جد سلبية على الأمن المجتمعي الجزائري، فقد أصبح المهاجرون غير الشرعيون ينتجون حيثما حلوا بالمدن الجزائرية أو عبروا بها أشكالا مختلفة من الآفات والممارسات التي لا تمت بصلة بقيم المجتمع الجزائري، حيث غالبا ما يجلبون معهم السمات الخاصة بثقافتهم الأصلية، ويسعون جاهدين للحفاظ على هويتهم، (لغتهم، دينهم، وتقاليدهم)، كما أن لهؤلاء المهاجرين غير الشرعيين دور في تنامي فساد الأخلاق وتفشي مظاهر الإنحراف الأسري على نطاق واسع، بالإضافة إلى أن إنعدام الأمن الناتج عن هذه الظاهرة يرتبط في جانب منه بالظروف الإجتماعية وكذا العوامل النفسية الناتجة عن الإحباط النفسي الذي يعاني منه المهاجرون غير الشرعيون في المجتمع الجديد، فيتخذون من العنف وسيلة لإثبات الذات، والإنعزال عن الآخرين، وذلك من خلال تمركزهم في منطقة واحدة بعيدين عن المجتمع الحاضن لهم.

إن ما يميز النسيج المجتمعي الجزائري أنه يشكل وحدة متجانسة حضاريا وثقافيا، لأنه ينتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية الأمازيغية، وهي التي صاغت شخصيته وهويته، كما أن تعايش السكان لقرون من الزمن أدى إلى خلق نوع من التضامن، وأثمر تشابها كبيرا في أنماط التفكير والمعيشة .

وفي ظل التوافد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين على التراب الجزائري لا سيما من إفريقيا السوداء جنوب الصحراء أصبحت الهوية الجزائرية العربية الإسلامية الأمازيغية مهددة بخطر الإختراق، فإذا كانت الدول الكبرى تجد صعوبات في دمج هؤلاء المهاجرين، رغم ما تمتلكه من مقومات إقتصادية، وعلمية، وثقافية، ومن خبرة في التعامل مع هذه الظاهرة والتي تعود إلى الحقبة الإستعمارية، فإن

الجزائر تجد صعوبات جمة في التعاطي مع هذه الظاهرة، بسبب افتقادها لإستراتيجية واضحة تتعامل وفقها مع هذه الظاهرة، وثانيا بسبب إنعدام الإمكانات المادية والمعنوية التي تؤهلها لمعالجة هذه الظاهرة، والتقليل من آثارها المدمرة .

إن السمة الغالبة للمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر من حيث التركيبة الديموغرافية هو غلبة الجنس الإفريقي، والمعروف عن أغلبية هذا الجنس هو إختلافه على الأقل في أحد مكونات الهوية الوطنية كاللغة، والدين والعادات والتقاليد، وإن الوجود الكبير لهؤلاء المهاجرين ومن جنسيات مختلفة، في العديد من المدن الجزائرية، حيث تتجاوز أكثر من 34 جنسية ـ كما سبق ذكره ـ أصبح يثير تهديدات كبيرة على الهوية الوطنية بسبب إنتشار بعض الظواهر الدخيلة والغريبة على القيم والثقافة الجزائرية، وإن إختلاط المهاجرين الأفارقة بالسكان الأصليين لا سيما بالولايات الجنوبية أصبح معه التمييز بين الطرفين صعب للغاية، وأصبحت معه عملية التأثير والتأثر حقيقة قائمة، وإن جلب هؤلاء المهاجرين لعادات وتقاليد تتنافى والعادات الجزائرية من مثل ممارسة الطقوس الوثنية، والشعائر المسيحية، من شأنها التأثير في هوية الجزائريين على المدى المتوسط والبعيد، على غرار ما يحصل بحي قطع الوادي القصديري بمدينة تمنراست الذي يأوي الآلاف من الأفارقة، والذي يجعل الداخل إلى أزقته يحس وكأنه في دولة إفريقية جنوب الصحراء، لا تمت بصلة بالجزائر ولا بقيمها العربية الإسلامية الأمازيغية. كما تبرز المعطيات التي تم رصدها في ولاية إليزي أن العديد من الشوارع والأحياء مكتظة بمهاجرين أفارقة بمختلف الأعمار يصل عددهم إلى200 مهاجر[27]، جاؤوا من عدة دول كمالي، والنيجر، والصومال، وتشاد، وغانا، والكونغو، والكاميرون، وكينيا، وإريتريا، وإن نمط حياة هؤلاء الأفارقة أصبح واضحا من حيث اللغة المستخدمة والتقاليد واللباس، وكلها مظاهر من شأنها المساس بالنسيج المجتمعي الجزائري والتأثير لاحقا في هويته.

وبالرغم من المجهودات الجبارة التي تبدلها الجزائر للتصدي لتسلل المهاجرين غير الشرعيين، إلا أنها لم تتمكن من وقفها، فالمقاربات الأمنية لوحدها أثبتت فشلها، وبالتالي فلا بد من تبني مقاربات جديدة متكاملة، للمحافظة على الأمن المجتمعي الجزائري .

2- الإستراتيجية الواجب إتباعها للتقليل من آثار الهجرة غير الشرعية:

إن فشل الإجراءات الأمنية المتبعة لمحاربة الهجرة غير الشرعية في الجزائر، ونظرا لخطورة هذه الظاهرة على الأمن المجتمعي الجزائري، والتوقعات المستقبلية التي تشير إلى استفحال خطرها نتيجة التزايد الكبير للمهاجرين غير الشرعيين، من سنة إلى أخرى، فالأمل سيبقى ضعيفا في القضاء على هذه الظاهرة ما لم يتم تبني مقاربة متكاملة تأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

1- تفعيل دور اللجنة العالمية للهجرة الدولية[*]، للمساعدة على التعاطي مع الظاهرة بشكل إيجابي، يكفل مصالح الدول المصدرة والدول المستقبلة والمهاجر نفسه، مع إنشاء قاعدة بيانات حول

المهاجرين غير الشرعيين، والمناطق الطاردة، وأماكن تواجدهم، ومساراتهم، والمناطق الجاذبة، وشبكات تهريبهم، والأمراض والأوبئة التي ينقلونها معهم .

2- العمل الجاد في إطار التعاون (شمال – جنوب) تحت رعاية الأمم المتحدة، لإيجاد إستراتيجية مشتركة غايتها تثبيت المهاجرين غير الشرعيين في دولهم، من خلال القيام بمشاريع تنموية جادة قصد تحسين ظروفهم المعيشية، عبر الدعم المادي والمعنوي، بما يقلل الفجوة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة.

3- التعاون الجدي والفعال بين جميع الدول المعنية بهذه الظاهرة، وذلك بتبادل المعلومات حول كل ما يتعلق بالمهاجرين غير الشرعيين.

4- فتح قنوات للحوار مع الدول الطاردة لإعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم، بعد التحقق من هوياتهم.

5- تكثيف التعاون بين جميع المصالح الأمنية المعنية بمكافحة الظاهرة داخل الجزائر، ومع مصالح الأمن في الدول المجاورة، مع تبادل الخبرات حول كيفية التعاطي مع الظاهرة.

6- التعاون والتنسيق بين مختلف الأجهزة الأمنية الجزائرية، مع تجهيزها بمختلف العتاد والوسائل الإلكترونية الحديثة، مع تكثيف المراقبة في جميع المحاور والمنافذ التي يسلكها المهاجرون غير الشرعيون، وتضييق الخناق على الشبكات التي تعمل على تهريب و الإتجار بالبشر.

7- إشراك النخب والمراكز البحثية في إعداد الخطط والإستراتيجيات الكفيلة بمعالجة هذه الظاهرة، مع التنسيق بينها وبين مختلف المصالح الحكومية(مدنية كانت أو عسكرية)، من أجل التوصل إلى حلول دائمة و ناجعة.

8- القيام بإجراءات وقائية وتحسيسية بصورة منتظمة، ودائمة بالتنسيق بين مختلف الفاعلين (نشطاء المجتمع المدني، السلطات المحلية، الأجهزة الأمنية و مصالح الصحة)، لإبراز المخاطر التي يشكلها المهاجرون غير الشرعيون، والأمراض التي ينقلونها معهم.

الخاتمة:

من المنتج أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تشكل تحديا كبيرا على أمن الدول جميعها، الغنية منها أو الفقيرة، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول تضررا من هذه الظاهرة، كونها تجمع بين أصناف الدول المهددة في أمنها من جراء هذه الظاهرة، فهي من الدول الطاردة، ومن الدول المستقبلة، ومن دول العبور، في آن واحد. وما يدفع للقلق في تأثيرات هذه الظاهرة على الأمن المجتمعي الجزائري هو افتقاد هذه الأخيرة لإستراتيجية واضحة، وغياب للخبرة وللإمكانات المادية والمعنوية التي تسمح بمعالجة الظاهرة والتقليل من حدتها.

إن التعاطي مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية بطريقة مدروسة، والعمل على تحصين المجتمع، وتبني سياسة تشاركية مع جميع القوى الفاعلة في الداخل وفي الخارج، من شأنه أن يقلل من حدتها و يجنب المجتمع آثارها الخطيرة المدمرة.

الهوامش :

(1) صلاح الدين عمر باشا، **المدخل لدراسة الجغرافيا البشرية** . دمشق، المطبعة الجديدة، 1965، ص 203.

(2) محمد محمود السرياني، "هجرة قوارب الموت عبر البحر المتوسط بين الجنوب والشمال". **مجلة الأمن والحياة**، العدد 257 صفر1432، ص63.

(3) Vaisse Maurice , **Dictionnaire des relations internationales au 20eme siècle** , Paris, Armand Colin, 2000, p173.

(4) Bureau International du Travail **, une approche équitable pour les travailleurs migrants dans une économie mondialisée**. Genève, conference internationale du BIT, 92 eme session , rapport n 6, 2004,p 15.

(5) محمد الغريب عبد الكريم، **فسيولوجيا السكان** . الاسكندرية، دار الكتاب الحديث، 1992، ص 89.

(6) Massimo Merlino – Joanna Parkin , rapport , **la migration clandestine en Europe , les politiques de l'eu et l'écart en termes de droits fondamentaux**. centre d'études des politiques européenne. http//www.migration.etuc.org/fr/docs_fr

(7) الأمم المتحدة، قرار الجمعية العامة 25/55، الملحق 3، الوثيقة آ/ 383/55، 15 تشرين الثاني–نوفمبر- 2000، (المعروف لاحقا ببروتوكول تهريب الهاجرين).

(8) المصدر نفسه، المادة 3 (أ).

(9) المصدر نفسه، المادة 3 (ب).

(10) هشام، بشير، "الهجرة العربية غير الشرعية إلى أوروبا، أسبابها، تداعياتها و سبل مواجهتها". **مجلة السياسة الدولية**، العدد 179، جانفي 2012، ص ص 170-179.

(11) ج، ج، د، ش، قيادة الدرك الوطني، (مطبوعة غير منشورة خاصة بالهجرة غير الشرعية)، 2013 .

(12) ج ج د ش، قيادة الدرك الوطني، (مطبوعة غير منشورة خاصة بالهجرة غير الشرعية)، 2014.

(13) جريدة الخبر 04 ماي 2015 النسخة الالكترونية14949/100 /www.elkhabar.com/press/articles

(14) أحمد، إسماعيل، "قراءة في الهجرة غير السرية من إفريقيا إلى الغرب". **قراءات اجتماعية**، العدد 11، جانفي/مارس 2012، ص 67.

(15) ج،ج، د، ش، الجريدة الرسمية، العدد 36، 2008/06/02 المتضمن قانون رقم 08-11 المؤرخ في 2008/06/25، يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر و إقامتهم بها و تنقلهم فيها.

(16) ج، ج، د، ش، الجريدة الرسمية، العدد 15، 2009/03/08 المتضمن القانون رقم 01/09 المؤرخ في 2009/02/25، المعدل و المتمم للأمر رقم 156/66المؤرخ في 1966/06/08 و المتضمن قانون العقوبات .

(17) يعرف المجتمع بأنه مجموعة من الأفراد يعيشون معا في إقليم واحد ويتشكل لديهم مع مرور الوقت تراثا ثقافيا مشتركا يجمعهم ويولد بينهم روح التآزر و الاستعداد للدفاع عنه كما يمنحهم خصائص تميزهم عن باقي المجتمعات.

(21) Barry, Buzzan & al, **the logic of anarchy, neorealism to structural realism**. www.ciaonet.org/book/auth.html.

(22) زكريا حسين، **الأمن القومي**. .http://www.faculty.yu.edu.jo/jawarneh/DownloadHandler.ashx?

(23) محمد العربي ولد خليفة، **المسألة الثقافية وقضايا اللسان والهوية، دراسة في مسار الأفكار في علاقتها باللسان والهوية ومتطلبات الحداثة و الخصوصية و العولمة و العالمية**. الجزائر، ثالة، 2007، ص 91.

(24) محمود، أمين العالم، "حول مفهوم الهوية" . **مجلة العربي**، العدد 437، أفريل 1995، ص 26.

(25) عبد الله بن عبد المحسن التركي، **جريدة الجزيرة**، العدد 12944، 2008/3/7م، 29، صفر1429هـ

http://search.al-jazirah.com.sa/2008jaz/mar/7/is1.htm.

(26) pierre hasner , la violence et la paix. Paris, Edition la seuil 2 ed , 2000 ,P17.

(27) جريدة الخبر، العدد 7255، السبت 16 نوفمبر 2013 .

(*) لجنة خاصة مؤقتة أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة بهدف جمع الآراء من جميع الدول واقتراح قواعد جديدة للتعامل مع الظاهرة.

السياسة الإعلامية في الجزائر من الرقابة إلى سلطة الضبط

أ. مليكة هارون

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

ملخص:

شهد الاعلام الجزائري منذ ظهوره الى غاية الآن العديد من التغيرات وعلى مختلف المستويات، و في كل مرحلة غير فيها الاعلام من مضمونه او أدائه محاولا التكيف مع التحولات السياسية مما يثبت العلاقة الوطيدة بين الاعلام والسلطة السياسية في الجزائر التي لن، نحاول في إطار هذا المقال، الحديث عن علاقة إيجابية أو سلبية، بل الحديث على أن الاعلام و مؤسساته ملزمة بأداء الخدمة العمومية التي لا يجب أن تحيد عن أسس السياسة العامة للدولة، مما جعلنا نتحدث عن السياسة الإعلامية وعن أهم مفهوم ترتكز عليه ألا وهو مفهوم الرقابة الذي تبنى مصطلح سلطة الضبط في القانون العضوي للإعلام لسنة 2012.

الكلمات المفتاحية: السياسة الإعلامية، الرقابة، سلطة الضبط.

La politique médiatique en Algérie, de la censure au pouvoir de régulation

Résumé :

Pendant tous son parcours historique, le champ médiatique en Algérie avait connu plusieurs changements, aussi bien sur le fonctionnement des entreprises des médias ; que sur le contenu, car influencés par les changements politiques que l'Algérie avait connus depuis son indépendance à ce jour.

Afin d'assurer leur mission de service public, les médias en Algérie sont gérés par la règlementation de 1990. Cette dernière avait légitimé la censure qui a pris une autre forme dans la réglementation de2012, en s'érigeant en institution de régulation, mais avec le même contenu de gestion du secteur.

Mots clefs : politique médiatique, la censure, le pouvoir de régulation.

المقدمة وطرح الإشكالية:

عرفت السياسة الإعلامية في الجزائر منعرجا هاما في مسارها التاريخي، و فقا لما شهده الحقل الإعلامي ذاته من تغيرات مختلفة سواء من حيث الإطار التنظيمي أو الاجتماعي، و نظرا لطبيعة الحقل الإعلامي، المتعدد في الشكل و المضمون، و المختلف في إطاره التنظيمي، فان مسألة صناعة السياسة الإعلامية أضحت من أكثر العمليات تعقيدا والتي من شأنها ان تعكس التوجهات المختلفة لجمهورها

الذي من المفترض أن يكون على دراية تامة و شاملة لمختلف التغيرات التي يعرفها الحقل الإعلامي سواء من الجانب التنظيمي أو من الجانب الضمني للوسيلة.

و إن كنا، في إطار هذه الورقة نهتم بالاطار النظري لمفهوم يعد من أهم المفاهيم التي ترتكز عليها السياسة الإعلامية في الجزائر و هو مفهوم **"الرقابة** "والذي ارتبط ظهوره بالدساتير الجزائرية السابقة و بقانون الاعلام لسنة 1990، إلا أن هذا المفهوم أخذ حلة أكثر مرونة ليظهر مقابلا له مفهوم **"سلطة الضبط"** في المضمون القانوني لنص القانون العضوي للإعلام لسنة 2012.

وقصد تحديد جوانب الاختلاف و التوافق بين هذين المصطلحين الإعلاميين، حاولنا إجراء هذا البحث النظري الذي يرتكز أساسا على فهم، توضيح و تفسير المفهومين انطلاقا من التحليل المقارن للمصطلحين استنادا إلى الإشكالية التالية: كيف تتجسد السياسة الإعلامية في الجزائر في قانون الاعلام 1990 و القانون العضوي للإعلام لسنة 2012؟ .

و لإبراز أهمية ومكانة هذين المصطلحين في بناء السياسة الإعلامية، أردنا توضيح مفهوم السياسية الإعلامية في علاقته مع مفاهيم أخرى على غرار مفهوم "الاستراتيجية" ومفهوم "السياسة التحريرية"، ومفهوم "التخطيط الإعلامي"، كما سنتطرق في هذا المقال الى السياسة الإعلامية في الجزائر من خلال الحديث عن اهم المحطات التاريخية التي عرفها الاعلام الجزائري، مع تعريف كل من مفهوم الرقابة وسلطة الضبط و محاولة تقديم قراءة تحليلية لهما وفق قانون الاعلام لسنة 1990 و القانون العضوي لـ 2012.

أولا: مفهوم السياسة الإعلامية:

ينطوي تحديد مفهوم السياسة الإعلامية على ثلاثة جوانب مختلفة ومتكاملة في الوقت ذاته، حيث يتمثل الأول في تحديد مفهوم السياسة الإعلامية من خلال علاقة وسائل الإعلام بالسلطة، أي من خلال علاقتها بالسياسة العامة للدولة ككل، وبهذا تكون السياسة الإعلامية المرآة التي نعكس من خلالها السياسة العامة، أما التوجه الثاني فهو مرتبط بالوسيلة الإعلامية في حد ذاتها أي الخط الذي تنتهجه الوسيلة الإعلامية لتميزها عن الوسائل الأخرى، في حين أن التوجه الثالث في تحديد المصطلح يكاد يكون أقرب إلى مفهوم الاستراتيجية، كون وسيلة الإعلام تجسدها مؤسسات بحاجة إلى استراتيجية شأنها شأن المؤسسات الأخرى في مجالات مغايرة .

1- مفهوم السياسة الإعلامية من خلال علاقة وسائل الإعلام بالسلطة:

تعرف السياسات الإعلامية والاتصالية بأنها" مجموعة المبادئ والمعايير والقواعد التي تحكم وتوجه سلوك الأنظمة الإعلامية، والتي عادة تشتق وتستنبط من شروط الايدولوجيا السياسية والقيم التي ترتكز عليها في بلد ما[1].

كما يشار لها أيضا بأنها "مجموعة المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، وعلى الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة في إطار النموذج السياسي والاجتماعي الذي تأخذ به الدولة"[2].

2- مفهوم السياسة الإعلامية من حيث التوجه الإيديولوجي للوسيلة الإعلامية:

في إطار هذا التوجه، نجد المفهوم الذي قدمه الدكتور **إبراهيم إمام** مشيرا إلى "أن السياسة الإعلامية هي خطة العمل اللازمة للتأثير في الجماهير، وحملها على السلوك بطريقة معينة"[3].

وعلى ضوء هذا التعريف، يقترب مفهوم السياسة الإعلامية في هذا التوجه من مفهوم السياسة التحريرية، التي تعد عنصر مهم من عناصر تقويم وسائل الإعلام لما تنشره من أخبار وموضوعات مختلفة ففي الصحافة، مثلا، يجب أن يتفق الخبر مع السياسة العامة للتحرير سواء من حيث الموضوع أو اللغة أو طريقة العرض نظرا لان الوسيلة الإعلامية تمثل للجمهور شخصية اعتبارية يسايرها ويقرها على رأيها أو يخالفها فيه.

أما في الصحافة فان السياسة التحريرية هي السياسة التي تسير عليها الصحيفة وتلتزم بها في نشر موادها، وهي الخط الذي تعبر عنه الصحيفة وتمثله فقد تكون الصحيفة ممثلة لحزب معين أو تعبر عن فكر رأسمالي أو اشتراكي كما تكون من صحف الإثارة ونشر الفضائح.

إن سياسة التحرير أو سياسة الوسيلة الإعلامية، هي ما يعطى لكل وسيلة طابعها الخاص الذي تتميز به لدى جمهورها، وهكذا فان الصحيفة تصبح راديكالية أو يسارية أو محافظة أو علمية وقد تكون رفيعة المستوى أو تعتمد على الإثارة.

ويلاحظ في هذا الشأن أيضا، أن السياسة التحريرية تتأثر بالعمل السياسي، حيث تكون بعض الجرائد معارضة أو تؤيد فئة سياسية معينة أو تتخذ موقفا معينا من بعض القضايا و كذلك نجد الصحف المستقلة و الصحف الحزبية و غيرها[4].

3- مفهوم السياسة الإعلامية كونها إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة الإعلامية:

يرى الدكتور **صالح أبو أصبع** أن السياسات الإعلامية والاتصالية تعني" الأسس والقيم والمعايير التي تسعى إلى تحقيق أهداف الخطة الإستراتيجية وفق مراحل زمنية، ويسير على هديها النشاط الإعلامي و الاتصالي في سياق سياسي وثقافي واقتصادي واجتماعي محدد، بهدف تحقيق أفضل العوائد التنموية الممكنة للدولة اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا وسياسيا"[5].

و على هذا فان لكل بلد سياساته الاتصالية، ولكنها في بعض الأحيان تكون كامنة غير ظاهرة أو ضمنية تفهم من الممارسات، وقد تكون في أحيان أخرى واضحة في التشريعات والدساتير ومواثيق

السلوك المهني والقواعد والإجراءات، كما يؤدي غياب سياسة إعلامية واضحة للإعلام إلى عرقلة قضايا التنمية والتحول ووضع عقبات في طريقها خصوصا في ظل عمليات التحول السريعة التي تمر بها المجتمعات.

4- مفهوم السياسة الإعلامية حسب منظمة اليونسكو:

دعت اليونسكو، في سنة 1972 م، أعضاءها إلى ضرورة وضع سياسات وطنية للاتصال وقامت بنشر سلسلة من الدراسات حول سياسات الاتصال الوطنية في دول العالم منذ عام 1974، بهدف "توعية الدول الأعضاء بمفهوم سياسات الاتصال على كافة المستويات الحكومية والمؤسساتية والمهنية، وذلك عن طريق تحليل السياسات الاتصالية القائمة فعلا في بعض الدول الأعضاء، ثم قامت اليونسكو في عقد سلسلة من المؤتمرات الدولية الحكومية لمناقشة سياسات الاتصال في مناطق العالم الثالث المختلفة، والتي أسهمت بما قدم فيها من وثائق وما جرى من مناقشات، بالإضافة إلى تقرير اللجنة الدولية لبحث مشاكل الاتصال التابعة لليونسكو المعروفة بلجنة "ماكبرايد" والذي انتهت منه في مايو 1980م، أسهمت في إلقاء الضوء على الجوانب المختلفة للسياسات الإعلامية.

يعد التعريف الذي اعتمدته منظمة اليونسكو للسياسات الاتصالية والإعلامية، هو السائد حاليا و يعتبر أن السياسات الاتصالية هي: "مجموع المبادئ والمعايير التي تحكم نشاط الدولة تجاه عمليات تنظيم وإدارة ورقابة وتقييم ومواءمة نظم وأشكال الاتصال المختلفة، على الأخص منها وسائل الاتصال الجماهيري، والأجهزة الرئيسية للمعلومات، من أجل تحقيق أفضل النتائج الاجتماعية الممكنة، في إطار النموذج السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي الذي تأخذ به الدولة"[(6)].

واستنادا على تعريف منظمة اليونسكو، فان السياسة الإعلامية لأية دولة تتجسد في العناصر التالية:

- محورية المضمون الإعلامي و الاتصالي في السياسة العامة الإعلامية.
- أهمية الأنظمة والمؤسسات الإعلامية والاتصالية القائمة، وأنظمة ومؤسسات نقل المعلومات وبنيانها ووظائفها، والتشريعات المنشئة والمنظمة لها، وكيفية تحويلها وإدارتها والاخلاقيات المحددة لنشاطها، والابعاد السياسية الداخلية والخارجية لها.
- نوعية المستفيدين من هذه الأنظمة ومواقعهم الجغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية.
- نوعية التكنولوجيا الاتصالية المستخدمة وحدود إمكانيتها ومدى تأثيرها على العناصر الأخرى الداخلية في العملية الاتصالية.
- أهمية العمليات المتصلة بتقييم نتائج الأنشطة الإعلامية والاتصالية، على الأخص ما له علاقة بالآثار الاجتماعية الثقافية والتربوية.

وعندما نتحدث عن السياسات الإعلامية، فالأمر مرتبط بالسياسة الإعلامية الوطنية الشاملة والكلية التي تتفرع عنها سياسات إعلامية فرعية لكل وسيلة من وسائل الاعلام، بالإضافة الى الأنشطة الاتصالية المختلفة.

5- التخطيط والسياسة الإعلامية:

إن العمل الإعلامي الناجح هو استثمار جميع الوسائل الإعلامية المتاحة في خدمة المجتمع لدعم سياسته ومساندة قضاياه على المستويات المحلية والعربية والدولية، وإن فلسفة الإعلام، هنا، تعني المعلومة بذاتها أو بمعنى آخر المضمون الإعلامي، كما أن التأثيرات الجوهرية في طبيعة فلسفة الاعلام قد أدت إلى تغيرات في دور الإعلام لتجعل منه محورا أساسيا في منظومة المجتمع.

ومما يؤكد محورية الإعلام في حياتنا المعاصرة، ذلك الاهتمام الشديد الذي تحظى به قضاياه في الفكر الفلسفي والتنظير الثقافي المعاصر محافظا كان أم حداثيا أو ما بعد الحداثة، وبذلك ساد الإعلام ووسائله الالكترونية في العقدين الأخيرين، حتى جاز للبعض أن يطلق عليه "عصر الميديا" بعد أن بات الإعلام ثقافة وترفيها؛ تصنيعا لا تنظيرا.

ويشار هنا إلى أن الخطأ الذي يرتكبه البعض؛ في تجاهلهم لدور الإعلام في ظل هذا التطور الهائل في كل لحظة فالإعلام اليوم يتحكم بنقل الأخبار ولم يعد أحد بإمكانه أن يختفي بأسراره نظرا للتطورات الهائلة لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في نقل الخبر صورتا وتفصيلا مما سهل من عملية تشكيل العقل و الوعي الإعلامي في عصرنا الحالي.

إن هذه الظاهرة تقتضي ضرورة التأمل المعرفي فيها من أجل وضع السياسات الإعلامية والتخطيط المناسبين لاستقبالها والتفاعل معها وتوظيف نتائجها في إطار مصالحنا الوطنية وتماسك شخصيتنا وهويتنا، وعلينا أن نوفر إضافة الى ذلك كله، جهدا كبيرا من إمكاناتنا الذاتية ما يستجيب لتحدياتها ويمكننا من إيجاد الموازنة بين التعامل البناء المدروس معها وبين خصوصية دولتنا التي لها قضاياها ومشكلاتها وقيمها وأولوياتها.

ثانيا: شروط رسم سياسة إعلامية:

تتطلب عملية وضع السياسة الإعلامية وتنفيذها توفر جملة من الشروط:

1- **تحديد أهداف السياسة الإعلامية:** تحتاج السياسة الإعلامية إلى وضوح وثبات أهدافها السياسية، وتحديد الجهة صانعة القرار وبمعنى أدق تحديد الأهداف بشكل واضح منسجم مع متطلبات البيئة العربية وحاجات الإنسان العربي بالنسبة للسياسة الإعلامية داخل الوطن

العربي، ومتطلبات البيئة العالمية والمتغيرات الدولية في السياسة واتجاهات الرأي العام بالنسبة للسياسة الإعلامية خارج الوطن العربي[7].

2- **تحديد مجموع الاحتياجات التي تستجيب لتحقيق تلك الأهداف** :لابد من التأكيد بأن السياسة الإعلامية تحتاج إلى خطة متكاملة .ذلك لأن غياب الخطة الإعلامية يعني غياب الخط السياسي المحدد والواضح وهذا يعني بدوره أن العمل الإعلامي سيصبح عملية بطيئة لا تستجيب لمتطلبات الواقع وبالتالي يفقد هذا العمل من تأثيره وقدرته على التواصل الحضاري

3- **التقييم الموضوعي والدقيق لقدرات الدولة وإمكانياتها**: بغرض معرفة ما إذا كانت تلك القدرات الذاتية مؤهلة للاستجابة وتحقيق الأهداف والطموحات المنشودة.

4- **تحديد إطار العلاقة بين السياسة الإعلامية والسياسة الاجتماعية**: على اعتبار ان وسائل الاعلام تخاطب المجتمع بمختلف فئاته.

5- **امتلاك رؤية واضحة بخصوص القيم والمعايير التي تحكم المسار العام للسياسة الإعلامية**.

6- **رسم معالم النظام الإعلامي وتوضيح طبيعته** :نظام مركزي، نظام غير مركزي بما يسمح بإيجاد هيكل وتنظيمات فرعية جهوية ومحلية.

7- **تحديد مكانة القائم بالاتصال_ رجل الإعلام_ خاصة من الجوانب التالية** :التكوين والتأهيل الأكاديمي، أخلاقيات ممارسة المهنة، التنظيمات المهنية والنقابية، الحقوق والواجبات.

8- **وضع إطار مرجعي يحكم الرسالة الإعلامية، خاصة من النواحي الآتية**:

9- المعايير المهنية، العوامل التي تتحكم فيها، اتجاهات المضمون، الرقابة على مضمون الرسالة الإعلامية وأنواعها، حق الجمهور في الإعلام[8] .

ثالثا: صناعة السياسة الإعلامية:

تختلف العناصر الفاعلة في صناعة السياسة الإعلامية للدولة شانها في ذلك شان السياسة العامة حيث تتنوع هذه العناصر بين الجانبين الرسمي والغير رسمي.

ويصنف عموما صانعي السياسة الرسميون إلى صنفين، وهما:

1- صانعوا السياسة الرسميين الأساسيين: ويمثلون أصحاب المراكز العليا في صناعة القرار ورسم السياسة العامة، مثل السلطة التشريعية أو البرلمان ورجال المحاكم العليا، وهم يتمتعون بصلاحيات واسعة بحسب السلطة الدستورية التي تمنحهم حق التصرف الواسع.

2- صانعوا السياسة الرسميين الثانويين: وهم يمثلون المراكز المساعدة في صنع القرار[9].

وتظهر العناصر الفاعلة الرسمية وغير الرسمية في صناعة السياسة الإعلامية موضحة في الجدول التالي[10]:

الفاعلون الرسميون		الفاعلون الغير رسميون	
التصنيف	الطبيعة	التصنيف	الطبيعة
المشرعون	أعضاء المجالس التشريعية أو البرلمانية الذين تختلف فعاليتهم في صناعة السياسة الإعلامية وفقا لطبيعة المؤسسة الإعلامية و النظام السياسي.	جماعات المصالح	- جماعات المصالح المادية التي تسعى للحصول على مزايا جديدة أو الحفاظ على المواقع والمراكز التي وصلت إليها. - جماعات المصالح المعنوية التي تؤكد على أطروحات الثقافة وقضايا النضال لصالح قضايا معينة أو الدفاع عن مبادئ وقيم روحية وأخلاقية
التنفيذيون	المسؤولون السياسيون المعنيون بأداء الحكومة.		
الأجهزة الإدارية	المنظمات الإدارية- المؤسسات العامة- الإدارات الحكومية.		
المحاكم	المؤسسات القضائية والقانونية.		

إن ما تم ذكره يبرز طبيعة الفاعلين في صناعة السياسة العامة بما في ذلك السياسة الإعلامية التي تخضع إلى شروط أخرى أثناء عملية رسمها والمتمثلة في استراتيجية المؤسسة الإعلامية وخطها الافتتاحي ومستوى علاقتها بالسلطة السياسية.

رابعا: السياسة الاعلامية في الجزائر:

إن الحديث عن حرية التعبير وحرية الصحافة تطلب منا استعراض الإطار القانوني والتنظيمي للمؤسسات الإعلامية والممارسة الصحفية، و قراءة النصوص المؤسسة لذلك، فالجزائر التي ابتليت بالاستعمار الفرنسي ظلت خاضعة لقوانينه وتنظيماته حتى بعد استرجاع السيادة الوطنية في 5 جويلية سنة 1962 حيث صدر قانون ينص على بقاء سريان القوانين الفرنسية إلى أن يصدر ما يعوض ذلك، وظل هذا القانون ساري المفعول إلى غاية سنة 1979 تاريخ انعقاد المؤتمر الرابع لحزب جبهة التحرير الوطني، و هو حدث سياسي و إعلامي فتح المجال لمرحلة ثالثة لتنتهي سنة 1989 و هو تاريخ عرف أيضا تغييرا في النظام السياسي وبداية المرحلة الرابعة في تاريخ الصحافة المكتوبة في الجزائر بصدور قانون الاعلام لسنة 1990و التي يعتبرها الإعلاميين فترة انتعاش الفضاء الإعلامي في الجزائر.

وفي ظل ذلك القانون بقيت الصحافة في الجزائر ترزح تحت نير تشريعات غير وطنية، وخاضعة لقوانين الصحافة الفرنسية، وخاصة منها قانون 29 يوليو 1881.

بيد أن الممارسة الصحفية لا تخضع لذلك، بل وتختلف عنه تماما، إذ أن المكتب السياسي لحزب جبهة التحرير الوطني قد تكفل بمهمة الإعلام وأصدر عددا من التعليمات، كما أسس عدة صحف ومجلات من ضمنها جريدة " الشعب" يوم 11 ديسمبر 1962.

1_ قانون الصحافي 1968:

لقد عرفت الجزائر بعد 19 جوان 1965فراغا قانونيا ظل يملأه مجلس الثورة بالتعليمات والأوامر لكن في هذه الفترة بدأت مرحلة بناء المؤسسات: (المجلس البلدي، المجلس الولائي، المجلس الشعبي الوطني). في هذا الظرف، ظهر قانون الصحافي الذي أشتمل على سبعة فصول: تعريف الصحافي المحترف، واجباته، إجراءات التوظيف، الراتب والمكافأة، الترقية والترخيص، أخلاقيات المهنة، والبطاقة المهنية.

يعتبر هذا القانون من وجهة نظر الصحافيين وكذلك الأكاديميين ناقصا في عدة جوانب، فقد أولى الواجبات والعقوبات أهمية قصوى، بينما تغاضى عن الحقوق وحرية الصحافة، كما ظل محدودا في حركته عبر ثلاث هيئات رسمية، هي: الحزب والحكومة والنقابة.

ومن خلال هذا التنظيم، كان يتم التحكم في مدخلات ومخرجات المؤسسات الإعلامية، وكانت هذه الهيئات الرسمية مسئولة بشكل تام ومباشر على تعيين كبار المسؤولين ومديري الأجهزة الإعلامية المختلفة.

2_ قانون الإعلام لسنة :1982

جاء هذا القانون بعد الفراغ الكبير الذي شهده الفضاء الإعلامي الجزائري وبعد التطورات العديدة التي طرأت على المجتمع منذ استقلاله سنة 1962، كما جاء هذا القانون ليعكس الفضاء السياسي الذي تعيش فيه المؤسسات الإعلامية الجزائرية أي الحزب الواحد والنظام الاشتراكي الذي كانت تطبقه الجزائر. والملاحظ في هذا القانون أنه ركز على واجبات الصحافي في إطار الثورة الاشتراكية، احتكار الدولة لوسائل الإعلام عبر وزارة الإعلام والحزب، واعتبار قطاع الإعلام من قطاعات السيادة الوطنية. كما أعتبر هذا القانون أن " الإعلام هو التعبير عن إرادة الثورة... يترجم مطالب الجماهير الشعبية ويعمل على تجنيد وتنظيم كل القوى لتحقيق الأهداف الوطنية"[11].

وقد اعتبر الصحافيون، قانون 1982، قانونا للعقوبات ولا توجد فيه سوى مادة واحدة، المادة 45 التي تشير إلى حرية الصحافي في الوصول إلى مصادر المعلومات، رغم أن هذه المادة لم تعن الكثير في أرض الواقع.

كما كرس قانون الإعلام لسنة 1982 من جهة أخرى هيمنة وسيطرة الدولة – وزارة الإعلام وحزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الجماهيرية التابعة له- على وسائل الإعلام وعلى الإعلان (المواد من 24

إلى 32) نلاحظ أن القانون خصص 43 مادة للإجراءات العقابية ضد الصحافيين ولهذا سمي من قبل ممارسي المهنة "بقانون العقوبات" كون هذا القانون يعد الصياغة الأولى التي وضعتها الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال و التي تترجم من خلاله التوجه السياسي للحزب الواحد الذي اكد في مؤتمره الرابع المنعقد سنة 1979 على أهمية الاعلام و اعتباره قطاعا حساسا من قطاعات الدولة، مما يفسر حيثيات هذا القانون الذي يركز بالأخص على العقوبات دون الاهتمام بخصوصيات العمل الإعلامي.

وما نلاحظه، هنا، مع الأسف الشديد أن جرائم النشر يطبق عليها قانون العقوبات، وليس قانون الإعلام رغم خصوصية العمل الإعلامي وخصوصية جرائم النشر واختلافها جذريا عن باقي الجرائم التي ترتكب في المجتمع.

اشتمل القانون على سبع محاور رئيسية هي:

1- ملكية وإصدار الصحف
2- حق ممارسة مهنة الصحافة
3- مبادئ و أهداف الرسالة الإعلامية.
4- حق المواطن في الإعلام
5- حق النقد
6- الرقابة والتوجيه
7- الواجبات والعقوبات.

وأفتقر هذا القانون إلى مواد تصون حقوق الصحافي أثناء البحث عن الحقيقة وتحميه من الأخطار والمشاكل التي قد يتعرض لها أثناء عمله.

3- قانون الإعلام لسنة 1990:

أدت التعددية السياسية التي شهدتها الجزائر في سنة 1989 إلى إفراز تعددية إعلامية لا محالة، بمجيء المنشور رقم 4 بتاريخ 1990/3/19 ليفتح الباب أمام الصحافيين العاملين في المؤسسات الإعلامية العمومية للاختيار بين البقاء في القطاع العمومي أو إنشاء مؤسسات صحفية مستقلة على شكل شركات مساهمة، أو الالتحاق بصحف الجمعيات ذات الطابع السياسي (الأحزاب السياسية).

وقد أعطيت في هذا الإطار تسهيلات مالية مختلفة، حيث منحت الدولة مقدما رواتب ثلاث سنوات للصحافيين الذين قرروا ترك القطاع العام وإصدار جرائد خاصة، كما قدمت مقرات وتسهيلات للحصول على قروض.

وهكذا ظهرت أول يومية مستقلة باللغة الفرنسية في سبتمبر 1990 تحت عنوان " Le Soir d'Algérie" أما أول يومية مستقلة باللغة العربية فهي "جريدة الخبر" الواسعة الانتشار اليوم بتوزيع يفوق ال500 ألف نسخة يوميا، وقد صدرت هذه الجريدة في شهر نوفمبر من سنة 1990.

تجدر الإشارة هنا، أن اللجنة التي سهرت على وضع قانون الإعلام لسنة 1990 كانت تتكون من نواب المجلس الشعبي الوطني في عهد الحزب الواحد، و لم يشارك أي حزب في وضع هذا القانون، ومن المعروف أنه تم في سنة 1989 وحدها الاعتراف ب 18 حزبا وفي سنة 1990 تم اعتماد 30 حزبا[12].

و تمثل هذه الاحصائيات تأكيد الجزائر على انتهاج التوجه الديمقراطي، كما تؤكد أغلب الدراسات الإعلامية التحليلية، أن ظهور قانون الاعلام لسنة 1990 كان استجابة حتمية لأحداث الخامس أكتوبر 1988 والتي تعد منعرجا هاما في التوجه السياسي و الإعلامي في الجزائر، و على الرغم من عدم مطابقة لجنة صياغة هذا القانون _ كونها تنتمي الى الحزب الواحد، و أنه من المفترض ان تتكون من الصحافيين العاملين في مختلف القطاعات الإعلامية_ لمبادئ التحول الديمقراطي الذي كانت تسعى الجزائر الى تكريسه في تلك الفترة، يبقى قانون الاعلام لسنة 1990 الباب الوحيد الذي كرس حرية التعبير في الجزائر خلال فترة التسعينيات، حيث نجد فيه عدة مكاسب وإيجابيات نذكر منها السماح بالملكية الخاصة للصحف والجرائد والمطبوعات وإنشاء المجلس الأعلى للإعلام، الذي يعتبره البعض الصيغة المباشرة للرقابة الممارسة في مجال الاعلام.

ومن جهة أخرى نلاحظ مقاربة جديدة لمفهوم الصحافي ومفهوم الحق في الإعلام، وحق المواطن في إعلام كامل وموضوعي، لكن رغم هذا نلاحظ تشبث السلطة بمفهومها الخاص للإعلام والحق في الإعلام – أي السيطرة والتدخل بطرق عديدة ومختلفة في مخرجات المؤسسات الإعلامية واعتبارها امتدادا لها.

أما بالنسبة للمواد التي خصصت للعقوبات فإنها جاءت قاسية على الصحافي خاصة منها التي تتعلق بالسجن مثل: المواد 77، 81، 82، 86 والتي لم تطبق في الواقع إلا نادرا.

4- القانون العضوي للإعلام 2012

ظهر هذا القانون في وقت كان فيه الفضاء الإعلامي الجزائري، و السمعي البصري خاصة يخطو خطواته الأولى نحو التعدد في البث السمعي البصري، و بعدما كان البعد الموضوعاتي أساس ظهور قنوات إعلامية موضوعاتية تابعة للقناة الأم، ظهرت هذه القنوات بغرض اشباع حاجات العديد من الفئات الجماهرية التي أصبحت تطالب معالجة أوسع و أشمل و أعمق للمواضيع التي تقترحها الوسائل الإعلامية، فظهرت هذه القنوات ذات الاهتمامات المختلفة، منها ما هو ديني مثل قناة القران الكريم، و منها ما له بعد لغوي مثل قناة الامازيغية و غيرها، و عدا هذا التعدد في القنوات الذي كان قائما على بعد المضمون، ظهرت أهمية تعزيز التعدد من خلال القنوات الإعلامية الخاصة التي منح لها القانون العضوي لسنة 2012 حق البث في الفضاء الجزائري مع اعتبارها قنوات اجنبية وفق للمادتين 61و 62 من هذا القانون، كما وضحت هاتان المادتان انفتاح المجال السمعي البصري في الجزائر مما ساهم في توجه العديد من

العناوين الصحفية في الصحافة المكتوبة نحو السمعي البصري لتحقق بذلك قربا أكبر لجمهورها، محافظة دائما على توجهها الاخباري، ما عدا قناتين موضوعاتيتين.

و ارتبط ظهور القانون العضوي للإعلام لسنة 2012 بمرجعية دولية و اقتصادية، جعل الجزائر مطالبة في إعادة النظر في مضامينها القانونية الإعلامية و حتى في صياغة العديد من مصطلحاتها الإعلامية، خاصة منها مصطلح "الرقابة" الذي اضحى غير معمولا بها في السياسات الإعلامية الدولية _ كون الوسائل الإعلامية أصبحت تتمتع بالصيغة المؤسساتية و ليست كونها قطاعا عموميا أو خاصا فقط_ وتكريسا أيضا للتوجه الديمقراطي الذي يقره قانون الاعلام لسنة 2012 من خلال فتح قطاع السمعي البصري بعدما كان محتكرا من طرف الدولة، هذه الأخيرة التي تؤكد على ضرورة المحافظة على دورها في تسيير هذا القطاع من خلال انشاءها "لسلطة الضبط".

5- مفهوم الرقابة:

يعد مفهوم الرقابة من المفاهيم الاساسية في الدراسات الاعلامية كونها المتغير الاساسي في دراسة الظاهرة الاعلامية، و ان كان المفهوم العام للرقابة الذي يستند على تعريف الرقابة بأنها عملية منتظمة Systematic Process يتأكد من خلالها المدراء من مدى تنفيذ الخطط وتحقيق الأهداف وباستخدام طرق فعالة وذات كفاءة عالية Effective and efficient manner .ويصف " Robert J. Mockler " الأجزاء الضرورية في العملية الرقابية Control process فيقول أن الرقابة الإدارية هي عبارة عن جهد منظم Systematic effort لتحديد مقاييس للأداء لتحقيق الأهداف المخططة[13].

ويمكن القول أن كلمة الرقابة قد ترعرعت جذورها مع العالم Frederick W. Taylor عند تبنيه لفكرة الإدارة العلمية في بداية القرن العشرين حيث كانت مهملة لم تكن مفهومة[14].

ويعرفها البعض بأنها تلك العملية التي تحاول التأكيد على أن النشاطات الفعلية تتلاءم مع النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها[15]. فالرقابة تعمل على كشف الانحرافات وتصحيحها كما تزود المدير بتغذية راجعة تساعده في تحديد الأهداف المستقبلية ووضع المعايير أو المقاييس اللازمة مرتبط بدلالته اللغوية.

و لارتباط مفهوم الرقابة ارتباطا كبيرا بالحقل الاعلامي، فانه حمل على عاتقه دلالة إضافية حيث يعرف المصطلح " أنه مجموع الممارسات التي تقوم بها السلطة السياسية على الوسيلة الاعلامية* للحد من نطاق حريتها"[16] .

ومن خلال القراءة القانونية لمصطلح "الرقابة" المذكور صراحة في كل من قانون الاعلام لسنة 1982 وقانون الاعلام لسنة 1990، و الذي تعتبره الدولة آلية رسمية لممارسة سلطتها على الاعلام

بمختلف قطاعته، في حين لم يذكر المفهوم صراحة في قانون الاعلام لسنة 2012، بل تم التعبير عنه عن طريق مفهوم "سلطة الضبط " الذي يعد هو الاخر آلية رسمية في ممارسة الدولة لسلطتها على قطاع الاعلام.

6- مفهوم سلطة الضبط:

يعد هذا المفهوم من المفاهيم الحديثة في الدراسات الاعلامية، على الرغم من ان مصطلح الضبط عرف استخداما له في المجال الإداري، استخدم المصطلح كونه القاعدة الأساسية في الصياغة الجديدة للقانون العضوي للإعلام الصادر في سنة 2012، حيث تضمن انشاء لسلطة الضبط لقطاعات الاعلام المختلفة : الصحافة المكتوبة، السمعي البصري، و تزامنا مع الاستخدام الواسع لتكنولوجيا الاعلام و الاتصال، تضمن هذا القانون العضوي في مضمونه مواد قانونية تنظم عمل الاعلام الالكتروني بما فيها سلطة الضبط .

لا يختلف مفهوم سلطة الضبط في الاعلام عن الضبط الإداري حيث إتجه الباحثون في مجال تعريف الضبط الإداري اتجاهات متباينة تبعا لتباين جوانب هذا الضبط، وأتخذوها أساسا لتعاريفهم فضلا عن اختلاف في التعاريف المتماثلة الاتجاه، و لعله يجدر بنا استعراض أبرز هذه التعاريف تمهيدا لنصل في النهاية الى تعريف جامع مانع .

فقد عرف الفقيه "هوريو" الضبط الإداري بأنه : "سيادة النظام و السلام و ذلك عن طريق التطبيق الوقائي للقانون"، و تبعا لنظرته الى الضبط الإداري جعله غاية في ذاته، تسعى اليها سلطات الدولة دون تحديد لماهية هذه السلطات، و لا الآليات القانونية التي تعتمد عليها للوصول الى أهدافها، أما الفقيه "ديلوبادير" فعرفه بأنه" صورة من صور تدخل السلطة الإدارية تتمخض عنه فرض قيود على الحريات الفردية بغية صون النظام و حمايته"، و ما يلاحظ في تعريف" ديلوبادير" أنه قد تدارك ذلك عن طريق تحديد جهة الاختصاص، بالحفاظ على النظام العام ممثلا في السلطة الإدارية من خلال مجموع القيود و الصلاحيات المخولة لها قانونا في مواجهة الحريات العامة[17].

خامسا: بين الرقابة وسلطة الضبط.

تعد مسالة المحافظة على النظام العام، الركيزة الأساسية لإنشاء سلطة ضبط خاصة في المجالات التي من المفترض انها تؤدي الى التأثير في الرأي العام و تغير اتجاهاته، و كون مجال الاعلام بأشكاله المختلفة أكثر المجالات تأثيرا في الراي العام، عرف تأسيسا لسلطة الضبط للأشكال الإعلامية المختلفة، هذه السلطة التي نعتبرها الحلة الجديدة للرقابة (اعتبارا ان مصطلح الرقابة هو أيضا استخدم محافظة على النظام العام) التي لم يعد استخدامها متداولا في الخطابات الإعلامية الدولية، هذا ما

جعل الجزائر تحذو الطريق ذاته محافظة على دور الدولة في الأنظمة الديمقراطية من خلال التأسيس لسلطة الضبط الصحافة المكتوبة المعبر عنها في القانون العضوي للإعلام في مادته 41 محددا كيفية تحديد أعضاءها ووظيفتها وفقا للمواد 51، 52، 53، 54[18]، و لم يختلف ذات القانون في تعريف سلطة الضبط السمعي البصري (بالمادة 61، 62، 63) التي لم يختلف في تعريفه لها عن الصحافة المكتوبة، مع ادراجه في الوقت ذاته للنشاط الإعلامي عبر وسيلة الانترنت كونه نشاطا سمعيا بصريا حسب ذات القانون، الذي لم يحدد طبيعة العضوية فيها كونها لا تختلف عن تلك المعتمدة في الصحافة المكتوبة، تارك المجال للتنظيم الساري كونه هو المحدد الأول للنشاط السمعي البصري.

و ساهم ظهور التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال، والاستخدام الواسع لها في مجال الاعلام بما في ذلك المجالات الأخرى، الأثر البالغ في رسم التحول من الرقابة الى سلطة الضبط، على أساس ان مجمل العوامل الداخلية المتمثلة في المسار الديمقراطي الذي انتهجته الجزائر، و انفتاح الاعلام على القطاع الخاص مع التحول في النظام الاقتصادي و التغير في طبيعة العلاقات الاجتماعية قلصت من إمكانية ممارسة الرقابة كأداة للسيطرة على المضمون الإعلامي و على الوسيلة الإعلامية.

اما العوامل الخارجية المساهمة في التحول من الرقابة الى سلطة الضبط فهي مرتبطة أساسا بالتوجه الدولي الحالي الذي يعتبر الاعلام – بالإضافة الى مكانته الى جانب السلطات الثلاث في الأنظمة الديمقراطية- مجالا فنيا و ابداعيا لا يمكن له ان يخضع للرقابة اذا ما اردناه ابدعا مثمرا مكرسا لاهم مبدا من مبادئ حقوق الانسان و هو الحق في التعبير، بالإضافة الى التحول الذي شهده مجال الاعلام من كونه قطاعا إعلاميا تابعا للنظام في أغلب دول العالم، الى قطاعا يتمتع بالطابع المؤسساتي جعل من سلطة الضبط آلية قانونية لممارسة الرقابة على الوسائل الإعلامية و على مضامينها.

خاتمة:

إذا كانت السياسة الإعلامية هي خارطة الطريق التي تخطو عليها المؤسسات الإعلامية خطاها قصد تحقيق هدفها النبيل، المتمثل في إعلام حر و نزيه، يتمتع بالشفافية و الموضوعية و يكون هدفه الأساسي تنوير الرأي العام حول ما يجول من حوله من قضايا مختلفة، فإن ذلك لم يجعل من سلطة الضبط (الرقابة سابقا) آلية للحد من مجال الابداع – كون الاعلام مجال فني ابداعي قبل ان يكون مهنة- وجعله مجالا منظما (حسب ما يطلبه التنظير) و ليس مجالا محدودا الرؤى وفق ما يفرضه منطق سلطة الضبط (الرقابة) كونها آلية من آليات السياسة العامة.

إن السياسة الإعلامية التي اقترحتها منظمة اليونسكو في السبعينيات والتي جسدت من خلال أعمال لجنة **شون ماكبرايد** في بداية الثمانينات، كانت الدافع الأساسي في صدور القانون الأول

للإعلام في الجزائر، و تماشيا مع تبني نظام اعلامي دولي جديد، يكون فيها الاعلام بسياساته الإعلامية المختلفة القاعدة الأساسية للنهوض بالدول النامية نحو عجلة التنمية، و لم يكن الغرض ان تكون السياسة الإعلامية الاطار القانوني الذي يكرس الرقابة أو سلطة الضبط بالمفهوم الحالي.

الهوامش:

(1) محمود عزت اللحام، إدارة المؤسسات الإعلامية، دار الإعصار للطباعة و النشر، 2015، ص 23.

(2) صالح بن بوزة، الإعلام والسياسة الخارجية، دراسة في الإعلام الخارجي و الديبلوماسية، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد15، جوان 1997، ص ص 75 76.

(3) إبراهيم امام، الاعلام الإذاعي و التلفزيوني، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، القاهرة، 1985، ص 23.

(4) طارق سيد أحمد الخليفي، معجم مصطلحات الإعلام انجليزي عربي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، 2008، ص 113.

(5) محمود عزت اللحام، الاتجاهات الإعلامية الحديثة في الصحافة الدولية، دار الإعصار للنشر و التوزيع، 2015، ص 76.

(6) عبد الرزاق محمد الديلمي، الاعلام و التنمية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الأردن، 2012، ص 20.

(7) صالح بن بوزة، السياسة الإعلامية الجزائرية، المنطلقات النظرية والممارسة، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 13، 1996، ص12.

(8) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم و الثقافة، البرنامج الدولي لتنمية الاتصال، مؤشرات تنمية وسائل الاعلام: إطار لتقييم تنمية وسائل الاعلام، مارس 2008، ص 11.

(9) صالح العزاوي، مبادئ السياسة العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003، ص 70.

(10) الجدول من إعداد الأستاذة

(11) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 06 فبراير 1982 المتعلق بالاعلام.

(12) République Algérienne démocratique et populaire, journal officielle N° 14, Loi n° 90-07 du 3 avril 1990 relative à l'information.

(13) Ibid.

(14) James Higgins. "the management challenge" Macmillan publishing company ,USA 1991 p 568.

(15) بسام عبد الرحمن المشاقبة، الاعلام و السلطة، دار أسامة للنشر و التوزيع، الأردن،2013، ص 22.

(16) Aldage and Stearn "Management" by south western publishing co. cincinnati,ohio2,ED 1991.

(17) سامي جمال الدين، اللوائح الإدارية وضمانة الرقابة عليها، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2003.

(18) قانون عضوي رقم 18 مؤرخ في 1433 صفر عام الموافق 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام.

دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية و الإقليمية

- حالة الصحراء الغربية : أنموذجا -

د. رقولي كريم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة سطيف ـ 02

ملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التعريف بدور الدبلوماسية الجزائرية منذ استرجاع سيادتها عام 1962 ومساهمتها الفعالة في بناء السلم والأمن الدوليين وهذا في حالات كثيرة منها والتي من أهمها الوساطة الجزائرية في النزاع العراقي –الإيراني عام 1975 وكذا الوساطة الجزائرية فير قضية الرهائن الأمريكيين في إيران سنة 1980 وكذا في تسوية نزاع الأقليات في شمال مالي والنيجر ونجاحها في حل النزاع الإثيوبي–الاريتري عام 2000 ودورها الفعال في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وفقا للشرعية الدولية .

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية، الدبلوماسية الجزائرية، حل النزاع، تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية .

Résumé :

Le présent article vise a clarifier et définir le rôle de la diplomatie algérienne depuis son indépendance en 1962 et sa contribution en matière de paix et sécurité internationale, ainsi sa contribution en matière de résoudre les conflits internationaux (le conflit Irako-Iranien en 1975, les otages américains en Iran en 1980 et son rôle efficace en matière de décolonisation au sahara occidentale conformément a la légitimité internationale.

Mots clés : Diplomatie, Diplomatie Algérienne, résoudre les conflits, décolonisation au Sahara Occidentale.

مقدمة :

تعتبر الدبلوماسية إحدى أدوات الدول مهمة في تنفيذ السياسة الخارجية، وتزداد أهميتها-على الخصوص- في أوقات السلم. و يقع على أولوياتها، السعي إلى التوفيق بين الدول فيما ينشا بينها من خلافات، أو التخفيف من حدتها على الأقل، و ذلك بربط جسور التواصل، من أجل تحقيق الغاية الإنسانية التي توصف بها الدبلوماسية نفسها.

فبواسطة الدبلوماسية، يتم حل العديد من المشاكل والقضايا التي تعاني منها مختلف الوحدات السياسية، وعن طريقها - أيضا- يمكن للدول توطيد مركزها وتعزيز نفوذها من أجل إيجاد مكانة لها على

المستوى الدولي، بشكل يتناسب مع مؤشرات القوة والقدرة والمقدرة التي تمتلكها في إطار علاقاتها مع الدول الأخرى.

وبالقدر الذي لعبته الدبلوماسية من أدوار في ميدان العلاقات الدولية، وعلى مختلف العصور التي قطعتها البشرية، كان اهتمام مختلف الدول بهذا النشاط الجوهري يزداد قوة و اتساعا، ولتتأكد هذه الأهمية الكبرى و فاعليتها بصفة عامة في تصفية النزاعات المسلحة بين الدول، فقد تجسدت في دورها في تجنب الإنسانية ويلات الحروب والدمار و الخراب، وأثمرت مساعيها تلك بالحيلولة دون إستمرار النزاعات و الحروب، حقنا للدماء، و تجنبا للخسائر، و دفنا للأحقاد بين الدول. وقد كانت هذه الوظيفة الدبلوماسية تعتمد على مجموعة من الوسائل و المساعي المختلفة التي يحتكم إليها المتصارعون في النهاية، مهما طال أمد هذا الخلاف.

وبالنظر الجزائر إلى ما تتمتع به من مكانة متميزة على المستوى الدولي والإقليمي، و كذا مواقفها الثابتة والمسؤولة حيال مختلف القضايا التي شغلت العالم بأسره، والتي تجسدت في مساندتها المبدئية لجميع الحركات التحررية في العالم، وهذا انطلاقا من المبادئ الثورية التي تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتصفية الاستعمار في جميع أنحاء العالم، وقد جعلت من السلم والأمن منطلقا ومطمحا لدبلوماسيتها، وهو ما أهلها لكي تحوز احتراما واسعا بين قادة دول العالم، ورؤساء منظماتها المتعددة.

ولقد عملت الدبلوماسية الجزائرية منذ استرداد البلاد استقلالها(1962)، على المساهمة في بناء السلم والأمن الدوليين، وهذا في حالات كثيرة، والتي من أهمها-على سبيل المثال لا الحصر- تُذكر الوساطة الجزائرية في النزاع بين دولتي العراق وإيران سنة 1975. وكذا التوسط الجزائري فيما يخص قضية الرهائن الأمريكيين في إيران (1980)، وكذا في مسار مسعاها في تسوية نزاع الأقليات في شمال مالي والنيجر (التوارق)، وحل النزاع بين إثيوبيا وأرتيريا (2000).

إشكالية الدراسية :

لقد كان اهتمام الجزائر بالنشاط الدبلوماسي اهتماما بالغا منذ حصولها على الاستقلال، ومن أجل الإلمام بدور الدبلوماسية الجزائرية في تسويتها لمختلف النزاعات، ودورها الثابت في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، توجب طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن القول بأن الدبلوماسية الجزائرية نجحت في تسوية النزاعات المسلحة، وفي تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية وفقا للشرعية الدولية؟

ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم التطرق إلى طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التالية :

1- ما معنى الدبلوماسية ؟ و ما هي علاقتها ببعض المصطلحات الأخرى ؟.
2- ما هي مختلف الإنجازات التي قامت بها الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات الدولية ؟
3- ما هو الدور الذي قامت به الجزائر في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، ومدى إقناعها للمجموعة الدولية في تصفية الاستعمار وفقا للشرعية الدولية ؟

ومن أجل الإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية تم التطرق إلى معالجة الموضوع عبر المحاور التالية وهي:

المحور الأول : ماهية الدبلوماسية والفرق بينها وبين مختلف المصطلحات المشابهة لها.

المحور الثاني : التعريف بالدبلوماسية الجزائرية واهم انجازاتها.

المحور الثالث : دور الدبلوماسية الجزائرية في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية.

المحور الأول : ماهية الدبلوماسية وعلاقتها ببعض المصطلحات المشابهة لها .

1- في معنى الدبلوماسية :

على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف العديد من الدارسين والباحثين لإعطاء تعريف موحد للدبلوماسية، إلا أنه مازال لحد الآن غير واضح بالنسبة لبعض الأحداث التي تقع في عالم اليوم، لدرجة أن كل واحد يوظفها لخدمة مصالحه الخاصة. لكن نتيجة لترابط الأحداث الدولية أجبر الجميع على التوجه بالبحث عن آليات مشتركة للبحث عن مفهوم موحد لها- كوظيفة على الأقل.

ويمكن الرجوع إلى مجموعة من التعاريف التي جاء بها مختلف الباحثين في حقل الوظيفة الدبلوماسية وقوانينها والتي يمكن ذكر بعض منها وهي:

أولا- من الناحية اللغوية :

تشير أدبيات الدبلوماسية في المعاجم اللغوية، على أنها لفظة مشتقة من اليونانية "دبلوما " ومعناها الوثيقة أو الشهادة الرسمية التي تطوي على نفسها، والتي كانت تصدر عن الشخص الذي بيده السلطة العليا في البلاد، وتخول حاملها امتيازات خاصة، وتتضمن صفة المبعوث والمهمة الموفد بها.[1]

ثم اتسع مدلول هذه الكلمة فيما بعد ليشمل الأوراق الرسمية التي تتضمن نصوص الاتفاقيات التي أبرمتها الإمبراطوريات القديمة مع المجتمعات والقبائل الأجنبية التي أصبحت تعني دراسة الوثائق القديمة المتعلقة بالعلاقات الدولية، ثم بعد ذلك وظيفتها إلى مستوى أنها أصبحت تعني إدارة وتوجيه العلاقات الدولية.[2] كما نجد أنها بحسب هذا المفهوم تعني مبعوثا أو مفوضا، أي الشخص الذي

يُرسل في مهمة، ولم تدخل لفظة الدبلوماسية في المعجم الدولي إلا في أوساط القرن السابع عشر، عندما حلت محل لفظة " مفاوضة ".

وقد تطور مدلول الدبلوماسية والذي أصبح يشير إلى معان مختلفة، فهو يستعمل اليوم :[3]

1- إما للدلالة على النهج السياسي في زمن معين.
2- وإما للدلالة على اللياقة والكياسة والدهاء، والتي يتحلى بها شخص ما بالنسبة لعلاقاته مع الغير.
3- وإما للدلالة على المفاوضات وما يتبعها من مراسيم .
4- وتستعمل للدلالة على مهنة الممثل الدبلوماسي الذي يقوم على حد تعبير " أرنست ساتو" بمهمة التوفيق بين مصالح بلاده ومصالح البلاد المعتمد لديها، و الذود عن شرف وطنه، والسهر على تنمية الوعي الدولي ".

ثانيا- من الناحية الاصطلاحية :

لقد تطور تعريف الدبلوماسية بتطوير الدبلوماسية ذاتها، وسوف تحاول هذه الدراسة رصد بعض التعريفات التالية :

1- **عند الحضارة الهندية** : تعني الدبلوماسية عند الهنود على أساس " أنها القدرة على إثارة الحرب وتأكيد السلام بين الدول " [4]
2- **عند المسلمين**: فقد ذكر معاوية بن أبي سفيان فيما يدل على ممارستها على أنها: "لو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، إذا أرخوها شددتها، وإن شدوها أرخيتها " وهو (تعريف إجرائي).

أما إرنست ساتو فلقد عرف الدبلوماسية بأنها "هي استعمال الذكاء والكياسة في إدارة العلاقات الرسمية بين حكومات الدول المستقلة " [5].

وعرفها pani teker بأنها : " العمل الرسمي لتوجيه العلاقات بين الدول ".

أما الأستاذ الفرنسي ريفيه فقد أعطى تعريف للدبلوماسية على أساس أنها : " هي علم وفن تمثيل الدول والمفاوضة "[6].

في حين عرفها "هنري كيسنجر" بأنها : تكييف الإختلافات من خلال المفاوضات " [7].

ويأتي تعريف "هنري كيسنجر" تأكيدا لما يعرف عن الدبلوماسية، و هي تلك الظاهرة التي برزت مع بروز ظاهرة الصراع البشري حول عملية توزيع القيم، فالتفاوض والتهاون من الظواهر القديمة قدم التاريخ .

ويربط "روبرت كانتر" مفهوم الدبلوماسية بمفهوم السياسة الخارجية، فهو يعرف الدبلوماسية بأنها: " فن وممارسة إدارة المفاوضات مع الدول الأخرى في عملية تنفيذ السياسة الخارجية "[8].

وهذا التعريف يندرج ضمن التعريفات التي تربط بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، على اعتبار أن العلاقة الوثيقة بينهما.

في حين عرف مجموعة من الباحثين العرب الدبلوماسية على أساس أنها :

فـ"حامد سلطان "يعرفها بأنها :" فن وعلم معالجة الشؤون الخارجية للدولة وأن العلاقات الدبلوماسية هي الصورة الحية للاتصالات الدولية ".

أما "إسماعيل صبري مقلد" فيعرفها " بأنها عملية التمثيل والتفاوض التي تجري بين الدول والتي تتناول علاقاتها ومعاملاتها ومصالحها، والدبلوماسية الفعالة هي التي تدعمها كل أدوات السياسة الأخرى التي تملكها الدولة سواء كانت هذه الأدوات سياسية، دعائية، اقتصادية أو عسكرية "[10].

أما حسن صعب عرف الدبلوماسية بأنها " علم وفن وقانون وتاريخ ومؤسسة ومهنة"[11].

علاقة الدبلوماسية بمفهوم النزاع :

ترتبط الدبلوماسية بالعديد من المفاهيم الأخرى كالنزاع، والذي يوضح ضبط مفهوم الدبلوماسية، وهذا بسبب الارتباط الوثيق بينهما، حيث يقصد بالنزاع الدولي على أنه : " الوضع الناشئ نتيجة تعارض أو تصادم بين اتجاهات مختلفة، أوعدم توافق في المصالح بين طرفين أو أكثر، مما يدفع بالأطراف المعنية مباشرة إلى عدم القبول بالوضع القائم ومحاولة تغيره، عن طريق الوسائل الدبلوماسية من أجل معالجة هذا الخلاف ".

فالدبلوماسية إذن تعتبر إحدى الآليات المستخدمة من طرف مختلف الوحدات السياسية الحكومية وغير الحكومية من أجل فض النزاعات. ومعلوم أن مصطلح فض النزاع هنا هو أكثر شمولية من مصطلح إدارة النزاع أو تسويته، ذلك أنه يتضمن التعامل مع الأسباب الجذرية للنزاع وحلها، بمعنى إنهاء الحالة العدائية بين أطراف النزاع وتغيير بنيته[12].

المحور الثاني : التعريف بالدبلوماسية الجزائرية وأهم إنجازاتها:

1- مرحلة الثورة التحريرية (1954 – 1962).

لقد حققت الدبلوماسية الجزائرية أثناء ثورة التحرير على الرغم من المحاولات العديدة التي بذلها الإستدمار الفرنسي لأجل إخمادها منذ البداية، ومحاولة عزلها إقليميا ودوليا، انجازات مهمة سواء على مستوي مداولات الجمعية العامة للأمم المتحدة، أو في مختلف المؤتمرات الدولية، على غرار

مؤتمر باندونغ (1955)، والذي أبدت من خلاله الدول الأفرو- أسيوية تضامنا مع الشعب الجزائري، وإتاحة الفرصة لجبهة التحرير الوطني لتمثيل القضية الجزائرية على الصعيد الدولي[13].

وإلى جانب ذلك شاركت الحكومة الجزائرية المؤقتة في مؤتمر أكرا الثاني المنعقد في العاصمة الغينية (في ديسمبر 1958) والذي تضمنت لائحته الختامية المطالبة بمنح الشعب الجزائري حقه في الاستقلال، وإنه الممثل الوحيد والشرعي لإرادة الشعب الجزائري[14]، كما تمكنت الحكومة الجزائرية المؤقتة من المشاركة في مؤتمر الدول الأفريقية المستقلة (منروفيا) 1959، والذي صادق من خلاله المؤتمرون على التحضير للمناقشات التي سوف تجرى في الجمعية العامة لأمم المتحدة. وقد تم إعلان يوم الأول من نوفمبر "يوما للجزائر " ودعوة الدول الأفريقية إلى الاعتراف بالحكومة الجزائرية المؤقتة"[15]، ومن المشاركة في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية، على غرار مؤتمر أديس أبابا (1960)، ومؤتمر بلغراد (1961)، وغيرها من المناسبات التي حضرها الوفد الممثل للحكومة للجزائرية المؤقتة، والتي دعت من خلالها إلى التنديد بما قام بها المستدمر الفرنسي، والمطالبة بحق الشعب الجزائري في تقرير مصيره.

وبالموازاة مع هذا النشاط السياسي قامت الحكومة الجزائرية المؤقتة - آنذاك- بفتح مكاتب تمثيلية لها في العديد من الدول -وبالخصوص الإفريقية منها-على غرار مكتب غانا، غينيا، ومالي... [16]، وهو ما أدى إلى زيادة نيل الثورة الجزائرية إعجابا شديدا من طرف العديد من دول العالم، التي كانت تحت وطأة الاستعمار، والتي أعطت دفعا قويا لحركات التحرر فيها، حيث كان كفاح الشعب الجزائري محل اهتمام شعوب إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية، فهذا الرئيس الغاني كوام نكروما (1958) يقول " إن الاستعمار ما يزال متشبثا بسيطرته المباشرة في بعض المناطق بإفريقيا و أن أكبر مثال لهذا التشبث الاستعماري الأعمى يتمثل في القضية الجزائرية، حيث يكافح الشعب الجزائري كفاحا بطوليا جبارا ضد أقوى جيش استعماري عرفه التاريخ ...، و لقد لعب كفاح الشعب الجزائري دورا هاما في تحرير القارة الإفريقية بأجمعها...".

كما صرح المناضل شي غيفارا (1958) لمندوب جريدة المجاهد قائلا :" إن كفاح الشعب الجزائري فريد من نوعه في تاريخ الاستعمار، ولم يحدث وأن قدم نموذج مماثل في الشجاعة، كالذي قام به الشعب الجزائري، واليوم فالمعركة التي تخوضها هي معركة الحرية ليست من أجل الشعب الجزائري وحده، وإنما من أجل كل الدول التي تعاني الاضطهاد والتعسف أينما كانت وفي جميع القارات، وإن من واجبنا أن نؤيد قضية الشعب الجزائري بكل الوسائل ذلك أنها تجسد قضية الإنسانية بأكملها "[17].

وعليه، يمكن القول: إن دبلوماسية الثورة الجزائرية أثناء الاحتلال الفرنسي وبالخصوص فترة الثورة المسلحة (1954-1962) قد ساهمت في صياغة جوهرها وطبعه ببعض الصفات والخصائص الثابتة، والتي لا يمكن لأي أحد المساس بها، وتأتي على رأس تلك الصفات الدعم اللامشروط لحركات التحرر وقضايا تقرير المصير الشعوب.

2- دور الدبلوماسية الجزائرية ومكانتها منذ الإستقلال(1962) :

لقد إتسمت الدبلوماسية الجزائرية على المستوى الإقليمي والدولي بأنها حديثة العهد- نسبيا-، إلا أنها وبعد مرور فترة وجيزة على الاستقلال، أصبحت تعد من الفاعلين الأساسين في الشؤون الدولية، وذلك من خلال دورها في معالجة مختلف القضايا لاسيما الأفريقية منها مثل تصفية الاستعمار، ودعم حركات التحرر ماديا ومعنويا ضد الاستعمار (البرتغالي والبريطاني والفرنسي والأسباني)، ورفض نظام الحكم العنصري في جنوب إفريقيا.

ومن إرهاصات هذه الدبلوماسية التي تمثلت في السعي بإستمرار إلى الحفاظ على مقومات الإستقلال وتثبيت دعائمه، ليكون نهجا يحذى به الآخرون في تنفيذ سياساتهم الخارجية، حيث إنهبعد مرور فترة جد وجيزة على قيام منظمة الوحدة الإفريقية نشب خلاف حدودي بين كل من الجزائر وبعض جيرانها مثل المغرب وتونس وليبيا، فبالنسبة للحدود الجزائرية المغربية فقد أدى التوتر في العلاقات بينهما إلى انفجار مواجهة مسلحة في الفاتح من أكتوبر 1963 أو ما يسمى بحرب الرمال، وكنتيجة لهذه الوضعية كانت الدبلوماسية الجزائرية تتحرك في الكثير من الاتجاهات وعلى العديد من المستويات والأصعدة القارية منها والعربية، إضافة إلى مجموعة من دول عدم الانحياز...، فعلى الصعيد القاري وجدت الجزائر نفسها في وضعية جيدة وقانونية استنادا لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، والذي يشير في مادته الثالثة إلى تبني مبدأ قدسية الحدود المورثة عن الاستعمار، والتي لعبت الجزائر من خلالها دورا كبيرا في تثبيته[18].

وبالموازاة مع الإشتبكات العسكرية على الحدود بين الدولتين لم تتوقف الآلة الدبلوماسية الجزائرية لاحتواء الوضع حيث التقى وزير الخارجية الجزائري بنظيره المغربي بغرض تسوية هذا النزاع بصفة نهائية، والتي توجت بوضع اتفاقية بينهما، ولكنها وُئدتْ في مهْدها، وأمام تطور هذا النزاع طلبت الجزائر من منظمة الوحدة الأفريقية عقد دورة استثنائية لمجلس وزرائها وذلك وفقا للمادة الثانية عشر – عند نشوء أي أزمة مفاجئة بطلب من أحد الأعضاء، استطاعت المنظمة من خلال وساطة إمبراطور إثيوبيا هيلاسي لاسي أن تتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، وفي 15 جانفي 1969، انتهى النزاع بتوقيع إتفاقية إيفران بين الطرف الجزائري والمغربي، وفي القمة الأفريقية الثامنة في الرباط عام 1972 أعلن الطرف المغربي عن توصل الدولتين إلى تسوية النزاع الحدودي بينهما[19].

ولقد أعطى هذا النزاع للجزائر درسا مفاده أن الدخول في مفاوضات مع دول الجوار لتثبيت الحدود هو الأجدى قبل أن يتحول إلى حدوث مختلف المشاكل بينهما، وهو ما دفع بها إلى الشروع في تثبيت حدودها مع موريتانيا، والتي توجت بعقد اتفاقية التعاون وحسن الجوار سنة 1966 [20]،ثم بعد ذلك أبرمت معاهدة أخرى مع ليبيا سنة 1969، والثالثة منها مع جمهورية تونس التي وقعت معها معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في 06 جانفي 1970، والتي تنص" على أن تتخلى تونس عن مطالبها الترابية في المناطق الحدودية المتنازع عليها، واحترام الطرفين لمبادئ السيادة الوطنية والوحدة الترابية وبالتالي قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار مقابل تعاون اقتصادي مكثف بين البلدين، من خلال تشكيل لجنة حكومية مختلطة لتجسيد هذا التعاون، وبفضل هذه المجهودات الجبارة التي قامت بها الجزائر آنذاك استطاعت القضاء على أكبر مشكل وهو مشكل الحدود، الذي يعتبر كمصدر لتهديد الأمن الوطني والحيلولة دون استكمال مسيرة البناء الوطني.

فالجزائر لم تكن منشغلة لحدودها فقط، وإنما كان انشغالها منصبا - بالخصوص- على ما تثيره مسألة الحدود في كل الأقطار العربية والأفريقية من نزعات فيما بينها، والسعي لإيجاد حلول لها.

وباعتبار أن الجزائر عضو من أعضاء المجتمع الدولي، قد ناضلت من أجل الحل السلمي للنزاعات في مختلف مناطق العالم، حيث كان لها دورا مهما في حل عدة نزاعات مسلحة، إما عن طريق مساعيها الدبلوماسية، وإما عن طريق وساطتها المباشرة وغير المباشرة .

ويمكن القول: إن الدبلوماسية الجزائرية كانت حاضرة في تسوية كثيرا من النزاعات المسلحة والتي سعت إلى حلها حلا سلميا، وهو ما يفرض التطرق إلى انجازاتها في حل هذه النزاعات سواء كان على المستوى الداخلي للدول (النزعات الداخلية والحروب الأهلية)، أو على المستوى الدولي عبر ما يحدث من نزعات إقليمية.

فمن بين أهم الإنجازات التي حققتها الدبلوماسية الجزائرية سواء من خلال علاقاتها الثنائية، أو من خلال الإطار الجماعي، ضمن لجنة الوساطة والتحكيم التابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية، والتي نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1- **الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي البوركينابي** : لقد تدخلت الجزائر من أجل تسوية الحدود بين هذين البلدين، والتي عملت على إحالة هذا النزاع إلى محكمة العدل الدولية وتسويته بالطرق السلمية، ونجحت في الحيلولة دون نشوب الحرب بين البلدين.
2- **الوساطة الجزائرية بين السينغال وموريتانيا** : لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل إخماد هذا النزاع الحدودي، إلى جانب مساعي كل من المغرب وفرنسا أين تم التوصل إلى وضع حد مناسب له.

3- **الوساطة الجزائرية في تشاد** : لقد عملت الجزائر بقوة على تحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة على السلطة، وإبعاد القوات الأجنبية عن البلاد، وعملت على الجمع بين ممثلين عن الحكومة والمعارضة، وتمكنت من تطويق النزاع، وإعلان الانسحاب التدريجي للقوات الأجنبية من البلاد تمهيدا لبداية المصالحة، وهذا ما عبرت عنه الجزائر في بيان لوزارة خارجيتها بأنها مرتاحة بما ورد فيه باعتباره يشكل بداية رد على أحد المتطلبات الثابتة لإفريقيا، والجزائر تتابع ببالغ الاهتمام كافة التطورات في هذه الأرض الأفريقية "[21].

4- **الوساطة الجزائرية لحل الخلاف التونسي الليبي**: لقد تدخلت الجزائر أيضا في تلطيف جو الخلاف الذي وقع بين كل من تونس وليبيا وهذا ما بعد فشلت هذه في تحقيق الوحدة بينهما[22].

5- **وساطة جزائرية في الخلاف بين العراق وإيران** 1975: لقد عملت الجزائر كل ما في وسعها من أجل إقناع شاه إيران للتنقل إلى الجزائر و يعتبر هذا التنقل انتصارا للدبلوماسية الجزائرية، وقد وقعت اتفاقية السلام بينهما، و أطلقت عليها " إتفاق الجزائر " وطويت مرحلة الخلاف بين العراق وإيران .

6- **وساطة جزائرية لوقف الحرب الليبية المصرية عام 1977**: على الرغم من المجهودات المبذولة من طرف بعض الأطراف الدولية من أجل استمرار الحرب بين طرفي النزاع، إلا أنها لم تستطيع تحقيق ذلك، وهذا بفضل المساعي الدبلوماسية الجزائرية التي كانت تركز- في ذلك الوقت- على القضية الفلسطينية وعدم إضعافها، مما أدى بمصر بوقف تقدم قواتها باتجاه التراب الليبي.

7- **وساطة جزائرية في أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران 1979-1980:** بعد فشل كل المفاوضات المباشرة التي تمت بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من أجل تسريح الرهائن، وبطلب الرئيس الأمريكي جيمي كارتر من الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد في 15 نوفمبر 1979 وكذا الإيراني، قبلت الجزائر بالوساطة لحل هذا المشكل، وذلك عن طريق دبلوماسية نشطة[*].

ولقد لفتت هذه الوساطة انتباه العالم للدور الذي لعبته الجزائر بالنظر إلى تعقد القضية، ورغم الصعوبات التي واجهتها في البداية إلا أنها استطاعت أن تنهي الأمر بشكل أثار إعجاب الكثيرين، ومنهم المحامي الأمريكي السابق "وران كريستوفر" الذي رأى أن الدور الجزائري كان مميزا، حيث نجحت وساطتها بفعل الاقتراحات التي قدمتها لتجاوز موقف الطرفين المتزمت أحيانا، والرافض أحيانا أخرى.

8- **وساطة جزائرية للتقريب بين الفصائل الفلسطينية** :عملت الجزائر بكل ما في وسعها من أجل توحد الرؤى والمواقف و السعي إلى تقاربها بين مختلف الفصائل الفلسطينية، والتي كللت بعقد لقاء دولي شاركت فيه مختلف القوى الدولية من جميع أرجاء العالم .

9- **الوساطة الجزائرية في النزاع الأثيوبي الأريتيري :** بالنظر إلى المكانة الجيو إستراتيجية التي تتمتع بها دولة الجزائر، والسمعة الطيبة التي تحظى بها على المستوى العالمي والإقليمي استطاعت أن تحل هذا النزاع سنة 2000 بقيادة مباشرة من رئيس دولة الجزائر.

وعليه، فإن الدبلوماسية الجزائرية حققت انجازات - مهمة سواء - عندما كانت تحت وطأة الاستعمار الفرنسي أو بعد حصولها على الاستقلال، إذ قامت بعدة وساطات التي رضت من خلالها كل الأطراف المتنازعة .

المحور الثالث : دور الدبلوماسية الجزائرية في تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية :

مما لا شك فيه أنه من المبادئ السياسية الأساسية للخارجية الجزائرية منذ الثورة المسلحة هو حق تقرير مصير جميع الشعوب المستعمرة ودعم حركات التحرر، و تعد قضية الصحراء الغربية من أهم القضايا التي تدافع عنها الجزائر، سواء على المستوى الإقليمي (منظمة الاتحاد الإفريقي) أو على المستوى الدولي (منظمة الأمم المتحدة) [(24)].

وتستند وجهة النظر الجزائرية إلى القرارات التي أصدرتها لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، والمتمثلة في ضمان الجمعية العامة حقوق الشعب الصحراوي، وان السلطة الحاكمة مسؤولة عن توجيه شعب الصحراء إلى المطالبة بالاستقلال، وممارسة حقه في تقرير مصيره، من خلال الاستفتاء الذي تنظمه منظمة الأمم المتحدة خلال النصف الثاني من 1975، وفي الوقت الذي كان فيه المغرب وموريتانيا يطالبان بالصحراء الغربية وتقسيمها فيما بينهما، اعترضت الجزائر عن أي إجراء استفتائي خارج هيئة الأمم.

وفيما يخص الاتفاق الثلاثي الذي تم توقيعه بين موريتانيا والمغرب واسبانيا في نوفمبر 1975، رأت الجزائر أن هذا الأجراء يعد إنكارا للإلتزامات الرسمية من قبل اسبانيا تجاه شعب الصحراء، كما يعد خرقا للاتفاقيات التي وقعت عليها كل من المغرب وموريتانيا، والخاصة بموافقتهما على قرارات الأمم المتحدة، حيث رأت الجزائر أنهما تجاهلتا وجود شعب الصحراء[(25)].

كما اعتبرت الجزائر ذلك التحالف الثلاثي، أنه تحالف يهدد الاستقرار والأمن في المنطقة وهذا ما عبر عنه الجزائر: لا سلم ولا استقرار يمكن أن يكون في المغرب العربي، مادام لم يعترف بحق الشعب الصحراوي، وأن كل ما يقوم به المغرب هو تهديد للثورة الجزائرية .. [(26)]، كما يعد أيضا - التحالف - انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، وهذا انطلاقا من المعطيات الأساسية التالية:

1- ان مسار تصفية الاستعمار في الصحراء الغربية، كما حددته الجمعية العامة منذ عام 1965 أكدته محكمة العدل الدولية، وتقارير الأمم عن الصحراء الغربية ومختلف المؤسسات الدولية وأثبتت صحته.

2- بما أن الصحراء الغربية غير مستقلة، فإن اسبانيا هي الدولة المسؤولة أمام المنظمة عنه، ولا يحق لها أن تحيل مسؤوليتها إلى غير شعب الصحراء صاحب السيادة، إن الأمم المتحدة هي التي تتولى الحفاظ على هذه السيادة.

3- لا تقر الحكومة الجزائرية شرعية اتفاق مدريد، و تعتبرها باطلة لأن حكومة كل من إسبانيا والمغرب وموريتانيا لا يحق لها التصرف إطلاقا في التراب الصحراوي.

ولقد أعلنت الجزائر موقفها من هذه المشكلة[27]: أن الهدف الوحيد من تحرك الجزائر في المشكلة ينطلق من سياستها في مساندة حركات التحرر، وأن النضال في الصحراء الغربية هو نضال بين التقدمية والإقطاع، وأن أي مفاوضات يجب أن تكون بين جبهة البوليساريو (الممثلة للشعب الصحراوي) وكل من المغرب وموريتانيا، وأن أي وساطة في قضية الصحراء لا يكون لها معنى، ما لم يكن هدفها التوصل إلى إنقاذ الشعب الصحراوي وصيانة وجوده.

كما أن الجزائر رفضت أن تكون طرفا مباشرا في قضية الصحراء الغربية، عكس ما كانت تدعي به المغرب وتروج له، لأنه إذا ما قبلت الجزائر بالحوار السياسي المباشر مع المغرب فيعني أن نزاع الصحراء الغربية هو نزاع جزائري مغربي، كما أن الشروع في مثل هذا الحوار الثنائي المباشر يعني سحب القضية الصحراوية من الأمم المتحدة، وبالتالي تحييد كل القرارات الأممية بهذا الشأن وإسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وذلك بإخراج النزاع من دائرة تصفية الاستعمار، وبالتالي إسقاط كل الحجج الجزائرية بخصوص التمسك بالشرعية الدولية، إلا أن الجزائر رفضت الحوار مع المغرب على أساس أن النزاع هو قضية تصفية استعمار، وهو من صلاحية الأمم المتحدة، وأكدت الجزائر على لسان رئيسها في تدخلها أمام الدورة السنوية للجمعية العامة بمقر الأمم المتحدة[28]، أن الجزائر ليست بحاجة إلى وسطاء للتحاور مع المغرب.

أما على مستوى تحركاتها السياسية والدبلوماسية، فإنها نجحت في استقطاب العديد من الدول سواء على المستوى المغاربي أو الأفريقي أو الدولي، وهو ما يتجلى ذلك للعيان من خلال اللقاء الجزائري الليبي، والتي كانت له نتائجه إيجابية على المسألة الصحراوية، وذلك في لقاء حاسي مسعود يوم 28-29ديسمبر 1975.

وفي نفس السياق دائما صاحب التحرك الدبلوماسي الجزائري نحو موريتانيا، وذلك عندما عدلت هذه الأخيرة عن استعمارها للصحراء الغربية، والتي تمت بموجبها اتفاقية السلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو في 19 أوت 1979.

أما على المستوى الإفريقي فقد استطاعت أن تتقارب مع دول جنوب مالي والنيجر ومنظمة الوحدة الأفريقية، حيث قامت بحملة للاعتراف بالقضية الصحراوية، ثم فيما بعد بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلن عنها في 1976/02/27[29]، كما تم إبلاغ أعضاء هذه المنظمة بخطورة الوضع في منطقة المغرب العربي، وأثر على استقرار القارة، وذلك من خلال رسائل وجهت إلى رؤساء الدول الأفريقية في 13 نوفمبر 1977، لإطلاعهم على أبعاد القضية.

أيضا وعن طريق النشاطات الدبلوماسية المتواصلة للجزائر، وتحركها في مختلف الأصعدة، حيث تمكنت من تحييد تونس بأن جعلتها معتدلة اتجاه الصراع في الصحراء الغربية.

وعلى العموم، فإن عوامل نجاح الدبلوماسية الجزائرية في تدعيم قضية الصحراء على المستوى الإفريقي والدولي مرده إلى عدة عوامل أهمها :غياب سياسة مغربية واضحة إفريقيا، والأخطاء الدبلوماسية المغربية والتي يمكن تحديدها في ما يلي[30]:

- المواقف المغربية المتناقضة، فمن جهة تطرح قضية الصحراء كملف مغلق بعد اتفاقية مدريد، ومن جهة ثانية تحتج على الوضعية في الصحراء، كما أنها تظهر أنها منغلقة تجاه الجزائر ثم تطرح فكرة الاستغلال المشترك لثروات الصحراء.
- المواقف المتغيرة وغير الثابتة ففي القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية، رفضت المغرب عقد قمة طارئة حول الصحراء الغربية، وفي القمة 14 قبلت المشاركة في القمة. كذلك رفضت المشاركة في أشغال اللجنة المؤقتة الخاصة بدراسة ملف الصحراء التي شكلتها القمة بالخرطوم، وبعدها في القمة بسيراليون قررت المشاركة وهكذا.
- المواقف السياسية المغربية التي تعبر عن التحالف السياسي مع المصالح الغربية أثرت سلبا على الدبلوماسية المغربية تجاه الدول الإفريقية ذات التوجه "التقدمي"، خصوصا في تدخلاتها العسكرية في الزائير مرتين "أبريل 1977" و "ماي 1978"، من أجل الحفاظ على المصالح الغربية.

- داخل منظمة الأمم المتحدة:

لقد كان نشاط الجزائر مهما داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث استطاعت أن تدفع بالقرارات المطروحة داخل الأمم المتحدة لكي تتبناها الجمعية العامة وبالأغلبية، وحققت أهدافها المتمثلة في الاعتراف بالبوليساريو كممثل شرعي للشعب الصحراوي، مطالبة المغرب بالدخول في مفاوضات مباشرة مع البوليساريو للوصول إلى حل نهائي وعادل لقضية الصحراء الغربية. وضرورة إجراء استفتاء عام لتقرير مصير الشعب الصحراوي [31].

خاتمة :

لقد تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن الدبلوماسية الجزائرية لعبت دورا رئيسا ومهما في مجال العلاقات الدولية، وذلك على الرغم من حداثتها، ومن الإهتزازات التي تعرضت لها أثناء الأزمة الداخلية التي عرفتها في تسعينات القرن الماضي.

كما تبين أن توسطها في العديد من النزاعات الإفريقية العربية الأمريكية والأسيوية قد تكلل جلها بالنجاح، وذلك نظرا للمكانة المرموقة التي تتميز بها على مستوى المجتمع الدولي.

كما سعت الجزائر جاهدة في تمثيل القارة الإفريقية لطرح مختلف القضايا والانشغالات الدولية على مستوى المحافل الدولية، فضلا عن ذلك قامت بالتنسيق مع مختلف الشركاء الدوليين المهتمين بالشأن الإفريقي، والتي حققت من خلاله نتائج إيجابية وجد ملموسة، مثل إلغاء الديون ودعم مشروع مجلس الأمن والسلم الأفريقي.

أما موقف الجزائر تجاه قضية الصحراء الغربية فقد كان موقفا واضحا وثابتا منذ حصولها على استقلالها، وهو حق الشعوب في تقرير مصيرها، وتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية لم تتغير، وأن الخطاب الصادر في 28 أكتوبر 2013 بأبوجا، يجدد التأكيد على ثبات هذا الموقف الجلي، والذي يحظى بدعم واسع من طرف الإتحاد الإفريقي ومختلف المنظمات الدولية الأخرى، وبهذه المناسبة دعت الجزائر إلى وضع ميكانيزمات لمتابعة ومراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المناضلة من أجل استقلالها منذ حوالي 40 عاما وهذا ما أكد عليه رئيس دولة الجزائر السيد عبد العزيز بوتفليقة في رسالة له قرأها نيابة عنه وزير العدل الجزائري: كما أكد أيضا رئيس دولة الجزائر أن الجزائر لا تزال على قناعة بأن توسيع صلاحيات مهام بعثة المينورسو يسمح للأمم المتحدة بلعب الدور المنوط بها على أكمل وجه فيما يتعلق بمراقبة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية المحتلة.

والجدير بالذكر، ان أهم ما تميزت به الدبلوماسية الجزائرية ومن خلال مختلف الأدوار التي قامت بها في إطار العلاقات الدولية، أن لها مبادئ ثابتة، ظلت تدعو من خلالها إلى نبذ العنف وإحلال الأمن والسلم العالمين محل النزاعات، في إطار احترام مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، من أجل إيجاد حل للصراعات العرقية والحدودية، وذلك من خلال المساعي الدبلوماسية ، سواء في الإطار التنظيمي الدولي أو الثنائي الإقليمي.

الهوامش

(1) سعيد أبو عبادة، الدبلوماسية تاريخها مؤسساتها أنواعها وقوانينها، رسالة الكترونية تم تلقيها من الباحث، يوم 28 فيفري 2014.

(2) زيد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية (بيروت :دار الجيل، 1999)، ص.11.

(3) المرجع نفسه.

(4) المرجع نفسه

(5) حسين قادري، الدبلوماسية والتفاوض (ط.1، الجزائر: منشورات خير جليس، 2004)، ص.10.

(6) المرجع نفسه، ص.10.

(7) المرجع نفسه

(8) زايد عبيد الله مصباح، المرجع السابق،ص.24.

(9) محمد الهاشمي، العولمة والدبلوماسية والنظام العالمي الجديد (عمان : دار أسامة، 2003)، ص.114.

(10) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، دراسة في الأصول والنظريات (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 1991)،ص. 391.

(11) علاء أبو عامر، الوظيفة الدبيلوماسية : نشأتها مؤسساتها قواعدها وقوانينها،/ ط1(عمان : الشروق،201)، ص.23.

(12) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، ط1 (بيروت: لبنان، دار الكتاب العربي، 1985)، ص.293.

(13) "الثورة التحريرية التي ألهمت الشعوب التواقة للحرية"، الجيش، نوفمبر 2013، ص.56.

(14) سليم العايب " الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي " (رسالة ماجستير في العلاقات الدولية والدبلوماسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011)، ص.64

(15) المرجع نفسه، ص.65.

(16) المرجع نفسه، ص.69.

(17) الجيش، مرجع سابق ذكره، ص.57.

(18) عز الدين بعزيز، "سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى 1995" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1997)، ص.49.

(19) سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص.86.

(20) المرجع نفسه، ص.87.

(21) محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الأفريقي وإدارة الحرب الأثيوبية الأريتيرية (الجزائر: دار الجيل، 2004)،ص.133.

(22) المرجع نفسه، ص. 135.

(*) قادها وزير الخارجية أنداك، " محمد الصديق بن يحي" وسفير الجزائر بطهران " عبد الكريم غريب " ورضا مالك سفير الجزائر بواشنطن.

(23) المرجع نفسه، ص.135.

(24) سليم العايب، مرجع سبق ذكره، ص. 78.

(25) أسامة بوشماخ،" تأثير قضية الصحراء الغربية على الوحدة المغاربية، الجزائر والمغرب ...." (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير بكلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، 2012)، ص.114.

(26) أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص215.

(27) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، الجزائر، الدار العصرية للطباعة والنشر، 2005 ص. 142.

(28) بنت عبد الوهاب، الصحراء الغربية بين المد والجزر، المستقبل الجديد، العدد1، 2005، ص ص.15-41

(29) أسامة بوشماخ، مرجع سابق، ص. 220.

(30) المرجع نفسه، ص .221 .

(31) المرجع نفسه.

دور المقاربة التشاركية في تجسيد برامج التنمية المحلية بالجزائر.

أ . يحي باي نجاح
قسم العلوم السياسية
جامعة جيجل

ملخص:

تتجلى أهمية التشاركية في التنمية المحلية بصفة عامة في طروحات الحكامة وخلفياتها الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية "الليبرالية"، حيث يعتبر القطاع العام مجرد فاعل من بين مجموعة من الفواعل التي يعول عليها لتحقيق النجاعة والفعالية للمشاريع والبرامج الإنمائية المحلية، أمام تنامي دور القطاع الخاص ومنظمات "المجتمع المدني" أو المؤسسات ذات الطابع السياسي والإجتماعي كأطراف لها أهميتها في المساهمة في حل مشاكل المجتمع المحلي، من خلال التعبئة والتنظيم والدعم المالي والفني .... وغيرها، في ظل تراجع دور الدولة وتقلص (أو مناولة) بعض من حجم وظائفها.

Abstract :

The importance of participation in local development, in general, is reflected in the gouvernance. With the, ideological, economic and social "liberal" ideas of the government. The public sector is considered to be one of a number of reliable factors for achieving the efficiency and effectiveness of local development projects and programs. "Or institutions of a political and social nature as parties that are important in contributing to solving the problems of the local community, through mobilization, organization, financial and technical support ... etc., in light of the decline of the role of the state and the reduction (or handling) of some of the size of its function.

مقدمة :

تعد مسالة العلاقة بين الادارة و التنمية المحلية من أهم الموضوعات التي تستحق الاهتمام محليا وبالخصوص في ظل التحولات الراهنة - لاسيما في جانبها العلائقي القائم بين المواطن والعمل القاعدي- أي، من حيث دور المواطن في التنمية المحلية، بناء على مفاهيم التسيير الجديدة، التي تستلزم ضرورة تغيير الرؤى والتكيف مع متطلبات الحكم الرشيد وشروط التنمية الذاتية والموضوعية، تماشيا مع التطورات والتحولات الجديدة التي أصبح يعيشها العالم في ظل إفرازات ظاهرة ما يسمى بالعولمة واثارها المختلفة .

وعادة ما ينظر إلى التسيير من حيث الجانب الفني أو التقني كأداة مهمة في ادارة المنظمة الادارية لشؤونها المختلفة، بمهارة و كفاءة عالية، سواء في مجالات التخطيط والتنفيذ والمراقبة أو غيرها، أما علاقته بالنتائج فتستمد أساسا من دوره الهام كعامل في تحسين مستوى الانجاز، وترشيد عملية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى دوره في الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية المتاحة.

ولهذا يبرز ارتباطه اليوم بخاصية "التشارك" انطلاقا من مجموعة من الاعتبارات أهمها المؤشرات الديمقراطية كقيمة اجتماعية وسياسية، بالنظر لدورها في تحقيق قيم "الإشراك" و"الاشتراك" و"التشاور" لبلوغ حاجة المواطن، وتحديد أولوياته في الحاضر والمستقبل.

وعليه، ينبغي أن يقوم الاهتمام على المستوى المحلي على الموضوعات التي لها صلة بحياة الإنسان – المواطن، وعلاقته بالبيئة التي يعيش فيها، بدءا من أهمية الإنتباه إلى موضوع الوضوح أو الشفافية والعلنية، بالنسبة للأهداف والنتائج والآثار، وانتهاء بمدى فاعلية توزيع المسؤوليات والأدوار وتحديد الفاعلين والمستفيدين، وكذا كيفية بناء قدرات المراقبة والتقييم، لأجل ضمان التكيف مع مخرجات البيئة الداخلية والخارجية.

وتعرف الجزائر فيما يتعلق بالممارسة التنموية المحلية مجموعة من العراقيل من أهمها ما يتعلق بمجالات التكوين والتأهيل، بالإضافة إلى الجمود وعدم الإفادة من تجارب الإصلاح المختلفة في هذا الإطار، وذلك لأسباب سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة، وهو ما يعني أن المقاربة التنموية المحلية في الجزائر ينبغي أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة من العوامل مثل: الإفادة من التطور التكنولوجي الذي يتيح السرعة في الحركة، والمرونة والفعالية في الأداء، بالإضافة إلى الانتباه لمساحات "الفشل" و"النجاح" عند تقييم المشاريع والبرامج التنموية المحلية، لتقدير مستويات التغيير والتطوير ورصد النقائص والثغرات.

وعموما، تتعلق هذه الدراسة بإبراز أهمية" التشارك " وتحليل مختلف العناصر المرتبطة به، من خلال طرح الإشكالية التالية بصيغة تساؤل رئيس، هو : ما مدى أهمية المقاربة التشاركية في تحقيق برامج التنمية المحلية بالجزائر؟ ولتوضيح أبعاد هذه الإشكالية سيتم التطرق إلى إظهار مدى سلامة الفرضية التالية: تسعي الجزائر عبر برامج التنمية المحلية فيها إلى إعتماد سياسة المقاربات التشاركية بإعتبارها ضرورة لتحقيق أهدافها المنشودة. وذلك وفقا للمحاور التالية:

المحور الأول: الأهمية التشاركية في الطرح الحوكمي.

المحور الثاني: تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن.

المحور الثالث: التشارك كآلية لمواجهة العجز الحكومي.

الدراسة:

المحور الأول : الأهمية التشاركية في الطرح الحوكمي.

تتجلى أهمية التشاركية في التنمية المحلية بصفة عامة في طروحات الحكامة وخلفياتها الإيديولوجية والاقتصادية والاجتماعية "الليبرالية"، حيث يعتبر القطاع العام مجرد فاعل من بين

مجموعة من الفواعل التي يعول عليها لتحقيق النجاعة والفعالية للمشاريع والبرامج الإنمائية المحلية، أمام تنامي دور القطاع الخاص ومنظمات "المجتمع المدني" أو المؤسسات ذات الطابع السياسي والإجتماعي كأطراف لها أهميتها في المساهمة في حل مشاكل المجتمع المحلي، من خلال التعبئة والتنظيم والدعم المالي والفني .... وغيرها، في ظل تراجع دور الدولة وتقلص (أو مناولة) بعض من حجم وظائفها.

و قد ساهم هذا الوضع من الناحيتين العملية والمعرفية في بروز مفاهيم وقيم وممارسات جديدة، تؤكد على أهمية المشاركة والتكامل، واقتسام المسؤوليات بين فواعل وتنظيمات كثيرة، رسمية وغير رسمية، لاسيما مع تنامي الحديث في الآونة الأخيرة حول قضايا الديمقراطية وحقوق الانسان والكرامة ودولة الحق والقانون والأمن الإنساني...

و يقتضي تسيير الشأن العام - حسب المقاربات التسييرية الحديثة - ضرورة المواءمة المتكاملة بين السياسة والإدارة، أي بين ما هو سياسي عام، وما هو تنظيمي خاص، لتطوير الفعل العمومي ورفع قدراته الوظيفية والعملية (تنظيميا، وماليا، وتشريعيا، وتفويضيا، وإداريا..) من خلال المزيد من الأليات التنظيمية والضبطية الصارمة والدقيقة، حيث عادة ما تطرح الاتجاهات الحديثة -في هذا المجال - فكرة "المساومات والتوافقات"، عند الحديث عن الفعالية والنجاعة قبل أي شيء أخر.

فالحكامة، كما يشير مفهومها العام، ما هي إلا ذلك البناء الإيديولوجي الذي يقوم على تصورات وفلسفة تنظيمية ووظيفية، تسعى الى تحقيق التكامل المنشود، من خلال عمليات التفاعل والترابط، بل وعلاقات التأثير والتأثر الموجودة بين مجموعة من الفواعل، أي وفقا لمجموعة من الوسائل والآليات الضبطية السياسية والإدارية والتقنية المختلفة [1].

وتجدر الإشارة تدعيما لهذا التحليل إلى أن النقاش اليوم حول أهمية " التشاركية والحكامة " لا ينبغي أن يتجاهل درجتي" الحجم والتنوع " في مسألة التحولات التي أصبح يعيشها العالم، في ظل الطرح "العولمي" الذي يتجاوز التفسير التقليدي للمعنى العالمي للمكان، بل ويعزز أهمية الترابط والتفاعل الديناميكي بين ثلاثة أطراف أساسية هي [2] :

- الفرد .
- المؤسسة.
- المكان .

وعادة ما تتمحور موضوعات السياسة الاجتماعية حول طبيعة المجتمع المعني، وعملية تنظيم الموارد وتوزيعها بين فئات المجتمع المختلفة[3]، بالنظر لأهمية العلاقة الموجودة بين السياسة الاجتماعية

والخصائص المميزة لكل مجتمع، وإنطلاقا كذلك من مجموعة من المحددات والغايات الفكرية والمصلحية الذاتية والموضوعية المطروحة في هذا الإطار.

ولهذا، إذا كان الحكم الرشيد يعزز الديمقراطية والحقوق والإصلاح الاقتصادي والحوار الاجتماعي والأمن[4]، باعتبارها قضايا ذات العلاقة بحياة الإنسان، وظروف الشأن العام، فان ارتباط التشارك باستراتيجيات عملية، قبل أن تكون مجرد تصور أو ترف فكري، مقرون برؤية أو فلسفة ذات بعد إيديولوجي معين، يقتضي إيجاد الظروف التي تضمن إستمراريته وفعاليته، كالأهداف والاستراتيجيات والبرامج والموارد المادية والبشرية.... وغيرها .

ويتطلب من الأطراف ألا يتملصوا من إستراتيجية مرغوب فيها بشكل متبادل لمصلحة إستراتيجبة مفضلة بشكل فردي"[5]، وذلك، تحقيقا للمصلحة العامة وبعيدا عن الأنانيات الفردية والتبادلات المنفعية الضيقة، مادام التشارك يندرج ضمن شكل من أشكال النشاط الإنساني المنظم والواعي، الذي يستهدف تحقيق المصلحة العامة وتبادل المنافع، بناء على رغبة أو قناعة جماعية، حيث يعرف بصفة عامة باعتباره "نوع من التعاون الإنساني المنشود.

وعلى العموم، تبرز أهمية التشارك على المستوى المحلي، في مجموعة من العوامل أهمها:

- تنامي إهتمامات المواطنين واحتياجاتهم تماشيا مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي فرضتها التطورات المختلفة والمتعاقبة في مجالات التكنولوجيا والتنمية والتحضر، مما أسهم في بروز الرغبة في تفعيل قيم التعاون والشراكة على المستويين المحلي و الدولي.
- بروز الحكامة كعامل تأثير وتحكم في توجيه السياسات والاستراتيجيات، على المستوى الوطني، لاسيما من خلال أهميتها في تفعيل دور المواطن، وترشيد عمليات اتخاذ القرار، حيث تتميز الحكامة بكونها «عملية التأثير على مؤسسات الحكم ومراقبة إستراتيجية المنظمات، وتوجهاتها على المدى الطويل (من خلال السياسات التي تضعها)، ويشمل نظام الحكم - بوجه عام- التقاليد والمؤسسات والإجراءات التي تحدد كيفية ممارسة السلطة، والسبل التي تتيح للمواطنين التعبير عن آرائهم، وطريقة اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الشأن العام »[6].
- الاهتمام بقضايا الشأن العام التي تعتبر من مسلمات العمل السياسي، الذي يستهدف تحقيق المصلحة العامة، وفقا لدلالات ومعاني مفهوم السياسة ذاتها، حيث لابد من فاعل(فرد) وفعل(هدف)و وسيلة مثلى للوصول إلى الهدف، وفي هذا الإطار تصبح التشاركية من القضايا العملية الهامة للسياسة العامة لاسيما في جوانبها الإستخراجية والتنظيمية والتوزيعية ...وغيرها.

ويلاحظ على مستوى تقارير التنمية البشرية ربط التنمية بالمشاركة في العديد منها، كتقرير عام 1990م، الذي يشجع التنمية التشاركية بين الحكومة والمنظمات الأهلية، والمنظمات غير الحكومية

والافراد، كما يعتبر المساهمات الطوعية مساعدة على صيانة الخدمات العامة وإدارتها، وتقرير عام 1991م الذي جعل مشاركة الناس في التنمية مفتاح النمو والتنمية البشرية والمشاركة المجتمعية، بينما انصب تركيز بعض التقارير - الأخرى - على مجموعة من القضايا والمفاهيم منها التأكيد على سبيل المثال على:[7]

- المشاركة الشعبية باعتبارها وسيلة وغاية في توسيع الخيارات والفرص(تقرير عام 1993م).
- أن مشاركة الناس تضمن الديمقراطية وتعززها (تقرير عام 1998م).
- مركزية المشاركة من خلال الحاكمية الديمقراطية (تقرير عام 2002م) .
- ضرورة حصول المواطنين عل الموارد، بما يكفي لضمان حاجاتهم الأساسية والعيش بكرامة (تقرير عام 2006م).

وفي المقابل، لابد من الإشارة الى أن دور الدولة بدأ يتراجع لصالح فواعل تشاركية و مناولاتية جديدة، بعد أن تقلصت مساحة وظائفها التقليدية، وانحسرت في بعض المجالات(التشريع، والأمن...)، حيث برز اليوم القطاع الخاص كفاعل جديد الى جانب قوى غير ممركزة، بسبب تأثيرات العولمة الاقتصادية والمالية، والشبكات غير الحكومية بالتوازي مع ضعف الدور الرقابي للدولة، وسيادة منطق التشابك المساهماتي بين القطاعين العام والخاص.

ولقد أصبحت التحولات العملية الجديدة في مجالات التنظيم الإداري والسياسي تنظر إلى الفواعل الجديدة كشريك فعال للحكومة لا يمكن تجاهله، بل أن ضرورات التطوير والتغيير - اليوم - تقتضي الاهتمام أكثر بالجوانب السلوكية التحفيزية لبلوغ المزيد من التأثير[8]، كما أنه وبفضل عامل الشراكة يمكن التعبير عن الحاجة والطموح، ووضع الإستراتيجية الملائمة لعقلنة الموارد البشرية، وصناعة المستقبل بشكل ذاتي[9].

المحور الثاني : تعزيز العلاقة بين الإدارة والمواطن .

تكتسي العلاقة بين الإدارة والمواطن أهمية كبرى في الثقافة الإدارية المعاصرة،سواء من حيث ما تسعى إليه من أجل تخطي الطابع الخصوصي للإدارات الوطنية، والتكيف مع متطلبات ما يعرف بـ"القرية الإدارية العالمية"، كمخرج لمواجهة تحديات ومشاكل التسيير المختلفة في ظل تنامي الاتجاهات التحولية التي تأخذ بعين الاعتبار "المبادرة" و"التمكين"[10]، أو من حيث دورها في اعطاء الأهمية لقضايا الشفافية التبرير والأنسنة[11] .

و في اطار عمليات الاستجابة والتفاعل بين الفرد والمؤسسة. تبرز العلاقة الوثيقة بين المواطنة والديمقراطية والتنمية، لكون المواطنية أن تعتبر ضرورية لوجود التنمية والديمقراطية في حين تمثل التنمية نتيجة من نتائج الديمقراطية، وليست سببا من أسبابها[12].

ولهذا، تذهب الدعوات المنادية للإصلاح والتطوير - اليوم - إلى ضرورة التكيف والانسجام مع ظروف البيئة الاقتصادية العالمية الجديدة، من خلال وجوب امتلاك القدرة على التعاطي مع مفاهيم الفلسفة الإصلاحية الليبرالية التي تقوم على الخصخصةPrivatisation، اقتصاد السوق ودور القطاع الخاص[13]، حيث لابد من الاهتمام بالكفاءة والفعالية من أجل ضمان المزيد من الاستجابة لمتطلبات وحاجيات المواطن.

فالإصلاح الإداري تفرضه (اليوم من الناحيتين المعرفية والعملية) مجموعة من الشروط والعوامل، كالمنافسة والدمقرطة والأتمتة (التطور التقني و المعلوماتي) بالإضافة إلى أوجه القصور المختلفة المرتبطة بسوء الأداء ونقص الفعالية [14]، ومن ثم تصبح مسالة تحسين معيشة المواطنين، وتلبية حاجياتهم المختلفة خيارا لا مناص منه، من أجل مواجهة الفقر وبلوغ التنمية، وهذا لن يكون الا بالمزيد من التعبئة الاجتماعية و الإفادة من المساحات الديمقراطية المتاحة في المجتمع.

وعلى العموم فإن إشباع حاجات الإنسان ومتطلباته المختلفة عادة ما يكون من خلال الاهتمام بمجالات بناء القدرة وتحسين أساليب المعرفة الإدارية، حيث تقتضي شمولية نشاطاتها وتعدد وظائفها وأهدافها الحاجة إلى وجود تنظيم وبناء مؤسسي فعال، لتحقيق المزيد من الأهداف المرجوة أو المنشودة منها. كما أن ارتباطها بمختلف المجالات التي لها علاقة بحياة الإنسان يجعلها دائما تساهم بشكل كبير في تغيير مسار هذه حياة وتطويرها نحو الأحسن، ولا شك أن هذا التغيير عادة ما تقف وراءه مجموعة من القيم والممارسات والأساليب والأنشطة والقرارات والاستراتيجيات والنظم والسياسات والانجازات...وغيرها.

ويرتبط وجود التغيير بالتنمية دائما بالرأسمال البشري الفعال، حيث لا يمكن الإستغناء عن الإنسان في عملية نجاح المشاريع التنموية، باعتباره المحرك الأساسي للتنمية وغايتها القصوى، فالتنمية تتطلب حسب التحليل السوسيولوجي ضرورة الاهتمام بالابتكارات وقيم الترابط والتضامن والثقة المتبادلة بين أفراد الجماعة، و عدم تجاهل التنظيم الذاتي ودور المجتمع المحلي والإدارة المشتركة والرقابة المؤسسية[15].

وهذا، ما يظهر أن الإدارة تمثل وسيلة مهمة في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتوفير الخدمات وتقديمها بأحسن الطرق والمواصفات[16]، كما يعتبر وجود كفاءات محلية عاملا مهمة في نجاح المشاريع والبرامج التنموية، حسب ما توصلت إليه تجارب البنك الدولي في مجال التنمية المحلية، إلى جانب العوامل المؤسسية والتنظيمية و التقيمية[17] .

إن تحسين تقديم الخدمات بحسب أنموذج "الحكمانية (الحكامة) وبرامج إدارة القطاع العام"، الذي وضعه معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك الدولي، يتوقف على درجة الفعالية أو الكفاية، والنتائج المحققة(الإدارة بالنتائج). ولأجل ضمان الاستدامة للخدمات يتوجب الاهتمام بعوامل التقييم والتعديل المستمر، بل والمزيد من درجة التنافسية بين مجموعة من الفواعل، علما أن قياس مستوى

تقديم الخدمة اليوم يرتكز على عامل أو بعد "الرضى" عن الخدمة (الوفرة، والجودة، والكلفة، والعلاقة بالأولويات...) بشكل أساسي، كما تتأثر الخدمة العامة - أيضا- بالفساد وطبيعة نظام الخدمة المدنية(النزاهة، ونظام الأجور، والترقية والتوظيف، والتحفيز، والتدريب...) وكل العوائق المرتبطة بالجوانب الادارية والمالية والاجتماعية والاقتصادية[18] .

والواقع أن الخدمة المثلى تظل مقرونة دائما بمجموعة من الشروط أو العوامل منها: الاستثمار، الرشادة المالية والإدارية والتنظيمية، المرونة، والإبداع، وتطوير أساليب التخطيط والتنفيذ، مراجعة أساليب الأداء، والمشاركة في اتخاذ القرار....وغيرها.

المحور الثالث- التشارك كألية لمواجهة العجز الحكومي.

لقد ارتبطت أهداف إرهاصات الألفية بقضايا لها علاقة بالإنسان والبيئة العامة، التي يعيش فيها، سواء من الناحية الاجتماعية، كالفقر والجوع والتعليم وتمكين المرأة ومساواتها مع الرجل، أو من حيث الصحة والبيئة كتخفيض وفيات الأطفال وتحسين صحة الأمهات، و مشكلات الأمراض المعدية والملاريا وحماية البيئة وصيانتها.

ومعلوم، أن هذه القضايا تمثل أهم تحديات الفرد والمجتمع في بدايات القرن الواحد والعشرين، مما يتطلب المزيد من الجهود لمواجهتها أو التقليل من حدة أثارها، ليس فقط على مستوى الدولة الواحدة، وإنما على مستوى المجتمع الدولي ككل، وإذا كانت الديمقراطية مهمة في تحقيق الرشادة والتعاون والمشاركة، في مجال توفير الخدمات العامة وتحسينها، فإن العدالة التوزيعية تعتبر بدورها مهمة أيضا في الحفاظ على الموارد والإمكانيات المتاحة، و ضمان حرية الإختيار للفرص والأولويات.

ولكن أهمية الشراكة بين المجالات الخاصة، والمدنية المحلية العامة في مواجهة القصور والعجز، أو الفراغ الذي تركته الدولة نتيجة تقلص (أو مناولة) وظائفها، قد بررت الحاجة إلى دعم سياسات التعاقد والتنافس بين القطاعات والإدارات، أو الهيئات لتحقيق النجاعة والفعالية، حتى وان كان هذا العمل ليس سهلا على مستوى الجانب الميداني أو التطبيقي، لما يثيره من مشاكل وصعوبات مختلفة، أهمها ما يرتبط بمسألة الشراكة والتشارك ذاتهما، كالقدرة على التفاوض والمساومة وتجسيد متطلبات الشفافية، والتناسق بين سلطة المساهمين وسلطة الإدارة بل و مدى القدرة على تنظيم الأفراد بصورة ذاتية ومستقلة، كما هو مطلوب[19].

ويكون القطاع العام وفي هذا الإطار مطالب بتوفير الخدمة والمشاركة العامة، من خلال اعتماد نظام اللامركزية و تفعيله، كما يمكن للقطاع الخاص رفع مستوى المعيشة وتحسين الخدمات العامة، ومن ثم ملء الفراغ بالمزيد من الابتكار والتجديد والتنسيق، أما دور المجتمع المدني فيكمن أساسا في مراعاة البعد الاجتماعي و الإنساني، و التأثير في السياسات العامة، من خلال العمل التعبوي و التحسيسي، الذي يكون في صالح تعزيز قيم المشاركة والمساءلة والشفافية والتنشئة

والتمويل والخبرة وتحقيق الرضا...، وغيرها من الفضائل الاجتماعية المدنية، مادام المجتمع المدني يمثل كما "...مجال تفعيل القانون إلى جانب غيره من العناصر التقليدية، التي سبقت وجود القانون، كالأخلاق والعادات والدين والقيم والتربية والثقافة[20]."

و على مستوى الانجاز، لايزال هناك خطاب يرى بأن دور الدولة قد تقلص وتراجع، وأن هناك تأثير كبير للتحولا ت الدولية على دور الدولة، حيث " أصبحت الدول القومية بمثابة سلطات محلية في نظام كوني، فلم تعد قادرة على التأثير بشكل مستقل في مستوى النشاط الاقتصادي، أو تشغيل اليد العاملة داخل أراضيها، بل بات ذلك يخضع لما تمليه خيارات رأس المال المتحرك عالميا، فوظيفة الدول القومية في الوقت الحاضر أصبحت أشبه بوظيفة البلديات داخل الدول من قبل، تتمثل في تجهيز البنية التحتية والخدمات العامة التي تحتاجها الأعمال بأقل قدر ممكن من التكاليف"[21].

كما يعتبر عامل عدم القدرة على اشباع حاجات الأفراد والجماعات المحلية في المجالات المرتبطة بالخدمة الإقتصادية والاجتماعية بالنسبة للبلدان العربية - حسب البعض- من أهم أسباب النمو المتزايد للمنظمات المدنية في أواخر القرن الماضي[22]. حيث تمثل حالة ضعف الدولة العربية ومحدودية تنفيذ قراراتها وسياساتها عاملا مؤثرا في مجالات انجازاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالمعنى الايجابي[23].

ويبدو أن مشكلة العجز بالنسبة لهذه البلدان ترتبط بدرجة أولى بمسألة القدرة على الانجاز، بالرغم من أن الخدمة بالانجاز أصبحت - اليوم - من أهم الأساليب التي تدعو إليها استراتيجيات الإصلاح والتطوير الجديدة، في مجال الإدارة والتسيير العمومي، إذ أن الخدمة أصبحت مقرونة بالمقابل الكمي والكيفي، سواء في إجراءات ومناهج تقديمها، أو من حيث عدد ونوع الفئات المستفيدة منها.

ولهذا، يلاحظ ارتباط الخدمة العامة على المستوى الإفريقي بمجموعة من التوجهات والمناهج، حيث تغيرت توجهات الإصلاح التنموية في هذا الإطار- في مرحلة ما بعد الاستقلال- من مستوى "المركزة والسيطرة"، إلى مستوى جديد يركز على مفاهيم واستراتيجيات الإصلاح المعاصرة(مرحلة برامج التعديل الهيكلي)، كخصخصة القطاع العام وتقليل حجم العمالة (الجيل الأول من الإصلاح)، والإصلاح التشريعي والقضائي، وتعزيز اللامركزية(الجيل الثاني من الإصلاح)، والتعاقد (الجيل الثالث من الإصلاح) [24].

لقد ارتبطت المشاكل أو التحديات التي تواجه الخدمة العامة بهذه المنطقة بعوامل ضعف الأجور، والديمقراطية والوضوح والأخلاق والتعبئة العامة (المواطنون والمجتمع المدني)، ما يعني أن مستقبل الإصلاح وجهود تطويره تتوقف على ضرورة التعاطي بفعالية وحزم مع مجموعة من المسائل، أهمها: الأجور، والتمويل، واختيار العاملين، والقدرة المؤسسية، وترشيد السياسات، والدعم الخارجي للقطاع العام...، وغيرها[25].

وبالنسبة للجزائر التي تولي أهمية كبرى للمقاربة التشاركية، في تحقيق التنمية وتقريب الإدارة من المواطن، وتخفيف وطأة البيرقراطية[26]، سيما من خلال العمل على تقليص حجم الوثائق

الإدارية المطلوبة، وتسهيل الحصول عليها، وربط عمليات تحسين الخدمة بمتطلباتها المختلفة كالرقمنة (الأنترنت)، ورفع الأجور والدعم المالي لنفقات الخدمة العامة (الطرق، المدارس...) والتوظيف والتكوين والجباية المحلية .

وبالرغم من المبالغ المالية الكبيرة المرصودة في إطار الإنعاش الاقتصادي لدعم الإستثمار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (الصحة، والتعليم، والسكن ...، وغيرها)، ما تزال تصنف ضمن مستويات أقل من مستوى بعض البلدان العربية في مجال التنمية البشرية، نتيجة مشاكل عديدة كالتسرب المدرسي، وضعف الدخل الفردي، والفقر، والتفاوت بين الريف والحضر...، وغيرها، ينظر الجدول التالي:

ترتيب الجزائر بالمقارنة مع بعض البلدان العربية حسب دليل التنمية البشرية لعامي 2013- 2014.

البلد	ترتيب 2013	ترتيب 2014
قطر	31	32
المملكة العربية السعودية	34	39
الإمارات العربية المتحدة	40	41
الكويت	46	48
البحرين	44	45
عمان	56	52
لبنان	65	67
الأردن	77	80
الجزائر	93	83
ليبيا	55	94
تونس	90	96
مصر	110	108
دولة فلسطين	107	113
العراق	120	121
المغرب	129	126
الجمهورية العربية السورية	118	134
موريتانيا	161	156
اليمن	154	160
السودان	166	167

المصدر: - مفاتيح البلدان وترتيبها حسب دليل التنمية البشرية 2013: تقرير التنمية البشرية لعام 2014، المضي في التقدم : بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP،ص157.

- ترتيب البلدان حسب دليل التنمية البشرية لعام 2014: تقرير التنمية البشرية لعام 2015، لمحة عامة : تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل عمل، برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ص39.

والجدير بالذكر أن هذه القضايا ذات علاقة بمعيشة المواطن وحاجياته المختلفة، وتؤثر على عمليات التشارك، بالرغم من الانجازات المحققة في بعض المجالات بفضل البرامج الخماسية التي إنطلقت مع بداية هذا القرن، وتحسن مستوى المداخيل المالية بسبب ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية[27]. إلا أنه بمجرد تراجع عائدات المحروقات البترولية والغازية نتيجة إنخفاض أسعارها في الأسواق الدولية في الآونة الأخيرة، تم طرح بعض البدائل الاحترازية لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، تمس بمعيشة المواطنين مباشرة، كالتقشف[28]، وترشيد النفقات العمومية وضرورة إعادة النظر في سياسة الدعم الاجتماعي المنتهجة، من خلال إعتماد مبدأ الاستحقاق أو الدعم بحسب الحاجة .

وذلك طبعا، تماشيا مع الطروحات القديمة لصندوق النقد الدولي، التي تشير إلى أن الذين يستفيدون بشكل كبير من برامج الدعم التي تقدمها البلدان النامية لأجل الحصول على بعض الخدمات بسهولة ويسر، هم من الفئة القادرة أو الغنية، وليس الفقراء المحرومين، ومن الذين يعيشون في المناطق الحضرية، وليس الريفية[29].

ولقد خلق هذا الوضع - دون شك - تمييزا أو تفضيلا في مجال الإفادة من الدعم الاجتماعي الذي تقدمه الدولة في هذا الإطار، بين القادر وغير القادر أو بين الذي يسكن في الحضر، وبين الذي يعيش في المناطق النائية والريفية، علما أن الانتقادات الموجهة الى برامج وسياسات المعونة الدولية للبلدان النامية، عادة ما تركز على ضرورة ربط المعونة بشروط إصلاحية سياسية واقتصادية، تساعد على رفع مستويات الانجاز (أي المعونة في مقابل الانجاز)، في مجالات النمو والاستثمار وتطوير هياكل البنى التحتية، كالضرائب والنقل والتعليم...، وغيرها[30].

وبالمحصلة، فإن التقدم في مجال التنمية البشرية - خصوصا- لم يعد يقاس فقط كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 (بتوسيع خيارات الأفراد وقدرتهم على تحصيل التعليم،ووضعهم الصحي الجيد، والعيش في مستوى مقبول، والشعور بالأمان)، وانما هو في تحصين الانجازات، وتوفير الظروف المؤازرة لاستمرارية التنمية البشرية[31].

وأن الدعم المطلوب لمواجهة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، هو ذلك الذي ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار معيار الاستحقاق أو الحاجة، وليس الدعم الشامل الذي يمس كل الطبقات الاجتماعية دون استثناء، أي، لابد من مواجهة العوامل التمييزية القائمة بين الأفراد والمناطق والفئات، لتحقيق التجسيد الأمثل لقيم العدالة والمساواة على الصعيد الاجتماعي، خاصة وأن انتشار الفقر في المناطق الريفية بالمقارنة مع المناطق الحضرية في البلدان النامية تعود للعديد من هذه الأسباب مثل[32] :

- ارتفاع معدل البطالة بالمناطق الريفية.
- تمركز الخدمات والهيئات الحكومية (جامعات، ومستشفيات...) بالمدن.
- الهجرة إلى المدن، وآثارها السلبية على التوازن السكاني، وارتفاع نسبة كبار السن بالمناطق الريفية.

ويظل مبدأ تفعيل المشاركة المواطنية مرتبط بمدى تطور التنشئة السياسة الهادفة، التي تسعى إلى الرقي إلى المستوى الثقافي المنشود، والمتمثل أساسا في بلوغ الثقافة المساهمة التي يكون فيها مشاركة الفرد على مستوى عال من تحمل المسؤولية التي تؤهله من المشاركة في رسم السياسات، وإتخاذ قراراتها، والعمل على تنفيذ هذه القرارات، بما يحقق أهدافه الخاصة، في إطار تحقيق أهداف المجتمع الشاملة، وإستمرارية ممارسة هذه المسؤولية لتقيم السياسات العامة، والإلتزام بتقومها.

وهذا ما يؤثر على صدق المشاركة المواطنية، لتجاوز الأزمات المدركة، وللإستعداد لمواجهة الأزمات الطارئة والمتوقعة، حتي نرتقى بهذا الأسلوب من المشاركة إلى خلق والتقارب بين طبقات المجتمع والتوازن بين مناطق تواجد الساكنة والتفاعل الإيجابي فيما بين كل أبناء الوطن مهما كان تموقع تواجدهم، وزمان تفاعلهم، بإعتباره المنطلق الأساس الذي تبني عليه المقاربات التشاركية المجتمعية والملتزمة بخدمة المصلحة العامة، حتي تتمكن من تجسيد برامج التنمية المحلية المنشودة، عبر تفعيل مشاركة الجميع في بناء الأمن الوطني وتحقيق الأمن الإنساني.

الخاتمة:

لقد تبين من هذه الدراسة أن المشاركة المواطنية وعلاقتها بالشأن العام قد أملتها مجموعة من العوامل والغايات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لعل من أهمها مايلي :

- الغاية / العامل التنظيمي :الذي يهدف إلى مواجهة ظاهرة الفساد المالي والإداري، والآفات الاجتماعية الكثيرة التي عززتها عمليات الانفتاح وضعف دور الدولة، وانسحابها من الكثير من الوظائف، و السعى إلى توظيف العامل الإدماجي: بسبب عدم القدرة على إدماج المواطن، وتفعيل دور المؤسسات المدنية في الحياة العامة، سواء لضعف قيم اللامركزية والشفافية والمساءلة(مفهوما وممارسة)، أو لإنعدام القدرة على تحقيق الانسجام مع متطلبات الحكمانية المختلفة.

بالإضافة إلى كل من العامل التكييفي: الذي أملته نتيجة تغير أنماط الحاجات العامة وتنوعها، وعدم تكامل الأدوار وفشل استراتيجيات الاصلاح والتطوير المتبعة في احتواء مشاكل المطالب والنفقات العامة والأزمات والتكاليف والمنافسة...

كما تبين أن المشاركة المواطنية تتطلب التوظيف الإيجابي واالحامل للعامل القيمي و ذلك بهدف حماية موارد المجتمع، ودعم ومساندة أهداف التنمية، بالإضافة الى غرس الاتجاهات الايجابية التي

تعزز قيم المرونة والاحترافية والتقييم المشترك وتحمل المسؤولية...، والذي يشترط بدوره توفر العامل التكويني الذي يهدف من خلاله ضمان المساهمة في إدارة الميزانية وحلقات النقاش العامة، ودعم تحويل السلطة للمواطنين ومراقبة انتهاك القوانين واقتراح الحلول ورفع مستويات القدرة والوعي والالتزام.

وتعد هذه الغايات والمقاصد من الأسس الثابتة، والمداخل العلمية المؤدية إلى وضع التصورات العقلانية التي تبني عليها برامج التنمية المحلية في الجزائر، والتي يتحقق بموجبها مشاركة المواطن في البناء والتشييد والحماية.

الهوامش :

(1) هشام هدى، الادارة المعاصرة قراءة مختارة في الاسس النظرية الادارية تطورات المفاهيم السياسية – الادارية في التجربة المغربية، الرباط،2010 طوب بريس، يناير 2010، ص16-17.

(2) ووريك موراي، جغرافيا العولمة : قراءة في تحديات العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية، ترجمة : سعيد منتاق،سلسلة عالم المعرفة، الكويت،فبراير 2013،ص64-68.

(3) محمد محمود مهدلي، ممارسة السياسة الاجتماعية ودورها في التخطيط للتنمية، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية،2001،ص 37-40.

(4) ناظم عبد الواحد الجاسور موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفية والدولية،لبنان دار النهضة العربية،2011، ص 275.

(5) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، الامارات العربية المتحدة،ط1، ترجمة ونشر مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص518.

(6) أنظر / مصطلحات المشاركة المدنية (دليل المصطلحات والعبارات الشائعة) في :

Civic Participation Terminology (A Guide to Frequently Used Terms and Phrases) ;National Democratic Institute for International Affairs ,Washington,2009 ,p26. website : www .ndi.org.

(7) انظر/ ماتضمنته هذه التقارير في :باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة منابع التكوين وموانع التكوين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان،يونيو 2009، ص 145-149.

(8) هشام هدي، نفس المرجع السابق، ص21-22.

(9) أنظر / مصطفى محسن، "الحكامة التربوية داخل ورش التربية والتكوين من خلال مشروع المؤسسة الجماعية وجمعيات الأباء ومهام التدبير التشاركي والتواصل التربوي" مجلة عالم التربية، عدد 20، 2011، ص 81 .

(10) انظر:" الثقافة الادارية الأمريكية: منظور متطور " في : جوزيف جي.جبرا،أو.بي.دويفيدي(تحرير)،الثقافة الادارية في سياق عالمي،ترجمة: مشبب بن عايض القحطاني،المملكة العربية السعودية، مركز البحوث،2011، ص 88-89.

(11) أنظر :"الثقافات الادارية الجديدة وارتباطها بالمواطن" في : الثقافة الادارية في سياق عالمي، نفس المرجع السابق، ص 128.

(12) الان تورين، ماهي الديمقراطية؟ حكم الاكثرية ام ضمانات الاقلية،ترجمة : حسن قبيسي، بيروت، دار الساقي،200، ص205.

(13) تقوم الفلسفة الاصلاحية للدولة حول ضرورة اعادة تعريف ماتقوم به من مخصصات أو واجبات وفقا لاختيارات المصلحة العامة التي تستوجب توجيه استراتيجيات التنمية ونمو قدرات الأعمال وتحسين وظيفة المؤسسات بل وتعزيز هيبتها انطلاقا من ضرورات حسن الاستماع للمواطن وتوسيع عمليات المشاركة واللامركزية بشكل أكبر. أنظر:
Henri Bartoli ,Repenser Le Développement En finir avec la pauvreté ,paris ,Editions unesco /Economica,1999، p78.

(14) للمزيد انظر :ايلين سيولا كامارك،"العولمة واصلاح الادارة العامة" في:جوزيف س.ناي،جون د. دوناهيو،الحكم في عالم يتجه نحو العولمة، تعريب: محمد شريف الطرح،الرياض، العبيكان، 2002، ص320ومابعدها.

(15) نقلا عن :ميشيل م.سيرينا، «نظرة عالم الاجتماع الى التنمية المستدامة »، مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر1993، ص12.

(16) حول علاقة الادارة بالخدمة الاجتماعية وخصائصها أنظر :ماهر ابو المعاطي علي، ادارة المؤسسات الاجتماعية مع نماذج تطبيقية من المجتمع السعودي،سلسلة مجالات وطرق الخدمة الاجتماعية، الكتاب الحادي عشر، الطبعة الثانية،2005،ص24-31.

(17) انظر /اويس سعدات وفرانسيس فان جيكش،دروس مستمدة من الميدان: التنمية الريفية في افريقيا الغربية،مجلة التمويل والتنمية،ديسمبر 1981، ص40.

(18) الكايد زهير عبد الكريم، الحكمانية قضايا وتطبيقات، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الادارية، ص 97 وما بعدها.

(19) يرتبط الحكم الراشد كهدف بالديمقراطية والسوق التنافسية بينما يسعى كوسيلة الى تحقيق هذا الهدف من خلال الترتيبات المؤسسية التي تمكن من الاصلاح وتحد مشكلات أو صعوبات النمو. أنظر:
Jean Cartier-Bresson.Economie,politique de la corruption et de la gouvernance , paris, l'harmattan,2008,p192

(20) محمد الغيلاني، المجتمع المدني حججه،مفارقاته ومصائره هل سيتم الاحتفاظ به؟،لبنان،دار الهادي للطباعة والنشر والتوزيع،2004، ص278.

(21) أنظر : بول هيرست وغراهام تومبسون،« العولمة ومستقبل الدولة القومية »في:فالح عبد الجبار(اعداد)،مابعد الماركسية(ندوة ابحاث فكرية)،سوريا، دار المدى للثقافة والنشر، ط1998،1، ص 261-262.

(22) سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، القاهرة، دارقباء للطباعة والنشر والتوزيع،2000، ص30.

(23) أنظر /ستيفن ديلو، التفكير السياسي والنظرية السياسية والمجتمع المدني، ترجمة : ربيع وهبة،المجلس الأعلى للثقافة،2003، ص 30.

(24) أنظر/« اصلاحات الخدمات العامة والشراكة الجديدة للتنمية الافريقية» في : الثقافة الادارية في سياق عالمي، نفس المرجع السابق، ص280-281.

(25) المرجع نفسه،ص ص288-289.

(26) تولي المقاربة الجزائرية اهتماما مثلا برقمنة سجلات الحالة المدنية وتسهيل الحصول على بعض الخدمات ووالوثائق الادارية كجواز السفر البيومتري وشهادة الميلاد والغاء شرط المصادقة على نسخ الوثائق الأصلية بالاضافة الى الدعم المالي لتمويل النفقات وبعض المشاريع والبرامج العامة على المستوى المحلي .... وغيرها. أنظر/موقع وزارة الداخلية والجماعات المحلية.

(27) على مستوى المنشأت القاعدية والبنية التحتية يلاحظ بروز في السنوات الأخيرة انجازات كثيرة في قطاعات عديدة كالسكن و السدود وانشاء شبكات للسكك الحديدية ومستشفيات وعيادات متعددة الخدمات وجامعات ومحطات لتصفية المياه القذرة والكهرباء والمدارس والطرق والمطارات وكذا الملاعب الرياضية و المراكز التجارية .. و بحسب الأرقام فقد كلفت هذه المشاريع مبالغ مالية معتبرة بلغت حسب بعض التقديرات من 500 الى 700 مليار دولار في عقد من الزمن\\ ..... أنظر Sihem Sabor « Abdelaziz Bouteflika ;Le bàtisseur » ;Arabies ;décembre 2016 ;p28-29./

(28) التقشف من الناحية السياسية يعبر عن برنامج اقتصادي يسعى الى القضاء على مظاهر الاسراف والاستهلاك الواسع وتحفيز عامل الادخار كا جراء عملي لمواجهة الاوضاع الاقتصادية الصعبة للدولة . أنظر /أحمد عطية الله، القاموس السياسي، ط3، القاهرة، دار النهضة العربية، 1968، ص322.

(29) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها- نظرياتها- سياساتها،الاسكندرية، الدار الجامعية،2003، ص333-334 .

(30) نفس المرجع، ص292 .

(31) أنظر/ تقرير التنمية البشرية لعام 2014، المضي في التقدم: بناء المنعة لدرء المخاطر، برنامج الأمم المتحدة الانمائي UNDP، ص 1.

(32) قيك جورج وبول ولدنج، العولمة والرعاية الانسانية، تقديم وترجمة :طلعت مصطفى السروجي،الاسكندرية،المكتب الجامعي الحديث،2011، ص132.

التعديلات الدستورية الخاصة بتنظيم عمل البرلمان

(في ظل القانون 16-01)

عجابي صبرينة

باحثة دكتوراه- جامعة تبسة.

ملخص:

في إطار مواصلة مسار الإصلاحات السياسية المعلن عنها سنة 2011، صدر القانون 16-01، المتضمن التعديل الدستوري، ومن أجل تعزيز مصداقية البرلمان وزيادة فعاليته فقد هدفت التعديلات إلى تعزيز مبدأ الفصل بين السلطات من خلال دعم دور البرلمان في اتجاه تحقيق توازن أكبر بين غرفتيه، ومضاعفة صلاحياته، وفي هذا الإطار تم دسترة حق مجلس الأمة في المبادرة بالقوانين، ومن اجل دعم صلاحيات المجلس الشعبي الوطني وزيادة فعاليته تم تخصيص جلسة واحدة في كل دورة تشريعية، وغيرها من التعديلات الجوهرية التي ترمي إلى حوكمة فعلية للبرلمان.

الكلمات المفتاحية: السلطة التشريعية، التعديل الدستوري، التشريع بأوامر، المعارضة البرلمانية.

Résumé :

Dans le cadre d'un cours continue des réformes politiques annoncées au cours de l'année 2011, la loi 01-16 contenant l'amendement constitutionnel adopté, et afin de renforcer la crédibilité du Parlement et d'accroître l'efficacité des amendements visaient à renforcer le principe de la séparation des pouvoirs en soutenant le rôle du parlement dans le sens de la réalisation d'un meilleur équilibre entre les deux chambres, et de doubler ses pouvoirs, et dans ce cadre a été constitutionnaliser le droit de l'Assemblée nationale à l'initiative des lois, afin de soutenir les pouvoirs de l'Assemblée populaire nationale et d'accroître son efficacité a été alloué à une seule session dans chaque cycle législatif, et d'autres modifications de fond visant du Parlement une à la bonne gouvernance efficace.

Mots clés : Le pouvoir législatif ; amendement constitutionnel; commandes législation; opposition parlementaire.

مقدمة

قطعت الجزائر أشواطا كبيرة في مجال التشريع منذ الإستقلال إلى يومنا هذا، حيث كانت البداية قد تمثلت بإصدار أول دستور سنة 1963، والذي دام العمل به أقل من شهر، قبل أن يجمد ثم يلغى نهائيا، تلاه دستور 1976، الذي حظي بمناقشة واسعة له تعرض للتعديل قبل إصدار دستور 1989، الذي أقر التعددية وحرية الإعلام، نتيجة الأحداث السياسية المتسارعة في تلك الفترة (خاصة أحداث أكتوبر 1988)، ثم دستور 1996 الذي سعى لفرض الإستقرار السياسي واستمرار مؤسسات الدولة، وقد بينت هذه الدساتير في نصوصها الأصلية أو المعدلة على حق رئيس

الجمهورية في إقتراح تعديل الدستور، عندما تدعو الحاجة إلى ذلك، وعرض مشروع التعديل على البرلمان للتصويت عليه، بعدها يعرض على الاستفتاء الشعبي العام، أما إذا كان التعديل جزئيا ولايمس القضايا الأساسية فبإمكان المجلس الدستوري أن يقترح التعديل عن طريق البرلمان فقط، وقد تعرض دستور 1996 للتعديل الجزئي سنة 2002 ثم سنة 2008، وآخر تعديل كان سنة 2016، ومن أجل ضمان تمثيل حقيقي لممثلي الشعب تحت قبة البرلمان، فقد تطرق التعديل الدستوري لسنة 2016 لجملة من النقاط الأساسية التي تمس سير الدورات والجلسات البرلمانيةوتنظم العلاقة بين سلطات الدولة، كما تنظم عمل المعارضة داخل البرلمان، حيث تم إضافة أربع (04) مواد جديدة في الفصل الثاني المتعلق بالسلطة التشريعية، وتعديل ستة عشر(16) مادة ضمن هذا الفصل، وعلى العموم فإن مجمل هذه التعديلات تقودنا إلى طرح الإشكالية التالية:

ما مدى فعالية التعديلات الخاصة بتنظيم عمل البرلمان وعلاقته بسلطات الدولة؟

وسيتم الإعتماد للإجابة على هذه الاشكالية على الفرضية المبنية على أن تنظيم العلاقة بين السلطات يستدعي تفعيل التعديلات الخاصة بتنظيم عمل البرلمان، وعليه فإن معالجة الموضوع تقتضي تقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أهم التعديلات المتعلقة بدورات وسير جلسات البرلمان.
المبحث الثاني: إدخال ترتيبات داخل السلطة التشريعية لتحسين عملها.
المبحث الثالث: تفعيل آليات المساءلة البرلمانية المطبقة على عمل الحكومة.

الموضوع :

المبحث الأول : أهم التعديلات المتعلقة بدورات وسير جلسات البرلمان .

لقد حظيت السلطة التشريعية بإهتمام كبير ضمن التعديل الدستوري 2016، وهذا يدل على الدور الفعال الذي تلعبه هذه المؤسسة الدستورية في سن القوانين ومراقبة عمل البرلمان، ويظهر هذا التغيير خاصة فيما يتعلق بدورات البرلمان وسير جلساته، من أجل تحسين فعالية مشاركة نواب الشعب في تفعيل صياغة القرارات وإتخاذها.

أولا- التعديلات المتعلقة بدورات البرلمان .

حسب نص المادة 118 من دستور 1996 يجتمع البرلمان في دورتين عاديتين كل سنة، تبدأ الأولى في ثاني يوم عمل من شهر مارس، والثانية في ثاني يوم عمل من شهر سبتمبر، وتدوم الدورة العادية أربعة أشهر على الأقل، وخمسة أشهر(5) على الأكثر[1]. وأهم ما جاء به القانون 16- 01، المتضمن

التعديل الدستوري، هو التغير الجذري لهذه المادة، الذي ورد بنص المادة 135 التي جاء فيها :" يجتمع البرلمان في دورة عادية واحدة كل سنة، مدتها عشرة أشهر على الأقل، وتبتدئ في اليوم الثاني من أيام العمل في شهر سبتمبر..." .

والملاحظ،أن هذه المدة تعتبر مدة كافية لمناقشة جدول أعمال الدورة المعد سلفا، من طرف رئيس المجلس والمكتب وهيئات البرلمان والحكومة، سواء أكان ذلك لمناقشة القوانين المعروضة على المجلس، بما فيها مشروع الميزانية الأساسية للدولة، أم مناقشة بيان السياسة العامة للحكومة، وغيرها، من المواضيع ذات الصلة بالمهام والصلاحيات المنوطة بالمجلس، كما يمكن لهذا الإصلاح أن يدعم العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، ويساهم في تسريع عمل السلطة التنفيذية، كما يساهم في تجسيد مبدأ حصر التشريع بأوامر، ويعزز مبدأ الرقابة البرلمانية.

ويمكن للبرلمان بالإضافة إلى الدورات العادية أن يعقد دورة غير عادية بمبادرة من رئيس الجمهورية، أو باستدعاء منه، بناء على طلب من الوزير الأول، أو طلب من ثلثي (2/3) نواب المجلس الشعبي الوطني، حيث يحدد المرسوم الرئاسي المتضمن دعوة البرلمان لعقد دورة غير عادية في جدول أعمال الدورة. وتنتهي هذه الدورة باستنفاذ البرلمان جدول الأعمال الذي أستدعي من أجله.

ثانيا- التعديلات المتعلقة بسير الجلسات.

من أجل حكامة البرلمان وسير عمله في إطار شفاف، نصت المادة 133 من التعديل الدستوري 2016، بأن تدون مداولاته في محاضر تنشر طبقا للشروط التي يحددها القانون العضوي، حتى يتمكن المواطن والمجتمع المدني من الإطلاع عليها، وتتبع عمل المجلس، وبالتالي القيام برقابة مباشرة عليه، هذا ما يجعل عمل المجلس أكثر فاعلية ومصداقية.

ويجوز للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة عقد جلسات مغلقة، بطلب من رئيسهما، أو الوزير الأول، أو أغلبية النواب الحاضرين، ومن هنا يلاحظ أن الدستور أعطى لرئيس الجمهورية والوزير الأول السلطة التقديرية الكاملة في طلب اجتماع المجلس في جلسة مغلقة، دون تحديد الحالات التي تستوجب عقد جلسة مغلقة على سبيل الحصر، كما هو الحال بالنسبة للمجالس المحلية، وهذا لا يتطابق مع مبادئ الحكامة الجيدة التي تفرض أن يعمل المجلس في إطار شفاف، وأن تكون مشاركة الأعضاء تحت رقابة المواطن والمجتمع المدني.

وتجرى أشغال البرلمان ومناقشاته ومداولاته باللغة العربية، وتنشر في الجريدة الرسمية لمناقشات البرلمان، والمحاضر وعروض الحال الكاملة للمناقشات الدائرة خلال جلسات كل غرفة، كما تنشر محاضر أشغال البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا، حسب نفس الأشكال المقررة لأشغال الغرفتين.

والملاحظ، حول سير أعمال دورات البرلمان هو كثرة غياب الأعضاء في معظم جلسات المجلس، وحتى على مستوى عمل اللجان، باستثناء الدورة الإفتتاحية حيث يكون حضور النواب لدى إفتتاح الدورة ضروري ويبدو واضحا في شكل رسمي وبروتكولي، فإن بقية الجلسات تشهد حالة من الغياب المستمر[2]، وهذا ما ينعكس سلبا على المشاركة الفعالة للعضو داخل المجلس، فالنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني، والنظام الداخلي لمجلس الأمة، لم يحدد الحد الأدنى من عدد النواب عند إفتتاح الجلسات، لمناقشة مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة، أو المقترحة من النواب، ومختلف أشغال المجلس، والمبرمجة في جدول أعماله، فنادرا ما يجتمع المجلس بنصاب كامل من الأعضاء. فكيف يمكن لممثل الشعب أن يناقش ويعالج مشاكل ممثليه، وهو لم يحضر أصلا جلسات العمل؟

ولقد حاول المشرع الدستوري معالجة هذه الوضعية من خلال نص المادة 116، من القانون 16-01،المتضمن التعديل الدستوري، والتي تنص على وجوب تفرغ النائب، أو عضو مجلس الأمة كليا لممارسة عهدته، والتي أحالت للنظام الداخلي للمجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة تنظيم الأحكام المتعلقة بوجوب المشاركة الفعلية لأعضائهما في أشغال اللجان، وفي الجلسات العامة، تحت طائلة العقوبات المطبقة في حالة الغياب.

كما نصت المادة 117 من القانون 16-01 المتضمن التعديل الدستوري على أن :" يجرد المنتخب في المجلس الشعبي الوطني، أو في مجلس الأمة المنتمي إلى حزب سياسي، الذي يغير طوعا الإنتماء الذي أنتخب على أساسه، من عهدته الانتخابية بقوة القانون، ويعلن المجلس الدستوري شغور المقعد بعد إخطاره من رئيس الغرفة المعنية ويحدد القانون كيفيات استغلاله. ويحتفظ النائب الذي استقال من حزبه أو أبعد منه بعهدته بصفة نائب غير منتم"

إن تجريد النائب أو عضو مجلس الأمة من عهدته بقوة القانون، في حالة تغير انتمائه السياسي الذي أنتخب على أساسه لإجباره على احترام إرادة ناخبيه، والحرص على أخلاقيات العمل السياسي، يجسد أسس الممارسة الديمقراطية، من خلال احترام الطابع الوطني للعهدة، واحترام العقد المعنوي الذي يربط المنتخب بناخبيه.

المبحث الثاني : إدخال ترتيبات داخل السلطة التشريعية لتحسين عملها.

تتم المشاركة المباشرة للمواطنين في المجالس الوطنية عن طريق الممثلين الشرعيين في المجالس النيابية، وتخصص المجالس النيابية في الجزائر بمهمة التشريع المنظم بأحكام الدستور، صراحة أو بواسطة التفسيرات الواسعة لأحكامه، ظاهريا يبدو هذا الإختصاص واسعا ويشمل مجالات عدة، غير أنه يخضع لجملة من القيود تحد وتعرقل ممارسته بحرية، وذلك سواء في مرحلة إعداد النص، أو فيما يخص تعديله.

أولا - تحديد ميدان مشاركة البرلمان في سن القوانين.

تتمحور السلطات الدستورية الأساسية للبرلمان وتتحدد في ممارسة السلطة التشريعية، ومن أجل ذلك فهو يمتلك سلطة المصادقة على القوانين، والمبادرة بالتشريع عن طريق اقتراح قوانين، وسلطة الموافقة الصريحة على المعاهدات والإتفاقيات الدولية، وإمكانية إصدار لائحة عن السياسة الخارجية.

ويمارس البرلمان اختصاصا تشريعيا منظما بأحكام الدستور، حيث تنص المادة 140 من التعديل الدستوري 2016 على أنه " يشرع البرلمان في الميادين التي يخصصها له الدستور، وكذلك في المجالات التالية : ..." فرغم تحديد ميدان إختصاص السلطة التشريعية بموجب المادة 122، من دستور 1996، فهي حددت على سبيل حصر الميدان الذي يتدخل فيه البرلمان للتشريع، ذلك أن عبارة " التي يخصصها له الدستور" تعني الرجوع إلى جميع أحكام الدستور لاستخلاص ما يتدرج في الإختصاص التشريعي المعقود للبرلمان، سواء كان ذلك التحديد صراحة أو ضمنا، أما عبارة " وكذلك في المجالات الآتية" فمفادها أنه إلى جانب ما تتضمنه أحكام الدستور[3] فهناك مجالات محددة في المادة 122[4].

كما أن دستور 1996 لم يحصر الإختصاص التشريعي للبرلمان في طائفة القوانين العادية فقط، بل أضاف له كذلك ميادين أخرى، يمكن أن يشرع فيها، لكن بموجب قوانين عضوية حسب المادة 123، من دستور 1996[5]، والتي تقابلها المادة 141، من التعديل الدستوري 2016، وهي المكانة التي لم يوضحها دستور 1989، وحتى الدساتير السابقة.

وإذا كان الإختصاص التشريعي غير محدد حصرا بما هو محدد في المادة 122، فإن ذلك لا يعني بأنه ميدان مطلق، إذ أن المشرع لا يجوز له أن يتدخل في غير ما حُدد له في مختلف مواد الدستور حصرا، فنص المادة 125، الفقرة الأولى من دستور 1996، والتي تقابلها المادة 143، من التعديل الدستوري لسنة 2016، واضح بقيد التقييد لا التعميم، ومن ثم فإن ما لم يحدد كمجال للقانون يدخل في المجال التنظيمي.

وتعتبر عملية سن القوانين عملية طويلة ومعقدة، فهي تبدأ من المبادرة التي قد تكون من السلطة التنفيذية، أو من السلطة التشريعية، ثم تعرض للدراسة والمناقشة فالموافقة عليها، والمبادرة[6] هي حق دستوري مخول للسلطتين التشريعية والتنفيذية، أو للسلطة التشريعية فقط، بموجبها يودع مشروع، أو اقتراح قانون، أو ميزانية، أو لائحة أمام البرلمان بغرض المناقشة والتصويت، مع احتمال إدخال تعديلات عليه[7].

يعد منح الدستور للبرلمان حق اقتراح القوانين وفقا للترتيب الوارد في المادة 2/119، من دستور 96، أمرا طبيعيا ينسجم مع السياق العام، باعتبارهم المعبر عن إرادة الأمة والممثل الحقيقي لها، فضلا عن اعتبار البرلمان السلطة الأساسية المخول لها سلطة التشريع[8]، وهذا ما يؤكد مبدأ المشاركة

كأساس وجود النواب في قبة البرلمان، كما يعد مجلس الأمة أحد طرفي السلطة التشريعية، وبالتالي فإن مهمتهما الأساسية تتمثل في المشاركة في إعداد القوانين والمصادقة عليها، وهذا ما تؤكده المادة 98، من تعديل 1996، التي تقضي بأن السلطة التشريعية يمارسها برلمان يتكون من غرفتين، هما المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وله السيادة في إعداد القوانين والتصويت عليها، وبالتالي فهي تمنح المساواة التامة بين الغرفتين في القيام بالمهام التشريعية.

ونجد أن المؤسس الدستوري وبالرجوع للمادة 119 من تعديل 1996 قد حصر مجال المبادرة باقتراح القوانين بيد رئيس الحكومة، أو عشرون نائبا في المجلس الشعبي الوطني واستبعد مجلس الأمة في هذا المجال، وطبقا للمبدأ القانوني المعروف الخاص يقيد العام، فإن المادة 119، تقيد المادة 98، في مجال المبادرة بإقتراح القوانين[9].

ولقد تدارك هذا الوضع بتعديل المادتين 119 و120، وإضافة مادة جديدة هي 136، التي تنص على أنه لكل من الوزير الأول والنواب وأعضاء مجلس الأمة حق المبادرة بالقوانين...، فالملاحظ أن التعديل الدستوري لسنة 2016، قد منح صلاحية المبادرة بالقوانين لأعضاء مجلس الأمة، وعليه فإن منح الحق في المبادرة بالقوانين لأعضاء مجلس الأمة يعد تدعيما لدور مجلس الأمة، وتجسيدا للمهام التي خولها المؤسس الدستوري للبرلمان بغرفتيه، طبقا لمضمون المادة 98 من الدستور.

ثانيا- التصويت على مشروع أو اقتراح القانون.

يعرض نص المادة ـ المتفق عليه ـ من طرف اللجنة والحكومة والنواب على التصويت، وحتى تتمكن اللجنة من تقديم تبريرات بشأن مواقفها من النصوص، فإن المناقشة تبدأ بالإستماع لممثل الحكومة، أو مندوب أصحاب الإقتراح أو التعديل[10]، وبعد الإنتهاء من عمليات مناقشة أعضاء هذا المجلس، تتم عملية التصويت بالأغلبية على النص التشريعي، وذلك طبقا لأحكام المادة 138، من التعديل الدستوري 2016، حيث تعرض الحكومة على إحدى الغرفتين النص الذي صوتت عليه الغرفة الأخرى، وتناقش كل غرفة النص الذي صوتت عليه الغرفة الأخرى وتصادق عليه، فالتصويت إجراء أساسي وجوهري في إنجاز العمل التشريعي، وبموجبه يعبر البرلمان عن إرادة الشعب.

وفي كل الحالات يصادق مجلس الأمة على النص الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني، بأغلبية أعضائه الحاضرين، بالنسبة لمشاريع القوانين العادية، أو بالأغلبية المطلقة بالنسبة لمشاريع القوانين العضوية.

ثالثا- إخضاع بعض الاتفاقيات الثنائية والمتعددة للموافقة الصريحة لغرفتي البرلمان.

لقد تم تعديل المادة 131، من دستور 1996، بالمادة 149، من القانون 16-01، المتضمن التعديل الدستوري، بهدف إضافة الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف، والمتعلقة بمنطقة التبادل

الحر، والجمعيات بالتكامل الاقتصادي ضمن الإتفاقيات والمعاهدات التي يشترط فيها الموافقة الصريحة لغرفتي البرلمان، قبل مصادقة رئيس الجمهورية عليها، وهذا تثمينا لهذا النوع من الإتفاقيات وإعطائها مصداقية أكثر.

رابعا- تقييد التشريع بأوامر وتقوية دور المعارضة.

البرلمان لا يملك سلطة مطلقة في مجال التشريع، لأن رئيس الجمهورية يشاركه هذه المهمة من خلال التشريع بأوامر، وهذا ما أعتبر في كثير من الأحيان تقييدا للسلطة التشريعية وتعديا على صلاحياتها، لهذا فقد حاول التعديل الدستوري 2016، تقييد التشريع بأوامر بجملة من الشروط، من أجل تقوية دور ممثلي الشعب، وكذا تكريس مبدأ الفصل بين السلطات، كما أكد التعديل الدستوري على تقوية دور المعارضة داخل البرلمان، من أجل منح هذا الأخير فعالية ومصداقية أكثر.

أ- تقييد التشريع بأوامر.

يعتبر التشريع بأوامر الوسيلة القانونية الوحيدة التي يمكن بواسطتها أن يساهم رئيس الجمهورية في صنع القانون، ويعرض النصوص التي اتخذها على كل غرفة من البرلمان، في أول دورة له لتوافق عليها، وتعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان، ويجب أن تتخذ الأوامر في مجلس الوزراء، حسب نص المادة 124، من دستور 96، التي نصت على أنه لرئيس الجمهورية حق التشريع بأوامر في الحالات التالية: في حالة شغور البرلمان، وفي الحالات الإستثنائية، وفي حالة عدم مصادقة البرلمان على قانون المالية في ظرف 75 يوما، وبالرغم من القيود التي أحاطها المؤسس الدستوري لسلطة التشريع بالأوامر إلا أنه لا يمكن إنكار تمتع الأوامر التشريعية بقوة القوانين، من هنا يتضح أن التعديلات الدستورية أوجدت آلية من آليات التحكم في السلطة التشريعية، ممثلة في حق رئيس الجمهورية بالتشريع بأوامر.

ولقد تم تعديل المادة 124 من دستور 1996 بالمادة 142 من تعديل 2016 حيث تنص هذه الأخيرة على أن : "لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في مسائل عاجلة، في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، أو خلال العطل البرلمانية، بعد رأي مجلس الدولة".

ويعرض رئيس الجمهورية النصوص التي إتخذها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة له لتوافق عليها، وتعد لاغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان ويمكن لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالة الاستثنائية المذكورة في المادة 107 من الدستور، وتتخذ الأوامر في مجلس الوزراء .

وعليه، فقد تم حصر التشريع بأوامر من طرف رئيس الجمهورية في المسائل العاجلة، وفي حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، أو خلال العطل البرلمانية، وكذا إدراج عبارة " بعد رأي مجلس الدولة"

واعتبارا أن النص على تحديد التشريع بأوامر في المسائل العاجلة فقط في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، أو خلال العطل البرلمانية والأخذ برأي مجلس الدولة، ويعزز المهام التشريعية للبرلمان، كما أن الرأي المسبق لمجلس الدولة في هذه الأوامر يعطي ضمانة وقوة لهذه النصوص.

غير أن الإشكال المطروح هو من يحدد المسائل العاجلة؟ وعلى أي أساس يتم تصنيف هذه المسائل؟

هذا ما قد يفتح الباب الواسع أمام التشريع بأوامر على حساب التشريع العادي.

ب- تقوية دور المعارضة والنص على حقوق الأحزاب السياسية.

حظيت المعارضة البرلمانية ضمن التعديل الدستوري لسنة 2016 بمكانة كبيرة، كفلها لها الدستور في العديد من الجوانب ذات الصلة بممارستها للنشاط السياسي والرقابي، فقد منحتها المادة 114، من التعديل الدستوري لسنة 2016، حق التعبير والاجتماع والاستفادة من الاعانات المالية الممنوحة للمنتخبين في البرلمان، وكذا المشاركة الفعلية في الأشغال التشريعية، كما تتمتع هذه المعارضة بحقها في المشاركة في الدبلوماسية البرلمانية، والمشاركة الفعلية في مراقبة عمل الحكومة، من خلال تمثيل مناسب في غرفتي البرلمان وكذا في حقها في إخطار المجلس الدستوري بخصوص القوانين التي صادقت عليها الأغلبية البرلمانية، علاوة على هذه المكاسب يلزم المشرع البرلمان بغرفتيه بتخصيص جلسة شهرية لمناقشة جدول أعمال تقدمه مجموعة أو مجموعات برلمانية معارضة، وإحالة تطبيقها إلى النظام الداخلي لكل غرفة.

إن هذه التعديلات تكرس الوجود الدستوري للمعارضة، وهذا شئ جديد وايجابي، كما تعطي دفعا قويا للحياة السياسية وتدعم الديمقراطية التعددية في الجزائر، كما أن نص الدستور صراحة على هذه الحقوق يعطي دعما قويا للمعارضة البرلمانية ويفعل دورها في الحياة السياسية، ويضمن احترام آرائها. كما افتكت الأحزاب السياسية ضمن التعديل الدستوري لسنة 2016، جملة من الحقوق نصت عليها المادة 53، من القانون 16-01، حيث منح الدستور للأحزاب السياسية المعتمدة الحق في حرية الرأي والتعبير والإجتماع، وكذا الحق في أخذ حيز زمني في وسائل الإعلام العمومية، بما يتناسب مع تمثيلها على المستوى الوطني، كما لها الحق في التمويل العمومي ـ عند الإقتضاء ـ وبما يرتبط بتمثيلها في البرلمان كما يحدد القانون، وممارسة السلطة على الصعيدين المحلي والوطني، من خلال التداول الديمقراطي.

المبحث الثالث : تفعيل آليات المساءلة البرلمانية المطبقة على عمل الحكومة.

تعرف الرقابة البرلمانية على أنها سلطة تقصي الحقائق عن أعمال السلطة التنفيذية، للكشف عن عدم التنفيذ السليم للقواعد العامة في الدولة، وتقديم المسؤول عن ذلك للمساءلة، سواء كان

الحكومة بأسرها أو أحد الوزراء، وهناك من يعرفها على أنها دراسة وتقييم أعمال الحكومة، مقرونة في أن تصدر أحكام قيمية عن هذه الأعمال، وقد تقود إلى استقالة الحكومة إذا سحبت منها الثقة، من طرف البرلمان، فهي بهذا تهدف إلى ضمان حسن سير أجهزة الدولة [11]. والمساءلة ترتبط ارتباطا وثيقا بالشفافية، والديمقراطية، وبالتالي المشاركة الفعالة لممثلي الشعب داخل البرلمان.

أولا- وسائل المساءلة البرلمانية التي لا ترتب المسؤولية السياسية للحكومة.

تمتلك السلطة التشريعية حسب نص المادة 113 من القانون 16-11 المتضمن التعديل الدستوري، وسائل متعددة لممارسة وظيفتها الرقابية على عمل الحكومة، رقابة دائمة ومستمرة، فقط للحصول على المعلومات التي ربما تسمح لهم باللجوء إلى اقتراح نصوص تشريعية لسد النقائص والانحرافات المسجلة، وأهم وسائل الرقابة والاستعلام هي الأسئلة البرلمانية بنوعيها المكتوبة والشفوية، ولجان التحقيق والاستجواب.

1- الأسئلة البرلمانية.

تعتبر الأسئلة البرلمانية من أهم الوسائل الدستورية التي يمتلكها أعضاء البرلمان لممارسة رقابة دائمة ومستمرة على السلطة التنفيذية، وأكثرها استعمالا مقارنة بوسائل الرقابة البرلمانية الأخرى، حيث يوجه البرلمانيون آلاف الأسئلة خلال دورة الانعقاد الواحدة ويرجع ذلك إلى بساطة إجراءاتها، حيث تنص المادة 152 من التعديل الدستوري لسنة 2016:" يمكن أعضاء البرلمان أن يوجهوا أي سؤال شفوي أو كتابي إلى أي عضو في الحكومة..."

وعلى الرغم من أن للسؤال أهمية كبيرة على إعتبار أن الغاية المرجوة من إعتماده تتمحور أساسا حول تمكين النائب من نقل إنشغالات المواطنين إلى الجهات الرسمية، كما أنه يفتح المجال أمام عضو الحكومة لمعرفة حقيقة الأوضاع التابعة لقطاعه، وهو فرصة مواتية لتوضيح وجهات نظر المسؤولين بشأن قضايا معينة[12]. ويعد من أوسع الآليات الرقابية إستخداما، إلا أن ضعف الأثر القانوني المترتب عن هذا السؤال، محدودية أثاره التي لا تتعدى إمكانية إحراج عضو الحكومة أمام الشعب عند الجلسات المنقولة مباشرة على شاشة التلفزة، يعد حاجزا أمام الشعب في إمكانية تحقيق رقابة برلمانية حاسمة.

2- الاستجواب.

يعد الإستجواب أداة ووسيلة للرقابة في يد النواب، تمكنهم من طرح موضوع محدد على الحكومة في قضية من قضايا الساعة، تستدعي اهتمامهم وتستقطب انشغال المواطنين، وقد نص

عليه الدستور في المادة 133، وهو حق مكفول لنواب المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وهو غير محدد زمانا على الأقل كونه متعلقا بإحدى قضايا الساعة[13].

ويؤدى الإستجواب إلى إجراء مناقشة يترتب عنها إصدار لائحة قد تذهب إلى درجة سحب الثقة من الحكومة، وهذا الحق مخول لأعضاء الغرفتين، ويعتبر من أخطر حقوق البرلمان في علاقته بالحكومة، وهذا الإجراء يمكن النواب من مطالبة الحكومة توضيح وشرح أسباب تصرفها في قضية من قضايا الساعة، والغاية من التصرف الذي أقدمت عليه الحكومة في هذه القضية، وهذا ما أكد عليه التعديل الدستوري لسنة 2016 في المادة 151.

ورغم العناية بفكرة الاستجواب إلا أن ضعف الأثر القانوني المترتب على الاستجواب وذلك بسبب أن المشرع الدستوري لم يشر مطلقا إلى إمكانية عدم رضا أعضاء البرلمان (على الأقل أصحاب الاستجواب) برد الحكومة، أو عدم إقتناعهم به، وبالتالي لم يحدد الانعكاسات التي قد تتولد جراء هذا الرد وكذلك آليات تفعيل أو امتصاص هذه الانعكاسات، رغم كثرة الإجراءات التي رصدها له. خاصة وأن الحكومة مسؤولة أمام البرلمان[14]، وعليه يمكن القول بأن الإستجواب في النظام السياسي الجزائري ضعيف الأثر بالنسبة للحكومة، فهو بمثابة سؤال شفوي يمارس بطريقة جماعية، وحتى لجنة التحقيق التي يمكن أن يؤول إليها الاستجواب في حالة عدم اقتناع النواب برد الحكومة، يمكن تشكيلها بطريقة منفصلة دون المرور على الاستجواب.

3- مناقشة السياسة الخارجية.

ونظرا لأهمية السياسة الخارجية فإنه يمكن للبرلمان أن يفتح مناقشة حول السياسة الخارجية بناء على طلب رئيس الجمهورية أو رئيس إحدى الغرفتين، كما تنص المادة 148 من التعديل الدستوري لسنة 2016 على ويمكن أن تتوج هذه المناقشة عند الاقتضاء بإصدار البرلمان المنعقد بغرفتيه المجتمعتين معا لائحة يبلغها إلى رئيس الجمهورية."

إذا كانت لجنة الشؤون الخارجية في الغرفتين تشارك في النشاط الخارجي البرلماني ويمكنها الاستماع لعضو الحكومة، إلا أن هذا النشاط معقود أصلا لرئيس الجمهورية دستوريا فهو الذي يقرر ويوجه السياسة الخارجية للأمة، ومن ثمة فإن تمكين البرلمان من مناقشة تلك السياسة واحتمال صدور لائحة لا يعدو أن يكون اجتماع مجاملة لتدعيم سياسة الرئيس الخارجية في مواجهة الغير، أو رفض موقف يحتاج للمساندة، وإضفاء الطابع السياسي والشرعي والتمثيلي في مواجهة اتجاهات أو ضغوط أجنبية ممارسة على السلطة التنفيذية. وعليه، فإن هذه الأداة لا يمكن أن تكون لمحاسبة الرئيس، إلا إذا وردت من معارضة فعلية تجبر رئيس الغرفة على تبنيها، أو يكون هو ذاته

ينتمي إليها، ويكون رئيس الجمهورية ملتزم بأحكام الدستور، وهي شروط لم تتحقق بعد في نظام الحكم المستمر.

4- مراقبة استعمال الإعتمادات المالية للسنة.

يمارس البرلمان رقابة مالية على الحكومة، بحيث تقدم هذه الأخيرة لكل غرفة من غرفتي البرلمان، عرضا عن استعمال الإعتمادات المالية التي أقرتها لكل سنة مالية، ويصوت البرلمان في ختام السنة المالية على قانون يتضمن تسوية ميزانية السنة المالية المعنية، غير أن هذا القانون لم يقدم إلى الهيئة التشريعية منذ وضع دستور 1989[15].

ونظرا لأن إجراء مراقبة الإعتمادات المالية للسنة بعد إجراء معقدا، فإنه لا يمكن لعضو البرلمان غير المتخصص مراقبته بدقة، لصعوبة معرفة أوجه الصرف بدقة، حيث نجد عادة أعضاء البرلمان تنقصهم الخبرة والكفاءة،لإنعدام التخصص في تدبير القضايا المالية والمساهمة الفعالة في صياغتها وإعدادها والإشراف على متابعة تنفيذها، مما لا يسمح لأعضاء البرلمان من ممارسة رقابة فعالة ومؤثرة على الحكومة.

ومن أجل تفعيل دور البرلمان للمشاركة في حماية المال العام، وصيانة شرعية إنفاقه وصرفه، لابد من إصلاح الدستور والقوانين، ومواءمتها مع المبادئ الحديثة للحكامة (للحوكمة) المالية، ونشر ثقافة حماية المال العام وشفافية صرفه.

ثانيا- وسائل المساءلة البرلمانية التي يترتب عنها مسؤولية الحكومة.

يمارس البرلمان بموجب أحكام الدستور رقابة على الحكومة يمكن أن تترتب عنها مسؤولية، وذلك عن طريق مناقشة مخطط عمل الوزير الأول لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية أو بيان السياسة العامة، والمسؤولية السياسية للحكومة مسؤولية تضامنية، لأن سحب الثقة من الوزير الأول أو أحد الوزراء يؤدي إلى إستقالة الحكومة.

1- مناقشة مخطط عمل الحكومة.

يقوم رئيس الحكومة بعد تعيينه من طرف رئيس الجمهورية حسب نص دستور 1996 بوجوب إعداد برنامج حكومته المستمدة من برنامج الأغلبية البرلمانية، وعرضه على المجلس الشعبي الوطني، بعد موافقة مجلس الوزراء عليه، للمناقشة والإثراء عند الحاجة والموافقة أو الرفض، أما بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 فقد تحول برنامج الحكومة بمخطط عمل يتقدم به الوزير الأول لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، ومن خلال التعديل الدستوري لسنة 2016، فقد تم استبدال مخطط عمل الوزير الأول بمخطط عمل الحكومة، ليعود الوضع إلى ما كان عليه قبل التعديل

الدستوري لسنة 2008، كما تم تعديل المادة 84، بالمادة 98 بوجوب تقديم الحكومة ببيان السياسة العامة سنويا للمجلس الشعبي الوطني.

أ- في حالة الموافقة.

إذا وافق المجلس الشعبي الوطني على مخطط العمل فإن هذا يعني أن الحكومة نالت ثقته، وبناءا على هذا تباشر مهامها التنفيذية فورا، طبقا للمادة 83 من دستور 1996، أما مجلس الأمة فيقتصر دوره على إصدار عند الحاجة لائحة، وهذا ما ينعكس سلبا على المشاركة الفعالة لممثلي الشعب، في مراقبة أعمال الحكومة.

ب- في حالة الرفض.

في حالة عدم موافقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة المعروض عليه، رغم قدرته على عملية تكييفه، لا يبقى أمام رئيس الحكومة " الوزير الأول" إلا تقديم استقالته لرئيس الجمهورية. وعندها يعين رئيس الجمهورية، حكومة جديدة تعد برنامجها بالكيفيات والإجراءات نفسها لتعرضه على المجلس الشعبي الوطني، وإذا لم تحصل الموافقة مرة ثانية ينحل المجلس الشعبي الوطني وجوبا[16]، وتستمر الحكومة الجديدة بتصريف وتسيير الشؤون العادية لفترة أقصاها 03 أشهر، والجدير بالذكر أن التجربة البرلمانية التعددية الجزائرية لم تشهد اللجوء إلى هذا الإجراء الخطير أبدا.

2- بيان السياسة العامة.

يعتبر بيان السياسة العامة السنوي وسيلة مهمة للإبلاغ من الحكومة لأعضاء البرلمان، وإحاطاتهم علما بما تم تنفيذه أثناء سنة من تقديم مخطط العمل، وكذلك المشاريع التي هي في طور الإنجاز، والتي هي في الآفاق المستقبلية، وتنوي الحكومة القيام بها، والصعوبات التي تعترضها، وهذا حسب نص المادة 98 من القانون 16-01، المتضمن التعديل الدستوري، على أن تتبع ذلك مناقشة للبيان من قبل النواب، تمكنهم من الإطلاع أكثر على مضمون البيان، والإعراب عن موقفهم من سياسة الحكومة في هذا المجال، وهي المناقشة التي يمكن أن تفضي إلى صدور لائحة مؤيدة أو معارضة جزئيا أو كليا لتلك السياسة، أو يتقدم النواب بملتمس رقابة، أو تتدخل الحكومة بالمناسبة لطلب تصويت بالثقة وقد لا تفضي إلى أي منها[17].

غير أن إمكانية إصدار لائحة معارضة لبيان السياسة العامة أمر مستبعد، نتيجة وجود أغلبية برلمانية مساندة للحكومة، وعدم تحرر المجلس الشعبي الوطني من قيد الحل الرئاسي الشيء الذي يؤثر سلبا على كل محاولة جريئة من أجل إثارة مسؤولية الحكومة، التي عادة ما يرتبط بقاؤها برضى رئس الجمهورية عنها، لا غير.

أ- ملتمس الرقابة.

يتضمن ملتمس الرقابة الذي هو عبارة عن لائحة يوقعها عدد من النواب إنتقادات لمسعى الحكومة، وتختلف إجراءاتها ونتائجها عن اللوائح العادية التي تعقب بيان السياسة العامة، ويُعرف في بعض الدساتير بلائحة لوم، وهو أداة دستورية تسمح بتحريك مسؤولية الحكومة عن تنفيذ برنامجها أمام البرلمان ويمكن أن تؤدي إلى إسقاطها متى توافرت الشروط المطلوب فيها، ومن ثم فإن تبني هذا السلاح الدستوري الخطير والفعال ـ في نفس الوقت ـ ووضعه في متناول النواب، يبين الاتجاه نحو منح المجلس الشعبي الوطني سلطة رقابية على الحكومة، تؤهله إسقاطها إن حادت عن التوجهات المحددة في البرنامج الموافق عليه.

ونظرا لخطورة هذا الإجراء فإن المؤسس الدستوري ضمانا لإستقرار الحكومة- ولو على حساب المبادئ الديمقراطية- أحاط استعماله بشروط جعلت ممارسته شبه مستحيلة، ذلك أنه اعتمد إجراء ملتمس الرقابة، لكنه تفاديا لكثرة اللجوء إليه أحاطه بشروط غير معقولة، جعلت منه فكرة غير قابلة للتطبيق واقعيا، بل وتسببت تلك الشروط بطريقة غير مباشرة، في تقرير إمكانية قيام حكومة أقلية مساندة من قبل ثلث(1/3) زائد نائب واحد، ومعارضة من الثلثين ناقص نائب واحد[18]، ولهذا يجب الإسراع في حكامة أو حوكمة البرلمان وإعادة الإعتبار لقرارات الأغلبية داخل المجلس الشعبي الوطني.

ب- مسألة التصويت بالثقة.

عادة ما يتم اللجوء لهذه الطريقة عندما يعترض البرلمان على مشروع تقدمه الحكومة، أو عندما تشعر الحكومة أنها مضايقة سواء داخل البرلمان أو خارجه، فتتقدم للبرلمان بطلب التصويت بالثقة، فإذا كانت نتيجة التصويت لصالح الحكومة تبقى في الحكم، أما إذا كانت في غير صالحها فإنها تلجأ إلى تقديم استقالتها إلى رئيس الدولة[19]، وقد تعرض الدستور الجزائري لمسألة التصويت بالثقة في المادة 84 من دستور 1996، التي تقابلها المادة 98 من القانون 16-01، وتلجأ الحكومة لهذا الإجراء لحماية برنامجها، إذا ما لاحظت كثرة المعارضين لبيان سياستها، ويظهر ذلك في المناقشات المفتوحة في المجلس الشعبي الوطني.

وبالرغم من أن التصويت بالثقة أحد المظاهر المهمة لرقابة البرلمان على الحكومة، إلا أن تحريك الطلب ليس بيد المجلس الشعبي الوطني، بل بناءا على طلب الوزير الأول، ليتم تسجيله في جدول الأعمال وجوبا، في حين نجد التصويت بالثقة في النظم السياسية المقارنة يمكن أن يكون إما بمبادرة من رئيس الحكومة، أو من المجلس النيابي المسؤولة الحكومة أمامه، لكن هذه المبادرة تفرغ هذه الوسيلة من كل فعالية، فلا يتصور أن يبادر الوزير الأول بطلب التصويت بالثقة، وهو يدرك أنه

سيقابل بالرفض، بل على العكس لا يبادر بذلك إلا وهو على يقين أنه سيحصل على موافقة عريضة من المجلس الشعبي الوطني[20].

وعلى عكس دستور1989، الذي لم يبين النتائج التي يمكن أن تنجر عن عملية التصويت بالثقة، نجد دستور 1996 قد وضح هذا الغموض، عندما نص صراحة على أنه في حالة عدم الموافقة على لائحة الثقة يقدم رئيس الحكومة استقالة حكومته، الأمر الذي قد يؤدي إلى نشوب أزمة سياسية، في ظل البحث عن حكومة جديدة، وبرنامج جديد وقد تتطور الأمور إلى درجة الحل الوجوبي للمجلس، إذا رأى رئيس الجمهورية ضرورة لهذا الإجراء.

وعليه، يمكن القول أن التعديل الدستوري لسنة 2016 بالرغم من تأكيده على تعدد وتنوع وسائل المساءلة البرلمانية على الحكومة، حيث نجد الأسئلة الشفوية والكتابية، بالإضافة إلى ملتمس الرقابة، ولجان التحقيق، والاستجواب، إلا أن البرلمان لا يستطيع آداء مهامه الرقابية كاملة بسبب القيود المفروضة عليه، والتدخل الواسع للحكومة في عمله، مما يجعله يقلص من آليات المساءلة، مكتفيا بتوجيه الأسئلة الكتابية والشوية، بالرغم من ضعف التأثيرات القانونية لهذه الأخيرة، وبالرغم من السيطرة الكبيرة التي فرضتها الحكومة على البرلمان، إضافة إلى الإطار الضيق الذي أسسته النصوص القانونية لممارسة الرقابة البرلمانية، إلا أن البرلمان هو الآخر لعب دورا سلبيا في مجال المساءلة البرلمانية، لإنعدام الكفاءة المطلوبة في النواب، مما أثر سلبا على فعالية المساءلة التي يقوم بها البرلمان.

الخاتمة .

حاول التعديل الدستوري لسنة 2016 الخوض في الكثير من النقاط الحساسة الخاصة بعمل البرلمان، من أجل مسايرة التطورات الحاصلة على مستوى الأنظمة السياسية، القائمة على الديمقراطية والتعددية الحزبية وحرية التعبير، والتداول على السلطة، ومن أجل زيادة فعالية البرلمان في سن النصوص القانونية ومراقبة عمل الحكومة، أكد هذا الأخير على منح صلاحية المبادرة بالقوانين لأعضاء مجلس الأمة، لإعطاء فعالية أكثر للغرفة الثانية داخل البرلمان، وقد أكد التعديل الدستوري لسنة 2016 على تقييد التشريع بأوامر، من خلال حصره في المسائل العاجلة في حالة شغور المجلس الشعبي الوطني، أو خلال العطل البرلمانية، كما أن الرأي المسبق لمجلس الدولة في هذه الأوامر يعطي ضمانة وقوة لهذه النصوص، بالإضافة إلى دسترة ودعم عمل المعارضة البرلمانية، وتفعيل دورها في الحياة السياسية، وتكريس حقوق تضمن احترام آرائها، وقد فتح الدستور المجال للتنظيم من أجل ضبط عمل السلطة التشريعية وتوضيح مختلف الصلاحيات.

أما فيما يخص آليات الرقابة الممارسة على السلطة التنفيذية، فقد أكد التعديل الدستوري على وسائل الرقابة السابقة، من خلال النص على توجيه الأسئلة الشفوية والكتابية لأعضاء الحكومة، وإستجواب الحكومة حول قضايا الساعة، كما أكد على تشكيل لجان برلمانية للتحقيق في القضايا ذات الأهمية الوطنية، وتشكيل بعثات إعلامية مؤقتة حول مواضيع محددة.

غير أن العمل البرلماني بقي مجردا من فعاليته، بسبب الهيمنة الكبيرة للسلطة التنفيذية على عمل البرلمان، وانعدام الكفاءة والخبرة اللازمة في ممثلي الشعب.

الهوامش :

[1] تنص المادة 05 من القانون العضوي 99-02، الذي ينظم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، المؤرخ في 08 مارس 1999 الجريدة الرسمية عدد 15، الصادرة في 09مارس 1999 : " يجتمع المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة في دورتي الربيع والخريف.

تبتدئ دورة الربيع في يوم العمل الثاني من شهر مارس.

تدوم كل دورة عادية خمسة أشهر على الأكثر من تاريخ إفتتاحها...".

[2] محمد بركات، النظام القانوني لعضو البرلمان، الجزء الثاني، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012، ص ص119-120.

[3] يمكن للبرلمان أن يشرع بقوانين عادية إضافة لتلك المجالات المحددة في المادة 122 من دستور 1996، بموجب عدد من المواد نذكر منها: المادة 17، 18، 19، 20، 30، 40، 42، 49، 179.

[4] سعيد بوالشعير، النظام السياسي الجزائري دراسة تحليلية لطبيعة نظام الحكم في ضوء دستور 1996 السلطة التشريعية والمراقبة، الجزء الرابع، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر2013، ص113.

[5] يمكن للبرلمان أن يشرع بقوانين عضوية بالإضافة لما ورد في المادة 123 بموجب عدد من المواد الأخرى هي: 3/89، 92، 108، 112، 115، 157،158، من دستور 1996.

[6] المبادرة بقانون هي طرح تصور بشأن تنظيم أمر يهم الجماعة لذا تعد المبادرة الخطوة الأولى للتشريع، انظر: لوناس مزياني، انتفاء السيادة التشريعية للبرلمان في ظل الدستور الجزائري لسنة 1996، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، فرع تحولات الدولة، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، 2011، ص135.

[7] يسمى النص المقدم من طرف السلطة التنفيذية "مشروع قانون" وما يقدم من طرف السلطة التشريعية "اقتراح قانون".انظر:

- BENABBOU-KIRANE Fatiha Droit parlementaire Algérien, Office des publication universitaires ALEGER, Tome 2, 2009, P16

[8] لوناس مزياني، المرجع السابق، ص135.

[9] ملاوي إبراهيم، سعايدية حورية، مداخلة بعنوان التعديلات المتعلقة بتنظيم السلطة التشريعية ومبرراتها، في ظل دستور 2016، بمناسبة الملتقى الوطني حول " التعديل الدستوري الجزائري لسنة 2016 وأثره على منظومة قوانين الجمهورية، أيام 11-12-13 أفريل 2016، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، ص10.

[10] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص119.

[15] عمار عباس، الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، في النظام الدستوري الجزائري، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2006، ص6.

[16] عقيلة خرباشي، رقابة مجلس الأمة لعمل الحكومة بواسطة آلية السؤال، مجلة الفكر البرلماني، منشورات مجلس الأمة، الجزائر، العدد 23، جويلية، 2009، ص23.

[17] عمار عباس، المرجع السابق، ص187.

[18] أحمد طرطار، دور الاستجواب والمساءلة في عملية الرقابة البرلمانية على الأداء الحكومي، المرجع السابق، ص66.

[20] فطة نبالي، دور المجلس الدستوري في حماية الحقوق والحريات العامة مجال ممدود وحول محدود، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2010، ص66.

[21] شوقي يعيش تمام، مكانة الوزير الأول في النظام الدستوري الجزائري، مجلة الفكر البرلماني، منشورات مجلس الأمة، العدد 28، الجزائر، نوفمبر 2011، ص147.

[22] عقيلة خرباشي، مركز مجلس الأمة في النظام الدستوري الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم القانونية جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص306.

[23] سعيد بوالشعير، المرجع السابق، ص 166.

[24] إدريس بوكرا، الوجيز في القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية، دار الكتب الحديثة، الجزائر، 2003، ص208.

[25] رابح شامي، المرجع السابق، ص127.

الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية

بوزيد عائشة

باحثة دكتوراه ـ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر

ملخص:

يندرج موضوع الحدود الجزائرية من ناحية البحث والحركة الجيوسياسية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية، حيث شكل محورا بحثيا في الأمن الوطني الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الراهنة إشكالية أكبر عنوانها كيف يمكن مواجهة التغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية؟

وهي حركية يمكن الانطلاق منها لدراسة إشكاليات أخرى تتداخل فيها مواضيع : الأمن، الحدود، الثوابت السيادية وآفاق التعامل وفق القواعد الدولية (التفاوض، التعاون، الشراكة) لحل تلك المعضلات وبناء أرضيات اتفاق في الجوار الإقليمي.

الكلمات المفتاحية: الحدود الجزائرية - الثوابت السيادية - التغيرات الإقليمية - الساحل -الأمن القومي الجزائري.

Abstract:

This subject deals with the Algerian frontiers in terms of research and geopolitical dynamic beyond the sovereignty constants and territorial transformations, which constitutes a research axis national Algerian security in front of actual regional mutations and a serious problematic in the name of this question:

How it could be possible to face the regional mutations on the Algerian frontiers on the light of sovereignty constants?

This latter constitutes a start point to study other questions, where interferes a lot of topics: Security, frontiers, the sovereignty constants and the perspective of treating according to the international rules (negotiation, cooperation, partnership) to solve those dilemmas and construct consensual platforms in territorial space.

Keywords: the Algerian frontiers – The sovereignty constants – Regional mutations- Sahel – National Algerian security.

مقدمة:

لقد أضحت الجزائر اليوم، بفعل التغيرات الإقليمية الراهنة، محاطة بحزام من النار بفعل إفرازات متغيرات ما يسمى "بالحراك العربي" و"التهديدات الأمنية" في الساحل؛ انتقلت الجزائر من "إستراتيجية ترسيم الحدود" لمحوها على نحو أفضل –على حد تعبير الرئيس الراحل هواري بومدين-

بهدف تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي إلى إستراتيجية التأمين؛ تأمين الحدود بعد محاولة استهداف الأمن القومي الجزائري بعد التصدي لاعتداءات تيغنتورين بإليزي[1] في عمق الجزائر.

من هذا المنطلق، يتطرق البحث إلى موضوع الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية، لبحث إشكالية: كيف يمكن مواجهة التغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية؟ وذلك من خلال أربعة محاور أساسية هي:

أولا: الثوابت السيادية للحدود الجزائرية،
ثانيا: تأثير المتغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية،
ثالثا: فرص ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة المتغيرات الإقليمية،
رابعا: الثوابت السيادية ضمان لتحقيق الأمن القومي الجزائري.

المحور الأول: الثوابت السيادية للحدود الجزائرية

يندرج مفهوم "الثوابت السيادية" للحدود الجزائرية في ذلك الجمع بين مبدأي عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال وحسن الجوار من جهة، ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها، من جهة أخرى، كما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم 01: الهندسة التقابلية للثوابت السيادية الجزائرية

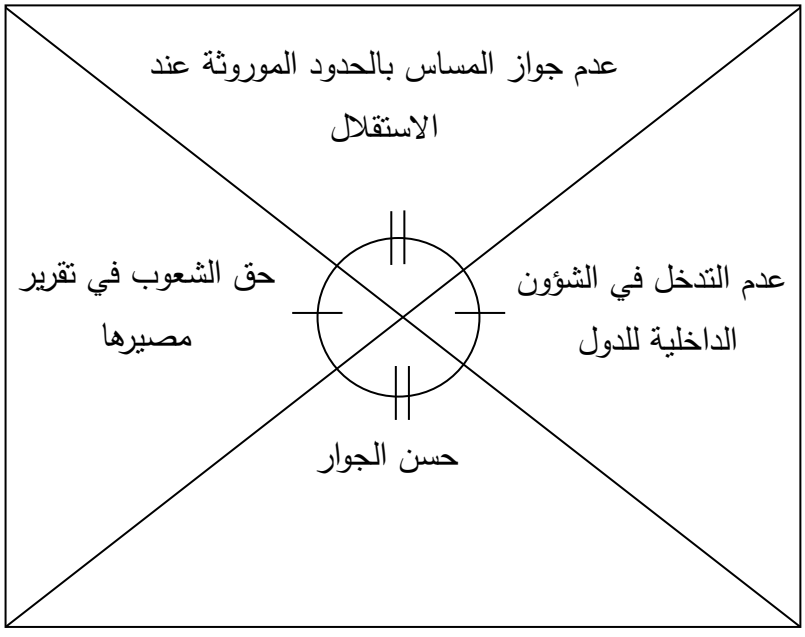

المصدر: كاتبة المقال

وبناء عليه، يصبح من الضروري الإشارة إلى كل زاوية من زوايا شكل "الهندسة التقابلية للثوابت السيادية الجزائرية" في السيرورة المنطقية الترابطية كالآتي:

أ- عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال:

لقد تم إرساء مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، لتجنيب دول العالم كوارث حقيقية. والأصل فيه هو احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال (UTI POSSIDETIS JURIS) ، الذي وضعته كل من إسبانيا وأمريكا ونص على عدم السماح باحتلال الأقاليم، ووجوب المحافظة على الحدود الترابية القائمة إبان حصول الأقاليم المستعمرة على استقلالها، مثلما صرح بذلك المجلس الفدرالي السويسري. هذا المبدأ لا يتعلق استثنائيا بنوع إقليمي من القانون الدولي، بل هو مبدأ عام يرتبط منطقيا بظاهرة تصفية الاستعمار أينما حلت.

ولهذا كان تطبيق هذا المبدأ (UTI POSSIDETIS JURIS) تطبيقا آليا وفوريا بمجرد ما تظهر هذه الظاهرة (إشكالات الحدود) في القرن العشرين في القارة الإفريقية، بعدما كانت قد ظهرت في أمريكا الوسطى والجنوبية في القرن التاسع عشر[2].

وقد سارعت دول إفريقيا إلى الامتثال لهذا المبدأ بعزيمة وحسم وحكمة، فأقرته رسميا في ميثاق "منظمة الوحدة الإفريقية"، ورغم وعي هذه البلدان أن هذه الحدود من صنع الاستعمار وغالبا ما كانت تتنافى والجغرافيا الطبيعية والبشرية لكنها رغم ذلك تعد واقعا وتجاوزه لن يفضي إلا إلى الفوضى والكوارث والحروب المدمرة[3].

أما الجزائر فتستند إلى مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال المنبني أساسا على عقيدة "حدود الدم" التي سطرتها تضحيات شهداء الجزائر الذين حرروا بدمائهم كل شبر من أرض الجزائر.

ومن بين أهداف مصادقة الجزائر على نص ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية في 28 جوان 1963 هو إغلاق باب الأطماع التوسعية، ولا أدل على ذلك من حرب الرمال التي واجهت بها الجزائر الخلاف الحدودي مع المغرب سنة 1963.

ب- حسن الجوار:

يرتبط مبدأ حسن الجوار (Bon voisinage) منطقيا بمبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال، بعد توقيع اتفاقيات ترسيم الحدود وقعت الجزائر على اتفاقيات حسن الجوار التي جاءت متزامنة مع اتفاقيات ترسيم الحدود كما هي موضحة في جدول اتفاقيات ترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار الآتي:

جدول رقم: 01 يوضح اتفاقيات ترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار

البلد	طول الحدود	اتفاقيات ترسيم الحدود	اتفاقيات حسن الجوار	الجريدة الرسمية
تونس	950كلم	اتفاقية تخطيط الحدود الجزائرية التونسية من بئر الرمان والحدود الليبية في 1970/01/06. اتفاقية خاصة بوضع علامات الحدود بين الجزائر وتونس من البحر الأبيض المتوسط إلى بئر رومان في 1983/03/19.	معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في 1980/01/06.	- العدد: 05، السنة: 07، 1970/01/15. - العدد: 19، السنة: 07، 1970/01/21. - العدد: 23، السنة: 20، 1983/06/04.
ليبيا	1000كلم	الاتفاقية الخاصة بترسيم الحدود الممتدة من بئر رومان في الجنوب مع البحر الأبيض المتوسط في الشمال 720 في: 1970/01/06.	معاهدة الأخوة وحسن الجوار والتعاون في: 1969/12/09.	- العدد:16، السنة:08، 1970/02/14,
النيجر	960كلم	5يناير سنة 1983.		- العدد:54، السنة: 20، 1983/12/27.
مالي	1280كلم	اتفاقية خاصة بوضع العلامات على الحدود بين الجزائر ومالي في: 1983/05/08.		- العدد: 23، السنة: 20، 1983/06/04
موريطانيا	480كلم	13ديسمبر1983.	بانضمامها إلى معاهدة الإخاء والوفاق المبرمة بتونس يوم 03/19/ 1983.	- العدد: 08، السنة: 21، 1984/02/21.
الصحراء الغربية	50كلم	دعم حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.		
المغرب	1420كلم	معاهدة إفران بتاريخ 1969/01/15. وتصريح تلمسان في 1970/05/27. وتصريح الرباط في 1972/06/15. وقد صادقت الجزائر على المعاهدة في ماي 1973، والمغرب في 22 جوان 1992.	معاهدة الأخوة والصداقة والتعاون في 1969.	العدد: 48، السنةالعاشرة، 14 جمادى الأولى 1393هـ/15 يونيو 1973.

المصدر: مركز البحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الدبلوماسية الجزائرية من1830إلى 1962، ص21.

ولا يمكن للدول باسم حسن الجوار أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول، وهو المبدأ الموالي المشكل للثوابت السيادية للجزائر.

ج- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول :

يدخل مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ضمن واجبات الدول، وهو المبدأ الذي يوجب على الدول عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. كما يضمن الالتزام بعدم التدخل لجميع الدول حرية اتخاذ القرارات التي تنسجم ورغباتها، ويمنع من فرض إرادتها على بعضها البعض. ويعد احترام هذا المبدأ الركيزة الأساسية في تعزيز مبدأ سيادة الدولة. وإن عدم احترامه قد يؤدي إلى تدهور العلاقات الدولية، ولربما قد تصل إلى مرحلة النزاع والحرب[4].

لذلك فقد أكدت العديد من المعاهدات والمواثيق الدولية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول منها ميثاق الأمم المتحدة، حيث تنص المادة الثانية من الميثاق على ما يأتي: "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم الاختصاص الداخلي لدولة ما، وليس فيه ما يقتضي الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة في الفصل الرابع"[5].

إلا أن هناك من يرى بضرورة عدم التمسك بهذا المبدأ عندما يتعلق الموضوع بحماية المدنيين[6]، فهذا الاتجاه يطالب بضرورة التدخل في أية دولة من الدول لحماية المدنيين. وفي الحقيقة فإن هذا الاتجاه يسمح للدول الكبرى أن تتدخل في الشؤون الداخلية للدول الصغيرة[7]، حيث تستخدمه كذريعة[8] لفرض سيطرتها على الدول الضعيفة ونهب ثرواتها.

بناء على ما سبق، فإن المبدأ كان منطلق تمسك الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول قرار لسياستها الخارجية منذ الاستقلال.

إن الجزائر من الدول التي تؤمن بأن تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل صحيح يعزز مبدأ سيادة الدولة ويضمن إرادتها الحرة المستقلة ويمنع الدول الأخرى من المساس بسيادتها.

وبناء عليه، يمكن اعتبار تمسك الجزائر على الرغم من قوى الجر والدفع –الموضحة على الخريطة-الممارسة عليها في فضائها الإقليمي بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ثابت من الثوابت السيادية للجزائر.

د- حق الشعوب في تقرير مصيرها :

يقصد بحق تقرير المصير(L'autodétermination) العمل على توفير الحرية الكاملة لكل قومية في أن تقرر مصيرها السياسي وإدارة شؤونها الذاتية بعيدا عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها

من قبل أطراف دولية خارجية[9]؛ فالهدف الأساس لهذا المبدأ هو وضع نهاية للاستعمار ومنح الشعوب المستعمرة استقلالها الكامل بمنح الدول مجتمعة ومنفردة حق مقاومة الاستعمار وإنهاء الاحتلال والسيطرة[10].

وقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1960 قرارها 1514 القاضي بـ"منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة"، والذي يؤكد أن "لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها. ولها، بمقتضى هذا الحق، أن تحدد بحرية مركزها السياسي. وتسعى بحرية إلى تحقيق إنمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي". ومن أجل ذلك طالبت الجمعية العامة جميع الدول بضرورة الالتزام بهذا الإعلان بكافة تفاصيله. وأكدت على أن أية محاولة تهدف إلى تعطيل أو عرقلة ممارسة هذا الحق في تقرير المصير تعتبر مخالفة لميثاق الأمم المتحدة[11].

والجزائر من الدول الإفريقية التي نالت استقلالها معززة بحربها التحريرية بتلك اللائحة الأممية، فالجزائر التي قبلت بمبدأ تقرير المصير، وهي في عنفوان ثورتها المسلحة، لا يمكن أن تتخلى، اليوم، عن هذا المبدأ في دعمها لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، لأن الأمر يتعلق هنا بمشكلة تصفية استعمار والتي لا يكمن حلها إلا بتمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير المصير. وعلى حد تعبير الرئيس عبد العزيز بوتفليقة فالجزائر، وإن كانت غير معنية مباشرة بهذا النزاع، فهي تكترث له وتهتم به، لأنه يخل بالسلم والاستقرار في منطقتنا. إن مسألة الصحراء الغربية يتكفل بها مجلس الأمن منذ أكثر من ثلاثين سنة؛ ونحن على يقين من أن كلمة الفصل ستكون للشرعية الدولية طال الزمن أم قصر[12].

المحور الثاني- المتغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية.

لقد أصبحت الجزائر منذ اندلاع ما سُمى "بثورات الربيع العربي" في تونس وليبيا والتهديدات الأمنية في الساحل محاطة بحزام من النار على حدودها يُمارس عليها ضغط قوى الجر، شرقا وغربا، وقوى الدفع جنوبا، من أجل زعزعة استقرارها والدفع بها إلى معترك صراعات أحالت المنطقة إلى "قنبلة" على وشك الإنفجار بتداعيات كبيرة جدا إقليميا ودوليا.

يمكن إدراك تلك المتغيرات من خلال عاملي "الربيع العربي" بتدخل حلف الشمال الأطلسي في ليبيا وامتداداته من "الانقلاب في مالي" والتدخل العسكري الفرنسي في مالي، الذي يمكن أن يتوسع ليشمل جزء من منطقة الساحل.

يذكر هنا، أن هذه المنطقة تعد من مناطق ملاذ فلول الجماعات الإرهابية وتنتشر فيها جماعات التهريب والجريمة المنظمة ضائعة في هذه الفسيفساء بؤرة توتر عالية الحركية وبقدر كبير من التأثير السلبي شمالا (الجزائر) وبصفة شاملة مصدرة ذلك إلى الجوار الساحلي-المغاربي برمته.

من ناحية ثالثة، ساهم العاملان المذكوران في تنامي إدراك وحركية لدى الجزائر تعتمد على ضرورة التعاون لاحتواء ذلك التوتر وعلى مستوى جواري (دول الجوار المغاربي-الساحلي) وفي إطار أوسع ضمن دائرة إقليمية (مبادرة 5+5).

أما على المستوى العملي-الحركي، فقد وفرت عملية تيقنتورين فرصة لإظهار جاهزية الجزائر لمواجهة أي طارئ إذا تجاوز الخطوط الحمراء لتوسيع رقعة التوتر على حدودها الوطنية.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن التهديدات الأمنية المحيطة بحدود الجزائر اليوم يمكنها أن تنتصر بالإستراتيجية المشار إليها أعلاه بمعادلة (الإدراك + الحركية) في منطقة أصبحت توصف بقوس أزمات ساحلي، كما تبرزه الخريطة.

خريطة الجزائر توضح حدود التوتر في مواجهة خطوط النار المتقطعة

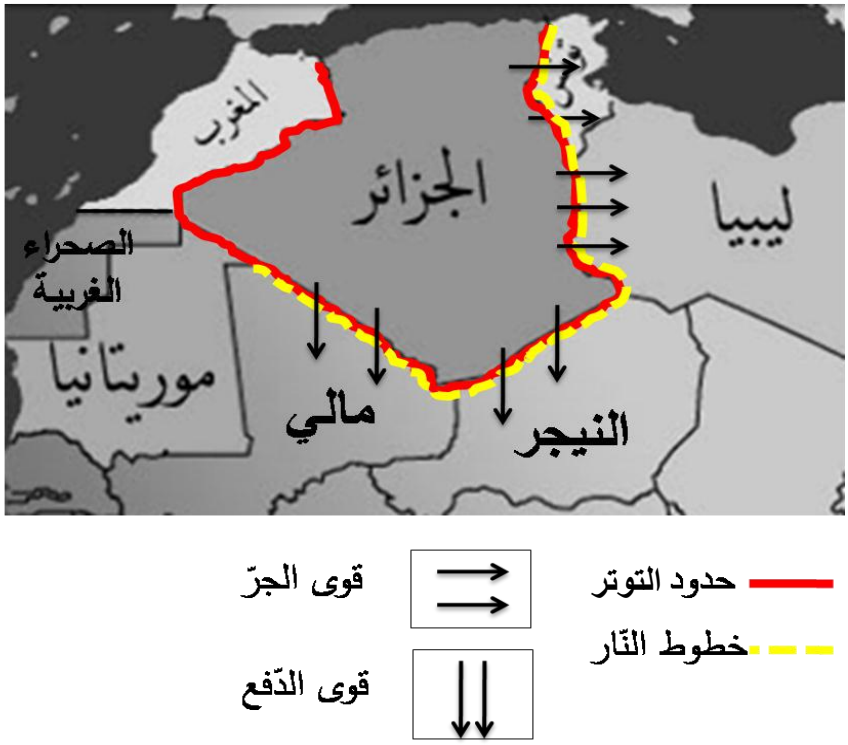

المحور الثالث: فرص ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية

نظرا لخطورة الوضع على حدود الفضاء الإقليمي الجزائري، يمكن التساؤل عن ما هي فرص ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة هذه التغيرات الإقليمية؟

البداية تكون بتحديد التغيرات الإقليمية على الحدود الجزائرية وما هي الثوابت المتوافقة معها لمواجهتها كما هي موضحة في الشكل رقم 02 الآتي:

شكل رقم 02 يوضح الحدود الجزائرية بين الثوابت السيادية والمتغيرات الإقليمية

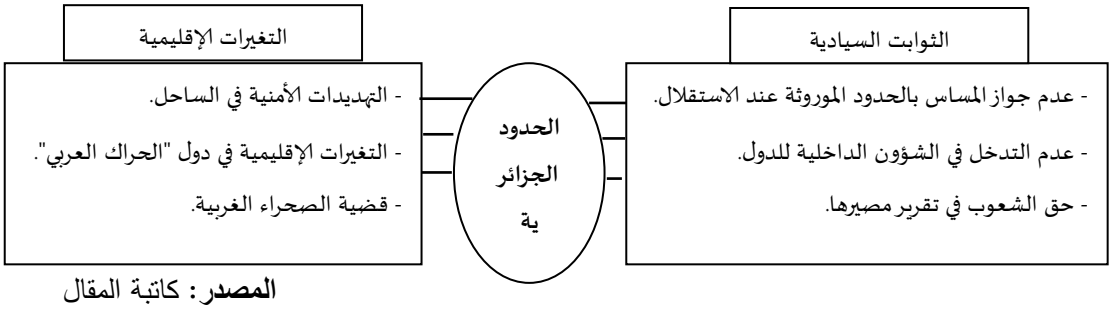

المصدر: كاتبة المقال

وتطبيقا للهندسة التقابلية، يمكن قراءة المخطط أعلاه بتحديد زوايا الرؤية لمجالات فرص ورهانات الثوابت السيادية في مواجهة المتغيرات الإقليمية في الشكل رقم 03 الآتي:

شكل رقم: 03 مجالات فرص ورهانات الثوابت السيادية الجزائرية في مواجهة المتغيرات الإقليمية

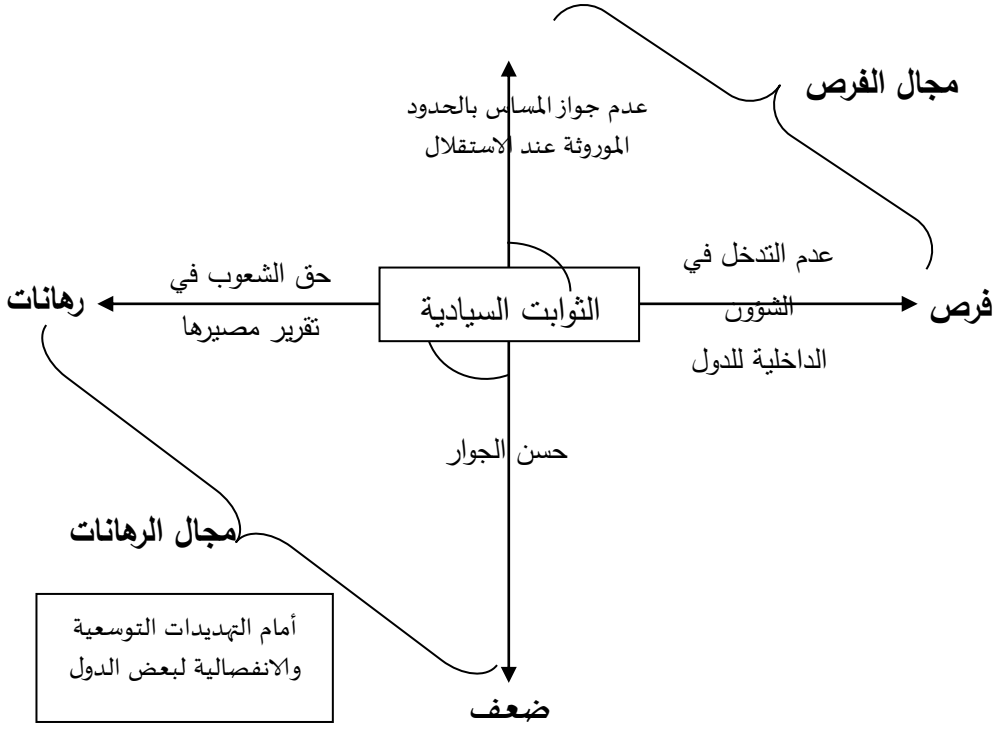

أ- مجال الفرص = كلما زادت قوة مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال زادت فرص تطبيق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ب- مجال الرهانات = كلما زاد رهانات مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها زاد ضعف تطبيق مبدأ حسن الجوار.

المصدر: كاتبة المقال، مستوحى من نموذج SWOT [13]

أ- فرص الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية:

تتمثل فرص الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية في مبدأي عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول في متتالية حسابية هندسية.

فالمبدأ الأول؛ تشكل فيه اتفاقيات ترسيم الحدود الجزائرية مع دول الجوار فرصة لحسن الجوار ولمحوها على نحو أفضل-على حد تعبير الرئيس الراحل هواري بومدين- تحقيقا للتكامل والاندماج الإقليمي، كما تم توضيحه في الجدول السابق. وبالتالي تعد الاتفاقيات المبرمة في هذا المجال أكثر من وثائق دولية متفرقة، فهي تهدف إلى ضبط أوضاع الحدود وإغلاق الباب أمام النزاعات التي يمكن أن تنشأ بشأنها في المنطقة وحلها بالطرق السلمية[14].

فطبقا لمبدأ ثبات الحدود الموروثة عند الاستقلال، كما أعلن عنه رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية في سنة 1964 فعلى "جميع الدول الأعضاء أن تتعهد باحترام الحدود القائمة إبان حصولها على الاستقلال، تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف"[15].

فالقادة الأفارقة الذين اجتمعوا سنة1963، ليضعوا أسس المنظمة القارية، كانوا على وعي تام بالألغام الموقوتة التي تركها الاستعمار على حدود البلدان التي أجبرته شعوبها على الانسحاب خاسئا مدحورا[16].

ولقد دشنت الجزائر المستقلة مواقفها المرتبطة بحدودها بمجموعة من التصريحات السياسية لكبار مسؤوليها قبل بلورتها في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، ومن هذه التصريحات إعلان الحكومة الجزائرية عام 1962 أن حدود الدول الجديدة ينبغي أن تظل قائمة تبعا لما خططته القوى الاستعمارية.

قال الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية في ذلك الوقت أن "الجزائر وحدة لا تتجزأ من الشمال إلى الجنوب، من الشرق إلى الغرب وحدودها هي تلك الموروثة من وقت السلطة الاستعمارية في وقت الإعلان عن استقلالها".

أما المبدأ الثاني، المتمثل في عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول فتؤطره عقيدة الجزائر لا تدخل للجزائر في الشؤون الداخلية للدول ضمان لعدم تدخل الآخرين في شؤون الداخلية للجزائر، وهذا حفاظا على السيادة والاستقلال الذي ضحى من أجله ملايين[17] الشهداء الجزائريين.

ب- رهانات الثوابت السيادية في مواجهة التغيرات الإقليمية:

تتمثل رهانات الثوابت السيادية في مواجهة المتغيرات الإقليمية في رهانات مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وحسن الجوار. واستناد على مخطط مجالات فرص ورهانات الثوابت السيادية في

مواجهة المتغيرات الإقليمية، يمكن القول أنه كلما زادت رهانات مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير زاد ضعف حسن الجوار؛ ففيما يتعلق بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها فقد بدأت محاولات إفراغه من روحه أمام متغيرات ما سُمى بالربيع العربي والتهديدات الأمنية في الساحل، ويرجع ذلك أساسا إلى تطبيق هذا المبدأ على السودان بانفصال جنوبه عن شماله؛ من هنا بدأ تشويه المبدأ وتداعيات ذلك على ما وقع في مالي –كما يوضحه الشكل رقم:04 الآتي-، لولا تغليب الحكمة في هذا البلد الذي يمثل عمقا استراتيجيا للجزائر، بالتوقيع على اتفاق السلم والمصالحة الوطنية بوساطة جزائرية في ديسمبر 2015.

شكل رقم: 04 مخطط توضحي لتحرك رمال الصحراء

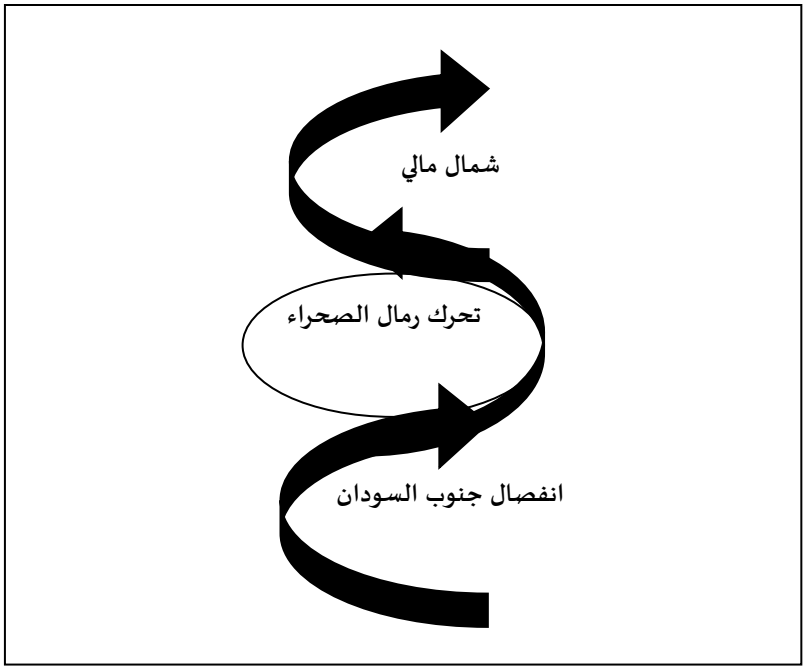

المصدر: بوزيد عائشة، إدارة الدبلوماسية الجزائرية لإشكالية الحدود مع دول الجوار "حالة المغرب"، ص100.

كما أن ما وقع في كل من تونس وليبيا من الدعوة إلى حق الشعوب في تقرير مصيرها تحت شعار "إرحل" من تهديد لمبدأ حسن الجوار؛ إذ لا يمكن اتباع مبدأ حسن الجوار مع جماعات تنادي بالانفصال والتفكك والانقسام لأن ذلك سيؤدي إلى تهديد الأمن القومي الجزائري. إضافة إلى أن المستهدف الوحيد من كل هذا هو أم قضايا المغرب العربي[18] "قضية الصحراء الغربية" من أجل ضرب وتمييع حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير والاستقلال.

وبناء عليه، أصبحت ليبيا اليوم "نموذج لصناعة عدم الاستقرار؛ ففي ظل هذا الوضع الإقليمي المشتعل المحيط بالجزائر جاء لاستهداف آخر قلاع جبهة الصمود والتصدي، بعد احتلال العراق وتقسيم السودان وتدمير ليبيا وإحراق سوريا يأتي استنزاف الجزائر؛ كما هو موضح في خريطة خنق الجزائر لإلهائها عن انطلاقة التنمية التي بدأت فيها منذ عدة سنوات، والتشويش على الإصلاحات التي بادر بها رئيس الجمهورية منذ جانفي2011.

لا يمكن تحليل الوضع الأمني في الساحل بعيدا عما يحدث في القارة الإفريقية ككل. وما إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد عن انفصال شمال مالي إلا امتداد للحركات الانفصالية في إفريقيا، والتي كانت أخطرها انفصال جنوب أكبر دولة إفريقية في 2011، ألا وهي السودان، ففي قمة الخرطوم بُني الأساس الذي استندت عليه جبهة الصمود والتصدي والمتمثل في اللاءات الثلاث لمواجهة العدو الصهيوني: لا للصلح، لا للتطبيع، لا للسلم، ومن الخرطوم بعد أكثر من ثلاثة عقود تم اعتراف السودان بدولة جنوب السودان المنفصلة عنه.

فتحرك رمال جنوب السودان الانفصالية في جميع الاتجاهات في القارة الإفريقية باتجاه الأقليات في الدول الإفريقية أدى إلى إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد إلى إعلان الانفصال.

وعليه، فإذا كان جوار جوار الجزائر (السودان) قد تم تقسيمه، فإن رمال التقسيم المتحركة ستمس بلاد السودان الغربي سابقا ودول جوار الجزائر حاليا بدليل إعلان الحركة الوطنية لتحرير الأزواد انفصال شمال مالي، لولا تغليب صوت الحكمة لدى الماليين بمساعدة جهود الجزائر في الوساطة والجلوس على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاق السلم والمصالحة الوطنية.

المحور الرابع: الثوابت السيادية ضمان لتحقيق الأمن القومي الجزائري

لقد ارتبط مفهوم الأمن القومي الجزائري بتضحيات شهداء الجزائر في سبيل استرجاع السيادة والاستقلال؛ وما التمسك بالثوابت السيادية اليوم إلا محصلة للمحافظة على استقلال الأمس. فقد بنت الجزائر على الساحة الدولية مكانة تميزت بسياسة داخلية وخارجية على درجة من الانسجام والثبات تعكس التوجهات الكبرى لثورة الفاتح من نوفمبر 1954، حفاظا على أمنها واستقلالها.

وقد أكسبها ذلك الثبات المبدئي بعد132سنة من الاحتلال الفرنسي، قدرا كبيرا من الاحترام والتقدير في فضائها الإقليمي والدولي[19]؛ ولا أدل على ذلك من إسهاماتها في الوساطة بين الأشقاء الماليين الذي توج باتفاق السلم والمصالحة في مالي، ومساعيها الحميدة اليوم أيضا في لم الفرقاء الليبيين على قاعدة السلم والمصالحة الوطنية.

وبناء عليه، يرتبط مفهوم الأمن القومي الجزائري ويتحدد بمدى تمسك الجزائر قيادة وشعبا بثوابتها السيادية المتمثلة أساسا في المبادئ الآتية:

- عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عند الاستقلال.
- حسن الجوار.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
- حق الشعوب في تقرير مصيرها.

فمصلحة الجزائر، في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة تتمثل في مدى الثبات أمام هذه المتغيرات الإقليمية والتمسك بالثوابت السيادية في مواجهتها لتظل آخر قلعة من قلاع جبهة الصمود والتصدي الشامخة بعد انهيار ومحاولة إعادة بناء قلاع الجبهة الأخرى.

فمثلما خرجت الجزائر من عشرية الدماء لوحدها، هي الآن في جبهة الصمود لوحدها أمام التغيرات الإقليمية الراهنة مؤمنة بنجاعة تحقيق أمنها القومي طالما واصلت التمسك بثوابتها السيادية، فهي وحدها كفيلة لضمان تحليل حزامها الناري المحيط بها كيميائيا ورياضيا على أرض الواقع؛ حتى ولو بقيت لوحدها تدافع عن مبادئ أممية في زمن تشويه المبادئ والتشويش عليها.

خاتمة:

يمكن القول في الأخير، بأنه قد أصبح التمسك بالمبادئ في عالم اليوم من الأمور الشاذة التي تحفظ ولا يقاس عليها، في حين كانت هذه المبادئ هي الأسس التي تقام عليها العلاقات الدولية، فتقريبا جميع المبادئ الأممية والثوابت السيادية التي تستند عليها الجزائر في سياستها الخارجية قد مُست بطريقة أو بأخرى سواء في الصومال أو في السودان أو العراق أو سوريا أو ليبيا؛ الأمر الذي يستدعي ضرورة التكلم الناجح لأمننة الثوابت السيادية للدبلوماسية الجزائرية حفاظا على مبادئ الثورة ودفاعا عن الجزائر.

إلا أن هذا الواقع غير الصحي الجديد لا يعني بالضرورة التفريط في المبادئ والهرولة باتجاه عالم اللامبادئ أو القبول به لأن ذلك سيؤدي إلى انهيار مبدأ السيادة والانتقال مما يروج له من مفهوم الدولة إلى اللا دولة From State to Non-State[20]، من مفهوم السيادة إلى مفهوم السيادة الجديدة FromSovreignty to New-Sovreignty[21] التي تؤدي بدورها إلى حالة الفوضوى التي يعاني منها العالم العربي اليوم.

وفي الأخير، يمكن القول أن القلب الصلب والحزام الواقي للحدود الجزائرية هما الثوابت السيادية والتنمية المستدامة على الترتيب، فبهما يتحقق الأمن القومي الجزائري.

الهوامش :

[1] مركب الغاز بتيغنتورين من أكبر المنشآت الغازية في الجزائر، بدأ تشغيله في 2006 ينتج الغاز الطبيعي والغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر بـ 09 مليار متر مكعب. مجلة الجيش، العدد 54، جانفي 2013، ص: 15.

[2] ينظر رسالة دكتوراه حول هذا المبدأ: Albine Gael : *Sur un nouveau principe général du droit internationale : L'uti-possidetis,* directeur de thèse : M. Kharad Rahim, Laboratoire Angevin de Recherches sur les actes juridiques (LARAJ), Université d'Angers, 2006, pp. 74-94 .

[3] الكتاب مصطفى وبادي محمد، **النزاع على الصحراء الغربية بين حق القوة وقوة الحق**، سوريا: دار المختار للطباعة والتحضير الطباعي، الطبعة الأولى، 1419هـ-1998م، ص ص: 72-74.

[4] الفتلاوي سهيل حسين وحوامدة غالي عواد، **القانون الدولي العام، الجزء الثاني: حقوق الدول وواجباتها، الإقليم، المنازعات الدولية، الدبلوماسية**، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2007، ص47.

[5] المرجع نفسه، ص47.

[6] في الكلمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في افتتاح الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، دعا فيها الدول إلى عدم التذرع بالسيادة الوطنية عندما ترتكب جرائم ضد السكان المدنيين مؤسسا دعوته على أساس أن هناك حقوقا بغض النظر عن الحدود ومؤكدا الاتجاه إلى الاعتراف بضرورة التدخل الذي ظهر في السنوات الأخيرة، وأشار إلى النتائج المتناقضة في مسألتي كوسوفو وتيمور الشرقية، وحدد حقا جديدا للتدخل الإنساني، وقال إن المفهوم التقليدي الصارم للسيادة لم يعد يلبي اليوم تطلعات الشعوب للإفادة من الحريات الأساسية.

[7] أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يقضي باتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الرئيس الهايتي المخلوع (جان برتراند أرستيد) بانقلاب عسكري أطاح به. يراجع القرار رقم (7/46) والقرار (20/47أ).

[8] في الكلمة التي ألقاها الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان في افتتاح الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، دعا فيها الدول إلى عدم التذرع بالسيادة الوطنية عندما ترتكب جرائم ضد السكان المدنيين مؤسسا دعوته على أساس أن هناك حقوقا بغض النظر عن الحدود ومؤكدا الاتجاه إلى الاعتراف بضرورة التدخل الذي ظهر في السنوات الأخيرة، وأشار إلى النتائج المتناقضة في مسألتي كوسوفو وتيمور الشرقية، وحدد حقا جديدا للتدخل الإنساني، وقال إن المفهوم التقليدي الصارم للسيادة لم يعد يلبي اليوم تطلعات الشعوب للإفادة من الحريات الأساسية.

[9] المصدر السابق، ص211.

[10] قرار الجمعية العامة رقم (3281/د/29) الصادر في 15كانون الثاني 1975.

[11] مفرج أسعد ولجنة من الباحثين، **موسوعة عالم السياسة تعريف شامل بالسياسة فكرا وممارسة،حق تقرير المصير**، بيروت: Nobilis، 2006، ج: 13، ص170.

[12] عبد العزيز بوتفليقة، **خطب ورسائل جانفي - جوان 2006**، ج1، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، 2007، ص:24.

[13] - المرسي نبيل محمد، **الإدارة الإستراتيجية (تكوين وتنفيذ الإستراتيجيات التنافسية)**، الإسكندرية: الدار الجامعة الجديدة، 2003، ص284.

[14] Bouguetaia Boualem, *Les frontières méridionales de l'Algérie (de l'hinterland à l'utiposseditis)*, SNED, Alger, 1981, p. 5.

[15] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، السنة: 20، 22 ربيع الأول 1404هـ الموافق لـ27 ديسمبر 1983، ص ص: 33-37.

[16] جريدة الشعب، العدد: 5970، السنة: 21، 21 ربيع الأول 1403هـ الموافق لـ06 جانفي 1983، ص: 1.

[17] يقدر عدد شهداء الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي 1830 إلى غاية الاستقلال 1962 حوالي عشرة ملايين شهيد؛ مليون ونصف المليون منهم خلال سبع سنوات ونصف من الثورة التحريرية الكبرى.

[18] أسوة وامتدادا للقضية الفلسطينية.

[19] المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، *الدبلوماسية الجزائرية من 1830 إلى 1962*، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، دط، دت، ص: 17.

[20] Elke Krahmann ,*New Threats and New actors in International Security, United States of America*: Palgrave Macmillan, 1st Published, 2005, p. 5.

[21] ينظر مقال: Lake David A., « The New Sovereignty in International Relations", *International Review*, 2003, pp. 303-323.

الإصلاح الدستوري في الجزائر: جدلية التوافق والتعارض بين النصوص القانونية والواقع السياسي

فاتح خننو
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

ملخص :

تقدم الدراسة تصورا لمسألة الإصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر، كأحد المداخل الحداثية لإصلاح الدولة والذي يعتبر بمثابة رهان استراتيجي تعمل من خلاله النظم السياسية، لبلورة تصوراتها لإصلاح الاختلالات التي تنتج عن قصور في أداء السياسة العامة للدولة.

اشتغلت الدراسة بمقاربتين ؛ مؤسساتية تهتم بالبنى السياسية و أخرى سلوكية تركز على الفاعلين السياسيين، فمن خلال عرض مراحل التطور الدستوري والمؤسساتي في الجزائر توضحت الطبيعة البنيوية للنظام السياسي الجزائري، و من خلال البحث عن أداء الفاعلين السياسيين تمكنا من فهم العلاقات والسلوكات السياسية المحددة لمسارات الثبات و التغير لهذا النظام.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح الدستوري، المؤسسات السياسية، الفاعل الاجتماعي، الفاعل السياسي .

Abstract :

The study depends on institutional approach which open the anthro- political dimension through the presentation of the stages of the constitutional and institutional development in Algeria and , crystallized in a structural ideas by searching for the performance of the political and social actors as basics of any process reforming constitutional and institutional.

This study Provide perception of the issue of constitutional and institutional reform in Algeria as one of the entrances to the modernist reform of the state, which concidered as a strategic working through political systems to desine perceptions in order to repair the imbalances that result from deficiencies in the performance of public policy.

مقدمــة:

تعتبر مسألة إصلاح الدولة إحدى أهم أولويات صناع القرار، باعتبار الدولة كيانا يحتاج إلى التحديث و التطوير للتكيف مع التغيرات التي تطرأ في بيئته الداخلية و الخارجية، فعملية الإصلاح تصبح ضرورية عندما تصبح الدولة بحاجة إلى ترشيد و عقلنة مؤسساتها و قوانينها و سلوكياتها لزيادة مستوى الكفاءة و للتجاوب مع مطالب الشعب المتزايدة.

ويعد الإصلاح الدستوري والمؤسساتي مدخلها الأساسي، إذ تعتبر الدساتير والمؤسسات السياسية في أي نظام سياسي إحدى المدخلات العقلانية الحداثية التي تقتضيها المتطلبات المرحلية لأي نظام سياسي يعيش في نسق يتأثر من خلاله بمتغيرات سياسية، اقتصادية و ثقافية . لكن عملية الإصلاح

السياسي ستصبح بدون معنى، ما لم تستحضر كامل عناصرها الأساسية المرتبطة بها، من فاعل سياسي و فاعل اجتماعي ترتكز عليهما. فالنصوص الدستورية والمؤسساتية، وبالرغم من أهميتها في التأسيس لهذه الإصلاحات، إلا أن فاعليتها لا تتحقق إلا من خلال تنزيل تلك النصوص على ارض الواقع، ليتضح الفرق بين القواعد القانونية والدستورية والممارسات الواقعية.

بيد أن دراسة مسالة الإصلاح الدستوري والمؤسساتي، تصطدم في كثير من الأحيان مع إشكالية جوهرية تتجلى في تمايز طرق استخدامها من قبل النظم السياسية، فهنالك نظم تستخدمها استخداما عقلانيا رشيدا ضمن إستراتيجية إصلاحية شاملة للدولة، وهنالك نظم تستخدمها كتكتيك عبر إيجاد أشكال من المؤسسات والممارسات والخطابات العقيمة التي تفرغ العملية من محتواها ومن أهداف الإصلاح السياسي المرغوب. وعليه فهذه الورقة تريد معالجة تفصيلية للإشكالية الآتية:

"إذا كانت عملية الإصلاح السياسي تتطلب جدلا تحقيق توافق واضح بين المؤسسات والدساتير من جهة وبين متطلبات البيئة السياسية و الاجتماعية من جهة أخرى، فإلى أي مستوى و صل إليه هذا المسار في تجربة الإصلاح الدستوري و المؤسساتي في الجزائر ؟"

بناء على هذه الإشكالية تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

- مقدمة
- المحور الأول: التطور الدستوري والمؤسساتي في الجزائر
- المحور الثاني: ثانيا : دور المتغير الاجتماعي:التجذر القبلي والزبونية السياسية.
- المحور الثالث: دور العامل السياسي:أزمة بنيويـة .
- المحور الرابع: قراءة في التعديل الدستوري الجديد (مارس 2016).
- الخاتمة.

المحور الأول : التطور الدستوري والمؤسساتي في الجزائر

أدى التطور الكبير الذي عرفته المؤسسات و البنى السياسية و تحولها من الطابع التقليدي البسيط إلى الطابع الحديث المعقد إلى إعادة النظر في إدراكنا و فهمنا لها، فأصبحت تعرف بمفاهيم جديدة تعتبرها إنشاء عقليا أو كائنا عقليا، و من هذا المنطلق يمكن اعتبار الدستور مؤسسة سياسية خالصة شأنها شأن المؤسسات السياسية الأخرى، يفترض فيها أن تكون وليدة واقع سياسي واجتماعي خاص، أي يختلف من بيئة إلى أخرى.

غير أن أن الفقيه الدستوري في الجزائر استأنس بالدستور الفرنسي لسنة 1958 الذي تأثرت به الكثير من الأنظمة السياسية، سواء العربية منها أو الغربية، و على وجه الخصوص الدول حديثة العهد بالاستقلال، هذا التأثر الواضح بالدساتير الفرنسية يعتبر ظاهرة سادت لعقود طويلة، وأحسن

الكاتب الفرنسي برتراند بادي Bertrand Badie في تشريح هذه الظاهرة معتبرا العملية برمتها شكلا من أشكال استيراد التكنولوجيات السياسية. التي لا تتوافق والبنيات السوسيولوجية المحلية[1].

وتعد السمة البارزة في هدا الدستور (دستور فرنسا 1958) بأنه قد وضع الدولة في الصف الأول للطاقات المحركة للحياة السياسية فهو يدرك سلطة الدولة لا بصفتها أداة في يد شخص أو حزب وإنما هي طاقة الأمة في حد ذاتها.

و تفترض دراسة الدستور بأدوات ابستمولوجية أنه لا يمكن اعتباره في أي حال من الأحوال على أنه ذلك العمل الفريد للعقل و التجربة المعبر عن قيم مثلى فحسب، بل هو كذلك عمل تتحكم فيه الظروف السائدة، ليعبر بذلك عن علاقات القوى الاجتماعية في فترة ما، وهذا ما يراه الأستاذ "لافروف Lavrov" حيث يعتقد أن القواعد الدستورية ينبغي أن لا يتم تحليلها بذاتها، وإنما من خلال علاقتها بالمجتمع، فالدستور في نظره معبر عن إيديولوجية معينة، فهو يسرع أو يعوق تطور العلاقات بين المجموعات الاجتماعية، وكما أنه قد يناسب التغيير، فإنه قد يتضمن هيمنة مجموعة معينة على أخرى أو يقوم بتحطيم موقف كان يتميز بالهيمنة[2].

والواقع أن هذا التفسير يتناسب مع التجربة الدستورية الجزائرية، فدستور الجزائر الأول (دستور 1963) كان انعكاسا واضحا للتباينات و التناقضات الإيديولوجية السائدة في تلك المرحلة، والتي تبلورت في صراعات و خلافات داخلية حدثت بين تيارين منبثقين عن النضال الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، فلقد اختلفت وجهات نظر الفريقين حول الأسس والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية التي ينبغي أن تتأسس عليها مؤسسات الدولة في الجزائر، فكان التيار الأول يحاول أن يبني فلسفة دستورية قائمة على أساس ليبرالي تعددي، يقوم فيه الدستور على نظام برلماني يعتمد التعددية الحزبية. أما التيار الثاني فكان يريد بناء فلسفة دستورية قائمة على أساس اشتراكي يكرس لنظرية الحزب الواحد.

باءت طروحات التيار الأول بالفشل في مواجهة التيار الثاني الذي امتلك أدوات التحكم والتغلب و جعلته يهيمن و يفرض مواقفه، فلقد استمد الطرف المهيمن قوته و تفوقه من سيطرته على الأجهزة الأمنية (الأمن الوطني و قيادة أركان الجيش) و سيطرته كذلك على الجهاز الإيديولوجي للدولة من خلال احتكاره لحزب جبهة التحرير الوطني. وفي خضم هذه المناورات السياسية والصراعات الأيديولوجية ظهر أول دستور للجزائر المستقلة في جويلية 1963.

اهتم هذا الدستور بتنظيم السلط مع عدم إهمال جانب النضال التاريخي للمجتمع الجزائري وانتمائه كما انه حدد المبادئ و الأهداف التي يقوم على أساسها النظام في الجزائر في ظل إيديولوجية اشتراكية قائمة على أساس فلسفة الحزب الواحد مما دفع الأستاذ (**ميشال كامو**) إلى اعتبار أن دستور1963 لا يعد دستورا قانونيا و إنما هو دستور برنامج، وهو دستور برنامج لأنه اعتمد على أحادية الحزب أما إذا ما تم إبعاد الحزب فانه سيكون دستور قانون [3].

لم يدم دستور 1963 طويلا بحيث تم إلغاءه في أكتوبر 1965، أي بعد أشهر قليلة من عزل أحمد بن بلة الرئيس الأول للجمهورية الجزائرية الفتية في التاسع عشر جوان من سنة 1965 وتشكيل مجلس ثوري مصغر بقيادة هواري بومدين الذي كان يشغل منصب وزير الدفاع، حيث شهدت الجزائر بعدها فراغا دستوريا رهيبا لم تتخلص الجزائر منه إلا في أواسط السبعينيات، حيث تم إقرار دستور جديد في نوفمبر 1976،رسخ نظام الحزب الواحد و نظم سير العمل السياسي بكل ما تحمله الكلمة من معنى[4] .

كان الدستور في هذه الفترة مكرسا لسلطات و صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، فتمحور النظام السياسي حول شخص رئيس الجمهورية الذي أصبح بقوة الدستور المسيطر على مجلس الثورة و السلطة التنفيذية وأمانة الحزب ووزارة الدفاع و قيادة القوات المسلحة .

وجاء بعده دستور فيفري 1989 الذي يعتبر أول دستور جزائري اعترف بالتعددية السياسية وأعاد النظر في الاشتراكية، كخيار سياسي و اقتصادي لا رجعة فيه،. و هو أمر لم يكن ليحدث لولا تضافر جملة من العوامل و الأسباب:

- أولها: فشل المخططات الاقتصادية، و عجزها في تحقيق الأهداف المسطرة، و هو الأمر الذي فضحته أكثر فأكثر، الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1986، و التي كان من نتائجها انهيار أسعار النفط السوق العالمية إلى مستويات خطيرة، كشفت حجم تبعية الاقتصاد الجزائر لسوق عالمية متذبذبة، كما كشفت طبيعة الاقتصاد القائم على الريع النفطي.
- ثانيها: جملة من الأحداث التي عرفتها الجزائر فيما يعرف بأحداث أكتوبر 1988، التي جاءت كتعبير عن الانسداد السياسي الذي عرفه النظام و ظهور عوامل الضعف و التكلس.
- ثالثها: التطورات التي لحقت بالنسق الدولي والتي عرفت من خلالها الكثير من الأنظمة السياسية، وبخاصة دول أوروبا الشرقية و الوسطى، تحولات من بنياتها السلطوية إلى بنيات ديمقراطية تعددية.

و إن حافظ هذا الدستور على صلاحيات رئيس الجمهورية، إلا أنه استبدل الشرعية الثورية بالشرعية الدستورية[5] .

إن الإسقاط السياسي لهذا الدستور يبين أنه لم يكن المخرج الواضح و الذي يتحقق حول أهداف معينة لإقرار تعددية فعلية بقدر ما عكس صراعات على مستوى النخب الحاكمة في مرحلة سياسية حرجة نتيجة بروز الفاعل الاجتماعي من خلال مجموعة من الاحتجاجات الاجتماعية ترتب عنه وصول قوة إسلامية أصولية إلى المجالس المحلية و التي برزت فيما بعد كمهدد للنظام السياسي في الجزائر بل الدولة في حد ذاتها، حيث تم إلغاء المسار الانتخابي الذي اعتبره البعض منافيا للديمقراطية و بينما اعتبره صناع القرار في تلك المرحلة حماية للديمقراطية و إنقاذا للجمهورية، وبعد ضغوط وصراعات على مستوى النخب السياسية تقرر استقالة الشاذلي بن جديد ودخلت الجزائر في فترة فراغ دستوري شهدت خلاله أحداث أمنية خطيرة عصفت بالدولة و المجتمع على حد سواء .

و في خضم الأزمة الأمنية و السياسية التي عرفتها الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي، جاء دستور 1996 كآلية لإصلاح الاختلالات واستكمال البناء المؤسساتي للدولة، خاصة أن الجزائر قد مرت بمرحلة انتقالية شهدت غياب مؤسساتها الحيوية، وكان من أهم المحاور التي جاء بها هذا الدستور التأكيد على مركزية منصب رئاسة الجمهورية، و تجلى ذلك من خلال استحداث الغرفة البرلمانية الثانية التي يعين رئيس الجمهورية ثلث أعضاءها كإجراء احترازي مخافة وصول المعارضة إلى الحكم [6].

شهد هذا الدستور تعديلا جزئيا في نوفمبر 2008، و لهذا رأى المشرع أنه لا يستوجب إجراء استفتاء شعبي لإقراره، بل إن السلطة قامت بتمريره بواسطة التصويت العلني في المجلسين التشريعيين (المجلس الشعبي الوطني و مجلس الأمة) و كانت مسألة فتح العهدات الرئاسية أهم تعديل طرأ على الدستور. و لعل أبرز التبريرات التي قدمت حول هذه النقطة بالذات كانت تنطلق من أن فتح العهدات الرئاسية ضروري لاستكمال برنامج المصالحة الوطنية، لكن هذا التبرير كان مرفوضا لدى كثير من الأطراف التي رأت فيه آلية لتكريس سلطة الفرد الواحد وخطيئة دستورية.

و بعد تحليل مختلف الدساتير التي عرفتها الجزائر منذ الاستقلال يمكن التأكيد على أن كل الدساتير الجزائرية اتسمت بصفة ملازمة، و هي ارتباطها بشخصية الرئيس و بتوجهاته السياسية، فارتبط دستور 1963 برغبة الرئيس بن بلة في فرض الاشتراكية كخيار وحيد لا رجعة فيه كما رددته الأدبيات و الشعارات السياسية المنتشرة في تلك الفترة، بينما ارتبط دستور 1976 بمحاولات الرئيس بومدين في السنوات الأخيرة من حكمه العودة إلى المؤسسات الدستورية والخروج من المرحلة الانتقالية التي أفرزت نظام ما بعد 19 جوان 1965، تماما كما ارتبط دستور 1989 بشخصية الرئيس الشاذلي بن جديد الراغب في الخروج من مرحلة الأحادية و تشجيع التعددية والإصلاح السياسي والاقتصادي، في حين جاء دستور 1996 لسد الثغرات التي اعتبرتها السلطة بقيادة اليامين زروال سببا رئيسيا في انتصار المعارضة في الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، بينما تواءمت التعديلات اللاحقة (2008) مع طبيعة المرحلة الجديدة التي بدأت مع وصول الرئيس عبد العزيز بوتفليقة إلى سدة الحكم سنة 1999. كما أنه يمكن القول أنه خلال هذه المراحل تم ربط الدستور كمؤسسة بالمشاريع السياسية ,فلكل دستور سياسة عامة وتوجه يبرر صيرورة دسترة السلطة ووضع نماذج للنظم اغلبها مستوردة[7] .

وفي سياق البنية الدستورية لا يعدو موقع المؤسسة التشريعية في النظام السياسي الجزائري سوى هيكل مؤسساتي منح الطابع الشكلي للدولة الحديثة فقط، بينما ظل محتواها وفلسفتها بعيدين عن تلك التصورات التي أنشئت على إثرها المؤسسة السياسية لتكون فيه عبارة عن حلقة الوصل بين الحاكم و المحكوم، فكل الدساتير في الجزائر أنشأت مؤسسة عقد لها اختصاص التشريع

لكنها اقتصرت في واقع الأمر على المصادقة على تلك النصوص التي تنتجها الحكومة، فلم يعد لهذه الأخيرة أي دور فعلي في جوهر الحياة السياسية في الجزائر.

انسجمت المؤسسة التشريعية ونظرية الحزب الواحد في الفترة التي سبقت إقرار التعددية السياسية التي جاء به دستور 1989، فكان أعضاء المجلس الشعبي الوطني هم أنفسهم أعضاء حزب جبهة التحرير الوطني و بالتالي فمن غير الممكن ظهور أي شكل من أشكال المعارضة الحقيقية باعتبار أن هذه الأغلبية تنتمي إلى نفس التيار(الزمرة) السياسية و بالتالي ضمان عدم حدوث أي خلافات جوهرية بينهم. أما في فترة التعددية و بمقتضى دستور 1996 فلقد استطاعت السلطة أن تعالج هذه المخاوف من خلال استحداث الغرفة الثانية (الغرفة العليا أو مجلس الأمة) التي يحظى فيها الرئيس بتأثير متعاظم بفعل الصلاحيات التي منحها له الدستور و التي بموجبها يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضاء الذي أطلق عليه خبراء القانون الدستوري بالثلث المعطل أي القادر على عرقلة مرور مشاريع القوانين التي لا تحظى بمباركة السلطة التنفيذية ممثلة في شخص الرئيس [8].

والظاهر أن استحداث هذه الغرفة يعود إلى اعتبارات مختلفة لعل أبرزها هو منع وصول المعارضة إلى الحكم. بينما كان استحداث هذا النوع من المؤسسات في الديمقراطيات الغربية عبارة عن استثناءات تعبر عن مجموعة من المؤثرات الاجتماعية و الاقتصادية، في حين أن النظام السياسي في الجزائر قد اخذ بها كقاعدة و كانت أداة من الأدوات القانونية تسمح للنظام السياسي إعادة إنتاج ذاته، وهو ما جعل المجالس التشريعية تتحول إلى فضاء مغلق تتجذر فيه جميع أشكال الزبونية السياسية، من خلال توظيف المال و المكانة الاجتماعية فتشكل لدى نواب الأمة، بسبب ذلك، سلوك وذهنيات سياسية قائمة على النهب والمحسوبية وإهمال تمثيل المواطن [9].

وأما فيما يخص السلطة التنفيذية فلقد ركزت التحاليل السياسية مسألة توزيع القوة والسلطة داخل هذه المؤسسة[10]. والحال أن المؤسسة التنفيذية في النظام السياسي الجزائري لا تختلف بتاتا عن مثيلاتها في باقي الأنظمة السياسية في العالم العربي حيث تتمحور حول رئيس الجمهورية، حيث يصبح النظام السياسي قائما على ظاهرة الشخصنة و هو ما يشجع على إحلال الاستبداد السياسي و الانفراد بالسلطة.

و لفهم طبيعة هذه الشخصنة ينبغي أن نعود إلى الإرث التاريخي و طبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في مثل هذه الأنظمة، و لقد أجاد المفكر **محمد عابد الجابري** في تفسير هذه الظاهرة حين أكد على نقطة حساسة جدا و هي كون النخب التي تولت مقاليد الحكم بعد الاستقلال هي نفس النخب التي كانت تقود حركة التحرر من الاستعمار الأوروبي.

وهنا يبدأ الصدام بين المشروعية التاريخية التي اكتسبتها هذه النخب بحكم محاربتها للاستعمار وما توفره دولة الاستقلال من مزايا و مراتب على السلم الاجتماعي فيصبح الإشكال المطروح

متمثلا في التناقض الحاصل بين مشروع التحرر الوطني الذي استطاعت هذه النخب تحقيقه ومشروع بناء الدولة المستقلة التي اتجهت نحو الاستبداد واحتكار المزايا السلطوية من خلال السيطرة على مختلف دواليب السياسة و الاقتصاد.

المحور الثاني :دور المتغير الاجتماعي:التجذر القبلي والزبونية السياسية.

لا يحتاج تحليل مسار الإصلاح الدستوري والمؤسساتي في الجزائر (أو غيرها من الدول) إلى الاعتبارات القانونية المجردة بقدر ما يحتاج إلى فهمنا لطبيعة البنى الاجتماعية البسيطة و التقليدية، فالجزائر، وعلى غرار الكثير من الدول النامية، استوردت أنماطا و بنى سياسية غربية، إلا أن واقعها الاجتماعي كان لا يزال متخلفا وغير قادر على استيعابها، فالعلاقات الاجتماعية في جوهرها ظلت محافظة على شكلها القديم أي استمرار الولاءات والانتماءات الفرعية (القبلية، العروشية، الجهوية ...الخ).

فلقد لاحظ الأستاذ "**موريس دوفيرجيه**" أن التنظيم السياسي الحديث يتموضع فوق أنماط تقليدية لا يمحوها محوا كاملا، وكثيرا ما يكيفها مستمدا منها قوتها الأساسية " فالروابط القبلية والولاءات الإقطاعية والانتماءات الدينية عادة ما تشكل أساسا للانتساب إلى الأحزاب أو عادة ما تنعكس على شكل سلوكيات تأخذ أبعادا مختلفة في الحياة السياسية [(11)].

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على تحطيم البنيات والهياكل الاجتماعية الأهلية في المجتمع الجزائري، حيث كان بالإمكان أن تلعب هذه البنيات الاجتماعية التقليدية دورا في الحفاظ على التوازن الاجتماعي وامتصاص مخلفات الأزمة نفسيا واجتماعيا خصوصا في فترة الأزمة، فانتشار العنف والإرهاب هو أحد أشكال تفكك الهياكل الاجتماعية[(12)].

لقد عرف العقدين الأولين من الاستقلال تحولات جذرية على مستوى البنيات الاجتماعية و هو ما تطلب الاهتمام بسوسيولوجيا الريف و بالمسألة الزراعية على وجه التحديد، ثم برزت في فترات لاحقة دراسات معمقة للحركات الاجتماعية والنخب والشباب والمرأة والعائلة والثقافة[(13)]، هذا التوجه أعطى نوعا من التحرر الأيديولوجي في المراحل الأولى من عمليات البناء الوطني التي تمحورت حوله الدولة في الجزائر.

غير أن العلاقة اتسمت بين الدولة والبنيات الاجتماعية بتبعية هذه الأخيرة للدولة بشكل كبير نظرا لميراث المرحلة الأولى لبناء الدولة الجزائرية الفتية، حيث تم فيها تنظيم الحركة الجمعوية بشكل بيروقراطي خاضع للرقابة المباشرة للدولة وأجهزتها، ونظرا لارتباطها ماليا بالدولة فلقد اتسمت بالضعف وانعدام الاستقلالية و هو ما يعوق تحولها إلى مجتمع مدني فعال يستطيع الانتظام كقوة فعالة و مضادة تسمح بتحقيق التوازن النسبي في مواجهة السلطة، والواقع أن هذا ما يتلاءم مع نظرية الحزب الواحد حيث يتسم بعدم السماح ببروز التعددية، بل كان المنطق هو منطق السلطة المطلقة [(14)].

انطلق النظام السياسي الجزائري من تصور مركزي للدولة (الدولة الوحدوية و المركزية Etat unitaire et centralisé) يتوافق مع النموذج اليعقوبي الفرنسي (Jacobinisme) الذي ينظر إلى المجتمعات الفرعية (العرق، القبيلة، العصبيات الجهوية والمحلية) كجماعات تقليدية (Communautés) متعارضة مع التوجه الحداثي للدولة العصرية، و زاد من حدة هذا التصور التوجه الاشتراكي اليساري الذي ينظر لمختلف الفواعل الاجتماعية التقليدية على أنها إرث إقطاعي يجب أن تعمل الدولة الحديثة على استئصاله و اجتثاثه من جذوره.

و إن كان للأيديولوجية الاشتراكية دور في عرقلة نمو مجتمع مدني متحرر و متكيف مع الواقع الاجتماعي الجزائري، فذلك لا يعني أنه كان العامل الرئيسي في تبني هذا التوجه، بل إن طبيعة النظام الاستبدادي كانت مهيأة لرفض كل أشكال التنظيم الاجتماعي غير الخاضع لمنطق السلطة و إرادتها، ولقد تجلى ذلك في التضييق الذي عرفته المؤسسات الوقفية و الجمعيات الأهلية و الزوايا و المدارس الخاصة (مدارس جمعية العلماء المسلمين على سبيل المثال).

يمكننا القول أن السلطة قامت بتأميم كل مؤسسات المجتمع المدني التي كانت قادرة على تفعيل الحراك الاجتماعي و الثقافي، و عوضتها بعديد من المنظمات الجماهيرية التابعة للسلطة على غرار الاتحادات الشبابية و النسوية و الطلابية و العمالية و الفلاحية التي لعبت دورا أيديولوجيا محضا و شكلت بوتقة لاستيعاب الإطارات و النخب المرتبطة (التابعة) بالسلطة، كون جميع أعضائها مناضلون في الحزب الواحد (حزب جبهة التحرير الوطني).

تحولت البنيات الاجتماعية في الجزائر بعد فترة التعددية من خلال دستور 1989 وأخذت شكل فاعل اجتماعي مكون من العمال، الطلبة،، أرباب العمل، وهي تعبر عن نفسها من خلال مجموعة كبيرة من الأحزاب السياسية والجمعيات [15].

فلقد أدى فشل السياسات التنموية في الجزائر إلى حدوث أزمة اقتصادية حادة أدت إلى نشوب حركات احتجاجية ذات تجنيد شعبي واسع، و كانت محطته المفصلية الاضطرابات و الاحتجاجات التي اتسمت بطابع عنيف في الخامس من أكتوبر سنة 1988، و هي الأحداث التي مهدت لظهور التعددية التي شهدتها البلاد بفضل دستور 1989 الذي منح حريات واسعة شجعت و أفرزت حركية اجتماعية فعالة و قوية و سمحت بظهور بوادر مجتمع مدني حقيقي.

لقد شهدت الفترة التي تلت إقرار دستور فيفري 1989 ظهور الآلاف من الجمعيات الأهلية التي نشطت في جميع المجالات (ثقافية، علمية، دينية، مهنية، رياضية ...الخ) وفي جميع المستويات (محلية، بلدية، ولائية، وطنية). بيد أن هذا التحرر الذي كان إيجابيا في مستويات عديدة، و أظهر قدرة المجتمع الجزائري على الانتظام، قد كشف في الوقت نفسه طبيعة المجتمع الجزائري الفعلية، التي لم تستطع

تجربة التحديث القسري التي عرفها في العقود السابقة من محو البنى التقليدية والانتماءات و الولاءات القبلية و الجهوية و هو ما يدل على أن التجارب السابقة فشلت في تحقيق أهدافها المرجوة.

وهذا ما يفسر المفارقات والتناقضات الحاصلة في المجال السياسي نتيجة وجود أنماط للتنظيم الاجتماعي و السياسي تتخذ بنية حداثية و عصرية من حيث الشكل، كالتنظيمات، الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني إلا أن مضمونها ومحتواها و طبيعة العلاقات التي تتحكم فيها هي علاقات تقليدية ماضوية قائمة على النعرات القبلية و العرقية.

و في هذا المقام لا تختلف الجزائر عن الكثير من الدول الإفريقية و العربية التي شجع الانفتاح السياسي و التعددية السياسية والحزبية فيها على بروز الولاءات التقليدية الضيقة، و هو ما شرحه المفكر عبد الله الغذامي جيدا و اعتبره تعبيرا عن مشروع الحداثة و بروز مرحلة جديدة هي مرحلة ما بعد الحداثة[16].

فيصبح بذلك النظام السياسي والمجتمع منتظمان بنيويا من خلال أشكال من الزبونية السياسية وقبلنة النظام السياسي أي استثارة النزعات القبلية والجهوية في مخياله الاجتماعي والسياسي والسياسات الدينية التي سبق الإشارة إليها إلى آخره، فتشكلت علاقة قوة بين البنيات الاجتماعية وشبكات الزبونية السياسية وتظهر هذه العلاقة وتأخذ بعد كبيرا أثناء فترات الحملة الانتخابية فتصبح هذه الأخيرة الحقل الذي تنمو فيه قوة هذه العلاقة من خلال شراء الأصوات الانتخابية واستراتيجيات التعبئة ...إلخ[17].

المحور الثالث : دور المتغير السياسي- أزمة بنيويـة- .

يقترن مفهوم الإصلاح السياسي، في أي نظام سياسي، بمدى فاعلية الحياة الحزبية، و حتى نتمكن من إدراك حقيقة هذه الحياة، كان لا بد أن يُنظر للحزب ككيان معقد يعبر عن واقع اجتماعي و ثقافي قبل النظر إليه كبنية أو جهاز سياسي منفصل عن البيئة الثقافية و الاجتماعية التي نشأ فيها.

بيد أن المنظومة الحزبية قد تصبح منظومة عبثية لا تساهم بتاتا في إرساء نظام سياسي يتمتع بقدر كاف من الرشاد و العقلانية، و هو ما نلاحظه في التجربة الحزبية الجزائرية، التي ابتعدت فيها الأحزاب السياسية عن دورها الحقيقي و هو ما يبعد الأحزاب الجزائرية عن التعريفات الأكثر قبولا للظاهرة الحزبية.

فحسب الباحثين Joseph La Palombara و Myron Weiner هناك أربع شروط يجب أن تتحقق في أي حزب عصري وهي:

- البقاء بعد المؤسسين.
- الانتشار على المستوى الوطني.

- البحث عن الدعم الشعبي.
- السعي للوصول إلى السلطة.

بينما يضيف إليها باحثون آخرون كهواري عدي Lahouari Addi شرطا يجب أن يتوفر في الأحزاب الموجودة في الجزء الجنوبي من الكرة الأرضية (و هنا يقصد دولا كالجزائر بطبيعة الحال) ألا و هو القبول بمبدأ التداول على السلطة و قبول تشكيل أحزاب منافسة[18].

و عند التمعن في هذه الشروط فلا يمكننا إلا تسجيل استنتاجات بديهية و هي عجز معظم الأحزاب الجزائرية المعترف بها قانونا من تلبية هذه الشروط، فأغلبها غير قادرة على الانتشار في مختلف ربوع القطر الجزائري الشاسع، و بما في ذلك بعض الأحزاب العريقة كجبهة القوى الاشتراكية التي لم تستطع بعد عقود من طويلة تأسيسها أن تتموقع في مختلف جهات القطر.

كما يمكننا تصنيف الأحزاب من خلال جملة الوظائف التي يفترض منها أن تحققها وهي حسب Georges Lavau ثلاثة وظائف هب:

- تحقيق الشرعية و الاستقرار .Légitimation-stabilisation.
- تحقيق البديل السياسي .Relève politique.
- القدرة على إسماع صوت الرافضين لسياسات السلطة . Tribunicienne [19] .

و بالتالي يمكننا القول أن الأحزاب السياسية في الجزائر غير قادرة على تحقيق هذه الوظائف، وهو ما يجعلنا نقر بوجود أزمة هيكلية تعاني منها مختلف الأحزاب في الجزائر. و في هذا المجال قدم **الأستاذ محمد ظريف** دراسة أصيلة في هذا المجال حدد من خلالها الأزمة البنيوية للحزب السياسي أرجعها الى ثلاث مقاربات أساسية :

- **المقاربة السوسيوتاريخية**: فسرت هذه الأزمة البنيوية بإرجاعها الى منظومة الأفكار و السلوكيات التي تبلورت خلال الحركة الوطنية و في فترة النضال ضد الكولونيالية،فبعد فترة الاستقلال قدم الحزب نفسه كمعبر عن كل الشرائح الاجتماعية ومن ثم تخوين كل اختلاف إلا مشروعية النضال ومقاومة كل مشروعية حزبية في هذا السياق .
- **المقاربة السوسيوسياسية**: فسرت الأزمة البنيوية للأحزاب من خلال إحالتها الى قواعد اللعبة السياسية داخل النظام السياسي في سياق استراتيجيته لضبط التوازنات داخل النظام لضمان الاستمرارية، فقد اشتغلت السلطة وفق تكتيك سلطوي يعمل عمدا على الخلط بين التعددية الحزبية والتعددية السياسية وهذه الإستراتيجية تقوم على أساس دعامتين خلق الحزب الاغلبي

لتمرير السياسات و إغراق الساحة السياسية بالأحزاب لإفقادها طابعها العقلاني ومن ثم تصبح التعددية السياسية تكريسا للاحادية السياسية

- **المقاربة-السوسيوثقافية** : تفسر الأزمة البنيوية للحزب السياسي بربطه مباشرة بلوك المواطن فيما يتعلق بمؤشرين أساسيين هما الفقر و الأمية، ومن ثم ينغمس هذين المؤشرين بضعف الالتزام الحزبي و اللامبلات .فالثقافة الانتخابية في هذا السياق تقوم على مجموعة من الاختلالات التي تشكل عائق في أي مسار إصلاحي لان التصويت في الانتخابات يتبلور حول العقل الجمعي للمواطن الذي تتحكم فيه العشيرة والقبيلة والتي تدمغ السياسة بمنطقهما[20].

في إطار مناقشة الواقع الحزبي في الجزائر يتضح من الناحية السوسيو تاريخية بأن الجزائر قد عرفت منطق الحزب قبل منطق الدولة .هذه المعطية ساهمت في بناء دور الفاعل السياسي في الجزائر. أما من ناحية الممارسة نجد أن الأحزاب السياسية بعد إقرار الإصلاح في سياق البنية الدستورية لسنة 1989 قد أفرزت حوالي ستين، حزبا بدون برنامج ولا تصور للحياة السياسية والأكثر من ذلك أنها نشأت وفق قوانين انتخابات ولم تنشأ عن طريق واقع اجتماعي معين بالرغم من أن الجزائر قد عرفت حراكا شعبيا نادى بمطالب اجتماعية نتيجة فشل السياسات التنموية للدولة ولم يطالب لا بالإصلاح ولا بالتغيير.

يأتي تكثيف النقاش حول هذا الموضوع من خلال تتبع آليات اشتغال الأحزاب السياسية منطقها ومدى فاعليتها فنجد أنها يغيب عليها منطق التناوب على السلطة وتتخذ من الاحتكار طابعها الأساسي الى جانب غياب الخطاب السياسي فكلها واقعة في سياق الخطابات الشعبوية، التي لا تتصارع على الأفكار والبرامج بقدر ما تتصارع على الشخصنة وتحول الأحزاب في أحيان كثيرة الى بنيات إدارية لا تلبي إرادة المواطن و إنما تلبي إرادة فئة معينة ويظهر ذلك ن خلال استتباع حركات التصحيح والصراع على الزعامة الحزبية من خلال صراعات بنيوية مثلما حدث مع حزب جبهة التحرير الوطني وحزب حمس ذو التوجه الإسلامي[21].

وبالرغم من أن الحزب كمفهوم في علم السياسة يقترن بمدى كونه وسيط بين الدولة والمجتمع للتعبير عن مطالبه وفق الأطر القانونية والمؤسساتية إلا أنها دلالة واقعية في هذا السياق .

مع تحولات المنطقة التي عرفت حراكا اجتماعيا في تونس ومصر عام 2011 توجهت السلطة الى ارساء خطاب عرف بخطاب الاصلاحات في افريل 2011 تم اللجوء الى تفريخ عدد اخر من الاحزاب السياسية وصل الى حوالي 130 حزب سياسي مع الإقرار الى الاتجاه نحو تعديل الدستور على نحو يتيح بناء فرصة جديدة لإعمال تحول وتغيير حقيقي في طبيعة واليات الممارسة الديمقراطية في الجزائر. ومع الظروف المرحلية التي تعرفها الجزائر بقي الخطاب في شكل نصوص لم يتم إنزالها الى ارض الواقع.

المحور الرابع- قراءة في التعديل الدستوري الجديد (مارس 2016).

تأخر استصدار هذا التعديل الدستوري لسنوات عديدة، إذ أن الإعلان عن التعديل كان في سنة 2011 و في خضم التحولات و الاضطرابات التي عرفتها الكثير من الدول العربية، انطلاقا من تونس التي تم فيها خلع الرئيس زين العابدين بن علي و مرورا بما حدث في مصر بعد عزل الرئيس حسني مبارك بعد عقود طويلة من الهيمنة المطلقة على دواليب الحكم وصولا إلى الاضطرابات التي حصلت في كل من اليمن، سوريا و ليبيا.

و إذا حاولنا استخراج الخصائص المشتركة التي ميزت هذه الأنظمة، سنجد أن الاستبداد بالحكم و احتكار الثروة و التحول إلى نظام اقتصادي أكثر توحشا هي السمات البارزة و المشتركة بين جميع هذه الأنظمة، و هو ما جعل النخبة الحاكمة في الجزائر متخوفة من بلوغ شرارة الثورات العربية إلى الداخل الجزائري، فلجأ النظام السياسي إلى استباق الخطر و درأه من خلال إطلاق جملة من الوعود الاقتصادية تمثلت في تحسين مستويات الأجور و وعودا سياسية تمثلت في الإعلان عن اقتراب موعد التعديل الدستوري الذي سيسمح بتعزيز الانفتاح السياسي و ترقية الحقوق الفردية والحريات العامة.

و لم يتم الإفراج عن نصوص التعديل الدستوري الجديد إلا بعد مرور خمس سنوات كاملة، تغيرت فيها الكثير من المعطيات التي شكلت في السابق ضغوطا رهيبة على صناع القرار في الجزائر، وكان من أهمها فشل تجارب التحول الديمقراطي في هذه الدول وصولا إلى اندلاع حروب أهلية مدمرة كما وقع في كل من سوريا، ليبيا و اليمن.

وهذا التأخر يمكننا اعتباره خطوة ذكية من قبل النخبة الحاكمة، استطاعت بفضله امتصاص الحراك الاجتماعي و السياسي الداخلي والمتأثر بما حدث في الجمهوريات العربية المضطربة، والذي يمكننا اعتباره مماطلة مقصودة.

و بالرغم من تمكن النظام السياسي على تجاوز مرحلة الثورات العربية الحرجة، إلا أن التعديل الدستوري الجديد حاول استخلاص الدروس و العبر من تجارب هذه الدول، و لهذا كانت مسألة حصر العهدات الرئاسية أهم نقطة جاء بها هذا التعديل الدستوري، و هو تراجع واضح عن ما تبناه النظام السياسي في التعديل الدستوري السابق أي تعديل 2008 .

تعتبر مسألة تمديد العهدات من أكثر المسائل التي أثارت رفض و معارضة الأحزاب السياسية والشخصيات الوطنية المعروفة، بل فاقمت من أزمة الثقة الحاصلة بين المواطن و السلطة، على اعتبار مسألة التداول على السلطة تعد من بين أهم المكاسب السياسية التي أقرها دستور 1996، الذي تمت ضياغته في عهدة الرئيس اليامين زروال.

أما النقطة المهمة الأخرى فهي إقرار ترسيم اللغة الأمازيعية بعدما كانت لغة وطنية (التعديل الدستوري 2002)، و هي نقطة حساسة لا تقل أهمية عن مسألة تمديد العهد، فاللغة الأمازيغية تحولت إلى قضية شائكة، باعتبارها تمس جانبا من جوانب الهوية الوطنية، فتسيير مسائل اللغة والهوية تعد اليوم إحدى أهم المداخل الدستورية الحديثة، و بخاصة في الدول المتنوعة عرقيا ولغويا، و لهذا نجد الكثير من الدول أصبحت اليوم تعتمد في دساتيرها الجديدة مبدأ التعددية الثقافية (multiculturalisme) و التي يتجلى في احترام الأقليات الوطنية و ترقية لغاتها.

لا يمكننا تقييم النصوص الدستورية الجديدة دون فهم عميق لمبررات إدراجها، و هنا يبرز التساؤل الأكبر وهو: هل كانت هذه التعديلات الجديدة و بالأخص مسألتي تقليص العهدات وترسيم الأمازيغية نتيجة لتحول عميق في وعي النخبة السياسية و قناعاتها الأيديولوجية أم أنها وليدة ضغوط ولدتها البيئتين الداخلية و الخارجية للنظام السياسي الجزائري.

فمسألة تمديد العهد كانت من بين الأسباب التي أججت الاحتجاجات السياسية في دول الربيع العربي، إلى درجة أفرغت مفاهيم الجمهورية و الدولة الوطنية من محتواهما الأصلي، فلم يعد المواطن في هذه الدول قادرا على التفريق بينها و بين الملكيات العربية المطلقة، و ازداد هذا الالتباس خطورة بعد انطلاق مشاريع توريث الحكم من الآباء إلى الأبناء بطريقة تعسفية لا تحترم فيها أدنى مقتضيات الكياسة السياسية.

بيد أن هذه المسألة لا تؤسس بالضرورة لقاعدة التداول على السلطة، ففي الدول التي لم تتبلور فيها المعايير و المؤسسات الديمقراطية القوية، يمكن فيها للنخب من التحايل و تجاوز هذه القواعد كما حدث في كل من روسيا الفيدرالية و جمهورية تركيا. فالرئيس بوتين غادر منصب الرئاسة بعد انقضاء عهدتيه الأوليين لكنه رجع للحكم بعد العهدة التي تولى الرئاسة فيها ألكسندر ميدفيديف.

أما المسألة الثانية، و التي تدور حول المسألة اللغوية الشائكة، فهي ترتبط بمستويات متعددة تجعلها شديدة التعقيد، فمطالب الهوية و اللغة في الجزائر ارتبطت بصراعات سياسية بالغة الخطورة، تحولت في محطات كثيرة إلى معضلة أمنية عنيفة، و أحسن مثال هو الأحداث التي شهدتها منطقة القبائل في سنة 2001، و بعيدا عن التأويلات المسبقة لمبررات قرار الترسيم ينبغي أن نشير إلى صعوبة تطبيق هذا القرار، لأن ذلك منوط بتغيير جدري للذهنيات و القوانين العضوية المرتبطة بنشر و تعميم اللغة الأمازيغية في مختلف المستويات و في مختلف المجالات.

و عليه فمسألة التعديلات الدستورية لا ترتبط بالنصوص القانونية العامة و المجردة بقدر ارتباطها بالإرادة السياسية لصانعي القرار، الذين توكل إليهم مسؤولية تطبيق هذه القوانين.

الخاتمـة:

من خلال تتبع مسار التطور الدستوري والمؤسساتي في الجزائر، نجد أن هذا الأخير يخضع لترتيبات ظرفية فهو نص بلا روح تغيب عليه آليات توزيع الأدوار، فكل الدساتير التي عرفتها الجزائر ظلت عمليتها السياسية تتراكم خارج نصوص هذه الدساتير.

فلقد بينت الدساتير و التعديلات الدستورية المختلفة أن مبررات الإصلاح الدستوري في الجزائر لم ترتبط بالعوامل الموضوعية والعقلانية، بقدر ما ارتبطت بالعوامل الذاتية و الشخصية، فالدساتير على اختلافها و تعددها كانت تعبر دائما عن نمط تسيير استبدادي لصانع القرار في مرحلة من مراحل تطور النظام السياسي. فارتباط النظام السياسي ارتباطا كليا بمنصب الرئاسة أعاق مسارات الإصلاح و التحول الديمقراطي في الجزائر.

الهوامش :

(1) Bertrand Badie, L'Etat importé: occidentalisation de l'ordre politique, Paris, Fayard, 1992,p.65.

(2) عبد الرضا حسين الطعان , **تركز السلطة السياسية لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة – فرنسا نموذجا**,(بنغازي: جامعة قاريونس,2001) ص. 76.

(3) السعيد بوالشعير,**النظام السياسي الجزائري**،(الجزائر: دار الهدى,1983)ص ص48-50

(4) السعيد بوالشعير، المرجع نفسه، ص 50

(5) ناصر جابي و آخرون، صنع القرار في الأنظمة السياسية العربية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010) ص..97

(6) ناصر جابي وآخرون,المرجع نفسه,ص21.

(7) لحسن زغدار,**الهندسة المؤسساتية في الجزائر**,مداخلة القيت في ملتقى الهندسة السياسية , جامعة باتنة , افريل 2008

(8) صالح بلحاج,**"الدستور والدولة"**, **مجلة الديمقراطية**, ,ع,14,فيفري,2005,ص ص 109-114.

(9) أنظر رابح لعروسي, **دور المؤسسة التشريعية في التحول الديمقراطي في الجزائر**,رسالة دكتوراه, كلية العلوم السياسية و الاعلام, جامعة الجزائر 3, 2010

(10) قابريال الموند وآخرون ,**السياسة المقارنة اطار نظري** , ترجمة :محمد بشير المغيربي,(بنغازي:جامعة قارينس,1996)ص 261.

(11) موريس دو فيرجيه, **علم الاجتماع السياسي** , ترجمة : سليم حداد,(بيروت:المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر,2001)ص 121.

(12) نجيب محمد بوطالب , **سوسيولوجية القبيلة في المغرب العربي**, سلسلة رسائل الدكتوراه ,(بيروت:مركزدراسات الوحدة العربية , 2007)ص 100.

(13) ناصر جابي ,**الانتخابات الدولة والمجتمع**,(الجزائر: دار القصبة للنشر ' 1999)ص ص 83- 84.

(14) العياشي عنصر, **المجتمع المدني المفهوم والواقع , الجزائر نموذجا**,دون سنة ودار النشر,ص ص 60-61.

(15) ناصر جابي،**الانتخابات الدولة والمجتمع**،(الجزائر :دار القصبة للنشر،1999)ص ص 83-84.

(16) في هذا الإطار أنظر كتاب عبد الله الغذامي، **القبيلة و القبائلية أوهويات ما بعد الحداثة**، المركز الثقافي العربي،.2009 .

(17) محمد حشماوي، **السياسة في المغرب والجزائر وفي بلدان الجنوب – انظمة الحكم وعلاقات السلطة بالمجتمع "مجلة نقد** .ع.20/19،خريف/ شتاء 2004،ص ص 7-8.

(18) Lahouari Addi," Les partis politiques en Algérie",Revue des mondes musulmans et de la Méditerrané, mars, 2006, p.45.

(19) Ibid.p.65.

(20) أنظر دراسة محمد ظريف، **الاحزاب السياسية المغربية من سياق الوحدة السياق التوافق**، (الدار البيضاء: دار الاعتصام،2001).

(21) Lahouari Addi, op.cit,p.46.

العلاقات الجزائرية ـ الإيرانية و تأثيراتها على التوازنات الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي

ـ دراسة كرونولوجية وتحليلية ـ

أ. بشير بودلال
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر ـ 3.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تفاعلات العلاقات الجزائرية-الإيرانية عبر مختلف مراحلها، مع عرض وتحليل التداعيات على التوازنات الاستراتيجية في منطقة المغرب العربي على ضوء الواقع الراهن لهذه العلاقات في ظل تحولات إقليمية ودولية متسارعة .

وتتبُع انعكاساتها على مواقف ومقاربات السياسة الخارجية للبلدين، بالتركيز على أبعادها المختلفة: تاريخية واقتصادية وسياسية بما تمثله من رهانات استراتيجية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات الجزائرية- الإيرانية، التوازنات الإستراتجية، التحولات الإقليمية والدولية، منطقة المغرب العربي.

Abstract:

This study aims to shed the light on the current Iranian-Algerian relationships which are influenced by rapid and complex regional and international changes, and to analyse its impact on strategic balances in the Maghreb Arab region.

And its impacts on foreign policy positions and approaches, focusing on its various historical, economical, political and strategic dimensions.

key words : Iranian-Algerian relationships, strategic balances, regional and international changes, the Maghreb Arab region.

مقدمة

تعتبر العلاقات الجزائرية-الإيرانية في أبعادها وتطورها موضوعا لافتا يحظى باهتمام العديد من المختصين والمهتمين في العلاقات الدولية والدراسات الإقليمية وقضايا العالمين العربي والإسلامي وخاصة في ظل الأوضاع العربية والإقليمية والدولية التي تتميز بتحولات متسارعة بالغة التعقيد.

كما عرفت في السنوات الأخيرة تطورا كبيرا في مختلف مجالات التعاون وصلت إلى مستوى يُعبر عنه بالعلاقات الأخوية والشراكة الإستثنائية والعلاقات الإستراتيجية، وبعودة سريعة إلى التسلسل الكرونولوجي لتلك العلاقات نلاحظ أنها مرت بمنعطفات كبيرة و تحولت من العلاقات المتينة إلى

توترات و هزات عنيفة أدت إلى قطيعة استمرت معظم سنوات مطلع تسعينيات القرن العشرين، ثم تم استئنافها مطلع الألفية الحالية وسرعان ماتعززت وتطورت بشكل لافت.

تطرح العلاقات الجزائرية-الإيرانية الراهنة تساؤلات حقيقية حول الواقع الفعلي لهذه العلاقات خاصة تأثيراتها على التوازنات الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي التي تشهد صراعا مزمنا بين أهم دولتين فيها وهما الجزائر والمغرب، وتشهد كذلك صراعا دوليا محتدما بين قوى دولية وإقليمية متنوعة ومتباينة في تصوراتها ومصالحها الإستراتيجية .

تأسيسا على ما سبق ننطلق من الإشكالية التالية: **إلى أي درجة تؤثر العلاقات الجزائرية - الإيرانية الراهنة على التوازنات الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي ؟**

التساؤلات الفرعية:

قصد تفكيك الإشكالية لتسهيل تحليلها نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هي الأسس الإستراتجية للسياسة الخارجية لكل من الجزائر وإيران؟
2) ما هي طبيعة العلاقات الجزائرية - الإيرانية؟
3) ماذا عن مضامين العلاقات الجزائرية - الإيرانية منذ مطلع الألفية؟
4) ما هي تداعيات تأثير العلاقات الجزائرية - الإيرانية على التوازنات الجيو سياسية في منطقة المغرب العربي والسياسة العالمية؟

ولأن الفرضيات ستكون بعد إثباتها أو نفيها مجيبة قدر الإمكان علميا و أكاديميا على سؤال الإشكالية ننطلق في دراستنا هذه من الفرضيات التالية:

1) تنطلق السياسة الخارجية لكل من الجزائر و إيران من منطلقات مختلفة مع إلتقائها في نقاط تقاطع توضح بشكل أساسي إلتقاء المصالح المشتركة للبلدين.
2) يعبر السياق التاريخي للعلاقات الجزائرية-الإيرانية على وجود تقارب في منطلقات إدراك ورسم سياسة خارجية متقاربة بين البلدين.
3) تغير مضامين العلاقات بين البلدين تزامن مع تغير و إختلاف مشاريع الدور والأداء في العلاقات الدولية وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وغرب المتوسط.
4) تنتهي إدراكات وممارسات السياسة الخارجية لكل من الجزائر و إيران الى تداعيات تؤثر على التوازنات الجيوسياسية في منطقة المغرب العربي، و السياسة العالمية .

المقاربة المنهجية:

هندسنا مقالنا هذا وفق مقاربة منهجية استعملنا فيها **المنهج التاريخي** عبر تتبع تطور التفاعل بين العلاقات الجزائرية- الإيرانية في مراحل مختلفة. إضافة إلى **منهج تحليل المضمون**: عبر سرد بعض التصريحات وتحليل تأثيرها على توجه مدركات السياسة الخارجية لكلا البلدين، و**المنهج المقارن** لموازنة ومقارنة علاقات ايران مع الدولتين المركزيتين في منطقة المغرب العربي الجزائر والمغرب، **كما استعنا بمقتربات نظرية** إذ ركزنا على **نظرية الدور في السياسة الخارجية** كأهم مقترب لتحليل دور كل من السياستين الخارجيتين الجزائرية والإيرانية ومتابعة تغير الأدوار وبناء عليه تطور المدركات لكلا البلدين. كما وظفنا **مقترب النظم** الذي استعنا به لتحليل محددات السلوك السياسي الخارجي لكلا البلدين وتأثيرها على البيئة الخارجية، إضافة إلى **النظرية الواقعية** من خلال الارتكاز على المصلحة والقوة كمحركين للتفاعل بين الدول.

نتطرق في هذه الورقة للأسس الإستراتيجية للسياسة الخارجية لكل من الجزائر وإيران وإلى طبيعة العلاقات الجزائرية -الإيرانية، ثم نعرج إلى التفاعلات الجزائرية-الإيرانية الراهنة من خلال مراجعة مسحية تحليلية لوتيرة التفاعل منذ إعادة استئناف العلاقات مطلع الألفية الحالية، لننتقل إلى العلاقات الجزائرية-الإيرانية الراهنة وأثرها على التوازنات الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي، من حيث العلاقات البينية والاتفاقيات والمواقف الدبلوماسية وموقع المنطقة في استراتيجيات الدول الكبرى، وتأثير كل ذلك على الطبيعة الهيكلية للنظام الدولي .

أولا- الأسس الإستراتيجية للسياسة الخارجية لكل من الجزائر و إيران:

تهدف السياسة الخارجية لأي دولة إلى الحفاظ على سيادتها ومصالحها الحيوية ومكانتها الدولية وبما أن السياسة الخارجية هي مواقف وتوجهات تتبناها الدولة لإدارة مختلف القضايا الإقليمية والدولية المعروضة على صناع القرار الخارجي لإدارة العلاقات الخارجية للدولة مع باقي الفواعل الدولية، والسياسة الخارجية تعرف بشكل عام على أنها سلوكية الدولة تجاه محيطها الخارجي فلا شك أن بنية النظام الدولي وكذلك النظام الإقليمي الذي يضم الدولة يساهم في رسم معالم اتجاهات التغيير والاستمرار أو التكيف في مسار السياسة الخارجية. [1]فطبيعة السياسة الخارجية في حد ذاتها والذي تعتبر صعبة التقدم، إذ تساهم في متابعة المصالح الوطنية، وتتأثر بصلابة النظام الدولي وبحركية الإدارات وبالثقل الهوياتي[2].

وعليه فإن السياسة الخارجية لكل من الجزائر وإيران باعتبارهما بلدين إقليميين كبيرين، تنحو في إدارتها لمختلف القضايا الإقليمية والدولية إلى ترجيح كفة مصالحهما العليا مع التشبث بمبادئ و أسس سياستهما الخارجية، وهو ما تحاول الجزائر أن تسير به في صياغة مختلف توجهاتها ومواقفها وأولويات سياستها الخارجية تجاه مختلف الفواعل الإقليمية والدولية، وخاصة تجاه منطقة المغرب

العربي باعتبارها من الدوائر الأساسية لمجالها الحيوي، وتجاه دول العالم العربي والعالم الإسلامي، والتي تعتبر إيران من أهم الدول الإسلامية المنتمية لهذا الفضاء .

تعتبر الجزائر بلدا بالغ الأهمية من الناحية الجيوبوليتيكية فموقعها في قلب منطقة المغرب العربي متوسطة دولها مشكلة محور اتصال بين الشرق والغرب وانتمائها للفضاء المتوسطي يعزز من أهميتها الإستراتيجية[3]، فمنذ سنوات الكفاح من أجل الاستقلال تبلورت أمام صانع القرار الخارجي الجزائري ثلاث بيئات إقليمية متباينة، وهي البيئة المغاربية و من ورائها البيئة العربية، والبيئة الافريقية، والبيئة المتوسطية،والمغرب العربي جزء من حوض المتوسط و أقرب أجزاء إفريقيا من القارة الأوروبية وبالتالي تركز الجزائر على منطقة المغرب العربي، وبشكل أوسع على القارة الإفريقية لتوسع اهتمامها إلى أوروبا وباقي العالم[4]. بعيدا عن أي ضغط خارجي و هذه الاستقلالية هي الأمر الذي يحصنها من الارتهان والتبعية وقابلية التوظيف لصالح أجندات خارجية.[5]

ترتكز سياسة الجزائر الخارجية على ثوابت وأسس إستراتيجية في مقدمتها دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها ونصرة القضايا العادلة في العالم وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتكريس سياسة التسوية السلمية والسياسية للنزاعات الدولية، وحسن الجوار، وقيم السلم والمصالحة، والإسهام بفعالية في إحلال وتعزيز دعائم الأمن والاستقرار إقليميا ودوليا، وترقية التنمية المستديمة لكافة الدول و الشعوب[6].

أعطت إيران من جهتها اهتماما معتبرا للسياسة الخارجية، بالنظر إلى أنها عدت نفسها نموذجا إسلاميا مثاليا للحكم عقب انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، وهي تعمل على أن يتجاوز حدودها الوطنية إلى الإطار الخارجي الأوسع وخاصة العالم الإسلامي[7] ومنطقة المغرب العربي تقع ضمن هذا الفضاء الواسع المستهدف.

ترتكز الأسس الإستراتيجية لسياسة إيران الخارجية على المصلحة الوطنية الإيرانية وتعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، وحماية الأمن القومي الإيراني، والاستخدام الأداتي لكل الأبعاد القومية والدينية والمذهبية والبرغماتية، والدفع قدما بمشروعها الوطني للنفوذ الإقليمي والتأثير في تفاعلات وقضايا مجالاتها الحيوية بما يحقق مصالحها ويحمي قيمها ويعزز إيديولوجيتها [8]، وتلعب العقيدة والأبعاد الإيديولوجية أدوارا هامة في تشكيل رؤية إيران لعالمها الخارجي خاصة في السنوات الأولى من قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979م، وهو ما أجمله قائد الثورة الإيرانية **الخميني** في قوله :" **إننا نواجه الدنيا مواجهة عقائدية** "، كما اعتبر المنظور الإيراني مفهومي الاستقلالية والحكم الإسلامي، المحورين الإديولوجيين الرئيسيين اللذان أثرا بشكل أو بآخر على تطور العلاقات العربية-الإيرانية.[9]

مما سبق ينبغي إيراد ملاحظة أساسية وهي التميز النسبي للعلاقات الجزائرية-الإيرانية ضمن العلاقات العربية-الإيرانية، حيث لم تنحز الجزائر إلى الاصطفاف مع غالبية الدول العربية التي تبنت سياسات معادية لإيران بعد الثورة الإسلامية عام 1979م، ومن بين أسباب هذا الاستثناء الجزائري هو استقلالية القرار الخارجي الجزائري، وحرص الجزائر على عدم انخراطها في الحروب المذهبية والطائفية والعرقية و القبلية، وسعيها الدائم إلى بناء علاقات متوازنة بين كل الدول الإسلامية، وما يؤكد هذا التفرد الجزائري هو أن عقد التسعينيات من القرن الماضي تميز بتطبيع وإصلاح للعلاقات العربية-الإيرانية، وهي نفس الفترة التي شهدت فيها العلاقات الجزائرية-الإيرانية أسوء المراحل في تاريخ العلاقات بين البلدين.

ثانيا- طبيعة العلاقات الجزائرية- الإيرانية.

تعود العلاقات الجزائرية -الإيرانية المتينة والمتميزة إلى عهد الشاه **محمد رضا بهلوي**، وزمن حكم الرئيس الجزائري الراحل **هواري بومدين**، هذا الأخير توسط لحل النزاع الحدودي بين إيران والعراق، وأشرف شخصيا على توقيع اتفاق الجزائر سنة 1975م، والذي وضع حدا مؤقتا للنزاع الإيراني-العراقي. في العام 1979م شهدت إيران ثورة أطاحت بالنظام **الشاهنشاهي**، فلم يكن من المستغرب ترحيب الجزائر بهذه الثورة،فالقيادة السياسية الجزائرية ومن منطلق إرث البلد الثوري رأت في الثورة الإيرانية ثورة شعبية تحررية[10]. ويمكن القول أن هذا الترحيب الجزائري هو أمر طبيعي، باعتبار الجزائر حينها رائدة الدول العربية والإسلامية والأفرو- أسيوية بوصفها جمهورية ولدت من رحم نضال ثوري ضد الاستعمار، أضف إلى كونها وقتها نشيطة جيوبوليتيكيا ضمن المحور المعادي للإستعمار والإمبريالية.[11]

رحبت الجزائر حينها بالثورة الإيرانية وكان ذلك على المستويات الرسمية والنخبوية والشعبية، فمباشرة في أجواء انتصار الثورة وصلت شخصيات جزائرية نخبوية إلى إيران منها الوزير الراحل **مولود قاسم نايت بلقاسم**، ورئيس المجلس الأعلى الإسلامي في الجزائر الراحل **أحمد حماني**،حيث زارا **الخميني**، وأشادا باسم الشعب الجزائري بالثورة الإيرانية. وبدوره أشاد **الخميني** بثورة الجزائر وتضحيات شعبها في سبيل الحرية والاستقلال وعزة الإسلام والمسلمين، وفي هذا الإطار فإن الكثير من النخب و الرموز الإيرانية تعتبر الثورة الجزائرية ملهمة للثورة الإيرانية، وزعيم الثورة الإيرانية ومرشد الجمهورية الإسلامية **الخميني** أكد في خطاب انتصار الثورة الإسلامية في إيران الذي ألقاه بعد عودته مباشرة من منفاه الإجباري في العاصمة الفرنسية باريس على أهمية الاقتداء بالثورة الجزائرية ومسارها أثناء الاستعمار وبعد الاستقلال، والتي ربطت بين الجهاد الأصغر ضد الاستعمار والجهاد الأكبر ضد التخلف.[12]

مما سبق فإن العلاقات الجزائرية - الإيرانية حافظت على تميزها ومكانتها بعد انتصار الثورة الإيرانية عام 1979م، إذ لم تساند الجزائر العراق في الحرب العراقية-الإيرانية 1980م-1988م، وسعت للوساطة لإيقاف الحرب بين البلدين، وقدمت ثمنا باهظا تمثل في استشهاد أحد ألمع قياداتها الثورية ووزير خارجيتها **محمد الصديق بن يحيى** في شهر ماي 1982م وهو في طريقه إلى طهران حيث تم استهداف طائرته بصاروخ[13]، ويبدو أن أطراف إقليمية ودولية كانت منزعجة من الجهود الدبلوماسية الجزائرية لإيقاف هذه الحرب المدمرة خصوصا مع ما عُرف من مصداقية للدبلوماسية الجزائرية في الوساطة وتسوية نزاعات من هذا النوع.

قام الرئيس الجزائري الراحل **الشاذلي بن جديد** بزيارة تاريخية إلى إيران عام 1982 م، عكست متانة العلاقات بين البلدين وانسجام مواقف البلدين في العديد من القضايا والملفات الإقليمية والدولية، مع الإشارة إلى أن الجزائر كانت راعية المصالح الإيرانية في واشنطن بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية بسبب التداعيات الخطيرة لأزمة احتجاز الرهائن الديبلوماسيين الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران، وهي الأزمة الدولية الخطيرة التي لعبت الدبلوماسية الجزائرية دورا مفصليا في تسويتها سلميا و إطلاق سراح الرهائن. [14]

شهدت الجزائر انفتاحا سياسيا غداة أحداث أكتوبر 1988م، ودخلت عهدا جديدا تميز بتعددية سياسية، وتم تبني دستور جديد أدخل البلاد في مرحلة جديدة تميزت بظهور جمعيات ذات طابع سياسي ومن بينها جمعيات ذات طابع سياسي توظف الدين لأغراض سياسية وحزبية، وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة. وهو ما واكبته السفارة الإيرانية في الجزائر بحضور نشاطات حزبية وندوات سياسية، وتحويل مقر السفارة إلى مكان لقاء ومزار للكثير من القيادات السياسية الجزائرية خصوصا من رموز أحزاب تيار الإسلام السياسي، وهو ما استهجنته الجزائر الحساسة جدا تجاه التدخل في شؤونها الداخلية مما جعلها تتهم إيران بالتدخل في الشؤون الداخلية للجزائر ودعم الأحزاب الدينية وخاصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المنحلة.[15]

مما سبق يتضح أن إيران أساءت تقدير الأوضاع في تلك الفترة، وبالغت في الرهان على الأحزاب الدينية، وخصوصا الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحظورة، التي نظرت إليها من منطلق تقارب إيديولوجي متجاهلة حقيقة الوضع الجزائري المتميز على الدوام بنفوذ قوي للمؤسسة العسكرية، والتي تتمتع لاعتبارات تاريخية بدور جوهري في صنع القرار، ومن جهة أخرى فإن إيران أساءت تقدير وزن الكثير من التيارات والقوى السياسية والتي ولأسباب متعددة منها طبيعة النظام الانتخابي الجزائري المعتمد حينها والبنية الثقافية والإيديولوجية والإجتماعية الجزائرية ظهرت وكأنها ضعيفة انتخابيا وسياسيا، غير أنها تلعب أدوار هامة في التوازنات الوطنية في الجزائر، وفي سياق تناول سوء التقدير الإيراني نورد

تصريح لوزير الخارجية الجزائري في تلك الفترة **الأخضر الإبراهيمي** حيث يقول "... **أنه كان لإيران حسابات خاصة حيث كانت تتوقع أن تكون لها قاعدة في الجزائر لأغراض لم تتحقق لها، و هو الأمر الذي أدى إلى إثارة غضبها** "[16]

تُعرف الدبلوماسية الجزائرية دوليا بالاحترافية والمصداقية والانضباط الدبلوماسي غير أن سلوكيات إيرانية أدت إلى توتر شديد في العلاقات الجزائرية-الإيرانية مطلع تسعينات القرن الماضي، ومن هذه السلوكيات الإيرانية والتي تتنافى مع الاتفاقيات الدولية المنظمة للعمل الدبلوماسي والتقاليد المتعارف عليها دبلوماسيا، ما قامت به عناصر إيرانية أوائل عام 1992م، عندما حاصرت مقر السفارة الجزائرية في طهران ومقر إقامة السفير الجزائري **عبد القادر حجار**،[17] كما قامت إيران بتوثيق علاقاتها مع المغرب وهي الدولة التي تخوض صراع ضد القيم والمصالح الجزائرية في شمال إفريقيا، حيث فتحت قنصلية إيرانية في مدينة **وجدة** المغربية على الحدود الجزائرية-المغربية، وهي الخطوة التي اعتبرتها الجزائر عملا استفزازيا موجها للتدخل في شؤونها الداخلية وتهديد أمنها الوطني.[18] وما زاد في توتر العلاقات الجزائرية-الإيرانية وعمق تدهورها تصريح **أحمد جنتي** وهو من آيات الله الكبار في إيران،و كان حينها رئيس مجلس صيانة الدستور وخطيب جمعة طهران، حين أعلن عن سروره البالغ باغتيال الرئيس الجزائري الراحل **محمد بوضياف**.[19] وهو ما استهجنته الجزائر رسميا ووصفته بعبارات قاسية لم يسبق للأدبيات الدبلوماسية الجزائرية أن استعملتها مثل الدناءة وعدم التحضر وأن هذا التصريح الفج واللامسؤول يتعارض مع القيم الإسلامية والإنسانية.[20] وتسارعت الأحداث من طرد دبلوماسيين إيرانيين إلى إعلان الجزائر رسميا سنة 1993م قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران، وتراجعت الجزائر عن رعاية المصالح الإيرانية في الولايات المتحدة الأمريكية، ثم اتهام الجزائر لإيران بدعم الجماعات الإرهابية.[21]

وباءت محاولات الدبلوماسية الجزائرية بالفشل في إقناع القيادة الإيرانية بالتراجع عن تدخلها في الشؤون الداخلية الجزائرية عبر وساطات سورية وليبية والتي فشلت جميعها، واللافت للانتباه أن إيران وظفت علاقاتها الوثيقة مع نظام الإنقاذ الديني في السودان حينها في التدخل في شؤون منطقة المغرب العربي والتأثير فيها ومنها الجزائر. [22] ومن جهة أخرى رفضت الجزائر استقبال مبعوث إيراني باعتبار إيران رئيسة لقمة منظمة المؤتمر الإسلامي بوصفه مبعوث لوضع تصور لحل الأزمة الداخلية الجزائرية،[23] وبسبب هذه السياسات الإيرانية المصرة على التدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية وتبني مواقف معادية للجزائر حتى في الفضاءات الدولية المتعددة الأطراف بقيت العلاقات الجزائرية-الإيرانية في قطيعة معظم سنوات تسعينيات القرن الماضي.

شهدت فترة نهاية التسعينيات بداية الإنفراج في العلاقات بين الجزائر وإيران، ففي بداية سنة 1999م شاركت الجزائر بوفد برلماني ترأسه **عبد القادر حجار** رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالمجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان الجزائري) في الإجتماع التأسيسي لإتحاد البرلمانات الإسلامية الذي انعقد في العاصمة الإيرانية طهران، [24] ورغم أن اللقاء كان متعدد الأطراف لكنه كان إشارة واضحة أن الجزائر جاهزة لتطبيع العلاقات مع إيران. وفي نفس السنة شهدت الجزائر انتخابات رئاسية مسبقة فاز بها الدبلوماسي المخضرم والرئيس الحالي للجزائر **عبد العزيز بوتفليقة** والذي كان برنامجه الانتخابي يركز على استرجاع مكانة الجزائر الدولية والمصالحة الوطنية في الجزائر، وإنعاش الاقتصاد الجزائري كما أن القيادات الإيرانية وخاصة المنتمية للتيار الإصلاحي بقيادة الرئيس السابق **محمد خاتمي** والتي أصبحت تشغل مراكز هامة في مؤسسات النظام السياسي الإيراني من بينها رئاسة الجمهورية، كانوا يعملون على الإنفتاح على المنطقة العربية وإصلاح العلاقات الإيرانية- العربية وتعميقها،ويرون أن وضعية القطيعة مع دولة عربية كبرى بحجم الجزائر يعتبر انتكاسة قوية لإيران كون الجزائر منذ أيام الشاه إلى عهد الجمهورية الإسلامية شكلت أحد أبرز أصدقاء وحلفاء إيران في العالم العربي و إفريقيا.[25]

كما شهدت بداية تولي الرئيس الجزائري مقاليد السلطة إلتزامه بمبادئ وثوابت سياسة الجزائر الخارجية المتمثلة بعدم التدخل في الخارج وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام حرمة الحدود الوطنية والمساواة في السيادة وحل الأزمات بالنشاط الدبلوماسي وتعزيز الحوار على المستوى الإقليمي والدولي.[26] وعليه التقطت إيران إشارة توجهات وأولويات العهد الجديد في الجزائر وسرعان ما أثمرت الاتصالات وجس النبض المتبادل بتنظيم لقاء عالي المستوى بين الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** والرئيس الإيراني السابق **محمد خاتمي** سنة 2000م على هامش اجتماع أممي **بجنيف السويسرية**.[27] عُد ذلك اللقاء في الأوساط الدبلوماسية الدولية بمثابة إعلان عن استئناف العلاقات الجزائرية-الإيرانية وإعادة تأسيس لها وبداية مسار تطبيع تدريجي، واتفقتا على جملة مبادئ أهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدين، واحترام القيم والمصالح المتبادلة والعمل وفق مبادئ وأحكام القانون الدولي والمواثيق الدولية لتعزيز العلاقات الثنائية، وتم استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في أكتوبر 2001م[28]، من جانب أخر قام الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** بزيارة دولة إلى إيران في أكتوبر 2003م كما زار الرئيس الإيراني السابق **محمد خاتمي** الجزائر في أكتوبر 2004م وهو أول رئيس إيراني يزور الجزائر منذ الثورة الإيرانية عام 1979م، وأعلنت إيران دعمها لسياسة الرئيس **بوتفليقة** للتجدد الوطني الشامل والمصالحة الوطنية في الجزائر.

تصاعدت وتيرة العلاقات الجزائرية-الإيرانية بشكل متسارع ولافت، وأصبحت الزيارات المتبادلة كثيفة بين قيادات البلدين وتم تأسيس الهيكل المؤسسي لتأطير التعاون الجزائري-الإيراني في مختلف

المجالات، وخاصة لجنة مشتركة عليا ولجان فرعية متخصصة، منها لجنة اقتصادية مشتركة عقدت أول اجتماع لها في جانفي2003م، وتم توقيع مذكرات تفاهم بين البلدين شملت العديد من القطاعات وخاصة في مجالات المالية والتعليم العالي والبحث العلمي والاستثمار والشرطة والصناعات الصغيرة والفلاحة والصحة الحيوانية والتعاون القضائي والصناعة البتروكيماوية وغيرها من مجالات التعاون.[29]

وتعمقت العلاقات الجزائرية-الإيرانية بفوز الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** بعهدة ثانية في الانتخابات الرئاسية لعام 2004م، وعهدة ثالثة في انتخابات الرئاسة لعام 2009م وعهدة رابعة في 2014م والتزامه بتعميق العلاقات الجزائرية-الإيرانية وقيادته لسياسة خارجية جزائرية ملتزمة بالثوابت التقليدية الجزائرية وخاصة استقلالية القرار الخارجي الجزائري، بحيث عارضت الجزائر التدخل في الشؤون الداخلية في الدول العربية وخاصة في فترة ما يسمى بالربيع العربي ورفضت الانخراط في الصراعين السوري واليمني كما رفضت الجزائر التماهي مع بعض السياسات العربية والإقليمية المذهبية والطائفية والعرقية والقبلية.[30] كما اقتربت الجزائر في سياستها الخارجية من إيران في إطار براغماتي يراعي المصالح الجزائرية وهو ما أدى إلى تقارب حقيقي بين البلدين، وأصبحت العلاقات الجزائرية- الإيرانية في فترة قصيرة ذات أبعاد اقتصادية وسياسية ودبلوماسية وفي وتيرة متصاعدة.

ثالثا- التفاعلات الجزائرية - الإيرانية : مراجعة مسحية تحليلية لوتيرة التفاعل منذ إعادة استئناف العلاقات مطلع الألفية

شهدت العلاقات الجزائرية-الإيرانية منذ إعادة استئنافها مطلع الألفية تطورا مهما ولافتا شد انتباه مختلف الأوساط الدبلوماسية والبحثية والإعلامية على المستويات الإقليمية والدولية، وأصبحت التصريحات من الجانبين الجزائري والإيراني تؤكد على عمق هذه العلاقات، والتأكيد على الاستعداد الدائم لكلا الطرفين لمزيد من التعزيز وتعميق التعاون والتنسيق في كل المجالات وبدون حدود وقيود.[31]

في تقييم موجز يرى الباحث أن الموقف الإيراني الساعي إلى الوصول بالعلاقات مع الجزائر إلى أعلى المستويات من العمق والتنسيق والتعاون في كل المجالات، وصولا إلى مستوى التحالف والشراكة الإستراتيجية، حيث أن إيران ترى في الجزائر قوة إقليمية كبرى في منطقة المغرب العربي وإفريقيا، وتبدي إيران تفهما لطموحات الجزائر الإقليمية التي تراها مشروعة بالنظر إلى الاعتبارات الجيوسياسية وامتلاك الجزائر لمقومات وإمكانات معتبرة.[32] وإدراك إيران للمستجدات الحاصلة على مستوى اختلال ميزان القوى العسكرية في منطقة المغرب العربي لصالح الجزائر التي نجحت حسب تقارير دولية ذات مصداقية وصادرة عن مراكز أبحاث ودراسات غربية مرموقة في تأهيل قواتها المسلحة وجعلها فعالة ومزودة بتجهيزات عسكرية بالغة التقدم.[33]

إن هذه المعطيات تؤهل الجزائر المتمسكة بأسس و مبادئ سياستها الخارجية للمساهمة في حل قضايا ونزاعات المنطقة ومواجهة تداعيات الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة،وحماية حدودها الشاسعة مع كل دول المغرب العربي، وتقديم دعم حقيقي للجارة تونس نحو إنجاح مسار الانتقال الديمقراطي،ودعم كذلك الفرقاء و القوى الليبية من أجل إنجاح الحوار الليبي وبناء مؤسسات الدولة الليبية،[34]والتواصل مع موريتانيا ودعمها في مواجهة أعباء التنمية ومكافحة الإرهاب والأطماع المغربية التاريخية المعروفة والمعلنة .

يبدو أن صانع القرار الخارجي الإيراني مدرك لهذه الاعتبارات،واتخذ قرارا استراتيجيا للاستفادة من الموقع الجيوستراتيجي للجزائر على مستوى منطقة المغرب العربي والقارة الإفريقية، خصوصا مع تباين وتنافس سياسات إيران مع التوجهات المصرية إضافة إلى معطى فقدانها للحليف السوداني الذي كانت إيران تعتبره محور انطلاق وتأثير في شرق وشمال القارة الإفريقية.[35]

يبدو واضحا تحول الجزائر إلى نقطة الارتكاز الأساسية للحضور الإيراني في منطقة المغرب العربي حيث صار التنسيق والتعاون بين الجزائر وإيران كثيف وفي أعلى مستوياته منذ عقود من العلاقات بينهما، وشمل التعاون مجالات الطاقة والغاز وقضايا الاقتصاد عموما ومنها تنسيق المواقف والسياسات على مستوى منظمة الدول المصدرة للنفط (O P E C) والتفكير في مشروع تأسيس منظمة للدول المصدرة للغاز تضم الجزائر وإيران وروسيا ودول أخرى غازية[36]. وهذه التوجهات تتماشى مع الرؤية الإيرانية السائدة منذ نهاية الحرب العراقية-الإيرانية سنة 1988م، حيث أصبحت إيران الساعية لإعادة بناء ما دمرته الحرب تركز على الأبعاد البراغماتية والمتمحورة أساسا حول المصالح الاقتصادية والمالية وذلك بتوظيف المجالات الجيوبوليتيكية والأبعاد السياسية، والغاية تحقيق المصالح الوطنية الإيرانية وحماية الأمن القومي الإيراني وتحصينه وتعزيزه، وفك العزلة الإقليمية، وتوسيع النفوذ الإقليمي إلى مناطق حيوية ومن بينها منطقة المغرب العربي.[37]

ورغم الفترة الزمنية القصيرة نسبيا لاستئناف العلاقات الجزائرية-الإيرانية فلقد ظهرت ثمار التعاون الاقتصادي الجزائري-الإيراني في قطاعات البناء والسكن والزراعة وصناعة السيارات وقطع الغيار والسكك الحديدية والصناعات البتر وكيماوية والدوائية والكهرباء.[38] إذ تم وضع برامج تنفيذية مفصلة بفترات زمنية محددة للتعاون في قطاع الشباب والرياضة أفاق 2016م/2017م والثقافة 2016م/2018م والأشغال العمومية والتعليم العالي والبحث العلمي في عام 2016م. كما تم الشروع فعليا في تعليم اللغة الفارسية في الجامعات الجزائرية واستعداد إيراني معلن للمساهمة في تجهيز جامع الجزائر والذي يعتبر من المشاريع الكبرى في الجزائر باعتباره صرحا حضاريا ودينيا وأكبر ثالث مسجد في العالم . ولعل أكبر تمظهر للتنسيق الجزائري-الإيراني هو في مجال السياسة الخارجية

فقد توافقت الجزائر وإيران على مجموعة مبادئ أساسية تضبط تعاونهما على المستوى الدولي، وخاصة تنسيق المواقف على المستوى العالمي من أجل عالم متعدد الأقطاب يحفظ مصالح جميع الدول والشعوب، ونصرة القضايا العادلة مثل القضية الفلسطينية ودعم مسارات تقرير مصير الشعوب وفق الشرعية الدولية،ومبادئ منظمة الأمم المتحدة،وحق الدول في اكتساب واستخدام التكنولوجيا النووية لأغراض سلمية،[39] كما أن هناك تنسيق جزائري-إيراني في إطار المبادئ المشتركة والمصالح في المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف و خاصة منظمة التعاون الإسلامي ومنظمة الأوبك وغيرها من المنظمات الدولية .[40]

أصبحت المصلحة الوطنية محور العلاقات الجزائرية-الإيرانية منذ إعادة استئنافها مطلع الألفية ومفهوم المصلحة الوطنية المقصود هو مجموع القيم الوطنية تلك القيم النابعة من الأمة و الدولة في الوقت نفسه.[41]إضافة إلى تحقيق أهداف استراتيجية متبادلة، فالجزائر ترى في علاقات قوية مع بلد في حجم و تأثير إيران ساحة جديدة للعمل الدبلوماسي والتعاون الاقتصادي والتجاري خارج إقليم منطقة المغرب العربي المرهق بالصراع الدولي حوله، وتبعية دول رئيسة فيه كالمملكة المغربية في سياستها الخارجية لأطراف ومحاور إقليمية و دولية .[42]

تعاني إيران من جهتها حصار وعزلة ومعضلة أمنية في إقليمها نتيجة كونها دولة فارسية في محيط عربي كبير ودولة شيعية في إقليم أغلبية سكانه سنة، وكذلك نتيجة الإرث التاريخي المستعاد للصراعات المذهبية والطائفية والعرقية، والتنافس الشديد على النفوذ الإقليمي مع قوى إقليمية ودولية كبرى منذ الثورة الإيرانية عام 1979م.[43] أضف إلى توتر علاقات إيران مع دول إقليمها ما يجعلها تبحث عن متنفس ومساحة نشاط ونفوذ خارج إقليمها، ووجدت في الجزائر كدولة إقليمية كبرى وفي الفضاء المغاربي موقع مثالي يتيح لها توسيع مجالها الحيوي ومنافسة الغرب وخاصة فرنسا في فضاء جيوسياسي محسوب تقليديا على النفوذ الغربي والفرنسي تحديدا .[44]

تنظر كل من الجزائر وإيران إحداهما إلى الأخرى على اعتبار أن كل طرف يمثل للطرف الأخر رصيد قوة إضافية في إقليمه المباشر، وهنا نستذكر أحد أهم مقولات المدرسة الواقعية من أن البحث عن القوة يشكل أساس سلوكيات الفاعلين السياسيين في النظام السياسي الدولي تماما مثلما أن القوة تحدد العلاقات بين المؤثرين في لعبة السياسة الدولية، ومنطقة المغرب العربي تعتبر من أهم مناطق الجذب الإستراتيجي التي تشهد صراعا دوليا وسياسات نفوذ تشارك فيها إيران مما يؤدي إلى تأثيرات على التوازنات الإستراتيجية من خلال تفاعلات العلاقات البينية، والاتفاقيات والمواقف الدبلوماسية وموقع المنطقة في استراتيجيات الدول الكبرى.

رابعا- تداعيات العلاقات الجزائرية-الإيرانية الراهنة على التوازنات الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي

تتسم العلاقات الجزائرية-الإيرانية الراهنة بأعلى درجات التعاون والتنسيق بل هناك من الباحثين والمتابعين من يصفها بحلف استراتيجي ومحور الجزائر-طهران، وطبيعي أن علاقات من هذا المستوى لها تداعيات وأثر على التوازنات الإستراتيجية في منطقة المغرب العربي، حيث تعتبر إيران من أهم الدول الإقليمية استثمارا لقوتها الذاتية وقدرتها على استعمال وتوظيف القوة الناعمة والصلبة لتحقيق أهدافها ومصالحها الجيوبوليتيكية، والحفاظ على مجالاتها الحيوية وتوسيعها وفق المفهوم الحديث للمجال الحيوي [45]، وهي توظف علاقاتها الخاصة والمتميزة مع الجزائر لتحقيق جملة أهداف ومصالح والمشاركة في الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي.

العلاقات الجزائرية-الإيرانية بوتيرتها الحالية لها انعكاسات مباشرة على التوازنات الاستراتيجية في المغرب العربي، وخاصة أن دولة بحجم إيران ليس في استطاعتها أن تقيم علاقة استراتيجية كما هو الحال مع الجزائر واعتبارها نقطة الإرتكاز المركزية في منطقة المغرب العربي من دون أن تفسر مواقفها لصالح المواقف والسياسات الجزائرية، فالعلاقات بين الجزائر وإيران تشهد مزيجا من التعزيز والانفتاح والتنسيق على حساب العلاقات مع المملكة المغربية.

يعتبر التنافس بين الجزائر والمغرب على موقع الدولة المركز في المغرب العربي هو المتغير الرئيسي لتفسير مظاهر التوتر والصراع والتنازع بين البلدين وكل المظاهر الأخرى للتوتر والصراع والتنازع هي تعبيرات مختلفة تختفي كلها وراء هذا المتغير الرئيسي، وللإشارة فإن الجزائر والمغرب ولمقومات وقدرات هائلة بالنسبة للجزائر ونسبية بالنسبة للمغرب هما البلدان اللذان يتطلعان لدور الدولة المركز في الإقليم المغاربي، في حين أن باقي الدول المغاربية غير معنية بهذا النوع من التطلعات لأسباب موضوعية، فتونس لديها تقييم عقلاني لحجمها ودورها وركزت على تنمية وبناء المجتمع المدني وأهملت بناء مؤسسة عسكرية قوية وليبيا رغم كل محاولات النظام السابق بزعامة **العقيد القذافي** فإن تطلعاتها غير جادة، وموريتانيا تركز على مكافحة الفقر وبناء الهياكل التحتية وهي خارج حسابات النفوذ الإقليمي في منطقة المغرب العربي. [46]

تأسيسا على ما سبق فالجزائر والمغرب هما مركزا الثقل في منطقة المغرب العربي ويبدو محور الجزائر-طهران سيضاعف من عزلة المغرب مغاربيا وإفريقيا فإضافة إلى التوتر المزمن والحدود المغلقة مع الجزائر، تشهد العلاقات الموريتانية-المغربية توترات مزمنة على خلفية الأطماع المغربية وادعاءاتها أنها ضمن الأراضي التاريخية لنظام المخزن المغربي، وكذلك بسبب مواقف موريتانيا الداعمة لتقرير مصير الشعب الصحراوي، وهذه العزلة ضمن الفضاء المغاربي تضاف إلى عزلة إفريقية نتيجة انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية في ثمانينات القرن العشرين، ثم انضمامه إلى الإتحاد الإفريقي في جانفي 2017م وقبوله العضوية غير المشروطة وجلوسه جنبا إلى جنب مع الجمهورية العربية الصحراوية

الديمقراطية العضو المؤسس في الاتحاد الإفريقي، ومع وجود النفوذ التقليدي للجزائر في إفريقيا والمسنود بحلفائها الاستراتيجيين نيجيريا وجنوب إفريقيا، أضف إلى أن التوتر الإيراني- المغربي لا يفسر فقط بعوامل سياسية، هناك كذلك الخلفية الدينية وتوظيفها من كلا النظامين، حيث تعتبر المغرب التي تحتفي بما يسمى إمارة المؤمنين المكرسة دستوريا في المغرب، النشاط الإيراني في غرب إفريقيا تحديا لإمارة المؤمنين المغربية المزعومة وأطماعها التوسعية المستندة إلى قراءة انتقائية وتعسفية للتاريخ.

بناءا على ما سبق تعتبر العلاقات الجزائرية–الإيرانية الراهنة مؤشرا قويا على توسع سياسات الممانعة والرفض والاستقلالية لبعض السياسات الدولية والإقليمية المغالية في التدخل في الشؤون الداخلية للدول وضرب استقرارها وتهديد نسيجها الاجتماعي، وبلغة المصالح والواقعية السياسية فمحور الجزائر-طهران يتكأ على قاعدة صلبة ويحقق مصالح الطرفين في ظل بنية دولية تشهد تحولات وتحديات وظهور مجموعة هائلة من التهديدات الأمنية والصعوبات الاقتصادية والرهانات الإستراتيجية واشتداد الصراع الدولي حول النفوذ و المصالح والاستقطاب الذي تشهده السياسة العالمية والذي يشمل مختلف أقاليم العالم. وعليه يمكن الاستفادة من هذا المحور لتحقيق أهداف مشتركة وعقد اتفاقيات تشمل مجالات اقتصادية، التنمية ورهانات إستراتيجية. ومن جهة أخرى فإن محور الجزائر وإيران وروسيا[47]، والمتحالف مع الصين التي تواصل صعودها سلم القوى العالمي و تساهم في بلورة جيوبوليتيك عالمي جديد[48]، الحاضرة بقوة في منطقة المغرب العربي والجزائر وإفريقيا، فهذا المحور معول عليه لتحقيق التوازن والدفاع عن قيم ومصالح أعضائه، والتأثير على قضايا إقليمية ودولية.

الخاتمة:

تحمل العلاقات الجزائرية-الإيرانية الراهنة وتصاعد وتيرتها رهانات حقيقية متعلقة بالتأثير في التوازنات الاستراتيجية في منطقة المغرب العربي وامتداداتها في الساحل والصحراء وإفريقيا والمتوسط والمنطقة العربية والعالم الإسلامي، وبالتداعي المنطقي وفي إطار التحالفات الدولية المعلن عنها، دعم محور التوازن في العلاقات الدولية الهادف إلى عالم متعدد الأقطاب.

وانطلاقا مما سبق نخلص إلى النقاط الختامية الآتية :

أولا : تأكد نضج العلاقات الجزائرية-الإيرانية واكتمال مسار التطبيع الذي بدأ مطلع الألفية الحالية .

ثانيا :الدبلوماسية الاقتصادية والاستراتيجية تبقى من المداخل الملائمة لتعميق العلاقات الجزائرية-الإيرانية خصوصا أن تأثيرها يندرج ضمن توجهات كبرى دولية واستراتيجية .

ثالثا :الوتيرة الحالية للعلاقات الجزائرية-الإيرانية التي وصلت إليها بعد تسلسل تاريخي طويل من منعطفات وقطيعة و إعادة تأسيس وصولا إلى تبلور تحالف استراتيجي معول عليه لتقوية علاقات بينية جزائرية-إيرانية نموذجية، و تعاون استراتيجي برهانات تنموية استراتيجية تشمل منطقة المغرب العربي وإفريقيا والمتوسط والمنطقة العربية والعالم الإسلامي، وهذه العلاقات هي المدخل العملي لبناء علاقات عربية-إيرانية متوازنة تحفظ القيم والمصالح العربية والإيرانية، والمساهمة في إحداث توازن في الإقليم وفي السياسات العالمية من خلال دعم عالم متعدد الأقطاب يراعي قيم ومصالح كل الشعوب والدول .

رابعا :العلاقات الجزائرية-الإيرانية هي علاقات بأبعاد تاريخية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية واستراتيجية وهي أبعاد تتعدد و تتكامل لتحقيق المصالح الوطنية للبلدين في إطار علاقات بينية مثمرة، وهي تمثل المدخل الملائم للتأثير في التوازنات الاستراتيجية في المغرب العربي بما يسمح بشمول هذا التأثير التوجهات الدولية الاستراتيجية الساعية إلى عالم متعدد الأقطاب يتيح للبلدين، ومجالاتهم الحيوية هامش مناورة، ويسمح لهم بالدفاع عن قيمهم ومصالحهم .

الهوامش:

(1) Fatima Zohra Filali," **l'Algérie et la sécurité dans l'ensemble méditerranéen**", (séminaire international : " **L'Algérie et la sécurité dans la méditerranée, réalités et perspectives, Constantine, 20-21 Avril 2008, Université Mentouri), pp. 83-85.**

(2)Frédéric Charilon, **politique étrangères : nouveaux regards**, (Paris : presse des sciences po, 2002) , pp. 20, 21.

(3)Abdelhamid Marouani, **" La dimension stratégique de l'Algérie dans l'ensemble méditerranéen : Atouts, enjeux et limites", in : jean Dufargo (ed) , le Maghreb stratégique, 1ere partie défense collège, (Rome , juin 2005), p19.**

(4) علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوربي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، ط1، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2005)، ص. 97، نقلا عن :

A.T. Mahan, **The problem of Asia and Its effect, Upon International Policies**, (Boston : Little, Brown and company, 1900), pp. 19-45.

(5) ينظر إلى الجزائر و إيران،" تقارب تجاوز الصراع الطائفي "،موقع الجزائر س، تم التصفح بتاريخ 28جويلية 2016، في : http://www.djazairess.com/elchorouk241671

(6)ينظر الى عبير شليغم، "أطماع فرنسا في افريقيا تعود تحت راية التجنيد الدولي لمكافحة الإرهاب في مالي"، **رؤية تركية**، العدد 04، (شتاء 2015): ص. 83 -98.

(7)شحاتة محمد ناصر، **السياسة الخارجية الايرانية في عهد الرئيس حسين روحاني، حدود التأثير وأهم الملامح**، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2015)، ص.16.

(8)للمزيد من التفاصيل حول الأسس الإستراتيجية لسياسة إيران الخارجية يمكن تناول مؤلف: عزمي بشارة ومحجوب الزويري، وآخرون، **العرب وايران : مراجعة في التاريخ والسياسة**، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، 2012).

(9)باكنيام الشرقاوي، **"السياسة الخارجية الايرانية"**، موقع الجزيرة، تم التصفح يوم 03 أوت 2016، في :
www.aljazeera.net/specialfiles/pages/DEAADD73-ADUC-UUED-B455-5EC92AOF43A9

[10]سيدي أحمد ولد سالم، "**العلاقات الجزائرية الإيرانية متينة في أغلب مراحلها**" موقع الجزيرة . تم التصفح يوم 31 جويلية 2016، في : www.aljazeera.net/specialfiles/pages/FAUF91B0-143F-4CE3-9501FA-EE601C

[11]يوجين روجان، مؤلفا، محمد إبراهيم الجندي مترجما، **العرب من الفتوحات العثمانية إلى الحاضر**،(القاهرة: كلمات عربية للترجمة و النشر، 2011)،ص.426.

[12]الجزائر و إيران: تقارب تجاوز الصراع الطائفي، مرجع سابق.

[13]السيد عوض عثمان، "العلاقات الجزائرية –الإيرانية من القطعية إلى بدايات الانفراج "، **دورية مختارات إيرانية**، العدد 52 (نوفمبر 2004)، نقلا عن موقع البينة، تاريخ التصفح 26 جوان 2016، في:

http://www.albainah.neet/indx.aspx?function=itemøid=4388øgong

[14]الطاهر عمارة الأدغم، "العلاقات المغاربية –الإيرانية عرض و تحليل في "« **العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة** »مجموعة من الباحثين عزمي بشارومحجوب الزويري، محررين (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012)، ص ص.247، 248.

[15] الحسين الزاوي، "المغرب وإيران: تحديات التاريخ و تقلبات الجغرافيا السياسية، في « **العرب و إيران مراجعة في التاريخ و السياسة** »مجموعة من الباحثين عزمي بشارومحجوب الزويري، محررين (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات،2012)، ص ص.194، .195

16. ضاري سرحان الحمداني، سياسة إيران تجاه

[16]ضاري سرحان الحمداني، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**،(القاهرة: العربي للنشر و التوزيع،2012)، ص ص 214، 215.

[17]الإتحاد العالمي للعلماء المسلمين، مركز نماء للبحوث و الدراسات، **تقرير التشيع في إفريقيا**، 2011، ص .666.

[18]الحسين الزاوي، مرجع سابق، ص. 195 .

[19]الاتحاد العالمي للعلماء المسلمين، مرجع سابق، ص. 667.

[20]السيد عوض عثمان، مرجع سابق.

[21] الحسين الزاوي، مرجع سابق، ص. 195.

[22]السيد عوض عثمان، مرجع سابق.

[23]بيتون أيزدي مؤلفا، سعيد الصباغ مترجما، **مدخل إلى السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية**، (بيروت : الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص. 11.

[24]الحمداني، مرجع سابق، ص. 109.

[25]السيد عوض عثمان، مرجع سابق.

[26]دالية غانم يزبك، "**الجزائر على حافة الهاوية :ماذا حققت الأعوام السبعة عشر من حكم بوتفليقة**"، موقع كارينجي، تم التصفح يوم 31 جويلية 2016، في: Carinegie-mec.org/2016/0428/ar-63 483 1x qE

[27] الحسين الزاوي، مرجع سابق، ص.195.

[28]الطاهر عمارة الأدغم، مرجع سابق، ص.248.

[29]المرجع نفسه، ص ص. 248-249.

[30]دالية يزبك، مرجع سابق.

[31]من أمثلة هذه التصريحات هو تصريح الرئيس الإيراني السابق محمود أحمدي نجاد حول استعداد إيران لتزويد الجزائر بالطاقة والتكنولوجيا النووية السلمية وذلك أثناء زيارته للجزائر في نوفمبر 2006.

[32]Toufik abdelbari," comment l'équilibre militaire entre l'Algérie et le Maroc à basculé" ,tout sur l'Algérie, vu 03/07/2016 www.tsa- algerie.com/2016 05 05/l'équilibre-militaire-entre--l'Algérie –maroc-à basculé

[33] ibid.

[34] للمزيد الاطلاع: عمر فرحاتي، يسرى أو شريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، (الجزائر: منشورات الدار الجزائرية، ط1، 2016)، ص ص. 20- 244.

[35]أنظر: عمر كامل حسن،**المجالات الحيوية الشرق أوسطية في الإستراتيجية الإيرانية**،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،ط1،2015)، ص ص. 391،393.

[36] الحسين الزاوي، مرجع سابق، ص.193.

[37] باكنيام الشرقاوي، مرجع سابق .

[38] يحيى أبو زكرياء، "**الجزائر و إيران لقاء الثورتين**"، موقع عرب تايمز، تم التصفح 2016/06/31 في:
http://www.arabtimes.com/portal/article_display.cfm?ArticleID=17734

[39] المرجع نفسه.

[40] المرجع نفسه.

[41] لمزيد من التفاصيل ينظر إلى: صالح الحصين،**العلاقات الدولية بين منهج الإسلام و منهج الحضارة المعاصرة**، (الرياض: مكتبة العبيكان، 2008)،ص.17.

[42] حول تبعية السياسة الخارجية المغربية لقوى دولية واقليمية، ينظر إلى عبد الفتاح نعوم،"السياسة الخارجية المغربية :إيران نموذجا "، **شؤون الأوسط**، العدد 150 (شتاء 2015)، ص ص128-137.

[43] ينظر إلى مهدي شحادة و جواد بشارة، **إيران تحديات العقيدة و الثورة** (لبنان، بيروت: دار بلال للنشر) ط1، 1999، ص ص.140، 156.

[44] الحسين الزاوي،مرجع سابق،ص.191.

[45] عمر كامل حسن،مرجع سابق، ص.13.

[46] لمزيد من التعمق في هذا الموضوع حول الصراع حول الدولة المركز في المغرب العربي، إلى محاضرة وليد عبد الحي حول "الصراع الدولي في منطقة المغرب العربي "،موقع مؤسسة عبد الحميد شومان، تاريخ التصفح يوم 2016/05/30 . في:
https://www.youtube.com/watch?v=M8xaihxgzXc

[47] brandon turbeville ,"Alegria readiesitself for potential western shift strategy moves closer to russia , anti-natobloc", activiste site, History of site browsing 15/08/2016
http://www.activistpost.com/2016/05/algeria-readies-itself-for-potential-western-shift-in-strategy-moves-closer-to-russia-anti-nato-bloc.html

[48] أنظر: أنيس الوهيبي، " الصين و الجيوبوليتيك العالمي الجديد "، موقع مركز الروابط للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، تاريخ التصفح : 27 ديسمبر 2016، في : Rawabetcenter.com/archives/28823

الاندماج المغاربي بين الاتفاقيات المشتركة والواقع الاقتصادي

د. نبيل دريس
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة البليدة ـ 2.

ملخص:

يعتبر موضوع الاندماج المغاربي من الأهمية بما كان من حيث المؤسسات التي تم انشائها في اطار الاتفاقيات المبرمة ومن خلالها تدفع الدول المغاربية قدما نحو الاندماج الاقتصادي والاجتماعي كتدبير لتنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والإعلامية.

كذلك توحيد السياسة الاقتصادية والمالية والنقدية والتشريعات والنظم الجمركية فيما بينها والعمل على تحقيق سياسات التجانس بين الدول الأعضاء في مجالات مختلفة لصالح الاندماج انطلاقا من الأهداف المنشودة، في ظل العوائق التي تقف أمام الاندماج وأهمها العامل السياسي الذي أضحى السبب الرئيسي في نجاح أو فشل أي تجربة وحدوية.

الكلمات المفتاحية: الاندماج المغاربي، سياسات التعاون، معوقات الاندماج.

Abstract

It is the subject of Maghreb integration of the importance of which was based on the institutions that were created in the framework of agreements and through the Maghreb countries to advance towards economic and social integration as a measure to develop and broaden and strengthen the economic, social , scientific, cultural and media , as well as the unification of the economic, financial and monetary laws and customs systems and work together harmonization of policies between member countries in various fields for the benefit of the merger of the desired objectives , in the light of obstacles to mergers, the most important political factor , which has become the main reason for the success or failure of any single experience.

Keywords: integration of the Maghreb, union agreements, cooperation policies, obstacles to integration

مقدمة

يمثل الاندماج المغاربي الهدف الاستراتيجي بالنسبة لقادة دول منطقة المغرب العربي، بإعتباره يعد خيارا سياسيا عقلانيا وضرورة تاريخية لإنطلاقة حضارية، بجميع أبعادها السياسية الاقتصادية والاجتماعية والأمنية لشعوب المنطقة، في ظل نظام دولي يتميز بعلاقات القوة الصلبة والناعمة وسياسة الهيمنة على الشعوب والأمم المجزأة والضعيفة، ولقد دفعت هذه التحديات المتعددة والمتنوعة التي واجهتها دول المغرب العربي في علاقتها البينية وفي علاقاتها الخارجية بقادتها إلى البحث عن صيغ عملية جديدة تمكنها من امتصاص ظاهرة النزاع فيما بينها، من جهة، ومواجهة التحديات الخارجية، من جهة أخرى.

وعليه تكتسي دراسة هذا الموضوع أهمية تحليل تلك الاتفاقيات التي تم إنشاءها في إطار الإندماج بين هذه الدول والتي تعد كتدبير للتنمية وتدعيم الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمل على توحيد السياسة المشتركة والتشريعات والنظم فيما بينها، والعمل على تحقيق سياسات التجانس في مجالات الزراعة والصناعة والمواصلات لصالح تفعيل مساعي ألاندماج، انطلاقا من الأهداف المنشودة، ومحاولة مقاربة الاتفاقيات المبرمة مع الواقع المغاربي.

وتتطلب معالجة هذا الموضوع طرح الاشكالية التالية، المتمثلة في السؤال التالي:

ما هي الاتفاقيات المؤسسة لاندماج دول ألمغرب العربي وما فاعليتها في الواقع خاصة الاقتصادي، وماهي العقبات التي تواجه هذا الاندماج ؟

وللاجابة تم تقسيم الموضوع الى ثلاثة محاور، يتضمن الاول خطوات تحقيق الاندماج لدى دول المغرب العربي، والثاني **يتناول** سياسات الانظمة، أما المحور الثالث من الدراسة فخصصناه لمعوقات هذا الاندماج .

المحور الأول: خطوات تحقيق اندماج دول المغرب العربي

يستلزم الاندماج لدى الدول توفر الظروف المناسبة، واستخدام التدرج والمرحلية وفق برامج زمنية محددة، وفيما يلي خطوات تحقيقه وأثر كل خطوة من هذه الخطوات في المساهمة في قيام التقارب وفق الاتفاقيات المبرمة بين دول المغرب العربي.

أولا: إقامة منطقة التبادل الحر،

تطبيقا لسياسات وإستراتيجية قادة هذه الدول الهادفة إلى تحقيق تنمية اقتصادية مندمجة متمثلة في إقامة منطقة للتبادل ألحر، عمدت هذه الدول الى ابرام إتفاقية في هذا الشأن، مع احتفاظ كل منها بتعريفتها الجمركية ونظامها الجمركي، بالنسبة للدول الأخرى، التي لم تدخل طرفا في الإتفاق[1].

وتعتبر المشكلة الرئيسة التي تنجم عن إلغاء التسعيرات الجمركية على منتجات المنطقة أنها قد تترتب عليها خسائر مالية لبعض الدول الأعضاء في الإندماج، لذلك يكون من الضروري الإتفاق على تحمل الخسائر المحتملة لأي من الدول الأعضاء.

فالدول المغاربية عليها المزيد من بذل الجهود للمساهمة في هذا الفضاء بتنفيذ الاتفاقيات، ودراسة إجراءات جديدة بهدف إرساء منطقة للتبادل ألحر وإعلان الدول المغاربية عن توجهات اقتصادية جديدة حرة، تتميز بالمبادرة الحرة وبإقتصاد السوق، إلا أنها غير كافية، بل يجب اتخاذ الإجراءات المدعمة لتلك ألاختيارات، وعلى الإدارة أن تساعد على تطبيق هذه الاختيارات، وعلى المستثمرين أن ينشطوا خارج الحدود المغاربية لإكتساح الأسواق الجديدة.

والواقع، أن فكرة بعث منطقة للتبادل الحر تفرضها التحولات الإقتصادية العالمية، وفي ندوة برشلونة المنعقدة في أواخر شهر نوفمبر سنة 1995[2]، تم الإتفاق على إنشاء منطقة التبادل الحر، الا أن ذلك لم يتم الى يومنا هذا، ويرجع ذلك الى الاختلافات البينية في طبيعة الانظمة الاقتصادية للدول، سواءا من الناحية القانونية والإجراءات اللازمة لتنظيم التجارة بين الدول، زيادة على الاختلاف الواضح بين طبيعة القرار السياسي لهذه الدول والذي مرده دائما النزعة القطرية، كلها عوامل تؤثر بشكل او بآخر على تجسيد القرار الذي يقضي بإنشاء منطقة للتبادل الحر بين الدول المغاربية.

ثانيا: إقامة الوحدة الجمركية

في إطار عملية الاندماج ألمغاربي تعمل دوله على تنسيق الأنظمة الجمركية فيما بينها، وكذلك توحيد التعريفات الجمركية، وغيرها من الرسوم المتعلقة بها تجاه الدول ألأخرى، وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة المالية المتفرعة عن لجنة المغرب العربي المجتمعة بمدينة الرباط، يومي14 و9/15/ 1988 تقدمت بتوصية في مجال تنسيق السياسات الجمركية، تقترح فيها على المدى القصير تعميم الأحكام الجمركية الواردة في الاتفاقات المبرمة على الصعيد الثنائي فيما بينها، والتي تتلاءم أكثر مع وحدة أقطار المغرب العربي[3]، بغرض تسهيل كل من تنقل السلع والبضائع والاشخاص بين دوله، تجاوزا للاجراءات الجمركية المختلفة والمعقدة التي تفرضها هذه الدول فيما بينها، والتي تتناقض مع ما تنص عليه الاتفاقيات الثنائية والجماعية، كالرسوم التي فرضتها تونس على المواطنين الجزائريين المتجهين لتونس الشقيقة، الأمر الذي يمس بحرية التنقل الواردة في الاتفاقيات المغاربية، والذي أثار استياءا كبيرا لدى المواطن المغاربي.

لقد اتفقت الدول المغاربية على إقامة إتحاد جمركي بينها، وذلك بصفة تدريجية [4]، والهدف هو إقامة الوحدة الجمركية مع توحيد التعريفة الجمركية في كل الدول الأعضاء، وتنفيذا لقرار مجلس الرئاسة المتعلق بإعتماد مبادئ وقواعد قيام مثل هذه الوحدة الجمركية، تضمنت الاتفاقية التجارية والتعريفية جملة من المسائل، منها ما يتعلق بحركة البضائع، كذلك ما يتعلق بالتنسيق التجاري، وبالتسوية المالية الخاصة بالمبادلات التجارية، وكذا التدابير الوقائية التي يمكن أن تتخذها الدولة المتعاقدة المتضررة [5].

نصت المادة الثانية من الاتفاقية التجارية والتعريفية على إعفاء البضائع ذات المصدر المغاربي المتبادلة فيما بين دوله من الرسوم الجمركية والضرائب، عدا الرسوم والضرائب المفروضة على الإنتاج المحلي[6]، وفي مجال التنسيق التجاري تحث الاتفاقية الأطراف المتعاقدة على ترويج المعلومات والمعطيات الاقتصادية والتجارية فيما بينها، وتشجيع الاتصالات بين المؤسسات القائمة من غرف تجارية ومنظمات التجارة الخارجية، وغيرها، بهدف الإنتاج وتسويق المنتوجات والمشاريع المغاربية

المشتركة، وذلك عن طريق تنظيم الانشطة المشتركة خاصة في المناطق الحدودية، سواء في اطار ثنائي وجماعي كالمعارض التجارية الخاصة بالصناعات التقليدية كصناعة الزربية والفخار والحلفاء وغيرها على المناطق الشرقية مع تونس وكذلك مع المغرب، باعتبار ان الاختلاف بين الدول يعد رافدا للتعاون والتطوير الصناعي الحرفي .

وفيما يخص تسوية المعاملات المالية والخاصة بالمبادلات التجارية البينية فإنها تتم حسب قوانين الصرف المعمول بها في كل قطر، لأحكام اتفاقيات الصرف الجماعية أو الثنائية المبرمة في هذا المجال، ولزيادة حجم التبادل التجاري أجازت الاتفاقية تطبيق نظام المقايضة[7]، أما النزاعات التي تثار بشأن تفسير وتطبيق هذه الاتفاقية، فإنها تعرض على اللجنة الوزارية المتخصصة، وفي حالة عدم توصلها إلى حل مرضي للأطراف المتعاقدة، تحال على الهيئة القضائية المغاربية[8]، الا ان هذه النصوص والاجراءات القانونية تبقى حبيسة الاتفاقيات، ولم ترق لتطبيقها في الواقع.

أما مهمة الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاقية، فقد أوكلت إلى لجنة المتابعة التي يدخل اختصاصها في كل المجالات الخاصة بالتداول التجاري، وإعداد التقارير ورفعها إلى اللجنة الوزارية المتخصصة للفصل فيها[9]، من خلال اجتماعات اللجنة الوزارية المكلفة بالاقتصاد والمالية التابعة للاتحاد، والتي اهتمت هذه الأخيرة بموضوع توحيد الأنظمة الجمركية وتوحيد التعريفات الجمركية، وغيرها، من الرسوم للدول الأعضاء تجاه الدول الأخرى، وعلى مستوى الخبراء قامت بدراسة مقارنة للتعريفات الجمركية والرسوم الأخرى وذلك تمهيدا لتوحيدها [10].

وقد تم الاتفاق على إنشاء مجلس لدول المنطقة للجمارك، يتألف من المديرين العامين لهذا القطاع بهدف الوصول إلى نظام جمركي موحد[11]، وهذا يحتم على الدول توحيد أنظمتها، والحوار المستمر في إطار الاتحاد.

ثالثا: إنشاء سوقا لدول المغرب العربي.

تتطلب الضرورات الداخلية والخارجية من منطقة المغرب العربي الإندماج الذي بدوره يستوجب إحداث الوسائل الملائمة لتجسيده، ففي ظل السوق تلغى القيود على تحركات الأشخاص ورؤوس الأموال، والرسوم والحوافز الجمركية بمختلف أشكالها بين الدول الأعضاء.

وبذلك تصبح هذه الاسواق سوقا واحدة ومستقرة، بقدر الإمكان، ويستوجب بانتهاج سياسة زراعية مشتركة، بما تمثله هذه الأخيرة من أهمية إستراتيجية في إطار الإندماج المغاربي، وفي هذا المجال ورد في معاهدة التأسيس ضرورة تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والإجتماعية للدول الأعضاء.

لكن ما يمكن ملاحظته أن المعاهدة لم تتداول السياسة الزراعية المشتركة، ولو في مادة واحدة، الدليل على ذلك ان ان التعاون لا زال ضعيفا ويقتصر على وقت الكوارث ووقت الجراد والاوبئة والامراض الفتاكة، حيث اكتفت بذكرها ضمن سرد المجالات التي ستشملها التنمية الاقتصادية، وهذا ما يفسر أن المجال الزراعي والأمن الغذائي من بين اهتمامات الإتحاد.

1 / لجنة الأمن الغذائي: قرر مجلس رئاسة الإتحاد إنشاء اللجنة الوزارية المتخصصة للأمن الغذائي[12]، وقد أستخدم هذا المجلس عبارة الأمن الغذائي لتسمية هذه اللجنة، دلالة على ضخامة المشكلة وعمقها، وفي دورته العادية الثانية أعتمد الوثيقة التوجيهية لبعث السوق الفلاحية المشتركة [13]، لكن التعاون في ميدان الامن الغذائي مازال بعيد المنال بين دول المنطقة.

2 / الهيئة المهنية المغاربية للحبوب والبقول الجافة: بموجب قرار مجلس رئاسة الإتحاد في الدورة العادية الثانية بالجزائر، أنشئت هذه الهيئة التي تتميز بالطابع الاستشاري، والتي من مهامها التدخل في رفع إنتاج الحبوب والبقول الجافة، كما تتولى الهيئة أيضا تبادل المعلومات حول التقنيات العلمية للإستيراد، وذلك بهدف الوصول إلى سياسة موحدة في هذا المجال [14].

3/ الهيئة المغاربية للإرشاد والتكوين الفلاحي: تكمن مهمة هذه الهيئة في تنسيق الأبحاث وبرامج التكوين الفلاحي ووضع الأطر الملائمة للتنسيق والتشاور في الميدان الفلاحي، والعمل على إحداث بنك معطيات يسمح بدراسة إمكانية إنشاء مجلة مشتركة متخصصة، وتتولى الهيئة أيضا مهام إقامة مشاريع البحث المشتركة، والعمل على تبادل الأساتذة والطلبة[15]، بهدف تبادل الخبرات والكفاءات المغاربية بين الدول، في إطار اتفاقيات بين الوزارات والجامعات، المراكز المتخصصة في كافة المجالات، الشيء الذي سيسمح بالتعاون المباشر وتطوير القدرات لدى المختصين والمكونين والطلبة في الدول المغاربية، من خلال الاطلاع على البرامج والخطط العلمية والبيداغوجية المعارف الأخرى التي تميز باقي الأقطار، وبالتالي الإثراء والتنوع الثقافي والعلمي، مما سيساعد حتما في بلورة أنظمة مشتركة ومتنوعة يستفيد منها المختصين والباحثين والمهتمين في هذا الإطار.

أ- الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية: تهدف هذه الاتفاقية إلى تنمية تسويق المنتجات الفلاحية، ذات المنشأ والمصدر المحليين، بين الأقطار المغاربية، تمهيدا لتكوين سوق فلاحية مشتركة، رغم أن هذه الاتفاقية يمكن أن تحقق فائدة مؤكدة لتنمية وترويج السوق بالمنتجات المغاربية، التي سيكون لها وقع كبير على تنمية اقتصاديات الدول الأعضاء، إلا أنها لم تقم بأية دور، ويرجع ذلك إلى التأخر في التصديق عليها من طرف الدول الأعضاء، ويرجع هذا التأخر الى عدة عوامل أهمها، ان من بين الدول المغاربية التي تحتل مكانة هامة في الإنتاج الفلاحي وتحتل مراتب هامة عالميا

في هذا الاطار كالنموذج المغربي، وبالمقابل دول ضعيفة في هذا الاطار، مما جعل الدول المنتجة فلاحيا ترى نفسها ليست بحاجة الى اتفاقية تعاون بينها وبين الدول الأخرى .

ب- الاتفاقية الخاصة بالحجز الزراعي: تعتبر هذه الاتفاقية من أهم الإنجازات التي تحققت في هذا المجال لحماية المحاصيل الزراعية والثروات النباتية والغابية وتسرب الآفات الضارة بمختلف أشكالها، وهي بمثابة إطار عام للتعاون في مجال الحجز الزراعي بين الأقطار المغاربية من أجل بناء الفضاء المغاربي بما يرعى خاصيات كل بلد[16].

المحور الثاني: السياسات المغاربية.

أولا: حرية انتقال المواطنين المغاربة، والسلع والخدمات ورؤوس الأموال.

1 / اتفاقية حرية انتقال المواطنين المغاربة بين الدول المغاربية : تعي شعوب المغرب العربي بعمق ووعي ما يجمع بينها عبر تاريخها الطويل، من قواسم كثيرة ومشتركة، تميزها على الصعيدين الطبيعي والبشري، كما أنها مقتنعة بأن الاندماج التنموي هو السبيل الوحيد لتحقيق نمو اقتصادي واجتماعي مستديم على مستوى المنطقة.

بيد أن تقدم مشروع الاندماج لا يسير بالنسق المرجو، حيث لا يزال يصطدم بعدة عراقيل لا بد من تذليلها، لتيسير ظهور كتلة مغاربية فاعلة، يكون فيها خلاص المنطقة التي تواجه نظاما دوليا يتميز بقيام التجمعات الكبيرة، كالاتحاد الأوروبي، المنتدى الاقتصادي العالمي، آسيا للتعاون الاقتصادي ... **باعتبار انتقال المواطنين والسلع بين دول اتحاد المغرب العربي من الركائز الأساسية لتحقيق أي مجهود إنمائي مشترك ولبعث فضاء اقتصادي متكامل، توظف فيه كل الطاقات البشرية والمالية المغاربية، وفي هذا الإطار تم إبرام اتفاقية، خاصة بالنقل البري للمسافرين والبضائع والعبور بين دوله بهدف ضمان حرية تنقل الأشخاص، وتنظيم عمليات عبور البضائع ووحدات النقل بين دوله.**

والواقع، أن الشعوب المغاربية تتطلع إلى آفاق أكثر، بحيث يجب معاملتها معاملة أفضل، وليس فقط بتقديم بعض الإعفاءات، وإنما مسائل أخرى تنظيمية يجب أن تسود المراكز الخاصة بالعبور، وتحسيس المواطنين بوجود وحدة مغاربية، وذلك من خلال بطاقة التعريف المغاربية وجواز السفر، والاعتناء برعايا الدول المغاربية في المراكز الحدودية ومعاملتهم معاملة خاصة، وكذلك العمل على توثيق الروابط الاجتماعية بين أبناء المنطقة.

ولهذا، فإن أهمية توفر وسائل النقل والمواصلات لا تظهر فحسب في تعزيز الروابط الاقتصادية بين الدول المغاربية، بل أيضا تعزز الروابط الاجتماعية والثقافية والسياسية بينها، ولهذه الأسباب بات من الضروري إدخال النقل ضمن إطار السياسة العامة المشتركة لبناء الفضاء المغاربي.

من خلال ما سبق يمكن القول أنه لن يتحقق التوازن الإنمائي المغاربي إلا إذا تم تحرير انتقال الأشخاص والأموال بين كافة الدول المغاربية، وبالرغم من الاتفاقيات الثنائية والجماعية التي أبرمت في هذا الإطار والمتعلقة بالموارد البشرية متنوعة ومتكاملة، إلا أن تنقل الأشخاص بين بلدان الاتحاد مازال ضعيفا وشهد تطورا مشهودا، فإن انسياب الأموال داخل هذا الفضاء لم يصل إلى الدرجة التي يصبوا إليها الجميع وذلك بالرغم من المحاولات والمجهود القيم الذي تبذله البلدان المغاربية ذاتها على المستوى الثنائي، ومن خلال ما تم اتخاذه من إجراءات وتشريعات على مستوى اتحاد المغرب العربي[17]، ويرجع السبب في ذلك الى الاختلافات البينية بين الأنظمة المغاربية من جهة، والمصالح الأجنبية في المنطقة والتي تسعى دائما الى خلق بؤر للتوتر بين الدول .

2 /اتفاقية حرية انتقال الخدمات بين الدول المغاربية. تتجلى أهمية حرية انتقال الخدمات بين الأقطار المغاربية باعتبارها هدفا في بناء الاندماج المغاربي، والتي تعبر عن واقع جديد، يرتكز على عدم التمييز بين رعايا البلدان المغاربية، فقد نصت المادة الثانية من فقرتها الأولى والرابعة من الاتفاقية على تشجيع وضمان الاستثمار بين دوله، على أن تتعهد بإصدار الموافقات والتراخيص لقيام المشروع واستيراد المعدات والموارد اللازمة له، مع عدم تحمل الاستثمار أكثر مما يتحمله، عن طريق تسهيلات ممنوحة للمواطن المغربي اثناء التنقل بين النقاط الجمركية وعدم تعطيله، فيما يتعلق بالخدمات، وتحديد الاجراءات المرنة التي تلائم المواطن كتنقل العمال المختصين في البناء والطلاء وخدمات العتاد الفلاحي والغرس والزرع، وخدمات ضرورية يحتاجها المواطن في يومياته، بين الدول المغاربية مما يشكل تعاون ويعطي فرصة للعمل وبالتالي نقل مهن وخبرات وطرق جديدة للمهن والحرف الى اقليم دولة مغاربية أخرى.

كما أن الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين الدول في أحد موادها على أن الأجور التي يتقاضاها المقيم بدول متعاقدة مقابل عمله يخضع للضريبة بالبلد المقيم فيه ما لم تقع ممارسة العمل بإحدى الدول المتعاقدة الأخرى، لأنها في هذه الحالة تخضع للدولة الممارس فيها العمل [18].

وفي الوقت الحاضر وفي ظل السياسات الحالية النقدية التي ستنتهجها، والتي تنحصر في فرض نظام التراخيص لانتقال الخدمات بأشكالها المختلفة في المنطقة، كل ذلك يجعل الاتفاقيات المختلفة

والمتعلقة بحرية انتقال الخدمات فيما بين دولها بحاجة إلى توحيد تشريعاتها الوطنية حتى تتزامن مع التطورات الاقتصادية والسياسية.

3/ اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال. إن نجاح أي سوق مشتركة متوقفة على حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء، لذا من الضروري توحيد سياسة الدول المغاربية في هذه المسألة، لأن انتقال رؤوس الأموال يدخل في إطار السياسة الاستثمارية في جميع القطاعات، حسب احتياجات هذه الدول ونخص بالذكر القطاع الخاص لإرتباطه بالتوجه الحالي للدول المغاربية، وبفضل الاصلاحات الاقتصادية التي تعرفها أنظمتها الاقتصادية تم إبرام اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار فيها[19].

وقصد الوصول إلى وضع سياسة استثمارية مشتركة، اتفقت دول الاتحاد المغاربي على أن تسعى إلى توحيد أنظمتها المتعلقة بالاستثمار، والعمل على توسيع نطاق عمل لجنة المغرب العربي للتأمين وإعادة التأمين، سعيا لتحديد سياسة مشتركة في هذا الجانب، وإحداث مؤسسة مشتركة لإعادة التأمين والعمل على توسيع نطاق المؤسسات القائمة[20]، ولإنجاح عملية الاندماج، تم إحداث "مصرف مغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية"، وذلك في إطار تنسيق السياسات المالية، وقد أسندت هذه المهمة إلى مجلس محافظي البنوك المركزية المغاربية.

ثانيا: اقامه المشاريع المشتركة.

تهدف خطط التنمية إلى استغلال الموارد التي تتوفر عليها الأقطار المغاربية، مما يعمل على ارتفاع الإنتاج المغاربي وذلك يأتي عن طريق الاندماج والتنسيق في الخطط التنموية، مما يؤدي حتما إلى نتائج إيجابية على المستوى المغاربي[21].

ومن هذا المنطلق، أصبح لزاما على الدول المغاربية أن تقوم بالتنسيق في خططها الاقتصادية من أجل التحكم في الموارد المتوفرة لديها واستخدامها على أحسن حال واستثمار الموارد العاطلة لتحقيق التنمية في كافة المجالات، بإعتبارها من الوسائل اللازمة لبلوغ أهداف الإندماج.

ومنه فالتنمية القطرية تعتبر أحد مداخله، وهذا بالضرورة سوف يترك آثارا إيجابية على الاقتصاد المغاربي من جهة، والاهتمام بالتنسيق التنموي في القطاع الزراعي أو الصناعي من جهة اخرى، إذا أريد النجاح لعملية الاندماج.

تأتي إقامة المشاريع المشتركة في إطار استراتيجية تكامل وتوحيد السياسات الاقتصادية، وتتجلى أهمية هذه المشاريع المشتركة في خلق شبكة كبيرة من المنافع والمصالح المتبادلة والمتداخلة بين الدول من الصعب إلغاؤها في أوقات الأزمات بين الدول المغاربية، فكان من الضروري إعطاء ضمانات وامتيازات للأموال المستثمرة في المشروعات المشتركة، وبهذا يتم التصديق على اتفاقية تشجيع

وضمان الاستثمار بين الدول، ولتعزيز جهودها بات من الضروري دعم المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية.

ومن المشاريع الكبرى المخصصة لتنمية المناطق الحدودية الشرقية الجزائرية التونسية، إنشاء شركة تونسية جزائرية هدفها إنجاز واستغلال مشترك لمعمل" الإسمنت" بناحية تالة ولاية القصرين بتونس، ومشروع حوض " وادي ملاق" الذي يعد من اهم الودية بالبلاد التونسية القادم من القطر الجزائري، ينبع بالشرق الجزائري ويشق الشمال التونسي الى ان يصب في البحر الابيض المتوسط، بدأت به الأعمال منذ سنة 1991، والذي يدخل في إطار السياسة التعاونية الجزائرية التونسية، والهادف إلى تنمية المنطقة الحدودية وتوفير المياه لها[22]، حتى وان لم تحقق الآن الأهداف الاقتصادية المرجوة يكون أداة الى التنوع والاستقرار على المدى البعيد، مما يفرض استغلاله في بعض المجالات الفلاحية المشتركة بين البلدين قدر الامكان لاستيعابه نسبة كبيرة من مخزون المياه تشجع على الاستغلال الامثل لها في مواجهة التحديات البيئية والتغيرات المناخية التي تشهدها المنطقة.

عرفت الحدود الغربية إنشاء شركة جزائرية مغربية هدفها الاستغلال المشترك لمعمل الإسمنت بناحية وجدة المغربية، إلى جانب استثمار منجم غار جبيلات، زيادة على التعاون الجزائري الموريتاني في ميدان الصيد البحري، إضافة إلى تلك الشركات الاقتصادية الجزائرية الليبية، الشركة المشتركة للبناء والتشييد، والشركة المشتركة لحفر الآبار، وشركة الاستكشاف وإنتاج النفط، وشركة الجيوفيزياء وشركة لتصنيع محركات الديزل، وشركة تصنيع السيارات الصحراوية، وشركة لصناعة سيارات الركوب والنقل الخفيف، إلى جانب بروتوكول اتفاق لإنجاز أنبوب غاز بين الجزائر وليبيا وتونس، الموقع عليه بمدينة تونس في 22 مارس 1988[23]، هذا الاتفاق الذي يمنح لتونس فرصة الاستفادة من هذا المشروع، بالاضافة الى اليد العاملة التي ستقوم على التسيير للانبوب العابر للاقليم التونسي، باعتبار ان الاستغلال المشترك يختلف عن ايجار الارض المستغلة لعبور المشروع.

أما على صعيد الطاقة نجد أنبوب الغاز المغاربي الذي يربط بين الجزائر وإيطاليا عبر تونس منذ عام 1988 والذي يشكل دعامة أساسية في التعاون الجزائري التونسي، وفي بناء صرح المغرب العربي وعنصر هام في التعاون المغاربي الأوروبي[24]، وإلى جانب ذلك يوجد مشروع إنجاز أنبوب الغاز بين المغرب العربي وأروبا و الذي يربط بين الجزائر وإسبانيا والبرتغال عبر المغرب منذ سنة 1991 [25]، والجدير بالذكر أن أنبوب الغاز المغاربي الأوروبي يعد محورا أساسيا في التعاون الجزائري المغربي ودعم التعاون بين باقي البلدان المغاربية، الشيئ الذي يعكس استفادة تونس كونها تعد منطقة عبور لأنبوب الغاز، من خلال الاستغلال للغاز، من جهة واليد العاملة من جهة أخرى.

ثالثا: التعاون في المجال العلمي والثقافي والاجتماعي

يشكل التعاون بين الدول المغاربية في ميادين العلوم والثقافة، الأرضية الملائمة للانطلاقة في ميدان اللاندماج المغاربي، وفي هذا الشأن أبرمت العديد من الاتفاقيات لدعم التكامل العلمي والثقافي.

1/ الاتفاقيات العلمية:

يشكل التكامل العلمي أحد الاهتمامات المهمة التي يسعى الاتحاد المغاربي إلى تحقيقها، وقد ورد في المادة الثالثة من الفقرة الرابعة من معاهدة إنشاء الاتحاد ضرورة إقامة تعاون بناء يرمي إلى تنمية وتطوير التعليم على كافة المستويات، وذلك عن طريق تبادل الأساتذة والطلبة وإحداث مؤسسات متخصصة في البحث العلمي ومؤسسات جامعية وثقافية بين دول الاتحاد[26].

2/ الاتفاقيات الثقافية:

في هذا المجال أبرمت اتفاقية التعاون الثقافي بين دول الاتحاد ولاتفاقية المتعلقة بجائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي واتفاقية إنشاء مؤسسة ابن خلدون للإنتاج السمعي البصري، واتفاقية الإنتاج السينمائي المشترك، التي أكدت أن الأفلام التي يتم إنتاجها بصفة مشتركة بين دول الاتحاد هي أفلام وطنية في كل قطر مغاربي مما يجعلها تستفيد بكل الامتيازات التي يمكن أن تمنح للأفلام الوطنية بمقتضى القوانين المعمول بها، بشرط أن تنجز هذه الأفلام من طرف شركات لها تجربة في الميدان السينمائي ومعترف بها من طرف السلطات المعنية [27].

يمكن القول أن ميدان التربية والتعليم والثقافة من الميادين المؤهلة لتأكيد التعاون والاندماج بين البلدان المغاربية خصوصا على مستوى الجامعات مما يؤدي إلى تقريب بين المناهج وتوحيد البرامج وتكثيف التبادل بين الأساتذة والطلبة وبين الجامعات المغاربية.

3/ الاتفاقيات في المجال الإعلامي.

يتحقق التعاون في هذا المجال من خلال ربط الصلة بين وكالات الأنباء كمرحلة سابقة لإنجاز وكالة أنباء مغاربية، بوضع خطط للتعاون في المجال الصحفي والتوصية بضرورة التخطيط لإيجاد مركز معلومات يخدم صحافة دول الاتحاد والقيام بإعداد دراسة تتضمن الوسائل الكفيلة لإصدار دورية مغاربية وبرامج التنمية في الأقطار المغاربية[28].

الواقع إن تحقيق ذلك لصالح التكامل الإعلامي المغاربي يتطلب توحيد التشريعات الوطنية والعمل على إعداد اتفاقية تحدد بموجبها التراتيب الإدارية التي تسهل انتقال المنتوج الثقافي، وتذلل

الصعوبات التي تحول دون انتقال فكر الإنسان المغاربي، بالإضافة إلى وضع برامج للتكوين من خلال الزيارات المتبادلة للحصول على مزيد من المعرفة والافادة من المؤسسات الإعلامية القائمة، لكن تبقى هذه الخطوات بطيئة التحقيق لغياب هيئة تتابع تطبيق هذه التوصيات والقرارات ومدى تقدم الاتفاقيات في هذا الجانب.

4/ اتفاقية الشؤون الاجتماعية: يعتبر التعاون في المجال الاجتماعي من الأولويات التي حرص عليها أعضاء الاتحاد، لماله من دور في تحقيق أهداف الاندماج، وقد أدى تطبيق هذا المنهج التكاملي إلى إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا المجال، أهمها **العمل والشؤون الاجتماعية**، ولتحقيق هذه الأهداف الاتحاد تعمل الأقطار المغاربية على توحيد التشريعات في مختلف المهن، والتشريعات الخاصة بالشركات وأحكام السجلات التجارية، وضمان حرية العمل في القطاع الخاص لمواطني كل بلد مغاربي، والمساواة بين الحقوق والواجبات، وفي المنافع الاجتماعية والأجور للعاملين، بأي دولة مغاربية [29].

الرعاية الصحية: وذلك لتوفير العناية والعمل على تنظيم قطاع الصحة وذلك بالتعاون في مجال الخدمات الصحية، كما صادق المجلس على عدد من القرارات منها برامج تعاون في ميدان رعاية الأمومة والطفولة، والتشريع الصحي والأدوات الطبية، والتربية الصحية والصحة المدرسية[30].

يتضح أن التعاون في مجال الصحة هدفه حل المشاكل الصحية المطروحة بين دول الإتحاد والرفع من مستوى القطاع الصحي إلى أعلى مرتبة، والاهتمام الصحي بالشعوب من أجل رفاهيتها.

المحور الثالث: معوقات الاندماج المغاربي.

ان الاندماج في الوقت الراهن هو في طبيعته عملية إرادية بحتة، لا يمكن أن يتجسد ميدانيا إلا برضى واتفاق بين الدول الأطراف، وذلك مهما تعاظمت قوة العوامل والأسباب التي تدفع لقيامها، ومن هنا لا يمكن فهم ظاهرة الاندماج المغاربي ومعرفة عوامل تعثرها دون التطرق إلى العوائق التي تواجهها، تم التركيز على العوائق السياسية لما لها من تأثير كبير في عرقلة إنجاز خطوات هذا المشروع الاستراتيجي، إضافة إلى ما يلعبه العامل السياسي من دور مهم في أية عملية وحدوية.

أولا: ضعف فعالية الإرادة السياسية.

إن أية دراسة للوحدة لا بد وأن يطرق فيها إلى الإطار السياسي الذي تتم فيه، خاصة وأن هذا الجانب يتطلب قدرا من المرونة في التعامل، كتنازل كل دولة في العملية الوحدوية عن جزء من سيادتها في إتخاذ أنواع معينة من القرارات لصالح الإتحاد، ونظرا لأهمية هذه التغيرات المرافقة

للعملية الوحدوية، ونظرا لعمق انعكاساتها على مختلف جوانب الحياة في كل دولة، فإنها لن تتحقق ما لم تتوفر هناك إرادة سياسية، أي ما لم تقرر وتوافق الأجهزة التي تمارس السلطة السياسية في كل دولة، ولا يمكن الاكتفاء بإصدار تلك القرارات للموافقة على قيام الإتحاد، بل الشيء المهم هو وضع تلك القرارات موضع التنفيذ، ومتابعة مسيرتها والعمل على إزالة المعوقات التي تعترضها،

ومن هنا فإن الإرادة السياسية التي تتطلبها العملية الوحدوية ينبغي أن تتميز بجدية في إصدار القرارات والإلتزام بها، أي الإستمرارية في متابعة تنفيذها و تجسيدها ميدانيا، وكل الدراسات تتفق على أن هناك سبب رئيسي مهم يقف حاجزا أمام تنفيذ تلك القرارات، وبالتالي عرقلة الاتحاد، هذا السبب هو غياب الإرادة السياسية اللازمة للعمل للاندماج، بل غياب فعالية هذه الإرادة.

ويمكن القول، أنه من بين أسباب فشل أو تعثر مسيرة الاندماج أيضا، هو ضعف العامل السياسي، وعلى الخصوص ضعف أو غياب فعالية الإرادة السياسية اللازمة للعمل الوحدوي المغاربي منذ بدايته، هذا إلى جانب عوامل أخرى لعبت دورا سلبيا على سير العمل الوحدوي المغاربي، إلا انه كان من الممكن معالجة سلبيتها وتقويمها وربما إزالتها أو تجسيدها، لو كانت فعالية الإرادة السياسية متوافرة، والتزمت التزاما حقيقيا ومخلصا لهذا المسعى المشترك.

ومن هنا فإن استمرار تلك العوامل المعرقلة لعملية التكامل المغاربي يمكن إرجاعه إلى حد كبير إلى غياب الإرادة السياسية اللازمة لهذا الاتحاد[28]، ولذلك تبقى المؤسسات المغاربية بدون روح لدى قادة دول المغرب العربي.

وفي هذا الجانب، من المؤكد أن العقبات في المغرب العربي، والتي تعوق عملية تحقيق الاندماج هي أساسا ذات طابع سياسي، فتباعد واختلاف الأنظمة السياسية المغاربية تشكل عوائق خطيرة أمام الاندماج المغاربي[29]، فحكومات دوله بشكل عام لا تبدي أي حماس تجاه قضايا ومشروعات الاتحاد المغاربي، كما أنها تفضل البرامج التي تتم على مستوى ثنائي بين البلدين، عن الدخول في مشاريع اندماج جماعي، زيادة على انعكاس الخلافات والنزاعات السياسية بين دول الاتحاد المغاربي وتأثيرها في اتخاذ القرارات بل في فعاليتها.

فلو افترضنا أن القرارات الصادرة عن مؤسسات الاتحاد اتخذت بجدية وشرع في تطبيقها، فإنها سوف تصطدم بالواقع الذي يعرف كثيرا من التقلبات الطارئة في العلاقات السياسية بين حكومات وحكام الأقطار المغاربية.

وبعبارة أخرى، فإن الخلافات السياسية التي تنشأ بين حكومات هذه الدول كثيرا ما تؤدي إلى تجميد الاتفاقيات العملية في شأن الاندماج ألمغاربي[30]، وكثيرا ما يكون ذلك التقلب في الحياة

السياسية أسيرة السلطة، كما أن القرارات كثيرا ما تؤخذ ليس على أساس معايير موضوعية دقيقة بل انطلاقا من اعتبارات وعواطف سياسية قطرية أو اعتبارات تتعلق بمصلحة مجموعة ضغط قطرية، صغيرة الحجم لكنها كبيرة الأثر.

وعليه فأن الواقع يكشف عن مدى التأخر في الإنجازات على مستوى الاتفاقيات المبرمة والنتائج في ضوء الأهداف المسطرة، وإن الاختلاف في وجهات النظر هي كلها حقائق معيشة في أي مجتمع إنساني، ولا تكون الإرادة السياسية فعلية وفعالة إلا بقدرتها على حل تلك التناقضات وتجاوز تلك الاختلافات، من اجل تحقيق التوازن بين جميع الأطراف وتسيير العملية الوحدوية، وإذا كانت الإرادة السياسية المغاربية اللازمة للإتحاد تتميز بضعف فعاليتها فإن لهذا الضعف أسبابه وعوامله.

ثانيا : التضارب بين مصالح الدول المغاربية وقضية الصحراء الغربية

من بين الأسباب التي عرقلت الاندماج المغاربي نجد التضارب بين مصالح الدول الناجم عن إدراك الحكومات المغاربية لمصالحها، وإذ تعتبر هذه الظاهرة بنيوية يبقى أن هناك قضية تشكل أحد العراقيل الكبرى أمام سيرورة بناء الاتحاد المغاربي تتمثل في قضية الصحراء الغربية، هذا بالإضافة أن النظرة الواقعية لطبيعة التفاعلات المغاربية منذ استقلال الدول المغاربية، سوف يساعد على حصر المسببات العميقة لعرقلة توحيد المغرب العربي.

ولقد نوه هذا الطرح منذ البداية الى الجهود والأفكار الرامية إلى التوحيد، أو على الأقل توحيد الجهود الرامية إلى توحيد الصف المغاربي إزاء المستعمر، وهكذا تغلب التصور الوطني (بالمفهوم القطري) على التفاعلات المغاربية، ويشكل منذ البداية التصور المغربي ومطالبته بتغيير رسم الحدود مع الجزائر المصدر الرئيسي لتفوق المصلحة الوطنية على المصلحة المغاربية، ولقد تجسد هذا التفوق من خلال الخلاف الحدودي بين الجزائر والمغرب، وبالإضافة إلى ذلك تشكل المتغير السياسي وتوعية نظام الحكم كأحد المصادر التي حالت دون تعزيز الجهد الرامي إلى توحيد المغرب العربي.

وفي هذا الإطار نتناول دور التعاون الاقتصادي مع الخارج، من خلال دور المتغير الاقتصادي الأجنبي في الحيلولة دون تحقيق أهداف اتحاد دول المغرب العربي، وعلى الرغم من العراقيل (التحديات) فلا يمكن تصور وجودها دون تأثير متغيرات خارجية فرنسا واسبانيا، ظلت باستمرار تنظر الى منطقة المغرب العربي، بأنه ميدانا تابعا لها، وهو ما يدفع بها الى التدخل بطرق مباشرة وغير مباشرة للحيلولة دون أي انواع للتقارب.

باعتبار صيغ التقارب تهدد مصالحها لا سيما الاقتصادية منها، على اعتبار ان المغرب العربي والذي يتحدد سكانه البالغ عددهم تقريبا 80 مليون نسمة تقريبا حسب توقع 2016 تعد سوقا رائجا لمنتوجات هذه الدول.

وبعد بوادر التواجد الآسيوي في المنطقة خاصة في السنوات الأخيرة، وتطلعات الولايات المتحدة إلى ايجاد موقع لها في دول المغرب العربي، لا سيما الجزائر باعتبارها تحتل مكانة جيو اقتصادية سياسية، وجيو أمنية تؤهلها الى لعب دور التوافق والتوازن في هذه المنطقة وفي افريقيا عموما.

وهكذا فإن ميزان القوة المغاربي قد اتصف منذ البداية بالتنافس بين الدولتين الرئيسيتين في المنطقة أي بين الجزائر والمغرب، وساعدت السياسة المتبعة، والتوجهات السياسية الجديدة في الجزائر على تليين التوجهات الفكرية، وإذ لا يمكن فصل هذا التليين عن طبيعة تطور العلاقات الدولية، مع تفكك الاتحاد السوفياتي، وتعميم النهج الليبرالي، فإن تطور الوضع قد أثبت أن العائق الرئيسي يتمثل في التناقض بين المصلحة الوطنية والمصلحة المغاربية، وذلك في اطار تجانس فكري ملحوظ.

مع التطور الذي شهدته الجزائر في المجال السياسي والاقتصادي والأزمة التي شهدها ويعيشها هذا الوضع، عرفت المغرب تطورات عززت من مكانتها في المنطقة، ولكن لم توظف هذه المكانة في إطار استراتيجية تخدم مصلحة المنطقة، ولا حتى اتحاد المغرب العربي، وإذا كان الشكل الجديد للقطرية يمثل على المدى البعيد تهديدا لعروبة المغرب العربي، وبالتالي معرقلا للمشروع الوحدوي، فإن القطرية الشرعية ذات الانتماء العربي الإسلامي ليست أقل فاعلية على المدى القريب في عرقلة المشروع الوحدوي، ويمكن القول أنه على دول الاتحاد المغاربي أن تقحم هذه القضية الجوهرية في أشغال الاتحاد، وأن تتوصل إلى حل مرض وعادل، وإلا ستبقى عائقا أساسيا أمام مؤسساته القائمة، فبالوصول إلى حل لها يقوى الاتحاد ويتحقق الاندماج، وإذا تصاعدت يمكن أن تكون عاملا أساسيا في ضعف كيان الاندماج.

الخاتمة

إن الاندماج المغاربي قد استطاع أن يحقق العديد من الأهداف التي أنشئ من أجلها وتتمثل أساسا في المؤسسات التي أقامها، لذلك فهو يمثل رافدا إضافيا للعمل المغاربي المشترك، وهو يعطي قوة بعث جديدة ويتيح الفرصة للاشتراك في مواجهة المشكلات الناشئة عن تعثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتدهور شروط المبادلات التجارية وتعثر انتقال التكنولوجيا وتزايد عبء المديونية، مما يستدعي التفكير في تصورات وآليات عملية تؤدي إلى التنسيق من أجل الاستخدام الأفضل للموارد البشرية والاقتصادية.

إن التجربة من ناحية الاتفاقيات المؤسساتية تعتبر تجربة متقدمة رغم أنها لم تحقق المنافع والمصالح المتبادلة، فالمبادلات التجارية على سبيل المثال لا تعكس الصورة الحقيقة للإمكانات

المتوفرة في المنطقة المغاربية، فحساب التبادل والتعاون التجاري يعطي أرقاما تخالف الخطاب السياسي الذي يتحدث عن الأخوة والتضامن ونحو آفاق واعدة بالاندماج.

والواقع يعيشه كل مواطن مسافر بشكل مستمر، عندما يصل إلى نقطة حدودية ومثال ذلك الاتفاقية المغربية لنقل البضائع والأشخاص والعبور المبرمة في إطار الاتحاد والتي لم تنفذ بشكل كامل خاصة بين الجزائر والمغرب، وبعد قطع الحدود بين البلدين لتعود بذلك العلاقات إلى الوراء.

أخيرا يمكن القول أنه ليس من اليسير استشراف مستقبل هذا الاتحاد من خلال نصوصه التأسيسية أو بقراءة نتائج التجارب الوحدوية السابقة في المغرب العربي، وإن أعتبر خطوة أولى تفسح المجال لتحقيق خطوات أخرى فهو مجرد إطار مؤسس، ويتضح ذلك من خلال خلو نصوص معاهدة الاتحاد من الإشارة إلى الوسائل والآليات الكفيلة بتحقيق الأهداف المجملة.

الهوامش

(1) مجموعة مؤلفين، جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة، المركز العربي للأبحاث وبناء السياسات، الدوحة، 2014، ص 123.

(2)جريدة الخبر الجزائرية، العدد 1541، السنة السادسة، 30 نوفمبر 1995، ص 2

(3) محضر اجتماعات اللجنة المالية المتفرعة عن لجنة المغرب العربي .

(4) المادة الأولى من الاتفاقية الخاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول إتحاد المغرب العربي.

(5) اتفاقية إقامة الوحدة الجمركية.

(6) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 17، الصادرة بتاريخ 1992/03/04

(7) المادة الثالثة من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

(8) المرجع نفسه.

(9) المادة 13 من معاهدة الإتحاد و المادة 23 من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

(10) المادة الثانية والعشرون من الاتفاقية التجارية والتعريفية.

(11) محضر اجتماع اللجنة الوزارية المكلفة بالاقتصاد والمالية.

(12) المادة 2 من القرار المنشئ للجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي.

(13) البيان الختامي للدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة الاتحاد.

(14) القرار الصادر عن مجلس الرئاسة في دورته العادية الثانية المنعقدة في الجزائر.

(15) قرار مجلس رئاسة الاتحاد، الدورة العادية المنعقدة بالجزائر، 21 – 23 جويلية 1990.

(16) القرار السابق الذكر.

(17) ندوة الهجرة العربية العامة و المغاربية خاص إلى الاتحاد الأوربي و انتقال الأشخاص و الأموال في دول اتحاد المغرب العربي،مجلة دراسات دولية، عدد 57، 1995/4، ص 108

(18) المادة 1/16 من الاتفاقية الخاصة بتفادي الازدواج الضريبي و إرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل بين دول الاتحاد.

(19) أنظر نص الاتفاقية في: الجريدة الرسمية، العدد 6، السنة 28، الصادرة بتاريخ 1991/02/06.

(20) اتفاقية حرية انتقال رؤوس الأموال.

(21) أنظر محضر اجتماع الدورة السادسة للجنة الوزارية المتخصصة المكلفة بالاقتصاد والمالية.

(22)صبيحة بخوش، التكامل المغاربي، طموحات ومعوقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 165.

(23) الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 31، الصادرة بتاريخ 1993/08/03.

(24) المرجع نفسه.

(25) جريدة الخبر الجزائرية، العدد 1813، السنة السابعة، 1996/11/10، ص 2 .

(26) الاتفاقيات العلمية من قرار مجلس رئاسة الاتحاد، ر10 /ت/1990 .

(27) المادتان : 1 و 2 من اتفاقية الإنتاج السينمائي المشترك .

(28) توصيات المجلس الوزاري للثقافة والاعلام المغاربي المنعقدة، الجزائر، 13 نوفمبر 1991.

((29) محضر اللجنة الفرعية المغاربية للشؤون الاجتماعية والإنسانية والأمنية، المحرر بتونس، بتاريخ 1988/12/14

(30) المادة 2/5 من اتفاقية التعاون الصحي بين دول الاتحاد.

إنتهاك القواعد الدولية الآمرة

(حق تقرير المصير في ظل إتفاقية الفلاحة والصيد البحري بين المغرب والإتحاد الأوروبي)

مرسلي محمد، باحث دكتوراه
جامعة الجزائر ـ 1.

ملخص

إن تشكل القانون الدولي الحديث، كان في بدايته عبارة عن قواعد عرفية، تدرجت وإكتسبت مكانتها وقوتها وإلزاميتها، من خلال الممارسة الدولية من جهة، ومن خلال شعور الجماعة الدولية بحتمية وجود مثل هكذا قواعد، أحاطتها بطابع القطعية، لهدف واحد ووحيد، هو دورها في تنظيم العلاقات الدولية بين الدول، وفق أسس صحيحة وسليمة، وكذا دورها في حفظ الأمن والسلم الدوليين، واللذان يحتجان إلى قواعد قانونية من فئة خاصة، تفرض نفسها بقوة وسط الجماعة الدولية، هذا ما أدى إلى بروز طائفة جديدة من القواعد القانونية التي إمتازت بالسمو والقوة، وعدم مكنة معارضتها أو مخالفتها، أطلق عليها إسم القواعد الدولية الآمرة، والتي إتبثق عنها نوع أخر من الإلتزامات الملزمة تجاه الجماعة الدولية كافة، إتخذت مع الوقت شكل مبادئ قانونية سامية، قابلها جزاء صارم في حق كل من يعتدي عليها أو ينتهكها، ومن بين هذه المبادئ، حق الشعوب التي لا زالت تحت نير الإستعمار في تقرير مصيرها، بإعتباره حق ناشئ عن القواعد الدولية الآمرة والتي لا تجيز المعارضة والمخالفة، بل وتقوم المسؤولية الدولية للدول عن كل إنتقاص أو إنتهاك لها.

Abstract

The formation of modern international law was, at its beginning, customary rules, gradually gained its Stature, strength and mandatory, through the international practice on the one hand, and through the sense of the international community to the inevitability of the existence of such a rules, surrounded by peremptory nature, to achieve only one goal, which is its role in the organization of international relations between nations, according to correct and sound foundations, as well as its role in maintaining international peace and security which need legal rules of a special class, compelling strongly amid of the international community, this is what led to the emergence of a new range of legal rules characterized by superiority and strength, and the inability to oppose or breach, these were called peremptory international rules, from which other type of binding commitments towards the international community emanated, taking within time high legal principles, were offset by a penalty strictly against anyone who attacks or violate them; among these principles, the right of people who tan under the yoke of colonialism to self-determination, as a right arising from international rules of jus cogens and which do not permit opposition and violation, but indeed rise the international responsibility of States for each diminution or violation of them.

مقدمة :

لقد لعبت القوانين المتعاقبة من بدايتها التي كانت عرفية إلى غاية مرحلة التدوين، في تكريس المبادئ الإنسانية السامية، والتي أسست لنظام عالمي مبني على المساواة في التعامل السلمي بين الدول، إلا أنه في مخالفة ذلك، نجد بعض العقبات والتي واجهت التوجه القانوني الصحيح، والذي يفترض أن يعمل الجميع به، وكما قال أحد الفقهاء القانونيين بأنه لم يوجد القانون إلا ليخالف، من ناحية، وكما يقول الفقيه القانوني الفرنسي *Alain Pellet* أنه لا وجود للقانون الدولي في ظل عدم وجود مسؤولية دولية[1]، فالأول مقترن بالثاني إقتران وجود بعدم، وقد تطور المجتمع الدولي بتطور المنظومة القانونية التي واكبت هذا التطور من ناحية أخرى.

وبما أنه لا توجد منظومة دولية مثالية، وأنه لكل أصل إستثناء، فإنه إلى غاية اليوم ما تزال بعض الدول والشعوب تحت نير الإستعمار، رغم مرور العديد من السنوات على نص الأمم المتحدة في العديد من قراراتها و صكوكها على وجوب تمكين الشعوب المحتلة من تقرير مصيرها.

ويعتبر حق تقرير المصير مبدأ عالميا ساميا، لأنه كرسته الصكوك والمواثيق الدولية عبر مختلف سنوات التنظيم القانوني الدولي، حتى أنه إكتسب صفة القاعدة القانونية الدولية الآمرة والتي لا يجوز مخالفتها. إلا أن الواقع يبين خلاف ذلك، وهو ما يظهره إحتلال الكيان الصهيوني لفلسطين، وإستمرار إحتلال أراضي الصحراء العربية من قبل نظام المغربي، وهو ما يمثل تحديا للشرعية الدولية، وإنتهاكا للقواعد السامية في المنظومة العالمية، وتمثل هذه الأخيرة الموضوع الذي سنبينه كدليل على هذا التحديمن خلال الإشكالية التالية :

إذا كانت الإتفاقية المغربية- الإتحاد الأوروبي للفلاحة والصيد البحري تمثل إنتهاكا لحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وفق ما نصت عليه قرارات الأمم المتحدة بإعتباره مبدأ من مصاف القواعد الدولية الآمرة، فما هي الآثار القانونية المترتبة عن ذلك الإنتهاك؟

وستتم معالجة هذا الموضوع، والإجابة على ما تطرحه أشكاليته من تساؤلات عبر المحاور التالية:

المحور الأول – حق تقرير مصير الصحراء الغربية في ظل المشروعية الدولية

من بين أهم القضايا، المتعلقة بتصفية الإستعمار خلال الحقبة المعاصرة، والتي ما زالت تراوح مكانها، نجد قضية الشعب الصحراوي، الذي يسعى دؤوبا، رغم تعنت المحتل المغربي، إلى الحصول على حقه في تقرير المصير، والذي كافح و يكافح هذا الشعب المحتل، لسنوات طوال من أجل تحقيقه.

وعلى الرغم مما شهده العالم الحديث، من حلول للعديد من القضايا المشابهة، أين صارت تلعب العلاقات الودية والحسنة بين الدول تلعب دورا مهما في ترقيتها وتطوير إقتصادياتها، فإن

إستمرار الأزمة الصحراوية، شكل عبئا كبيرا على الشعب الصحراوي من جهة، كبلد تحت الإحتلال، وكذا على المحتل المغربي من جهة أخرى، حيث عرقل أي فرصة يمكن إستغلالها في إطار التعاون الإقليمي بين بلدين متجاورين، كما شكل عائقا كبيرا أمام التعاون والنشاط المشترك الذي يفترض بين الدول المتجاورة، كما أن واقع تعنت المحتل المغربي قطع أي إرادة يمكن أن تترجم ـ في الواقع ـ إلى فضاء بناء للسلام والأمن في المنطقة[2].

وتعتبر قضية الصحراء الغربية، من أهم القضايا التي لها إرتباط وثيق بالمشروعية الدولية، لأنها كقضية أجملت في طياتها كل صور الإنتهاك الحديثة للمشروعية الدولية، وذلك بسبب ما يقوم به المحتل المغربي على الأراضي الصحراوية، بداية من واقعة الإحتلال التي تنتهك مبدأ هذه الشرعية، وصولا إلى كل ما يقوم به من تعذيب وإنتهاك لحقوق الشعب الصحراوي، وهو يعتبر من أكبر عمليات الإنتهاك الحديثة لحق الشعوب في تقرير مصيرها.

أولا- القواعد الدولية الآمرة في القانون الدولي العام

يتمحور الحديث عن الشرعية الدولية في مفهومها العام، في مجمل قواعد القانون الدولي العام، التي تم الإعتراف بها بصفة مطلقة، والتي حازت قوة إلزامية، بمعنى أنها تحمل في طيها إلزاما لكل الدول بتنفيذ ماجاءت به وإحترام الأحكام الواردة فيها، دون أي مخالفة أو معارضة لها، وإلا كانت تلك الدول تحت طائلة المسؤولية الدولية، وقد أطلق على هذه القواعد السامية مفهوم القواعد الدولية الآمرة (Jus Cogens)، وما يمكن إبرازه وتأكيده في هذا المنحى هو أن تلك القواعد هي الممثلة فعليا لما يطلق عليه بالنظام العام الدولي، ذلك النظام الذي هدفه الأسمى والأساسي هو تحقيق المصلحة العامة المشتركة لكل دول الجماعة الدولية، رغم مايكتسي هذا المفهوم والمدون تحت مسمى النظام العام الدولي من غموض، على عكس ما يقابله من وضوح تام في خصوص النظام العام في مجاله الداخلي[3].

تعود فكرة القواعد الدولية الآمرة في القانون الدولي، إلى حقب تاريخية متعاقبة، فبالعودة إلى القانون الروماني الكلاسيكي، نجد مصطلح juge cogente قد ظهر ولاح بوضوح في خلاصة (جستنيان)، حيث نجده ركز على وجود نوع من القواعد التي لا يسمح بالخروج عليها أو معارضتها أو مخالفة أحكامها، بقراءة لما ورد في تلك الخلاصة : " jus publicum privatorium pactis mutari non potest" بما مفهومه أن "المواثيق الخاصة لا يمكن أن تحيد عن القانون العام"، وهو ما يكرس وجود مجموعة من القواعد القانونية السامية، والتي لا يجوز للأفراد أن يتفقوا على خلافها، ولا يسمح بمخالفتها أو الإتفاق على مخالفتها، وهو ما يطلق عليه بالقواعد الدولية الآمرة، كما نجد في نفس هذه المدونة أن الإتفاقات المخالفة للقوانين أو الدساتير أو المخالفة للأخلاق الحمدية باطلة وزائل مفعولها[4].

ولقد أكتسبت ما يطلق عليها بالقواعد الدولية الآمرة، الصفة القانونية الملزمة، بإعتبارها جزء مستمدا من القانوني الدولي العرفي، والتي حازت سابقا القبول والشعور بالإلزامية لدى الجماعة الدولية، وبذلك فهي لا تحتاج لأي مصدر آخر يمنحها قيمة وقوة قانونية، حيث الجميع يقر ما للعرف من هذه القوة والقيمة كمصدر ملزم إتجاه الكافة، من منطلق حيازة العرف لتلك المكانة التي تخولها القوة الرسمية كمصدر من أهم وأوسع مصادر القانون الدولي في العصر الحديث، على جميع المستويات الفقهية والقضائية والدبلوماسية[5].

ثم جاءت لاحقا إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، التي أقرت صراحة بوجود القاعدة الدولية الآمرة، والتي كانت قبل هذا تستقي مشروعيتها من القانون الدولي العرفي، حيث بالعودة إلى نص(المادة 53 من الإتفاقية) نجدها حددت مفهوم القاعدة الدولية الآمرة على أنها تلك القاعدة التي تحوز قبول الجماعة الدولية والتي تحمي مصالح تلك الجماعة، كما نجد طي المادة أنها أقرت بالصفة الآمرة والسامية لهذه القاعدة، ودليل ذلك إقرارها صراحة ببطلان كل إتفاقية تتعارض مع القواعد الدولية الآمرة أو تخالفها، ووسمتها بالبطلان المطلق، ثم أكدت المادة 64 من نفس الإتفاقية بطلان وإنقضاء أي إتفاقية تتعارض وتخالف في أحكامها القاعدة الدولية الآمرة اللاحقة، أي تلك التي تتشكل لاحقا عن معاهدة ما، ثم يظهر أن تلك الإتفاقية المعقودة مخالفة لتلك القاعدة، فرغم أن تلك المعاهدة نشأت صحيحة في بدايتها ومشروعة، إلا أن ظهور قاعدة دولية آمرة لاحقة تكون في تعارض معها، تجعلها منتهية ومنقضية، وهذا يظهر السمو والإلزامية المطلقة التي منحتها إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، من خلال موادها (رقم 53 و 64) للقواعد الدولية الآمرة[6].

وقد حظي مبدأ القواعد الآمرة بقبول واسع النطاق في فقه القانون الدولي، ويتجلى قبوله في إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، والتي أثبتت من خلال الوثائق التحضيرية التي تعلقت بمرحلة إدراج كل من (المادة 53 و 64) من الإتفاقية واللتان تخصان القواعد الدولية الآمرة، فبالعودة إلى تلك الوثائق وتحليلها منطقيا، نجد أنه رغم الحالة التشابكية والتباين الواضح بين الدول في مناقشات إقرار المادتين في صلب الإتفاقية، إلا أنه الأغلبية من تلك الدول كانت مؤيدة ومصرة على الإدراج النهائي لتلك المواد، رغم تخوفات بعض الدول في خلال المناقشات، حيث نجد بعض الدول أرادت إبراز الطابع غير الواضح لتلك المواد، وهو ماقد يمنحها جانبا مظلما إستغلاليا في الممارسة الدولية والتطبيق الفعلي، ما قد يجعل بعض الدول يستغلها بطريقة عكسية لما أقرت عليه[7].

ومنه فإن القواعد الدولية الآمرة والتي وجدت مكانتها أولا في المنظومة القانونية الدولية كقاعدة دولية عرفية تشكلت بفضل الجماعة الدولية ولمصلحتها، فإن نفسها تلك القاعدة دونت ـ لاحقا من

خلال إتفاقية فيينا ـ لقانون المعاهدات، مع إقرار سموها وتأكيده من خلال الآثار القانونية التي تبرز في حالة مخالفتها.

ثانيا- الصحراء الغربية وحق تقرير المصير

يقود الحديث الفعلي عن قضية الصحراء الغربية، إلى البدايات الأولى لإكتشاف جزر الكناري بين سنوات 1312 و 1335 ميلادي، ومنها بدأت إنطلاق الحملات الإستكشافية التنافسية على سواحل الصحراء الغربية بين كل من البرتغاليين والإسبانيين، وبداية من سنة 1405 ميلادي تحديدا، قام الفرنسي وبالإبحار والنزول على شواطئ رأس بوجادور، ثم وصولا إلى سنة 1421ميلادي، قامت هولندا بحملة على المنطقة، وذلك طمعا في جلب أكبر عدد من الرقيق الأسود لبلادها والذين كانت تشتريهم من القبائل الصحراوية، وكذا لتوسيع تجارتها في المنطقة، ولم يحد الإسبان عن هذا النهج، حيث بوصولهم إلى جزر الكناري والسيطرة عليها، تحديدا سنة 1476 ميلادي، ثم قيامهم بإطلاق حملية إسبانية على منطقة الصحراء الغربية، أين إحتلوها وأقاموا قلعة تهيمن على ساحلها بغرض مراقبة السفن الغريبة من جهة، كمنطلق لنقل العبيد والرقيق بإتجاه السواحل الإسبانية من جهة أخرى، حينها سميت تلك القلعة بإسم قلعة سانتا كروز دومار (Santa Cruz Demar) والتي لم تسلم من أيادي الثوار الصحراويين، أصحاب الأرض حينها، حتى دمروها، ولكن الحملات تواصلت متعاقبة ومتتالية، لغاية إستعمار الصحراء الغربية من طرف الإسبان والذي دام إلى غاية السبعينات من القرن الحالي[8].

وعليه، تعتبر الصحراء الغربية كقضية إرث إستعماري، تحديدا من فترة إستعمارها من قبل إسبانيا في أعقاب مؤتمر برلين سنة 1884، وصولا إلى غاية اليوم، فبعد استقلالها في عام 1956، أدعى المغرب ـ البلد المجاور ـ لها أن إقليم الصحراء الغربية ينتمي إليه ويتبعه، لكن في عام 1960 تم الإعتراف بحق تقرير المصير للشعوب المستعمرة، من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 1514[9]، مما يمثل نقطة تحول في عملية إنهاء الإستعمار، حيث أصبح يعتبر حق الشعوب في تقرير مصيرها من أحكام القانون الدولي العرفي، والذي يعتبر ملزما لجميع الدول، علاوة على ذلك، يعتبر أمر إنهاء الاستعمار بتقرير المصير من القواعد القانونية التي يطلق عليها وصف القواعد الدولية الآمرة، ففي عام 1963، أعلنت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالقضاء على الإستعمار أن الصحراء الغربية كان من المقرر أن تتخلص من الإستعمار، وبعد ذلك، أصدرت الجمعية العامة عددا من القرارات التي تطلب من إسبانيا بدء عملية إنهاء الاستعمار وتنظيم إستفتاء يعقد لاحقا على الأراضي الصحراوية، وبينما قبلت إسبانيا العملية، رفضت كل من المغرب وموريتانيا القرار متحججة بقولها أن لديها علاقات تاريخية متعلقة بالصحراء الغربية، مما يؤدي بالضرورة إلى سيادة إقليمية على تلك الأقاليم، وتحديدا من الوقت الذي سبق الاستعمار الإسباني لهذه الأقاليم[10].

والملاحظ أن الأطماع في أقليم الصحراء الغربية لم يكن وليد الزمن المعاصر، بل كانت كل المحاولات السابقة بداية من القرن 13 عشر إلى غاية أواخر سبعينات القرن 19 دليلا واضحا على أهمية تلك المنطقة في أطماع المستعمر الأوروبي، حتى صدور القرار الأممي سنة 1975، والذي أقر حقها في تقرير المصير، إلا أن مرحلة إحتلال المغرب لأراضيها ما زال مستمرا إلى اليوم.

ثالثا- حق تقرير المصير و المشروعية الدولية

لقد عبرت محكمة العدل الدولية عن رأيها صراحة فيما يخص موضوع حق الشعوب في تقرير مصيرها، وذلك يبرز في الرأيين الإستشاريين، حيث نجد الأول كان يدور حول موضوع ناميبيا[11]، والثاني بخصوص حالة الصحراء الغربية[12]، كما جاء القرار المتعلق بقضية تيمور الشرقية[13]: "حيث إعتبرت المحكمة أنه لا يوجد ما يمكن التعقيب عليه بخصوص تأكيد البرتغال بخصوص حق الشعوب في تقرير مصيرها، سواء كما تم صياغته من خلال كل من الميثاق أو حتى من خلال ممارسات منظمة الأمم المتحدة، بإعتباره يمثل إلتزامات في مواجهة الكافة (الحديث عن مفهوم الإلتزامات في مواجهة الكافة بحسب التعريف الذي وضعه معهد القانون الدولي : "الإلتزام بموجب القواعد العامة للقانون الدولي يكون واجبا على دولة في قضية معينة تجاه المجتمع الدولي، بالنظر إلى قيمه المشتركة وحرصه على الإمتثال، بحيث إن خرق ذلك الإلتزام يمكن جميع الدول من إتخاذ إجراءات رادعت)[14]. لأن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها تم إقراره والإعتراف به من خلال كل من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا في إجتهادات محكمة العدل الدولية"، التي أقرت في رأيها الإستشاري بتاريخ 16 أكتوبر 1975 المتعلق بالصحراء الغربية[15]، قاعدة فقهية مكرسة بخصوص حق تقرير المصير بقولها " أنه يحقق متطلبات إحترام حق الشعوب في التعبير عن إرادتها الحرة " بغض النظر عن طريقة ممارسة هذه الإرادة، مع تأكيدها على تمرير القرار رقم 2625 والذي تم ذكره، ولقد ساهم هذا التطور القانوني بإعطائه قيمة سامية كمبدأ مقبول وملزم عالميا في أحكام القانون الدولي.

ويؤكد جانب كبير من الفقه على أن هذا الحق يمثل قاعدة دولية آمرة من قواعد القانون الدولي العام (JUS COGENS)[16]. هذا التكريس الجماعي المميز لهذا المبدأ، رغم ذلك لم يسمح لحق تقرير المصير بأن يطبق بخصوص كل الوضعيات، ولا حتى بالنسبة لكل الشعوب، والذي كان من المفروض لو طبق أن يسمح حقيقة له بتأكيد طابعه العالمي، وهو ما جعل هذا الحق يتأرجح بين الشرعية والفعالية، وتبين من خلال ذلك أنه خارج حالات إنهاء الإستعمار فإن حق الشعوب "يتم الحكم عليه من خلاله نجاحه أو فشله أثناء ممارسته.

وبالرغم من كل ذلك فإن الكثير من فقهاء القانون وبقدر متزايد يعطون بعدا داخليا لحق تقرير المصير، وهو نهج مهم للغاية، لكن يجب التذكير، أنها تبقى وضعية أساسا، رغم تكريسها قانونا، هذا

المبدأ لا يزال لغاية اليوم قيد النقاش، حتى أنه يظهر أحيانا غير فعال بسبب المعوقات التي يواجهها دائما وعلى كل المستويات.

المحور الثاني – مشروعية إتفاقية الزراعة والصيد الأوروبية المغربية

للحديث عن مدى مشروعية الإتفاقية المغربية- الأوروبية حول الزراعة والصيد البحري، يجب أولا توضيح مكنون هذه الإتفاقية وأهم الأطر التي تتعلق بها، ثم الإنتقال إلى إبراز مكامن مشروعيتها من عدم مشروعيتها وذلك بإسقاط مضامنيها على القواعد القانونية السارية في هذا المجال.

أولا- إتفاقية الزراعة و الصيد الأوروبية المغربية

بدأت الإتفاقية تدريجيا بدخولها حيز النفاذ بتاريخ 28 فيفري 2007، ولمدة محددة بأربعة سنوات، حسب ما نصت عليه المادة 12 من الإتفاقية، والتي سميت بإتفاقية الصيد بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، حيث يسمح لـ 138 سفينة صيد كأقصى حد من سفن الإتحاد الأوروبي من ممارسة مختلف أنواع ونشاطات الصيد المحددة بموجب المادة 2 من الإتفاقية، وقد تم من خلال هذه الإتفاقية توزيع الرخص والنسب من أجل الصيد البحري الصناعي، وذلك بين 11 دولة أوروبية هي كل من إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، ليتوانيا، لوتينيا، الأراضي المنخفضة، إيرلندا، بولونيا و أخيرا بريطانيا، هذا من جهة، والمملكة المغربية من جهة أخرى، وبمقابل ذلك تقوم دول الإتحاد الأوروبي المعنية بتقديم مقابل مالي للمغرب بخصوص التراخيص والنسب المحصل عليها وقدر ذلك المبلغ بـ 144,4 مليون أورو وهذا مقابل مدة الأربعة سنوات، كما نصت عليه المادة 7 فقرة 2 من البرتكول الملحق بالإتفاقية، بحيث المبلغ الإجمالي يقدر سنويا بـ 36,1 مليون أورو[17].

ولقد قام البرلمان الأوروبي لاحقا برفض المصادقة على تلك الإتفاقية سنة 2011، بحكم مساسها بأقليم الصحراء الغربية المحتل، والذي يعد مساسا بحق مكرس قانونا في حقه على أراضيه المحتلة وثراواتها[18]، وهو ما أدى إلى إعادة الإتحاد الأوروبي التفاوض مع المغرب لاحقا، لكن مع إستثنائه للمناطق الصحراوية المحتلة، حيث تحولت لاحقا هذه الإتفاقية إلى إتفاق زراعة وصيد شاملة بين الإتحاد الأوروبي، من جهة، والمملكة المغربية من جهة أخرى، حيث وقعا على إتفاقية الفلاحة والصيد البحري، والتي صادق عليها البرلمان الأوروبي أخيرا سنة 2012[19]، وهذا ما دفع بجبهة البوليزاريو وهي الممثل الوحيد والشرعي للشعب الصحراوي باللجوء إلى القضاء الأوروبي لاحقا من أجل المطالبة بإلغاء تلك الإتفاقية الجائرة، والتي كانت مشوبة بعيب عدم المشروعية، لإنها خالفت كل المواثيق والأعراف التي أقرت صراحة بحق الشعب الصحراوي على أراضيه المحتلة من طرف الإحتلال المغربي[20].

يعد مكمن عدم مشروعية الإتفاقية المبرمة بين كل من المحتل المغربي و دول الإتحاد الأوروبي في أن المناطق المحددة بأربعة قطاعات والتي دخلت كحيز تطبيقي للإتفاقية، أين سمح للدول الأوروبية

بممارسة الصيد، لم توضح وتبين تحديدا تلك الخاضعة فعلا لسيادة المغرب من تلك التي تقع تحت إحتلاله، والتي تعتبر أراضي صحراوية محتلة تخضع لقرارات الشرعية الدولية[21]، وتحديدا لقرارات الأمم المتحدة، والتي أقرت حق تقرير المصير كحق للشعب الصحراوي المحتل على أراضيه، كما أنه من الصعوبة بمكان أن تستطيع دول الإتحاد الأوروبي أن تحدد المكان الأصلي الذي جاءت منه المنتوجات الفلاحية، التي يبيعها المغرب لدول الإتحاد الأوروبي في إطار نفس الإتفاقية، ما يجعل الشكوك حول أن أكثرية المنتجات منبعها الأصلي الأراضي الصحراوية المحتلة يكون شكا مشروعا، كل هذا أثار العديد من الجدل وسط أعضاء البرلمان الأوروبي وخصوصا من قبل الأعضاء الذين كانوا غير راضين عن إبرام الإتفاقية، والذين أخذوا على الإتفاقية أنها تمثل إنتهاكا صريحا لحقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره[22].

ثانيا- قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بخصوص الإتفاقية

بالعودة إلى المنحى الذي أخذته المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية إتفاقية الصيد والزراعة بين المغرب والإتحاد الأوروبي، نجد أنها قد تطرقت إلى القضية في فرصتين، وفي حكمين منفصلين، كان أولهما سنة 2015[23]، والثاني سنة 2016[24]، وقد كان هناك تباينا واضحا في كلا القرارين، حيث صدرا متناقضين في منطوق الحكم، وهو ما جعل الكثير من القانونيين يعطون تفسيرات مختلفة ومتضاربة حول هذا المنحى الذي توجهت إليه المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في إقرارها لهذين القرارين.

أ- القرار الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2015

فبعد رفع جبهة البوليزاريو الممثل الوحيد والشرعي لمواطني الصحراء الغربية، والتي تعتبر كإقليم محتل تحت الإحتلال المغربي، لقضيته بخصوص بطلان الإتفاقية المبرمة بين كل من المغرب والإتحاد الأوروبي، وهذا لإنتهاكها لحق الشعب الصحراوي ولأراضيه، صدر أول قرار من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه القضية بتاريخ 10 ديسمبر 2015، حيث تبنت القضية جبهة البوليزاريو، من جهة، ممثلة بكل من السيد (Hafiz) والسيد (Devers) كمحاميان يمثلان الطرف الصحراوي، في مواجهة السادة المحامين الممثلين للإتحاد الأوروبي (Kyriakopoulou-Westerhof)، وكانت مطالبات الطرف الصحراوي هو طلب إبطال وإلغاء قرار مجلس الإتحاد الأوروبي (رقم 497-2012 بتاريخ 08 مارس 2012)، المتعلق بإبرام إتفاقية الصيد والفلاحة[25]، وبعد نظر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذه القضية، وإستنادا إلى الحيثيات القانونية التي ذكرتها في حيثيات القرار، بداية من إعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 ديسمبر 1960، للرأي الإستشاري رقم 1514 الصادر عن محكمة العدل الدولية، ثم تسجيل منظمة الأمم المتحدة سنة 1963

للصحراء الغربية وفقا للمادة 73 من ميثاقها في قائمة الدول التي مازالت لا تتمتع بإستقلالها، ثم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2229 بتاريخ 20 ديسمبر 1966 والذي يقر بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، بالإضافة إلى كل القرارات الأخرى والتي تثبت أن الصحراء الغربية هي إقليم محتل، لا يزال يعاني شعبه من إحتلال المغرب، وأن حقه الشرعي هو تقرير مصيره بكل حرية. وبعد أخذ ورد بين الأطراف، قررت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان إلغاء الإتفاقية بين المغرب والإتحاد الأوروبي المتعلقة بالفلاحة والصيد، لمساسها بحق الشعب الصحراوي، وإستثناء الصحراء الغربية من أي إتفاقيات مستقبلية[26].

ولقد بينت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وبوضوح من خلال المناقشات التي أوردتها قبل النطق بالقرار وضحت أن الإتفاقية، شكلت إعتداءا صارخا على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وإعتداء على حقوق شعب لا يزال تحت نير الإستعمار، كما نفت أي سيادة فعلية للمغرب على إقليم الصحراء الغربية، مما دفع بها أخيرا إلى إقرار بطلان الإتفاقية.

وأعتبر قرار إلغاء الإتفاقية الصادر عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، إنتصارا قويا للجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب(البوليساريو)، ليس من ناحية شكل الحكم فقط، بل من ناحية التأسيس والتبرير القانوني الذي إستندت إليه المحكمة، حيث أنها أوردت أن من بين أسباب إبطالها للإتفاقية هو تعارضها مع الإتفاقيات الدولية، التي لا تعترف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، هذا من جهة، دعت المحكمة صراحة في قرارها إلى ضمان عدم تنفيذ بنود الإتفاقية على إقليم الأراضي الصحراوية من جهة أخرى، وهو ما يؤكد على إقرار صريح بعدم سيادة المغرب على هذه الأراضي، وأن الشعب الصحراوي هو السيد على أراضيه، كما أن منطوق القرار في نهايته أقر بأن مجلس الإتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية يتحملان التكاليف الخاصة بالإتفاقية، وتلك التي تكبدتها، وهو ما إعتبر كإقرار ضمني يمكن تفسيره بأنه كجبر أخلاقي للضرر الذي حاق بالشعب الصحراوي، وكذا كتعويض على التجاوز والإنتهاك الذي أقرت به أوروبا على حقوق الشعب الصحراوي، وهو ما ترجمه ما جاء في أخر منطوق القرار كتعويض ضمني للشعب الصحراوي عن تلك الإنتهاكات في حقه وحقوقه، كما لم تفوت المحكمة الفرصة في تبريرها لمنطوق القرار أن تذكر بالرأي القانوني للمستشار القانوني الأسبق للأمين العام للأمم المتحدة (هانس كوريل)، والذي توصل إلى أن إستغلال ثروات الصحراء الغربية من طرف المغرب والدول الأخرى يعد إنتهاكا صارخا للقانون الدولي[27].

ب- القرار الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2016

بعد قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2015، والذي إعتبر نصرا كبيرا للقضية الصحراوية، وقبل هذا إنتصارا ساحقا للشرعية والمشروعية الدولية، والتي

أساسها المواثيق والعهود وكل الأسانيد القانونية التي تكرس حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها، وحق الدول التي لا زالت تحت نير الإستعمار في الحصول على إستقلالها، لم يكن المغرب ولم يرضى بهذ القرار، متحديا المشروعية والشرعية الدولية، فقام بالطعن المشترك مع بعض بلدان الإتحاد الأوروبي، تحت غطاء المجلس الأوروبي في القرار أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان لاحقا، كما تزامن هذا الطعن مع قيام المحامي العام (المدعي العام المدني) لدى المحكمة الأوروبية في تقرير يشوبه الكثير من الغموض، سواء من حيث المبررات المسندة، أو من ناحية التوقيت المتزامن مع الطعن المغربي، أين طالب هذا المحامي العام ببطلان الحكم الصادر عن المحكمة الأوروبية، والذي ألغى الإتفاقية المتعلقة بالفلاحة والصيد بين المغرب والإتحاد الأوروبي، وقد أسند تقريره في ثلاثة محاور رئيسية جاءت على شكل تبريرات تصب في صالح الطرف المغربي بالدرجة الأولى، نسوقها على التوالي :

حيث جاء في تبريره الأول أن التوقيع جاء وفق الخريطة المغربية، وهو ما يعني عدم مباشرتها على إقليم الصحراء الغربية، وهو ما ينفي أي إنتهاك لدول الإتحاد الأوروبي على حقوق الشعب الصحراوي و أراضيه.

وأما ثاني تبرير فسرد فيه أن عدم إعتراف دول الإتحاد الأوروبي بسيادة المغرب على الأراضي الصحراوية يجعل حتمية بطلان قرار المحكمة الأول، لأن تطبيقها سيشمل الأراضي المغربية فقط، ويلغي فرضية سيادتها على غير أراضيها.

وأما ثالث تبرير فقد حاول فيه المحامي العام أن يحصر دور جبهة البوليزاريو كممثل سياسي فقط للشعب الصحراوي، وهذا يلغي عنه صفة الممثل التجاري، وبما أن الإتفاق كان تجاريا فهذا لا يمنح الحق له أن يمثل الشعب الصحراوي.

كل هذه التبريرات يستشف منها سوء نية المحامي العام، وخلفيته المبطنة في مطالبته بإلغاء حكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بخصوص الإتفاقية، ويبرز دعمه الخفي المفضوح للطرح المغربي في هذا المجال[28].

وبحسب القرار الصادر بتاريخ 21 ديسمبر 2106، تحت القضية رقم (C-104/16P)، وتحت مطلب إلغاء القرار الصادر عن نفس المحمة بتاريخ 10 ديسمبر 2015، والذي قضى بإلغاء إتفاقية الفلاحة والصيد المغربية الأوروبية، وبعد سرد المحكمة للعديد من الحيثيات خلال المناقشات التي دارت بخصوص هذه القضية، وبعد تقديمها للتقرير المعد والمقدم من طرف المحامي العام المدني بخصوص هذه القضية، صدر أخيرا منطوق القرار في هذه القضية، والذي قضى بإلغاء القرار الصادر بتاريخ 10 ديسمبر 2105 بين المجلس الأوروبي و جبهة البوليزاريو (953: 2015: T-512/12,EU)، وكذا

برفض الطعن المقدم من طرف جبهة البوليزاريو، مع تحميل كلا الخصمين ما أنفقته في القضية سواء جبهة البوليزاريو أو المغرب والدول الأوروبية[29].

ويعتبر هذا القرار إنقلابا شاملا وذلك، من منطلق مخالفة منطوقه جملة وتفصيلا للقرار الذي سبقه بخصوص هذه القضية، حيث أن الأسانيد التي تأسست عليها المحكمة في تبريرها للقرار لم تستند إلى أي أسس قانونية، كما كان الشأن في المرة السابقة، مما جعل الكثير من القانونيين يطلقون على القرار، بالقرار السياسي المحض للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، حيث صيغ في قالب سياسي بإمتياز، وحتى الخلفية كانت مطالبات سياسية لدول أوروبية معروفة بإنحيازها للطرح المغربي بالإبقاء على إستعمارها للأراضي الصحراوية المحتلة، ومن بين تلك الدول فرنسا، والتي قادت بإمتياز الدول الأوروبية الأخرى للوصول إلى القرار الثاني أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

وعلى الرغم من التهليل الذي صاحب هذا القرار من طرف المغرب، بإعتبار أنه إنتصارا للإرادة المغربية، إلا أن تحليله اللاحق للقرار، جعله يصاب بخيبة الأمل، من منطلق أن القرار نفسه، كرس مبدأ أن المغرب ليست له أي سيادة على الأراضي الصحراوية، وأن الإتفاقية لا تطبق إلا على الأراضي المغربية فقط، وأن أي إتفاق أوروبي مغربي لاحق يجب أن لايشمل مناطق الصحراء الغربية، بإعتبارها مناطق متنازع عليها تنتظر الحل، وإشترطت موافقة الشعب المغربي على أي إتفاقية مستقبلة تمس الأراضي الصحراوية المستقلة[30].

ثالثا- الأثار القانونية لإنتهاك الإتفاقية للقواعد الدولية الآمرة

يعتبر إنتهاك القواعد الدولية الآمرة، من بين أشد الإنتهاكات الجسيمة والتي يمكن أن تمس قواعد القانون الدولي المتعارف عليها، والتي أقرت بموجب رضا وقبول كل الدول المشكلة للجماعة الدولية، وحماية هذه القواعد تعتبر مسؤولية جميع الدول، بإعتبارها قواعد تحمي المصالح العليا للجماعة الدولية، والمساس بها يعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر، ما قد يدفع بالعلاقات الدولية والمتعارف على أنها تقوم على إحترام القانون، أن تتحول من علاقات تسري في إطار التعايش السلمي والمشترك، إلى علاقات متنافرة ومتناحرة وعدوانية.

أ- بطلان إتفاقية الزراعة والصيد الأوروبية المغربية

في الواقع، بالعودة إلى مطالبات جبهة البوليساريو بخصوص الإتفاقية المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والمغرب، نجدها بأنها جادلت بوجوب إبطالها وإلغائها بإعتبار أنها تمس بقواعد سامية من قواعد القانون الدولي، ومبدأ عاما متعارف عليه كرسه العرف الدولي الملزم، وكذا الممارسة الدولية في هذا المجال، باعتبار أن الإتفاقية إعتبرت إنتهاكا صارخا للحق في تقرير المصير، كحق يعتبر من القواعد الآمرة في أحكام القانون الدولي، وفي رفضها لحجة القواعد الآمرة، إستندت المحكمة إلى

الطبيعة المؤقتة للاتفاق والذي يطبق فقط بين الاتحاد الأوروبي والمغرب وأنه يستثني الإقليم المتنازع عليه، وفي هذا الصدد، تحاشت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ربط القضية بحق شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في تقرير مصيرها وسيادتها الدائمة على مواردها الطبيعية، وبررت ذلك بإشارتها للطبيعة المؤقتة للإحتلال مع تكرار تأكيدها، أنه ليس للمحتل إطلاقا سيادة على الأراضي أو الموارد الطبيعية للإقليم، وبذلك فقد تجنبت المحكمة أية اشتباك فعلي مع قضية القواعد الآمرة التي لا يجوز مخالفتها، وفي هذا الصدد نجدها قد إستادت على حكم مخيب للآمال أصدرته محكمة العدل الأوروبية في قضية "KADI[31]"، مما يجعل القواعد الآمرة في منظور قانون الاتحاد الأوروبي كوعاء فارغ بدون روح، و ما يضع علامة إستفهام حول ممارسات إبطال المعاهدة لإنتهاكها القواعد الآمرة من حيث الممارسات الإقليمية، فإذا كان السبب الذي أدى إلى صدور هذا القانون قد توقف، فإن القانون نفسه يجب أن يتوقف[32].

ولقد أكدت أحكام القانون الدولي وكذا الممارسة الدولية بين الدول نفسها، أوجدت من خلال التطبيقات الواردة في أحكام محكمة العدل الدولية، وأحكام القضاء الدولي، العديد من الحالات والتي بموجبها، عدم مشروعية التصرفات القانونية والمعاهدات المخالفة والمتعارضة مع القواعد الدولية الآمرة، فنجد من بين المعاهدات المذكورة في هذا المجال كل من الإتفاقيات أو المعاهدات غير المتكافئة[33] والتي تنتقص من سيادة دول أطراف في مواجهة دول أطراف أخرى، كمثل معاهدات السلام التي تتم بين المحتل والبلد تحت الإحتلال، كإتفاقيات إيفيان بين الجزائر والمحتل الفرنسي، والتي يرى جانبا من الفقه أنها مشوبة بعيب البطلان، لأنها تعارضت مع قواعد آمرة من قواعد القانون الدولي العام، حيث في مجمل فحواها نجدها قد تضمنت العديد من النصوص غير المتكافئة والتي أضرت بالطرف الجزائري تحديدا[34].

على أية حال، هناك حالات في القانون الدولي تكون فيها المعاهدة باطلة لإنتهاكها قاعدة دولية آمرة، وبناء على ذلك جاءت المادة 53 من اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969، والتي نصت صراحة في مضمونها على : " تكون المعاهدة باطلة، إذا كانت في وقت عقدها، تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام"، ويتكرر هذا الحكم أيضا في اتفاقية فيينا بين الدول والمنظمات الدولية وكذلك بين المنظمات الدولية لسنة 1986، وإذا كان مجمل الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي والمغرب لا يمكن إسقاطه، فبالتأكيد أن الأحكام المتعلقة بالإستلاء على الموارد الزراعية وصيد الأسماك للأشخاص غير المتمتعين بالحكم الذاتي في الصحراء الغربية وإنتهاك حقهم في تقرير المصير تكون بالتأكيد لاغية وباطلة[35].

وبخصوص إتفاقية الزراعة والصيد بين المغرب والإتحاد الأوروبي، نجد أن عيب عدم المشروعية لا يمس بالإتفاقية وحدها، بسبب مساسها بحق تقرير مصير الشعب الصحراوي، وإنتهاكها لقاعدة

دولية آمرة، بل أن عدم المشروعية يصل إلى حد المساس بقرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، والصادر شهر ديسمبر 2016، حيث في تبريرها، نجدها تقر سريان الإتفاقية، معتمدة على إستبعاد الجزئية، والتي رأت أنها مخالفة ومتعارضة مع أحكام القانون الدولي، وضمنيا مخالفة للقواعد الدولية الآمرة، ماجعلها تطالب بإستبعاد أي ممارسة على إقليم الصحرا الغربية مستقبلا، دون موافقة الشعب الصحراوي وممثليه الشرعيين، لكن بهذا نجدها قد خالفت أحكام المادة 53 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات، حيث أن الإتفاقية المخالفة تبطل كلها بطلانا مطلقا وليس جزءا منها فقط[36].

تتضمن المادة 44 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات على سلسة من الأحكام المتعلقة بتجزئة أحكام المعاهدة، فقد جاء في الفقرة الخامسة من هذه المادة مايلي : في الحالات الخاضعة للمواد 51، و52، و53 لا يجوز الفصل بين نصوص في المقابل، فإن المعاهدة التي تتعارض مع قاعدة دولية أمرة لا تكون فقط باطلة ab initio أي من أساسها، ولكن أيضا in toto بمعنى جملة وتفصيلا، إن مبدأ عدم جواز الفصل بين نصوص المعاهدة المتعارضة مع قاعدة دولية أمرة تم أصلا قبوله في التقرير الثالث للمقرر الخاص السيد همفري وولدوك (Sir Humphrey Waldock)، فالحل المتوصل إليه في الفقرة الخامسة من المادة 44 يمكن تبريره من ناحية، أنه أثناء إبرام إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 فإن عملية إدماج مفهوم القواعد الآمرة في القانون الدولي كانت تعتبر كإبتكار ثوري، وتكريس المادة 44 جاء لتوضيح قوة وإلزامية القاعدة الدولية الآمرة[37].

وعليه، فإن بطلان المعاهدة أو إتفاقية الزراعة والصيد بين المغرب والإتحاد الأوروبي، يكون بطلانا مطلقا ولكل الإتفاقية، ولا يمكن تجزئة وإبطال جزء منها فقط، أو إستبعاده، كما جاء في مضمون الحكم المقرر من طرف المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في هذا الشأن.

ب- قيام المسؤولية الدولية للدول أطراف الإتفاقية

في الواقع، يمكن لأي متضرر من أحكام إتفاقية دولية ما أو تصرف قانوني ما، حتى لو لم يكن طرف في الإتفاقية أو التصرف القانوني، أن يثير المسؤولية الدولية بخصوص الأطراف الذين أضروا بمصالحه، والذين إنتهكوا حقوقه بخصوص هذا الأمر، لأن المسؤولية الدولية هي : "نظام قانوني يفرض من خلاله القانون الدولي إصلاح الضرر الناشئ عن إرتكاب شخص ما من أشخاص القانون الدولي، تصرفا مخالفا للإلتزامات الدولية، ما يرتب ضررا على أشخاص آخرين، وجب تعويضهم"[38].

ويعتبر إصلاح الضرر الناتج عن خرق الإلتزامات الدولية إلتزاما دوليا قانونيا، نشأ على عاتق الدول المنتهكة، وهو ما أكده القضاء الدولي من خلال حكم محكمة العدل الدولية في قضية (CHerozow)[39] سنة 1928، حيث صرحت في قراراها ما يلي : "من مبادئ القانون الدولي في قضية

الديبلوماسيين الأمريكيين المحتجزين في طهران سنة 1980 بقولها : "إن على الدولة الإيرانية الإلتزام بإصلاح الضرر الذي سببته للولايات المتحدة الأمريكية"[40]. وذلك جزاء على خرقها وإنتهاكها لحقوق الديبلوماسيين الأمريكيين على أراضيها.

إن الحديث عن قيام المسؤولية الدولية سواء بخصوص إنتهاك القواعد الدولية الآمرة أو إنتهاك حق مصير الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، ذلك الحق المكفول والذي أقرته اللوائح والتشريعات الدولية، وكذا القانون الدولي العرفي الملزم والذي يعتبر أساس ومنطلق القواعد القانونية الدولية السامية والملزمة حاليا في أحكام القانون الدولي، يقودنا هذا الحديث تحديدا إلى سرد أحكام المواد 40 و 41 من مواد مشروع المسؤولية الدولية للدول عن أفعالها غير المشروعة لسنة 2001، حيث نجد المادة 40 قد كرست المسؤولية الدولية للدولة المنتهكة لقاعدة دولية آمرة، و أدرجتها تحت مسمى الإخلالات الخطيرة بإلتزامات القواعد الآمرة من القانون الدولي العام، وهي تلك الإلتزامات القائمة في مواجهة المجتمع الدولي ككل[41].

والجدير بالذكر، إن المسؤولية الدولية عن إنتهاك القواعد الدولية الآمرة و خصوصا الإلتزامات المنبثقة عنها كحق الشعوب في تقرير مصيرها، لا تدخل ضمن أطر المسؤولية الدولية التقليدية، بل هي نوع أخر جديد من المسؤولية الدولية، ذو طبيعة خاصة، بدأت بالظهور حديثا، رغم أن منبعها كان المسؤولية الدولية التقليدية، إلا أنها تحورت وتدرجت وفق أحكام وأطر، إقتضى هذا التطور الطابع الخاص الذي أحاط بهذه المسؤولية، فقد ظهر هذا النوع لأول مرة في المشروع الأول لتقنين مواد المسؤولية الدولية للدول سنة 1996 و تحديدا في المادة 19[42] منه، أين تم لأول مرة إدراج لفظ جريمة الدولة، بمفهوم أن المخالفة التي ترتكبها الدولة وتمس بمصالح الجماعة الدولية، تكيف على أنها جريمة دولية، تتحمل الدولة مسؤوليتها، و هنا لأول مرة يتم التصريح بمفهوم الدولة المجرمة، وهو ما لقي رفضا كبيرا من العديد من الدول والتي خافت حينها الإستعمال المشبوه لهذا اللفظ الحديث، كما لاقت رفضا من عديد فقهاء القانون الدولي والذين ينكرون المسؤولية الجنائية للدولة بإعتبارها شخصا معنويا، لا يمكن إنزال الجزاء بها كفرد عادي[43].

ثم إنتقلت هذه المسؤولية الحديثة من جريمة الدولة إلى نوع مشدد أخر من المسؤولية الدولية، هذه المرة لاقت قبولا ومباركة لدى الفقه الدولي ولدى الدول على حد سواء، خصوصا بعد إلغاء المادة 19 من المشروع الأول والتي كانت محور معارضة الكثير من الدول و الفقهاء القانونيين، فببروز القراءة الثانية من المشروع الذي تم إعداده على مستوى لجنة القانون الدولي، ألغيت المادة 19، وظهرت المواد 40 و 41 والتي أقرت نوعا جديدا من المسؤولية الدولية للدول، هي ما يطلق عليه بالمسؤولية القطعية أو المسؤولية المشددة[44].

إن إنتهاك القواعد الدولية الآمرة في صورتها المجسدة بحق تقرير مصير الصحراء الغربية من طرف كل من المغرب، من جهة، وكذا دول الإتحاد الأوروبي،من جهة أخرى، عبر إبرام إتفاقية دولية في مجال التبادل التجاري الفلاحي والصيد البحري، يعتبر إنتهاكا خطيرا وجسيما لحق شعب لا يزال يعاني من ويلات الإستعمار، ما يجعل حتمية قيام المسؤولية المشددة[45] في مواجهة كافة أطراف الإتفاقية، بداية من المغرب وصولا إلى دول الإتحاد الأوروبي، وهو ما يرتب إمكانية أن تقوم أي دولة من دول المجموعة الدولية بإثارة هذه المسؤولية لاحقا، وليس فقط الشعب الصحراوي كشعب مضرور، لأن الإنتهاك الوارد في الإتفاقية يمس بمصالح الجماعة الدولية قاطبة، وليس إقليم الصحراء وحده، ما يجعل حماية هذه المصلحة تدخل في إطار مسؤولية الجماعة الدولية ككل[46].

خاتمة

لقد تجلى إن أي إنتهاك للقواعد الدولية الآمرة، يمثل إنتهاكا للإرادة المشتركة للمنظومة الدولية ككل، وإعتداءا صارخا على الإلتزامات القائمة تجاه الجماعة الدولية بأسرها، ومن منطلق أن القوانين الدولية جاءت لضبط وتنظيم العلاقات الدولية بين الدول ببعضها البعض، من جهة، ومع غيرها من اشخاص القانون الدولي من غير الدول، من جهة أخرى، فإن المشروعية الدولية تقتضي إنصياع كل أعضاء الجماعة الدولية لهذه القواعد وذلك بحكم أنها تهدف إلى الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، إلا أن الواقع يظهر لنا العديد من الإستثناءات أين نجد بعض الدول، لا تزال تتصرف بفكر ومنطق إستعماري إحتلالي، من خلاله تنتهك كل الأطر والمواثيق الدولية التي يفترض أن تحترمها.

كما تبين أن المغرب بإبرامه للإتفاقية التي ربطته مع الإتحاد الأوروبي تحت مسمى اتفاقية الفلاحة والصيد البحري، قد خرج عن إطار الممارسة التجارية العادية بين الدول، بمفهومها المتعارف عليه، إلى إطار إنتهاك حقوق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، وإنه إنتهك القواعد الدولية الآمرة، والتي نصت عليها إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات وإن هذا الإنتهاك يجعل، الإتفاقية المذكورة باطلة بطلانا مطلقا، بل يرتب قيام المسؤولية الدولية عن إنتهاك القواعد الدولية الآمرة وفق مشروع مواد المسؤولية الدولية للدول، بسبب أفعالها غير المشروعة، وهذا يجعل المغرب ودول الإتحاد الأوروبي على قدم سواء في مواجهة المجتمع الدولي ككل، والذي تعرض لإنتهاك إلتزاماته، بإعتبار أن إنتهاك القواعد الدولية الآمرة هو إنتهاك لكل إلتزامات الجماعة الدولية، وهو ما يجعل إتفاقية الزراعة والصيد البحري المذكورة باطلة، ومقترنة بعدم المشروعية الدولية، كما أن هذا الربط يجعل كل دولة من الجماعة الدولية، في إطار الشرعية الدولية يمكن لها أن تثير المسؤولية الدولية في مواجهة أطراف تلك الإتفاقية.

الهوامش:

(1) **Alain Pellet, Responsibility and International Law, Definition of Responsibility in International Law. Oxford Scholarly Authorities on International Law, Oxford, 2010, P. 04.**

(2) د. يوسف خليل إبراهيم السبعاوي، الصعوبات التي تواجه إتفاقية المشاركة العربية-الأوروبية حالة مصر والمغرب، ط 1، المكتب العربي للمعارف، مصر، 2015، ص 60.

(3) أ.د. صلاح الدين أحمد حمدي، دراسات في القانون الدولي العام، الطبعة الثالثة، أربيل، العراق، 2010، ص، 116.

(4) voir MAX KASER, Das Romische Privatrecht , Munich ,1955, PP. 174-175.

(5) د. عبد الله عبد الجليل الحديثي، النظرية العامة في القواعد الآمرة في القانون الدولي، الطبعة 1، بغداد، 1986، ص 63.

(6) أنظر المادتين 53 و 64 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969.

(7) تقرير لجنة القانون الدولي، الدورة السابعة والخمسون، 5 آب 2005، (10/60/A)، ص 175 وما يليها.

(8) Maurice Barbier, le conflit du Sahara Occidental, édition l'Harmattan, Paris, France, 1982, PP. 31-33.

(9) القرار: https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/150/52/IMG/NR015052.pdf?OpenElement

(10) Susan Power, EU Exploitation of Fisheries: Front Polisario, Irish Journal of European Law Volume 19, Issue 1, pp.28-29.

(11) Cour Internationale de Justice, Conséquence Juridique Pour Les Etats de la Présence Continue de L'afrique du Sud en Namibie (Sud-Ouest Afrucain) Nonobstant la Résolution 276 (1970) du Conseil de Sécurité, Avis Consultatif du 21 Juin 1971, Recueil des Arréts, Avis Consultatifs et Ordonnances 1971.

(12) Cour Internationale de Justice, SAHARA OCCIDENTAL, Avis Consultatif du 16 Octobre 1975, Recueil des Arréts, Avis Consultatifs et Ordonnances 1975.

(13) Cour Internationale de Justice, Affaire Relative au Timor Oriental (Portugal contre Australie), Arrét du 30 juin 1995, Recueil des Arréts, Avis Consultatifs et Ordonnances 1995.

(14) أعمال لجنة القانون الدولي، الطبعة السابعة، المجلد الأول، الأمم المتحدة، نيويورك، 2007، ص 393.

(15) بخصوص ديباجة الرأي الإستشاري لمحكمة العدل الدولية الصادر بهذا الخصوص، وبعد تقدم المغرب بطلب إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى الحكومة الإسبانية بتاريخ 23 سبتمبر 1974 لإحالة ملف الصحراء الغربية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وهذا بغرض إبدائها رأيا إستشاريا حول ما زعم أنه حقوق تاريخية له على الأراضي الصحراوية، أقرت المحكمة أن كل ما قدمه المغرب من حجج يدعي بها أنها تثبت سيادته التاريخية على الأراضي الصحراوية، لا تمثل أساسا حقيقيا وقانونيا دامغا يمكن على أساسه أن يؤثر على تطبيق القرار رقم 1514 المتعلق بتصفية الإستعمار في الصحراء الغربية وعلى الخصوص تطبيق حق تقرير المصير من خلال التعبير الحر والحقيقي عن إرادة سكان المنطقة.

(16) وتمس القواعد الدولية الآمرة بمشروعية المعاهدة والتصرف القانوني، حيث بالعودة للمادة 53 من إتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لسنة 1969 نجدها تنص على " تعد المعاهدة باطلة بطلانا مطلقا إذا كانت وقت إبرامها تتعارض مع قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام، وتعتبر في مفهوم هذه الإتفاقية قاعدة آمرة من قواعد القانون الدولي العام، القاعدة المقبولة والمعترف بها من الجماعة الدولية كقاعدة لا يجوز الإخلال بها أو تغييرها إلا بقاعدة لاحقة من قواعد القانون الدولي العام لها نفس الصفة.

(17) Vincent CHAPAUX, Sahara Occidental, quels recours juridictionnels pour les peuples sous domination étrangére?, BRUYLANT, BRUXELLES, 2010, P. 80.

(18) En décembre 2011, le Parlement Européen a voté contre la poursuite de l'application du protocole de pêche UE-Maroc qui permettait la pêche de l'UE dans les eaux au large du Sahara Occidental occupé.

(19) décision 2012/497/UE du Conseil de l'Union européenne, du 8 mars 2012, concernant la conclusion de l'accord sous forme d'échange de lettres entre l'Union européenne et le Royaume du Maroc relatif aux mesures de libéralisation réciproques en matière de produits agricoles, de produits agricoles transformés, de poissons et de produits de la pêche.

(20) بيان وزارة الخارجية للجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية منشور بتاريخ 15 مارس 2016، للمزيد أنظر الموقع،

http://upesonline.info/word/?p=6139

(21) للمزيد، أنظر كل قرارات منظمة الأمم المتحدة بخصوص قضية الصحراء الغربية على الموقع :

http://www.un.org/ar/peacekeeping/missions/minurso/resolutions.shtml

(22) Vincent CHAPAUX, Ibid., P. 81.

(23) الرابط المباشر لتحميل القرار:

http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?docid=172870&%3Bdoclang=FR

(24) الرابط المباشر لتحميل القرار:

http://curia.europa.eu/juris/document/document.jsf?text&docid=186489&pageIndex=0&doclang=fr&mode=req&dir&occ=first&part=1&cid=529509

(25) ARRÊT DU TRIBUNAL (huitième chambre) du 10 Décembre 2015, (Affaire T-512/12), Front populaire pour la libération de la saguia-el-hamra et de oro (Front Polisario) contre Conseil de l'Union européenne.

(26) ARRÊT DU TRIBUNAL (huitième chambre) du 10 Décembre 2015, Ibid.

(27) أنظر : مصطفى سيد البشير، المحكمة الأوروبية تصدر حكما بإلغاء إتفاقية الفلاحة والصيد البحري بين الإتحاد الأوروبي والمغرب بسبب الصحراء الغربية، مقال منشور صحيفة رأي اليوم، الصادرة بلندن، بتاريخ 11 ديسمبر 2015.

(28) أنظر : حسين مجدوبي، المدعي العام المدني للمحكمة الأوروبية يطالب ببطلان حكم إلغاء إتفاقية المغرب والإتحاد الأوروبي بسبب الصحراء، مقال منشور بصحيفة القدس العربي الصادرة بلندن، بريطانيا، العدد رقم 8585 بتاريخ الأربعاء 14 سبتمبر 2016، ص 08.

(29) ARRÊT DE LA COUR (GRANDE CHAMBRE) du 21 Décembre 2015, (Affaire C-104/16P), Conseil de l'Union européenne contre Front populaire pour la libération de la saguia-el-hamra et de oro (Front Polisario).

(30) مقال منشور على صفحة موقع إتحاد الصحفيين والكتاب الصحراويين، بتاريخ 11 ديسمبر 2016، أنظر رابط المقال :

http://upesonline.info/word/?p=8326

(31) Arrêt de la Cour (grande chambre) du 3 septembre 2008, Yassin Abdullah Kadi et Al Barakaat International Foundation contre Conseil de l'Union européenne et Commission des Communautés européennes, affaires jointes C-402/05 P et C-415/05 P.

(32) Susan Power, Ibid., P.34.

(33) M. DE VATTEL, le droit des gens ou principes de la loi naturelle, Tome 1, Londres, 1758, P.379.

(34) أ. أرزقي العربي أبرباش، المعاهدات غير المتكافئة في ضوء القانون الدولي المعاصر والشريعة الإسلامية، حالة إتفاقيات إيفيان بين الجزائر وفرنسا 1962، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، تيزي وزو، الجزائر، 2013، ص 221 وما يليها.

(35) Susan Power, Ibid., P.33.

(36) د. صليحة علي صداقة، الإعتراف في القانون الدولي المعاصر، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2009، ص 534.

(37) ERIC SUY, LES CONVENTIONS DE VIENNE SUR LE DROIT DES TRAITES, Commentaire article par article, Thome 2, BRUYLANT, BRUXELLES, 2006, P. 1916.

(38) د. عبد الغني محمود، القانون الدولي الإنساني، دراسة مقارنة بالشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، مصر،1991، ص ص 175، 176.

(39) القرار: http://www.icj-cij.org/pcij/serie_A/A_17/54_Usine_de_Chorzow_Fond_Arret.pdf

(40) د. زازة لخضر، أحكام المسؤولية الدولية في ضوء قواعد القانون الدولي العام، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2011، ص 513.

(41) Vincent CHAPAUX, Ibid, P. 86.

(42) Georges Abi-Saab, l'ordre juridique international, un systeme en quete d'equité et d'universalité, Martinus Nijhoff Publishers, London, 2001, P. 290.

(43) Pierre Marie Dupuy, l'unité de l'ordre juridique international, RECUEIL DES COURS, France, 2002, PP. 363-365.

(44) RENE-JEAN DUPUY, Manuel sur les organisations internationales, 2eme édition, MARTINUS NIJHOFF PUBLISHERS, London, 1998, PP. 416-418.

(45) بالعودة إلى نص المادة الثانية من الإتفاقية الخاصة بالمسؤولية الدولية عن الأضرار الناتجة عن الأشياء الفضائية لسنة 1976 والتي جاء فيها : " تتحمل دولة الإطلاق المسؤولية الدولية المطلقة، فيما يتعلق بدفع التعويض عن الضرر الذي يحدثه جسمها الفضائي على سطح الأرض أو في الطائرات أثناء تحليقها " حيث نجدها أقرت للدولة من جهة بالشخصية القانونية الدولية بتحميلها المسؤولية الدولية مثلها مثل أي شخص قانوني دولي، ومن جهة أخرى أقرت المسؤولية الدولية القطعية أو المشددة كنوع غير تقليدي من المسؤولية الدولية والتي تعارف عليها سابقا. أنظر: د. محمد عصام أحمد زناتي، مفهوم الضرر في دعوى المسؤولية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 95.

(46) Vincent CHAPAUX, Ibid, PP. 80-86.

إدارة تـرامب وإفريقيــا: التصــورات والرهانــات

د . مصطفى صايج

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية ـ الجزائر

ملخص :

الإفريقية تماما وهي بعيدة كل البعد عن أولوياته، لأن الثقل التجاري الأمريكي مع إفريقيا تراجع بشكل محسوس جدا حيث وصل إلى 37 مليار دولار في سنة 2015، أي بتراجع 30 بالمائة مقارنة بسنة 2014، وهو أقل خمسة مرات من التبادلات التجارية بين الصين وإفريقيا، التي اقتربت من 180 مليار دولار في نفس الفترة.

وعليه، فإننا نعيد قراءة تصورات وإدراكات الرئيس دونالد ترامب للقارة الإفريقية من خلال الخطابات والتصريحات الإعلامية، وفي الوقت ذاته نتساءل عن الرهانات المستقبلية للقارة الإفريقية في السنوات الأربعة القادمة.

ليس هناك اختلاف بين الخبراء والمختصين في السياسة الخارجية الأمريكية بأن الرئيس الأمريكي الجديد، دونالد ترامب، قد همش كلية القارة الإفريقية في حملته الرئاسية وبرنامجه السياسي، وأكثر من ذلك فإنه اختزل مكانة إفريقيا في إكليشهات نمطية سلبية، باعتبار القارة الإفريقية مصدرا للجريمة والأمراض والفساد، كما صرح بذلك، سأسحق القراصنة الصوماليين من الأرض ولن أترك لهم مجالا للعيش، أحب كثيرا نيلسون مانديلا، لكن جنوب إفريقيا وكر كبير للجرائم القابلة للانفجار ويسلم بعض المختصين في الشأن الأفريقي، بأن دونالد ترامب يجهل القارة

Abstract:

There is no difference between experts and scholars interested in the US foreign policy that the new president Donald Trump has merginalized completely Africa in his election campaign and political program. He even portrayed Africa in negative stereotyped clichés, considering it as the source of crime, diseases and corruption. Moreover, some experts in the African issue believe that Donald Trump does not know Africa at all and it is far from being a priority, because the American business weight in Africa has dropped in a delicate way to reach 37 billion $ in 2015, that is to say 30% when compared to 2014, which is to be five times less than that between Africa and China which reached 180 billion $ in the same year. All these facts lead to A new reading through the concepts of Donald Trump for Africa through his speeches and press conferences. Of couses it is not easy to escape wondering about the future challenges for the African continent in the four years to come.

مقدمة:

أظهرت مسارات التعاون والصراع بين سياسات الدول من أجل الحصول على إمكانات المقدرة للإفادة من مكاسب مجالاتها الجيوبوليتيكية القريبة و البعيدة منها، أنه لا توجد ظاهرة غير مدروسة الأبعاد وبالخصوص في حالات التسابق نحو الموارد التي تزخر بها بعض مناطق العالم، والتي يمثل

الظفر بها وبالخصوص لدى الولايات المتحدة الأمريكية الساعية إلى تسيد العالم، من مقومات بناء إستراتيجيتها الشاملة.

وفي إطار هذا التطور، ظلت نظرة القيادات السياسية الأمريكية، وبتأثير من مؤسساتها الأمنية والإقتصادية إلى القارة الإفريقية بأنها تمثل المجال الحيوي الذي لا يمكن التخلي عنه، وذلك بناء على إعتبار أنها القارة التي ماتزال توصف في الإستراتيجيات الدولية بالقارة القديمة، بسبب مقومات الجيوبوليتيك والجيو- أمني، وبالفضاء الجديد، بما تمتلكه من مواد إقتصادية، يشار إليها بأنها تشهد نموا مضطردا، وبالخصوص على إثر اكتشاف مزيد من المعادن الثمينة، وخام النفط في خط الساحل الإفريقي الممتد على شكل شريط يحزم القارة من شرقها إلى غربها (بطول حوالي5000 كلم)، والذي يوصف بأنه يحتوي على مناطق هشة ورخوة وفاشلة (مفشلة) .

وهو ماسيتحكم في رسم تصورات دونالد ترامب ورهاناته تجاه القارة الإفريقية، التي لايمكنه التخلي عنها.

وتدفع متطلبات الإحاطة بتصورات رؤى دونالد ترامب إلى طرح الإشكالية التالية:

هل الذاتية الفكرية لدونالد ترامب ستؤثر على التصورات السياسية الأمريكية وعلى رهاناتها تجاه إفريقيا؟

وعبر فرضية الثبات في توجهات هذه السياسة وبين رغبة التغيير في أساليبها، يمكن معالجة هذه الإشكالية عبر المفردات التالية:

1- إفريقيا في إدراك سياسة دونالد ترامب.

2- محددات إستمرارية السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا.

3- تصورات سياسة دونالد ترامب تجاه إفريقيا ورهاناتها.

1- إفريقيا في إدراك سياسة دونالد ترامب.

تتسم مسارات السياسة الأمريكية تجاه مداراتها الدولية -القريبة منها والبعيدة- بإستمرار تبني تلك الرؤى الإستراتيجية الكلية، القائمة على تصور مبدأ " المجالات الحيوية" المفتوحة، التي شمل مفهومها -في الوقت الراهن- الأخذ بالتصورات الناعمة والمبنية على أسس القوة الإقتصادية والتقانة المتعدية لحدود الدول، والتي تلتقي أبعادها بحدود النفطية المركزية المرتبطة بتحقيق مصالحها المعبرة عن إستراتيجيتها الشاملة في العالم، وبالخصوص ما تعلق منها بالموارد والثروات التي ترى أن التمكن منها يعتبر شرطا أساسيا لإستمرار تسيدها في العالم.

والجدير بالذكر، أن هذا التصور ظل متجاوزا لكل رؤى القيادات السياسة الأمريكية التي تصل إلى السلطة، لأنه مرتبط بسياسات كونية تتحكم في توجيهها مؤسسات وجماعات إقتصادية وسياسة توصف بالتواصل والتحكم، والتي أخذت من التواجد العسكري وقدرته أداة فعالة لحماية مصالحها، وإلى عدم ترك المجال مفتوحا أمام القوى الأخرى- وبالذات الصاعدة منها- لإحلال مواقع حيوية في القارة الإفريقية.

ولقد أدت قيادة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لحملته الإنتخلابية بشعار " أمريكا أولا"، إلى جعل البعض يصف سياسته الخارجية بالعودة إلى الإنعزالية[1]، لكن في الوقت ذاته كانت أكثر براغماتية، فهو يريد من الحلفاء أن يدفعوا تكاليف وأعباء الحماية الأمريكية، وأن يعيد النظر في الاتفاقيات التجارية والتكتلات الاقتصادية، التي لا تعود بالفائدة على الولايات المتحدة الأمريكية، وأكثر من ذلك يهدد بوقف "الإعانات" والتمويل الأمريكي لمنظمة الأمم المتحدة، وسيتنصل من إلتزامات بلاده من إتفاقيات باريس للبيئة.

وضمن هذا الإطار العام لتصورات دونالد ترامب لطبيعية العلاقات الدولية، فإن فريق حملته الإنتخابية طرح أسئلة محددة على مسؤولي السياسة الإفريقية في كتابة الدولة الأمريكية، توحي في جوهرها بجدوى التشكيك في العلاقات الإمريكية-الإفريقية القائمة[2]، وأهم هذه الأسئلة المطروحة هي: لماذا نبقى نصرف الكثير من الأموال على إعانة التنمية في إفريقيا، بينما المواطنون يعانون في الولايات المتحدة الأمريكية؟، ما الفائدة من محاربة التنظيم الإرهابي لبوكو حرام في الوقت الذي بقينا أكثر من عشرة سنوات نحارب تنظيم الشباب الصومالي بدون القضاء عليه؟وما الجدوى من ملاحقة جوزيف كوني (زعيم جيش الرب) لمدة سنوات في أوغندا، بينما لا يهدد مصالحنا الشخصية؟.

وفي الواقع تعبر طبيعة هذه الأسئلة المطروحة عن الفلسفة البراغماتية للرئيس دونالد ترامب، القائمة على الأرباح والتكاليف، وبلغة الذرائعية العملانية، فإنه مقتنع بأن إدارته لا يجب أن تدفع التكاليف والأعباء على السياسات التي لا تعود بالفائدة المباشرة والشخصية للولايات المتحدة الأمريكية.

وانطلاقا من هذه التصورات التي يتبناها دونالد ترامب، فإن الانعكاسات ستكون سلبية على القارة الإفريقية، بحيث يمكن لإدارته أن تعيد النظر في المساعدات المالية الخارجية، باعتبارها الدولة المانحة الأولى في العالم ب31 مليار دولار سنة 2015 [*]، وهو ما جعل الأفارقة يتوجسون خوفا، من قناعاته فيما يخص ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها الإدارات الإمريكية السابقة، على غرار النافتا، والاتفاقية التجارية العابرة اللهادي، والذي يطرح في هذا الصدد قانون النمو والفرص في إفريقيا(African Growth Opportunities Act (AGOA، الذي تم إبرامه بين الولايات

المتحدة الأمريكية و39 دولة إفريقية سنة 2000، بحيث يسمح بالإعفاء الجمركي لصادرات المنتجات الإفريقية، وفي فترة إدارة أوباما تم استخدام هذا القانون كورقة ضغط على الدول الإفريقية التي لا تراعي حقوق الإنسان، كما حدث مع سوازيلاندا التي تم إبعادها من القانون سنة 2015، بحجة الممارسات القمعية للنظام الملكي[3].

ويشكل قانون النمو والفرص في إفريقيا القاعدة القانونية الأساسية لتطوير التبادلات التجارية بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، بحيث تم تعزيزه بحركية اقتصادية حاولت إدارة أوباما بعثها من خلال القمم و اللقاءات الاقتصادية، مثل قمة الولايات المتحدة الأمريكية ـ إفريقيا ـ، و منتدى الأعمال الأمريكي- الإفريقي، ورغم ذلك فإن حجم التبادلات التجارية تراجع بشكل محسوس إلى 38 مليار دولار سنة 2015، بعدما عرف الذروة في سنة 2008 بحجم تبادلات وصل إلى 100 مليار دولار، غطت هذه التبادلات من الناحية الجغرافية البلدان الإفريقية الأنجلو . فونية في شرق إفريقيا، والبلدان النفطية مثل نيجيريا وأنغولا، وتم تمديد هذا القانون لمدة عشرة سنوات، أي إلى غاية 2025 في فترة إدارة أوباما[4].

ولقد أدى هذا التمديد من قبل الكونغرس الأمريكي بالبعض إلى التشكيك في قدرة الرئيس دونالد ترامب على إعادة النظر في قانون النمو والفرص في إفريقيا، كما أكد ذلك هرمان كوهين، المساعد السابق لكاتب الدولة للشؤون الإفريقية :" من الصعب على دونالد ترامب أن يتراجع على قانون النمو والفرص في إفريقيا، والذي تم تمديده إلى غاية 2025 من قبل الكونغرس ذي الأغلبية الجمهورية"[5]، كما أن طبيعة المنتجات الإفريقية المصدرة إلى السوق الأمريكية لا تهدد السياسة الحمائية التي يعتزم دونالد ترامب انتهجها، كما صرح بذلك وزير الشؤون الإفريقية لبوركينا فاسو، ألفا باري بقوله:" المنتجات الإفريقية التي تدخل السوق الأمريكية في إطار قانون النمو والفرص، هي منتجات تقليدية إضافة إلى المنتجات الفلاحية"[6].

2- إستمرارية السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا.

هناك اتجاه عام في تحليل العلاقات الأمريكية-الأفريقية في العقدين الأخيرين، يشير بالاستمرارية رغم تحول الإدارات الأمريكية بين الديمقراطيين والجمهوريين، وتحول الأغلبية في الكونغرس بين الحزبين، على أساس أن رسم السياسة الأمريكية تجاه القارة الإفريقية تضبطها ثلاثة تحديات على القوة العالمية الأولى يجب أن تتكيف معها، وتلزم صانعي القرار على إيلاء الأهمية القصوى لها، مهما كان اللون الحزبي المهيمن بين الفيل والحمار، وتتمثل هذه التحديات الثلاث في:

- التنافس الصيني-الأمريكي في القارة الأفريقية.
- مكانة الطاقة في الاستراتيجية الأمريكية العالمية.

- التحدي الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

وبالتالي، فإن السياسة الإفريقية للولايات المتحدة الأمريكية لا تختلف بين الديمقراطيين والجمهوريين، بل تحركها المصلحة الوطنية، وهذا ما اتضح في الإدارات المتعاقبة منذ إدارة بيل كلينتون الديمقراطي، وخلفه جورج بوش الإبن الجمهوري المحافظ، والعودة إلى باراك أوباما الديمقراطي، بحيث وضعت إدارة بوش الابن في سنة 2003 مخطط الطوارئ لمحاربة الإيدز (PEPFAR)، الذي يهدف إلى المساعدة الطبية لمليونين شخص مصاب بالمرض، وتقديم الدعم الوقائي لسبعة ملايين، ومساعدة علاجية لعشرة ملايين مصاب بفيروس الإيدز، خصص لهذا البرنامج 18.8 مليار دولار لفترة خمسة سنوات الأولى من البرنامج، وتم الترخيص برفع الميزانية المخصصة له إلى 48 مليار دولار في سنة 2008، بطلب من إدارة بوش الإبن، لكن أزمة الرهن العقاري وما تبعها من أزمة مالية أجبرت إدارة أوباما على التراجع عن الأهداف المسطرة، واستقرت النفقات على البرنامج في حدود 6 و 7 مليار دولار فقط[7]. أي أن المصلحة الوطنية هي التي تحدد تسطير المساعدات والبرامج الإنمائية بين الولايات المتحدة وإفريقيا، بالرغم من أن الميول الذاتية للتحليل تفترض أن الرئيس الأمريكي أوباما من أصول إفريقية هو الذي يكون أقرب للتعاطف مع رغبات وطلبات القارة الإفريقية.

وفي الواقع، فإن الرئيس أوباما زار القارة الإفريقية أربعة مرات في عهدتيه الرئاسيتين، ونظم أول قمة أمريكية-إفريقية في صيف 2014، وطرح مشروع طموح المعروف ب « Power Africa » لإمداد 60 مليون بيت بالكهرباء في القارة الإفريقية، لكن هناك الكثير من المآخذ على سياسته الإفريقية، فهو لم يخرج عن قاعدة الاستمرارية في تحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية القائمة على القوة العسكرية، بحيث تكاثف الوجود العسكري الأمريكي في إفريقيا، بحوالي 60 قاعدة عسكرية ومرتكزات دفاعية[*]، حيث خصص الكونغرس الأمريكي 50 مليون دولار بموجب ميزانية 2016 لبناء هذه القاعدة، الذي يعتبر أكبر ميزانية لبناء القواعد العسكرية في الخارج لهذه السنة[8].

وعلى العموم، يكلف الانتشار الأمريكي في إفريقيا 23 بالمائة من إجمالي الميزانية العسكرية الأمريكية، ولا يعتقد بأن الرئيس دونالد ترامب سيكون الاستثناء عن سابقيه في هذه القاعدة،"سينتهي الفاعلون في البنتاغون بإقناع الرئيس بالمصلحة في إبقاء التواجد العسكري في إفريقيا"، كما صرح بذلك هرمان كوهان[9]، وهو ما سيفرض على الإدارة الأمريكية الإستمرار في التواجد العسكري في إفريقيا، ضمن استراتيجية مكافحة الإرهاب العالمي بالارتكاز على الدول المحورية وانتهاج الحروب اللاتماثلية بالوكالة والإبقاء على المقاربة الأمنية المسماة " البصمة الخفيفة" « Light footprint»، التي تعتمد على التدخلات العسكرية من خلال الشركات الأمنية الخاصة، والقوات الخاصة، والاستناد على الدعم اللوجيستيكي، وأنظمة الاستعلامات واستخدام الطائرات بدون طيار بشكل مكثف[10].

من الناحية الاجتماعية والمالية، فإن سياسة مكافحة الهجرة التي يريد الرئيس انتهاجها قد تمس بالجالية الإفريقية، فحسب تقديرات البنك العالمي، فإنه في سنة 2013 وصل عدد المهاجرين غير الشرعيين من أصول أفريقية إلى 1.830.000، وأن طرد المتواجدين منهم في الولايات المتحدة الأمريكية ستكون نتائجه جد سلبية على بعض الاقتصاديات الإفريقية، مع العلم أن إجمالي التحويلات المالية للمهاجرين الأفريقيين المقيمين في الولايات المتحدة الأمريكية قد بلغت حوالي 35.2 مليار دولار في سنة 2015[11].

إضافة إلى هذه الانعكاسات الاجتماعية والمالية السلبية على بعض الدول الإفريقية، فإن هناك قلق مالي آخر بسبب السياسة الحمائية وإعادة النظر في التعددية الاقتصادية والمالية التي كبدت خسائر مالية معتبرة للخزينة الأمريكية، وهي العملية التي يريد الرئيس تجاوزها، لاسيما وأن بلاده تستحوذ على 15 بالمائة من الحصص في صندوق النقد الدولي، مما يمنحها حق استخدام الفيتو في العمليات المالية التي تعتمدها مؤسسة بريتن وودز، وهو ما قد يؤثر على أكبر دولتين في إفريقيا، مصر ونيجيريا، اللتين توجدان في وضعية مالية صعبة، تجعلهما بأمس الحاجة لقروض صندوق النقد الدولي[*] [12].

إن نظرة الرئيس هذه السياسة الرافضة للسياسة العالمية لحماية البيئة، ستعود بالخسائر على القارة الإفريقية التي تعرف كل أشكال التهديدات البيئية، كالتصحر، والفيضانات، والجفاف، بحيث أعرب الرئيس الجديد عن امتناعه من المشاركة في اتفاق باريس الموقع في ديسمبر 2015، والصندوق الأخضر الذي خصص له 100 مليار دولار سنويا لتمويل مشاريع الاتفاق، حيث يعتبر ت :" أن التغيير الحراري اختراع صيني لإضعاف الصناعة الأمريكية"[13] .

إلا أن هذه التصورات والمواقف السلبية تجاه القارة الإفريقية، المبنية على البراغماتية والواقعية السياسية، لا تجعله يتخلى عن الهدف الأساسي للمصلحة الأمريكية في القارة الإفريقية من خلال الاهتمام بالطاقة، التي تشكل أحد أعمدة سياسة،للولايات المتحدة الأمريكية، فقرار تعيين، ريكس تليرسون، رئيس الشركة النفطية العالمية إكسون موبيل (2006-2016)، في منصب كاتب الدولة للخارجية، يحمل الكثير من الدلالات، أولها أن الشركة النفطية كان لها الكثير من الاستثمارات الطاقوية في القارة الإفريقية منذ ما يقارب القرن، ما جعل ر.تليرسون يربط شبكة العلاقات مع رؤساء العديد من الدول الإفريقية ذات الثقل الطاقوي مثل، نيجيريا، ليبيا، أنغولا، التشاد وموزمبيق. أما الدلالة الثانية، لتعيين رئيس شركة إكسون موبيل في منصب كتابة الدولة فهو تقليد لدى الجمهوريين، حيث سبق للرئيس بوش الابن أن عين كوندوليزا رايس في المنصب ذاته وهي محسوبة على شركة شيفرون النفطية.

3- الرهانات المتطورة لسياسة ترامب تجاه إفريقيا:

تتصف شخصية ر. تليرسون بالبراغماتية، حيث كانت شركته من بين الأوائل التي تعود للاستثمار النفطي في ليبيا، بعد رفع الحصار عليها في سنة 2005، وزار معمر القذافي في فيفري 2007، التي كان يولي الاهتمام لأول احتياطي نفطي في إفريقيا المقدرة بـ : 41 مليار برميل [(14)]. كما استطاع ر. تليرسون أن يفرض، إيمانويل إب كاشيكوو، في منصب وزير النفط في نيجيريا، ورئيس الشركة الوطنية النيجيرية للنفط، بعدما شغل هذا الأخير منصب عضو مجلس الإدارة للدائرة الإفريقية لإيكسون موبيل، وتمثل نيجيريا مكانة استراتيجية بالنسبة للسياسة الطاقوية الأمريكية حيث تنتج الشركة ما بين 200 إلى 300 ألف برميل يوميا[(15)]، كما تنتج شركة إكسون موبيل ما يقارب 500 ألف برميل يوميا في أنغولا، وتهتم جيوسياسيا بجنوب التشاد حيث ساهمت إلى جانب شقيقتها شفرون وبتروناس الماليزية في إنشاء أنبوب النفط لأكثر من ألف كلم يمر عبر الكاميرون ليصل إلى ميناء التصدير بكريبي[(16)]، وهو ما يظهر أن الأهمية الجيوسياسية للتواجد الأمريكي الطاقوي بالمنطقة مرتبط بمراقبة التهديد المتصاعد لجماعة بوكو حرام النيجيرية، التي تهدد المصالح الأمريكية في منطقة غرب ووسط إفريقيا.

وإذا كان عامل الطاقة محددا استراتيجيا في تحديد السياسة الإفريقية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، فإن التطورات التكنولوجية في ميدان الغاز الصخري والنفط الصخري سيشكل تهديدا للأمن الطاقوي للدول الإفريقية المنتجة للنفط، خصوصا وأن هذا الرئيس يولي أهمية قصوى للمزيد من الانتاج الأمريكي لوقف التبعية الطاقوية.

وبالمقابل، فإن القلق الأمريكي من الصعود الصيني في إفريقيا سيبقى محدد رئيس في تحديد السلوك الأمريكي تجاه إفريقيا، وهذا ما ورد في الأسئلة التي طرحها الفريق الانتخابي لدونالد ترامب على المسؤولين في كتابة الدولة، والتي من أهمها: كيف يمكن للولايات المتحدة الأمريكية أن تدخل في المنافسة مع بقية الأمم في إفريقيا؟. وهل نحن خاسرون في مواجهة الصين؟[(17)]، بما يعني: ما هي الاستراتيجيات التي يجب على إدارة ترامب انتهاجها لوقف الزحف الصيني على إفريقيا؟، وحتما ستكون إحدى الخيارات المركزية التي سيركز عليها كاتب الدولة ر. تليرسون، تختصر في مقولة " يجب الإبقاء على مصالح الشركات النفطية الأمريكية وتعزيزها بما يقوض المصالح الصينية، التي هي بأمس الحاجة للطاقة الإفريقية".

ومن الرهانات المنظورة لهذه السياسة أن الإجابة على سؤال الفريق الانتخابي هل نحن خاسرون في مواجهة الصين في إفريقيا؟ حتما ستجد الإجابة السريعة في مجموع المؤشرات الاقتصادية والتجارية، أولها أن الصين أضحت منذ 2009 الشريك التجاري الأول لإفريقيا، حيث

وصلت الصادرات الصينية لإفريقيا 103 مليارات دولار سنة 2015 مقابل 27 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن البنوك الصينية منحت قروضا بمليارات الدولارات للدول الإفريقية من أجل بناء المنشئات التحتية، فحسب المعطيات التي نشرها باكر ماكانزيBaker and McKenzie فإن العقود الصينية قد وصلت إلى 398 مليار دولار ما بين 2009- 2014، أي بمعدل 54 مليار دولار سنويا، مقارنة بمتوسط 8 مليارات دولار سنويا قيمة المساعدات الأمريكية لإفريقيا في العشر سنوات الأخيرة[18].

هذه المؤشرات ستجعل الصراعات الأمريكية-الصينية تتصاعد حدتها أكثر، خصوصا وأن الحملة الانتخابية للرئيس دونالد ترامب قد ركزت على اتهام الصين بالعدو الذي يقتل الأمريكيين اقتصاديا وتجاريا، وأفضل تعبير عن ذلك لجوء، دان ديميكو، المستشار التجاري للرئيس، باستخدام فيلم" الموت بسبب الصين " Death by China "، لإظهار التنافس التجاري غير الأخلاقي للصين مع بلاده، والذي تسبب في غلق المصانع، وإحالة الملايين من الأمريكيين على البطالة، بسبب التلاعب بالقيمة غير الحقيقية لعملتها (اليوان)، وهو ما جعل الرئيس يقترح فرض ضريبة على الواردات الصينية بنسبة 45 بالمائة، لوقف هذا التهديد القاتل للأمريكيين، مع إعادة النظر في مفاوضات المنظمة العالمية للتجارة، أو الانسحاب منها[19].

وتعبر هذه الاقتراحات على مبدأ الواقعية السياسية، وذلك من حيث اتخاذ كل التدابير لحماية القوة الاقتصادية الأمريكية، التي تتراجع أمام الزحف الصيني في الداخل الأمريكي وخارجها حيث القارة الأفريقية نموذجا لذلك، فقراءة البيانات والأرقام الاقتصادية للتبادلات التجارية الأمريكية-الصينية توحي بمأزق الأمن الاقتصادي الذي يصيب القوة الأمريكية في أحد مقوماتها الإمبراطورية، خلال خمسة عشر سنة، انتقل العجز التجاري للولايات المتحدة الأمريكية تجاه الصين من 50 مليار دولار إلى أكثر من 365 مليار دولار في سنة 2015، حيث اختفت 57 ألف مؤسسة مع فقدان 25 مليون وظيفة بسبب التنافس الصيني على السوق الأمريكية[20].

وحسب تقرير لمعهد السياسات الاقتصادية، أحد مراكز التفكير الأمريكية ذو المصداقية العلمية، فإن تزايد الواردات الصينية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 2001 و2011 أدت إلى نقل ما يقارب 3.3 مليون وظيفة أمريكية، ثلثها في صناعة المتوجات الإلكترونية[21].

إن الخوف الأمريكي من الموت بسبب الصين على حد تعبير المخرج الأمريكي، بيتر نفارو، تتزايد حدته أكثر في القارة الأفريقية خصوصا إذا اعتمدنا على المؤشرات الرقمية للتواجد الصيني في إفريقيا، حيث يفتخر وزير الخارجية الصيني، وانغ يي، بأن بلاده منذ قمة جوهانسبورغ للمنتدى الصيني - الإفريقي السادس المنعقد في نهاية 2015، استطاعت أن تخصص غلافا ماليا قيمته 60

مليار دولار لدعم التنمية وإلغاء جزء من الديون لبعض الدول الإفريقية، ونصف المبلغ تم دفعه بعد سنة من الالتزام المالي المخصص لثلاث سنوات"[22]. والتفاؤل المفرط بالمستقبل الصيني في إفريقيا جعل الوزير الأول الصيني، لي كيغيانغ، يؤكد بأن بكين ستصل سنة 2020 إلى حجم تبادل تجاري مع إفريقيا إلى 400 مليار دولار، بما يعني أكثر من ضعف حجم التبادل التجاري القائم في سنة 2016 [23].

الخاتمة :

إن الرهانات والتحديات التي ستواجهها إدارة دونالد ترامب تجاه إفريقيا تبقى مرهونة بالخيارات الإستراتيجية لمواجهة هذا التفاؤل الصيني المفرط في إفريقيا، مما يجعل خياراته تتجه وفق السيناريو الاتجاهي، بحيث يستمر في تعزيز التواجد العسكري في المناطق الحيوية المرتبطة بالموارد الطاقوية لتقويض الطموح الصيني الذي يحتاج إلى هذه الموارد، كما تشكل القيادة المركزية لأفريكوم الرمز العسكري الذي يبحث عن تحالفات لتوظيفها في محاربة الإرهاب، الذي يمتد من شرق إفريقيا حيث القرن الإفريقي، وإطلالته على البحر الأحمر وخليج عدن وغرب إفريقيا، المطلة على الأطلسي والممتدة إلى العمق الساحل الصحراوي.

ويبدو أن الرئيس الأمريكي الواصل حديثا إلى البيت الأبيض، والذي ظل حاملا أثناء حملته الإنتخابية شعار- أمريكا أولا- قد وظف لغة متناسقة مع التصورات والرهانات لدى دولته تجاه محيطها الدولي، وبالخصوص تجاه إفريقيا قد يستدل من توجهاته على نوع من المزج بين شعارات الحملة الانتخابية، وذاتية تصوراته لإدارة سياسة مبنية على شعارات تقليدية مستمدة من عزلة بلاده التاريخية، وهي تطلعات قد تجد طريقها للتنفيذ، وقد تصطدم بالواقع الدولي المعيش الذي تتحكم فيه نخبة : المركب الصناعي العسكري، والشركات المتعددة الجنسية، وهو ما يحول دون تحقيقها.

وعلى العموم، قد يدل هذا التوجه على رهانات سياسية مبنية على إرباك مقصود للمشهد السياسي، حتى يتم التمكن من إعادة ترتيبه، كالانتقال من تقديم المساعدات لإفريقيا، إلى توظيف الاستثمارات، وهي عملية لا يعتبرها البعض تراجعا أو تغييرا، وإنما هي أسلوب أكثر فعالية للسيطرة وتثبيتا لمزيد من التحكم في إفريقيا، -وهي من أهم طبائع الاستكبار الدولي- وسعيه الدائم للتسيد في عالم اليوم.

الهوامش :

(1) CHARLES KRAUTHAMMER, «**Trump's Foreign-Policy Revolution** », national review, January 26, 2017 8:00 PM in : http://www.nationalreview.com

(2). وهي الوثيقة التي كشفتها صحيفة نيويورك تايمز :

HELENE COOPER, **Trump Team's Queries About Africa Point to Skepticism About Aid ,** New york Times, JAN. 13, 2017, in : https://www.nytimes.com/2017/01/13/world/africa/africa-donald-trump.html

(*) من بينها 8 ملايير مساعدات قدمت لإفريقيا جنوب الصحراء، بالرغم من أن إجمالي المساعدات الأمريكية للتنمية لا تتعدى 1 بالمائة من الانتاج الداخلي الخام، للمزيد أنظر:

États-Unis : un document laisse deviner la volonté de Trump de se désengager du continent africain, http://www.guinee24.com

(3) **Trump et l'Afrique,** Article rédigé par Julien Chambolle, reprenant les idées développées lors du dîner conférence organisé par l'association Africa 21 (www.africa21.org) sur la même thématique.
http://www.africa21.org

(4) **Tirthankar Chanda**, « **Les relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump** »,in : http://amp.rfi.fr/fr/hebdo/2016 .11.11

(5) Florence RICHARD, **« Donald Trump, un président peu prometteur pour l'Afrique** », op.cit.

(6) Ibid.

(7) Cf : **President's Emergency Plan for AIDS**.in : Site officiel de la PEPFAR.

(*) القاعدة العسكرية الأمريكية في جيبوتي لوحدها يتواجد بها ما بين 3 آلاف و4 آلاف عسكري أمريكي بغرض محاربة تنظيم جماعة الشباب الصومالي ومواجهة القراصنة في خليج عدن، يضاف إليهم 3600 عسكري أمريكي في إطار عمليات القيادة الأمريكية في إفريقيا"أفريكوم"، كما تقوم القوات الأمريكية بإنشاء قاعدة عسكرية جوية استراتيجية في النيجر من أجل مراقبة التنظيمات الإرهابية في منطقة الساحل الصحراوي، واستخدامها لانطلاق الطائرات بدون طيار لتنفيذ الضربات الجوية ضد معاقل التنظيمات الإرهابية ومتابعة قياداتها.
أنظر :

- Mohamed Hedi Abdellaoui, **« Présence militaire américaine en Afrique: Une base permanente et près de 5000 militaires** », analyse nouvelles, Afrique, 30.10.2015 in : http://aa.com.tr

(8)Nick Turse « **USAFRICOM s'étend au Niger** », Publié le : 4/10/16 in : http://www.afrique-asie.fr

(9) Tirthankar Chanda, **« Les relations Afrique/Etats-Unis et les promesses de campagne de Donald Trump »**,op.cit.

(10) Philippe Hugon, « **Election de Donald Trump : quel impact pour l'Afrique ? »,** Publié le 14 novembre 2016 à 07h22 | Mis à jour le 14 novembre 2016 , in : http://www.iris-france.org

(11) **Migration and development brief 26 « Migration and Remittances** », avril 26,2015, the world bank. In : https://siteresources.worldbank.org

(*) حيث تحتاج القاهرة لقرض بقيمة 12 مليار دولار بينما تحتاج أبوجا قرضا ماليا قيمته 29 مليار دولار.

(12) « **Pour l'instant, l'Afrique est dans l'angle mort de Donald Trump »,** revue Jeune Afrique, Publié le 30 janvier 2017 à 08h02. http://www.jeuneafrique.com

(13) Isabelle Hanne, **« Trump, l'éléphant dans la COP22 »,** Libération, 15 novembre 2016 à 07:34 http://www.liberation.fr/planete/2016/11/15

(14) Benjamin Augé **, Au moins un proche de Donald Trump connaît l'Afrique... celle des champs de pétrole** , LE MONDE Le 19.01.2017 à 16h56 • Mis à jour le 19.01.2017 à 17h12 , http://www.lemonde.fr/afrique/article/2017/01/19

(15) Ibid.

(16) Rémi CARLIER, **« L'Afrique, cadet des soucis de Donald Trump »,**Dernière modification: 25/01/2017, in : http://m.france24.com/fr/2017. 01. 23

(17) HELENE COOPER**, Trump Team's Queries About Africa Point to Skepticism About Aid** ,op.cit.

(18) **Concernant l'Afrique, Donald Trump s'inquiéte de la concurrence chinoise et doute de la pertinence des appuis américains,** mardi, 17 janvier 2017 ,18:29 , http://www.agenceecofin.com

(19) Chine contre Etats-Unis, les vrais chiffres d'une guerre commerciale, RICHARD HIAULT - LES ECHOS | LE 01/12/2016 **https://www.lesechos.fr**

(20) Ibid.

(21) Robert E. Scott and Xiao Jiang, **« Unilateral grant of market economy status to China would put millions of EU jobs at risk »,** Economic Policy Institute, September 18, 2015, in : http://www.epi.org/publication/eu-jobs-at-risk/

(22) « La Chine a déjà débloqué près de la moitié des 60 milliards $ promis à l'Afrique en décembre 2015 » , Agence Ecofin, jeudi, 16 mars 2017 12:13 http://www.agenceecofin.com/aide-au-developpement.

(23) Les relations commerciales Chine-Afrique en 4 chiffres, Le Monde.fr | 04.12.2015 à 12h21 • Mis à jour le 04.12.2015 à 13h54 in : http://www.lemonde.

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى
(الواقع و المستقبل)

المدرس الدكتور : سليم كاطع علي
مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد ـ العراق

ملخص :

إحتلت دول آسيا الوسطى أهمية متزايدة في إجندة السياسة الخارجية الأمريكية، ولعل تلك الاهمية متأتية من موقعها الجيوسياسي الذي يسمح للولايات المتحدة التحكم في الديناميات الاقليمية للقوى الصاعدة في اورآسيا، فضلا عن امكاناتها الاقتصادية ولاسيما النفط والغاز. فمنطقة اسيا الوسطى هي منطقة تتنافس فيها كثير من القوى العالمية والاقليمية، إذ لا يقتصر التنافس فيها على القوى العالمية وانما هناك كثير من القوى الاقليمية التي لها مصالح في هذه المنطقة ايضا. وعليه فصعود هذه المنطقة في البيئة الدولية أدى الى تغيرات جيوبوليتيكية مهمة تخطت الحدود الجغرافية للجمهوريات الاسلامية الى مجمل المنطقة الممتدة من البلقان الى الصين بما فيها منطقة القوقاز، الأمر الذي ادى بالولايات المتحدة الى سعيها لجعل منطقة آسيا الوسطى نقطة ارتكاز محورية في التأثير على التفاعلات السياسية والاقتصادية والامنية للقوى الاخرى.

The American Foreign Policy towards the states of Central Asia (reality and future)

Abstract:

Central Asian States occupied increasingly important in u.s. foreign policy agenda, perhaps the importance derived from the geopolitical location allowing the United States territorial dynamics control for rising powers in Eurasia, as well as economic potential, especially oil and gas. Central Asia, a region where many competing global and regional forces not only compete on world powers but there are many regional powers with interests in this area too. Thus, the rise of this region in the international environment has led to an important geopolitical changes transcended geographical boundaries of Islamic republics to the entire region extending from the Balkans to China including the Caucasus, which led the United States to seek to make Central Asia a central fulcrum to influence political, economic and security reactions to other powers.

المقدمة :

حظيت سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن بإهتمام كبير، لا بسبب قدراتها العسكرية والإقتصادية فحسب، بل لطبيعة تعاملها أيضا مع الأحداث في الساحة الدولية - سواء بشكل مباشر أو غير مباشر- اذ شهدت العلاقات الدولية بعد "إنتهاء" الحرب الباردة تحولات جذرية، كانت تصب بمجملها في ريادة الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على الشؤون الدولية، على نحو غير مسبوق في عالم توازنات القوى.

وقد حظيت منطقة آسيا الوسطى بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وإستقلال تلك الجمهوريات بإهتمام خاص من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، اذ أثبتت الأحداث الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها هذه المنطقة برمتها، وذلك بسبب المكانة التي تتمتع بها على المستويين الإقليمي والدولي، سواء بفعل موقعها الجغرافي المهم، أو لإمتلاكها لأهم موارد الطاقة من النفط والغاز في عالم اليوم، مما جعل منها محورا مهما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

ونظرا لتلك الأهمية فقد إتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو توطيد علاقاتها مع دول آسيا الوسطى المستقلة بكافة جوانبها السياسية والإقتصادية والعسكرية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي وتراجع دوره في السياسة الدولية، وهو ما أدى وضع هذه الدول في صلب اهتمامات مجال المصالح الحيوية، من أجل فرض السيطرة الجيوسياسية والتحكم في الجغرافيا السياسية للطاقة التي تزخر بها هذه المنطقة، للحيلولة دون سيطرة القوى الدولية الأخرى على هذا الفضاء الاستراتيجي، ولمعالجة هذا المنظور يمكن طرح الإشكالية التالية والمتمثلة في التساؤل التالي:

هل دخول دول آسيا الوسطى في صلب اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية سيمكنها من فرض السيطرة الجيو-سياسية عليها، بهدف التحكم في إمكانات الطاقة التي تزخر بها حاضرا ومستقبلا؟

فرضية الدراسة: ولإعطاء حل أولي لهذه الاشكالية، تم تبني فرضية للبحث مؤداها: إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى هو محصلة لتطور معقد أفرزته أوضاع وتفاعلات إقليمية ودولية، إستدعت اعتماد مزيج من الموائمة والإنغماس في آسيا الوسطى، إستجابة للتحولات الدولية التي شهدها العالم في مطلع التسعينيات من القرن الماضي بهدف فرض الهيمنة الامريكية عليها.

ومن اجل معالجة الموضوع وإظهار أهمية منطقة آسيا الوسطى من الناحية الجيوستراتيجية والإقتصادية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعة السياسات والإستراتيجيات التي إتبعتها تجاه المنطقة في الوقت الحاضر، فقد تم الاعتماد على المباحث الثلاثة التالية:

- المبحث الاول: الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى.
- المبحث الثاني: أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى.
- المبحث الثالث: مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى.

المبحث الاول : الأهمية الجيوستراتيجية لدول آسيا الوسطى

لقد أدت التطورات التي شهدتها السياسة الدولية – وبالخصوص في الوقت الحاضر - الى دفع العديد من الدول للإهتمام بمنطقة آسيا الوسطى، في محاولة منها لسد الفراغ الإستراتيجي الذي

خلفه تفكك الإتحاد السوفيتي، والتي كانت في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد جاء هذا الإندفاع بفعل مجموعة من العناصر الجيو-بوليتكية والإقتصادية التي تتمتع بها دول آسيا الوسطى، التي من أبرزها أبرز تلك العناصر التي ميزت المنطقة عن غيرها من المناطق الإخرى: وكما يلي:

1. المكانة الجيو-بوليتكية

تتمتع منطقة آسيا الوسطى بأهمية كبيرة، نظرا لكونها تشكل حلقة الوصل بين قارتي أوروبا وآسيا، كما تُعد بمثابة الجسر الذي يربط الشمال بالجنوب والشرق بالغرب.

عُرفت منطقة آسيا الوسطى حتى بداية القرن العشرين بإسم(ترانسا وكسانيا)، وهي ترجمة لاتينية للإسم الذي أطلقه العرب عليها عندما فتحوا تلك المنطقة في القرن الهجري الأول، وهو" بلاد ما وراء النهر"[(1)].

وقد ذهبت الموسوعة البريطانية الى تحديد منطقة آسيا الوسطى بأنها الأرض التي تحدها من الشمال سيبيريا في روسيا (الإتحاد السوفيتي - سابقا)، ومن الجنوب إيران وباكستان وبنغلادش والهند، وتتفق أغلب المصادر على أن مساحة هذه المنطقة تتحدد بخمس جمهوريات وهي (كازاخستان، تركمانستان، أوزبكستان، قيرغيزستان، وطاجكستان)، بالإضافة إقليم إقليم سينغيانغ الصيني. وتبلغ المساحة الإجمالية لجمهورياتها الخمس3995800 كم2، وعدد سكانها يقارب 55 .65 مليون نسمة. كما يوضح ذلك الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) : عدد السكان في دول آسيا الوسطى للمدة (2010. 2014)

الدولة / السنة	2010	2011	2012	2013	2014
كازاخستان	15,399,437	15,753,460	17,304,513	17,522,010	17,736,896
اوزبكستان	27,606,007	27,794,296	28,128,600	28,394,180	28,661,637
تركمنستان	4,884,887	5,176,502	4,997,503	5,054,828	5,113,040
طاجيكستان	7,349,145	7,074,845	7,627,200	7,768,385	7,910,041
قيرغيزستان	5,431,747	5,550,239	5,587,443	5,496,737	5,548,042
المجموع	60,671,223	61,349,342	63,645,259	64,236,140	64,969,656

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر أخرى[(*)]:

وتمثل دول آسيا الوسطى الخمس كتلة إقليمية متجاورة، ويوضح الجدول رقم (2) بعض المعلومات عن هذه الدول.

جدول رقم (2): معلومات عن دول آسيا الوسطى

إسم الدولة	العاصمة	المساحة	اللغة	العملة	الديانة	معدل الدخل السنوي
أوزبكستان	طشقند	447,400كم^2	الاوزبكية	سوم	إسلام+ آرثوذوكس شرقيين	$ 4,705
طاجكستان	دوشانبه	143,100كم^2	الطاجيكية + الروسية	سوموني	إسلام+ آرثوذوكس روس	$ 2,320
تركمانستان	عشق آباد	488,100كم^2	التركمانية + الروسية	مانات	إسلام+ آرثوذوكس شرقيين	$12,460
كازاخستان	إستانه	717,300كم^2	الكازاخية + الروسية	تنج	إسلام+ آرثوذوكس روس	$ 21,506
قيرغيزستان	بشكيك	198,500كم^2	القيرغيزية + الروسية	سوم	إسلام+ آرثوذوكس روس	$ 2,847

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على مصادر أخرى [*].

ولا بد من الاشارة الى ان الاحصائيات المتعلقة بالسكان والتي لا تتجاوز 65 مليون نسمة، موزعة بين جمهوريات آسيا الوسطى[*]، ترتب عليه بالنتيجة ضعف نسبة السكان في هذه الجمهوريات، مقارنة بالدول المجاورة في الاقليم، فضلا عن ان طبيعة الخصائص الديمغرافية في هذه الجمهوريات تجعلها كفسيفساء عرقية بالغة التعقيد والتركيب تختلط فيها القوميات والإثنيات وتتداخل بشكل كبير وبنسب متفاوتة، كما يوضح ذلك الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) : **التركيبة العرقية في دول آسيا الوسطى**

الدولة	التركيبة العرقية
كازاخستان	كازاخ 51%، روس 32%، اوكران 5%، المان 2%، تتار 2%، اوزبك 2%
قيرغيزستان	قيرغيز 56%, روس 17%، اوزبك 13%, اوكران 3%
طاجيكستان	طاجيك 67%، اوزبك 25%، روس 2%، تتار 2%
تركمنستان	تركمان 77%، اوزبك 9%، روس 7%، كازاخ 2%
أوزبكستان	اوزبك 73%, روس 6%، طاجيك 5%, كازاخ 4%, كاراكالباك 2%، تتار 2%، كوري1%، اوكران1%.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على[*]:

وعليه، فقد أضحت هذه الدول تتمتع بمكانة إستراتيجية مهمة، بسبب قربها من مواقع مؤثرة في آسيا، إذ تتصارع فيها القوى الإقليمية والدولية كأفغانستان، إلى جانب إقترابها من منطقة الخليج العربي، فضلا عن التنافس التقليدي القديم بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين، على بسط هيمنة كل منهم على منطقة آسيا الوسطى.

وفي ضوء تلك الأهمية، فقد أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أهمية هذه المنطقة، كونها تحقق لها مكاسب جيو-بوليتيكية، لم تكن تتحقق لو أتخذت مبدأ عدم الأنغماس في هذه المنطقة وتركها، وهكذا أدرك صانع القرار السياسي الخارجي الأمريكي - منذ مدة ليست بالقصيرة أهمية ذلك الموقع الذي يفرض عليها أن تحدد إستراتيجياتها ومصالحها الحيوية فيها، بهدف الحيلولة دون فرض أية قوة منفردة سيطرتها على هذا المجال الجيوبولتيكي، كروسيا والصين وايران التي تقع بالقرب منه.

2. الأهمية الإقتصادية

تُعد منطقة آسيا الوسطى ذات أهمية متميزة بسبب إمتلاكها لمصادر متنوعة من الموارد الإقتصادية الإستراتيجية كالنفط والغاز والفحم واليورانيوم والذهب على سبيل المثال، حيث تشير التقارير إلى أن أوزبكستان تعتبر الدول الغنية بالمصادر الطبيعية، إذ تمتلك 30،8% من النفط و40% من الغاز الطبيعي و55% من الفحم في منطقة آسيا الوسطى.

كما تُعد أوزبكستان خامس أكبر منتج للمحاصيل الاستراتيجية في العالم، ولاسيما القطن والحبوب، وثاني مصدر له في العالم بعد الولايات المتحدة، أما تركمانستان فتقدر الإحتياطيات النفطية المؤكدة فيها بنحو 1,4 مليار برميل (أو ما يعادل 2,1 من إحتياطي الإتحاد السوفيتي السابق).

أما كازاخستان فتمتلك أكبر إحتياطي مؤكد للنفط بكمية تتراوح بين 30.10 مليار برميل، ويبلغ إنتاجها 1,2 مليون برميل يوميا، أما قيرغيزستان فقد وصل إنتاجها من النفط حوالي 200 ألف برميل يوميا.

أما طاجكستان فإضافة الى إنتاجها من النفط، فإنها تمتلك أكبر مناجم اليورانيوم، حيث تم إكتشافها في الثلاثينيات من القرن الماضي، والتي تم تشييد أول معمل سوفيتي لإستخلاص اليورانيوم، الذي أُستخدم كمادة أولية في تصنيع بلوتونيوم القنبلة الذرية .

كما تأتي الأهمية الإقتصادية لمنطقة آسيا الوسطى من أهمية بحر قزوين(الخزر) وثرواته التي أثارت التنافس الدولي على هذه المنطقة، اذ يقدر الخبراء كميات النفط والغاز الموجود في منطقة بحر قزوين بين 50 مليار برميل الى 110 مليار برميل، أما الغاز فتتراوح كميته بين 170 مليار متر مكعب الى 463 مليار متر مكعب[(*)(2)].

وعليه، فقد أدرك صانعوا القرار في الولايات المتحدة الأمريكية أهمية آسيا الوسطى من الناحيتين الجيو-بوليتكية والإقتصادية، في إطار دعم إستراتيجيتها العالمية للسيطرة على قطاع النفط والغاز الطبيعي في العالم، وهو ما ترجمته لاحقا في محاولتها لملء الفراغ في المنطقة الذي نتج، عن تفكك الإتحاد السوفيتي السابق.

المبحث الثاني : أبعاد السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى

لقد شكل تفكك الإتحاد السوفيتي مطلع تسعينات القرن الماضي فرصة ـ جد مواتية - للولايات المتحدة الأمريكية لم تسنح لها من قبل حينما كان الإتحاد السوفيتي ندا لها في الصراع، للاندفاع بقوة تجاه دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا، من أجل خلق وجود أمريكي دائم لها في هذه المنطقة الحيوية نظرا لما تتوافر عليه من موارد وثروات وموقع إستراتيجي متميز.

ويمكن تحديد الأبعاد الرئيسة لهذه السياسة ودوافعها بما يلي:

1. الأبعاد السياسية

لقد كان الإهتمام الأمريكي بمنطقة آسيا الوسطى جزءا من إستراتيجية ملء الفراغ الذي خلفه تفكك الإتحاد السوفيتي مطلع تسعينيات القرن الماضي، فضلا عن سعيها الى تأكيد هيمنتها العالمية بإعتبارها تملك من المقومات والإمكانيات مالم تتوافر عليه الدول الاخرى.

والجدير بالذكر أن الاهتمام ـ في الوقت الحاضر - المعلن حيال جمهوريات آسيا الوسطى، قد سبقه بعض الأنشطة الإستخباراتية للولايات المتحدة تجاه هذه الجمهوريات، خاصة في مرحلة الوفاق بين الطرفين في فترة السبعينيات من القرن الماضي، فضلا عن إستغلال الولايات المتحدة للأوضاع الداخلية للإتحاد السوفيتي آنذاك بكونها نقاط ضعف للتأثير عليه، وهو ما نجحت في تحقيقه فيما بعد.

أما بعد إسقلال جمهوريات آسيا الوسطى فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بإرسال عدة بعثات لجمع المعلومات عن دول المنطقة لغرض تحديد مصالحها هناك، ومن أهم هذه البعثات (بعثة راند) التي شجعت على إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة، والعمل على تحجيم النفوذ الروسي فيها، إضافة الى منع الإنتشار النووي في المنطقة، ثم جاء بعد ذلك تقرير بعثة معهد الولايات المتحدة للسلام، التي زارتها في عام 1992، لتؤكد على ضرورة تطوير قطاع الطاقة في منطقة بحر قزوين، والعمل على فرض رقابة صارمة على الأسلحة النووية في كازاخستان[3].

ولقد قامت ـ بالموازاة مع ذلك - بتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع دول آسيا الوسطى، اذ إعترفت في 25 كانون الأول عام 1991 بكل من كازاخستان، وقيرغيزستان، وأوزبكستان، بينما إعترفت بجمهورية تركمانستان في أواسط آذارعام 1992، وقامت بفتح سفارات لها في جميع دول منطقة اوراسيا، اذ أكدت على إستقلال دول آسيا الوسطى، وعلى إنجاز الإصلاحات الداخلية فيها كدعم الديمقراطية والدعوة لإنشاء نظم ديمقراطية قادرة على حماية الأقليات، كبديل للنظام الإستبدادي والشمولي الذي تخلصت منه هذه الشعوب، من أجل خلق أنموذج سياسي ملائم للولايات المتحدة الأمريكية[4].

وقد حاولت بوساطة سياستها أن تحقق هذا الهدف عن طريق تقديم المساعدات الإقتصادية، ففي المدة من عام 1992.1999 مثلا حصلت دول آسيا الوسطى على 1633،77 مليون دولار أمريكي تتعلق بدعم الديمقراطية، أما في عام 2000 فقد حصلت على ما يقارب 106،1 مليون دولار، حيث كان الهدف من هذه المساعدات هو دعم الديمقراطية والإصلاحات الداخلية وحماية حقوق الإنسان[5].

ولاشك فإن السياسة الأمريكية هذه تُعد في كثير من الأحيان غطاء لإنجاز أهداف غير معلنة، فمن جهة، نجد أنها تدعم وتساند دول آسيا الوسطى في سبيل تطبيق مبادىء الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ومن جهة اخرى، نجدها تغض النظر عن ممارسة حكومات هذه الدول والتي تُعد الكثير منها حكومات إستبدادية، لا تراعي مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن ظاهر هذه السياسات الأمريكية هو تحويل المنطقة في ظاهرها إلى واحة "ديمقراطية"، وباطنها كان يسعى للهيمنة والسيطرة على قدراتها.

ولقد شكلت أحداث 11 أيلول عام 2001، والحرب الأمريكية على الإرهاب الفرصة السانحة للولايات المتحدة الأمريكية للنفاذ الى منطقة آسيا الوسطى، اذ إختارت أفغانستان لتكون نقطة الإرتكاز، وقاعدة أمريكية لعملياتها العسكرية في أوراسيا، في محاولة منها لإحتواء الدول الفاعلة في المنطقة كدول الجوار كالصين وروسيا الإتحادية، وبالخصوص عندما أعلن الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في عام 2002 عن مبدأ عُرف بـ "مبدأ بوش" والذي أصبح ضمن إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، والذي أكد فيه على إستخدام السلطة والقوة الأمريكية لحماية مصالحها والحفاظ على هيمنتها، ونشر المبادىء الأمريكية في العالم[6].

وتجدر الإشارة الى أن تأثير اللوبي الصهيوني وخاصة منظمة إيباك (Aipac) الصهيونية كان كبيرا على سياستها الولايات، اذ دفعت تلك المنظمة بالولايات المتحدة للنفاذ الى منطقة آسيا الوسطى للقضاء على الحركات الإسلامية المناوئة لإسرائيل في المنطقة، فضلا عن العلاقات الواسعة التي تربط تلك المنظمة مع حكومة أوزبكستان، مما زاد من الضغط الصهيوني على الحكومة الأمريكية والكونغرس لزيادة المساعدات المقدمة لأوزبكستان، من أجل إيجاد حلفاء مهمين لإسرائيل في المنطقة[7].

2. الأبعاد الإقتصادية

تأتي مصادر الطاقة والثروات الطبيعية في مقدمة أسباب الصراع على المنطقة، إذ تشكل الإحتياطيات الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي مغريات مهمة للقوى المتنافسة، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي ترى أن هيمنتها على مصادر الطاقة في العالم تعد أمرا ضروريا لديمومة هيمنتها العالمية، والتي ستجعلها تتحكم في مسارات الصراعات الدولية وشؤون العالم والقوى المنافسة لها.

لقد قامت إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للطاقة -عموما- وللبترول والغاز-خصوصا- على أربعة مبادىء رئيسة هي:

1- تعدد مصادر النفط والطاقة عموما، فبدلا من الإعتماد بصفة أساسية على بترول الخليج العربي الذي يشكل حوالي ثلثي الإحتياطي العالمي من النفط، أصبح بترول بحر قزوين الذي يُقدر مخزونه بحوالي 200 مليار برميل[8].
2- تعدد طرق النقل وخطوط الإمداد، فلا يكفي تعدد المصادر بل يجب تعدد المسارات، لتقليل إحتمال تعرضها للمخاطر.
3- الحصول على النفط بأسعار مناسبة (رخيصة)، وهو ما يوفره تعدد المصادر وتعدد الطرق الآمنة.
4- حرمان أعداء الولايات المتحدة الأمريكية من تكنولوجيا النفط، حيث أضاف الكونغرس الأمريكي عام 1997 مبدأ رابعا للإستراتيجية الأمريكية للنفط، وهو حرمان الدول المتمردة على سياستها وعلى رأسها إيران من تطوير صناعتها النفطية، أو الإستفادة من عمليات نقل الطاقة عبر تحصيل رسوم على الكميات التي تُنقل عبر أراضيها، وهوالأمر الذي دفع بواشنطن الى رفض فكرة مرور خط نقل النفط من بحر قزوين عبر إيران[9].

ومن هنا جاء الإهتمام الأمريكي -خصوصا- والغربي -عموما- بمفهوم (أمن الطاقة)، والسعي للعثور على مناطق بديلة للخليج العربي لإنتاج الطاقة، والذي بدأ في أواخر التسعينيات من القرن العشرين بحوض بحر قزوين، الذي تشير التقارير الأمريكية الى أن إحتياطه من الطاقة يكفي لعشرات الأعوام القادمة.

وفي هذا الإطار، فقد صرح وزير الدفاع الأمريكي السابق (وليم كوهين) في تقرير قدمه الى الرئيس والكونغرس عام 1997 بقوله: " نحن لا نريد الصراع ندا لند، بل نريد إمتلاك إمكانات تضمن لنا التفوق الحاسم، إننا نعيش عصر الإمكانات الإستراتيجية، وبدون هذا التفوق ستكون قدرتنا على تحقيق السيادة العالمية موضع شك"[10].

ومما زاد من الإهتمام الأمريكي، إن حاجتها والمجتمعات الغربية للنفط تزداد عاما بعد آخر. ومن المتوقع أن يرتفع حجم الطلب الأمريكي على النفط الى نحو 29،17 مليون برميل يوميا عام 2025، بزيادة سنوية تبلغ 1،7% في المتوسط، ولذا فإنها ستضطر الى تأمين أكثر من ثلثي إحتياجاتها، وتحديدا 68% منها بحلول عام 2025[11].

وعليه، تعد منطقة آسيا الوسطى منطقة حيوية بالنسبة للإستراتيجية الأمريكية، بسبب ما تملكه من مصادر طاقة مهمة بالنسبة للأسواق العالمية، فضلا عن كونها مصدرا للضغط على الدول الاخرى المنتجة للنفط، ولاسيما دول منظمة أوبك، وعن الهيمنة على القدرات الأفغانية من النفط

والغاز، التي بلغ إحتياطيها من النفط 6% من الإحتياطي العالمي، والى إحتكامها على 40% من الإحتياطي العالمي للغاز[12].

ولذلك فإن غزو أفغانستان لم يكن مجرد رد فعل تلقائي على هجمات 11 أيلول 2001، بقدر ما كان غزوا معدا له سلفا، بإنتظار ما يبرره نظرا لأهمية المنطقة في الجغرافية السياسية للنفط والغاز.

وتدرك الولايات المتحدة إن إختيار خطوط الأنابيب تعد ذات أهمية ستراتيجية كبيرة، لأن من يسيطر على هذه الخطوط سوف يسيطر على المنتج، وأن من يحميها سوف يحصل على نفوذ، ليس في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، بل في البيئة السياسية العالمية[13].

ولم تكتفي الولايات المتحدة بتواجد شركاتها النفطية في المنطقة، وإنما زادت رغبتها في السيطرة على خطوط الأنابيب وطرق تصدير الغاز الطبيعي من المنطقة الى الأسواق العالمية، اذ قامت بتنويع طرق تصديره، فتبنت سياسة إنشاء طرق خطوط متعددة الأطراف، لنقل المواد البترولية من منطقة بحر قزوين الى الأسواق العالمية، عِبر عدة دول حول منطقة بحر قزوين، وقد جاءت هذه السياسة بهدف التحكم في سيطرة كل من روسيا وإيران على موارد الطاقة في المنطقة[14].

كما أدركت الولايات المتحدة الامريكية أهمية المساعدات المقدمة للعالم الخارجي في تعزيز مكانة أمريكا عالميا، مما دفع إدارة الرئيس باراك أوباما لمضاعفتها، بحيث وصلت الى نحو 50 مليار دولار سنويا منذ عام 2012، وقام بتفعيل برنامج طموح لإعادة تفعيل دبلوماسية مساعداتها الخارجية وتطويرها فنيا ومهنيا وماليا، بما يساعد على جعلها أداة مهمة وفاعلة من أدوات السياسة الخارجية الأمريكية "الذكية"[15]، وهو ما جعلها تسعى الى دعم مسألة الإصلاحات الإقتصادية في دول آسيا الوسطى، والتي تم تفعيلها مع عقد إتفاقية في عام 2001 مع صندوق النقد الدولي، وكذلك في آذار 2002 حصلت قيرغيزستان بفضل دعم لها في إجتماع نادي باريس للدول الدائنة بتقليل ديونها من 151 مليون دولار الى 6,5 مليون دولار، كما قدمت الى قيرغيزستان مساعدات اقتصادية، قدرت بنحو 48,2 مليون دولار في عام 2010 مقارنة بنحو 46,53 مليون دولار في عام 2014 [16]،في حين حصلت تركمانستان على مساعدات وصلت الى 0،9 مليون دولار في نفس العام أيضا[17]. كما حصلت طاجكستان على مساعدات في مجال الإصلاحات الإقتصادية وصلت الى 9،4 مليون دولار في عام 2002، ثم ارتفعت الى نحو 51,5 مليون دولار في عام 2010، مقارنة بنحو 35,96 مليون دولار في عام 2014[18]، وهي اعلى نسبة من المساعدات تحصل عليها، فضلا عن قيرغزستان، مقارنة بجمهوريات آسيا الوسطى الأخرى.

ولم تقف هذه السياسة عند حد السعي للسيطرة على موارد المنطقة فحسب، وإنما توجهت إلى بمنع روسيا من الإنفراد بالسيطرة على المجال الجيوبوليتكي للمنطقة، فضلا عن الصين التي تسعى

للوصول الى مصادر الطاقة في المنطقة وذلك من خلال الهيمنة على ثرواتها، بهدف تحقيق مصلحتها الإقتصادية المتنامية في الحصول على "نفاذية" غير محدودة الى هذه المنطقة.

3. الأبعاد الأمنية

تحتل مسألة الأمن والإستقرار أهمية متزايدة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في جميع المناطق الحيوية، وخاصة في منطقة آسيا الوسطى، نظرا لأهميتها من النواحي السياسية والإقتصادية والأمنية، لأن مصلحتها تتركز حول ضمان عدم تمكين أية قوة منفردة من السيطرة على هذا المجال الجيوبوليتكي، وفي توفير "النفاذية" المالية والإقتصادية غير المقيدة الى هذه المنطقة أمام المجتمع العالمي[19].

فقد أتاح تفكك الإتحاد السوفيتي للولايات المتحدة فرصة كبيرة للتعرف على الإمكانات التسليحية التقليدية، وغير التقليدية، للإتحاد السوفيتي، اذ عملت منذ عام 1991 على تحييدها، كما عملت على تجريد روسيا من إمكانية إستعادة مجالها الحيوي التقليدي خارج الأراضي الروسية، لذلك فإن منطقة آسيا الوسطى إكتسبت أهمية مزدوجة بالنسبة لها، أولها: ضمان عدم عودة الدول المستقلة الى مجال النفوذ الروسي، وثانيهما: عدم إرتهان ثروات هذه المنطقة للهيمنة الروسية.

وقد كان من نتائج هذا الوضع أن ورثت دول آسيا الوسطى كميات كبيرة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، والتي كانت كافية لإثارة القلق لدى دول العالم، ولاسيما الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، التي سعت في محاولة منها لإحتواء تلك الدول والى تقديم المساعدات العسكرية لها سواء في مجال دعم القدرات العسكرية لها أو في مجال تفكيك أسلحتها النووية، وفي هذا المجال فقد حصلت كازاخستان على مساعدات مالية، وطرق تدريبية عسكرية أمريكية لتدريب قواتها العسكرية، حيث وصل حجم المساعدات في برامج التدريبات العسكرية الى46,6 مليون دولار بين عامي 1993و2004، أما في المجالات العسكرية الأخرى فقد حصلت على 19،69،مليون دولار بين عامي 1997و2004. أما قيرغيزستان ففي مجال برامج التدريبات العسكرية فقد وصل حجم المساعدات الأمريكية إلى 4 ,955 مليون دولار أمريكي للمدة من عام 1997و2004. كما إن أوزبكستان حصلت وفي نفس المجال على 6،378 مليون دولار وللمدة نفسها، فضلا عن حصولها على مساعدات مالية لتدعيم قواتها العسكرية الدفاعية والأمنية، والتي وصلت الى 62،607 مليون دولار في المدة المحصورة بين عامي 1997و2004 [20].

أما فيما يتعلق بمسألة الأسلحة النووية فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد إستقلال هذه الدول الى عدم تسرب تلك الأسلحة، أو تسريب بعض أسرارها الى دول أخرى، لا تريد الولايات المتحدة وصولها اليها، فقد تدفع الحاجة المادية، أو ضعف الرقابة على تلك الأسلحة الدول التي

تمتلكها الى محاولة بيع بعض منها، أو أسرارها النووية، وهو ما يربك الخطط الأمريكية الرامية الى ضبط التسلح والحد من إنتشاره.

وفي هذا الإطار فقد كانت الضغوط الأمريكية على كازاخستان للدخول في مفاوضات مباشرة معها للحيلولة دون تسرب أسلحتها الى خارج المنطقة، حيث تم التوقيع على إتفاق سري لنقل مادة اليورانيوم المخصب من كازاخستان الى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد عُرفت تلك العملية بإسم "عملية الياقوت الأزرق"، والتي حصلت بموجبها الولايات المتحدة على ما مقداره 600 كغم من هذه المادة[21].

وتكمن الفائدة الأمنية الكبرى للولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة على الأسلحة الموجودة في كازاخستان، سواء بإرسال خبرائها أو عن طريق الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وهذا نابع من خشيتها من وصول أنظمة إسلامية أو جماعات إسلامية (متطرفة) لهذه الأسلحة، ولذلك عملت على إزالة جميع القواعد والصواريخ العابرة للقارات، التي تُعد من وسائل الإيصال المهمة. وقد نجحت في هذا الجانب، اذ وقعت في كانون الثاني عام 1993 مع كازاخستان على إتفاقية للأمن تم بموجبها تفكيك 104 صاروخ نوع SS-18، وفي نيسان عام 1995 تم إزالة 1040 صاروخا نوع SS-18 أيضا، وتم نقلها الى روسيا، أما في عام 2002 فقد فقد وقعت مع كازاخستان على وثيقة تم بموجبها تدمير آخر ستة صواريخ من هذه الأسلحة[22].

وقد أصبحت القيادة المركزية الأمريكية ومنذ عام 1999 هي المسؤولة عن كل الأنشطة والتخطيطات والعمليات العسكرية في آسيا الوسطى، وأعلنت إن إستراتيجيتها في المنطقة هي التركيز على التبادل العسكري الدولي، وبرامج التدريب بهدف تنمية وجود جيش محترف قادر على التجاوب مع إحتياجات حفظ السلام والإحتياجات الإنسانية في المنطقة[23].

والجدير بالذكر، أن أحداث 11 أيلول عام 2001 قد كان لها تأثيرا كبيرا ليس فقط على الولايات المتحدة، وإنما على دول العالم الأخرى، وكانت منطقة آسيا الوسطى اولى الساحات الدولية التي عانت الصراع والهيمنة والوجود العسكري المباشر، اذ كانت من أوائل الدول التي قدمت المساعدة للولايات المتحدة في حربها ضد "الإرهاب"، مما جعلها جزءا من خريطة القواعد العسكرية لها، وذلك من خلال إنشاء قواعد عسكرية مؤقتة، أو دائمة في تلك الدول.

والملاحظ، إن التحرك الأمريكي تجاه دول آسيا الوسطى، والضغط على حكوماتها لإجبارها على التعاون الأمني معها لضمان أمن الطرفين لا يرتبط أساسا بالعمليات العسكرية في أفغانستان، بقدر إرتباطهِ بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية للتغلغل في المنطقة، وتدعيم نفوذها وحضورها الإستراتيجي، ولا شك فإن هذه المحاولات تهدف في جانب منها الى محاولة إضعاف الدول الإقليمية في

المنطقة وتحجيم دورها، والحيلولة دون فرض سيطرتها على دول آسيا الوسطى، اذ إن دول الجوار لها مصالح هي الأخرى تسعى وراء تحقيقها. فروسيا إعتمدت على ركيزتين أساسيتين في تعاملها مع هذه دول تتمثل الأولى في تجريد الدول المستقلة عن روسيا من الإستقلال الإقتصادي، وأما الثانية فتعمل على عدم السماح لها بتكوين جيش خاص بها، مستقبلا عن الجيش المركزي في موسكو[24]، كما ذهبت السياسة الخارجية الروسية للنظر الى كامل مجال الإتحاد السوفيتي بكونه مصلحة جيوبوليتكية خاصة بالكرملين، ينبغي أن يستبعد عنها النفوذ الخارجي السياسي وحتى الإقتصادي[25]، وهو ما دفع بوزير الخارجية الروسي (سيرجي لافروف) الى القول " أنه مع تراجع التهديدات الإرهابية، فإنه من العدالة العودة الى ما كان عليه الوضع قبل عام 2001، اذ لم يكن لأمريكا قواعد عسكرية في آسيا الوسطى"[26].

أما الصين فإن مصالحها في المنطقة هي أمنية أولا وإقتصادية بالدرجة الثانية، كما إن التواجد العسكري الأمريكي وعلى بُعد 90 ميل من الأراضي الصينية أضاف لها مخاوف أمنية جديدة، وهو ما رفضته بكين على حد قول الرئيس الصيني السابق (جيانغ زيمين) " إن سياسة بكين هي بالضد من ستراتيجية إستخدام القوة والوجود العسكري في آسيا الوسطى "[27]، فضلا عن إدراكها إن مصلحتها الإقتصادية هي بالإفادة من هذه الدول كمصادر للطاقة، بما تمتلكه من نفط وغاز ومواد أخرى، مما قد يهيء مجالا للإستثمارات الصينية والنفاذ الى أسواق دول آسيا الوسطى.

وفيما يتعلق بايران فقد وجدت في إستقلال جمهوريات آسيا الوسطى فرصة لها للخروج من طوق الحصار المفروض عليها، كما سعت من جانبها للإفادة من العوامل التاريخية والثقافية التي تربطها بدولها، سعت الى كسر طوق الحصار المفروض عليها في ظل السياسة الأمريكية الساعية لعزلها، والسعي لتعويض دورها في الخليج العربي بدور في آسيا الوسطى، في ظل الضغوط الأمريكية عليها في منطقة الخليج[28].لاسيما وأن أحداث 11 أيلول 2001 وما تبعها من وجود أمريكي في المنطقة، أدى الى تزايد مخاوفها الناتجة عن تمركز قوات عسكرية أمريكية تحت مسمى "مكافحة الإرهاب" في دول آسيا الوسطى، مما جعل الأمن القومي الإيراني في خطر حقيقي، خصوصاعندما تزامن هذا الوجود العسكري مع وضع إيران على لائحة دول محور الشر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

كما سعت تركيا من جانبها للوصول الى النفط والغاز في آسيا الوسطى، فضلا عن الإستثمارات في المنطقة، اذ إعتمدت في سبيل الوصول الى ذلك على الروابط اللغوية والعرقية مع الشعوب التركية في المنطقة، كما دعت دول آسيا الوسطى الى الإقتداء بالأنموذج العلماني التركي كأساس للتطور السياسي والإقتصادي في منطقة آسيا الوسطى[29]، وقد حظيت تركيا بدعم الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، رغبة منها في مقاومة الأنموذج الإيراني بالتوجه نحو الأنموذج العلماني

لتركيا، ولمواجهة المشروع الإسلامي المتنامي الذي تحمله الحركات الإسلامية في المنطقة، وعلى الرغم من أن سياتها كانت ذات دوافع إقتصادية، إلا أن الدوافع الأمنية قد أصبحت في مقدمة أولويات إستراتيجياتها، وذلك بهدف الحد من نفوذ القوى الإقليمية الأخرى، وتحجيم دورها في المنطقة، والحيلولة دون خضوع هذه الدول لضغوطها، إضافة الى عدم تمكين المنظمات التي تصفها الولايات المتحدة الأمريكية بالإرهابية من التواجد فيها، والعمل على عدم حصولها على أسلحة متطورة، يمكن إستعمالها ضد المصالح الأمريكية مستقبلا.

المبحث الثالث : مستقبل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى

إن تحديد الدور المستقبلي لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى يدفع الى ترجيح خيارين أساسين في كيفية تعاملها مع دول المنطقة أولهما: يتمثل بخيار الهيمنة الأمريكية على المنطقة، أما الخيار الثاني: فيتمثل بالمشاركة والتعاون مع القوى الإقليمية والدولية الأخرى.

إن سعي الولايات المتحدة الأمريكية للحفاظ على الوضع الراهن (القطبية الإحادية) الذي تتصدره، والحيلولة دون تحول هذا النظام الى نظام التعددية القطبية، يدفع بها الى إستمرار سياسة الهيمنة على كافة مناطق العالم الحيوية، ومنها منطقة آسيا الوسطى، و يأتي التحرك الأمريكي تجاه هذه المنطقة كجزء من إستراتيجيتها الرامية الى بقائها قوة مسيطرة من خلال إحتواء كل من روسيا والصين، فضلا عن الحصول على الفائدة الإقتصادية (النفط والغاز)، والتي تعد من عوامل ديمومة ونجاح هيمنتها على العالم.

وقد وصف ديك تشيني نائب الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش في عام 1998 حين كان رئيسا لشركة هاليبرتون البترولية أهمية منطقة بحر قزوين بقوله " إن منطقة بحر قزوين منطقة بترولية واعدة، وتنمو بسرعة كبيرة للتحول لمنطقة إستراتيجية لها أهمية كبرى للولايات المتحدة وللغرب، بصفة عامة، لأن الغاز والبترول فيها لا يخضعان لسيطرة كارتل أوبك "[30].

ومن المنظور أن هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على منطقة آسيا الوسطى ستظل مرتبطة بإستمرار تفوقها على الصعيد العالمي، إستنادا الى معطيات القوة العسكرية والإقتصادية التي تمتلكها، وهو ما يؤكده هنري كيسنجر بقولة " تتمتع الولايات المتحدة في الألفية الجديدة بتفوق لم تضاهيه حتى أعظم الأمبراطوريات في الماضي، فمن صناعة الأسلحة الى تنظيم العمل، ومن العلوم الى التكنولوجيا، ومن التعليم العالي الى الثقافة الشعبية، وهي تمارس سيطرة لا مثيل لها في كل أنحاء العالم "[31].

ومما يعزز من الهيمنة الأمريكية على منطقة آسيا الوسطى هو أن جميع دولها تنظر الى الوجود الأمريكي بكونه ضروريا لبقائها، فمن جهة وجدت في الوجود العسكري الأمريكي فوق أراضيها ملاذا آمنا وإبتعادا عن الهيمنة الروسية التقليدية، والتي حاولت متابعة دورها وتحكمها في هذه الدول حتى

بعد وإستقلالها عنه بأشكال أخرى، ومن جهة ثانية فقد شكل التواجد الأمريكي فرصة لتلك الحكومات والخارجة لتوها من عباءة الإتحاد السوفيتي في أن تأخذ غطاءا أمريكيا (دوليا) في قمع معارضيها، ولا سيما ذوي الطابع الديني الإسلامي، خصوصا في أوزبكستان، التي كانت من أولى هذه دول التي سارعت عقب أحداث أيلول 2001 الى فتح أجوائها للمقاتلات الأمريكية[32]، بالإضافة إلى أن الفائدة التي تجنيها بقية الدول من تواجد القواعد العسكرية الأمريكية فوق أراضيها، وتكفي الإشارة ـ على سبيل المثال- الى أن القواعد الأمريكية تضيف يوميا 156 ألف دولار لإقتصاد قيرغيزستان، وهو ما يشكل حوالي 5% من إجمالي دخلها القومي[33].

ويبدو، أن العلاقات السياسية والإقتصادية والعسكرية غير المتكافئة بين الطرفين قد ساهمت هي الأخرى في إستمرار هيمنة الولايات المتحدة على هذه الدول، وهو ما سوف تحافظ عليه، مع تواجدها العسكري المتزايد، والذي عبر عنه وزير السابق (كولن باول) في كانون الثاني عام 2002، بقوله: "سوف يكون لأمريكا مصالح متميزة ووجود في آسيا الوسطى... نحن لم نحلم به في السابق"[34].

ويعد سعي الولايات المتحدة الأمريكية للنفاذ الى منطقة عبر مسألة تطوير الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، وخلق إقتصاد السوق الحرة، محاولة مهمة لصبغ المنطقة بالأنموذج الأمريكي، سياسيا وإقتصاديا وأمنيا، ودمجها بالكامل ضمن الأطر السياسية والإقتصادية، وبالتالي الانسلاب الفكري لأمريكا، وهو ما يمهد لقيادتها ووضعها في قاطرة التبعية للهيمنة الأمريكية.

إلا إن إستمرار هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على آسيا الوسطى ليس أمرا مطلقا بسبب المحددات الداخلية، فضلا عن الدولية التي تحول دون إستمرار تلك الهيمنة، فمن جهة، نجد أن الإقتصاد الأمريكي أخذ يعاني في الفترة الأخيرة من مشاكل متزايدة، يأتي في مقدمتها الإرتفاع الهائل للدين العام (أكثر من 500 مليار دولار في نهاية عام 2004)، وتزايد العجز التجاري لغير صالح الولايات المتحدة، حيث بلغ هذا العجز 617،7 مليار دولار في عام 2004، وهو رقم قياسي يزيد من مؤشراته الخطرة إن أكثر من ربعه هو مع دولة واحدة هي الصين، حيث بلغ العجز في التبادل التجاري معها في عام 2004 حوالي 162 مليار دولار، وهو أيضا رقم قياسي لعجز أمريكي مع دولة واحدة في مجمل تاريخ أمريكا[35]، وهذا لا يعني أنها مهددة بالإنهيار الإقتصادي، وإنما يشير الى إن قوتها الإقتصادية مرشحة للتراجع، مع تنامي قوى وكتل إقتصادية أخرى في أنحاء العالم، ودورها في رسم وتحديد معالم وقواعد النظام الإقتصادي العالمي، وهو ما ينعكس سلبا على أداء دورها بإعتبارها القوى العظمى الوحيدة، فضلا عن إستمرار هيمنتها على العديد من مناطق العالم.

و من ناحية أخرى فإن التواجد العسكري الأمريكي في دول آسيا الوسطى لن يبقى موضع ترحيب، سواء من قبل دولها أو الدول الإقليمية الأخرى، فقد أعلنت منظمة شنغهاي للتعاون في مؤتمر القمة الذي عُقد في الخامس من حزيران عام 2005 في كازاخستان مطالبتها الولايات المتحدة

بوضع جدول زمني لإغلاق قواعدها العسكرية في آسيا الوسطى، وبررت هذه الدول طلبها بإعلان إنها تعد الحرب ضد الإرهاب في أفغانستان قد إنتهت، ولم يعد للقواعد العسكرية الأمريكية ما يبررها[36]، كما أعلنت أوزبكستان إن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى الى بقاء دائم لقواتها في قواعدها في آسيا الوسطى، لخدمة أهدافها الجيوبوليتكية في بسط الهيمنة على المنطقة، وطالبتها بإنهاء وجودها في أوزبكستان، وهو ما دفع الولايات المتحدة الى إتهام حكومة أوزبكستان بالفساد وإنتهاك حقوق الإنسان، والتهديد بقطع المساعدات الإقتصادية عنها، وإن قواتها ستبقى، ما دامت لها حاجة لمكافحة الإرهاب، وتوفير الإستقرار في أفغانستان[37].

وبالمحصلة، فإن السياسة الأمريكية تجاه دول آسيا الوسطى سوف تستمر بإتجاه الهيمنة على المنطقة مع عدم إبعاد القوى الإقليمية والدولية الأخرى من المشاركة في تعزيز الإستقرار في المنطقة ككل ولاسيما روسيا والصين.

وتُعد روسيا شريك مهم في مستقبل السياسة الأمريكية ليس في منطقة آسيا الوسطى، بل في العالم، على الرغم من أنها تلقت وبحذر القفزة العسكرية الأمريكية، التي تلت هجمات 11 أيلول عام 2001 نحو جمهوريات آسيا الوسطى (أوزبكستان وكازاخستان وقيرغيزستان)، وهي بهذا لم تذعن فقط لدور أمني أمريكي في المناطق الحيوية لروسيا، بل إنها إعترفت بهذا الدور، من خلال الإعلان المشترك بشأن العلاقة الإستراتيجية الجديدة، التي أعلن عنها الرئيسان (جورج دبليو بوش وفلاديمير بوتين) في 24 آيار 2002، اذ جاء فيه " إننا نقر بمصلحتنا المشتركة في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز، في تعزيز الإستقرار والسيادة والسلامة الإقليمية، لكافة دول هذه المنطقة "[38].

أما الصين فلها تأثير على الإستراتيجية الأمريكية، رغم إن البعض يقللون من ذلك، إلا إن لها دور كبير في إستقرار الأوضاع من عدمها في منطقة آسيا الوسطى ومنطقة آسيا الباسفيك، كما لا يمكن لها خلال المستقبل المتوسط أن تتجاهل قوة الصين العسكرية والإقتصادية، والذي يبلغ حجم إقتصادها خمسة أضعاف حجم الإقتصاد الروسي، وعدد سكانها تسعة أضعاف عدد سكان روسيا[39].

نستنتج مما تقدم إن قبول الولايات المتحدة الأمريكية مشاركة القوى الدولية والإقليمية الأخرى في المنطقة سوف يقلل من الأعباء المترتبة على القيام بدور الدولة المهيمنة، عن طريق مشاركة الآخرين، وهو ما يدفع بها نحو إتباع سياسة توافقية بين المتطلبات الإستراتيجية الأمريكية، ومبدأ الشراكة مع الآخرين وخصوصا روسيا والصين، وهو الخيار المرجح مستقبلا.

الخاتمة :

لم تحظى منطقة آسيا الوسطى خلال حقبة الحرب الباردة والصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي (سابقا) بإهتمام كبير من قبل القادة الأمريكيين، ولم يكن هناك أي توجه معلن لهم تجاه جمهوريات آسيا الوسطى، نظرا لكونها كانت تشكل جزءا مهما من أراضي الإتحاد السوفيتي، وبالتالي لم تكن عندهم سياسة واضحة تجاه هذه الجمهوريات لأنها كانت تعتبرها عدوا لها في ذلك الصراع.

أما بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي وإنتهاء الحرب الباردة فقد حظيت دول آسيا الوسطى المستقلة حديثا بإهتمام متزايد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب المكانة المتميزة التي تتمتع بها على المستويين الإقليمي والدولي، نظرا لموقعها الجغرافي وإمتلاكها كميات ضخمة من النفط والغاز الطبيعي، مما جعلها محورا مهما من محاور الصراع والتنافس بين القوى الإقليمية والدولية.

وقد شكلت أحداث11 أيلول عام 2001 الفرصة السانحة للمحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أعلنوا الحرب على الإرهاب، والتي بدأت بأفغانستان وما تبعها من إنتشار قواعد عسكرية دائمة ومؤقتة في دول آسيا الوسطى، الأمر الذي أتاح للولايات المتحدة الفرصة لوضع قدمها -لأول مرة- في المجال الحيوي لدولتين كبريين هما روسيا والصين، فضلا عن قربها من مصادر الطاقة المهمة (النفط والغاز).

وقد اندفعت الولايات المتحدة الأمريكية في هيمنتها على دول آسيا الوسطى، بسبب دوافع وأبعاد سياسية، تتمثل بنشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان وإحداث تحول في إقتصاديات هذه الدول، وتوجهها نحو إقتصاد السوق الحرة، إضافة إلى الدوافع الإقتصادية، والتي تتمثل بالهيمنة على الإحتياطي الهائل الذي تتمتع به هذه المنطقة، سواء من حيث النفط أو الغاز الطبيعي، والحيلولة دون تحكم الدول الأخرى وخصوصا روسيا والصين، بمصادر الطاقة المهمة الموجودة في المنطقة، أما الدوافع الأمنية فقد شكلت دافعا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية للتواجد العسكري المباشر في المنطقة للحيلولة دون خضوع تلك الدول لهيمنة إحدى الدول الإقليمية، والعمل على عدم تسريب الأسلحة التي أصبحت تملكها أو بيعها الى دول أو منظمات تصفها الولايات المتحدة بالإرهابية.

ويبدو أن إستمرار الهيمنة المطلقة للولايات المتحدة على دول آسيا الوسطى سيتطلب منها الكثير من الإمكانيات والمستلزمات التي لا تستطيع أن توفرها بمفردها، بسبب المشاكل التي يعاني منها إقتصادها، مما يدفع بها الى إعطاء دور أكبر للقوى الإقليمية والدولية الأخرى وخاصة روسيا والصين، نظرا لدورهما في حفظ الأمن والإستقرار في عموم المنطقة، وبالتالي فإن تبنيها لمبدأ يقوم على التوافق بين متطلبات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة آسيا الوسطى، والعمل على إشراك الدول الأخرى ذات الجوار الإقليمي في شؤون المنطقة، يعد هو الخيار المرجح مستقبلا.

الهوامش :

[1] انظر: شعبان عبد الرحمن، آسيا الوسطى ... أطماع عمرها خمسة قرون!، على الموقع:
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article14.shtm1

[(*)] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :
1.The Military Balance 2010, The International Institute for Strategic Studies , 03 Feb 2010, p364.
2.The Military Balance 2011, The International Institute for Strategic Studies, 07 Mar 2011, p248.
3.The Military Balance 2012, The International Institute for Strategic Studies , 07 Mar 2012, p255.
4. The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2014, p.p. 215-216.
5. The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2015, p.p. 234 -236.

[(*)] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :
- محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص ص 17. 211.289.330.335.
- The United Nations Development programme, Human development Report, New York, 2014, pp.195-196.

[*] حيث تقع جمهورية كازاخستان في تركستان الغربية أما القسم الجنوبي منها فيقع ضمن حدود آسيا الوسطى، تحدها من الشمال والشمال الغربي والشمال الشرقي جمهورية روسيا الإتحادية، ومن الجنوب تحدها تركمانستان وأوزبكستان وقيرغيزستان، ومن الشرق جمهورية الصين الشعبية، وتبلغ مساحتها الكلية 2,717,300 كم[2]، ويبلغ طول حدودها 12012كم، فمع الصين تشترك بحدود طولها 1533كم ومع قيرغيزستان بـ 1051كم، ومع روسيا بـ 6846كم، ومع تركمانستان بـ379كم، ومع أوزبكستان بـ 2203كم، وتطل على بحر (الخزر) قزوين بمسافة قدرها 1894كم.
أنظر : محمد ياس خضير، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه منطقة آسيا الوسطى فترة ما بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، 2005، ص6.
فجمهورية تركمانستان تحدها من الشمال كازاخستان، ومن الشمال الشرقي أوزبكستان ومن الجنوب الشرقي أفغانستان، ومن الجنوب إيران، ومن الغرب بحر قزوين، وتبلغ مساحتها الإجمالية 488,100كم2، وطول حدودها 3736كم. أما جمهورية أوزبكستان فتقع على سفوح جبال "تيان شان" القسم الجبلي الواقع في أطراف وادي فرغانة، وتحدها من الشمال والشمال الشرقي كازاخستان، ومن الجنوب تركمانستان، ومن الشرق قيرغيزستان وطاجكستان، وتبلغ مساحتها 447,400كم2، ويبلغ طول حدودها 6221كم. في حين تقع جمهورية قيرغيزستان في الجزء الشرقي من آسيا الوسطى، وتحدها من الشمال كازاخستان، ومن الجنوب الغربي طاجكستان، ومن الشرق والجنوب الشرقي الصين، وتبلغ مساحتها الكلية 198,500كم2، أما طول حدودها فتبلغ 3878كم. أما جمهورية طاجكستان فتقع في الطرف الأقصى من جنوب وشرق آسيا الوسطى، ويحدها من الشرق إقليم تركستان الشرقية ومن الشمال قيرغيزستان وأوزبكستان ومن الجنوب أفغانستان، وتبلغ مساحتها الكلية 143,100كم2، وطول حدودها يبلغ 3651كم.
ينظر كل من : محمد عتريس، معجم بلدان العالم، الطبعة الاولى، القاهرة، الدار الثقافية للنشر، 2002، ص ص 17 و211 و 289.
علاء فاروق، عواصم جمهوريات آسيا الوسطى، على الموقع التالي: www.asiaalwsta.com/cityDetails.asp?cityId=12484

[(*)] الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على :
The Military Balance 2010, The International Institute for Strategic Studies , 03 Feb 2010, p364, p365, p371, p372, p373.

[*] كما تشير تقارير اخرى الى أن الإحتياطي المؤكد من النفط في دول حوض بحر قزوين يتراوح ما بين 17 ـ 33 مليون برميل، وان إنتاج هذه المنطقة وصل في عام 2002 الى ما يقارب 1،6 مليون برميل يوميا، في حين وصل الانتاج عام 2010 الى نحو 4،793 مليون برميل يوميا

[2] محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 41.

[3] د. إيمان محمود إبراهيم، يد أمريكا تحتضن الغاز الطبيعي في بحر قزوين، على الموقع التالي في الإنترنت:
www.annabaa.org/nabanews/50/119/htm

[4] محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 134.

[5] نقلا عن: المصدر السابق، ص 135.

[6] انظر: برادلي أ. تاير، السلام الأمريكي والشرق الأوسط: المصالح الإستراتيجية الكبرى لأمريكا في المنطقة بعد 11 أيلول، ترجمة: د. عماد فوزي شعيبي، الطبعة الأولى، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004، ص ص 32.33.

[7] محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص ص 172.173.

[8] ينظر: عين النسر الأمريكي على 200 مليار برميل نفط، على الموقع التالي في الإنترنت:
www.islamonline.net/arabic/economics/2001/09/article14.shtm1

[9] ينظر: المصالح الأمريكية في آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنت: www.islammemo.cc/xfile/one_asp?IDnews=96

[10] نقلا عن: غينادي زيغانوف، العولمة والعلاقات الدولية، ترجمة: عدنان جاموس،الطبعة الاولى، دمشق، مكتبة ميسلون، 2002، ص ص47،48.

[11] خليل العناني، اللوبي النفطي الأمريكي: النفوذ وآليات التاثير، مجلة السياسة الدولية، العدد164، أبريل 2006، ص46.

[12] عمرو كمال حموده، النفط في السياسة الخارجية الأمريكية، مجلة السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص50.

[13] محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص45.

[14] د. إيمان محمود إبراهيم، مصدر سبق ذكره.

[15] بشير عبد الفتاح، تجديد الهيمنة الامريكية، الطبعة الاولى، الدار العربية للعلوم ناشرون . مركز الجزيرة للدراسات، بيروت . الدوحة، 2010، ص69.

[16] Foreign Assistance By Country Office V1.1, Filter Information by fiscal year 2015. Available from: www.foreignassistance.gov/web/countryintro.aspx

[17] 33 U.S.dpartment of state, U.S.Assistance to Kyrgyzstan_ fiscal year, office of spokesman 2002, Washington, DC: December 6, 2002, Available from: http://www.state.gov

[18] Foreign Assistance By Country Office,op.cit,

[19] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الأمريكية ومتطلباتها الجيوستراتيجية، ترجمة: أمل الشرقي، الطبعة الأولى، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999، ص ص185،186.

[20] Central For Defense Information, Arms Trad, Uzbakistan, December 11, 2003, Available from: www.cdi.org/program/indexcfm?programid=23

[21] ينظر: مجلة قضايا دولية، إسلام آباد، العدد262، كانون الثاني 1995، ص23.

[22] محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 32.

[23] عبير ياسين، إنعكاسات الوجود الأمريكي في آسيا الوسطى على إيران السياسية والإستراتيجية، على الموقع التالي في الإنترنت: http://www.albainan.net/index.aspx?function=Itemfid=1524&lang

[24] Zbigniew Brezinski, the premature partnership America and Russia, Foreign Affairs, vol.73, no.2, March/April 1994, p.73.

[25] زبغنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص ص 171،172.

[26] نقلا عن: موسكو تدعو لإغلاق القواعد الأمريكية في آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنيت: http://www.islam today.net/albasheer/show.news-content.cfm?id=47736

[27] نقلا عن: محمد ياس خضير، مصدر سبق ذكره، ص 120.

[28] المصدر نفسه، ص 76.

[29] زبغنيو بريجنسكي، مصدر سبق ذكره، ص 172.

[30] نقلا عن: عمرو كمال حموده، مصدر سبق ذكره، ص ص51ـ 52.

[31] هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا الى سياسة خارجية ؟ : نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2002، ص7.

[32] الحرب في أفغانستان وإنعكاساتها على آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنت: http://www.qudsway.com/links/majallah-islam/number-83183-8.htm

[33] عبد الله صالح، القواعد الأمريكية وصراع المصالح في آسيا الوسطى، على الموقع التالي في الإنترنت: http://www.alasr.ws/index.cfm?Method=hom.com&Content ID=6889

[34] نقلا عن: زبغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2004، ص87.

[35] ينظر: مؤشرات التبادل التجاري بين الولايات المتحدة والصين: على الموقع التالي في الانترنت: www.almassar.com/news/news40.htm1

[36] خالد الفيشاوي، بعد الفشل الأمريكي في العراق .. روسيا والصين يطالبان بطرد القواعد العسكرية الأمريكية من وسط آسيا، على الموقع التالي في الإنترنت: www.kefaya.org/05znet/050808 feesh.htm

تأسست منظمة شنغهاي لترسيخ التعاون الأمني في مجال مكافحة الإرهاب بين دول المنطقة في حزيران عام 2001، وتضم كل من (الصين، روسيا، كازاخستان، قيرغيزستان، طاجكستان، وأوزبكستان)

[37] حسام سويلم، مصدر سبق ذكره، ص85.

[38] نقلا عن: زبغنيو بريجنسكي، الإختيار: السيطرة على العالم أم قيادة العالم، مصدر سبق ذكره، ص117.

[39] المصدر نفسه، ص ص117ـ 118.

الاستراتيجية الاقتصادية الامريكية تجاه منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب الباردة

د.لامية زكري
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر-3-

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء على اهم التحولات التي شهدتها فترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، والتي باتت تشكل تحديا لمجمل دول العالم بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية التي اعادت ترتيب اجندة سياستها الخارجية بحيث اصبحت تهتم بالسيطرة على مناطق نفوذ كانت لفترة ليست ببعيدة خاضعة لنفوذ حلفائها، ونقصد هنا بالتحديد منطقة المغرب العربي التي تحاول السيطرة عليها، وهذا راجع للأهمية الجيو-ستراتيجية لهذه المنطقة من جهة، وما تزخر به من موارد طاقوية من جهة ثانية.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي، الاستراتيجية الامريكية، النظام الدولي، القوة، التبعية، المبادرات الأمريكية، التبعية..

Abstract:

The objective of this study is to highlight the most important post-Cold War transformations that have become a challenge to the entire world, including the United States of America, which has rearranged its foreign policy agenda to take control of areas of influence which for a very long time were subject to influence. Its allies, and we mean specifically the Maghreb region that is trying to control it, and this is due to the geo-strategic importance of this region on the one hand, and the abundance of energy resources on the other hand.

مقدمة:

أفرزت التحولات السياسية و الدولية في بداية التسعينات من هذا القرن جملة من التغيرات سواء في العلاقات الدولية، النظم السياسية، أو المبادئ الإيديولوجية حتى بدا أن العالم قد دخل حقبة تاريخية جديدة مازالت ملامحها في طور التشكل والتبلور. حدث هذا في ظل سقوط قوة فكرية، سياسية، وعسكرية تقليدية، ومغادرة ميدان التنافس الدولي، وتركه لاستحواذ قوة عظمى كانت، ولا زالت القوة الوحيدة المهيمنة على القرار الدولي. كما أن هذه التحولات باتت تشكل تحديا لمجمل دول العالم بما فيها امريكا التي اعادت ترتيب اجندة سياستها الخارجية، بحيث اصبحت تهتم بالسيطرة على مناطق نفوذ كانت لفترة ليست ببعيدة خاضعة لنفوذ حلفائها، وتعد منطقة المغرب العربي إحدى هذه المناطق، ومنه نتسائل:

إلى أي مدى باتت منطقة المغرب العربي تحظي بأهمية في سلم الاستراتيجية الاقتصادية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة؟

و سيتم الاجابة عن الاشكالية من خلال طرح الفرضيات التالية:

- هناك ترابط بين قدرات المناطق الاقليمية الفرعية، و ترتيبها في سلم استراتيجيات القوى الكبرى.
- تتوافق استراتيجيات القوى الكبرى الخارجية مع التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وترتيب عناصر القوة على مستواه.
- كلما زادت اهمية منطقة ما في سلم استراتيجيات القوى الكبرى، كلما ادى ذلك الى طرح مزيد من المشاريع الاقتصادي لاستقطابها واختراقها، بهدف الهيمنة عليها.

للإجابة عن الاشكالية و اثبات صحة الفرضيات سنتطرق الى النقاط التالية :

أولا/تحديد الاهمية الجيو-سياسية لمنطقة المغرب العربي.
ثانيا/اهم التغيرات و التحولات التي شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة.
ثالثا/ منطقة المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الاقتصادية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة.

أولا- تحديد الاهمية الجيو - سياسية لمنطقة المغرب العربي:

- الموقع الجغرافي لمنطقة المغرب العربي:

تذكر موسوعة المغرب العربي أن لفظ بلاد المغرب هو مصطلح يطلق على كل البلاد الإسلامية الممتدة من مصر الى المحيط الأطلسي، وتضيف أن اسم المغرب يتناول كل الأقاليم العربية من الشمال الإفريقي. وذكرت الموسوعة أنه وإن كانت لفظة المغرب قد حددت في بعض الأحيان باشتمالها على تونس، الجزائر والمغرب أو ما يعرف باسم المغرب العربي الكبير فإن مدلولها التاريخي منذ القرن السابع الميلادي كان يتناول كل الأقاليم الواقعة بين مصر من الشرق والمحيط الأطلسي في الغرب[1]. وتقع المنطقة المغاربية تحديدا في شمال افريقيا، تتكون من موريتانيا، المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا، على مساحة قدرها **6. 048. 141** كلم^2، يحدها شمالا البحر المتوسط، وهو الفاصل الطبيعي بينها وبين الجنوب الأوروبي، أما جنوبا فهي مجاورة لدول الساحل الإفريقي، وتطل على الأطلسي غربا، تحدها مصر شرقا، فهي بوابة على الشرق الأوسط ودول الخليج. بالنظر إلى هذا نجد أن المغرب العربي يحتل موضعا جغرافيا متميزا، إذ يعتبر محور تلاقي أربعة أبعاد جيو-استرتيجية مترابطة، بداية بالبعد المتوسطي وامتداده إلى أوروبا شمالا، فالبعد الإفريقي من الجنوب، ثم البعد الشرق أوسطي وامتداده إلى الخليج من الشرق، وأخيرا البعد الأطلسي من الغرب، مما يجعل المنطقة تماس لثلاث قارات: إفريقيا، أوروبا، آسيا.

كما أن المنطقة تطل شمالا على المتوسط بشريط ساحلي قدره **4** آلاف كلم، ما يجعل من هذا التماس البحري نقطة مراقبة للملاحة البحرية بين مضيق جبل طارق غربا وخليج سيرت شرقا، فالمغرب

هو حارس الممر الأطلسي نحو المتوسط، وتتحكم السواحل الجزائرية 1200كلم في كل الممرات المؤدية إلى مضيق صقلية[2]، الذي تسهر تونس على دور المراقب لحركيته الملاحية، كما تغطي ليبيا مجال النظر الاستراتيجي بطول قدره 1900 كلم من الشريط الساحلي الشرقي للمنطقة. و للمتوسط اهمية، بالنظر إلى توسطه القارات الثلاث، فله بعد استراتيجي اقتصادي، يعني خصوصا الدول الأوروبية والأمريكية المستوردة للنفط، حيث أن 65 %من الواردات الأوروبية من النفط والغاز تعبر منه، كما تعبر منه 15%من المشتريات الأمريكية الطاقوية سواء الخليج و افريقيا الشمالية. يضاف إلى ذلك أن إطلالة المغرب، وموريتانيا على الأطلسي بشريط ساحلي طوله2000 كلم، يؤمن من الناحية الاستراتيجية منفذا بحريا غير المتوسط، سواء باتجاه أوروبا أو أمريكا. هذا بالنسبة للبعد البحري المغاربي، الذي يضاف إليه العمق الاستراتيجي الإفريقي للمنطقة، إذ تعتبر الدول المغاربية باستثناء تونس، والمغرب البوابة الرئيسية نحو جنوب الصحراء الإفريقية، حيث يزيد امتداد الصحاري في المنطقة عن4000 كلم انطلاقا من غرب موريتانيا إلى أقصى الشرق الليبي. وعليه فموقع المنطقة يجعل منها محل استقطاب وتنافس دولي، فهي دوما معرضة لضغوط خارجية، ولعل نظرة متفحصة في خريطة العالم السياسية تحدد لنا مواصفات موقع بلاد المغرب فهي تتوغل في إفريقيا قارة المستقبل والإمكانات الخام، وتتفتح على أوروبا حيث مركز الثقل الصناعي، وتتصل بالمشرق العربي والأقطار الإسلامية، وهذا ما جعلها تكتسي أهمية، وبعدا دوليا في مجال التوازنات الإقليمية والدولية[3]. بالإضافة الى تربعها على موارد مادية وبشرية جعل منها محور مهم في استراتيجيات القوى الخارجية.

- الامكانيات و الموارد المتاحة في بلدان المغرب العربي:

إن معرفة حجم امكانيات الدول منطقة في غاية الأهمية لإبراز درجة مكانتها في استراتيجيات الدول الكبرى عامة، والأمريكية خاصة. و فيما يلي سرد لأهم هذه الامكانيات :

- تتميز المنطقة بتنوع بيئتها الطبيعية ما يمنحها خاصية التنوع في محاصيلها الزراعية(حبوب، قول، زيوت، خضر وفواكه)، كما تتنوع الثروة الحيوانية والسمكية. وتتفاوت مساحة دولها بحيث تأتي الجزائر في مقدمتها283,2 م هكتار، ليبيا176 م هكتار، موريتانيا102,5م هكتار، المغرب44,6م هكتار، وتونس15,5م هكتار. ورغم شساعة المساحة إلا ان المستغلة زراعيا لا يتجاوز 4%، مما يجعلها تعتمد على الاستيراد لتلبية متطلبات سكانها ما يفتح المجال على مصراعيه للفوز بها كسوق لتصريف البضائع[4].
- تحتوي المنطقة على إمكانية كبيرة لزيادة وزن الثروة الحيوانية فمساحة المراعي في العالم العربي تقدر250م هكتار، نسبة 40%توجد بالمنطقة، كما تمتد على آلاف الكيلومترات البحرية من

الأطلسي (موريتانيا، المغرب) إلى المتوسط (المغرب، الجزائر، تونس، وليبيا) ما يمنحها إمكانيات هامة لتطوير اقتصادياتها في إنتاج وتجارة الأسماك في الأسواق الإقليمية والقطري.

- تتمتع المنطقة بأهمية بسبب ما تتربع عليه من حجم ونوعية الموارد الاقتصادية التي تشكل اساس الصناعة، ومصادر الطاقة، هذه الموارد الكبيرة والمتنوعة موزعة بين دولها، على نحو يجعل منها ككل كتلة ذات ثقل استراتيجي طاقوي، فالمنطقة تملك كما وافرا من النفط باحتياطي 5 مليار طن، والغاز 61000 مليار م^3، إضافة الى المصادر الطاقوية المتجددة كالطاقة الشمسية، وكذا الفوسفات، الحديد، النحاس، الذهب. وبصفة إجمالية تتوفر على الاحتياطي العالمي يقدر بـ[5]: 4.5% من النفط، 4% من الغاز، 34% من الفوسفات، 16% من الفحم، 10% من الكوبالت، 2% من الزنك[6]، ونجد ان ليبيا (ثاني أكبر منتج له في إفريقيا) والجزائر (المرتبة 6 عالميا) تستحوذان على اكبر حصة من احتياطي النفط في المنطقة 77 % و 22% على التوالي. أما الإنتاج فتوفر ليبيا 54%، تليها الجزائر 44%، فتونس2. 4%، ومند 2006 أصبحت موريتانيا منتجا له ب75 الف برميل يوميا. أما الغاز فيتواجد في: الجزائر-5 أكبر إحتياطي بعد روسيا، إيران، أمريكا، قطر- وثاني أكبر مصدر له للعالم، و لأوروبا 4.1 تريليون م^3 وليبيا باحتياطي 1491 مليار م^3[7]. كما تتربع المنطقة على ثلث إحتياطي الفوسفات المتوفر عالميا المقدر 130م طن، ويوفر خمس الإنتاج العالمي بحوالي 31 م طن، ويأتي المغرب في المقدمة بـ 40 م طن، فهو يحتل المرتبة 3 من حيث الاحتياطي والإنتاج، بينما تحتل تونس المرتبة 4 عالميا، اما الجزائر ففي المرتبة 19 بإنتاج قدر 740 الف طن. بالإضافة الى الحديد الذى يتمركز في موريتانيا، الجزائر، وقد قدر انتاج المنطقة منه 14م طن موزعة كالتالي: موريتانيا 11م طن (المرتبة 19 عالميا)، الجزائر 1.5م طن، ليبيا 1.5 م طن، تونس 0.18 م طن، المغرب 0.006 م طن.

- تتسم المنطقة بصغر سن مواطنيها ما يجعلها مخزنا لليد العاملة الفتية والرخيصة، فنسبة الشباب أقل من 15 سنة تمثل ربع عددهم، وتصل إلى41% في موريتانيا، في حين أنها تتراوح بين 10و1 .15% في أغلبية الدول الأوروبية. كما أن المنطقة تعد سوقا تجاريا، واستهلاكيا مهما، ويتوقع أن يصل عدد السكان إلى 120 مليون نسمة في حدود2025 [8].

- تتميز المنطقة بكونها سوق ديناميكية أكثر من 84 مليون مستهلك يمكن استغلالهم، كما نجد ان الشركات الامريكية تريد عبر البوابة المغاربية اقتحام السوق الاوربية 400 مليون مستهلك من الشمال، و السوق الافريقية من الجنوب في اطار سوق دولية مفتوحة. وتغطي دول الاتحاد الاوربي اكثر من 60 % من المبادلات التجارية للمنطقة

- في الوضع الحالى لا يمكن تحديد قطاع رئيسي بارز في الأجهزة الانتاجية لكل دول المنطقة، مع هذا يمكن الاشارة الى اهمية بعض القطاعات ففي تونس، يمثل قطاع الخدمات أهم الأنشطة الاقتصادية بحصة49. 8، تم الصناعة 31. 9 %فالفلاحة18. 3%. أما في الجزائر فإن الصناعة يمثل62% ثم الخدمات29. 1%، فالفلاحة 8 %. اما المغرب، فإن الفلاحة تحتل44. 6%، تليها الخدمات35. 5% ثم الصناعة 19. 8% فقط.

مما تقدم نشير إلى ان الضعف الاقتصادي لهاته الدول، وتنوع مناخها، وغنائها الطبيعي بثروات باطنية، اضافة إلى الشريط الساحلي غير المستغل في مجال الصيد يجعلها منطقة استثمارية مشجعة لأطماع الدول الغربية عامة، و للولايات المتحدة الامريكية خاصة.

ثانيا/اهم التغيرات و التحولات التى شهدتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة:

شهدت فترة التسعينات من هذا القرن جملة من التحولات في العلاقات الدولية[9]، هذه التحولات التى باتت تشكل تحديا لمجمل دول العالم، بما فيها دول منطقة المغرب العربي، ومن أهم هذه التحولات نجد:

أ- التغيير في سلم ترتيب عناصر القوة:إن انتهاء الحرب الباردة أفرزت جملة من التداعيات ترتب عنها تغير في المكونات الأساسية لعناصر القوة التي رسمت هيكل النظام الدولي، ما أدى إلى اعادة النظر في طبيعة التفاعلات الدولية، وتحديد معالمها، وضبط منظومتها القيمية. ولقد تمثل التغيير في سلم ترتيب عناصر القوة في تراجع دور القوة العسكرية، الإيديولوجية، وتعاظم دور القوة الاقتصادية، التكنولوجية، والتقنية .

- **الثورة التكنولوجية والعلمية:**مع نهاية القرن العشرين حدث ثورة تكنولوجية، وعلمية استفادت منها وسائل الاتصال في نقل الرسائل الإعلامية والمضامين الثقافية مؤكدة مقولة الفن توفلر حين أسماها بالثورة الجذرية الثالثة، وقد كان لها انعكاسات على ترتيب عناصر القوة، كما باتت المعلومات تحتل الموقع الذي تحتله الآلة في المجتمع الصناعي[10]. ويتمثل جوهرها في السيطرة على المجالات الثلاث[*]. وعموما فالظاهرة البارزة لهذه الثورة هو الانفجار في المعلومات، وسهولة معالجتها، وسرعة نقلها، بحيث بات من الصعب الفصل بين الدور الذي تؤذيه تكنولوجية المعلومات، وتكنولوجية الاتصال لأنهما يتضافران ليكونان مفهوما شاملا وجديدا هو تكنولوجية المعلومات[11]. ويشهد القرن الحالي تحولا، وبداية عهد جديد يعرف باسم اتصال الإعلام الآلي، هذا التطور يؤكد فرضية ازدياد ترابط الدول فيما بينها مما أدى إلى خلق رهانات جديدة[12]، وعليه إن هذا الانفجار قد أضاف طابعا كونيا على كافة وسائل الاتصال التكنولوجية بدءا بالتلفزيون مرورا بالبنوك المعلوماتية، وصولا إلى الاتصال المتعدد الوسائط والانترنيت، وكلها آليات حديثة لعولمة الاتصال تهدف لقيادته

للحصول على مزيد من القوة والسلطة. وفيما يخص موقع المنطقة من هذه الثورة، فإنها تعاني من تخلف تكنولوجي تعود أسبابه إلى:

-الفترة الاستعمارية التي إجهضت التجربة التنموية المغاربية في القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين.

-طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الذي كرس عملية الاحتكار التكنولوجي لمجموعة صغيرة حافظت على مكانتها وعملت على توسيع المسافة بينهما وبين الدول النامية بما فيها الدول المغاربية باستمرار بهدف إبقاء سيطرتها على السوق العالمية و على هذه الدول.

-غياب رؤية لسياسة مغاربية تكنولوجية فعالة، حيث أعطت الأولوية لنقل و استخدام التكنولوجيا دون الاهتمام بتطوير قدراتها.

-هناك فصل كبير بين البحث العلمي والعملية الإنتاجية، بإضافة إلى انخفاض النسبة المخصصة للبحث العلمي من الدخل القومي .

- بروز العامل الاقتصادي و تراجع العامل العسكري كأداة للسياسة الخارجية في مجال التفاعلات الدولية: أدى تراجع مكانة الاتحاد السوفيتي في سلم تدرج القوى الدولية رغم ترسانته النووية للتشكيك في مدى فاعلية القوة السكرية كركيزة لدعم القوة القومية للدولة، و كأداة فعالة لفرض الإرادة دوليا، لذلك فقد تبين أن ضعف القدرات الاقتصادية السوفيتية مقارنة بالمعسكر الغربي كان السبب الرئيسي في فشله في سباق التسلح، والذي عرف أعلى حده في فترة حكم ريغن. وقد أدركت الدول بما فيها دول المنطقة المغاربية أن الأداة الاقتصادية ستكون الأداة الأكثر تأثيرا في العلاقات الدولية خلال القرن المقبل، ومن تم تسارعت في تكوين التكتلات الاقتصادية كبديل عصري لصورة التحالفات العسكرية التقليدية. كما أن انهيار الاتحاد قد أدى إلى تغير جذري في صورة توزيع القوة على مستوى النسق العالمي، فلأول مرة في تاريخ النظام الدولي بتبوء عنصر القوة الاقتصادية بمكانة مميزة في قياس قدرات الدول، الأمر الذي ظهرت معه الحاجة إلى إرساء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتماشى مع المصالح الغربية عامة، ومع الأهداف الأمريكية خاصة. ومن هنا كانت دعوة امريكا إلى ما يسمى بالنظام العالمي الجديد في 1990. لكن وبالرغم من تراجع مكانة القوة العسكرية لحساب القوة الاقتصادية، وما ترتب عنه من صعود الأمن ببعده الاقتصادي على قمة أولويات دعم الأمن القومي بمفهومه الشامل، إلا أنه من غير الممكن القول بعدم ضرورة القوة العسكرية أمام القوة الاقتصادية، وما حصل في الواقع ما هو إلا إعادة التوازن بين دور القوتين في السياسة العالمية[13].

وعموما يمكن القول أن انعكاس ظاهرة تعاظم الأداة الاقتصادية على حساب الأداة العسكرية في فترة ما بعد الحرب الباردة قد فندتها ظاهرتين متداخلتين ومتكاملتين أثرت بدورها على طبيعة وأنماط التفاعلات الدولية في هذه الفترة تتمثلان في:

- الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية:

في ظل الصراع على الثروة أساس الحضارة المادية تحول الصراع بين القوى الكبرى في الميدان الاقتصادي برزت التكتلات لتكون ظاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الزخم يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها، ونشير أن رغبة الدول الصناعية للدخول في التكتلات الاقتصادية تحكمها المصلحة الهادفة إلى تعميق الهيمنة التي تمارسها، الأمر الذي يجعل جوهر دوافعها لإنشاء هذه التكتلات[(**)(14)]"هجوميا" لتعظيم منافعها[(15)]. وتظهر أهميتها في ظل النظام الجديد في تحقيق الاستقرار على المستويين الإقليمي والدولي، إذ تؤذي إلى إرساء قواعد محددة لتنظيم العلاقات فيما بينها، وهو ما سيجعل الوصول إلى إتفاقية دولية في مختلف الجوانب أمرا سهلا لمحدودية أطرافه، كما تهدف إلى السيطرة على أسواق أو قطاع على المستوى العالمي، ورغم الصراع فيما بينها لتعارض مصالحها إلا أنه من غير المتوقع قيام صراعات بالمفهوم التقليدي كونها تتمتع بعناصر ترابطية تستمدها من منظومة القيم الموحدة، والمتمثلة في القيم الرأسمالية، لأن مصطلح الصراع استبدل بمصطلح التنافس وقيام شبكة معقدة من علاقات التبادل التجاري والمالي التي تربط بينها في ظل نمو ظاهرة الاعتماد المتبادل وتكثفها[(16)]. والملاحظ أن الدول المغاربية على غرار الدول النامية قد حاولت أن تحقق تكتلا يضمن لها مكانة في هذا العالم المسير من طرف التكتلات، وهو ما يعرف باتحاد المغرب العربي.

- تزايد ظاهرة الاعتماد المتبادل و تدويل الاقتصاد:

تعتبر ظاهرة تدويل **Internationalization** الحياة الاقتصادية نتيجة مباشرة عملية تقسيم العمل والتخصص، وبتطور عمليات تدويل الإنتاج تنشأ في حقل علاقات الإنتاج عناصر جديدة تعكس ترسيخ الطابع الدولي للقوى المنتجة، وظهور روابط اقتصادية دولية أكثر عمقا بين مختلف البلدان[(17)]، والتي تدفع في مرحلة أرقى إلى التكامل، كاستجابة مباشرة لظاهرة التدويل المطرد للقوى الإنتاجية في عصر الثورة التكنولوجية، ويمكن إجمال أهم سمات التدويل و انعكاسها على المنطقة في[(18)]:

-أن العملية تتم في أكثر حقول الحياة الاجتماعية ديناميكية وهو الاقتصاد العالمي، وينتج في سياقه تناقض بين تنامي الإنتاج على أساس الحجم الكبير وبين محدودية السوق القومية، وقدرتها على امتصاص ذلك الكم الهائل من السلع، وحل يكمن في تخطي السوق القومية والتوجه نحو

الخارج، وهذا ما يؤذى الى اشتداد التنافس بين القوى الاقتصادية و تعد السوق المغاربية احدى ميادينها.

-ازدياد قوة الشركات متعددة الجنسيات فخلالها تجري عملية تدويل، ومحاولات توحيد السوق العالمية، وتعد هذه الشركات[19]أهم الآليات إخضاع واستغلال الدول النامية بما فيها الدول المغاربية، وإعادة إنتاج علاقات عدم التكافؤ بما يخدم استمرار علاقات التبعية[20].

- بالرغم من أن التدويل يعد ظاهرة موضوعية لتطور القوى المنتجة وتقسيم العمل، لكن هذه العملية الكونية تنشط في ظروف اقتصادية واجتماعية معينة، ما أدى إلى انعكاسات لا تتشابه في جميع البلدان فدول المنطقة المغاربية، وفي ظل قانون التطور الاقتصادي غير المتكافئ فإن عملية تتسم بسمات ناتجة عن التبعية المتزايدة لهذه البلدان، واندماجها الرأسي المتعاظم بالمراكز الإمبريالية، وتتسم عملية بأنها إعادة لإنتاج العلاقات الاقتصادية التاريخية مع المراكز الإمبريالية، وباعتبار أن الدول المغاربية لا تستطيع الانخراط في عملية التدويل بشكل متكافئ على المستوى الدولي لتخلفها، فإنها تسعى إلى تخطي هذا التخلف بالاستيراد ثمار التدويل، وبسبب عدم امتلاكها للمصادر المالية اللازمة فإنها تضطر للاقتراض من الأسواق المالية الدولية. لذلك فإن عملية هذه تقترن بظاهرة المديونية وبروز نمط جديد من العلاقات الاقتصادية الخارجية يمكن تسميتها مجازا بعلاقات العبودية الاقتصادية، ونستنتج أنه إذا كانت إحدى مهمات عملية تدويل تتمثل في ضرورة اقترانها بإعادة إنتاج متواصلة للتطور المتفاوت للقوى المنتجة، وإعادة إنتاج علاقة التبادل غير المتكافئ على المستوى العالمي، مما يؤذي في النهاية الى إعادة إنتاج علاقات الإنتاج الرأسمالية في (المراكز) و(الأطراف) فإن هذه المهمة قد تحققت بنجاح.

- **تنامي دور العامل الثقافي:** ينظر لانهيار الإيديولوجية الشيوعية على أنها نهاية لفترة طوباوية في التاريخ السياسي الحديث، وبالتالي فعصر الإيديولوجية قد انتهى ليفسح المجال للثقافة، ولقد تزامنت نهاية الحرب الباردة مع ظهور طرحان يفسران ما حدث على الساحة الدولية وهذا في شكل نظريتين وهما: أطروحة نهاية التاريخ والإنسان الأخير لفرانسيس فوكوياما، وأطروحة صدام الحضارات لهانتنغتون.

ب- **المتغيرات التي أحدثت التغيير:** لم يكن انهيار السوفيتي وليد صدفة، وانما نتيجة لمجموعة من المتغيرات الموضوعية العامة، والذاتية الخاصة ببنيته، والتي أدت لانتصار أمريكا، وانهيار المنظومة الاشتراكية، وهو ما وصف بأنه المدخل لتكوين نظام عالمي جديد، بالمتغيرات التالية:

- **التغيير في النظام العالمي:** استقر النظام العالمي بعد الانهيار السوفيتي بالتفوق الأمريكي، ولقد استخدم بوش سياسة عدوانية لخلق عالم القطب الواحد، وفرضه على العالم بإحكام سيطرته على

النفط. ويصب اهتمام واشنطن بالمنطقة المغاربية في سياق هذه الاستراتيجية. اما في منطقة الخليج فكان العراق يشكل العقبة لها فكانت حرب الخليج والعدوان على العراق، والسيطرة المطلقة على النفط باعتبار ذلك ضرورة حتمية من ضرورات النظام العالمي الجديد الذي خطط له بوش. ذلك النظام الذي يفرض على كل المتطلعين لدور العمالقة، بالمنظور الاقتصادي خاصة في أوروبا واليابان، أن يلعبوا معه دورا ثانويا، حيث هو المتحكم في توزيع النفط، وتحديد أسعاره. وتندرج مسألة السيطرة على المنطقة المغاربية في اطار الاستراتيجية الامريكية العالمية للسيطرة على الموارد الطاقوية .

- **تفتت العالم الثالث**[21] : قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، كان تعبير العالم الثالث، يدل على بعض الحقيقة إلا أن اختفاء العالم الثاني(الاشتراكي)دفع بالكثيرين إلى البحث عن تسمية بديلة له تتماشى مع مقتضيات النظام العالمي الجديد. ومع بروز الثورة العلمية التكنولوجية ازدادت أهمية النفط ليس كمصدر للطاقة فقط بل، ومصدرا هاما لتطور كيمياء المواد، ونتج عن ذلك أن أصبحت الدول المنتجة له خاصة القليلة السكان، والكثيرة الإنتاج والمخزون، كدول الخليج عالما خاصا بذاته، هكذا انقسم العالم الثالث إلى ثلاثة أقسام[*].

- **تغيير أولويات الأمن العالمي**[22]: نتيجة التغيرات السابقة فإن العالم اعاد ترتيب أولوياته، بما يحقق الأمن الجماعي. ويتجه العالم اليوم إلى الدخول في الحرب الاقتصادية، فقد وضع جانبا الأمن العسكري لتصبح الأولوية للأمن الاقتصادي. ويمكن ملاحظة جدول أولويات الأمن العالمي بتتبع الحملات الانتخابية الامريكية، التي تركزت على مجموعة أخطار تهدد أمريكا والعالم. فإلى جانب الوضع الاقتصادي ركزت على بالبيئة، وما يحدثه التقدم الصناعي من تأثيرات على طبقة الأوزون، والمساحات الخضراء، والمناخ، والتلوث الذي يهدد وجود الكائن البشري. وإذا كانت أمريكا وهي في مركز صناعة قرار الأمن الدولي تعاني من مخاطر أمنية، فماذا عن دول المغرب العربي؟، سيكون لتغيرات علاقات الأمن داخل المركز آثار مباشرة وغير مباشرة على الأمن في الأطراف. وسيكون على هذه الأطراف أن تحدد أولوياتها بالنسبة لأمنها القطري، الإقليمي، القومي، وقد حدد بوزان المتغيرات في جوانب العلاقات بين المركز والأطراف في كل من قطاعات الأمن : **الأمن السياسي، الأمن العسكري**[23]**، الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن البيئي.**

ج- النظام العالمي الجديد: دخل شعار "النظام العالمي الجديد" قواميس السياسات الخارجية لمعظم دول العالم منذ أوت **1990** بعد أن أعلن بوش أمام الكونجرس أن هذا النظام سيبدأ بالتكوين مباشرة بعد الانتهاء من أزمة الخليج. وقد أثار هذا الشعار العديد من النقاشات والتحفظات في واشنطن نفسها كما في العالم بأسره، وتساءل الجميع عن مضمونه، تركيبه، ودور واشنطن فيه. وقد حاول بوش في مناسبات متعددة إعطاء بعض التفسيرات، إلا انه لم يتجاوز العموميات، كما

يقول دان ايرودروف في الواشنطن بوست 26 /5/ 1991[24]. ولكن هذا الفشل في الإعلان عن الهدف لا ينبع من عدم معرفة ما يريده بوش فقد اضطرت الإدارة الأمريكية للفصح عن بعض ما تريده أمام الكونجرس، لتأمين الميزانية اللازمة للمشروع، من خلال التقريرين سريين أعدهما البنتاجون يحددان الاستراتيجية العالمية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وذلك لانتزاع موافقة الكونغرس على ميزانية وزارة الدفاع للعام **1992- 1993**. وقد نشر باتريك تيلر مقتطفات من التقرير، وهو بعنوان "السيناريوهات السبع القاتلة" في **1992/2/18**. أشار أن التقرير الذي اعد مسودته الأميرال جيراميا مساعد رئيس الأركان كولن باول، يقع في سبعين صفحة. ففي أول خطة عسكرية مفصلة لما بعد الحرب الباردة حدد البنتاجون سبع سيناريوهات في المواجهات الأجنبية المحتملة، التي تفرض على واشنطن خوضها خلال السنوات العشر القادمة، وتمكن البدائل المقترحة لشكل النظام الجديد في:

- **نظام أمريكا فوق الجميع:** هو ما عبر عنه مشروع بوش، وينطلق من هيمنة قطب واحد على العالم(أمريكا)، الأقوى عسكريا، ولاعتبارات اقتصادية فإن جناحي هذا النظام لا بد أن يستمدان قوتهما الاقتصادية من نظامين قزمين عسكريا، ويتمتعان بقدرات اقتصادية متطورة، إنه أشبه بنظام البلطجة تحت شعار حماية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والشرعية الدولية. وتعد مسألة الديمقراطية وانتشارها في العالم في صميم هذا النظام الدولي الجديد، ويؤكد **كروماتر** أن الأمل الوحيد في هذا العالم المشحون بالمشاكل، هو أن تحتفظ أمريكا على تفوقها ورغبتها في استعمال قوتها من اجل قيادة العالم وإدارته. وقد أكد كروماتر في تعليقه على مشروع الذي قدمه بوش للبنتاجون بأنه يراه مؤشرا قويا على مقدرة أمريكا في الحفاظ على سيطرتها العسكرية على العالم. وبالتالي منع أي قوة من البروز والمنافسة مستقبلا وخاصة اليابان وألمانيا.

- **نظام أمريكا أولا:** يعد بيل كلينتون أحد ممثلي هذا الاتجاه الداعي إلى الاهتمام بالوضع الداخلي، وبمصلحة الشعب الأمريكي الاجتماعية، الاقتصادية، وجعلها في سلم الأولويات[25] وإتباع إستراتيجية مستقلة، وعلى امريكا أن تحافظ على علاقاتها القوية السياسية، الثقافية، والاقتصادية مع دول العالم. مع الاحتفاظ بقوة عسكرية، ويطالبون بإعادة النظر في الأحلاف العسكرية الناتو، ويرفضون أن تمارس امريكا دور الشرطي العالمي، ويرى ناي أحد المنظرين لإعادة النظر في السياسة الخارجية الأمريكية على اتهام بوش له بالانعزالية، بأن هذا ليس سوى محاولة لتجنب البحث في حقيقة الدور الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ويدرك دعاة هذا النظام أن على الإدارة كلينتون أن تعمد إلى خلق نظام بدون هيمنة، وعلى أمريكا أن لا تتحسس من ظهور قوى متنافسة تشكل معها تحالفا دوليا، يمنع الصراع الساخن ويجيز التنافس في المجالات الاقتصادية، الساحة الرئيسة للحرب الباردة الجديدة، وستجد الحرب الاقتصادية الباردة مجالا و أرضا خصبة في المستقبل. ويمكن لانفجارها أن يحولها إلى عسكرية، لذلك لا بد من أن يوضع أسس للنظام العالمي

الجديد، الذي تشارك فيه واشنطن بوصفها قطبا اقتصاديا من أقطاب اخرى، بعيدا عن استخدام القوة العسكرية لأغراض تجارية واستعمارية جديدة.

- **نظام اللانظام العالمي الجديد**[26]: ينطلق هذا الاتجاه من فرضية ان حالة زوال الأقطاب يصبح احتمال وقوع العالم في حالة فوضى سياسية تؤذي إلى انهيار النظام العالمي برمته، وعجز الدول الكبرى عن حل مشاكل شعوب العالم الثالث، ونتيجة لتأجيج المشاعر القومية، العرقية، الاثنية، والدينية، وتحول هذه المشاعر إلى نزعات، و وقوف القوى الكبرى عاجزة عن حل هذه المشاكل، نتيجة عدم اتفاقها على الطريقة، وتغليب التناقضات والمشاكل فيما بينها، على عوامل الوحدة والتجانس والمصلحة المشتركة. ويعتقد جيمس شليسنجر(*)، أن العالم ما بعد الحرب الباردة يتجه لان يكون اقل استقرارا مما كان عليه طيلة فترة تنافس القوميتين الأعظم. وهو يستبعد أن يؤذي النظام الجديد إلى حالة استقرار، بل إن العالم سوف يشهد فترة أشبه ما تكون بحالة الأوضاع العالمية قبل الحرب العالمية الثانية، حيث سادت حالات التنافس، والتناحر بين القوميات المختلفة.

-**نظام الواحد للجميع والجميع للواحد** : انطلاقا من التغيير الذي طرأ على أولويات الأمن العالمي بحيث أصبح الأمن الجماعي لا يقوم على علاقات القوى العسكرية وتوازناتها، يصبح التطلع نحو نظام عالمي تحكمه قواعد العدالة والسلام أمرا ملحا بالنسبة لبني البشر، وتتوقف إمكانية الوصول إلى مثل هذا النظام على إمكانية أن تأخذ الأمم المتحدة ومؤسساتها العالمية دورا كبيرا في حل المشاكل الإقليمية، بحيث يصبح حل المشاكل بالقوة أمرا مرفوضا. وتدرك دول العالم أن التمسك بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي هو الضمانة الوحيدة للحفاظ على الأمن العالمي يشارك فيه الجميع، وشعاره الإنساني هو الواحد للجميع، والجميع للواحد.

ثالثا–المنطقة في سلم الاستراتيجية الامريكية بعد نهاية الحرب الباردة: عرفت مكانة المنطقة تحولا على مستوي الاستراتيجية الخارجية الامريكية، وهذا راجع لانعكاسات التغيرات التى شهدتها الساحة الدولية بعد الحرب الباردة عامة، وبعد احداث **11** سبتمبر خاصة

1/المكانة الاقتصادية والتجارية لدول المنطقة بالنسبة لأمريكا بعد نهاية الحرب الباردة:

تستمد المنطقة أهميتها حسب الجزء الاول من الدراسة من مواردها الطبيعية الإستراتيجية، وفي مقدمتها الغاز، والنفط الذين يشكلان المحرك الرئيسي في توجيه الاهتمامات الأمريكية، والفرنسية نحوها بالإضافة إلى تشكيل المنطقة سوقا استهلاكية، قدر سنة 2007 بـ80 مليون نسمة، كما يبلغ إجمالي حجم مبادلات التجارية 8104 مليار دولار، واردات بقيمة 18 .39 مليار دولار صادرات بقيمة .42 68 مليار دولار. ويشكل هذا الحجم من المبادلات التجارية رقما استثماريا هاما يفتح المجال للمنافسة إلى جانب فرص الاستثمار المالي، والاقتصادي التي تتمتع بها السوق المغاربية كسوق استهلاكية، وكبوابة

محورية تفتح المجال لدخول السوق الأوروبية شمالا بالنسبة للأمريكيين، والسوق الإفريقية جنوبا بالنسبة للأمريكيين والأوربيين على السواء. إن حجم المبادلات لأمريكا مع دول المنطقة لا يتعدى نسبة % 28 .0من مجموع المبادلات التجارية لها في العالم حيث لم تغطي صادراتها نحوها عام 2000 سوى نسبة 25 .0%من مجموع الصادرات في العالم، فيما لا تقدر نسبة الواردات الأمريكية من دول في2000 سوى 30 .0%، وتعكس هذه الأرقام الوزن الضعيف لدول المنطقة في المبادلات التجارية الأمريكية مقارنة بمناطق أخرى من العالم حيث تغطي كندا وحدها7 .22 و 8 .18 من الصادرات والواردات الأمريكية على التوالي مقابل 1 .28 و 7 .40 لدول أسيا و 0 .22 و 3 .19 لمجموعة الاتحاد الأوروبي[27].

تعد الجزائر الشريك التجاري الأول لواشنطن في منطقة حيث بلغ مجموع المبادلات معها (صادرات، واردات) خلال فترة(**1995-2004**)ما يعادل**042 .38** مليار دولار، يليها المغرب **589 .8** مليار دولار، فتونس**287 .3**مليار دولار، فموريتانيا **4 .334** مليون دولار، ويفسر هذا المركز المتقدم للجزائر بالوزن الكبير الذي تمثله صادرات النفط الجزائرية لأمريكا كما هو الشأن بالنسبة لصادرات الفوسفات المغربية لهذا البلد. كما تعتبر الجزائر أول زبون مغاربي للولايات خلال نفس الفترة **3 .8** مليار دولار مقابل**9 .4** مليار دولار للمغرب و**3 .2**مليار دولار لتونس، وأخيرا موريتانيا ب**312** مليون دولا، فيما تبقى المبادلات التجارية مع ليبيا منعدمة. وبلغ إجمالي الصادرات الجزائرية لأمريكا خلال هذه الفترة**7 .29** مليار دولار، مقابل **6 .3** مليار للمغرب و **967** مليون دولار لتونس، فيما لا تتعدى الصادرات الموريتانية **22**مليون دولار، وتعد الجزائر البلد المغاربي الوحيد بفضل حجم صادراته (النفط، الغاز) الذي يسجل فائضا في ميزانه التجاري مع امريكا حيث بلغ عجز الميزان التجاري الأمريكي مع الجزائر خلال (**1995-2004**) ما يعادل(- **21. 3** مليار دولار)، فيما حققت الولايات خلال نفس الفترة فائضا تجاريا مع كل المغرب(+**1. 2**مليار)، وتونس **1. 3** مليار دولار، موريتانيا **291** مليون دولار، وسجلت المبادلات التجارية الأمريكية – الجزائرية اكبر حجم لها عام **2004**إذ بلغت وارداتها من الجزائر رقمها القياسي **4 .7** مليار دولار خلال العشر سنوات التي تلت عام**1995**، مما يؤكد الرهان الأمريكي على المحروقات الجزائرية في المنطقة منذ السنوات الأخيرة لا سيما على ضوء الاكتشافات الجديدة التي سجلتها الصحراء الجزائرية في هذا المجال خلال السنوات العشر الأخيرة.

فيما يخص مجالات الاستثمار الامريكي في منطقة نجد ان الجزائر تحتل موقعا محوريا في الخريطة جيو-إستراتيجية للرهانات الأمريكية فيما يتعلق بالموارد الطاقوية في افريقيا، فقد كان للاكتشافات البترولية الهامة فيها خلال سنتي **1994-1995** اثر مباشر على الرؤية الاستراتيجية الأمريكية للجزائر التي بدأت في تلك الفترة رغم اثر الأزمة السياسية، والأمنية تستقطب اهتمام المؤسسات المالية الدولية، والشركات النفطية العالمية، بحكم الثقة المالية التي تحظى بها الجزائر. وأكد هذا التوجه الأمريكي البراغمتي الجديد نحو الجزائر ريتشارد جاكسون[*] خلال ملتقى نظم بواشنطن في ماي **1996**"[28]. كما برز هذا في تصريحات **روبرت بيليترو**[**]أمام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ

الأمريكي لدى عودته من الجزائر في افريل **1996** راسما معالم السياسة الأمريكية تجاه الجزائر: "**الجزائر تعتبر ثاني اكبر بلد في إفريقيا، و هي تلعب دورا رياديا في شمال إفريقيا، والشرق الأوسط**". وعلاوة على الاهتمام الجيو-سياسي الأمريكي بالجزائر في ضمان المنطقة، فإن مصالحها تتضمن أيضا الاستثمارات العمومية، والخاصة في مجال الطاقة بالجزائر. و ترى امريكا أن موارد الطاقة الهامة التي تملكها الجزائر تجعل من هذا البلد محور أي مشروع للتنمية الإقليمية في منطقة، كذا الممون الرئيسي لأوروبا من الغاز والنفط، مما يرشحها للعب دور محوري في المنطقة المتوسطية الغربية. وقد وصف الخبراء الأمريكيون الجزائر بأنها" قطب طاقوي واعدا"[(*)].

2/الرهانات الاستراتيجية لأمريكا في منطقة المغرب العربي بعد نهاية الحرب لباردة:

تسعي واشنطن لوضع اقدامها في المنطقة التى كانت حكرا على حليفتها فرنسا بحكم الموقع، والروابط التاريخية، وهذا ضمن استراتيجيتها الشرق اوسطية الموسعة التى تمتد من الاطلسي غربا الى الخليج شرقا بعد نهاية الحرب الباردة. لتحقيق جملة من الرهانات الاستراتيجية التى تتمحور حول:

أ/الرهانات الجيو- استراتيجية:

من خلال سيطرة واشنطن على المنطقة المغاربية تسعى الى تحقيق الاهداف التالية:

- **ضمان البيئة الامنية الاوربية والمتوسطية**: باعتبار ان منطقة تشكل امتداد طبيعي لها، و أي توتر في جنوب المتوسط يمثل تهديدا مباشرا لكل المنطقة المتوسطية بما فيها اوروبا، حيث المصالح الامريكية المباشرة. بالإضافة الى كون أوروبا تعد الواجهة الاستراتيجية، والحضارية الاولى لأمريكا شرقا، فأي تهديد أمني بأبعاده الثقيلة، والخفيفة **hard soft Security** من الجنوب نحو الشمال يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية. ونشير هنا انها قد أدرجت الرهان الامني المتوسطي في الرزنامة الاستراتيجية للحلف الأطلسي في إطار الحوار المتوسطي[(29)].

- **التركيز على منطقة كنقطة اتصال استراتيجية طبيعية:** و حزام استراتيجي مترابط للمصالح الامريكية عبر ثلاث قارات رئيسية (أوروبا، افريقيا، آسيا) [(30)]، كما يشكل ساحلها اهمية استراتيجية كبيرة في تأمين معبر البحر المتوسط لنقل المحروقات، والعتاد العسكري فهي احد المنافذ البحرية الهامة لأى تحرك لوجستيكي استراتيجي تقوم به أمريكا[(31)(*)].

- **ضمان استقرار المنطقة المغاربي:** لقد اعادت واشنطن رسم منظورها الجيو-استراتيجي ازاء المنطقة عامة و الجزائر خاصة بعد نهاية الحرب الباردة وهذا ما كده التقرير الاستراتيجي لعام **2000** والذي قدمه الرئيس الامريكي ابيل كلينتون للكونغرس حول "استراتيجية الامن الامريكي للقرن **21**" حيث اكد ان لواشنطن مصالح في استقرار و رفاهية شمال افريقيا التي تشهد حاليا تحولات كبرى[(32)].

- **تنفيذ الرزنامة الاستراتيجية الجديدة لمرحلة ما بعد 11 سبتمبر:** ساهمت التحولات لهذه المرحلة في ترقية الدور الاستراتيجي للمنطقة في مجال الشراكة الدولية لمكافحة الارهاب حيث تعتبر امريكا هذه المنطقة بمثابة حزام الطوق الاستراتيجي المتقدم لمحاصرة نشاط تنظيم القاعدة، والجماعات المسلحة في منطقة الساحل. واعتبرت الجزائر بحكم تجربتها من الشركاء الرئيسيين لأمريكا في مجال مكافحة الارهاب، وهذا ما اكده بوش الابن[33]. ويمكن تفسير تزايد الدور الإستراتيجي للجزائر في المنظور الأمريكي بالنظر إلى متطلبات هذه الشراكة الدولية لمكافحة الإرهاب والمقترن بالرهان الاقتصاد الأمريكي على الجزائر، لاسيما في مجال الطاقة.

ب/الرهانات الجيو-اقتصادية[34]: بتضاعف وثيرة الاكتشافات النفطية في منطقة خاصة في الجزائر ازداد الاهتمام الامريكي بها. ونجد انها تراهن على الموارد النفطية و الغازية لكل من الجزائر، وليبيا، بعد تحولات الانفراج الامريكي الليبي في فيفري **2004**. ويندرج هذا الاهتمام ضمن استراتيجيتها للأمن الطاقوي في المتوسط، والتي تعتبر جزءا من الاستراتيجية العالمية للهيمنة الامريكية، بما في ذلك أداة لإدارة التنافس مع القوى الكبرى خاصة أوروبا، وفرنسا في منطقتي البحر المتوسط، والمغرب العربي، وفي هذا الصدد يقول برنارد رفنال: "**القضية الإستراتيجية الأمريكية هي التحكم في الرهانات الطاقوية، 50 % من احتياجات اقتصادها يعتمد على البترول، هذا الاعتماد سيزداد بشكل أساسي، وبشكل خاص البترول. هذه التبعية ذات الطبيعة الاستراتيجية تستدعي منها دراسة جيواستراتيجية شاملة للتحكم في هذه الرهانات الطاقوية. هذه الإستراتيجية تكرسها جهود مؤسسات المرتبطة بمؤسسات الاستثمار، القروض، وتدعمها الحكومة الامريكية. هذه الاخيرة التي تريد بصفة اساسية و ملحة –فى مواجهة منافسيها أوروبا و اليابان الدين يفتقدون بدورهم لموارد الطاقة-مراقبة المورد الطاقوي الاستراتيجي للنظام الصناعي و المنطقة المعنية هي منطقة جنوب المتوسط إبتداء من المغرب الى الخليج كمجموع واحدة تضم المغرب و المشرق الى القوقاز و بصفة اوسع المتوسط**"[35]. كما تشكل السوق المغاربية احد الرهانات الاستراتيجية لأمريكا وهو ما يفسر اطلاقها لعدة مبادرات اقتصادية(ازنستارت، الشرق الاوسط . . . .)لاحتوائها.

3- المشاريع الاقتصادية الامريكية تجاه منطقة كأداة استراتيجية للسيطرة عليها: اعتمدت واشنطن على مجموعة من المشاريع الاقتصادية من اجل احتواء، والسيطرة على المنطقة التي كما سبق واشرنا اصبحت ذات اهمية في سلم استراتيجيتها، والتي نلخص اهمها في:

- **مبادرة إيزنستات الشراكة الأمريكية–المغاربية):** تعد المبادرة احد الاطر التي برزت في سياق اعادة انتشار الاستراتيجية الامريكية في النظام المغاربي **1990** بعد الحرب الباردة[36]، كما انها رد فعل مباشر على مشروع برشلونة بزعامة الاتحاد الأوروبي، الذى تم استبعادها منه، فبادرت هاته الأخيرة

بهذا بمشروع الهادف إلى تنمية الشراكة الاقتصادية على المدى الطويل مع الدول المغاربية، في إطار استراتيجية شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج للاستحواذ على الأسواق، والموارد الأولية خاصة الطاقوية، كإستراتيجية انتهجتها واشنطن منذ زوال الخطر الشيوعي، في هجمات معاكسة على مناطق نفوذ مست حتى مناطق حلفائها لضمان هيمنة أكبر، وسيطرة على منابع الغاز والبترول، حيث نسجت علاقات متميزة مع الجزائر، وأحكمت قبضتها على ليبيا، وهكذا جاء تدرج السيطرة الأمريكية على الموارد الطاقوية في العالم من الخليج إلى بحر قزوين شمالا، ومن الخليج للمحيط غربا. ويهدف المشروع لدعم الاقتصاد المالي، والفني في هذه الدول للوصول إلى إقامة فضاء اقتصادي مغاربي موحد مندمج، ومتكامل يعمل على تشجيع المبادلات مع السوق المشتركة لأمريكا الشمالية وترقية الشراكة بينهما. ولقد مثلت الاستثمارات الأمريكية المباشرة في المنطقة من **2003** إلى **2008** نسبة **40%** ، حيث أن أغلبيتها تتصل بمشاريع صناعية باستثناء النفط. وعلى العكس من المشروع الأوروبي، فإن أمريكا بدت مستعدة لإدماج كل دول االمنطقة، بما في ذلك موريتانيا وليبيا. وتعتبر أن إقامة منطقة تبادل حر بين هاته الدول أمر ضروري لإقامة التبادل بينها وبين السوق المشتركة لأمريكا الشمالية. وبدأت امريكا في تجسيد هذا الطرح، بتخصيصها لمبلغ **50** مليار دولار في **2000** لتمويل مشاريع الشراكة مع دول شمال إفريقيا، ثم زيارة روبرت ماليت[*] إلى عواصم ابتداء المنطقة في بداية سنة **2000**، وتبلورت صيغة لقاءات وزارية(**1+3**) ابتداء من أفريل **2001**، وتوسعت في نفس السنة الى (**1+4**) بإضافة موريتانيا، وقد عبر إدوارد غابرسيل[**] على أن إنشاء سوق مغاربية مشتركة هو أمل أمريكي، لاهتمام رجال الأعمال بسوق قوامها من **80** إلى **90** مليون نسمة، بدلا من **10** مليون بتونس او **30** مليون بالجزائر او المغرب. وقد تميز المبادرة بجملة من الخصائص نلخصها في:

- الاعتماد الحوار سياسي الدائم بين المسؤولين الأمريكيين ونظرائهم في(الجزائر، تونس، والمغرب)، وتوفير شروط نجاحها كتجاوز الخلافات، وتسوية قضية الصحراء الغربية و إنشاء سوق إقليمية مغاربية مشتركة[37].

- حددت إطار المغربي العربي المعني بمبادرة بالجزائر، المغرب، وتونس في البداية بحيث تستثني ليبيا، وموريتانيا لأسباب سياسية بالنسبة للأولى، والاقتصادية بالنسبة للثانية. وظل انضمام ليبيا واردا في المرحلة التي لم تكن تشهد بعد الانفراج بين ليبيا، وأمريكا بحكم ضغط المنافسة الأوروبية في هذا الاتجاه، والمصالح الشركات الأمريكية في هذا البلد الذي يعتبر احد أقطاب السوق النفطية في المنطقة[38]. وأما بموريتانيا فإن التحاقها بالمبادرة ظل مرهون بمدى اهتمام المستثمرين الأمريكيين بها. ويبرز رهان الإستراتيجية الأمريكية من المنطقة كمرحلة أولى على المحور التقليدي للمغرب العربي (الجزائر، المغرب، تونس) وكانت المبادرة تهدف إلى أن تشمل لاحقا مصر التي تعتبرها واشنطن في منظورها الاستراتيجي جزءا من المجال الحيوي لمنطقة شمال إفريقيا مما يفسر دعمها انضمامها لاتحاد المغرب العربي في نهاية التسعينات.

- ترتكز المبادرة على القطاع الخاص[39] كمحرك للتنمية والتطور الاقتصادي بحيث تقوم الإدارة الأمريكية بتشجيع المستثمرين لدخول السوق المغاربية دون التدخل في تحديد اختياراتهم الاقتصادية والاستثمارية، بحيث تكتفي في تفعيل الشراكة[40]. والاعتماد على غرف التجارة الأمريكية المغاربية التي توفير شبكة العلاقات والاتصالات بين رجال الأعمال بين الطرفين، والرهان على سوق مغاربية مشتركة قادرة على استقطاب الاستثمارات المالية الأمريكية، ويوضح ايزنستات هذا بقوله : "**إن مبادرة لن تتعلق بتسوية تكون فيها امريكا في محور العلاقات الثنائية مع كل من بلد من المغرب العربي على حدى مهما كانت أهمية، فالأمر يتعلق بشراكة ديناميكية قائمة على تدعيم متواصل للروابط الاقتصادية في منطقة المغرب العربي**"[41].

- تشجيع الدول المغاربية المعنية على رفع الحواجز الجمركية، والإصلاحات الهيكلية الاقتصادية، والمنظومة التشريعية للاستثمار الخارجية من اجل استقطاب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية، بالإضافة الى دعم الإصلاحات المصرفية

- الرهان على إنشاء منطقة للتبادل الحر في منطقة في اجال **2005** وهو مالم يتحقق ويعتبر هذا محور رهانات المبادرة التي سعت لكسب السباق ضد الوقت مع الاتحاد الأوروبي الذي يراهن على إقامة منطقة مشتركة للتبادل الحر مع دول منطقة في**2010** .

من أهم المؤسسات الأمريكية المساهمة في مبادرة نذكر: بنك التصدير والاستيراد، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الوكالة الفيدرالية لتأمين الاستثمارات الأمريكية في الخارج وتقديم المساعدات لإنجاحها، الوكالة الأمريكية للتجارة والتنمية. وقد قامت هذه الوكالة بإجراء دراسات استكشافية في المنطقة لرصد القطاعات ذات جدوى للشركات الأمريكي[42] وقد بادرت الدول المغاربية وفق منظورها لأولويات الشراكة مع امريكا بمجموعة من الاقتراحات نذكر أبرزها:

- تعيين الإطار القانوني للمبادلات التجارية بمعاهدة دائمة ومفتوحة على غرار اتفاقيات الشراكة الاورو متوسطية.
- تحويل جزء من ديون الدول المغاربية إزاء الولايات إلى إنشاء صندوق لتمويل الاستثمارات الأمريكية في المنطقة.
- توزيع الاستثمارات الأمريكية وفقا لخريطة مراكز القوة والمميزات الاقتصادية في كل بلد من دول منطقة وعلى أساس هذه الخريطة يمكن للأمريكيين الاستثمار على سبيل المثال في الزراعة الغذائية بالنسبة للمغرب، الطاقة بالنسبة للجزائر، ومجالي المالية والصناعة في تونس. إلا أن هذا الاقتراح المحسوب على غرفة التجارة التونسية– الأمريكية قابله تحفظ الطرف الجزائري الذي يدعو الأمريكيين إلى تنويع استثمارهم في المنطقة عامة، والجزائر خاصة، وعدم التركيز على قطاع الطاقة كما هو الشأن بالنسبة لها وتوسيع دائرة الاستثمارات الأمريكية فيها خاصة إلى قطاعات

السكن الاتصالات والصناعة الغذائية وهو ما حرصت الجزائر على تأكيده خلال الزيارة الرسمية للرئيس بوتفليقة لواشنطن **12-14** جويلية **2001** .

- **مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط:** أطلقت المبادرة في ديسمبر **2002** على أنقاض المبادرة السابقة استجابة للانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد بعد إحداث **11** سبتمبر، وتشمل هذه المبادرة **14** دولة موزعة على ثلاث مكاتب جهوية تونس(المغرب العربي)، مصر(الشرق الأوسط)، أبو ظبي(منطقة الخليج). يغطي مكتب تونس: الجزائر، تونس، والمغرب، بالإضافة الى لبنان، وحسب إلينا رومانوفسكي* فإن المبادرة تقوم على أربع ركائز: اقتصادي، سياسية، تربوية، وضعية المرأة و تهدف لدعم الإصلاحات الاقتصادية، السياسية، والتربوية، وترقية واقع الشغل و وضعية المرأة في هذه الدول[43]، وتعتبر المبادرة حلقة من مشروع الشرق لعام **2004** والذي أعيدت صياغته في ما يسمى الأوسط الكبير بالشراكة من اجل مستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط الموسع وشمال إفريقيا. وقد حافظة هذه المبادرة في مضمونها على روح مبادرة ايزستات مع تكييفات جديدة تتعلق بالتنمية البشرية والبعد الإنساني لاسيما الإصلاحات الديمقراطية والتربوية ووضعية المرأة. وينصب هذا الحوار الجديدة في صلب الإستراتيجية الأمريكية الجديدة لمكافحة أسباب التطرف في ظل الإستراتيجية الدولية الشاملة لمكافحة الإرهاب. وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا البرنامج حوالي **293** مليون دولار تستفيد دول المغاربية الثلاث منها، وفي هذا الإطار أطلق عام**2004** برنامج بقيمة **5 .18** مليون دولار لتمويل مشاريع في مجال التعليم وقطاع العدالة. كما بلغ الدعم المالي من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمغرب **9 .11** مليون دولار في **2003** فيما خصصت الوكالة برنامجا للمغرب يمتد من **2004** الى **2008** قدرت مخصصاته **4 .99** مليون دولار بهدف دعم القطاعات الإستراتيجية في هذا البلد[44].

-**مشروع الشرق الاوسط الكبير**[45]:في حديث له مع جريدة **Le monde** سنة **2005** عبر جيمس دولسي[**] على أن امريكا تخوض حربا ضد الإرهاب لتوسيع رقعة الديمقراطية إلى العالمين العربي والإسلامي التي تهدد الحضارة الليبرالية، وأن المشكلة هي غياب ديمقراطية في العالم العربي، وعلى هذا الأساس النظري الإيديولوجي أطلق مشروع الشرق الأوسط الكبير، والذي دعا إلى إقامة أنظمة ديمقراطية بكل مكوناتها في المنطقة، متجاهلا القضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وقد وصف هذا المشروع بأنه علاج أمريكي بالصدمة، وتدخل أبوي لتولي أمر منطقة قاصر، ومشروع شراكة بدون شريك، ولقد تم إعداده من قبل فريق الرئيس بوش الابن، على هامش القمة الدول الثمانية الأكثر تصنيعا في العالم من**8-10** جويلية **2004**، تحت شعار شراكة من أجل المستقبل، وقد تم اعتماده بناء على تقرير هيئة الأمم المتحدة حول التنمية البشرية بالعالم العربي، الذي أشار إلى نقائص على أصعدة ثلاثة:الحرية، المعرفة، وتمكين النساء، وهي معلومات لم تكن موجودة في التقرير

الأمريكي، مما جعل الرئيس بوش يعيد صياغة التقرير، ويطلق عليه"مشروع الشرق الأوسط الكبير"(GMO) (***).ولهذا المشروع أهداف معلنة وأخرى خفية، ومن الأهداف المعلنة؛ محاربة الإرهاب، وضمان تدفق النفط واستقرار أسعاره، ونشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي. .، أما الهدف الأساسي هو ضمان أمن إسرائيل. أما الأهداف الخفية له، فهي طمس الهوية العربية الإسلامية، والهيمنة على العالم العربي والإسلامي الذي يحتوي على أكبر جزء من الثروة النفطية العالمية، كما تضمن امريكا بسط هيمنتها حتى على الدول الغربية، فهي تجر الدول الاقتصادية السبع الأخرى إلى هذا المشروع منفردة، بحيث يعمل الجميع في النهاية داخل الخطة الأمريكية وبقيادتها وفي الأخير دمج إسرائيل في الشرق الأوسط الكبير.

وهناك من يرى بأن واشنطن من خلال تجربة العراق، أيقنت أن التغيير الذي يمكن أن يخدم مصلحتها، هو التغيير الجماعي للدول العربية دفعة واحدة وليس كل دولة على حدى وهذا ما حاول تجسيده هذا المشروع، إلا أنه فشل بسبب عدم قبول العديد من الدول العربية والإسلامية، وحتى من الشركاء الأوروبيين أنفسهم، عند دخول المبادرة الفرنسية-الألمانية لإصلاح الشرق الأوسط، التي تنطلق هي الأخرى من هاجس الأصولية، وتنذر بتصدير أخطارها إلى العالم عموما، والضفة الشمالية للمتوسط على وجه الخصوص، وتذهب هذه المقاربة على الأقل من الناحية النظرية إلى أن القضاء على التهديدات الإرهابية والتصدي لها لا يكون من خلال العمل العسكري والتدخل السافر في شؤون الدول، إنما يكون عبر برنامج متكامل(أمني سياسي، اقتصادي)عبر حوار حضاري جاد مع كل دول المنطقة، للكشف عن أسباب التطرف، كما أن المبادرة ترى ضرورة تسوية الصراع العربي الإسرائيلي إذ أن هذا الملف يعتبر أولوية استراتيجية للأوروبيين. ونجد ان واشنطن رفضت هذا الطرح، كما ان النسخة المعدلة للمشروع تهدف أساسا إلى تقليص دور الدين في الحياة العامة بالمنطقة لأنه منبع التطرف وللتعبير عن نجاح مشروع الشرق الأوسط الكبير، على الأقل في خطواته الأولى، يقول هنري كسينجر[46] ويدلل على صحة هذه الفرضية بالعديد من الأحداث قبل وبعد الثورات العربية. في سبتمبر 2012:**"إن هنا سبع دول عربية تمثل أهمية استراتيجية واقتصادية للولايات، وكل الأحداث التي تجري في هذه الدول تسير بشكل مرضي لها، وطبقا لسياسات مرسومة لها من قبل، إن ما يسمى بالربيع العربي بعد ثورة الياسمين، والثورة المصرية والليبية وغيرها ما هو إلا الخطوة الثانية في مسار مشروع الشرق الأوسط الكبير"**.

- **مشروع المبادرة الأمريكية شمال إفريقيا للشراكة من أجل فرص اقتصادية 2010:في 10/7/ 2010** تم عقد اجتماع تنسيقي بمقر البنك العالمي بواشنطن بين روبرت هورماتس(*) و حمد لكساسي(**) ومحافظي البنوك المركزية ووزراء المالية في المغرب لبحث تعزيز الوجود الاقتصادي الأمريكي في منطقة شمال

إفريقيا و تحضير المؤتمر المقبل لرجال الأعمال في الجزائر العاصمة أيام 1 و2 ديسمبر القادم بمبادرة من مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي. وقالت كتابة الدولة أن مساعد كاتبة الدولة الأمريكي خوزي فرناندير سيرأس الوفد الأمريكي في قمة الأعمال الأمريكية المغاربية، المقرر أن يعلن فيها عن مبادرة أمريكية جديدة لتنمية شمال إفريقيا تضم ليبيا وموريتانيا بعدما اقتصر الأمر في المبادرات السابقة على الجزائر والمغرب وتونس[47]. كما اكدت أن هذا المؤتمر سيكون فرصة لجمع رجال الأعمال في البلدان الخمس مع نظرائهم الأمريكيين لبحث فرص التعاون والشراكة، وأعلنت أيضا أنها رفقة كتابة التجارة ووكالات أمريكية ستدعم المؤتمر من خلال رعاية المشاركين المقرر أن ينتقلوا للجزائر لحضور المؤتمر الأول من نوعه بهذه الأهمية[48].
وأشار إسماعيل شيخون رئيس مجلس الأعمال الجزائري الأمريكي أن من بين النقاط الهامة التي ستدرج في هذه القمة، إعلان إطلاق مبادرة جديدة تحمل تسمية"المبادرة الأمريكية الشمال إفريقي للشراكة من أجل فرص الاستثمار"، ويضم المؤتمر إعلان ميزانية أمريكية لتدعيم المبادرة الهادفة لتشجيع الاستثمارات الأمريكية في بلدان المنطقة. فضلا على التحضير لإنشاء معهد للشراكة من أجل الفرص الاقتصادية، وينتظر أن تتوج القمة بتشكيل جمعية للمقاولين الشباب وشبكة خاصة بهم في منطقة شمال إفريقيا، وتدعيم المشاريع المبتكرة، وتشجيع إنشاء المشاريع مع تخصيص مساعدات ما بين **10** آلاف دولار ومليون دولار، والتركيز على صناعات الابتكار وتلك المنشئة للمؤسسات في منطقة، ويتضمن هذا المشروع تجميع كافة القدرات التقنية والتكنولوجية والخبراء المغاربة القاطنين بأمريكا وأوروبا[*]. ويمكن حصر اهم الرهانات التي تواجهها امريكا عبر مبادرات الشراكة في:

- رهان امريكا على إنشاء منطقة للتبادل الحر في المغرب العربي:كنوع من السباق مع مشروع الاورو متوسطي، ان حرص الأمريكيين على اكتساح السوق المغاربية يشكل ورقة ضغط على المنافسين الأوروبيين أكثر مما هو هدف في حد ذاته باستثناء رهان النفط في المنطقة بحكم خياراتها الاقتصادية المتنوعة في السوق الدولية: كجنوبية الكراييب، منطقة الخليج، منطقة أسيا. وإذا نجحت واشنطن في كسب رهان إقامة مجال للتبادل الحر مع الدول المغاربية قبل أن يتحقق مشروع منطقة التبادل الحر الاورو متوسطية فانه سيصبح بإمكان واشنطن أن تستغل ورقة الأسبقية لمفاوضة الأوروبيين حول تعويضات محتملة في مناطق وأسواق دولية وإقليمية أخرى في العالم[49].

- رهان على السوق المغاربية: إذ ان الشركات الأمريكية تريد عبر البوابة المغاربية اقتحام السوق الأوروبية شمالا والسوق الإفريقية جنوبا في إطار سوق دولية مفتوحة، ويشكل هذا الرهان اصطداما مباشرا مع المصالح الأوروبية في مناطق تعتبرها تاريخيا من مجالاتها الحيوية مثل إفريقيا والمغرب العربي، وهذا ما اكده سفير واشنطن في المغرب الأقصى "ادوارد غابريال "في نهاية التسعنيات[50].

- رهان تدارك فارق المنافسة الاقتصادية الأوروبية التي كانت سباقة إلى منطقة المغرب العربي بحكم العديد من العوامل (التاريخية، الجغرافية والثقافية) مما تجسد في حجم المبادلات التجارية

التي تغطي دول الاتحاد الأوروبي أكثر من **60** منها. وقد اشار الى هذا روبن براون[**] عندما قال: "**إن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتنازل عن إي سوق افريقية للدول الأوروبية الشركاء التقلديين لإفريقيا**". فيما ذهب ستيوارت ايزستات في نفس الاتجاه في تأكيده على اهمية البحر المتوسط بضفتيه حين قال:" **اعتقد أن إستراتجيتنا تستجيب للاهتمام الحيوي الذي يبديه المغرب للنموذج الأمريكي ولرغبته في فتح نافذة على غرب الأطلسي وليس فقط على أوروبا**"[51]. وتحاول واشنطن استعمال عامل الخلفية الاستعمارية التاريخية، وهو ما عبر عنه صراحة السفير الأمريكي في المغرب ادوارد غابريال في**1998** بمدريد بقوله:" **لنقلها بكل تواضع نحن متواجدون كشركاء في هذه المنطقة – المغرب العرب –لأننا أمريكا بكل ما يمثله ذلك من نموذج سياسي، اقتصادي، وثقافي ناجح وجذاب ولأننا أيضا لسنا أوروبيين بالإرث التاريخي لأوروبا في إفريقيا الشمالية**"[52].

- رهان تجاوز الخلافات السياسية المغاربية: تعمل واشنطن على توظيف عامل تحقيق شبكة من المصالح الاقتصادية بين دول منطقة لتجاوز الخلافات السياسية المغاربية كنزاع الصحراء الغربية ولو أن هذه القضية هي العقبة الرئيسية لنجاح أي مبادرة اندماج إقليمية. وتعترف واشنطن بتأثير هذه العوامل السياسية في تعطيل نجاح مبادرات الشراكة الإقليمية إلى حد الآن مما يفسر ضغطها على كل من الجزائر والمغرب وجبهة البو ليزاريو منذ مبادرة هوستون عام **1998** لإيجاد صيغة من التسوية لهذا النزاع.

- رهان ادخال البعد الانساني في الشراكة: يعد التوجه الامريكي الجديد نحو أنسنة الشراكة الاقتصادية ضمن إستراتيجية الشاملة لما بعد **11** سبتمبر وهي استدراكات ما بعد مبادرة ايزنستات من خلال برامج الإصلاحات التربوية وترقية دور المرأة مجتمعات المنطقة، ويأتي هذا المنظور الأمريكي الجديد في ظل تعثر مساعي الانفراج السياسي بين الجزائر والمغرب بسبب ملف الصحراء الغربية.

4- الاستراتيجة الطاقوية للولايات المتحدة الأمريكي: تعتبر امريكا أول مستهلك للطاقة في العالم، بحوالي **23%** من الإجمالي العالمي[53]، وحسب بيانات مركز الدراسات السياسية و الدولية في واشنطن فإن الولايات في عام **2000** استوردت حوالي 57 %من حاجاتها من الطاقة، لترتفع هذه النسبة حتى بلغت نحو **60%** عام **2003**مما يعمق التبعية الطاقوية لها نحو تموينات النفط الخارجية، ويذهب الخبراء في أن حجم الاستهلاك العالمي في حال النمو الاقتصادي ستكون في الفترة من عام **2000** و حتى عام **2025** أعلى من كل مثيلاتها في التاريخ، و هو ما يدفع النفط إلى أن يكون السلعة الأهم في العالم. ويتوقع لورد براون كبير المديرين التنفيذيين في شركة بريتيش بتروليوم أن يستمر النفط و الغاز كمصدر أول للطاقة في السنوات الـ **35** المقبلة على الأقل. وتعتبر إستراتيجية" الأمن الطاقوي "من ابرز أهداف الإطار جيوسياسي، وجيواستراتيجي الذي وضعته امريكا على ضوء مخلفات حرب الخليج**1991** . وقد حرصت واشنطن في هذا الإطار الاستراتيجي الجديد، على الاستجابة لنقطة حاسمة تتعلق مباشرة

بمستقبل نظامها الاقتصادي، و تتمثل في تامين مصادر الطاقة و معابر نقلها في مختلف نقاط العالم. وظلت القضية الإستراتيجية الأمريكية الرئيسية لمرحلة القرن الواحد و العشرين تتمثل في ضمان التحكم في الرهانات الطاقوية، باعتبار أن أكثر من**50 %** من احتياجات الاقتصاد الأمريكي من الطاقة مصدرها الخارج[54] بالإضافة إلى التوقعات التي تذهب إلى مزيد من التبعية للاقتصاد الأمريكي لمادة النفط. وقد أرغمت هذه التبعية ذات البعد الاستراتيجي الولايات على تحديد إطار جيو-استراتيجي شامل للتحكم في الرهانات الطاقوية، تشمل هذه الإستراتيجية النشطة المشترك لشركات قطاع الطاقة وشركات الاستثمار و القروض المدعم من طرف الأجهزة الحكومية الأمريكية.

وبالإضافة إلى البعد الحيوي الذي تشكله مصادر الطاقة بالنسبة للاقتصاد الأمريكي، فان الرهان الطاقوي يحتل مركزا متقدما في الأدوات الإستراتيجية للسياسة الدولية الأمريكية في تعزيز هيمنتها العالمية لا سيما في المجال الاقتصادي و تحديدا أمام المنافسين الرئيسيين مثل أوروبا و اليابان. فالانتشار الاستراتيجي الأمريكي الجديد يرمي إلى التحكم في مصادر الطاقة الرئيسية في العالم، و توظيف هذه الأداة الإستراتيجية في إدارة صراعها التنافسي مع القوى الدولية الثانوية التي تفتقد لموارد طاقة ذاتية (لليابان و أوروبا) ويرى الأمريكيون أن التحكم في المصادر الطاقوية الإستراتيجية للنظام الصناعي، من شانه أن يعزز رهانها في تكريس التبعية الإستراتيجية و الاقتصادية التي يسعى الأمريكيون لفرضها على منافسيهم الدوليين، ومن ثم الحيلولة دون انفراد كل من أوروبا و اليابان بالاستقلالية في إستراتيجيتها النفطية، و الإبقاء على هامش من فرص الضغط الأمريكي على هذين المنافسين الاقتصاديين الرئيسيين لها ويمتد هذا المجال جيو استراتيجي المعني بالرهان الأمريكي في منطقة البحر الأبيض المتوسط على طول شريطه الجنوبي من المغرب غربا إلى الخليج و بحر قزوين شرقا، حيث يجعل هذا الطرح جيو – استراتيجي شامل، فالأمريكيين ينظرون إلى منطقة المغرب و المشرق العربي إلى القوقاز كفضاء استراتيجي متكامل مما يفسر المنظور الاستراتيجي الموسع للحلف الأطلسي في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

استنتاجات و توصيات :

في الاخير نصل الى جملة الاستنتاجات التالية:

1- ان نهاية الحرب الباردة شهدت بداية اهتمام استراتيجي امريكي بمنطقة المغرب العربي، من اجل كسب المنافع الاقتصادية لهذه المنطقة بسبب ما تتميز به من اهمية جيواستراتيجية، وما تتربع عليه من موارد طبيعية، وطاقوية (النفط، الغاز)، بالإضافة الى كونها سوق استهلاكية واعدة، وكذا استباق المخاطر و التهديدات الامنية التى قد تعرقل مصالحها، او تهدد استقرار اوربا، وحليفتها اسرائيل من خلال المجال المتوسطي الموسع نحو الشرق الاوسط، و الخليج، مما يؤكد الفرضية الاولي

لهذه الدراسة ان القدرات التى تتمتع بها المناطق الفرعية تلعب دورا هاما في ترتيبها في سلم استراتيجيات القوى الكبرى.

2-قد زادت عوامل بروز التوجه والاهتمام الاستراتيجي الامريكي بمنطقة المغرب العربي خاصة بعد نهاية الحرب الباردة، و احداث **11** سبتمبر في اشتداد التنافس، وانحسار هامش التوافق مع حليفتها التاريخية اوروبا حيث، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي، واستبعادها من مشروع الشراكة الاورو-متوسطية اصبحت واشنطن ميالة لتولى تنفيذ استراتيجيتها في المنطقة بأدوات امريكية دون ان يعني ذلك التخلي التام عن هامش التنسيق مع فرنسا لضمان تقاسم الادوار، والمصالح المشتركة في دول منطقة، وهذا ما يفند ايضا الفرضية الثانية، والثالثة لهذه الدراسة ان استراتيجيات القوى الكبرى الخارجية تتوافق مع التغيرات التي يشهدها النظام الدولي، وترتيب عناصر القوة على مستواه من جهة وان كثرة المشاريع ذات الطبيعة الاقتصادية المطروحة من قبل القوي الكبرى دليل على اهميتها، و وسيلة لاختراقها، والهيمنة عليها.

3-في ظل هذا تجد دول المنطقة المغاربية نفسها مضطرة الى رسم سياسة مستقبلية فيما بينها من اجل الاستفادة من هذه المعطيات، و مواجهة هذه التحديات، وهذا من خلال محاولتها خلق حيز مناورة والاستفادة من التنافس الذى قد يحصل فيما بين المشاريع الامريكية، ومشروع الشراكة الأورو-متوسطية، اومن خلال ربط علاقات نابعة من الدائرتين:

-**الدائرة الإفريقية**:بالتركيز على الجناح المغاربي الافريقي من خلال التوجه نحو العمق الافريقي، و تفعيل علاقات الجنوب جنوب كتقوية اتفاقية النيباد على سبيل المثال.

-**الدائرة الاسلامية العربية**: وهو التوجه الهادف إلى بناء نوع من التنسيق، التعاون بين الدول الإسلامية والعربية، والذي سبق للمفكر الجزائري مالك بن نبي أن طرحه تحت تسمية" كومنولثا إسلاميا"مع نهوض محور عالم ثلاثي إفريقي آسيوي عربي محور طانجا-جاكرتا.

الهوامش :

(1) عبد الفتاح مقلد الغنيمي، **موسوعة المغرب العربي**،(القاهرة : مكتبة مدبولي، 1994)،ص ص،16 ،15

(2) Hatem Bensalem,"Le Maghreb sur l'échiquier Méditerranéen», In Etudes Internationales, N°40, (Mars: 1991), P26

(3) ناصر الدين سعيدوني، **الجزائر منطلقات وآفاق :مقاربات للواقع الجزائري من خلال قضايا ومفاهيم تاريخية**، (بيروت : دار الغرب الإسلامي، 2000)، ص. 411

(4) التقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات، 2011/11/12، في موقع:http//www.afn.org.ae

(5) فتح الله ولعلو، **المشروع المغاربي و الشراكة الاور متوسطية**، (الدار البيضاء: دار توبقال للنشر، 1997)، ص 14.

(6) لتقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات، **مرجع سابق**.

(7) **نفس المكان**

(8) لتقرير الاقتصادي العربي لعدة سنوات، 2011/11/12، مرجع سابق.

[9] محمد عبد الغني جاسم:" المتغيرات العالمية و انعكاساتها على الوطن العربي"، **المستقبل العربي**، ع 139، سبتمبر 1990، ص 4.

[10] فريد هـ . كيت، **الخصوصية في عصر المعلومات**، ت: محمد محمود شهاب، ط 1، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، 1999)، ص 18.

[*] **أولا** اللامتناهي في الصغر على مستوى الطبيعة الحية، والجامدة، **ثانيا** اللامتناهي في الكبر(الفضاء والمجرات)، **ثالثا** اللامتناهي في التعقيد و يقصد بذلك السيطرة الذاتية الكاملة على الآلات و خطوط الإنتاج عن طريق الأوتوماتيك والحاسوب و السيطرة على تفاعلات النسق الاجتماعي عن طريق شبكة المعلومات و الاتصالات

[11] المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، **الثورة التكنولوجية و وسائل الاتصال العربية**، (تونس: المنظمة العربية للتربية و الثقافة والعلوم، 1990)، ص 372.

[12] Dahou Darbal:" Avant propos", **Naqd: Revue d' etudes et critiques et sociales**, 1991, P 8.

[13] عليلو موني، السياسة الخارجية الامريكية في منطقة شمال افريقيا بعد الحرب الباردة، **رسالة ماجستير**، (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الاعلام)، ص 6.

[**] من نماذج التكتلات الاقتصادية الأعظم حجما والأكثر تأثيرا و التي تظهر في شكل ثلاثية قطبية **La Triadisation** تشمل ثلاث أقطاب مهيمنة هي الاتحاد الأوربي، الولايات المتحدة الأمريكية من خلال اتفاقية نافتا (**NAFTA**)، اليابان في شرق آسيا بهيمنتها على (تايوان، هون كونغ، سنغافورة، كوريا الجنوبية).

[14] عبد الحميد إبراهيم، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، ط 1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 382

[15] مجداب بدر عناد، **مرجع سابق**، ص 161.

[16] عليلو موني، **مرجع سابق**، ص ص 7-8.

[17] صالح ياسر:" تدويل الحياة الاقتصادية في العالم المعاصر"، **مجلة دراسات عربية**، ع 6، أفريل 1996، ص 46.

[18] مجداب بدر عناد، **مرجع سابق**، ص ص 199-200.

[19] لقد ارتفع عدد الشركات متعددة الجنسيات من 7 آلاف في نهاية الستينات إلى 40 ألف في سنة 1994، وهي تسيطر اليوم على 1/3 من الإنتاج العالمية وتتحكم في2/3 من منتجات التجارة العالمية، نقلا عن: Addajaques, La Mondialisation de L'économie Génese,Alger:Casbah Edition,1998),P 86.

[20] Hamid lyadi:"La Revolution Energétique",Afrique Asil,N° 128,Mars 2001,P 65.

[21] د.كاتب:" التكتلات الاقتصادية و تفتيت العالم الثالث"، في: www.moqatel.com/openshare/Behoth.Siasia21/tawazon/kim/ses.or.doc.

[*] الأول يضم مجموعة الدول الصناعية، الثاني أغلبية الدول الفقيرة، الثالث دول الخليج الغنية بمال النفط والمتخلفة، ويمكن أن نسميه مجازا العالم الرابع، الذي رهن وجوده بعد حفر الباطن، حيث تحول إلى مستعمرة أمريكية كبرى

[22] د. كاتب:"تغيير أولويات الأمن الدولي". في موقع : www.moqatel.com/openshare/Behoth/siasia21/tawazonkim/src122htm.

[23] **نفس المرجع**.

[24] ملف كامل حول الإستراتيجية الأمنية الدولية للولايات المتحدة الأمريكية، أيلول 2002. في موقع:
www.al wifak.com/arcfef/531/feve5.htlm1

[25] يعد "**باتريك بيوكانان**" المرشح الذي نافس بوش داخل الحزب الجمهوري على الترشيح للرئاسة.و هو أحد المؤيدين لنظام أمريكا أولا .

[26] **المرجع السابق** .

[*] وزير الطاقة الأسبق في إدارة كارتر

[27] International trade statistics year book.IMF, direction of trade,(2001).

[*] ريتشار جاكسون **Richard Jackson** مدير شؤون شمال إفريقيا بكتابة الدول الأمريكية للشؤون الخارجية

[28] Bernard Ravenel,"L'Algérie entre la France et les Etats Unis", **NAQD**, N°12, (Printemps-été 1999).,p.164.

[**] نائب كاتب الدولة لشؤون الشرق الأوسط

[*] كان هذا في جوان **1998** بعد بعثة الاستطلاع التى ارسلتها كتابة الدولة و الكونغرس الى الجزائر لإعداد تقرير عنها

[29] وليام زرتمان:"الولايات المتحدة و المغرب:المصالح و الافاق"، **محاضرة ملقاة يوم 28 ماي 2000**، (الجزائر:المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية، 2000).

(30) ابان ليسر:"دور المغرب العربي و البحر الابيض المتوسط و مكانتهما في استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية"، **مجلة انتقالية واستشفاف**، ع3، 2001، ص8

(31) The national security strategies of United States of America, official of the President, (Waschintong: the White House, February; 2000).

(*) و يكفي الاشارة هنا ان ما نسبته **90 %** من القوات و العتاد العسكرى للحلفاء خلال حرب الخليج (**1990-1991**) قد عبروا عبر مياه البحر الابيض المتوسط

(32) مراد شحماط:"المغرب العربي في سلم الاستراتيجية الامريكية"، الحوار المتمدن، ع2452، يوم2008/11/1، في:
http:// www.lebarmy.gov.ib/arabic/htm

(33) Yahia zoubir: "the Maghreb states and united stats after 9/11:problematic relationshipips",in sigid feath handrug, (Germany: ditches orient institute, 2003),pp 167-180.

(34) الجنان الادريسي:"المبادرات الاوربية و الامريكية مع البلدان المغاربية، **مجلة المغاربية للدراسات الاستراتيجية الشاملة**، ع1، 2001، ص 49

(35) Bernard Ravenel,**op.cit** , P163

(36) Nicole Frammad :"les états unis et le Maghreb depuis le 11/9", **Etudes internationales**، N0086، 2003

(*) كاتب الدولة الأمريكي المكلف بالتجارة

(**) السفير الأمريكي السابق لدى المغرب

(37) سعيد اللاوندي:"اوربا امريكا و اشكالية الهيمنة"، **السياسة الدولية**، ع 141، جويلية 2002، ص ص 183-184

(38) الادريس الجنائي، **مرجع سابق**، ص 49.

(39) ناظم عبد الواحد الجاسور، **مرجع سابق**، ص 192

(40) Samir sobh :"Vers un Maghreb American ? ," **Arabies** ,(septembre 1999) , pp. 32-34.

(41) Nicole Grimaud , **op.cit**, p 27.

(42) Ibid..

(*) مساعد كاتب الدولة الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط و الملف" مبادرة الشراكة الأمريكية مع الشرق الأوسط

(43) US Department of State , Middle East Partnership Initiative ،in cit: http://mepi .state.gov

(44) دك:"كتابة الدولة الامريكية تعلن دعمها للمؤتمر الامريكي المغاربي"، جريدة النصر، في:www.annasronline.com/index.php?option=com

(45) ممدوح شوقي :الشرق أوسطية بين الجغرافي السياسية و الجغرافيا الاقتصادية، **السياسة الدولية**، ع125 ، جانفي1996 ، ص127

(**) المدير السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية

(***) ويتجه هذا المشروع إضافة إلى **11** دولة عربية إلى الدول الإسلامية التالية:باكستان، أفغانستان، إيران، تركيا ويضاف إلى الكل الكيان الإسرائيلي، وهو العامل المحوري في هذا المشروع.

(46) كاتب الدولة الأسبق المكلف بالشؤون الخارجية و المتخصص في شؤون الشرق الأوسط

(*) روبرت هورماتس مساعد كاتبة الدولة الأمريكية للشؤون الاقتصادية و الطاقة والفلاحة.

(**) محمد لكساسي محافظ بنك الجزائر

(47) د.ك:"كتابة الدولة الامريكية تعلن دعمها للمؤتمر الامريكي المغاربي"، مرجع سابق.

(48) حفيظ صوايلي:" واشنطن تحظر مبادرة جديدة من الجزائر"، الأصالة للدراسات، 2007/1/1، في:www.assala-dz.net/ar/index.php?option=com

(*) من بينهم **12** من أكبر الخبراء الجزائريين في منطقة"سيليكون فالي"، وخبراء يعملون في أكبر الشركات مثل غوغل، وإنتل، ومايكروسوفت وسيسكو.

(49) Arabies dossier ," **Vers un Maghreb American"**,(September 1999),p36.

(50) Jeune Afrique l'intelligent,(novembre 2002),pp.14- 15.

(**) روبن براون وزير التجارة الأمريكي الأسبق

(51) Samir Sobh , «Vers un Maghreb American ? » arabes ,(septembre 1999) ,p32.

(52) Ibid.

(53) Jean Marie Chevalier,"Pétrole dépendance et turbulences politiques" **PolitiqueInternationale**, (france n105 automne, 2004).

(54) Chemes eddine chitour, **la politique et le nouvel ordre pétrolier,** (international editions dahleb4,1995).

القوة الناعمة: فرنسا من الإشعاع الثقافي إلى دبلوماسية التأثير

د. رقية بوقراص
كلية الحقوق والعلوم السياسية
جامعة مستغانم

ملخص :

لقد دفع هذا الواقع - الذي تميزه التغيرات التكنولوجية المتسارعة والتي أعادت تنظيم وتوزيع القوى الحاضرة في البيئة الدولية - الحكومات إلى الاهتمام بفواعل ومتغيرات جديدة. وفي هذا السياق تأتي الدبلوماسية الثقافية ودبلوماسية التأثير كقوة ناعمة تقوم على نجاح الصناعات الثقافية وعلى ترقية المعارف التي تعمل على نشر صورة ايجابية عن الدولة في الخارج كأداة للحوار بين الأمم وتشكل وسيلة معبرة عن حقوق الإنسان وللعلاقات شمال – جنوب.

كثيرةٌ هي الدول التي اعترفت اليوم بالأهمية الكبيرة للسياسات الثقافية في التنمية الاقتصادية وتأكيد الهوية الوطنية لمجتمعاتها، وكذلك مساهمتها في الإشعاع الحضاري لهذه الدول على المستوى العالمي. حيث تفرض الثقافة نفسها في السنوات الأخيرة إلى جانب البيئة والديموغرافيا والاقتصاد كأحد الأبعاد الأساسية للنظام الدولي، المتطور مع ثورة الرقمنة، الذي لابد أن يستجيب للاحتياجات والرهانات المتجددة تحت ضغوط عولمة المبادلات الدولية.

Le « Soft power » : La France Du Rayonnement Culturel a la Diplomatie l'Influence

Abstract :

Il ya beaucoup de pays qui ont reconnu la grande importance des politiques culturelles d'aujourd'hui dans le développement économique et l'identité nationale de leurs communautés, ainsi que sa contribution au rayonnement culturel de ces pays au niveau mondial. Où la culture elle-même s'impose au cours des dernières années ainsi que l'environnement et de la démographie et de l'économie comme l'une des dimensions clés du système international, développé avec la révolution de la numérisation, qui doit répondre aux besoins et aux enjeux renouvelables dans le cadre de la mondialisation. Ce fait a conduit les gouvernements a prendre en charge de nouvelles variables. Et réagir avec de nouvelles moyens Comme la diplomatie culturelle et le "soft power", basée sur les industries culturelles et la connaissance , qui promouvoir une image positive du pays à l'étranger , et offre un outil de dialogue entre les nations.

مقدمة :

تعد القيم والمعايير الثقافية الفرنسية من الثوابت البنيوية والعضوية المحددة لفلسفة أو بناء السياسة الخارجية الفرنسية، كونها تمثل روح الأمة وعنوان هويتها، الذي عملت مختلف الحكومات المتعاقبة على استمرارية هذه القيم والمعايير، إذ سعت إلى تأكيد عناصرها ومقوماتها وخصائصها، وذلك في كل مركب يتضمن المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات؛ فهي ليست

مجموعة من الأفكار ـ فحسب ـ ولكنها نظرية في السلوك، بما يرسم الخريطة السياسية إجمالا، عملت على تجسيدها من خلال أنموذج الفرنكوفونية.

لقد أدى ظهور لاعبين دوليين وفواعل جديدة، مع إمكانية الوصول المباشر إلى المعلومات، وحرية التعبير في المجتمع دولي، من خلال التكنولوجيا الرقمية، الى ضرورة تكييف الأدوات الدبلوماسية اللازمة من أجل مواكبة هذه التغيرات، فكانت فرنسا من ضمن الدول الأكثر اهتماما بتطوير " قوتها الناعمة "، بمعنى بناء سياسة نفوذ ممنهجة في جميع أنحاء العالم، وذلك بالإرتكاز على مجموعة من المبادرات الخاصة والعامة التي تطورت مع مر الزمن، وتمت هيكلتها حول مشروع قوي وكامل يعتمد على موارد مالية وإدارية بشرية متنامية، مخصصة للسياسة الثقافية الخارجية .

وتعتبر دبلوماسية التأثير والدبلوماسية الثقافية من عناصر السياسة الخارجية الفرنسية، التي ترمي من خلالها إلى تعزيز جاذبية الدولة، ونشر المعرفة والأفكار والإبداع على النمط الفرنسي، عن طريق تصدير صورة ناجحة ومبتكرة وخلاقة عن الحضور الفرنسي في العالم الذي يميزه التنوع ويشجع الاختلاف، وذلك من أجل ممارسة التأثير الذي تريده لتحقيق أهدافها وحماية مصالحها ضمن أولويات الدولة بشكل منظم، ولوقت قريب كانت فرنسا المبادر الوحيد والمستحوِذ على فنون التأثير والدبلوماسية الثقافية، ومن الواضح أن هذا الوضع ليس هو حال اليوم.

ولقد كان التأثير الثقافي الفرنسي في العالم ـ دائما ـ مصدر قوتها، وهي تسعى لتوسيع هذه الفعالية وتطوير القوة الناعمة الحقيقية القادرة على التكيف مع العولمة وفق المنظور الفرنسي، من خلال إقامة مشاريع وشراكات لتعزيز الخبرة الفرنسية، التي تأخذ بعين الاعتبار مؤشرات الأداء الكمي والنوعي، والمعطيات الميدانية لتقلبات الواقع الدولي.

على العموم، يبقى التنوع الثقافي يمثل توجها قويا للسياسة الخارجية الفرنسية، ويترجم في حماية وتعزيز جميع الثقافات واللغات حول العالم، ولكن أيضا تسليط الضوء على التنوع الفرنسي، وغني عن التفصيل دور التنوع من أجل وضع وتأسيس القوة الناعمة الفرنسية على المستوى الدولي، ودوره في تحقيق النفوذ الاقتصادي والانفتاح على الخارج، من أجل المزيد من الإبداع والتأثير الاستراتيجي.

ويتطلب البحث في الإستراتيجية الثقافية الفرنسية فهما أكبر للتحولات التي يشهدها المحيط الجيوسياسي للدولة الفرنسية، لمواجهة التقلبات المتسارعة الحاصلة في المجتمع الدولي، من منطلق أن تطور الدبلوماسية الثقافية بإعتبارها دبلوماسية تأثير ونفوذ وليست مجرد مسألة دلالات، ولا يمكن اختزالها في برامج ظرفية تهدف إلى الإشعاع الثقافي والعلمي، لأنها تنطوي على إستراتيجية وأهداف ذات أبعاد جيوسياسية، قادرة على من أنماذج أخرى.

الإشكالية:

ولدراسة هذا الموضوع وفي وقت ينظر إلى القوة الناعمة الثقافية كسلاح للتعويض عن أوجه القصور السياسية والعسكرية، من خلال عرض مغريات تحمل رسائل أيديولوجية، وتطوير شبكة دولية للتأثير على تفضيلات النخب العالمية، تطرح الإشكالية التالية:

كيف تلجأ فرنسا لتحقيق مكتسبات توظيف قوتها الناعمة لزيادة النفوذ والهيمنة على المستوى الدولي ؟

وذلك بالإعتماد على توظيف الفرضية المختارة، والتي مفادها أن السياسة الخارجية الفرنسية تعتمد على تطوير قوتها الناعمة من أجل مواجهة التحديات الدولية وإعادة دورها في إطار التوازن الدولي وفق المنظور الفرنسي من خلال "دبلوماسية التأثير" .

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية تمت هيكلة الدراسة كما يلي :

- **المحور الأول:** القوة الناعمة وفق الأنموذج الفرنسي.
- **المحور الثاني**: متغيرات القوة الإستراتيجية أساس دبلوماسية التأثير الفرنسية.
- **المحور الثالث:** إعادة ترتيب أولويات الدبلوماسية الفرنسية : من الإشعاع الثقافي إلى دبلوماسية التأثير.

المحور الأول - القوة الناعمة وفق الأنموذج الفرنسي :

يكمن الهدف الأساسي للفكر الإستراتيجي الفرنسي في حماية حريتها وإستقلاليتها في التصرف، وعلى حد تعبير بيير مايار Pierre Maillard فإن مصطلح "إستقلال" بالنسبة للفرنسيين يحمل معنى نفسي وأخلاقي وفلسفي، لأنه يعبر عن "الوجود" كقوة فاعلة وليس مجرد دولة متفاعلة مع الأحداث الدولية[1] ، ومع وجود رغبة لدى القيادات المتعاقبة فإنها تهدف إلى تمكين فرنسا من نهج سلوك يتسم بالعالمية، كما يعبر عن موقفها الذاتي مع المشاركة في مختلف الأنشطة التعاونية والإندماجية، وحفظ حقها في حرية الاختيار واتخاذ القرار من اجل المحافظة على" قوة التأثير والنفوذ " المشار إليها آنفا وتعزيزها، بحيث تتكون من ثلاث مركبات هي :

1) **الوزن الاقتصادي:** تعتبر فرنسا القوة الاقتصادية والتجارية الخامسة في العالم وتحتل المرتبة الرابعة بين البلدان في الاستثمارات بالخارج .

2) **الوزن الدبلوماسي والسياسي والعسكري:** ينظر إلى فرنسا بأنها عضو في الحلقات "الضيقة" لاتخاذ القرار في العالم، فهي واحدة من الدول الخمسة الدائمة في مجلس الأمن، ومجموعة الثماني، ومجموعة الدول الـ20 والإتحاد الأوروبي، وحلف الشمال الأطلسي، ومنظمة التعاون

والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ كما تتمتع بشبكة دبلوماسية هي الثانية في العالم .

3) **الوزن الثقافي والعلمي :** تتوفر فرنسا بحكم تاريخها على مؤسسات ثقافية مهمة ومعترف بها دوليا، مثل "متحف اللوفر" و"جامعة السوربون" و"معهد باستور" ومعاهد كبرى كثيرة، كما أنها تتمتع بحيوية كبيرة في الإبداع المعاصر، وهي البلد الأول الذي يجذب السواح الدوليين بإعتبار" باريس" المدينة الأكثر ارتيادا في العالم؛ إضافة إلى اللغة الفرنسية التي تعد لغة رسمية في الأمم المتحدة، وفي أزيد من 29 دولة، ولغة عمل في الاتحاد الأوروبي .

تعمل فرنسا بناء على معطيات القوة المذكورة، على نهج سلوك يتوافق مع مصالحها الخاصة ونظرتها للعالم، بما يحقق أهدافها الكبرى المتمثلة في السلام والأمن، وإقامة مجتمع أكثر تنظيما على المستوى الدولي على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إلى جانب العمل على إنعاش أوروبا وإعادة توجيهها حتى تكون قادرة على مواكبة الطموح الفرنسي، بعد تحقيق الانتعاش الإقتصادي الفرنسي، حتى تكون قادرة على المنافسة الدولية.

والجدير بالذكر أن مفهوم "القوة الناعمة" قد إرتبط منذ ظهوره بالسياسة الخارجية الأمريكية، حيث رأى المفكرون الأمريكيون مثل بول كيندي Paul Kennedy بداية ضمور بعض القدرات الأمريكية، التي تجلت في فقدان المرونة الاقتصادية والعسكرية لصالح قوى بارزة جديدة كالصين والهند والبرازيل، رغم أن الحرب الباردة آدت إلى تنصيب الولايات المتحدة الأمريكية الأولى دوليا، وفي هذا المجال برزت أفكار جوزيف ناي من أجل الحفاظ على السيطرة الدولية بواسطة شكل جديد من أشكال القوة، ومعه وجدت " القوة الناعمة "، هذه القوة التي تأخذ ثقلها من الثقافة، والقيم السياسية والسلطة المعنوية للسياسة الخارجية للدولة، وبفضلها تمكنت الولايات المتحدة من ترك بصمتها في العالم، من خلال التوزيع الواسع لأساليب الوجود والتفكير من أجل التحكم في الدول الأخرى، حتى تتصرف وفق ما يخدم مصالحها.

وبهذا، تصبح القوة عبارة عن "القدرة على تأثير غير مباشر يطبق من دولة على أخرى، بجعل الأخيرة تقوم بما تريده الدولة الأولى"[(2)]، ومن هنا يبرز أن الجذب والإقناع هما المركبان الأساسيان لهذا النوع الجديد من الهيمنة، الذي تكمن قوته في استمرارية تطوره وتكيفه مع متطلبات ومعطيات النسق الدولي، كما لا تعد الثقافة والقيم المورد الوحيد لهذا النوع من القوة، إنما تستعين بمقومات أخرى مثل القدرات الإقتصادية التي تشكل تأثيرا معبرا على أثر القوة الناعمة، فمثلا يشترط على دول أوروبا الشرقية التخلص من موروثها السوفياتي حتى تتمكن من الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومراجعة قوانينها حتى تتأقلم مع القيم الأوروبية، وهكذا فإن الاقتصاد والقيم مترابطان، والهيكلة

العليا توزع أساليب ونماذج التفكير من خلال نظامها الإنتاجي، فهي قوة هيكلية تقوم على أشكال مختلفة من القوى وفضاءات مختلفة للتفاعل، خاصة وسائل الإعلام وأقطاب المعرفة المختلفة عُرفت بفضاءات القوة «Cyber Power».

و تفيد المضامين الحديثة للسياسة الخارجية الفرنسية أنها تعتمد إتجاه الواقعية الجديدة الذي يؤمن بأن مصادر قوة الدولة في النظام الدولي الحالي لا تقتصر على القوة المادية، وإنما تشمل ـ أيضاـ على القوة والتأثير الثقافي غير المادي حول العالم بواسطة دبلوماسية التأثير، حيث أعلنت عن وسائل وأدوات جديدة للتعاون مع دول الجوار وبالخصوص المتوسطية والدول المغاربية والتي من أهمها الجزائر[3].

وهو ما يظهر أن السياسة الخارجية الفرنسية تعتمد التأثير كمفتاح لسياستها الاقتصادية والعسكرية، ولذا لابد أن تأخذ الجيوسياسة هذا العامل في الحسبان، ومعه مختلف أشكال القوة الفعالة المتاحة المباشرة وغير المباشرة وهذا، في إطار تحقيق المصالح الإستراتيجية (قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى)، وعلى المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

تسعى فرنسا بذلك الإشعاع الثقافي، انتهاج مبادئ القوى الناعمة بأهداف متجددة ومجال نشاط أوسع في إطار المظهر الدولي للعولمة حتى تكون سياسة مبتكرة [4]، بإعادة ترتيب الأولويات والتحكم في المناخ الداخلي أولا من خلال رؤية شاملة لا تغفل المنطلقات الأساسية الإستراتيجية، وتحديث النشاط الخارجي في مجتمع دولي متعدد الأقطاب، يعيد رسم الخرائط الجيوسياسية للرهانات الثقافية كقوة ناعمة، يمكن تتبعه من خلال تحليل الخطاب السياسي لمعرفة مدى تطابقه مع الممارسة السياسية، وفهم الأهداف الضمنية وغير المعلنة في ممارستها اتجاه إفريقيا والجزائر، خاصة بتوضيح خصوصياتها ضمن أبعادها الزمنية والمكانية والقِيمية.

ويتطلب تعزيز قوة التأثير والنفوذ الفرنسية في ظل المنافسة الدولية الشاملة تعبئة كافة إمكاناتها، وبما يخدم صورة فرنسا وحضورها في العالم، في إطار إستراتيجية تقوم على التحرك على أصعدة متنوعة من أجل ضمان استمرارية مصالحها، وتعتمد الدبلوماسية الفرنسية، من أجل تحقيق ذلك، منهجا مؤسسا على:

- **اتخاذ القرار بكل حرية**، باعتبارها دولة ذات سيادة كاملة، ولها الإستقلالية التامة في التفكير والتصرف لنفسها، كما أنها تملك الحق الشرعي في استعمال القوة كضامنة للإستقرار في المجتمع الدولي، من خلال المراجعة الإستراتيجية للماضي الذي يعطيها البعد الكامل.
- **اتخاذ القرار الصحيح**؛ بتحري الدقة والعقلانية، فكل قرار جديد يعني تكاليف وأعباء جديدة، وأي مماطلة أو تقاعس تمس بالمصالح الفرنسية، فلم تعد هناك دولة أو جهة متعددة الأطراف تمتلك القدرة لوحدها ومن الخارج على فرض الإصلاحات، لذا لابد من التعاون مع الجهات

الفاعلة في الداخل بحسب كل حالة على حده، بتشجيع أوجه التقدم ومواكبتها بصورة شرعية، باعتبارها مصدرا لمُثل الحرية والمساواة والمدافع عن حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى، تشعر فرنسا دائما بالإضطلاع بذلك الدور القيادي في بناء الدفاع الأوروبي المشترك، ما دفعها إلى الإنضمام إلى القوة الألمانية الجديدة واستعادة الزعامة القارية من خلال حلف الشمال الأطلسي.

- **اتخاذ القرار جماعيا**، من خلال العمل عبر الشبكات، لتحقيق النظام الدولي المتعدد الأطراف، الذي يضمن أكبر مصالح للتواجد الفرنسي، من خلال تنويع شبكات النفوذ وتنويع الأدوار، ونظرا لإنتشار دوائرها وأراضيها في الخارج.
- **إتخاذ القرار الحازم**، المُؤسس على استخدام الأدوات الإستخباراتية والعسكرية والمالية وعبر العمل السياسي والإجتماعي والإقليمي، في إطار إستراتيجية مستدامة منسقة وصارمة، أو بتعبير الجنرال ديغول "شاملة".[5]

وفي هذا الإطار، تتنوع مزايا الأداء الاستراتيجي الفرنسي بين مظاهر الاستمرارية والتغيير أو التجديد، وتتوسع معه فروعها من خلال البحث عن التصورات من أجل الحفاظ على مرتبتها الريادية، محاولة تكييفها مع محيطها غير المباشر، من أجل خلق ثقافة إستراتيجية تصدرها لدول الجنوب، عبر توظيف متجدد لمفهوم القوة؛ من خلال تهيئة بيئتها الداخلية والخارجية لتحقيق أهدافها بأقل التكاليف، وهو ما يكسبها مرونة في الأداء والقدرة على استشفاف البعد الوظيفي والإجرائي لهذه الإستراتيجية.

وتنطوي القوة التي تفسر بدلالتها الإستراتيجية الفرنسية على أبعاد أكثر سعة، كما تنطوي على وسائل وغايات أعم وأشمل، وبالتالي فإن السياسة الخارجية الفرنسية تعمل على تنسيق وتوجيه كل موارد الدولة وإمكاناتها من أجل الوصول إلى الغرض السياسي الأسمى، الذي يؤكد طموحها إلى الريادة الدولية؛ عن طريق الاستغلال الكامل للقوى السياسية والإقتصادية والإجتماعية (النفسية) والعسكرية لتحقيق الأهداف التي تضمن سلامتها وأمنها .

كما أن تجسيد هذا البناء الاستراتيجي يتبلور من تفاعل جملة الأهداف والوسائل، كمحددات تؤطر مسالك السياسة الخارجية الفرنسية، فهي تشكل قيودا ومعيارا لكيفية التصرف الدولي وغاياته، تؤطرها ثلاثة عناصر أساسية هي إدراك الدولة الفرنسية لمكانتها ودورها، وللتحديات الدولية، من جهة، إلى جانب الخبرة والحنكة التي تتمتع بها في إطار إدارة العمل الخارجي خاصة في جانب النشاط الدبلوماسي، من جهة ثانية.

المحور الثاني- متغيرات القوة الإستراتيجية أساس دبلوماسية التأثير الفرنسية

يعد تطوير إستراتيجية ثقافية ضرورة ـ لا غنى عنها ـ وعاملا من عوامل قوة الدولة الكامنة التي لابد من الإفادة منها، ومن الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي لتطوير هذا المتغير وتفعيله وفق منهجية علمية تراعي اختيار الأساليب المناسبة، التي تعكس المكانة المرموقة التي تحتلها الثقافة الوطنية بين الثقافات العالمية، كما يتعين توظيف أدوات (الإعلام والمعلومات) لنشر ثقافتها والدفاع عن سياستها وحشد الرأي العام العالمي إلى جانب مواقفها على الصعيد الخارجي.

ويقوم مفهوم الإستراتيجية الثقافية على تحقيق الأمن الثقافي وامتلاك القدرة الثقافية، وضمن هذا الإطار تسعى الدولة الفرنسية إلى تطوير مناهج وطرائق التفكير، وهو ما يستدعي تأسيس ثقافة صناعة القرار على منظومة ثابتة من القيم والمعاني التي تعبر عن مضمون الرسالة الفرنسية، ضمن سلوك جماعي متفاعل، مبني على التعايش، وذلك من منظور أن أي حضارة لن تستطيع الصمود في مواجهة التحديات الثقافية دون وجود تخطيط إستراتيجي يقوم على مركز إرسال قوي، تعمل السياسة الفرنسية على تشكيل ثقافة عالمية مؤسسة على تنمية الوعي البيئي والصحي والإقتصادي، وثقافة التعايش السلمي وثقافة الشراكات الدولية، التي تقوم على أسس الأمن الإنساني ومصالح الدول الكبيرة والصغيرة معا ومصالح الأجيال القادمة.

وتحتل التنمية الثقافية بالنسبة لفرنسا ركنا أساسيا في أي تنمية اجتماعية أو إقتصادية، مما يجعلها في حاجة دائمة إلى التكيف والتلاؤم بتطوير وسائلها من أجل مواجهة أخطار القوى الخارجية، وذلك بدعم استقلالها الفكري وتحصينه من خلال تطوير الأدوات المعرفية والتقنية والاتصالية المعاصرة، ونشر أنموذج متقدم يجلب الثقافات المحلية ويطورها حتى تكون فاعلة .

وعليه، تهدف الإستراتيجية الثقافية الفرنسية إلى تعزيز وتشجيع الوضعية الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة، وهي ترمي بالأساس إلى تطوير علاقاتها مع الدول الكبرى والصاعدة (كالصين والهند وروسيا والبرازيل) ومع الدول المتوسطية، وأيضا مع الدول الفاعلة الجديدة (إفريقيا الجنوبية واندونيسيا وفييتنام وكولومبيا والمكسيك وتركيا)، وهذا من خلال توجهين أساسيين[6]:

- البحث عن شراكة رفيعة المستوى، وتعزيز جاذبية الإقليم الفرنسي.
- ترقية وترويج الخبرة le savoir-faire والأفكار والإبتكار الفرنسي لدى الشركاء.

ومن مفهوم أن العمل الدبلوماسي هو التحرك التقليدي من أجل تفعيل الأهداف الإستراتيجية، فإن الدبلوماسية الفرنسية تجعل من متغيرات القوة الإستراتيجية أولوية في نشاطها، بحيث تتراءى كما يلي:

1- الدبلوماسية الاقتصادية:

عملت الحكومة الفرنسية إنطلاقا من واقع الارتباط الدائم بين القدرة الاقتصادية والتأثير والنفوذ، ومن بديهية أن الإشعاع السياسي بات مقترنا بالإنتعاش الاقتصادي، الذي يعتمد بدوره على حركية العمل الفرنسي في الخارج وجاذبية الإقليم على حد سواء، على مواكبة تطور شركاتها على المستوى الدولي، وذلك من خلال مساعدتها على اقتحام الأسواق وتنمية الاستثمارات الأجنبية في فرنسا بشكل متناسق؛ بهدف الحد من عجزها التجاري وتشجيع خلق الوظائف داخل فرنسا، وهو ما أفضلى إلى جعل التجارة الخارجية من صلاحيات وزارة الخارجية وكذلك السياحة.

يكون هذا من خلال تنمية " الحس الإقتصادي " لدى دبلوماسييها، في الوقت الذي تعمل فيه على تنمية "الحس الدبلوماسي" لدى شركاتها، خاصة ذات الحجم المتوسط منها، بالتعاون مع مختلف الهيئات المختصة في الدولة، وتجلى ذلك من خلال إنشاء مديرية للشركات والاقتصاد الدولي مخصصة للشركات والقضايا الاقتصادية، لتساعد الشركات في إستراتيجياتها الدولية ونقل إنشغالاتها إلى المحافل الدولية المعنية بالحوكمة الإقتصادية ، وفي إطار المفاوضات متعددة الأطراف.

ووفقا لهذا الإجراء، أصبح السفراء الفرنسيون يضطلعون وبشكل مباشر بدور " رؤساء فريق فرنسا للتصدير" في بلدان إقامتهم، ويقومون باتصال منهجي مع الشركات في البلدان المعنية، كما أنهم معنيون بإنشاء "مجلس إقتصادي" من أجل الإصغاء إلى هواجس الشركات وشواغلها، ومن أجل هذا تعمل الخارجية الفرنسية على تطوير الصلات بين أدواتها الدبلوماسية الناعمة كتعليم الطلاب الجانب ، وبرامج المنح من أجل ترويج مصالحها في الخارج، إلى جانب تعزيز الجانب الإقتصادي في برامج تعليم أعضاء سلكها الدبلوماسي، بتشجيع توظيف الأشخاص ذوي المؤهلات الاقتصادية .

2- دبلوماسية " الإشعاع " الثقافي والعلمي والفكري:

يساهم الإشعاع الثقافي والفكري في زيادة الوزن السياسي لأي دولة، كما أنه يشارك في بناء واقع وتشكيل صورة ايجابية، بالإرتكاز على دعائم عديدة من أجل تطوير أعمالها، ولهذا، عملت فرنسا على نشر شبكة ثقافية واسعة المدى، والعديد من المعاهد الثقافية، وركزت على أن تكون ممن يخلقون المعايير ويطورون الأفكار ويضعون اللوائح التنظيمية وتنشئة النخب، من أجل تأكيد وجهة نظرهم والدفاع عنها، في إطار ما أسماه وزير الخارجية الفرنسي "بسياسة العلوم" في جميع الميادين حتى العلوم الإنسانية، أي بجعل العلماء في قلب التحديات الدولية الراهنة لفرنسا، من أجل القدرة على توجيه النقاشات العلمية باعتبارها أمرا حاسما في تحديد المخرجات، وعملت على خلق وظائف للطلبة والطالبات الأجانب المتأهلين في فرنسا حتى يكونوا سفراء لفرنسا في بلادهم ، وهو ما يعد قوة لها ويسهم في إستراتيجية التأثير والنفوذ وفي هذا المجال[7] يلعب الإعلام الفرنسي الخارجي السمعي

البصري دورا راسخا، في تفعيل هذه الأبعاد العلمية المؤسسة على الرؤية الحديثة للعالم من منظار فرنسي.

3- دبلوماسية الفرنكوفونية :

تشكل الفرنكوفونية وفق الخارجية الفرنسية ورقة رابحة، على الرغم من أن فرنسا قد أهملتها أحيانا أو تم التعامل معها بطريقة تجاوزتها الأحداث بعض الشيء، إلا أن عودة بروز الإهتمام باللغة الفرنسية كرهان يحمل العديد من القيم ، ويشكل فاعل يسهل التبادل بين البلدان الفرنكوفونية. على أساس أن الفرنكوفونية ليست فرنسا فقط، وإنما هي العديد من الدول، وعليه وضعت خطة من أولوياتها :

- تعزيز مجموعة البلدان الفرنكوفونية، خصوصا في إفريقيا والبلدان العربية .
- وترقية تدريس اللغة الفرنسية في البلدان غير الناطقة بالفرنسية .
- تشجيع استخدام اللغة الفرنسية في المجتمع الدولي، سواء في الحياة الدبلوماسية وفي عالم الأعمال، أو فيما يتعلق بالمحتوى الصادر بالفرنسية خصوصا على الأنترنت.

4- دبلوماسية التنمية :

لقد عرف العالم مفهوم "دبلوماسية التنمية" عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتي تركز على توظيف العلاقات الخارجية للمساعدة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالداخل، وبالخصوص في بلدان أوروبا، والتي سرعان ما إنتقلت منها إلى بلدان (العالم الثالث) بعد حصولها على الإستقلال، وهي تتأسس على تهيئة الظروف الملائمة من أجل الإستقرار الإقتصادي بهدف جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، وزيادة حركة تدفق رأس المال وتدفق السياحة، من اجل زيادة معدلات النمو وتوفير المزيد من فرص العمل، من خلال جملة من اللقاءات والفعاليات والاجتماعات وجولات التشاور السياسي، وذلك لتفعيل التعاون الثنائي، لا سيما في مجال الاقتصاد والتجارة والاستثمار، عن طريق البعثات الدبلوماسية في الخارج، خاصة في إفريقيا، التي عُقد فيها (المؤتمر الاقتصادي الإفريقي السنوي السابع) في العاصمة الرواندية (كيجالي) لمناقشة أفاق النمو المستديم والشامل في القارة ومستقبلها الاقتصادي، بمشاركة العديد من الزعماء والأكاديميين من جميع أنحاء العالم، تحت شعار (التنمية الشاملة والمستديمة في عصر من الشكوك الاقتصادية)، فهي تحرص على الترويج لفرص الاستثمار عبر التواصل مع المستثمرين في العالم، ومع الجهات المانحة الدولية وبنوك الاستثمار والتنمية .

وترمي دبلوماسية التنمية وفق أبعاد التضامن في السياسة الخارجية الفرنسية إلى الحد من الاختلالات الإقتصادية، وتطوير آليات التنظيم الاجتماعية والبيئية، وهذا عن طريق الشراكة مع دول

الجنوب ، خاصة في إفريقيا، وبما يتلاءم وتحديات الحاضر، إضافة إلى مساعدات تقدم للمنظمات غير الحكومية، حيث تعتمد على الوكالة الفرنسية للتنمية والخبرة الفرنسية الدولية، وأجهزة الاتحاد الأوروبي من خلال الصندوق الأوروبي للتنمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

في الوقت نفسه تعي فرنسا حاجتها إلى أوروبا من أجل تحقيق طموحاتها وتأكيد نفوذها وتأثيرها، لذا تعمل على إعادة توجيهها وتحديد الرؤية الأوروبية لمكانتها، خاصة في الجانب السياسي والإقتصادي والاجتماعي والبيئي والعسكري، من أجل خلق التوازن في إطار مقاربة فرنسية حول أوروبا على الصعيد التنموي أو على صعيد القيم، وذلك بواسطة سلسلة كاملة من الشبكات وبالخصوص المدنية منها.

إن تجسيد الإستراتيجية الثقافية الفرنسية الرامية إلى استعادة النفوذ الدولي من خلال التأثير، يتم بالتركيز على الأدوات التي من شانها تحفيز حركية وتطوير دور المعاهد الفرنسية في الخارج، عن طريق التمويل المباشر أو المشترك، بواسطة جهود "عقلنة " الشبكات الثقافية في الخارج، من أجل الاستفادة الكاملة والناجعة من الحصيلة التي تقدمها مختلف البرامج على جميع الأصعدة.

ومن جهة أخرى، فإن وزارة الخارجية الفرنسية وبالتنسيق مع مختلف الشركاء تعمل على تسخير جميع الفواعل والوسائل لفائدة مصالح التعاون والنشاط الثقافي لدى السفارات الفرنسية والمراكز الثقافية الفرنسية في الخارج، بهدف الوصول إلى أجهزة محلية ذات صلة أكثر شفافية ووضوحا وتدعم بتسيير أكثر مرونة، مع إدخال التعديلات الضرورية لتتماشى مع التطورات التي تشهدها الشبكة الدبلوماسية والقنصلية، وهذا في ظل إعادة التوزيع الجغرافي والقطاعي للخبراء التقنيين الدوليين، للتوصل إلى غاية التحكم في مخرجات هاته الهياكل وتحسين إدارتها ورفع كفاءتها .

ويظهر تعلق فرنسا بهذا الأمر بإعتباره مجرد توجهات من أجل " الإشعاع الثقافي"، أو الحفاظ على "المكتسبات" المحققة، وإنما هو إعتماد أسس متينة بطريقة نفعية تُؤسس لدبلوماسية حقيقية تخدم اللغة الفرنسية والثقافة الفرنسية إلى جانب البعد الاقتصادي للتنمية على المستوى الدولي، وهو ما يبرز أنه استجابة لغايات متعددة، أخذت السياسات الثقافية في المجتمعات المعاصرة وفرنسا خاصة مكانة مهمة في النقاشات، ضمن إطار محلي وإقليمي ودولي متطور باستمرار، وأن السلطات الفرنسية عمدت إلى تكريس ذلك بأساليبها الخاصة بما يخدم غاياتها، وهذا بإدراج تغييرات في سياساتها الثقافية على المستوى الدولي، ويبرز من خلال النتائج التي حققتها والبصمة التي تركتها على الساحة الدولية، بإعتبارها تشكل خصوصية وطنية بتعدد فواعلها لتجاوز الرهانات الثقافية الدولية، بين ما يفرضه السوق وما يتطلبه الطموح الفرنسي، وهو ما تلخصه مقولة كزافييه داكور أن : "تأثير أي بلد في العالم لا يقاس بقوة اقتصادها والسلطة السياسية والإستراتيجية ومكانتها ضمن المؤسسات الدولية فقط؛ وإنما يعتمد على قدرة وقوة إثراء أفكارها ومعرفتها وثقافتها وتعبيرها مع عوامل أخرى للقوة"[8].

لقددفعت التحديات الدولية إلى تجاوز فكرة الإشعاع الثقافي لصالح العمل على بسط النفوذ، وتأكيد التأثير من أجل التغيير وخلق منافذ جديدة للانتشار، حيث أصبح من الصعب على فرنسا أن تمارس تأثير فاعل على مجتمع دولي آخذ في التعقد، فعملت على إرساء أسس جديدة لدبلوماسية أكثر تضامنا وإستقلالية، في الوقت الذي تؤكد موقعها من خلال مبادرات خاصة تدعم المشاريع التنموية تقنيا وماليا في الكثير من الدول الأكثر فقرا في جنوب الصحراء الكبرى، وكذا تحديث وسائل العمل الثقافية في الخارج كجزء لا ينفصل عن سياستها الخارجية .

وتعود أسباب العمل الفرنسي الحثيث على تطوير سياستها الثقافية، في ظل الحاجة إلى وسيلة دبلوماسية غير تقليدية، لتفهم التحديات الجديدة واستباقها، إلى جملة من العوامل، تتداخل فيما بينها في إطار "الدبلوماسية الثقافية" و"القوة الذكية" و"الدبلوماسية العامة" على الطريقة الأمريكية، والتي استبدلت "دبلوماسية القوة " بمفاهيم متوافقة أكثر مع عالم متحول، يراهن فيه على إحياء الدبلوماسية الفرنسية عبر الثقافة، يتميز بما يلي :

- **توسع دوائر نفوذ القوى البارزة والناشئة**، في مناطق كانت في الأصل مجالا حيويا للنفوذ التقليدي الفرنسي في العالم، لذا لابد أن تتأقلم مع محيط جديد يتميز بتفاوت القدرات الاقتصادية والتنموية، وهو ما يفرض تبني سياسة ترويج لثقافة في متناول الجميع.
- **منافسة شاملة من أجل النفوذ**، بسبب دخول قوى جديدة مجال دبلوماسية التأثير، في تحدي لاستثمار نطاق دبلوماسية النفوذ من طرف قوى التقليدية، وكذلك قوى ناشئة كبرى كالصين والبرازيل والهند، وهو ما فرض تعزيز القدرة التنافسية للدولة اتجاه هذا الواقع .
- **الانتشار الثقافي للولايات المتحدة الأمريكية**، التي تعد لاعبا مهيمنا على الساحة الثقافية الدولية، وعلى ميدان دبلوماسية النفوذ العالمية، حيث تستفيد من إنتشار غير عادي للغة الأنجليزية والثقافة الأمريكية، في إطار برنامج سخي من المنح الدراسية الجامعية، إلى جانب برنامج "الفن في السفارات" الذي يبرمج معارض للفنانين الأمريكيين داخل سفارات الولايات المتحدة في جميع أنحاء العالم .
- **منافسة الشبكات الثقافية للقوى الأوروبية التقليدية**، خاصة منها ألمانيا والمملكة المتحدة، التي تعمل من خلال شبكات ثقافية دولية.
- **منافسة اسبانية متجددة**، فهي تعمل على تعميق العلاقات الاقتصادية والثقافية مع أمريكا اللاتينية ودول المغرب العربي .
- **تراجع في مخصصات الميزانية لصالح الثقافة**، بسبب الأزمة المالية، وعدم وضوح الرؤية الشاملة حول مستقبل النشاط الثقافي في العالم، وفي هذا الصدد تم تعويض الإنخفاض من خلال شراكات جديدة، وإعتماد سياسات متباينة حسب طبيعة الدولة والقارة، وهو ما يفرض إصلاحات لتحسين شبكة العمل في الخارج، من خلال إعادة هيكلة شاملة ومنتظمة.

المحور الثالث - إعادة ترتيب أولويات دبلوماسية التأثير الفرنسية في ظل التحديات الدولية الراهنة :

تحديات مهمة تطرح أمام الدبلوماسية الفرنسية، وتعيد النظر في أولوياتها، بما يتماشى مع التراتبية الجديدة لعالم اليوم، في ظل إنعدام قطبية مهيمنة ومنظمة حقا، وهو ما أدىإلى جمود وشلل في مناقشة المسائل الحيوية، حسب المنطق الفرنسي الذي يؤمن بالانتظام وضوابط القانون، مع كثرة المتدخلون الجدد من المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسية والجهات المحلية الكبرى، ومن جهة أخرى، المجموعات الإرهابية، وهو ما يدفع بها إلى محاولة توجيه العالم حسب رؤيتها للتحديات المستقبلية، التي يمكن إجمالها في ستة عناصر هي :

- **التحدي الاقتصادي:** يتعلق بتجديد القدرة التنافسية ورفع النمو الإقتصادي ، من خلال امتصاص الخلل الناجم عن العولمة بالنسبة لفرنسا، وعلى نطاق أوسع في أوروبا، من أجل إعادة التوازن في العالم، أي كيفية التوصل من خلال الدبلوماسية إلى رفع هذا التحدي.
- **التحدي البيئي :** يتعلق بإنهيار التنوع البيولوجي وشح ونضوب عدد من الموارد خاصة الماء، ومضاعفة استهلاك الطاقة وتفاقم الاضطرابات المناخية، وهو ما يقتضي إدخال سلسلة من التغييرات، والتدخل بشكل فاعل.
- **التحدي التربوي وثقافي:** تواجه فرنسا في السنوات الأخيرة منافسة حادة، خاصة من الصين التي تنتج 6 ستة ملايين متخرج جامعي سنويا، قد يصل عددهم إلى حوالي 200 مليون حائز على شهادة جامعية بغضون سنة 2035، لذا تعمد فرنسا إلى الاستثمار في التربية والبحث من أجل البقاء على الحدود العلمية والتكنولوجية ، وضمان الإشعاع الفكري والحضاري.
- **التحدي الديموغرافي:** تشير التوقعات إلى أن عدد سكان الكوكب سيصل إلى 8 مليارات نسمة سنة 2030م و9 مليارات ونصف سنة 2050 م، ويتطلب هذا العدد استحقاقات غذائية كثيرة ومتنوعة وضرورة لزيادة الإنتاج، زد على ذلك حركة الهجرة الواسعة التي تتسبب في إختلالات كبيرة، تتعلق أساسا بتوزيع القوة العاملة.
- **التحدي الأمني:** تتعلق المسألة الأمنية بوجود العديد من النزاعات المحلية، وتهديدات ذات طبيعة جديدة غيرت مقاربة تحديات الأمن، وهو ما يتطلب معالجة مواضيع لم تكن معروفة تماما ، أو أنها لم تُعالج بنفس الأهمية قبل بضع سنوات، كتمويل الإرهاب ومجموعات العنف ، وإدارة المناطق في مرحلة ما بعد النزاع، ومسائل إعادة البناء السياسي والقضائي والاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، وعلى نطاق أوسع معالجة موضوع التنمية، كون العلاقة بين الأمن والتنمية هي علاقة بديهية في كلا الاتجاهين على المدى المتوسط والبعيد.
- **التحدي الديمقراطي:** عمليات " التحول الديمقراطي " ببساطة وسلاسة، حيث يتعين على كل بلد بناء أنموذجه الديمقراطي، فيتم ذلك بصعوبة مع وجود التقلبات الراهنة، وفي هذا الإطار

تعد فرنسا نفسها أنموذجا لكل الديمقراطيات، وأفضل تقليد دبلوماسي في الإطار الذي يحمل على عاتقه مسؤولية نقل هذا التقليد للدول التي تسعى إليه.

تواجه هذه التحديات مسائل جديدة تتعلق بقضية التنظيم الدولي ومنظومة أممية، غالبا ما تكون مجمدة، نظرا لأن المؤسسات الدولية الكبرى غالبا ما أُنشئت لعالم الأمس، غير متكيفة مع تنظيم عالم اليوم والغد، لأنها تتطلب مساعدة ممن يستفيدون اليوم من النظام السابق، ومقابل هذه التحديات، تعمل فرنسا على لعب دور ذي مغزى كـ "قوة تأثير ونفوذ" بواسطة "القوة الناعمة" و"القوة الذكية"، التي تجمع بين شعارات ورموز القوتين "الناعمة" و"الصلبة" لتثبيت أفضل لشرعية النفوذ والتأثير من خلال لعبة التحالفات والشراكات[9].

وعليه، تعمل فرنسا على تأسيس المحاور الكبرى لسياستها الخارجية حول النقاط التالية :

- **الأولى:** تتعلق بالمجال اللغوي، أو بعبارة أدق، التحدي الفرنكوفوني، فهي تعد أحد أهم محددات السياسة الخارجية الفرنسية، وبالتحديد الثقافة والقيم ورُؤية فرنسا للعالم، وليس اللسان الناطق بالفرنسية فقط.
- **النقطة الثانية:** تتعلق بالجانب القيمي، بواسطة التأكيد على محدد الحريات والحقوق في التعاطي مع الحكومات التي أفرزها ما يسمى " الربيع العربي "، بالخصوص حقوق الإنسان وحرية المرأة، وهو ما يعني مزيدا من الدعم لبرامج الحراك الحقوقي المتمحور حول مفهوم خاص للحريات الفردية.
- **النقطة الثالثة:** تتعلق بمنظور فرنسا للعلاقة مع دول المغرب العربي، وأولوياتها في التعاطي معها، بالتركيز على مسالة الأمن في جميع أبعاده، بما في ذلك الأمن داخل دول العالم العربي، وتضع فرنسا في أولويات سياستها الخارجية مواجهة تحدي الهجرة والمخدرات ، يليها مسائل التبادل المهني والأكاديمي، ليأتي في المرتبة الأخيرة التعاون الإقتصادي والتجاري.
- **النقطة الرابعة :** ترتبط بمواجهة التحديات الأمنية في دول الساحل جنوب الصحراء، بالتركيز على ضرورة الضغط على الدول المجاورة لهذه المنطقة من أجل إقامة تعاون إقليمي، يحول دون إمكانية توسع الخطر الإرهابي في المنطقة.
- **النقطة الخامسة :** تشير إلى تحول مفصلي في السياسة الفرنسية في إفريقيا، بالتوجه نحو انفتاح أكبر على مكونات الطيف السياسي بما في ذلك المعارضة ومكونات المجتمع المدني، وهو ما يعني وجود إرادة لتوسيع النفوذ الفرنسي في إفريقيا، وخلق محاور جديدة تابعة للدائرة الفرنسية في هذه القارة.

وفي خضم هذه المحاور، أخذ الاهتمام بثقافة الآخر منحى جديدا في السياسة الفرنسية، بعدما كان إلتقاء الثقافات واللغات يتم عنوة، ويفرض بالقوة وفي اتجاه واحد من المستعمر إلى المستعمر،

أومن خلال الاستعانة بالتنظيم والنصوص القانونية لإلغاء هوية الآخر وطمس ثقافته. والذي عززه تجاوز حدود الإيديولوجية السياسية للحرب الباردة، بحيث أصبحت التبادلات الثقافية في ظل العولمة الحالية تتم في عدة اتجاهات، وأصبح التغلغل الثقافي يتم بكل بساطة ومرونة، بسرعة كبيرة ومضمون غني، بسبب انتشار السياحة والمبادلات الدولية ولأنشطة المنظمات غير الحكومية، ولوسائل الإعلام والتلفزة والسينما وخاصة الأنترنت.

غير أن هذه العولمة الثقافية لا تقتصر على كثافة المبادلات الثقافية فقط، نظرا للإرتباط العميق بين الثقافة والإقتصاد، والثقافة واللغة، والثقافة والهوية، والثقافة وقدرات الإغراء أو القوة الناعمة الذي جعل من ترويج ثقافة بلد ما ولغته في عالم اليوم يصبح معركة مفتوحة، " حربٌ " حقيقية مثلما يعبر عنها فريديريك مارتال Frédiric Martel* أن " الحرب العالمية للمضامين قد أُعلنت، أنها معركة تتم عبر الإعلام من أجل التحكم في المعلومات؛ في التلفزة من اجل السيطرة المنسقة على مختلف أشكال السمعي البصري، على المسلسلات والبرامج الحوارية Talk-shows؛ في الثقافة، من أجل فتح أسواق جديدة من خلال السينما، الموسيقى والكتاب؛ وأخيرا أنها معركة عالمية لمبادلات المضمون والمحتوى عبر الانترنت.

هذه الحرب من أجل القوة الناعمة تجمع بين قوى غير متساوية، هي أولا حرب المواقع بين الدول المهيمنة القليلة والتي تتحكم في أغلب المبادلات التجارية الدولية، بالتالي هي حرب الإخضاع بين الدول البارزة والدول المهيمنة، من أجل التحكم في الصورة وفي أحلام سكان العديد من المُسيطر عليها التي قلما تنتج (أولا تنتج تماما) سلعا وخدمات ثقافية، وأخيرا، هي معارك إقليمية من أجل الفوز بتأثير جديد من خلال الثقافة والمعلومة"، فكان اعتماد دبلوماسية التأثير الكفيلة بخلق توازن بين علاقات قوة ليست متماثلة، في هذه الحرب التي لا تستعمل فيها الأسلحة المادية.

شهدت السنوات الأخيرة بروز العديد من المنافسين في الساحة الدولية، فقد طورت بعض الدول جهودها من أجل الانضمام إلى الصفوف الأولى ، ومنها اليابان رائدة المنافسين، الصين وخاصة هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، روسيا وأستراليا إضافة إلى كل من البرازيل والهند وإفريقيا الجنوبية، إلا أن دول الخليج والدول العربية لا تبرز بشكل كبير بالرغم من أنها تطور من تصميماتها الإبداعية.

في الأخير نجد أن أغلب الدول السائرة في طريق النمو والفقيرة تشكل أغلبية في المنظمات الدولية، مثل المنظمة الدولية للفرنكوفونية، بحيث يؤكد دانيال كوهن Daniel Cohen أن العولمة الحالية : " تجعل من الصعب أن تكون ممثلا acteur ومن السهل ان تكون مشاهدا "[(9)]،وينطبق هذا على العولمة الاقتصادية والثقافية التي تستبعد دول الجنوب وتهملها من حركية المبادلات الثقافية الدولية، بحيث أصبحوا مشاهدين حقيقيين أو مستهلكين بالمصطلح الاقتصادي.

وتعتبر العولمة على المستوى اللغوي، مواتية إلى حد كبير مع الأنجليزية التي أصبحت لغة المبادلات التجارية والعلوم والإتصالات، ففي الوقت الذي يتم التأكيد على المنافسة الثقافية بين الدول، لابد من الحديث عن "حرب اللغات "، ولا يقتصر الأمر على الفرنسية والانجليزية فقط وإنما معها لغات آتية من الصين والبرازيل ودول أخرى كثيرة دخلت بشدة في هذه المنافسة.

وعليه، تعد فرنسا من بين القوى التي لطالما سعت إلى البروز في الساحة الدولية، معتمدة على سياسة خارجية قائمة على أسس متينة، تسعى إلى بناء مركز ريادي بين الدول العظمى وضبط دورها في الساحة الدولية، بالعمل على الحفاظ على مناطق نفوذها في إفريقيا والمغرب العربي، وكانت دبلوماسية التأثير أداتها في ذلك. التي تقوم على جملة من الركائز تسعى من خلالها إلى العالمية والاستقلالية، والتي عملت من خلالها حسب جاك شيراك على: كسب علاقات صداقة مع العالم بأسره. وستعمل في المستقبل على الحفاظ عليها، وتوطيد أواصرها، خاصة تلك التي تربطها مع بلدان شمال إفريقيا والتي تقع مباشرة وبالموازاة مع فرنسا في جنوب الحوض المتوسط، الذي يجعل مصيرنا واحد .

الخاتمة :

لقد تبين أن العلاقات الدبلوماسية وقوة الحضور والنفوذ الدولي تحتل مكانة خاصة في تفكير القادة ونخبة السياسة الفرنسية تاريخيا، وتزداد القناعة يوما بعد يوم بأهمية تثبيت الحضور الدولي الفرنسي في عالم يتحول أكثر فأكثر إلى تعدد الأقطاب. ورغم أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تحاول فرنسا الاستمرار بممارسة السياسة على صعيد الكوكب إن عبر الحرب أو عبر قوتها الناعمة وشبكة علاقاتها العالمية الواسعة.

وتمتلك فرنسا 163 حسب البعض سفارة و89 قنصلية في بلدان العالم، وتحل بذلك في المرتبة الثالثة عالميا من حيث قوة حضورها الدبلوماسي، بعد الصين والولايات المتحدة، رغم الفروق الكبيرة في حجم اقتصادها ومساحتها الجغرافية وقوتها العسكرية، مقارنة بهذين البلدين، وتسبق في هذا كلا من ألمانيا (153 سفارة) ومنافستها التقليدية بريطانيا (150 سفارة).

وترتبط فرنسا وبإستثناء بوتان وكوريا الشمالية بعلاقات اقتصادية وثقافية كبيرة مع بلدان العالم الأخرى كافة وخاصة في المناطق التي تعتبرها باريس "مناطق نفوذ" لها، كما في إفريقيا الفرانكفونية أو شبه القارة الهندية أو الشرق الأوسط، عدا عن ميدانها الرئيس أي القارة الأوروبية، وكذلك فإن السيادة الفرنسية تمتد إلى مناطق العالم لوجود أقاليم فرنسية، وجزر منحت فرنسا صفة "أكبر منطقة اقتصادية خالصة" في العالم، وتسمح لها فعلا بأن تمنح نفسها اللقب القديم للمملكة المتحدة أي "الإمبراطورية التي تغيب عنها الشمس.

وتمتلك فرنسا على الصعيد الثقافي شبكة واسعة من المنظمات التي تعنى بتعليم اللغة ونقل المعارف والخبرات الفرنسية حول العالم، ويعتبر من أهم هذه المؤسسات "منظمة الفرانكوفونية"، ويبلغ عدد أعضائها 84 بلدا (بين أعضاء ومراقبين ومشاركين)، كما تشرع فرنسا منذ عقود في سياسة بناء وتوسيع وتحديث مدارسها الفرنسية، التي وصل عددها في العالم اليوم إلى 459 مدرسة، ويدرس فيها عدد متزايد من الطلاب كما تتمتع بسمعة ممتازة باعتبارها معقلا لتخريج النخبة الوطنية.

ولقد تبين أن فرنسا تتمتع بسبب ما تنتجه من كماليات ذات علامات فاخرة بشهرة كبيرة رغم محاولات المنافسة والتقليد خاصة من طرف الصين وأخيرا، فإنها تمتلك أهم المراكز في ميادين البحوث والدراسات في الفلسفة ومجالات العلوم كافة، وتتوزع فروعها خاصة على مناطق شرق آسيا والعالمين العربي والإسلامي وإفريقيا الغربية والأمريكتين.

لكن، ورغم الميزات التي تتمتع بها، وفي ظل الصعوبات الاقتصادية والأزمة المالية التي تعاني منها الدولة الفرنسية، تجد السياسة الخارجية نفسها مجبرة على التخلي عن طموحاتها في التأثير والإشعاع الثقافي، لصالح شبكات جديدة من النفوذ ودبلوماسية التأثير، التي تجند الهياكل والأجهزة الإدارية في جميع الوزارات، من أجل عمل منسق، يجعل من ترقية الثقافة مهمة شبه سيادية . من خلال نهج متكامل ومبتكر يجمع المؤسسات العامة وكل المهنيين والأفراد، القادرين على دعم هذا المسار.

الهوامش :

(1) P. Maillard , ***le Rôle de la France dans le Monde : La politique Extérieure de la France***, in : http://www.forumpourlafrance.org/spip/IMG/article_PDF/La-politique-exterieure-de-la-France-par-P-maillard.pdf

(2) Pierre William Fregonese, « l'Evolution du Soft Power Sur l'Echiquier de la puissance, » ***l'Institut des Haut Etudes internationales***, n°1, Avril 2012, pp 2-4.

(3) Sarah Sameur, « Que Reste-t-il de l'Union pour le Méditerranée ?, » ***eHEI***, n°1, Avril 2012, pp 5-8

(4) Anne Gazeau-secret, « Pour un (Soft Power) à la Française, du rayonnement Culturel à la diplomatie d'influence, » ***Rena Hors les Murs***, n° 399, mars 2000, pp 9-12.

(5) Bruno Colson , ***La Culture Stratègique Française*** ,in : http://www.institut-strategie.fr/strat_053_Colson.html (05/02/2015).

(6) Projet de loi de finance 2015 , « Extrait du Blue Budgétaire de la Mission : Action Exterieure de l'Etat, » ***Programme n° 185 : Diplomatie Culturelle et d'Influence « Présentation Stratégique du Projet Annuel de Performances »*** , version de 07/10/2014 , in http://www.performance-publique.budget.gouv.fr/sites/performance_publique/files/farandole/ressources/2015/pap/pdf/DBGPGMPGM185.pdf (20/02/2015) , p. 02 .

(7) لوران فابيوس، ***التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية***، (19 اوت 2014) في:
http://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/les-grandes-orientations-de-la/

(8) Philippe Lane , ***Présence française dans le monde. L'action culturelle et scientifique*** (France : La Documentation française , 2011) , p. 07 .

(9) لوران فابيوس، ***التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية الفرنسية***، مرجع سبق ذكره .

(*) Mainstream – Enquête sur cette culture qui plait a tout le monde الذي أنجزه بناءا على معطيات بحث دام خمس سنوات في 30 دولة عبر العالم مع أكثر من 1200 شخص.

(9) Daniel Cohen , ***La Mondialisation et ses Ennemis***, Paris , Grasset , 2004 , p. 17.

الإستراتيجية الإيرانية بين المحددات الدينية والمصلحية

أ . م. د. عبد الحميد العيد الموساوي
مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد ـ العراق

ملخص:

احتلت السياسة الإيرانية مساحة كبيرة من النقاش ولعل طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية يلعب دورا كبيرا في طرح العديد من التساؤلات حول السياسة الإيرانية.وفي البدء يمكن القول أن المبادئ التي تحتويها البنود الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور الجمهورية الإسلامية من أهم محددات السياسة الإيرانية، وبلا شك يواجه المتابع للشأن الإيراني تصريحات متضاربة، وإشارات متغايرة، وسياسات متناقضة أحيانا تصدر عن مسئولين إيرانيين. ويُلحظ أن هنالك تخبطا في تفسير هذه الظاهرة. فمرة يسود التحليل أن إيران تُدار من شخص المرشد الأعلى للثورة الإسلامية/الولي الفقيه، ومرة أخرى تتفاءل أو تتشاءم النُخب وصناع القرار في العالم بقدوم رئيس جمهورية جديد أو ذهاب آخر، ثم لا يلبثون من جديد أن يحتاروا في قراءة هذا المشهد المعقد.

ويمكن القول في البدء أن الثورة الإسلامية الإيرانية أحدثت منذ العام 1979م، متاعب كثيرة تعمقت في الشرق الأوسط. وقد هزت الحمى الثورية بكل شدة العلاقات الدولية، وعدت إيران: كتمهيد لظهور الإسلام السياسي في المنطقة، واليوم وبعد مرور(37) عاما على ولادة الجمهورية الإسلامية، تعود إيران من جديد إلى واجهة المشهد السياسي في سياق إطار عام اتسم بأحداث الحادي عشر من أيلول من العام 2001م.

Abstract:

Iranian politics occupied a large area of debate and perhaps the nature of the Iranian political system that emerged after the Islamic Revolution plays a big role in asking many questions about politics Alaaranih.ovi start could be argued that the principles contained in the four items listed in Chapter X of the Constitution of the Islamic Republic of the most important determinants Iranian policy, and undoubtedly faces a supervisor of the Iranian affair conflicting statements and signals heterogeneous, and sometimes contradictory policies issued by Iranian officials. And noticed that there is confusion in the interpretation of this phenomenon. Again and analysis prevails that Iran managed from someone Supreme Leader of the Islamic Revolution / Wali al-Faqih, and once again optimistic about or Ti_am elites and decision makers in the world the arrival of a new president or go another, and then they simply reaffirmed that Ihtaroa reading this scene complex.

It can be said in the beginning that the Iranian Islamic revolution brought about since 1979, and many troubles deepened in the Middle East. Revolutionary fever has been rocked with all the intensity of international relations, and promised Iran: a prelude to the emergence of political Islam in the region, and today, after the passage of 37 years since the birth of the Islamic Republic, Iran is back again to the forefront of the political scene in the context of a general framework marked by the events of atheist tenth of September 2001 m.

إحتلت طبيعة النظام السياسي الإيراني الذي ظهر بعد الثورة الإسلامية وبالخصوص فيما يتعلق بسياسته مساحة كبيرة من النقاش على كل المستويات، وهو ما طرح العديد من التساؤلات حول كيفية رسمها وإتخاذ قراراتها وفي البدء، يمكن القول أن المبادئ التي تحتويها البنود الأربعة الواردة في الفصل العاشر من دستور الجمهورية الإسلامية يعد من أهم محددات هذه السياسة وهو ما أدى بالمتابع للشأن الإيراني ـ عموما ـ إلى مواجهة تصريحات متضاربة، وإشارات متغايرة، وسياسات متناقضة أحيانا تصدر عن مسئولين إيرانيين، وإلى ملاحظة أن هنالك تخبطا في تفسير هذه الظاهرة، التي تجنح مرة بالتحليل إلى أن إيران تُدار من قبل شخص المرشد الأعلى للثورة الإسلامية/الولي الفقيه، ومرة أخرى إلى عدم اليقين لدى النُخب وصناع القرار في العالم لضبط مساراتها، وذلك بسبب قدوم رئيس جمهورية جديد أو ذهاب آخر، ثم لا يلبث هؤلاء أن يجدوا أنفسهم ـ من جديد ـ في حيرة أمام قراءة هذا المشهد المعقد.

ويمكن القول في البدء أن الثورة الإسلامية الإيرانية أحدثت منذ العام 1979م، متاعب كثيرة تعمقت تأثيراتها في منطقة الشرق الأوسط. والتي مثلتها تلك الحمى الثورية التي هزت بكل شدة مسارات العلاقات الدولية، حيث عدت إيران فيها كمنطلق لظهور الإسلام السياسي في هذه المنطقة، واليوم وبعد مرور(37) عاما على ولادة الجمهورية الإسلامية، تعود إيران -مرة أخرى- إلى واجهة المشهد السياسي، وذلك في سياق إطار عام أتسم بتأثيرات أحداث الحادي عشر من أيلول من العام 2001م.

وتقود العديد من المواقف الحدية (غير المنضبطة) للرئيس (محمود أحمدي نجاد)، واستشهاداته الدينية المتكررة بالمراجع، ومعاداته للصهيونية المعبرة عن هذه السياسة إلى التساؤل بخصوص علاقة الوضع الحالي لإيران مقارنة مع المشاهد الأولى للثورة الخمينية؟

والملاحظ، أن هذا المسار الذي دفع إلى هذا التساؤل قد أعترته مواقف متداخلة إختلطت فيها الإتهامات الغربية لطهران، بسبب رغبتها في امتلاك ترسانة نووية عسكرية، وما أثارته من ردود أفعال إقليمية ودولية، فضلا على الرغبة في قيادة محور شيعي في المنطقة، للتحكم في قيادتها وممارستها للسياسة التي تسببت في فقدان الاستقرار بالعراق (أي زعزعته)، قد أظهر أن إيران الثورية التي لعبت في أكثر من مرة واحدة الورقة البراغماتية (المصلحية–الواقعية) على حساب عقيدتها (أيديولوجيتها)، تهدف ـ بالدرجة الأولى ـ إلى المحافظة على المصلحة الوطنية، وأن مساندتها للحركات الإسلامية في المنطقة هي مجرد توظيف يجب أن يتفق ويتماشى مع تلك الإستراتيجية التي تمكنها من تنفيذ سياستها المتصفة بالبرغماتية.

والواقع أن متطلبات معرفة الوسيلة التي اختارتها إيران، ولاسيما في ضوء الصراع على السلطة الممتد بين مختلف التيارات السياسية المختلفة للنظام السياسي في إيران، وما أفرزته من

نتائـج أو مخرجات مؤثرة في سياستها على المستويين الداخلي والخارجي، يطرح إشكالية مفادها : هل تلك المواجهة هي التي يمكن أن تكشف الواقع الممارس الذي يظهر الوجه الجديد للجمهورية الإسلامية في إيران؟

وتعد هذه الدراسة محاولة لتفكيك متغيرات هذا الواقع، وتجلي بعض الغموض الذي يكتنفه للتمكن من الإجابة على الأسئلة المطروحة، وذلك بواسطة الإعتماد على المفردات الآتية:

المحور الأول: السياسة الإيرانية من مظاهر المثالية إلى الواقعية: لقد أفضت التقلبات الكبيرة التي مر بها نظام الكتلتين الذي كان يتحكم بمجمل رقعة الشطرنج الجيوبوليتكية في السبعينات إلى بداية القطيعة من قبل ما يسمى بالثورة الدينية التي تميزت عن الحركات الإقليمية الأخرى، عن طريق رفع شعارها الصريح: "لا شرقية ولا غربية ثورة إسلامية"، في محاولة تجربة منها إلى إنشاء مفهوم أيديولوجي جديد تمثل بـ:(الجمهورية الإسلامية)،أي الحكم الديني ذو السياسة الداخلية، وحتى السياسة الخارجية المهيمن عليها عن طريق تطبيق القوانين الإسلامية، وفيإطار هذا السياق وهذه الرؤية التي تطرحها وجهة النظر الإسلامية المتبناة تم تقسيم العالم إلى قسمين: دار السلام، وهي: مجال الإسلام، ودار الحرب، وهي: مجال الكفار. وقد ترك نفي (محمد رضا شاه) آخر وجوه "الشاهنشاهية "الإيرانية مكانة إلى آية الله روح الله (الخميني) الذي رحب به من قبل المتظاهرين المبتهجين بقدومه، وهو الذي أعلن عن تبني وإيصال معطى سياسي جديد في القضايا الدولية.

ولقد أفصح - الخميني- ومنذ وصوله في العام 1979م، وعلى إثر تعين حكومة جديدة من أجل محاكمة سلالة الشاه، بالقول: "إنني سأضرب بعنف الحكومة الحالية، وسوف أدفع بكل رجالها إلى العدالة قبالة المحاكم التي سوف أشكلها"[1]، وعلى الرغم من ترأس (مهدي بازرغان) الحكومة الجديدة، المكونة من عدة جماعات ثورية: (الماركسية والفوضوية، الليبرالية أو العلمانية)، فان الحزب الديني بدأ بتوسيع دوره وفرض قبضته على البلاد بمساعدة اللجان الثورية، التي تم إنشاؤها في المساجد، والتي تضم: مناضلين إسلاميين، وغير إسلاميين، من اليسار المتطرف. وقد أعتمد مبدأ الجمهورية الإسلامية عن طريق الاستفتاء الشعبي، وفي شهر نيسان/ من العام 1979م، تكفل الجناح الثوري(الباسدران) ـ الجناح شبه العسكري ـ بمهمة الحفاظ على مكتسبات الثورة الإسلامية، وهو ما عزز من إمكانات تدخل رجال الدين[2]، وتفعيل دورهم في إدارة سياسة البلاد.

والجدير بالذكر أن هذا النمط من الحكم قد تم استقباله استقبالا سيئا من قبل الدول الغربية في ذلك الوقت[3]، وبالخصوص من قبل الرئيس (جيمي كارتر)، الذي جعل من حقوق الإنسان شعارا وحجة سياسية ضد الاتحاد السوفيتي، ونأى بنفسه عن الحكم المطلق للشاه، غير أن الدولتين قد توصلتا إلى أرضية تفاهم مشترك، نظرا لأن رئيس الوزراء الإيراني (مهدي بازرغان) – الذي كان يعد

ويوصف: بأنه رجل معتدل- ومستشار الأمن القومي الأمريكي (زبيغنيو بريجنسكي) قد إلتقيا في الجزائر العاصمة يوم 1 تشرين الثاني من العام نفسه[4]. وقد كان ذلك الإجتماع بمثابة حجة للطلاب من أنصار الخميني[5]، وأنصار الخط المعادي للامبريالية، أن يطلقوا ما أسموه بـ(الثورة الثانية) الذي تبلور عنها احتجاز الرهائن (62) الأمريكيين الموظفين في السفارة الأمريكية في طهران[6]، ذلك العمل الذي أقدم عليه وقرره الطلاب أنفسهم، منح آية الله (الخميني) فرصة لوضع الدولة تحت وصاية رجال الدين، وتهميش المعارضة التي كانت تنادي بإقامة علاقات سلمية مع الغرب، غير أن هذا الحدث قد مثل أول قطيعة كبرى (حسب بعض الرؤى) بين طهران وواشنطن.

لكن إذا كانت الثورة الإسلامية قد سجلت قطيعة أيديولوجية، فإنها كذلك تمثل تأكيدا على الاستقلالية الوطنية، لا سيما أن الإيرانيين لم ينسوا الصدمة الجماعية التي تعرضوا لها في عام 1953م، والمتمثلة في إسقاط رئيس الوزراء (مصدق محمد)، رمز الفخر الوطني من الحكم، وما رافقه من ثورة شعبية ضد التدخلات الأجنبية التي قادت إلى الانقلاب، والإطاحة به وهي العملية التي كانت ورائها وكالة الاستخبارات الأمريكية والبريطانية[7]، والسبب أن الدكتور (محمد مصدق) بمجرد وصوله إلى السلطة كان قد اقترح على البرلمان قانون تأميم النفط، والذي تم اعتماده في العام 1951م، وفي أعقاب ذلك قطعت طهران علاقاتها مع لندن، وخضعت إيران إلى حصار دولي حتى العام 1953م، حتى تم تغييرالنظام بالقوة والاستعاضة عنه بالإمبراطور (محمد رضا بهلوي) الذي أصبح شاه إيران[8].

والواقع، أن إيران لم تعرف أبدا حرب التحرير الوطني، لذلك فإن معارضة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت واحدة من أهم المبادئ التأسيسية لحركة (عدم الرضا والقبول) التي تحولت لاحقا إلى ثورة، وان الخطاب السياسي العلماني كما دافع عنه الدكتور (محمد مصدق) قد تبين: انه خطاب غير فعال، كما ظهر ذلك في الانقلاب الأخير، وفي ذلك السياق كان الإسلام وسيلة جديدة للتعبير ذات فعالية ونجاعة كبيرتين بالنسبة للقومية الإيرانية[9].

أما السلطة الإيرانية القائمة بعد الثورة فقد ضمت ايضا حساسيات وديناميكيات مختلفة جدا ومتناقضة منهم : الكتاب والمثقفين والناشطين الليبراليين في مجال حقوق الإنسان، ونشطاء اليسار و أقصى اليسار ومناهضين للإمبريالية وتجار البازار، وبالطبع رجال الدين، ومع ذلك فان احتجاز الرهائن في السفارة الأمريكية شكل ضربة حقيقية وانقلاب أدى إلى: إقالة رئيس الوزراء (مهدي بازركان)، وإبعاد الليبراليين وذلك لمصلحة الإسلاميين المتطرفين، وقد ظلت الأحزاب العلمانية غير نشطة، بسبب الشعبية العالية لروح الله الخميني[10].

وقد استفاد ذلك الأخير، بسبب الشعبية التي يتمتع بها عند جزء كبير من المجتمع الإيراني، وبمساندة حزب تودة، ومجاهدي الشعب (خلق)، وكذلك منظمات أقصى اليسار، فضلا على الموافقة

التي تمت على دستور الجمهورية الإسلامية في استفتاء يوم 12 تشرين الثاني/ من سنة 1979م، فيما تقرر القيام بثورة ثقافية في العام 1980م، ذلك القرار الذي تسبب في غلق الجامعات لمدة عامين، وهو ما أضعف القوى غير الدينية التي مازالت ـ في ذلك الوقت ـ تتمتع بموقف قوي في الحرم الجامعي، وإن إقالة الرئيس (ابو الحسن بني صدر) في حزيران / 1981م، أدى إلى قيام مواجهات مسلحة واشتباكات مع النظام الذي قام بدوره بحملة قمع شرسة على حركات أقصى اليسار[11].

ولقد كان الهدف من إستخدام العنف يكمن في وضع حد للمعارضة السياسية، وبما يتوافق مع تنقية وتطهير سريعة لبقايا النظام السابق، عن طريق حملات الإعتقال والإدانة والدفع بهم إلى الهجرة وإلى المنفى وهو ما أدى، وفي العام 1983م، إلى القضاء على حزب (توده) الذي استمر في مساندة لروح الله الخميني.

وهكذا إذن فضلت طهران عقيدتها الدينية عن طريق تطوير سياسة حقيقية لتصدير الثورة، وكما أوضح (تيري كوفيل): "أن الهدف كان يتمثل بمساندة الحركات الإسلامية، وحركات التحرر في العالم فكريا وماليا، تلك الحركات التي تحارب القوى الغربية أو الحكومات الإسلامية الفاسدة". وإنعكست هذه السياسة في تم تنظيم مجموعات شعبية مدعومة من قبل إيران وفي البحرين في محاولة منها للقيام بانتفاضة في العام 1981م، وفي المملكة العربية السعودية كانت مناسبات الحج إلى مكة المكرمة فرصة للمواجهات بين (المسئولين) الإيرانيين وقوات الشرطة السعودية، وفي العراق نظم المجلس الأعلى للثورة الإسلامية الذي يتخذ من إيران مقرا له، وبمساعدة الأحزاب الشيعية عدة هجمات ضد نظام صدام حسين. وقد ساعدت إيران كذلك الأحزاب الشيعية المقاومة للاتحاد السوفيتي في أفغانستان، فيما تم تقديم الدعم المالي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم إلى حركة حماس[12].

أما في لبنان فقد كان التدخل الإيراني حاضرا وبوضوح في أوج الحرب الأهلية اللبنانية، الإعلان عن الجمهورية الإسلامية في إيران، كان هنالك من المتطوعين من عبر عن رغبته في مساعدة الفلسطينيين بلبنان، والذين تم إرسالهم إلى سوريا لتلقي التدريبات العسكرية في تواجد التجمعات الفلسطينية، فضلا عن أن هنالك العديد من الشيعة اللبنانيين المولعين بالثورة، والذين أرادوا أيضا تقديم الدعم للفلسطينيين،عن طريق لعب دور في المعركة ضد الدولة العبرية، ومن ثم الانضمام إلى القوات المكونة من المسلمين في منظمة التحرير الفلسطينية، أما سوريا التي كانت متداخلة وبعمق بالشؤون اللبنانية، فقد كانت الحليف الإقليمي الوحيد لطهران، وبعد مدة وجيزة من اجتياح إسرائيل لجنوب لبنان في العام 1982م، قام الجيش السوري الذي كان يسيطر على منطقة البقاع، والذي أعطى الإذن إلى الإسلاميين الشيعة المنفيين في إيران بنشر آلاف الناشطين في المنطقة[13]، وقد اتخذ حزب الله اللبناني أصوله من ذلك الحدث[14]، والذي ضم إلى صفوفه، كتنظيم جديد وبشكل

واسع الفرع اللبناني لحزب الدعوة، ومجموعة شيعية عراقية، وكذلك ميليشيا حركة أمل الشيعة، وكان أعضاء القيادة لهذا الحزب (حزب الله) قد تدربوا وتعلموا في النجف الأشرف، حيث كان آية الله الخميني قد قضى هناك عدة أعوام في المنفى[15].

وكانت الأفكار الأولى " لأيديولوجية " (أو تمذهب) روح الله (الخميني) تتمثل بوضع حد للانقسام بين الدول الإسلامية عن طريق إقامة تحالفات مع الحركات ذات الإيمان نفسه، من أجل العودة إلى مجتمع دولي من المؤمنين (الأمة)، وكانت هنالك في البداية رغبة بالتضامن بين عموم العالم الإسلامي عن طريق رفض التمييز القومي، وخصوصا بين الشيعة والسنة.

ومع ذلك فإن، الايوتوبيا الثورية سرعان ما تم خرقها، بسبب الثمن الذي تطلب دفعه بعد احتجاز الرهائن الأمريكيين، فالجمهورية الإسلامية تعرضت إلى أزمة حقيقية إقتصادية، بسبب عزلتها الدولية، لكن كان من الواضح إن صدام حسين الرئيس الوحيد الذي كان يتجرأ على مهاجمة طهران من دون موافقة ضمنية من الولايات المتحدة الأمريكية[16]، وفي أثناء العام 1980م، أكد (زبيغنيو بريجنسكي) بصراحة: بأن صدام حسين يمكن أن يكون: " النار المضادة للثورة الإسلامية والتوسع السوفيتي" [17]، وهو التصريح الذي كان بمثابة الضوء الأخضر لبغداد التي شنت حربا برية وجوية عام 1980م، من أجل احتلال العديد من مدن جنوب إيران.

وتعتبر صعوبة تلك الحرب هي السبب الذي قاد إيران إلى تفضيل (أو إعطاء الأولوية) لمصالحها الوطنية على حساب الجماعة الإسلامية، وقد كشفت قضية (إيران كونترا) كذلك قدرة طهران على معارضة أيديولوجيتها من أجل الحفاظ على سيادة حدودها[18]، وعلى الرغم من الصدى العالمي، فإن الثورة الإيرانية قد تنافست مع المملكة العربية السعودية، والتي أخذت على عاتقها تحقيق آمال للتشيع للثورة، وتحفيز بقية الأمة الإسلامية[19] للسير في توجهاتها، بالإضافة إلى أن هيبة الدولة السعودية (السلالة) كانت كبيرة جدا، لكونها مرتبطة برعاية الأماكن المقدسة، فضلا على وجود القوات السوفيتية بأفغانستان في العام 1979م، خلق شعورا حقيقيا في المجتمع الإسلامي، قد دفع ـ مع مرور الوقت ـ

بالآلاف من المجاهدين الممولين من الرياض، والمدربين من قبل الأجهزة السرية الباكستانية، وتحت إشراف وكالة المخابرات الأمريكية إلى الإلتحاق والإنضمام إلى المقاومة الأفغانية، وفي وقت لاحق أدى زوال الكتلة الشيوعية إلى إكتسابها كدولة من الدول المصدرة للنفط وكحليفة للولايات المتحدة الأمريكية قوة إضافية[20].

وعلى العموم، فقد أحالت هذه التطورات دون تنفيذ لمشروعها السياسي ـ الديني الحامل لمظاهر المثالية التي رفعت شعارها ـ منذ البدء ـ والدفع بها إلى التحول لتبني متطلبات السياسة الواقعية التي فرضتها الأحداث المتتالية في المنطقة.

المحور الثاني : فشل الثورة والعودة إلى البراغماتية:

تشير بعض الدراسات ـ وبالخصوص عند أوليفي راوي ـ أن التناقض بين الجانب الأيديولوجي للسياسة الخارجية الإيرانية والمصلحة الوطنية قد أسهم في نهاية المطاف في "إفلاس العقيدة" الإيرانية[21]. ففي خريف العام 1980م، وخلال الاجتماع بين المبعوثين الإيرانيين والأمريكيين من أجل حل وتسوية قضية رهائن السفارة الأمريكية، فإن واحدا من المطالب الإيرانية كان يتمثل في الحصول على قطع غيار وتجهيزات لمعدات عسكرية أمريكية بغية استخدامها، وهي التجهيزات التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية للنظام السابق[22]،

وذلك خلافا لما إستمر روح الله (الخميني) يعلن عنه في خطبه كمناهضة الولايات المتحدة الأمريكية، وبشكل مواز متوعدا "بتدمير كل المصالح الأمريكية".

وعلى الرغم من رسالتها ومهمتها في حماية الأمة الإسلامية، وفي عام 1982م، فان إيران تركت حكومة دمشق تقتل الألاف من مواطنيها المسلمين في أثناء ثورة الإخوان المسلمين في مدينة (حماة)، لتجنب خطر فقدان حليف استراتيجي لها في المنطقة[23]، وكذلك عندما عبرت طهران عن خصوصيتها الوطنية عندما فضلت واختارت عدم التفاعل والرد في أثناء ثورة الشيعة العراقيين ضد نظام صدام حسين في عام 1991م[24]، وهو ما وضع

الجمهورية الإسلامية في مواجهة الإختيار بين المصلحة الوطنية، ونشر الثورة الإسلامية في أنحاء العالم لاسيما بعد وفاة روح الله (الخميني).

وفي ذلك السياق، فإن الرئيس الجديد (هاشمي رفسنجاني)، القادم من بيئة رجال الأعمال والتكنوكراط الإيرانيين، والقريب من تجار البازار[25]، والمؤيد من قبل المتدينين الشيعة كان قبالة المهمة الصعبة والثقيلة بوضع إيران في مسارات اللعبة الدولية من جديد، والتوفيق بين البراغماتية والقيم الأيديولوجية، وكانت أولويته تتمثل بتطبيع علاقات بلاده مع الأوروبيين والدول العربية، وعن طريق إعلانه الحياد التام خلال حرب الخليج الأولى في عام 1991م، وهو ما مكنه من تجنب عداء إضافي من قبل الوطن العربي[26]، فيما حقق ـ في الوقت نفسه ـ على بعض الثقة من جانب الدول الغربية، وهكذا تمكنت إيران في عهد (هاشمي رفسنجاني) من العودة الى طريق التطبيع وإلى السياسة البراغماتية، وكذلك باقامة تبادل اقتصادي فعلي مع اوروبا.

ففي الواقع : ان ايران التي تمتلك احتياطات نفطية كبيرة، والاحتياط الثاني من الغاز في العالم، كانت لا تخلو من فائدة للأوروبيين، وفضلا عن ذلك فإن عدد سكان ايران والبالغ (76) مليون نسمة[27]، والذين يمثلون سوقا كبيرة مع الاسواق الاقليمية الأخرى بالنسبة للإقتصاد الأوروبي، الذي يمكن أن يستفيد من العقوبات الأمريكية الرسمية على إيران والإحلال محلها.

وهو ما دفع إلى الدخول في المفهوم المسمى: بـ"الحوار النقدي" في عام 1992م، الذي وضعته وتقدمت به الترويكا الأوروبية، الذي إرتكز على نقاط خمس رئيسة (قضايا)، والتي تمثلت بـ: عملية السلام الاسرائيلية- الفلسطينية، والفتوى ضد سلمان رشدي، وتقديم الدعم للجماعات التي تعد جماعات إرهابية، ومسألة حقوق الإنسان، والأسلحة المسماة بـ(أسلحة الدمار الشامل)[28].

ومع ذلك، فإن رغبة إيران واستعدادها لتطبيق سياسة واقعية، فقد واجهت الأسس الايديولوجية لنظام الحكم نفسه، والتي كانت غير قادرة على التكيف مع المعايير السياسية الأوروبية، وهو ما أدى إلى ظاهرة إستمرار الفتوى، التي ترافقت مع التوقيع على العديد من عقود السلاح مع روسيا الاتحادية، وإستمرار الدعم المقدم للحركات التي تسمى "ارهابية"، تفاقم إنتهاك حقوق الإنسان الى أبعد حد، بسبب قتل المعارضين السياسيين المنفيين في فرنسا وألمانيا، ومن بينهم: رئيس الوزراء الأسبق (شابور بختيار)[29].

ولم تكن الأديولوجية الايرانية العقبة الوحيدة أمام مبادئ الاصلاح السياسي، حتى وان كان المرشد الاعلى للثورة يمتلك الكثير من السلطات، فانه لا يملك السلطة المطلقة مثل رئيس الجمهورية المنتخب من الشعب، و هو ما جعل من الصعوبة على النظام تبني واعتماد توجهات سياسية واضحة، وبالخصوص بسبب الإنشقاق بين المحافظين والإصلاحيين، وهو ما أوجب يجب الأخذ بنظر الإعتبار بقوة الباسدران، والجيش، وإذاعة وتلفزيون الدولة، ومجلس صيانة الدستور، ومؤسسة القضاء أو كذلك مختلف الفصائل التي تشكل المشهد السياسي والإجتماعي الإيراني.

ومنذ اعلان حكومة رجال الدين، فان عدد سكان ايران قد تضاعف تقريبا من ضمنهم : (60%) من مواليد ما بعد الثورة، وأن أغلبية أولئك الشباب، وعلى الرغم من تعليمهم الاسلامي، فهم يرفضون كليا القيم التي تنادي بها الجمهورية الاسلامية، ويبدون صراحة ميلا واهتماما لنمط الحياة الحديثة، وهو التناقض الذي ظل يثير العديد من المخاوف بين القادة الايرانيين، وأن لجوء النظام إلى إستخدام أسلوب الترهيب والقمع والمحسوبية المرتبط بعائدات النفط لشراء ولاء بعض الجماعات غير فعال، فضلا على أن دور الشباب الذين يحق لهم التصويت عند سن الخامسة عشر من العمر، والنساء اللاتي يلعبن دورا نشطا للغاية عبر العديد من الجمعيات سوف يؤثر وإلى حد كبير في الواقع السياسي للمجتمع الإسلامي الإيراني ما بعد الثورة[30]، ومع ذلك فان التطور في المجتمع الايراني قد أدى الى تغيير حقيقي في إنتخابات عام 1997م، مع فوز المرشح الاصلاحي (محمد خاتمي) [31]، وهو ما دفع ولأول مرة منذ قيام الثورة، بالخطاب الرسمي إلى بدأ الحديث عن المجتمع المدني، وسيادة القانون، وحرية الرأي، وليس الثيوقراطية الاسلامية.

والملاحظ، أن الفساد المستشري المتأصل لدى كبار مسئولي إيران الذي تستنكره وسائل الإعلام، بشكل منتظم، بسبب الثروات الشخصية، نادرا ما كان يؤدي الى المحاكمات القضائية في البرلمان،

وإن أفكار المساواة التي كان ينادي بها روح الله (الخميني) قد فقدت قيمتها، إذ يعتقد الشباب: أن القادة والمسئولين يتعاطون المزيد من المتاعب من أجل المحافظة على ثرواتهم، أكثر من إحترام وتلبية معتقداتهم الدينية أو السياسية، وكما أشار (برنارد هورساد) إلى "أن تقدم الإستهلاكية يمشي بالتوازي مع فشل الإسلام السياسي".

وقد عرف السيد خاتمي نجاحات كبيرة على الصعيد الدولي، فضلا على أن خطابه بخصوص "حوار الحضارات" المتعارض مع خطاب (ساموئيل هنتكتون)، أثارت العديد من الفرص الجديدة لدى الغربيين. وقد ذهب الرئيس خاتمي للدعوة الى: عدم تدخل بلاده فيما يتعلق بالصراع الاسرائيلي-الفلسطيني، في حين أنه قام بزيارة الى جنوب لبنان قبل ايام قليلة من إنتخابه، وطلب أثناءها بترك الشعارات المناهضة لإسرائيل، ومحوها...[32]، وعلى الرغم من كل ذلك، ظلت الحكومة في ايران معادية لاسرائيل، وواصلت رسميا برنامجا بالستيا، وهو السبب الذي جعل الخيبة أكبر بكثير من الأمل المعقود على "حوار الحضارات"، بالإضافة إلى أن الخطاب الموجه الى الشعب الامريكي والعديد من الرحلات الى الخارج، وكذلك الدعوة إلى إقامة علاقات حسن الجوار، لم تنجح في إقناع الأخرين بنياتها[33].

وعلى المستوى الداخلي، فإن التعايش التنافسي مع المحافظين قد عمل على شل كل محاولات الإصلاح للمجتمع المدني الإيراني، فضلا عن أن قوات الشرطة والقضاء والإعلام والشؤون الدينية، والتي يسيطر عليها ـ وفي جزء كبير منها ـ المرشد الأعلى للثورة الإسلامية قد منعت وصدت كل مقترحات البرلمان الذي كان لا يساير توجه كبار الموظفين المحافظين، والذين يحافظون على مراكزهم ومستوى معاشهم وحياتهم بفضل الثورة.

وقد إزدهرت الصحافة الحرة النافذة في مناخ حرية التعبير التي شجع عليها صعود السيد (محمد خاتمي) الى السلطة، وكذلك النقاشات بخصوص أسس النظام الدينية، والتي كانت محرمة ومحظورة على رجال الدين، قد انتشرت وسط الميادين العامة. ولكن بعدما تم قتل العديد من المثقفين في عام 1998م، وتم- ايضا- إغلاق الصحف الموالية للإصلاحيين، فيما تم جز العديد من المنشقين في السجون[34].

وقد إنعكس فشل الإصلاحيين أمام وعي وجمود الايرانيين عن طريق إلتزام االحياد بالمشاركة في الإنتخابات الرئاسية، وقد علق الكثير منهم والمراقبين الأجانب الأمل كثيرا على عودة (هاشمي رفسنجاني) إلى الساحة السياسية، وإن مكانته ومركزه "كرجل دين محافظ وواقعي" يمكن أن يلبي على السواء متطلبات المرشد الأعلى للثورة (علي خامنئي)، وفي الوقت نفسه فتح حوار مع الهيئات الدولة.

وإستخدم المرشح للرئاسة (رفسنجاني) كل الوسائل الحديثة للإتصال في عمليته الإنتخابية، إلا أن إنتخابات عام 2005م، أعطت الفوز لمرشح لم يراهن عليه أحد، وهو شخصية غير ممثلة لرجال الدين. لكنه إسلامي حتى النخاع، والذي تستند إيديولوجيته إلى الساعات الأولى للثورة الخمينية، وهو السيد: (محمود أحمدي نجاد) الذي يعد رمزا للقطيعة والتشدد، إذ كانت ولايته تبشر بعهد جديد في السياسة الإيرانية.

المحور الثالث : الصراع على السلطة في ظل أزمة البرنامج النووي.

في مواجهة لي الذراع بين آية الله (على خامنئي) والإصلاحيين، فقد سمح فوز (محمود أحمدي نجاد) للمرشد الأعلى للثورة الإسلامية على التأكيد وإكمال سيطرته على السلطة، فالرئيس الجديد قريب من الحركات السياسية الأكثر صلابة وقوة للنظام، ومحاط من قبل شخصيات دينية أصولية، مثل: آية الله (محمد تقي مصباحي يزدي)[35]، والذي يشتبه بتآمره في الظل عند خلافة آية الله (علي خامنئي)[36]، ذلك الفصيل السياسي المكون من: أعضاء للأمن، مثل حرس الثورة الإسلامية، وحركة الشباب شبه العسكرية (الباسيج)، وأجهزة المخابرات والإستخبارات، وهي المجموعة المحافظة، التي تحاول عسكرة الحكومة الإيرانية عن طريق الإستحواذ أو الحصول على مناصب سياسية قدر الإمكان[37].

وقد جاءت تلك التحولات والتغيرات السياسية الداخلية في أوج الأزمة النووية التي إندلعت قبل الانتخابات الأخيرة، أضف الى ذلك وصول السيد (محمود أحمدي نجاد) الى السلطة الذي وضع حدا لسياسة الإنفتاح التي انتهجها السيد خاتمي، وأن مركزه ومكانته كرجل "متصلب" ليست هي المشكلة الرئيسة، نظرا لأن أغلب المراقبين يراهنون على استمرارية الحوار مع محافظ آخر من اليمين المسمى واقعي (براغماتي)، وهو السيد (هاشمي رفسنجاني) [38]، والذي يحتفظ بتأثير كبير في النظام، ولاسيما أنه مدعوم عن طريق موقعه الجديد كرئيس لمجلس تشخيص مصلحة النظام (مصلحة الجمهورية الإسلامية)[39].

والملاحظ، أن مصدر القلق الكبير يكمن في تصريحات السيد (محمود أحمدي نجاد) الذي تعود إلى الساعات الأولى لثورة الإمام الخميني، والتي تشجع على تصدير الثورة الإسلامية (الاسلام السياسي)، والاستعداد لظهور الإمام الغائب[40]، فضلا على محاربة الفساد، وإدانة النيات الامبريالية للغرب، إذ كان يريد أن يكون ممثل المستضعفين والمحرومين، في ثنايا ما يصدر عن لغته الشعبوية.

وعلى المستوى الدولي فقد عارضت السلطة الرئاسية لـ(محمود أحمدي نجاد) الغرب الامبريالي، إذ كان يريد إغواء جموع المسلمين عن طريق خطاب رجعي معاد للصهيونية، "كما قالها الإمام روح الله الخميني: إسرائيل يجب أن تمحى من الخريطة"، وأضاف قائلا: إن أية شخص يعترف بإسرائيل

سوف يحرق بنار غضب الأمة الإسلامية"[41]، وفي 8 كانون الأول من العام نفسه عبر الرئيس عن شكوكه بخصوص حقيقة الابادة الجماعية لليهود، واقترح: نقل إسرائيل إلى أوروبا[42].

وعليه فإن الحكومة الإيرانية الحالية ـ ما تزال ـ تذكر كثيرا الغربيين بأفعالهم " الشيطانية " في عام 1979م، والتي أسهمت في عزلة الملالي دوليا، وأن تصريحات السيد (محمود أحمدي نجاد) بخصوص الدولة العبرية، فضلا على موقفه المتعنت بخصوص الملف الإيراني قادت العديد من المراقبين إلى التساؤل إذا ما كانت إيران قد عادت إلى سياسة تصدير الثورة الإسلامية.

المحور الرابع : إسرائيل وقضية النووي: القطيعة والإستمرارية.

على الرغم من العديد من الإضطرابات والمشكلات التي بدأتها الجمهورية الإسلامية في إيران، فإن السياسة النووية لديها أوجه التشابه مع طموحات الشاه، حيث يعود البرنامج النووي الإيراني إلى عام 1960م، قبل وقت طويل من الثورة، فقد كانت الفكرة مواتية لتطوير الصناعة النووية للتحضير والتهيئة لمرحلة ما بعد النفط، وأن الطموح في الحصول على النووي يخدم عوامل أخرى أيضا كـ: مواجهة التهديدات الخارجية، وضمان أمن إيران، وتأكيدها على مكانتها ومركزها كقوة إقليمية، والسيطرة على الخليج العربي، ومع ذلك، وللمفارقة فإن إحدى الإجراءات الأولى للثورة الإسلامية للإستيلاء على السلطة من قبل الخميني كانت في وضع حد لذلك البرنامج، اذ كان ينظر الى الطاقة النووية كسلاح للشر، إلا أن الهجوم العراقي في عام 1982م، قد أدى الى إعادة النظر في ذلك القرار.

وهناك أسباب عدة وجيهة لدى القادة الإيرانيين في حساسيتهم للحصول على الأسلحة النووية. قد تمثلت في إستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل الرئيس (صدام حسين)،وفي ظل إنتهاك واضح لكل المواثيق والعهود الدولية، والتي لم تدنها لا الولايات المتحدة الأمريكية، ولا فرنسا، والتي ما تزال راسخة في عقول وأذهان الجميع في إيران. وقد رأت إيران: أنه من غير العدل أن تحصل دولة مثل: كوريا الشمالية على الإهتمام والإعتبار من واشنطن بعد قيامها بإجراء تجربة نووية، فقد أجرت كل من: كوريا الجنوبية، ومصر حليفتي الولايات المتحدة الأمريكية تجارب نووية سرية على مدى عدة أعوام ولكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA)، إكتفت بتوجيه توبيخ بسيط إليهما[43].

كما أن باكستان تعد أول بلد مسلم إمتلك الأسلحة النووية ولكنه لم يخضع للمعاملة نفسها.

وهكذا فإن الرئيس (محمود أحمدي نجاد) لم يفعل سوى اللعب على توافق سياسي إيراني، والمتمثل بـ: الحق غير القابل للتصرف في السيطرة التامة على دورة الطاقة النووية المدنية، والحق في الوصول الى الحداثة، والحصول على أحدث التقنيات. وقد كان السيد (محمد خاتمي) قبله بحاجة الى تسوية المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلده، إذ رأى في الإستراتيجية الصحيحة والملائمة مع تحدي التكنولوجيا النووية المدنية، إذن البدء بإستراتيجية للإتصالات مع العالم الخارجي

التي بدأها السيد (محمد خاتمي) والإصلاحيين من أجل إضفاء الشرعية على النظام الذي تجمد من قبل الفئات والفصائل المتحاربة داخل النظام، والتي أعاقت كل الابتكارات الاجتماعية الحقيقية[44]، ولقد أعيد الأخذ بهذه السياسة من جانب السلطة الجديدة للمحافظين في إيران برئاسة (محمود أحمدي نجاد)، والذي كان لاعبا من بين لاعبين آخرين، وليس اللاعب الأهم في تحديد وتنفيذ السياسة الخارجية.

ومن الناحية النظريه، فان الدستور الايراني ينص على: ان الرئيس يظل خلف المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في تحديد وتعريف التوجهات العريضة للنظام، وأن تعدد مراكز القرار داخل النظام يقلل من قدرة تأثيره، وذلك لا يمنعه من التأثير في السياسة الخارجية، ولكن طبيعة السلطة تمنعه من أن تكون له الهيمنة في إدارتها.

أما فيما يتعلق بخطابات السيد (محمود أحمدي نجاد) الحارقة للدولة اليهودية، فهي بالنهاية ليست سوى تكرارا لشعار سمع من قبل الملايين من الإيرانيين، ولعدة مرات، وهو الشعار المكتوب على لافتات الباسيج، وعلى كل منشوراتهم وأدبياتهم الدعائية، والتي يمكن كتابتها ونقشها على سلاح الحرس الثوري، وأن الدعوة "لتدمير إسرائيل" كان الشعار الأول للجمهورية الإسلامية. لقد كان آية الله روح الله (الخميني) يحلم بأخذ المبادرة للقيام بإنتفاضة المسلمين المضطهدين والمستضعفين، وكان يريد إستخدام القضية الفلسطينية لتلك الغاية أو للقيام بذلك. ولكنه لم يعمل كما ينبغي: ليس لأنه لم يستطع توحيد المسلمين فقط، ولكن الحركات السنية الأكثر راديكالية والمعارضة لتصدير الإسلام الشيعي قد أستأنفت بالعمل وعلى حسابها الخاص، وبطريقتها الخاصة التمسك بالمثل الأعلى السامي لوحدة المسلمين، والى جانب ذلك فإن الرحمة عند كل مسلم شيعي جيد تجاه ضحايا المسلمين من الظلم، والقضية الفلسطينية تبقى في أعين جزء كبير من الشعب قضية عربية، ومعناها ليست قضيتهم.

والملاحظ، أن كل فصائل النظام ومنذ قيام الثورة تتفق على عد وجود الدولة العبرية وجودا غير شرعي، وعلى أن الحل النهائي يتمثل بإقامة دولة إسلامية فلسطينية تحل محلها ومكانها،ومع ذلك فإنهم ما يزالون منقسمين عن الكيفية التي ينبغي على إيران أن تطرح بها سياستها بخصوص ذلك الشأن الفلسطيني.

ويمثل عدم الاعتراف بدولة إسرائيل إذن تهديدا حقيقيا لتل ابيب، ولاسيما عن طريق تقديم الدعم المالي واللوجستي الى مختلف الحركات المعادية للدولة اليهودية، ومع ذلك فإن غموض سياسة النظام الذي يحرم سيطرة السيد (محمود أحمدي نجاد) على مجمل مقاليد القيادة الإيرانية، يمنعه من ممارسة سلطته، و من ثم القيام بهجوم عسكري مباشر على إسرائيل.

وتظهر تلك العناصر إلى أي مدى تكمن صعوبة إختزال السياسية الإيرانية وإستراتيجيتها في خطابات وعبارات الرئيس، والتي تعكس وتترجم ذلك الإرث لتبني موقف مماثل مع مواقف بدايات الجمهورية الإسلامية، والمتمثل بـ: المواجهة الواضحة مع الغرب، والمزيج من القومية المتطرفة، ومعاداة الإمبريالية، وكذلك الإستفزاز العنيف تجاه الدول العدوة، وخاصة إسرائيل، إذ يبدو من غير المحتمل أن نشهد ثورة فكرية جديدة، لأن ذلك يتطلب دفعا عن الأمة بأكملها.

وحاليا فإن الفجوة التي تفصل بين طموحات الشعب الإيراني وسياسة آيات الله هي كبيرة جدا كي نشاهد حركة جماعية ثورية تمشيا مع الأوهام الشيعية التي طرحها السيد (محمود أحمدي نجاد)، ومع ذلك وبالنسبة للأغلبية العظمى من الشعب، فإن ثورة العام 1979م، تحتفظ بالشرعية الكبيرة في دورها الذي قامت به لتحقيق الاستقلال الوطني، وأن قليلين هم أولئك الذين يريدون العودة الى الوراء[45]، لاسيما وأن الإصلاحات المتعلقة بالقواعد والأسس الهيكلية للجمهورية الإسلامية لا يمكن أن تتم الا من الداخل، وأن أي تدخل أجنبي يمكن ان يعزز لدى الإيرانيين مساندتهم للتيار المتشدد، فضلا على أن مختلف المجموعات والشبكات التي تشكل النظام الحالي تستعد كلها للحقبة الجديدة التي ستنشأ في البلاد وتقام فيها، فيما يرى السيد (على خامنئي) حوله توترات مهمة تكشف عن وضع التغير الذي تواجهه البلاد.

الخاتمة :

لقد تبين من خلال تطور مسار السياسة الإيرانية منذ وصول التيار الخميني إلى السلطة، أن الإستراتيجية التي أنتهجتها الحكومات المتعاقبة قد تأرجحت بين نوايا ما حملته الخطب السياسية الداعية إلى تفعيل المحددات الدينية ـ المرفوعة كشعارات ـ وبين ما فرضه الواقع من أحداث أحالت في معضمها دون تطابق منطلقات هذه الإستراتيجية مع أفعال القادة الإيرانيين، وذلك بسبب صراع الأجنحة على السلطة، والتي إتسمت بعدم الإنسجام في تواصلها لإدارة خططها التي غلبت عليها الممارسات البرغماتية /الواقعية.

ويمكن لسياسات التحالف، وما تسعى إلى تنفيذه بوساطة إستراتيجيتها أن يوفر فرصا جديدة للشعب الإيراني، وأن المسألة على المحك في ذلك الصراع على السلطة، ومن المرجح أن يكون له آثار كبيرة في التوازن بالعلاقات الدولية لإيران، وأن الجمهورية الإسلامية هي فاعل إنكار فيما يتعلق بملفات كبرى إستراتيجية معاصرة، كإنتشار السلاح النووي، وتحقيق الإستقرار في العراق، وتقديم الدعم للجماعات المناهضة لإسرائيل، أضف الى ما تقدم أن المرحلة السياسية الجديدة المرتقبة يجب أن تعمل على تعديل الكثير من عقد النفوذ التي تعبر عن مختلف أجهزة السلطة.

ومع ذلك، فإنه من الصعب التأكد من مواقف الإطراف السياسية المختلفة، إذ ينظر الى المحافظين المتشددين بأنهم الأكثر ترددا في التفاوض فيما يتعلق بمستجدات برامجهم على الرغم من أنهم يعدون أول من بدأوا بالتفاوض مع البيت الأبيض منذ بداية الثورة، وكذلك فإن تطلعات الشعب الإيراني صار لها تأثيرا نسبيا، كما دل انتخاب السيد (محمد خاتمي) على ذلك، وهو لا يمنع من القول أن الايرانيين ما يزالون يخضعون الى ضغوطات قوية من قبل النظام، إلا أن المجتمع الايراني ذو الوزن الإنتخابي يبقى يمثل واقعا مهما، ويمكن أن يلعب في المستقبل دورا حقيقيا وفعالا في تطور وأفاق توجهات الإستراتيجية الإيرانية نحو توافق أكبر مع الواقع المعيش.

الهوامش :

(1) *Le Monde*, édition du 2 février 1979.

(2) Thierry Coville: *Iran, la révolution invisible*, Paris, La Découverte. 2007, p 37 - 38.

(3) لقد قارن السيد (ادوارد مورتيمار) الصحافي الشهير في جريدة التايمز في تلك المدة الثورة الإيرانية بالثورة الفرنسية أو كذلك بالثورة الروسية في العام 1917م، عندما تمت الإطاحة بالقيصر. وقد تعاطف العديد من المثقفين مع الثورة الإيرانية التي جسدت كفاح الشعب الإيراني للتحرر من حكم الشاه المطلق، ينظر:

Edward Mortimer, "Iran : the greatest revolution since 1917", *Spectator*, 17 février 1979, Michel Foucault, « Inutile de se soulever », *Le Monde* 11-12 mai 1979.

(4) Bernard Lewis, *L'Islam en crise*, Paris, Gallimard 2003, p 102.

(5) ان الطلاب الذين(كانوا يتبعون الإمام)، كان يقودهم الإمام الخميني موظفا في الوقت نفسه العداء للامبريالية واستقبال الشاه في الولايات المتحدة الأمريكية، ينظر:

Thierry Coville: *op. cit*, p 190, et Bernard Hourcade: *Iran, nouvelles identités d'une république*, Paris, Belin 2002, p 121.

(6) تم احتجاز الرهائن الأمريكيين لمدة(444) يوما بين الرابع من تشرين الثاني من العام 1979م، إلى العشرون من كانون الثاني من العام 1981م، ينظر: عبد الحميد العيد الموساوي،"العلاقات الأمريكية الإيرانية في عهد الرئيس اوباما"،مجلة العلوم السياسية، العدد(49)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،كانون الثاني 2015م، ص105.

(7) عبد الحميد العيد الموساوي،"استرتيجية اليد الممدودة للرئيس اوباما تجاه ايران"، مجلة العلوم السياسية، العدد(49)، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد،كانون الثاني 2015م، ص105.

(8) Claire Tréan, *Le paradoxe iranien*, Paris, Robert Laffont, 2006, p.182.

(9) Bernard Hourcade, *op.cit*, p 121.

(10) ومع ذلك فقد تنامت قوة الليبراليين في وقت لاحق وظهرت لهم اجتهادات فكرية واتسعت مصادرهم الفكرية الأمر الذي جعلهم يتمكنون من اختراق نظام ولاية الفقيه وتشكيل جبهة رفع شعار الإصلاح وظهرت ثلاثة اتجاهات: تمثل الاتجاه الأول في الإبقاء على ولاية الفقيه مع طرح القيادة الشعبية الدينية وإعطاء مزيد من المشاركة السياسية للجماهير، وتمثل الاتجاه الثاني في نقل بعض صلاحيات الزعيم إلى أجهزة أخرى ديمقراطية ورقابية وتنفيذية فيما كان الاتجاه الثالث يميل إلى التمرد على نظرية ولاية الفقيه، وللمزيد ينظر:محمد السعيد عبد المؤمن،"المرونة الشجاعة"، تحولات إستراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية العدد(199)، عدد يناير 2015م،ص8.

(11) Thierry Coville, *Ibid*, p 39.

(12) عبد الحميد العيد الموساوي، التحالفات الإستراتيجية في جنوب غرب آسيا، ط1، دار الكتب العلمية، بغداد،2013م،ص ص:188-190-189.

(13) Jean-Luc Marret: Un exemple de parti politique avec bras armé : le Hezbollah, Document PDF, 27 septembre 2005.

(14) للمزيد ينظر: عبد المنعم شفيق، حزب الله رؤية مغايرة، أصول وجذور" في كتاب:حزب الله الوجه الاخر، تقديم احمد أبو مطر، دار الكرمل للنشر والتوزيع، بيروت،2008م،ص:65 وما بعدها.

[15] هذه الحركة الجديدة استطاعت أن تخدم مصالح الدولتين في الوقت نفسه، فمن خلال احتجاز الرهائن الغربيين استطاعت طهران تسوية العديد من الخلافات السياسية والمالية، ومن خلال استخدام حزب الله هذا التنظيم المسلح الحقيقي في جنوب لبنان، تجنبت دمشق أي مواجهة عسكرية مباشرة مع إسرائيل، ينظر:

Jean-Luc Marret, *op.cit.*

[16] Bernard Hourcade, *Ibid*, p 122.

[17] Barah Mikaïl, *op.cit*, p 151.

[18] عبد الحميد الموساوي،الشراكة الإستراتيجية بين الهند وإسرائيل بعد 11ايلول،مجلة قضايا سياسية العدد (42)، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين،2016م،ص:

[19] Gilles Kepel, *Fitna : guerre au cœur de l'Islam*, Paris, Gallimard, 2004, pp 48-49.

[20] هذا التجمع لم يكن في جله تجمعا سنيا على الرغم من رعاية المملكة العربية السعودية له. لقد كان يظم أربعة أحزاب أصولية متطرفة وثلاثة أحزاب باكستانية معتدلة سنية من ناحية و6 أحزاب دينية شيعية إيرانية من ناحية أخرى، ينظر:

Loretta Napoleoni, *Qui finance le terrorisme international*, Paris, Autrement, 2005, p 122.

[21] Olivier Roy: *Thermidor en Iran*, Bruxelles, Complexe, 1993, p 100.

[22] Julien Saada :La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).

[23] في العام 1982م، اندلعت ثورة إسلامية نظمها الإخوان المسلمون في مدينة حماة، تم سحقها من قبل الجيش بأوامر من الرئيس حافظ الأسد، ولا احد بالضبط يعرف أثار تلك العملية العسكرية بشكل دقيق إلا أن الصحافيين والمتخصصين يتحدثون عن 10 آلاف او 20 ألف قتيل، للمزيد ينظر:

- Judith Palmer Harik, *Le Hezbollah, le nouveau visage du terrorisme*, Viamédia, 2006, p 64.

[24] Thierry Coville, *Iran, La Révolution invisible*, Paris, La Découverte, 2007, pp 194-195.

[25] محمد صادق الحسيني،الشيخ الرئيس من قرية الياقوت الاحمر الى عرش الزعامة الذهبي،ط1، رياض الريس للكتاب والنشر، بيروت،2004م،ص80.

[26] محمد صادق الحسيني، مصدر سبق ذكره،ص93.

[27] تقرير التنمية البشرية لعام2013م، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الأمم المتحدة، نيويورك،2013،ص207.

[28] وقد استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بالحجج نفسها من اجل عزل الجمهورية الإسلامية في إيران، ينظر:

Kamal Bayramzadeh, *Les enjeux principaux des relations entre l'Iran et l'Europe de 1979 à 2003*, Paris, L'Harmattan, 2004, p 149.

[29] تم اغتيال رئيس وزراء الشاه الاسبق شابور بختيار في باريس في شهر اب من العام 1991م، من قبل الاجهزة السرية الايرانية وكذلك اغتيال اربعة زعماء اكراد في العام 1992م في برلين، على اثرها تم تعليق الحوار بين اوروب وايران في العام 1997م، ينظر:

Voir Azadeh Kian-Thiébaut, *La République islamique d'Iran : De la maison du Guide à la raison d'État*, Paris, Michalon, 2005, p 86.

[30] Bernard Hourcade, *Ibid*, p 178.

[31] Julien Saada : La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).

[32] Azadeh Kian-Thiébaut*: op.cit.* p 81. Le Guide suprême Khamenei continuera à nier l'existence même d'Israël.

[33] Bernard Hourcade, *Ibid*, p 113.

[34] لقد تم اغتيال خمسة صحفيين إيرانيين في طهران بين 25 تشرين الثاني و12 كانون الأول من العام 1998م، ينظر:

Reporter sans frontières, voir : www. rsf. org/ article.php3 ?id_article=20091

[35] Denis Bauchard, Clément Therme, « L'Iran : une puissance énergétique (re)émergente », *Notes de l'IFRI*, 16 septembre 2007, p 15.

وينظر كذلك: آرمانگرايي خزنده مصباح عليه اصولگرايان" (مثالية مصباح الزاحفة ضد الأصوليين)، 2012/2/27. http://digarban.com/node/5147

[36] Vincent Hugeux, « L'homme qui fait trembler le monde », *L'Express*, n° 2 859, 20 avril 2006.

(37) - Ayelet Savyon, « Deuxième Révolution islamique : lutte pour le pouvoir au sommet », 23 novembre 2005, wwww. memri. org

(38) Julien Saada ,La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).

(39) مجلس تشخيص مصلحة النظام يمارس مهامه المتمثلة في مراقب السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

(40) تعارض المذهب الشيعي مع المذهب السني بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم حول مسالة احقية الخلافة، ينظر:

François Thual, *Géopolitique du chiisme*, Paris, éditions Arléa, 1995, pp 19-20 ; Yann Richard, *L'Islam chiite*, Paris, Fayard, 1991 ; Henri Corbin, *En Islam iranien : aspects spirituels et philosophiques*, Paris, Gallimard, 1971, réédition 1991 et Daniel de Smet, « Le chiisme, messianisme islamique », *Le Point Hors – série*, n° 5, novembre – décembre 2005.

(41) Mouna Naïm, « En voie de radicalisation, l'Iran veut rayer Israël de la carte », wwww. lemonde. fr,27 octobre 2005.

(42) *Cf.* Jean Pierre Perrin, « Nouvelle provocation du Président Iranien sur les juifs », *Libération*, 9 décembre 2005.

(43) *Bulletin of the Atomic Scientists*, janvier-février 2005, vol. 61, n° 1, Mont Morris, Illinois, wwww. thebulletin. org/ article.php ?art_ofn=jf05kang

(44) ومن اجل تعبئة الرأي العام الإيراني في أثناء المفاوضات مع الأوروبيين صرح الرئيس الإيراني محمد خاتمي: لقد قررنا أن نكون أقوياء وان التكنولوجيا النووية ضرورية للأمة وللنظام، وقد حسمنا خياراتنا: نعم للنووي المدني وكلا للسلاح النووي.

Propos cités dans *Aftâb*, 22 septembre 2004, p. 5. Voir également Azadeh Kian-Thiébaut, *Ibid*, pp 95-96.

(45) Julien Saada ,La stratégie politique iranienne : idéologie ou pragmatisme ? Revue internationale et stratégique, 2008/1 (N°69).

دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

- الحرب على العراق أنموذجا-

حنان رزايقية

باحثة دكتوراه، جامعة الجزائر- 3

ملخص :

وقد لعبت مراكز الفكر والرأي دور بارزا تجاه القضايا المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط، حيث ساعدت في صياغة التوجه الأمريكي تجاه هذه المنطقة في أوقات السلم والحرب، فكانت الحرب العراقية 2003 مثالا واضحا للتأثير القوي الذي تمارسه هذه المراكز في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، وبذلك سيتم التركيز في هذه الورقة البحثية على دور مراكز الفكر في الحرب الأمريكية على العراق 2003، خاصة وأن فكرة هذه الحرب تم التخطيط لها ضمن مراكز الفكر والرأي، حتى بالنسبة لمسألة الانسحاب من العراق كان لها دورا بارزا فيها.

الكلمات المفتاحية: مراكز الفكر والرأي، السياسة الخارجية الأمريكية، الحرب على العراق.

تعالج هذه الدراسة دور مراكز الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، و التي أصبحت من أبرز سمات المجتمع السياسي الأمريكي، وأحد أهم المحددات الرئيسية في صناعة سياسته الخارجية.

تضطلع مراكز الفكر والرأي بدور هام في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال تحديد أولويات القضايا الإستراتيجية التي تواجه الولايات المتحدة، وتقديم خيارات إستراتيجية مناسبة للدور الأمريكي في الشؤون الدولية، معتمدة في ذلك على مجموعة من الآليات والأساليب التي تمكنها من التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية.

Abstract :

This study deals with the role of the think tanks in making the American foreign policy. These centers that have become one of the most prominent features of the American political community and among the main determinants in the production of its foreign policy Think tanks has an important role in making and directing the American foreign policy through determining the priorities of the strategic issues which faces the us and gives the adequate strategic choices for the American role in the international affairs dependent on a range of methods that enable it to effect the making process of the foreign policy

Think tanks have a prominent role in the issues related to the middle east that helped in the formation of us approach toward this region in the war and peace moments Iraq war 2003 was a clear example in the great influences that these centers had played in making the American foreign policy so, this research paper will focus on the prominent role of think tanks in the planning of the American war against Iraq and even the withdrawal from it

Key Words: Think tanks, American foreign policy, war Iraq.

مقدمة:

تحظى السياسة الخارجية الأمريكية باهتمام كبير من قبل الباحثين المهتمين بالشؤون الدولية على اعتبار أنها تهيمن على معظم التفاعلات الدولية، فهي تعبر عن تفاعل أقوى دولة في العالم مع مختلف الدول والعناصر المجودة في النظام الدولي، كما أنها تمثل مركز الثقل الأساسي عل الساحة الدولية نظرا إلى تأثير سياساتها في سياسات باقي الدول، وأكثر ما يشد انتباه وتركيز الباحثين والأكاديميين في كل أنحاء العالم هو سياسة هذه الدولة العظمى تجاه منطقة الشرق الأوسط باعتبار أن كل توجهاتها الخارجية مركزة على هذه المنطقة ذات القيمة الإستراتيجية الكبيرة بالنسبة لها، خاصة منذ نهاية الحرب الباردة، حيث ظهر ذلك جليا من خلال حرب الخليج الثانية التي تم فيها تدمير القوة العراقية بشكل كامل، ولم تكن هذه الحرب سوى ذريعة لبداية لتنفيذ مختلف مخططاتها في المنطقة، ونتيجة ذلك كانت حربها الأخيرة على العراق 2003.

إن الحرب الأمريكية على العراق 2003 تم التخطيط لها منذ نهاية عاصفة الصحراء التي كبدت العراق خسائر كبيرة، وقد تبلورت فكرة الحرب في شكل مشروع أطلق عليه "مشروع تحرير العراق"، هذا الأخير الذي ساهم في بلورته مختلف الفواعل المعنية بصنع القرار الخارجي الأمريكي، إلا أن فكرة هذا المشروع الأساسية تعود لمراكز الفكر والرأي التي يتم فيها صنع مختلف الاستراتيجيات الأمريكية.

إن مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية تعمل بشكل مستمر على إنتاج استراتيجيات وتوجيه السياسة الأمريكية بما يخدم مصالحها القومية ومتطلباتها التوسعية، وهذا ما سيتم إبرازه في هذا المقال العلمي.

بناءا على ما تقدم ستتركز الإشكالية المركزية لهذه الدراسة حول:

إلى أي مدى أثرت مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق؟

والإجابة على التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مراكز الفكر والرأي؟
- كيف نشأت مراكز الفكر وتطورت في الولايات المتحدة الأمريكية؟
- ما هي مميزات مراكز الفكر والرأي الأمريكية؟
- ما هو الدور الذي تضطلع به مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟
- كيف ساهمت مراكز الفكر والرأي في صنع السياسة الخارجية الأمريكية في العراق؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التالية:

- تعرف السياسة الخارجية في فكرها و في صنعها، في الدول الكبرى، مشاركة مؤسسات فكرية تصنع العقيدة الإستراتيجية و تضع الأسس لحركية تلك السياسة في العالم.
- عرفت الولايات المتحدة الأمريكية ظاهرة مراكز الفكر و منحتها مكانة في صياغة فكـــر و حركية السياسة الخارجية الأمريكية في العالم ارتكازا على أن تلك المراكز هي واجهة المحور الصناعي-العسكري المتنفذ في دوائر صنع القرار الأمريكي على أكثر من صعيد فدراليا (الرئاسة، الكونغرس) و المحلي (جماعات ضغط كبرى).
- مثل العراق، في هذا الإطار، الأنموذج الأمثل لتعاضد عمل تلك المراكز الفكرية في التمهيد للغزو، ثم في التعامل مع حركية التطورات على الساحة العراقية.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تهدف لمعرفة الدور المنوط بواحدة من أهم الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة الأمريكية المتمثلة في مراكز الفكر والرأي، هذه الأخيرة التي تعمل بشكل مستمر على إنتاج استراتيجيات مختلفة وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية بما يخدم مصالحها الوطنية، كما أن هذا البحث سيركز على دور هذه المؤسسات في صنع السياسة الخارجية الأمريكية تجاه العراق منذ بداية التخطيط لهذه الحرب وأثناء الحرب وبعدها، حيث اختلفت أراء ومواقف هذه المراكز في مختلف مراحل هذه الحرب وهو ما انعكس بذلك على السياسات الأمريكية المتبعة في مختلف مراحل الحرب على العراق.

المحور الأول: ماهية مراكز الفكر والرأي الأمريكية.

أولا: تعريف مراكز الفكر والرأي (Think-Tanks)[*]: لابد من الإشارة هنا وقبل كل شيء إلى الدلالة المفاهيمية لهذه المؤسسات التي تعتبر أكثر من ظاهرة بسيطة رائجة، حيث ينظر إليها جيمس ماكغان على أنها" **هيئات مستقلة للبحث تكرس وقتها لمسائل المصلحة العامة وتحليلها**"، كما تعرفها فيليبا شيرنغتون(p.Sherringtonf) على أنها" **تنظيمات مستقلة نسبيا ومنخرطة بالبحث في أوسع نطاق من المصالح.هدفه الأول هو انتشار هذا البحث أوسع ما يمكن بنية التأثير على سيرورة تحضير السياسيين للشأن العام**"[10]. لقد تم التركيز في هذين التعريفين على اعتبار مراكز الفكر مؤسسات مستقلة تهدف لخدمة المصلحة العامة، في حين تم إغفال جزئيات مهمة في تعريف هذه المراكز، خاصة فيما يتعلق بكون مؤسسات غير ربحية هدفها نشر المعرفة والأبحاث العلمية التي

تساعد الجهات الرسمية في صنع السياسات من جهة، وتساهم في توعية وتعريف المجتمع بمختلف القضايا الهامة في مختلف المجالات، وبالتالي فهي بمثابة وسيلة ربط بين صناع القرار الذي تمده بمختلف الخيارات المناسبة لصنع سياسات تخدم الصالح العام، والمجتمع الذي تمده بمعلومات حول هذه السياسات.

وقد عرافها هوارد ج ويارد Howard J Wiarda (أستاذ العلاقات الدولية في جامعة جورجيا، وأستاذ باحث في مركز "ودورو ويلسون"في واشنطن) بأنها عبارة " عن مراكز للبحث والتعليم، ولا تشبه الجامعات أو الكليات، كما أنها لا تقدم مساقات دراسية؛ بل هي مؤسسات غير ربحية، وإن كانت تملك "منتجا" وهو الأبحاث. هدفها الرئيسي البحث في السياسات العامة للدولة، ولها تأثير فعال في مناقشة تلك السياسات. كما أنها تركز اهتمامها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسة العامة، والدفاع والأمن والخارجية. كما لا تحاول تقديم معرفة سطحية لتلك المسائل؛ بقدر مناقشتها والبحث فيها بشكل عميق ولفت انتباه الجمهور لها"[2]، وتقدم مؤسسة راند الأمريكية تعريف لها باعتبارها إحدى أهم مراكز الفكر الأمريكية بقولها **"هي مؤسسة غير ربحية تساعد على تحسين السياسات وصنع القرار من خلال البحث والتحليل"**[3].

وقد كان يشار لهذه المراكز في الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية باعتبارها غرفة أو بيئة آمنة يستطيع علماء الدفاع والمخططون العسكريون الاجتماع فيها لمناقشة الأمور الإستراتيجية[4].

فهي تعتبر منظمات تقوم بأنشطة بحثية سياسية تحت مظلة تثقيف وتنوير المجتمع المدني بشكل عام، وتقديم النصيحة لصناع القرار بشكل خاص، ومن المهم عند دراسة تاريخ هذه المؤسسات ودورها في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية الإشارة إلى التنوع الهائل للمجتمع الأمريكي الذي يحوي هذه المؤسسات، وإلى اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي التي ساهمت في انتشارها، بالإضافة إلى الضخ الكبير للأموال للمؤسسات الخيرية التي تحولت إلى مراكز تفكير فيما بعد[5]، كما أنه هناك اتفاق بين الباحثين على اعتبار مراكز الفكر بأنها كيانات ذات توجه بحثي لا تهدف لتحقيق الربح، هدفها الأول ممارسة التأثير على الرأي العام والسياسات العامة[6].

من خلال مختلف التعريفات السابقة يمكن اعتبار مراكز الفكر والرأي بأنها عبارة عن مؤسسات مستقلة وغير حزبية، تقوم بتقديم أبحاث ودراسات في مجالات مختلفة تهدف لتحسين السياسات العامة للدولة، ونشر الثقافة والمعرفة العامة، والتأثير في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك من خلال التركيز على مناقشة مختلف القضايا الساخنة، وهي مؤسسات غير ربحية تعتمد على مجموعة من الآليات والاستراتيجيات للتأثير على صانع القرار.

ثانيا: نشأة مراكز الفكر في الولايات المتحدة

بدأ ظهور وانتشار هذه المؤسسات الفكرية خاصة المتعلقة بالسياسة الخارجية في الولايات المتحدة في بداية القرن الماضي، بسبب رغبة كبار الممولين والسياسيين والمثقفين في خلق مؤسسات يجتمع فيها الباحثون والقادة من القطاعين العام والخاص، لمناقشة القضايا العالمية والتداول بشأنها من جهة، وحاجة صانعي السياسة غير المحدودة إلى المعلومات والتحليلات المنتظمة المتصلة بالسياسة، حيث ظهرت ثلاث مؤسسات بشكل خاص في الولايات المتحدة خلال العقود الأولى من القرن العشرين (مؤسسة كارنيجي للسلام العالمي سنة 1910، ومؤسسة "هوفر(نسبة إلى مؤسسه الرئيس الراحل هربوت هوفر)" حول الحرب والثورة والسلام سنة 1919، ومجلس العلاقات الخارجية سنة 1921)، و بالرجوع إلى عام 1916 ظهر"معهد الأبحاث الحكومية" الذي اندمج فيما بعد مع مؤسسة "بروكينغر" سنة 1927، ثم مع "معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة" سنة 1943، وهو عبارة عن مؤسسة فكر ورأي محافظة تحظى بأهمية كبيرة، ركزت على القضايا الخارجية في عملها[7]، أما الموجة الثانية في تاريخ نشأة هذه المؤسسات هو بعد عام 1945 أي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية عندما تولت الولايات المتحدة الأمريكية زمام القوة العظمى (مع اندلاع الحرب الباردة)، بحيث تلقت العديد من هذه المؤسسات الدعم من قبل الحكومة الأمريكية، التي كرست موارد ضخمة للعلماء والباحثين في مجال الدفاع[8]،وهنا يبرز تاريخ نشوء مؤسسة راند(RAND) الأمريكية في عام 1946، هذه المؤسسة التي بدأت عملها في خدمة شركة دوغلاس للطائرات ثم أصبحت مؤسسة مستقلة غير هادفة للربح عام 1948 لربط التخطيط العسكري مع البحث والتطوير، اهتمت بمجموعة واسعة من المواضيع والقضايا الإستراتيجية العسكرية والسياسية والدبلوماسية بالغة الحساسية والبحث في أسسها وقواعدها وأطلقت دراسات متعلقة بتحليل النظم، وكذا نظرية اللعبة، ومع بداية عام 1970 كانت في الولايات المتحدة عشرات المراكز والمؤسسات البحثية التي تضم عدد كبير من الموظفين وتستهلك ميزانية كبيرة، وقد ركزت عملها على تقديم النصح والمشورة السياسية والعسكرية، ولكن مع نهاية عام 1970 تزايد عدد هذه المؤسسات بشكل مذهل ولكنها هذه المرة بحجم أصغر وطريقة عمل مختلفة عما سبق، حيث أصبحت يطبعها الطابع الحزبي والمواقف ذات الأسس والجذور الفكرية والأيديولوجية[9]، وهذه المرحلة هي الموجة الثالثة لتطور هذه المؤسسات.

لقد التزمت مؤسسات الفكر والرأي التي أنشئت خلال العقود الأولى من القرن العشرين، بتطبيق خبراتها العلمية على مجموعة من القضايا السياسية، وكما يشير "كنت ويفر"-باحث في مؤسسة بروكغنز-، إلى أن هذه المؤسسات أمثال مؤسسة كارنيجي الخيرية وبروكينغز، تعمل" **كما لو كانت جامعات بلا طلبة**" وتعطي الأولوية لإنتاج أبحاث أكاديمية من نوعية عالية، فهي تصدر

الكتب، والمجلات، والمواد الأخرى التي تستهدف أنواعا مختلفة من القراء، وبالرغم من أن هذه المؤسسات قدمت منذ نشأتها المشورة والتوجيه لصانعي السياسة، إلا أنه يبقى هدفها الأول مساعدة وإعلام صانعي السياسة والجمهور بخصوص العواقب المحتملة لإتباع مجموعة من الخيارات في السياسة الخارجية، وبالتالي فهي لا تسعى للتأثير المباشر في القرارات السياسية[10]، ومع بداية القرن العشرين أصبح هناك أكثر من 1200 مؤسسة للفكر والرأي تهتم بقضايا السياسة الأمريكية وتهيمن عليها، وقد شكلت مجموعة غير متجانسة من حيث اتساع نطاق المواضيع ومصادر وطرق التمويل والمواقع التي تشغلها، وقد كانت هذه المراكز ذات انتماءات مختلفة فمنها المنتمية للجامعات مثل مؤسسة بحوث الشرق الوسط التابعة لجامعة كولومبيا، ومنها التابعة لأحد الحزبين الرئيسيين في الولايات المتحدة الأمريكية مثل معهد بروكنجز(Brookings Institution) الذي يميل إلى الحزب الديمقراطي ومؤسسة هيرتيج (Heritage foundation) التي تميل إلى الحزب الجمهوري، ومنها ما هو تابع لهيئات حكومية مثل جامعة الدفاع الوطني (Nation Defense University) ومركز بحوث الكونغرس(Congressional Reseach Service)، كذلك هناك مؤسسات بحثية تابعة لمؤسسات خاصة كبرى مثل مؤسسة كارينجي للسلام الدولي(Carnegie Endowment For International Peace)، وهناك المؤسسات التقليدية للسياسة الخارجية مثل مجلس العلاقات الخارجية (Council of Foreign Relation) ومؤسسات متخصصة مثل الجمعية الوطنية للعلوم السياسية (American Political Science Association)، وهناك المؤسسات التابعة للوبي الصهيوني (اللجنة الوطنية اليهودية)...إلخ [11].

ويرجع سبب انتشار هذه المؤسسات بكثرة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى حاجة صانعي السياسة الأمريكية للنصائح المستقلة حول السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها دولة عظمى، مما زاد من مسؤوليات صانعي القرار في أن تصبح أمريكا السلطة المهيمنة في عالم ثنائي القطبية، فكان اللجوء لخبرة هذه المؤسسات من أجل مساعدتهم في تطوير سياسة الأمن القومي، وهو ما وفرته بالفعل مؤسسة "راندRAND" التي تم تأسيسها سنة 1948م لتعزيز وحماية المصالح الأمنية للولايات المتحدة خلال العصر النووي، بالإضافة إلى ملء الفراغ في السياسة الخارجية لدى مجتمع الأبحاث، وكانت هذه بداية جيل جديد من مؤسسات الفكر والرأي المتعاقدة مع الحكومة والممولة من قبلها[12].

ثالثا: مميزات مراكز الفكر والرأي في الولايات المتحدة الأمريكية

إن ما يميز مؤسسات الفكر والرأي الأمريكية عن غيرها في أنحاء العالم الأخرى، هو عددها الهائل وكذا انخراطها بشكل كبير في النشاط السياسي، وقدرتها على التأثير المباشر وغير المباشر في صنع السياسات واستعداد صناع القرار لتحويلها وفقا للمشورة المقدمة من قبلهم، ومن المهم الإشارة إلى

أن هذه المؤسسات تختلف عن بعضها من حيث التأثير على السياسة وكذا من حيث القضية محل الاهتمام، فنجد مثلا معهد أميركان إنتربرايز ومؤسسة التراث لها دور فعال في المساعدة على تأطير المناقشات السياسية (مثل الجدل الدائر حول مشروع الدفاع الصاروخي)، في حين أن هناك مؤسسات أخرى هي أكثر تأثير على صناع السياسات مثل مؤسسة راند التي تعمل بشكل وثيق مع صناع القرار من أجل تقييم تكاليف ومنافع تطوير تقنيات عسكرية جديدة[13].

المحور الثاني: دور مراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية

تلعب مؤسسات الفكر والرأي دورا بارزا في صياغة السياسة الخارجية الأمريكية في كل الشؤون الدولية بصفة عامة، وتجاه منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، حيث ساعدت في صياغة التوجه الأمريكي الخارجي لفترة تقارب القرن، ويعود الدور الهام لمراكز الفكر في صنع السياسة الخارجية الأمريكية إلى عاملين أساسيين هما[14]:

- طابع اللامركزية في النظام السياسي الأمريكي (النظام الفدرالي) الذي يتيح الفرصة والقنوات الشرعية للمشاركة في صنع وتطبيق السياسة الخارجية بطرق مباشرة وغير مباشرة، وبما لا يجعل من السياسة الخارجية حكرا على مؤسسة دون الأخرى.
- انخراط الولايات المتحدة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية منذ بداية القرن العشرين، وتطور هذا الدور عبر مراحل مختلفة، فقد صاحب هذا التطور منذ بدايته ظهور المراكز البحثية الأمريكية مثل (مركز كارنيجي للسلام الدولي ومؤسسة هوفر للحرب والثورة والسلام ومجلس العلاقات الدولية).

ويمكن القول بأن هذه المراكز لها عدة طرق ومجالات تشارك أو تؤثر من خلالها على صانعي السياسة الخارجية والمتمثلة فيما يلي[15]:

- ✓ توليد أفكار وخيارات مبتكرة في السياسة الخارجية: فهي تحمل طابع الابتكار والإبداع والابتعاد عن النمطية، كما أنها تلتزم بالمحافظة على النظرة الواقعية للأمور مع استشراف أفاق مستقبلية بعيدة، وهي تقدم المشورة لمرشحي الرئاسة حول عدد من القضايا الداخلية والخارجية ومثال ذلك تبني حكومة رونالد ريجان مطبوعة لمؤسسة هيرتيج بعنوان "تفويض للتغيير" كبرنامج عمل للحكم بعد انتخابات 1980م.
- ✓ تأمين مجموعة جاهزة من الاختصاصيين للعمل في الحكومة، وهي وظيفة مهمة فعلى سبيل المثال استعان الرئيس رونالد ريجان خلال عهدتيه بمائة وخمسين شخصا من مؤسسة هيرتج ومؤسسة هوفر ومعهد انتربرايز الأمريكي .

- ✓ توفير مكانا للنقاش على مستوى رفيع: تلعب مؤسسات الفكر والرأي دورا في التوصل إلى تفاهم مشترك إن لم يكن هناك إجماع حول خيارات السياسة الخارجية، وتقوم بشرح السياسات الجديدة.
- ✓ تثقيف مواطني الولايات المتحدة عن العالم: فهي تساعد في إثراء الثقافة المدنية الأمريكية عن طريق تعريف المواطن الأمريكي بطبيعة العالم الذي يعيش فيه .
- ✓ وسيلة مكملة للجهود الرسمية في حل النزاعات: تلعب هذه المراكز دور نشيط في السياسة الخارجية عبر رعايتها للحوارات الحساسة وتأمين وساطة فريق ثالث بين أطراف النزاع.

وفي هذا الصدد نجد ريتشارد هاس (مدير دائرة التخطيط السياسي في وزارة الخارجية) يؤكد : **على أن مؤسسات الفكر والرأي من وجهة نظر صانعي السياسة في الولايات المتحدة تقدم اليوم خمس فوائد رئيسية، فيقول أنها تولد "التفكير الجيد" لصانعي السياسة الأمريكية، توفر خبراء للعمل في الإدارة والكونغرس، وتعطي لصانعي السياسة حيزا لبناء فهم مشترك حول الخيارات السياسية، وتثقف مواطني الولايات المتحدة عن العالم، وتوفر وساطة طرف ثالث لأطراف النزاع**[(*)(16)].

ويؤكد(جيمس ماك جين) أحد خبراء معهد بحوث السياسات على أن المراكز البحثية ليست فقط للتزويد بالمعلومات ولكن يستعان بها من أجل وضع تقرير وأجندة السياسات، وتزداد أهمية المراكز من خلال قيامها بدراسة كافة المستجدات الدولية ومعرفة أثرها على المصالح الأمريكية وإعداد السبل لتحقيق هذه المصالح واختيار أفضل وسائل التطبيق، كما تزداد أهميتها بشكل خاص عندما تكون للرئيس رؤية أيديولوجية ثابتة وواضحة وهو ما حدث للرئيس جورج بوش الابن خلال إدارته حيث كان دور مؤسسة "أمريكان انتربرايز" دورا بارزا في مجمل الملفات بما في ذلك الحرب على العراق[(17)].

كما أنها تلعب دورا هاما في بناء الدعم لصناع السياسات العامة بخصوص التوجهات الرئيسية للدولة في الخارج، وما يمكن قوله في هذا الإطار هو أن مراكز الفكر والرأي لعبت دورا بارزا في مجال السياسة الخارجية والأمن الوطني، هذا الدور الذي كان رد طبيعي على تعميق المشاركة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى في المجال الدولي خلال نصف القرن الماضي[(18)]، ويتمثل أحد أهم أسباب نجاح المراكز البحثية في أنها تقوم على تمويل ذاتي مستقل غير مرتبط بالمؤسسات الحكومية، وبالتالي فهي حافظت على قدر كبير من الاستقلالية، فهي بالأساس مؤسسات غير هادفة للربح، معفاة من الضرائب الأمريكية وتقوم على التبرعات الفردية والجماعية من الشركات الكبرى والتمويل الذاتي عن طريق بيع الكتب والإصدارات البحثية والدوريات المتخصصة، كما أن بعض هذه المراكز لا تقبل أي

معونات حكومية، والبعض الأخر يقوم بعمل عقود مع الحكومة الأمريكية من أجل القيام بأبحاث ودراسات لبعض أجهزتها مثل السلاح الجوي الأمريكي المتعاقد مع مؤسسة راند على تمويل أبحاثه عن التحديثات التي تقوم بها الصين على سياستها الدفاعية، وآثارها على السلاح الجوي الأمريكي[19].

وتعتمد مؤسسات الفكر والرأي على مجموعة من الاستراتيجيات لنقل آرائهم إلى صانعي السياسة والجمهور، وتتمثل في : عقد المؤتمرات العامة وحلقات دراسية لمناقشة مختلف قضايا السياسة الخارجية، وتشجع العلماء المقيمين لديها على إلقاء محاضرات في الجامعات، ونوادي الروتاري وغيرها، والإدلاء بشهادات أمام اللجان التشريعية، وتعزيز الظهور في وسائط الإعلام المطبوع والإلكترونية، ونشر البحوث، وإنشاء الصفحات والمواقع على شبكة الإنترنت، وقد يسعى الخبراء المنتمين لهذه المؤسسات للمشاركة في السياسة الخارجية عن طريق قبول مناصب في الحكومة كوزراء، أو كنواب وزراء، أو غيرها من المناصب في الحكومة الاتحادية (والعديد من صانعي السياسة يعودون بعد انتهاء عملهم في الحكومة إلى مؤسسات الفكر والرأي أو يتخذون إقامة لهم فيها)، كما يعملون كمستشارين خلال الانتخابات الرئاسية، أو يعملون في فريق عمل لانتقال المهام الرئاسية، أو في المجالس الاستشارية الرئاسية أو تلك التابعة للكونغرس، كما تقوم بتزويد صانعي السياسة سواء كانوا في الكونغرس أو في الحكومة بالتقارير السياسية الموجزة وبالدراسات المتعلقة بقضايا السياسة الخارجية[20].

ما يمكن قوله هو أن مراكز الفكر والرأي هي من أهم مصادر المعلومات والتحليلات والفكر والمعرفة عبر الأبحاث والدراسات التي تقوم بنشرها في الولايات المتحدة، والتي تؤثر على المجتمع والدولة بشكل عام وبصور مختلفة مباشرة وغير مباشرة، وقد ساعدها في القيام بهذه الوظائف الانتشار الواسع لوسائل الاتصال والإعلام المتنوعة، وحرية التعبير عن الرأي، وهو ما أدى إلى سهولة انتشار وتبادل الآراء والأفكار والمعلومات، فوسائل الإعلام أصبحت أدوات لإيصال الأفكار والآراء للمستفيدين من السياسيين والمختصين الآخرين، وفي نفس الوقت مراكز الفكر والرأي تزود وسائل الإعلام بالأفكار والآراء الجديدة والمبتكرة والتحليلات والإحصاءات، ومنه أصبح هناك تفاعل كبير بين مؤسسات الفكر ووسائل الإعلام، كما أن رواد هذه المؤسسات الفكرية تربطهم علاقات وطيدة بالسياسيين الأمريكيين أو بالأحرى بالسياسة بصورة عامة، فهم إما أنفسهم صناع السياسة السابقين أو سيصبحون صناع السياسة في المستقبل، فمختلف المؤسسات الرسمية الأمريكية تعمل على توظيف خبراء مراكز التفكير في مناصب هامة فمثلا نجد مارتن إنيك مدير مركز سابان لشؤون الشرق الأوسط بمعهد بروكينغز عمل مساعدا لوزير الخارجية وسفيرا في إسرائيل [21].

تعتبر مراكز الفكر من أهم الجهات المؤثرة في عملية صنع القرار فكثيرا من موظفي هذه المراكز يصل للعمل بالإدارة الأمريكية، كما أن هناك أيضا من يخرج من الإدارة يذهب إلى هذه المراكز، حيث

أن توجهات السياسة الخارجية الأمريكية تم كشف أغلاطها وعوامل ضعفها بواسطة مراكز الدراسات الأمريكية بما أدى إلى التعرف على أسباب الفشل ومن ثم القيام بصنع قرارات تتصدى للفشل والإخفاق[22].

على الرغم من أن هذه المؤسسات من أهم مبادئها أنها لا تهدف للربح كما سبق الذكر فإن ذلك يعتبر نظريا فقط، ولكن بالرجوع إلى أرض الواقع نجد أن أغلب هذه المؤسسات كانت تسعى لتحقيق أرباح شخصية من وراء أعمالها فنجد مثلا مؤسسة راند لها علاقة وطيدة مع البنتاغون والمجمع العسكري الصناعي، حيث تحصل على مواردها المالية من قبل البنتاغون والمجمع، هذا بالإضافة إلى تعاقدتها ودعمها من قبل جماعات الضغط ومختلف الجهات الأخرى التي تقدم لها خدمات .

المحور الثالث: دور مراكز الفكر في الحرب الأمريكية على العراق 2003

أولا: أهم المشاريع الداعية للحرب على العراق:

لقد سعت الكثير من مراكز الفكر الأمريكية منذ البداية لتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية لتخوض الحرب المسماة بحرب تحرير العراق، وقد ظهر ذلك في محاولة إقناع الرئيس بل كلنتون باستبدال سياسة الاحتواء المتبعة مع الحكومة العراقية حينها إلى سياسة تغيير النظام حيث قدم مجموعة من خبراء مركز بحوث القرن الأمريكي الجديد (PNAC) رسالة إلى الرئيس بيل كلنتون بتاريخ 1998/1/26 بهذا الشأن يدعو فيها إلى إجراء تغيير فوري في النظام العراقي وتطبيق التوصيات الواردة في دراسة "اختراق نظيف"-دراسة أصدرها معهد مشروع القرن الأمريكي الجديد في عام 1997 بعنوان: "اختراق نظيف: إستراتيجية جديدة لحفظ أمن المملكة"، وقد كان من بين الموقعين على هذه الرسالة كل من (إليوت أبرامز، ريتشارد بيرل، ريتشارد أرميتاج، جون بولتون، زلماي خليل زاد، بيتر رودمان، بول ولفويتز، روبرت زوليك) وكل هؤلاء أصبحوا جميعا أعضاء في إدارة بوش الابن، ولكن إدارة كلينتون رفضت تطبيق هذه التوصيات، وبقيت هذه التوصيات دون تأثير حتى عام 2003م، حيث تم وضعها موضع تنفيذ فعلي في السياسة الخارجية، وسبب التأخر في تنفيذ هذه التوصيات راجع إلى عدة عوامل تتمثل فيما يلي[23]:

- عدم وجود تبريرات كافية لوضع توصية الحرب ضد العراق موضع التنفيذ الفعلي، دفع إدارة كلينتون إلى رفض التوصيات الواردة ضمن هذه الدراسة.
- إن التغيرات التي حصلت في الإدارة الأمريكية مع بداية عام 2001، وتولي إدارة أمريكية جديدة للمهام في البيت الأبيض، واعتماد هذه الإدارة على عدد كبير من "المحافظين الجدد" وبشكل خاص في مجال السياسة الخارجية، أعطى هذه الدراسة أهمية في المراحل اللاحقة.

– أحداث الحادي عشر من سبتمبر، والتغييرات الكبرى التي طرأت على تفكير إدارة بوش، دفع باتجاه اعتماد مبدأ "الضربات الاستباقية" لمحاربة الإرهاب كأساس جديد في السياسة الخارجية، مما أدى إلى وضع توصية الحرب ضد العراق موضع التنفيذ الفعلي، باعتبار أنها خطوة استباقية ضد الإرهاب الذي يمارسه النظام العراقي.

إن أحداث 11 سبتمبر2001 دفعت بمراكز الفكر الأمريكية للتركيز أكثر لإنتاج أفكار وتحليلات من شأنها أن تؤدي لتطوير ومراجع العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي وكيفية، فمع بداية أحداث 09/11 تتدافع المدراء التنفيذيون والصحفيون في شبكات التلفزة في الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد خبراء يمكنهم الجواب عن سؤالين حرجين هما: لماذا هوجم اثنان من أكبر رموز القوة الاقتصادية والعسكرية الأمريكية(مركز التجارة العالمي والبنتاغون)؟ ومن المسؤول الأول عن تدبير وتنسيق هذه الأعمال؟[24]، فأحداث 11 سبتمبر كانت فرصة بالنسبة لهذه المراكز للتأكيد على دورها الأساسي في صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، حيث وجد الرئيس بوش نفسه مضطرا للاعتماد بشكل متزايد على الأكاديميين، فجرى تعيين البروفيسور زلماي خليل زاد عضوا في مجلس الأمن القومي ومستشارا للرئيس لشؤون أفغانستان، ثم سفيرا في العراق، وأصبح يستعين بكل من برنارد لويس (أستاذ برينستون) وفؤاد عجمي (أستاذ الشرق الأوسط في جامعة هوبكنز) لحضور اجتماعات مجلس الأمن القومي، وأخذت هذه المراكز تتجه بقوة نحو اليمين، وقد شهد مجلس العلاقات الخارجية الذي يعد أبرز مراكز البحث الليبرالية انعطافة شديدة بهذا الاتجاه، بلغ حد تولي أحد رموز إدارة بوش-رئيس قسم التخطيط في وزارة الخارجية-ريتشادر هاس رئاسته، هذا الأخير الذي عرف بإسهامه الواسع في وضع العقيدة الأمنية الجديدة للولايات المتحدة وهو أيضا من أنصار مبدأ الضربة الوقائية[25]، وبالتالي قدمت هذه المراكز المشورة لصناع القرار فيما يتعلق بهذه الأحداث وما تبعها من قرارات احتلال أفغانستان والعراق والترويج للحرب العالمية ضد الإرهاب.

لتأتي إستراتيجية الأمن القومي التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش عام 2002، والتي كانت الأساس السياسي لقرار الحرب على العراق، والتي هي ليست سوى نسخة مطورة عن ورقة أعدها فريق المحافظين الجدد (رامسفيلد، ريتشارد بيرل، وولفريتز، فايث) في نهاية عهد بوش الأب عام 1992، وقد أنجزت هذه الورقة في مراكز الأبحاث التي يسيطر عليها المحافظون الجدد، ثم جرت إعادة صياغة هذه الورقة عام 2002 في مؤسسة مشروع القرن الأمريكي تحت عنوان: "وثيقة الأمن القومي الأمريكي"، وبذلك تحولت بعد عشر سنوات إلى إستراتيجية رسمية للدولة، بعدما قفز صانعوها إلى قيادة الدولة، مع انتخاب جورج بوش الابن رئيسا للولايات المتحدة، فعبر مراكز الأبحاث والدراسات الأمريكية think-tanks تصنع الشركات الكبرى رؤية سياسية لدور الولايات المتحدة في

العالم، ومواقفها من قضايا السياسة الخارجية، وفقا لمصالح القطاع الخاص، ويتم بعد ذلك تسويق هذه السياسات من خلال وسائل الإعلام الضخمة، التي تخضع بدورها لسيطرة هذه الدوائر نفسها، وأخيرا، وبعد صنع رأي عام مساند للسياسات المطروحة تنتقل العملية إلى التنفيذ، على أيدي المسؤولين الذين كانوا يعملون في هذه المراكز ومازالوا يتعاونون معها[26].

ثانيا: دور مراكز الفكر في الانسحاب الأمريكي من العراق 2011:

أما فيما يتعلق بمسألة الانسحاب فنجد أن محللو مؤسسة راند مثلا دعوا لأن ترسي الولايات المتحدة نمطا محددا من المعايير والإجراءات التي ستؤدي في النهاية إلى انسحاب القوات الأمريكية من العراق وتشجيع حلول الأمن الوطني وتحسين فرص دعم النجاح ضد التمرد، بما يضمن الحفاظ على المصالح الأمريكية وصيانتها حاضرا ومستقبلا، في حين أن معهد بروكينغز قدم بعض الطروحات لحل المشكلة العراقية، من خلال الدعوة لجمع الأطراف المتحاربة لتسوية الخلاف، وتقديم الدعم للدول المجاورة للعراق، ومنع تدخلها في شؤونه، كما دعا للعمل على وضع "الخطوط الحمراء" أمام التدخل الإيراني الواضح في العراق، وهو نفس الشيء الذي دعا إليه مركز كارنيجي الذي كان يدعو لضرورة سحب القوات الأمريكية بشكل تدريجي من العراق، وإبقاءه خارج النفوذ الإيراني[27]، هذا بالإضافة إلى العديد من مراكز الفكر الأمريكية الأخرى التي دعت للحل الأزمة العراقية بطريقة سياسية ودبلوماسية تضمن خروج الولايات المتحدة الأمريكية من هذا المستنقع من جهة، وتحافظ على مصالحها في المنطقة من جهة أخرى.

وبالتالي فحتى بالنسبة لانسحاب القوات الأمريكية من العراق كان لهذه المراكز دور مهم فيه، فبالإضافة إلى مجموعة الضغوط التي مورست من قبل مختلف الفواعل الرئيسية في صنع القرار الأمريكي خاصة الرأي العام على إدارة بوش الابن، وكذا إدارة أوباما من أجل الخروج من المأزق العراقي، عملت هذه المؤسسات على وضع أنسب التصورات والخطط حول الانسحاب الأفضل للقوات الأمريكية، والذي يضمن أكبر قدر ممكن المصالح الأمريكية في المنطقة.

خاتمة:

يتضح من هذه الدراسة أن مراكز الفكر والرأي لعبت ومازالت تلعب دورا بارزا ومهما في صنع وتوجيه السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك من خلال إمدادها بمجموعة من النصائح والإرشادات، والاستراتيجيات التي يتم اعتمادها من قبل صناع القرار في صنع السياسة الخارجية تجاه منطقة معينة، وذلك انطلاقا من اعتمادها على مجموعة من الوسائل والآليات التي تساعدها في التأثير على صانعي السياسة الخارجية من أجل إتباع استراتيجيات معينة والامتناع عن استراتجيات أخرى،، وقد ظهر دور هذه المراكز بوضوح في الحرب الأمريكية على العراق، هذه الحرب

التي كان بداية التخطيط لها ضمن مراكز الفكر والرأي، خاصة مع مجموعة البحوث والدراسات التي أصدرها مشروع القرن الأمريكي الجديد، والتي كانت تدعوا لتغيير نظام الحكم في العراق بما يخدم المصالح الأمريكية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد عملت هذه المراكز على متابعة السياسة الأمريكية في العراق حتى بعد الغزو وقد تم اقتراح إستراتيجية الانسحاب من العراق من أجل الحفاظ على المصالح الأمريكية التي تضررت بسبب هذه الحرب.

وبالتالي فإن دور هذه المؤسسات يظهر بوضوح في عملية صنع السياسة الخارجية الأمريكية خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك شبكة واسعة من مراكز البحث والتفكير في شتى مجالات العلم والمعرفة، والتي تساعد في إنتاج إستراتيجيات مناسبة تخدم المصالح الأمريكية في أي منطقة في العالم .

الهوامش :

[*] تترجم عبارة Think-Tanks على أنها تعني "مراكز التفكير" فكلمة Think تعني التفكير وكلمة Tank تحمل أكثر من ترجمة فهي تعني (الوعاء أو الحاوية)، وهناك من يترجمها إلى "بنوك التفكير أو الفكر"، ولكن في الغالب يتم استخدام تعبير "مراكز الأبحاث والدراسات"، وقد عرفت هذه المراكز باسم مراكز الدراسات والأبحاث لغاية الأربعينيات من القرن العشرين، ولكن أثناء الحرب العالمية الثانية استخدمت عبارة" brain boxes" والتي تدل على عبارة (صناديق الدماغ أو المخ) باللهجة العامية الأمريكية وهي كانت تمثل الغرف التي يناقش فيها الإستراتيجيون التخطيط الحربي لمزيد من التفصيل أنظر: حزب البعث العربي الاشتراكي، "مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد الأول، (تشرين الأول)2008، ص 16.

[1] - ستيفن بوشيه، مارتين رويو، مراكز الفكر: أدمغة حرب الأفكار، الطبعة الأولى، ترجمة: ماجد كنج(لبنان: دار الفارابي،2009)، ص ص57-58.

[2]- howard j.wiarda, "the new powerhouses think tanks and foreign policy" , American foreign policy Interests, Volume30, Number 2, 2008,p 96.

نقلا عن خالد وليد محمود،"دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فعالية أكبر" المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013، ص 5.

[3]- " History and Mission"/ RAND, Available at:

http://www.rand.org/about/history.html.

[4] - مصطفى صايج،"السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية (التركيز على إدارة جورج ولكربوش2000-2008)"، (أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر،2006 -2007)، ص 366.

[5] - حزب البعث العربي الاشتراكي، "مراكز الدراسات الأمريكية وصناعة القرار"، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد الأول، (تشرين الأول)2008، ص ص 18.

[6] - أميمة عبد اللطيف، "قراءة في خرائط مراكز الفكر الأمريكية"، المتابع الإستراتيجي، العدد (9-1)، (آذار)2005، ص 13.

[7] - حزب البعث العربي الاشتراكي، مرجع سابق، ص ص 19-22.

[8]- Richard N. Haass" ,Think Tanks And U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective," An Electronic Journal of The U.S. Department of State, Volume 7, Number3, November(2002),p5.

[9] - بسمة خليل نامق، "مؤسسات مخازن التفكيرThink Tanks ودورها في صياغة السياسة الخارجية للدولة الحديثة النموذج الأمريكي"، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 2، العدد 2، (كانون الأول)2009، 135.

[10] - حزب البعث العربي الاشتراكي، المرجع السابق، ص 24.

[11] - بسمة خليل نامق، المرجع السابق، ص ص 139-140.

[12] - Donald E. Abelson, " Think Tanks And U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective," An Electronic Journal of The U.S. Department of State, Volume 7, Number3, November(2002),p p 10-11.

[13]- Ibid, p12.

[14] - عمر العبد الله وآخرون، "دور مراكز الأبحاث والدراسات في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 30، العدد، 2، 2008، ص 6.

[15]- بسمة خليل نامق، المرجع السابق، ص ص 142- 146.

* From the perspective of U.S. policy-makers, today's think tanks offer five principal benefits. He says they generate "new thinking" among U.S. decision-makers, provide experts to serve in the administration and Congress, give policy-makers a venue in which to build shared understanding on policy options, educate U.S. citizens about the world, and provide third-party mediation for parties in conflict".

[16] - Richard N. Haass, "Think Tanks And U.S Foreign Policy: A Policy-Maker's Perspective," Ibid ,p5.

[17] - رنده علوان حسين، "مؤسسة راند الأمريكية ودورها في السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة العلوم السياسية والدولية، العدد 25، 2014، ص 3-4.

[18]- Robert E. Hunter, "Think Tanks: Helping to Shape U.S. Foreign And Security Policy," An Electronic Journal of The U.S. Department of State ,Volume 5 , Number 1,(March) 2000,pp 35-36.

[19] - كريم القاضي، ملف الأهرام الإستراتيجي: "مراكز الدراسات" المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية، المتابع الإستراتيجي، العدد(9-1)، (آذار)2005، ص ص 56-57.

[20]- Donald E. Abelson" ,Think Tanks And U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective," Ibid, pp 9-12.

[21] - حزب البعث العربي الاشتراكي، المرجع السابق، ص ص 28-31.

[22] - عبير بسيوني عرفة، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين، الطبعة الأولى (القاهرة: دار النهضة العربية، 2011)، ص 28.

[23] - عمر العبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 11.

[24]- Donald E. Abelson, " Think Tanks And U.S. Foreign Policy: An Historical Perspective, Ibid, pp 9-12.

[25] - شاهر إسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الأمريكية الخارجية بعد 11 أيلول 2001، (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2009)، ص 43.

[26] - حزب البعث العربي الاشتراكي، المرجع السابق، ص 13.

[27] - نفسه، ص 47.

مدخل سياسي لمبادرات الحكامة الالكترونية في الدول العربية

نسرين يحياوي

باحثة دكتوراه، المدرسة الوطنية العليا

للعلوم السياسية- الجزائر

ملخص

تتناول هذه الورقة إمكانية تنفيذ مشاريع الحكومة الإلكترونية في العالم العربي، وتسلط الضوء على الصعوبات السياسية التي تواجهها في تعزيز مفهوم الحكومة الإلكترونية في هذه البلدان.

الكلمات المفتاحية: الحكومات العربية– الحكومة الالكترونية، الديمقراطية التشاركية، الحكم الراشد.

تعرف الحكومة الإلكترونية انها استخدام الحكومات لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالانترنيت لتحسين عملياتها وتيسير الحصول على خدمات حكومية، إتاحة وصول الجمهور للمعلومات، وتهدف الى جعل الحكومة ووكالاتها أكثر استجابة، شفافية وشرعية، إضافة إلى تحسين علاقاتها مع المواطنين والشركات.

Abstract

This article focuses on the potential of implementing an e-Government projects within and possibly throughout the Arab world, it analyzes the political difficulties encountered in promoting the concept of e-Government in these countries.

Keywords: Arab Governments - E-government, Participatory Democracy, Good Governance.

E-Government refers to the use of information and communication technologies (such as Internet and mobile computing) by governments to improve its processes, facilitate more accessible government services, allow greater public access to information, it promises to make government and its agencies more efficient, responsive, transparent and legitimate, that have the ability to transform relations with citizens and businesses.

مقدمة :

يعرف العالم اتجاها واضحا وتزايدا كبيرا لاستخدام مصطلح "إلكترونية" فى مختلف الأنشطة ومجالات العمل التقليدية، وقد دخلت إلى جنب المصطلحات الكلاسيكية عبارة رقمية او الكترونية والتي تدل على استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فى اداء أنشطة العمل المختلفة كالتجارة الإلكترونية، البنوك الالكترونية، الإدارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، الدفع الإلكتروني، المجلات الإلكترونية....وأيضا ما يعرف ب"الحكومة الإلكترونية" .

أصبحت الحكومة الالكترونية إحدى المسائل الهامة في أجندة البلدان المتقدمة والنامية، وفي جدول أعمال معظم المنظمات الدولية بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

والاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والمصارف الإقليمية والإنمائية، التي تهتم بمسالة التعامل الالكتروني الحكومي وتعتبره أداة من أدوات الحكم الراشد[1].

يشير الباحث "مصطفى يوسف كافي" إلى ان الحكومة بصيغتها الالكترونية هي الحكومة التي لها وجه واحد مع المواطن(One face to Citizen)، ونظرة واحدة موجهة للمواطن (One View to Citizen)[2] وهذا بالنظر إجراء تعاملاتها من خلال موقع واحد لطلب نفس المعلومة أو الخدمة لكل طالبيها على قدم المساواة وفي ظل بيئة أكثر نظافة وعدالة وشفافية.

تسلط الورقة البحثية الضوء على مبادرات الحكومة الالكترونية في الدول العربية من منظور سياسي أكثر منه تقني نظرا لخصوصية الوضع في المنطقة من خلال طرح السؤال الجوهري الآتي:

ما هي خصوصية إقامة مشاريع الحكومة الالكترونية في ظل الوضع السياسي السائد في معظم الدول العربية؟

الفرضيات:

- الوضع السياسي السائد في معظم الدول العربية يعرقل مبادرات الحكومة الالكترونية
- الحكومة الالكترونية نموذج غربي غير صالح للدول العربية.

للإجابة عن هذا السؤال تم تقسيم الورقة البحثية الى محورين:

- المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية.
- المحور الثاني: الحكومة الالكترونية وأزمة الحكم في الدول العربية.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للحكومة الالكترونية

تخضع المؤسسات الاقتصادية إلى قواعد السوق التي تقوم اليوم على قانون العرض والطلب في إطار المنافسة والجودة والبحث عن تعظيم الأرباح والبقاء والاستمرارية، لذلك تحرص هذه المؤسسات على التركيز على إحدى الوظائف الحيوية لها وهي وظيفة الاتصال سواءا الموجه نحو الجمهور الداخلي(الموظفين، النقابات، مالكي الأسهم) او الجمهور الخارجي (الزبائن والموردين والسلطات العمومية) قصد التعريف بها ورسم صورة ايجابية عنها وإعطائها مكانة في السوق التنافسية.

في المقابل فلطالما لم تجد الأجهزة الإدارية الحكومية الكلاسيكية داعيا للتركيز على الجانب الاتصالي او الدعائي لها بالاعتماد غالب الأحيان على الاتجاه الواحد للاتصال بإصدار الأوامر واللوائح والقرارات ولا يوفر مجالا لإبداء الرأي والمناقشة خاصة أنها[3]:

- مرتبطة بالحكومات وليس بهيئات تسييرية خاصة كمجلس الإدارة.
- تقدم اغلب الأحيان خدمات عمومية مجانية دون مقابل مباشر.
- لا تسعى لتحقيق الأرباح وميزانيتها مرتبطة بالإيرادات العامة للدولة .
- تقدم خدمات في إطار الصالح العام.
- تحتكر للكثير من الخدمات العمومية .

من الجلي ان النماذج الكلاسيكية للحكومات لم تعد قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والاندماج في محيطاتها الاقتصادية والاجتماعية الخارجية المتسارعة بدون دخول فضاء المجتمع المعلوماتي والمعرفي، لذلك فقد أصبح لزاما عليها الدفاع عن وجودها وتفادي فقدان الكثير من فعاليتها ضمن نطاق حكمها وضمن المجتمع الدولي، ولم يعد للحكومات خاصة العربية منها خيار سوى الاتجاه الجدي نحو تبني استخدام الوسائط الإلكترونية في تعاملاتها مع جمهورها والتكيف مع متطلبات الثورة الرقمية التي يمكن أن تُستغل من طرف الشعوب العربية في غير صالح الحكومات التي وجدت نفسها مجبرة لا مخيرة على الاهتمام بتطوير أساليب عملها بما يتناسب مع متطلبات العصر وبما يكفل أداء مهامها بأعلى كفاءة ممكنة وخاصة فى القطاع الحكومي الذي لطالما وُصف بالبيروقراطية وتعدد التعقيدات والإجراءات العقيمة.

1. أهمية الحكومة الإلكترونية

يعتبر تحديد مفهوم جامع للحكومة الالكترونية متفق عليه أمرا صعبا ومعقدا، فلم يتم إجماع الخبراء والباحثين على إيجاد تعريف موحد نظرا للأبعاد السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، التقنية والإدارية التي يشملها المفهوم. وغالبا ما يتم حصر مفهوم الحكومة الالكترونية في مجرد استعمال الحاسبات ذات التقنية العالية والمزودة بالانترنيت فى الأجهزة الحكومية لاستخدامها فى أداء المهام والمسؤوليات اليومية وفي تقديم الخدمات للجمهور قصد رفع كفاءة الأداء داخل الجهاز الحكومي وتطوير أسلوب العمل فيه.

الحكومة الالكترونية مفهوم أوسع وأعمق من ان يختزل في الجانب التقني فقط، لذلك فان النظر الى الحكومة الالكترونية يجب أن يأخذ بالاعتبار دور الوسائط التكنولوجية في تعزيز **العلاقات** المتبادلة بين الحكومة والمواطنين و قطاع الأعمال وبين الهيئات الحكومية ذاتها قصد تطوير **تدبير الشؤون العامة**[4]، وهذا لا يعني قيام الحكومة بجميع المهام الموكلة إليها الكترونيا فلا يمكن لأي

حكومة إدارة موارد الدولة والتحويل الكامل للمعاملات والعمليات الالكترونية وإنما يتم تدعيم قدراتها باستخدام التقنية الحديثة بدون الاستغناء عن الجهد والإبداع البشري[5].

يعتبر استخدام الوسائط التكنولوجية في العمل الحكومي أداة وليست غاية في حد ذاتها، وسيلة في يد أصحاب القرار للتقرب من المواطنين والإنصات لانشغالاتهم وحفظا لكرامتهم وكسبا لثقتهم، تحقيقا للغاية التي وضعت من اجلها الحكومة وأجهزتها وهي خدمة الصالح العام.

تتعدد تطبيقات الحكومة الالكترونية بتعدد الخدمات العمومية، من أبرزها نذكر[6]:

- إصدار وثائق الحالة المدنية .
- إجراءات ومعاملات دفع الفواتير، الضرائب، الرسوم، المخالفات، تسجيل العقارات ...الخ.
- تنفيذ المشتريات والدفع الالكتروني.
- إتاحة المعلومات والإحصاءات والبيانات واللوائح والقوانين التي تهم المواطنين وقطاع الأعمال والعاملين في الوظيف العمومي.
- التوظيف، التعليم، الصحة، السياحة الالكترونية .
- الخدمات المصرفية المتنوعة.

يمكن القول ان تطبيقات الحكومة الالكترونية تتيح السرعة، الشفافية، الآنية، المعلومة، المساءلة، المساواة ...وغيرها، تحقيقا للمصلحة العامة وخفضا للتكلفة وحفظا لكرامة الجمهور الذي ينتقل من الطوابير الطويلة الى العالم الافتراضي الذي يحقق له الخدمة بكبسة زر.

In line ⟹ On line

تمثل الحكومة الالكترونية استخدام أسلوب حديث لتقديم الخدمات للجمهور قصد رفع كفاءة وفعالية الأداء الحكومي وخفض الاجراءات الروتينية التي يعانى منها المتعاملون معها، وكذا توفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة وسريعة للاستفادة من المزايا التي تتيحها الثورة الرقمية، وتجدر الإشارة إلى أن التطبيقات السالفة الذكر تشكل مراحل أولية لمرحلة النضج الالكترو- حكومي التي تحقق غايات أسمى وأهداف تعزز الديمقراطية وسيادة القانون، حيث يتم مشاركة جميع الفاعلين في صياغة السياسات العامة للدولة وهو ما توصلت لتحقيقه العديد من الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية مثلا.

جدول يبين مختلف تعريفات الحكومة الالكترونية

الهيئات الدولية	تعريفات مختلفة
-منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي: الحكومة الإلكترونية هي استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لاسيما تكنولوجيا الإنترنت كأداة لتحقيق **حكومة أفضل**، واعتبرت المنظمة الحكومة الإلكترونية تخص **"الحكومة"** أكثر منها **"الوسائل الإلكترونية"**.	- الحكومة الالكترونية "مفهوم جديد لطريقة الأداء الحكومي يعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية وتوفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، الشركات والمستثمرين المحليين والأجانب، وتقوم الحكومة الإلكترونية على تبادل المعلومات وتقديم الخدمات بسرعة ودقة عاليتين وبأقل تكلفة مع تلاشي حدود الزمان والمكان وضمان سرية وامن المعلومات المتناقلة".
-الأمم المتحدة: الحكومة الالكترونية هي حكومة تطبق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحويل العلاقات الداخلية والخارجية. والهدف النهائي للحكومة الإلكترونية هو **إقامة "الحكم الراشد"** أي وضع الحكومة في أكثر المواضع كفاءة وفعالية من وجهة نظر الجمهور. وتتمثل رؤيتها في تشكيل إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لكي تكون عاملا رئيسيا في نجاح الانتقال إلى **حكومة واضحة وشفافة وفعالة** . - الحكومة الإلكترونية وفق أدبيات الأمم المتحدة هي ايضا " استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة القيمة او "المنفعة العامة" لما تقوم به الحكومة من مهام وأعمال، وهي ايضا عملية تحول في أساليب وعلاقات العمل سواء داخل مؤسسات الحكومة، أو في تعاملاتها مع بعضها البعض، أو في تعاملات الحكومة مع أي مؤسسة أو فرد خارجها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.	- "الحكومة الإلكترونية هي النسخة الإفتراضية عن الحكومة الحقيقية الكلاسيكية مع فارق أن الأولى تعيش في الشبكات وأنظمة المعلوماتية والتكنولوجيا وتحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة، فهي تهدف إلى تقديم الخدمات الحكومية على إختلافها عبر الوسائط الإلكترونية وأدوات التكنولوجيا".
- البنك الدولي: الحكومة الالكترونية هي استخدام تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من اجل زيادة كفاءة، فعالية، شفافية ومساءلة الحكومة في ما تقدمه من خدمات للمواطن ومجتمع الأعمال، وذلك من خلال تمكينهم ومن خلال المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية ويقضي على الفساد.	- الحكومة الالكترونية تمثل "إعادة هندسة الحكومة" لتكون قادرة على القيام بمهامها ومسؤولياتها وتعزيز الوضوح والشفافية والمشاركة بالمعلومات والقرارات بين الأجهزة الحكومية وجمهورها مما يدفع بالمواطنين إلى المساهمة الايجابية في العملية السياسية من خلال آلية الديمقراطية الالكترونية ".

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على :

- منشورات الاتحاد الدولي الاتصالات، مرجع سابق، تاريخ الاطلاع 2017/02/26.
- ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص28.

- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2013، ص34.
- مركز دراسات الحكومة الالكترونية، متاح على الموقع: http://www.egovconcepts.com، تاريخ الاطلاع: 2017/02/26.
- رأفت رضوان، الحكومة الإلكترونية: مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة، العدد05 (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، 2005)، ص08.

نلاحظ من الجدول السابق ان مفهوم الحكومة الالكترونية يجمع بين كلمتين مختلفتين تماما ومفهومين يتبادر الى الذهن لاول وهلة انهما متباعدان، الأول **مصطلح سياسي** قديم وشائع الاستعمال عبر التاريخ، والثاني **مصطلح تقني** إلى حد كبير، ويشير الاتحاد الدولي للاتصالات أن المصطلح الجديد لم يُقبل بسهولة في بداية استعماله، لكن سرعان ما أصبح من الأهداف ذات الأولوية لمعظم البلدان التي تسعى إلى تحويل الحكومة إلى بنية حديثة ومبتكرة[7].

تطرقت الهيئات الدولية ومختلف الأدبيات إلى تعريف الحكومة الالكترونية بالتركيز على زاوية معينة، ويمكن ان نعرف الحكومة الالكترونية تعريفا اجرائيا بوصفها تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لترقية سير واداء الأعمال الحكومية الداخلية (حكومة-حكومة) والتعاملات الخارجية مع المواطنين (حكومة-مواطن) او قطاع الأعمال(حكومة-أعمال)، تعزيزا لقدرة الحكومة على القيام بالمهام التي وُجدت أساسا من اجلها، وزيادة كفاءتها وفعاليتها في تدبير الشؤون العامة بمشاركة مختلف الفاعلين الرسميين والغير رسميين، سعيا للرشادة في الحكم في إطار المصلحة العليا وسيادة القانون وفي ظل الأمن المعلوماتي، ما يضفي على قراراتها وسياساتها شفافية وشرعية أكثر.

للحكومة الالكترونية ثلاث أبعاد أساسية[8]:

- **الحكومة إلى المواطنين (Government to Citizens) G to C** : ان الهدف الإستراتيجي الأول تستطيع الحكومة توصيل الخدمة إلى المواطن بدلا من أن ينتقل هو إليها وذلك بإستخدام تكنولوجيا الإنترنت والإتصالات، بينما تساعد أنظمة الحكومة الإلكترونية في مجال التصويت الإلكتروني والإنتخابات الإلكترونية على توسيع دائرة المشاركة الشعبية في العملية الديموقراطية كمرحلة متقدمة **(المجال الحكومي- الشعبي)**.

- **الحكومة إلى قطاع الأعمال (Government to Business) G to B** : تهدف الحكومة الإلكترونية في هذا المجال إلى تنشيط الحركية الإقتصادية والاستثمارية عبر تسهيل وتحسين البيئة الاقتصادية والاستثمارية **(المجال الحكومي – الاقتصادي)**.

- **الحكومة للحكومة (Government to Government) G to G:** تهدف الحكومة الإلكترونية داخليا إلى رفع مستويات الكفاءة والفعالية والأداء في الإجراءات والأنظمة الحكومية الداخلية من خلال أتمتة الإدارات العامة(المجال الحكومي-الحكومي).

تتركز معظم أهداف الحكومة الإلكترونية في خانة حفظ كرامة المواطن وزيادة رفاهيته ثم مشاركته في الحكم كمرحلة تالية، بينما تساهم اقتصاديا في تحسين مناخ الاستثمار وتزيد من جاذبية البيئة الاستثمارية الوطنية، على صعيد اخر فان تطبيقات الحكومة الالكترونية تساهم في تسهيل اندماج الاقتصاد الوطني في الحركية العالمية وتحسين سمعته.

وبذلك نجد ان الحكومة الالكترونية بأبعادها الثلاث موجهة الى التعامل مع المواطنين سواء باتجاه اتصالي واحد في المراحل الأولى للمبادرات او من خلال التفاعل والتواصل معهم في المراحل الأكثر تقدما، والى التعامل مع قطاع الاعمال والمستثمرين الذين ينشدون السرعة و التكلفة المنخفضة والشفافية وإتاحة المعلومات على قدم المساواة بالإضافة الى سيادة القانون، وأيضا التعامل بين الدوائر الحكومية نفسها او ما يسمى الإدارة الالكترونية التي تساهم في التنسيق بين مختلف الإدارات العمومية وتزيد من كفاءتها وفعاليتها في أداء معاملاتها.

للحكومة الالكترونية ثلاث محتويات أساسية و المتمثلة في[9]:

- المحتوى المعلوماتي: يغطي كافة الاستعلامات (الجمهور، الحكومة، مؤسسات الأعمال).
- المحتوى الخدمي: يتيح الخدمات الحياتية و خدمات الأعمال.
- المحتوى الاتصالي: يتيح ربط أصحاب المصلحة والحكومة وتواصلهما في جميع الأوقات ومشاركتهم في الشأن العام.

تتباين إتاحة المحتويات الأساسية للحكومة الالكترونية من مشروع الى آخر ومن حكومة إلى أخرى حسب التقدم في مشروع الحكومة الالكترونية وخصوصا حسب ما تريد الحكومة نفسها إتاحته كلاسيكيا ثم الكترونيا .

2. مبادئ وسمات الحكومة الالكترونية.

تحكم مشاريع الحكومة الالكترونية مجموعة من المبادئ تمثل في نفس الوقت تعبر عن معايير لتقييم المنجزات المحققة في تطبيق هذه المشاريع التي يتم تحقيقها بنسب متفاوتة.

من أهم مبادئ الحكومة الالكترونية نذكر[10]:

- **التركيز على الجمهور:** تتولى الحكومة الالكترونية الاهتمام بمنظور الخدمة التي تقدم للجمهور ونوعيتها إضافة إلى متطلبات الدوائر الحكومية نفسها، لذلك تسعى الحكومات الى تصميم نظم

تلبي تلك الاحتياجات وتتكامل مع الوظيفة الإدارية حيث يتم التركيز على احتياجات المستفيدين الاستعلاماتية، الخدمية والاتصالية .

- **الرؤية الإستراتيجية:** تتطلب مشاريع الحكومة الالكترونية وجود رؤية إستراتيجية وأهداف محددة قابلة للتحقيق في مدى زمني محدد، فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية مثلا في مشروعها الرامي لإقامة حكومة الكترونية رؤية إستراتيجية تتضمن الوصول إلى الطريق السريع للمعلومات وتمكنت لتحقيق ذلك.
- **إعادة هندسة العمليات الحكومية والثقافة المجتمعية:** لا يجب ان ينظر إلى الحكومة الالكترونية على أنها مجرد وسيلة للتخلص من الروتين البيروقراطي او على أنها غاية بحد ذاتها، وإنما يجب ان تكون جزءا من مشروع إعادة هندسة العمليات الحكومية وإعادة التفكير بصورة جذرية بادوار ووظائف ومؤسسات وشرعية الأجهزة الحكومية وقراراتها، إضافة إلى ذلك فان مشاريع الحكومة الالكترونية تقوم على اعادة هندسة الثقافة المجتمعية والتنظيمية السلبية التي تعوق تقدم مسار العصرنة.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** تتطلب مشاريع الحكومة الالكترونية مخصصات مالية معتبرة للإنفاق على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البنية التحتية للشبكات، البرامج، العتاد والحواسيب، ومختلف التجهيزات التقنية للمشروع. يجب ان ينظر لتلك النفقات على أنها استثمار(نفقات تجهيز) ستعود بالعوائد الايجابية المنظورة والغير منظورة في مرحلة زمنية لاحقة.
- **القيمة المضافة والتكلفة المنخفضة:** من أهم المبادئ التي تقوم عليها مبادرات الإدارة الحكومية الالكترونية والتي تميزها عن الإدارة الكلاسيكية هو تحقيق قيمة مضافة والحصول على وفورات وتخفيض التكلفة الاقتصادية سواءا للدوائر الحكومية أو لأصحاب المصلحة.
- **التوازن بين الشفافية والخصوصية:** تقوم الحكومة الالكترونية على احترام خصوصية وسرية المعلومات الشخصية في بيئة تسودها الشفافية وتبادل المعلومات وفقا لما يحدده القانون.
- **الحكومة الالكترونية ليست بديلا للوسائل التقليدية:** العمليات الالكترونية ليست بديلا نهائيا عن الطرق التقليدية في معالجة وتخزين وتوثيق البيانات خاصة في المراحل الأولى من تطوير مشاريع الحكومة الالكترونية.
- **العمل التعاوني:** من أهم مبادئ قيام حكومة الكترونية هو ان تقوم على أساس من التعاون والتوافق وباقتناع ومشاركة العديد من الأطراف الفاعلة كالمواطن، السياسيين، الإداريين، الجامعات، مراكز البحث، مراكز التكوين المهني، القطاع الخاص...الخ مع ضرورة الرجوع والاستفادة من تجارب الدول الأخرى.

تقوم مشاريع الحكومة الالكترونية كما رأينا على عدة مبادئ تهدف الى تخفيض التكلفة وزيادة شفافية وكفاءة وفعالية عمليات الإدارة العمومية، ومن بين هذه الأسس تحديد رؤية إستراتيجية واضحة المعالم والأهداف يتم من خلالها التركيز على احتياجات الجمهور من خلال تقديم محتويات استعلاماتية وخدمية واتصالية عبر وسائط تكنولوجية حديثة دون الإلغاء الكامل والاستغناء التام للعمل اليدوي الورقي، وهو ما يتطلب مشاركة جميع أصحاب المصلحة في إنجاح المبادرات التي تتطلب مخصصات مالية معتبرة بالإضافة الى إحداث ثورة في التفكير والممارسة وتغيير في الثقافة المجتمعية التي تعيق مسار الانتقال الناجح نحو حكومات الكترونية.

ولعل من اهم سمات وخصائص تطبيقات الحكومة الإلكترونية نذكر[11]:

- السرعة والكفاءة في تقديم الخدمات إلى المتعاملين إضافة الى خفض التكاليف
- التحكم في معدلات الفساد وسوء الممارسات الإدارية.
- توفير مناخ مشجع للمستثمرين المحليين والأجانب.
- توفير المعلومات المطلوبة بدقة عالية في الوقت المناسب و السعي نحو الحكم الراشد.
- رفع كفاءة الجهاز الحكومي عن طريق أتمته نظم العمل في الحكومة .
- تقريب الإدارة من المواطن.
- إتاحة مصدر واحد للمعلومات الحكومية الدقيقة والمحدثة يمكن للمواطن وقطاع الأعمال التعامل معه.
- تحقيق الشفافية من خلال إتاحة المعلومات بصورة متكافئة لكافة المؤسسات والمواطنين.

يمكن لمبادرات الحكومة الالكترونية ان تحدث نقلة نوعية في طريقة تقديم الخدمات العمومية التي أصبحت متاحة عبر الوسائط الإلكترونية والتكنولوجية وأهمها الإنترنت، حكومة تلامس حاجات الناس من خلال ما تتيحه من مزايا، فهي وجه الحكومة الكلاسيكية في الفضاء الإلكتروني تدعمها من حيث تقديم الخدمات بشكل الكتروني للجمهور وتعزيز مشاركتهم في صنع القرار وتحقيق شفافية ومساءلة أكثر في عملية الحكم، شكل جديد للحكومة يهدف إلى تخفيف الأعباء المالية للإدارات العمومية وأصحاب المصلحة على السواء والمحافظة على مستويات عالية من جودة الخدمات مما ينعكس إيجابا على علاقة الحكومة وأجهزتها بالمواطن وقطاع الأعمال.

3. عوامل نجاح الحكومة الالكترونية

يتطلب نجاح مبادرات الحكومة الإلكترونية وتجسيدها على ارض الواقع توافر العديد من المتطلبات التي تحول دون الاصطدام بعراقيل ومعوقات تؤدي الى فشل المشروع، خاصة ان الإدارة العامة نظام مفتوح يؤثر ويتأثر بالبيئة المحيطة بها وعناصرها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية،

الثقافية، التقنية، المعرفية. تتطلب عملية الانتقال الناجح نحو حكومة الكترونية توافر العديد من العناصر والمتطلبات أهمها:

- **الرغبة السياسية والتوجه الجاد نحو حكومة الكترونية**

كما هو الحال بالنسبة لجهود الإصلاح في الحكومة التقليدية، فان الرغبة لدى القيادة السياسية ودعمهم لمشروع الحكومة الالكترونية من أهم المتطلبات لتنفيذه، فهو ضمان للتقدم في مراحل التحول من الرؤية والتخطيط إلى أعلى مستويات النضج والتقدم من خلال توفير البيئة المناسبة والموارد المالية والبشرية والتقنية، البنى والاستراتيجيات الكفيلة ببناء مجتمع قائم على المعلومات، التنسيق، التوجيه، الرقابة، التسويق، مراعاة توازن العرض والطلب على خدمات الحكومة الإلكترونية[12]... وغيرها.

تمثل الإرادة والرغبة السياسية اهم محددات نجاح الانتقال نحو حكومات الكترونية تحاكي مهام ووظائف الحكومات الكلاسيكية بوسائل عصرية تزيد من كفاءتها وفعاليتها واستجابتها لجمهورها، ولن تتحقق حكومة الكترونية ناجحة الا بمساندة ورغبة سياسية في تبني المبادرة والا سيكون مآلها الفشل او الاكتفاء بالمراحل الاولى للمشروع.

- **البنية التحتية البشرية**

يقصد بالبنية التحتية مجموع المكونات المادية والبشرية اللازمة لتطبيق المشروع والتي تضمن انسياب المعلومات والخدمات في النظم الالكترونية[13]، ويعتبر العنصر البشري من بين اهم المتطلبات الضرورية والمحرك الرئيسي لعملية التحول نحو حكومة الكترونية، لذلك فبناء القدرات الوطنية والاهتمام بالعنصر البشري وتدريبه وتأهيله ورسكلته وتحيين معارفه وقدراته من خلال مراكز تكوين ومراكز أبحاث متخصصة في ميادين التكنولوجيا والتدريب المستمر للإداريين، تحدد نجاح مشروع الحكومة الالكترونية من عدمه .

الجدير بالذكر ان العنصر البشري يتأثر بالثقافة المجتمعية السائدة، لذلك فانه من الضروري السعي إلى إقامة مجتمع ذو ثقافة معلوماتية الكترونية وإدخال الوسائط الالكترونية ضمن المناهج الدراسية. كما يتحتم على الحكومات المتوجهة نحو إقامة حكومة الكترونية ان تعزز بنيتها التكنولوجية بما يتماشى ومتطلبات المشروع خاصة فيما يتعلق بالولوج للانترنيت وإتاحتها عبر كل الإقليم[14]. وبهذا المنظور فان الحكومة الالكترونية تعتبر ثورة في الثقافة المجتمعية وأسلوب الحياة.

- **متطلبات مالية**

لا يمكن الحديث عن إقامة حكومة الكترونية بدون الحديث عن حجم الأغلفة المالية المخصصة للمشروع وتوافر مستوى مناسب من التمويل طيلة مراحل تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية والتي تعتبر من العناصر الجوهرية لنجاحه.

تتطلب مبادرات الحكومة الالكترونية استثمارات كبيرة ومبالغ مالية ضخمة لتوفير البنية التحتية المادية والبشرية والفنية ومواكبة التطورات التي تحصل في مجال التكنولوجيا والتي تتغير بسرعة فائقة [15].

- **متطلبات قانونية**

أشار الاتحاد الدولي للاتصالات 2014 انه لن تتغير طريقة العمل والتفكير لدى الموظفين العموميين والمواطنين ما لم توضع القوانين واللوائح اللازمة لتشغيل أنظمة الحكومة الإلكترونية من أجلهم [16].

يمثل البناء القانوني والتشريعي والأمني للحكومة الالكترونية من أهم المتطلبات التي تحدد نجاح او فشل المشاريع، فاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العمل الحكومي يتطلب تشريعات وضوابط خاصة تنظم وتقنن وتؤمن المعاملات الحكومية الالكترونية .

يتطلب مشروع الحكومة الالكترونية العديد من القواعد والضوابط القانونية، كالقوانين المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين أو حجية العقود الالكترونية، كما يجب توفير الحماية القانونية الوقائية والعلاجية وضمان خصوصية وسرية المعلومات الشخصية والمراسلات الإدارية الالكترونية وأيضا وضع قواعد المساءلة القانونية للقضايا الالكترونية من اجل تعظيم الاستفادة من التكنولوجيا وتفادي بعض ما يمكن أن تسببه من أضرار خاصة مع انتشار الجريمة الالكترونية [17].

- **تشكيل نظام وطني آمن للمعلومات**

وضع استراتيجية وطنية وجهاز مسؤول عن مشروع الانتقال نحو الحكومة الالكترونية يكون مسؤولا عن التخطيط وتوجيه ومتابعة وتنفيذ المشروع مع الاستعانة برأي مختلف الفاعلين الغير رسميين، اضافة الى هيئات استشارية وبحثية لإنجاح المبادرة بشكل تدريجي مرحلي وتشكيل نظام وطني للمعلومات [18] يحظى بمستوى عال من الأمن، بما يضمن السرية في التعامل الالكتروني مع الإدارات العمومية وحماية للأرشيف الالكتروني والمعلومات الشخصية والوطنية من اي اختراق او عبث [19].

يعتبر الأمن المعلوماتي من بين اهم التحديات التي تقف أمام الانتقال السليم والناجح والارتقاء الى حكومة الكترونية ذات مستوى مقبول من النضج، حيث تشتمل أنظمة الحكومة الإلكترونية على كميات هائلة من المعلومات منها ما هو عام ومتاح للجمهور ومنها ما هو خاص بالحكومة وحدها او بالمواطن الواحد أو المتعامل الاقتصادي الواحد، لذلك ينبغي للقائمين على المشروع إتخاذ التدابير الاحترازية لحماية المعلومات الخاصة من الاختراق والا فقد المشروع ثقة وتأييد الجمهور المستفيد.

- **مرونة التنظيم وقابليته للتكيف مع متطلبات العمل الالكتروني**

يحتاج اتجاه الأجهزة الإدارية الحكومية نحو أتمتة العمل الحكومي إلى تغييرات في هيكلها التنظيمي وإعادة تصميم العمليات الأساسية بما يتوافق مع نظام العمل الجديد، حيث يتم إجراء

تغييرات تنظيمية باستحداث وظائف جديدة وإلغاء وظائف وعناوين وظيفية جديدة لا تتوافق ونظام العمل الجديد، إضافة إلى تكييف طرق وأساليب اختيار الموظفين العموميين وشروط توظيفهم مع متطلبات العمل الحكومي الالكتروني[20].

يختلف أسلوب أداء العمل الإداري الكلاسيكي عن الالكتروني كثيرا، لذلك يتطلب هذا الاخير إحداث تغييرات كبيرة وجذرية في نمط العمل التقليدي واستحداث رتب وظيفية والتخلي عن أخرى بما يتناسب ونمط العمل الجديد.

4. مراحل الحكومة الالكترونية

ينبغي على الحكومة الكلاسيكية أن تتبع منهجا ارتقائيا خلال مراحل تحولها من النموذج الكلاسيكي إلى الإلكتروني وهو ما أطلق عليه تسمية **"النضج الإلكترو-حكومي"** وذلك من أجل تمكين المواطن من استيعاب التغيرات والموظف الحكومي من الاعتياد على الأساليب الحكومية الجديدة والتقليل من مقاومة التغيير.

تشمل مراحل الحكومة الالكترونية ما يلي[21]:

- **المرحلة الأولى: مرحلة النشر والإعلان:** يتم في هذه المرحلة الإعلان عن الوجود إعلاميا ونشر المعلومات التي تفيد المواطنين والأعمال دون الحاجة للتنقل الى المؤسسات الحكومية وذلك عبر تهيئة مواقع الكترونية حكومية وتطوير البنية التحتية الارتكازية لنظم وشبكات الاتصالات وإعادة النظر في أسعار الولوج الى الوسائط الالكترونية (اللينة والصلبة) واختيار اللغة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة والاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتشجيع القطاع الخاص في هذا المجال[22].

تمثل المرحلة الأولى مرحلة تمهيدية ضرورية لمراحل أكثر تقدما ونضجا سيتم التطرق إليها تباعا.

- **المرحلة الثانية: مرحلة التفاعل وتبادل المعلومات:** تتميز هذه المرحلة بالتأكد من ان المعلومات والنماذج التي نُشرت في المرحلة الأولى للمشروع تلقى قبولا واستجابة وتفاعلا لطالبي المعلومات والخدمات العمومية، ويتم رصد ذلك عبر التغذية الراجعة (Feedback) من خلال نماذج صممت لهذا الغرض او التعليقات والرسائل التي يتركها المستخدمون والتي من المفترض ان تؤخذ بعين الاعتبار ويُسترشد بها في المراحل اللاحقة[23]. تجدر الإشارة إلى ان الكثير من الإجراءات المكملة يمكن اتخاذها او الاستمرار فيها لتفعيل هذه المرحلة كدمج التطبيقات المعلوماتية في نظم التعليم والتكوين لمختلف شرائح المجتمع، توفير التدريب الفني والتقني للعاملين في الإدارات العمومية، مواصلة السعي الى تحسين وتبسيط الإجراءات والمعاملات، ضمان التمويل الكافي للبرامج...الخ[24].

وبذلك تمثل المرحلة الثانية امتدادا للمرحلة السابقة وتدعيما لمسار التحول نحو حكومة الكترونية والتركيز على النقائص واوجه القصور فيها ثم تصحيحها.

- **المرحلة الثالثة: مرحلة العمليات او التعامل الالكتروني:** يتم في هذه المرحلة التحول من التعامل اليدوي نحو التعامل الالكتروني ضمن حركة تغيير شاملة، حيث يتم الاستفادة من المعلومات المسترجعة في المرحلتين السابقتين في تطويع وتكييف الخدمات العمومية الالكترونية حسب متطلبات الجماهير من جهة وحسب الإمكانات والقدرات المتوفرة لدى مقدم الخدمة (الحكومة) مع ضرورة ضمان خصوصية وسرية المعلومات والمعاملات الالكترونية وايضا تطوير النظام المالي والمصرفي ليتماشى ومتطلبات الإجراءات الالكترونية[25].

تمثل هذه المرحلة بداية حقيقة للانتقال الى رقمنة العمل الحكومي في جميع جوانبه بشكل متناسق وتطوير العمليات الادارية بما يتماشى وهذا التوجه .

- **المرحلة الرابعة: مرحلة التكامل او التحول:** تعد المرحلة الرابعة مرحلة عالية في تطور نموذج النضج الالكترو- حكومي وهي المرحلة التي تتطلب استكمال بناء نظم وقواعد البيانات لمختلف الدوائر الحكومية والقطاعات المتعددة[26].

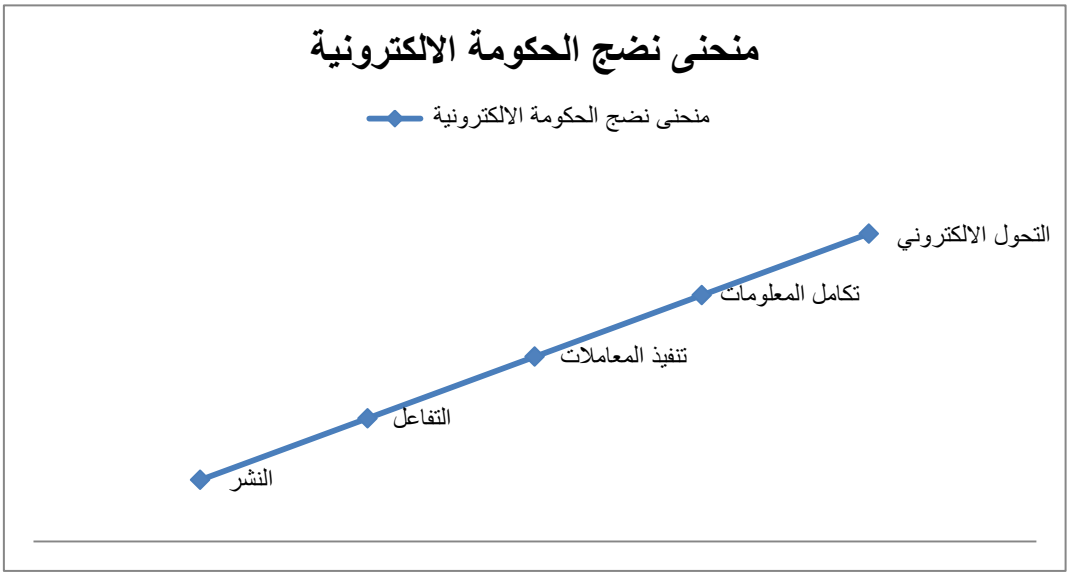

المصدر: من اعداد الباحثة

بعد تحقيق التكامل المعلوماتي يتم التحول الالكتروني الذي يمثل أعلى مراحل الحكومة الالكترونية والذي يقوم على تحقيق الديمقراطية الالكترونية بالإضافة الى التجارة الالكترونية، الإدارة الالكترونية والخدمات الالكترونية.

ينمو ويتطور مشروع الحكومة الالكترونية من خلال مراحل وخطوات متكاملة ومتعاقبة ومنسجمة مع منطق التطور الطبيعي بالتعاون والاستعانة بأطراف عديدة، وكلما تراكمت الخبرة والتجربة المكتسبة عبر تلك المراحل كلما ازداد نضج المشروع نطاق الإجراءات ذات العلاقة وازدادت قدرة الأجهزة الإدارية العمومية على التقرب من المتعاملين وتقديم الحلول لهم.

المحور الثاني: الحكومة الالكترونية وأزمة الحكم في الدول العربية

ان عملية البحث في موضوع الحكومة الالكترونية في الدول العربية تجعل الباحث يدرك مدى اهمية الموضوع ومدى خطورته وتشعبه، فهو لا يمس فقط الجانب التقني التكنولوجي فقط بل يتعداه الى جوانب وبنى ثقافية ومجتمعية، سياسية، اقتصادية، بيئية، ما يجعل الخوض في هذا الموضوع امرا شائكا يستدعي الوقوف على العديد من القضايا العميقة قصد تفكيك عناصره.

تتميز المجتمعات الشرقية حسب "دانيال لينر" Daniel Lerner بوجود إدارة منغلقة ومحافظة، تحاول بكل السبل الإبقاء على اغلب القيم التقليدية والخصائص المميزة لهذه المجتمعات، لذلك فالعصرنة في مثل هذه المجتمعات تكون من خلال اتخاذ إجراءات في إطار التعبئة الاجتماعية التي هي أساس مسار التنمية في أي مجتمع، ويتجسد هذا من خلال إثارة الشعور بالانتماء والروح الايجابية والعقلانية تؤمن بالقانون والنظام والمصلحة العامة والولاء للوطن وليس للجماعات والفرق[27]، لذلك فمراعاة الخصوصية الثقافية والقيم المجتمعية السائدة في الدول العربية من أهم الأمور التي تحدد التقدم في انجاز الحكومة الالكترونية.

إن علاقة المؤسسات والأجهزة الإدارية والإطار الثقافي المجتمعي من قيم وأفكار ومعتقدات وثيقة للغاية، فمعظم القيم الثقافية في الأجهزة الإدارية للدول العربية كانت من مخلفات الحقبة الاستعمارية التي أورثت الأنظمة الوطنية محتوى ثقافيا معوقا للعملية التنموية لا دافعا لها، حيث شكلت الإدارة العامة في الحقبة الاستعمارية أداة للسيطرة على الدولة المستعمرة وبقيت نفس القيم سائدة على الجهاز الإداري الذي يفترض ان يقود قاطرة التنمية في الدول حديثة الاستقلال رغم كل الجهود المبذولة لتكييفه مع الأدوار الجديدة المنوطة به، وبهذا بقيت معظم الدول العربية محافظة على الدور الذي حدد للادارات العمومية اثناء الاحتلال، ولم تواكب المهام الجديدة والتغيرات التي كان من المفترض ان تقوم بها هذه الاجهزة عوض ارهاقها لجمهورها الذي فقد ثقته بها وبموظفيها.

تتميز الإدارة في معظم الدول العربية بالعديد من المظاهر نذكر بعضها[28]:

- استئثار البيروقراطيين بالسلطة واتخاذ القرارات التي تكون عادة غير قابلة للنقاش مع التغييب المتعمد لحق المواطن في الطعن في القرار(ليس في القانون بل في التطبيق) كي لا نقول المشاركة في اتخاذه[*].

- ضعف الاتصال والحوار الذي يكون مع الموظفين والمتعاملين أو كما يسمى"**انسداد اتصالي**"، وعدم المبالاة بخدمة مستهلكي الخدمات العمومية في ظل غياب المساءلة والرقابة والعقاب
- العمل بالاستثناءات بدل سيادة القانون واستشراء الفساد ومظاهره.
- البحث الدائم من طرف المواطن او رجل الأعمال عن **"وسيط"** للحصول على خدمة هي أساسا حقا له، سواءا طلب الوسيط مقابلا او كان من معارف طالب الخدمة او أقاربه مما يعزز نمط العلاقات العائلية والعشائرية وايضا **"النظام الزبوني".**
- يمارس البيروقراطيون في الإدارات العربية ما يطلق عليه "ثقافة السر والكتمان" من خلال منع تسرب المعلومات مهما كانت بساطتها أو أهميتها لأصحاب الحق فيها، وتتجلى هذه الممارسات في إهمال خلايا الإعلام والاتصال في الأجهزة الإدارية العمومية المحلية والمركزية وأيضا انخفاض وتيرة تحقيق مبادرات الحكومة الإلكترونية وهو ما يتنافى مع مبادئ الشفافية والحق في الحصول على المعلومة.

ويشير المفكر هشام شرابي إلى أن المجتمعات العربية والإسلامية بعد استقلالها فشلت في إحداث أي تغيير جذري لمواجهة تحديات الحداثة التي تكون ظاهرية فقط في هذه المجتمعات، ويرجع ذلك إلى ما يسميه **"الأبوية الجديدة"** التي يعني بها نظام العلاقات الدموية والروابط العائلية والعشائرية والقبلية التي تبقى الحقل النهائي للوفاء والولاء[29]، ومن هنا يمكن القول ان مظاهر الحداثة في الدول العربية اذا لم تصاحبها ثورة في البنى الثقافية والمجتمعية والسياسية ستنتج تطويرا وتنمية للتخلف واعادة انتاجه بشكل جديد.

لذلك فمن المهم للدول العربية إحداث ثورة في طريقة التفكير والثقافة السائدة وأيضا في طريقة ممارسة السلطة اذا أرادت طبعا ان تنجح في المضي قدما والارتقاء بالعمل الحكومي بشكليه الكلاسيكي ثم بعد ذلك الالكتروني العصري، حيث لن تنفع مظاهر العصرنة في ظل وجود تناقض بين مؤسسات وهياكل حديثة ذات مرجعية غربية وبين الممارسات والسلوكيات والثقافة التنظيمية متخلفة وفاسدة.

1. التخلف السياسي في الدول العربية

يوصف التخلف السياسي بانه ضعف قدرات النظام السياسي في تعبئة المجتمع ومؤسساته لتحقيق أغراضه الإستراتيجية بسبب عدة عوامل تقيد قدرة هذا النظام للوصول إلى أهدافه كعدم توفر الاتصال بين العناصر الداخلة في بنية النظام، ضعف منظمات المجتمع المدني، .... ومن أهم سمات المجتمع المتخلف سياسيا نذكر[30]:

- الانقسام الداخلي وعدم وجود توافق وطني على الاستراتيجيات والسياسات والأهداف القومية.
- ضعف التكامل والاندماج الوطني لجميع فئات المجتمع.

- جمود وانغلاق النخبة السياسية واحتكارها للسلطة .
- ضعف المشاركة الجماهيرية في الشأن العام.
- اعتماد الحلول المؤقتة وضعف الاستقرار السياسي.
- اعتماد أدوات القمع والترهيب من قبل السلطات.
- انخفاض قدرة وفعالية النظام السياسي على رعاية المطالب المختلفة وتنفيذها وانجازها.

ومن الجلي أن سمات وخصائص المجتمع المتخلف سياسيا تنطبق على معظم المجتمعات العربية التي تعاني من احتكار للسلطة والاستئثار بها في ظل رفع شعار الديمقراطية، وفي هذا الصدد يشير الباحث بومدين طاشمة أن مؤسسات المدخلات (المشاركة) اضعف من مؤسسات المخرجات (التنفيذ) في الدول العربية مما جعلها تفتقر القوة لتحويل المطالب الى قرارات وسياسات وهذا ما يوضح **تدني مستوى التنمية السياسية** في هذه الدول بسبب ضعف مؤسسات المشاركة السياسية وضعف مؤسسات النظام السياسي لممارسة الرقابة على الجهاز الإداري الحكومي من جهة أخرى، ويضيف نفس الباحث ان تأخر نمو مؤسسات النظام السياسي للدول المستقلة أدى الى زيادة الاعتماد على الجهاز البيروقراطي للحكومة الامر الذي سبب نمو وتضخم هذا الاخير وزاد من ثقله ونفوذه الى حد أصبح من معوقات التنمية في هذه الدول.

ولعل اهم مظاهر التخلف السياسي ما سيلي ذكره[31]:

- **ازمة الوضع الدستوري:** يعتبر الدستور القانون الأسمى للدولة الا انه لا يعبر الا على نصوص وأحكام مستنسخة من دساتير غربية مما يجعلها بعيدة عن واقع المجتمع ومشكلاته، إضافة إلى ذلك فان الكثير من دساتير الدول الأقل نموا يتم صياغتها بطريقة تجعلها قابلة للتكيف مع الأوضاع المحتملة عند الحاجة بما يحفظ للمشرع هامشا من المناورة والتلاعب.

- **عدم فعالية تنظيمات المجتمع السياسي:** يعتبر المجتمع المدني مجموع القوى المنفصلة والمستقلة عن السلطة والتي تمارس وظيفة المشاركة الشاملة والرقابة على مؤسسات الدولة بمشاركة جميع الفاعلين، إلا أننا نجد معظم منظمات المجتمع المدني في المجتمعات العربية والأقل نموا تفتقد الاستقلالية عن السلطة بسبب عدم الثقة السائدة في علاقة الدولة والمجتمع المدني الأمر الذي يجعل هذه الحكومات(الغير شرعية غالبا) تحرص على تكريس تبعية هذا الأخير لها والسيطرة على منظماته وإضعافها لتصبح ذات تواجد شكلي، تابع للسلطة، محدودا في مجال حركته، محاصرا بقيود قانونية وإدارية وتمويلية مما يحد من فعاليتها ويضعف الإقبال على المشاركة والانضمام إليها.

- **عدم فعالية الجهاز الإداري للحكومة :** على الرغم من اهمية الجهاز البيروقراطي الفعال في عملية التنمية، الا انه يعرف مشاكل ومظاهر مشتركة في الدول العربية والنامية لخصها "فيريل هيدي" فيما يلي[32]:

- الإدارة العامة في هذه الدول إدارة مقلدة أكثر منها أصلية.
- توجه الاجهزة الادارية لتحقيق اهداف أخرى غير الاهداف التي وُجدت من اجلها.
- افتقار تلك الأجهزة الى إطارات كفؤة قادرة على تخطيط وتنفيذ برامج التنمية.
- التناقض بين ماهو رسمي والوضع على الواقع.
- إدارة منغلقة لا تقبل التغيير، تسعى الى ابقاء الوضع الموروث على ما هو عليه ما دام يخدم فئة معينة ويعطيها امتيازات .

ان الملاحظة البسيطة لممارسات الكثير من أنظمة الحكم العربية تجعل التفاؤل بمستقبل الحكومات العربية أمرا صعبا، خاصة مع انتشار الممارسات الفاسدة في الأجهزة الحكومية والإدارات العمومية وتجذرها، وانحراف سلوك الإداريين الذين عُين معظمهم بالوساطة والمحسوبية رغم عدم أهليتهم لتأدية الوظائف الموكلة إليهم، وانتقلوا من أدائهم لوظائفهم من **"خدمة المواطن" الى "خدمة أشخاص"** في ظل استفحال الفساد الإداري وغياب المراقبة والمساءلة وسيادة القانون، لذلك فان اي محاولة للإصلاح او التطوير لن تجد نفعا إذا لم يتم إحداث إعادة هندسة للبنى القائمة وليس مجرد إصلاحات سطحية او شكلية. **ومن هنا نطرح التساؤل حول مدى شرعية الحكومات العربية التي تتوجه نحو تبني مشاريع حكومات الكترونية في ظل العولمة.**

The issue for these nations is not **'if e-Government'** but **'how e-Government'**.[33]

والمسالة الآن ليس حول ضرورة الحكومة الالكترونية بل كيف يتم تحقيقها فالأمر اليوم أصبح حتميا وليس خيارا.

تكون الحكومة شرعية حسب "هربرت كيلمان" Herbert Kelman الحكومة عندما " يُقبل بها كصاحبة الحق في ممارسة سلطاتها وهكذا فلما تتقدم إدارة النظام السياسي الشرعي بمطالب يقبل بها المواطنون ....وقد يقتنع مواطن فرد او لا يقتنع بقيمة ما يطلب منه القيام به، وقد يكون متحمسا او غير متحمس لتنفيذه ومع ذلك يستجيب برضى مع المطلب دون ان يشعر انه اكره على ذلك، ويعتبر واجبه ان يقوم بذلك"[34]، ان هذا الشعور والثقة هو ما تحتاجه الحكومات العربية التي أضاعت بممارساتها ثقة جمهورها الذي اصبح ينفر منها ويتجنب ما استطاع إجراء معاملات تقربه من الاجهزة الحكومية التي ترسخ في ذهنه انهاسجينة منطقها الخاص، وهي ذات طابع تسلطي فئوي لا تخدمه بل تخدم فئة معينة هو لا ينتمي اليها.

وتتميز الحكومات التسلطية بخصائص عديدة نذكر أهمها[35]:

- السيطرة على منظمات المجتمع المدني وجعلها امتدادا لأجهزة الدولة.
- تعتمد على العنف والقوة .

- إفراغ الانتخابات من محتواها.
- عدم تمثيل الحكومات لكل شرائح المجتمع ومصالحها.
- الإنفاق الكبير على الأجهزة الأمنية كالجيش.
- الدساتير الملغاة او المؤقتة او المعدلة.

ويشير "برهان غليون" أن الكثير من الحكومات العربية التسلطية تحمل في خطابها الرسمي شعار التغيير تماشيا مع دعوات التحول الديمقراطي في غياب مضمون حقيقي للمفهوم، واصفا الدول العربية بمؤسسات خاصة توظف سيطرتها المطلقة وتتغلغل في المجتمع من اجل تحقيق مصلحة النخبة الحاكمة، من خلال تمحورها على أدواتها وأجهزتها القمعية وغلق المجال السياسي أمام القوى السياسية، الأمر الذي يفقد نظام الحكم شرعيته[36].

لم تستطع الكثير من الأنظمة العربية ان تعبر عن تطلعات شعوبها رغم ما تزخر به من موارد مادية وطبيعية وبشرية بشكل متفاوت، كما فقدت طابعها كممثل حقيقي لمختلف القوى الاجتماعية وعجزت عن بناء اطر فكرية وسياسية وإدارية توحد الجماعات، هذا الفشل كان نتيجة للفلسفة التي تقوم عليها هذه الأنظمة والقاضية بتحقيق المصلحة الخاصة لفئات وعصبيات محددة وإهمال المصلحة العامة لكل فئات وشرائح المجتمع الذي أرهقته مظاهر الفساد والمحسوبية وسيادة قانون الغلبة للأقوى وصاحب السلطة في ظل غياب المساءلة والمحاسبة.

2. الإخفاق السياسي لأنظمة الحكم العربية

يشير الدكتور "حسين علوان" إلى مفهوم "الإخفاق السياسي لأنظمة الحكم العربية" والذي أنتجته النخب العربية الحاكمة ومازالت تعيد إنتاجه من خلال ثقافة سياسية متخلفة تكرس **التسلط السياسي** وتحبط كل محاولات **المشاركة السياسية** مما يعرقل التحول الديمقراطي ويولد **أزمة حكم**[37]، ومن الجلي ان الثقافة السياسية في الدول العربية هي ثقافة الخضوع للنظام السياسي، والتي تقوم على اعتبار المواطنين رعايا تابعين لا مشاركين فاعلين، وتدفع المواطنين إلى اللامبالاة والابتعاد عن الشأن السياسي وعدم المشاركة الايجابية فيه.

يظهر هذا الشرخ بشكل واضح في التباين العميق بين الخطاب السياسي الرسمي الديماغوجي الذي يعمد على تغطية الفجوة وطمس معالمها بتقديم السلطة والمجتمع على انهما كتلة متجانسة، والخطاب الشعبي الذي يشكك في مصداقية الجهات الرسمية وتعبيرها عن مصالح قوى السلطة والفئات المتحالفة معها[38].

ان دولة الاستقلال برأي محمد علوان جاءت كسد فراغ سياسي وسلطوي ومؤسسي وإداري ولم تأت خالصة نتيجة تطور طبيعي، فمن الناحية المؤسسية ورثت "دولة الاستقلال" الكثير من

مؤسسات الاستعمار وتنظيماته القانونية والسياسية، فحتى الجهاز الإداري الذي يمثل النواة المؤسسية لبناء الدولة الوطنية تم الاحتفاظ به، لذلك فان بناء الدولة في الجزائر مثله مثل الكثير من الدول العربية مازال لم يكتمل ليحقق الاجماع الوطني ويوفق ويؤلف بين الجماعات المتعددة بينها ضمن كيان وطني على أساس الانتماء الوطني لا الفئوي العصبوي[39].

لا تزال الانظمة العربية متخلفة سياسيا للحديث عن حكومة الكترونية ذات مستوى متقدم من النضج، حيث لم تصل هذه الانظمة حتى الى تحقيق سيادة القانون الذي يجب ان يعلو على الجميع في ظل دول القانون والمؤسسات لا دول الاشخاص والفساد، ترفع شعار الديمقراطية شكليا وهي تحتكر السلطة احتكارا مطلقا ولم تنجح في تحقيق انتخابات نزيهة تعزز شرعيتها مع العزوف المتنامي عن الاقتراع والمشاركة في الانتخابات.

يشير الدكتور خميس حزام والي إلى أن علاقة المواطن بسلطته في الدول العربية يسودها **الخوف والشك و عدم ثقة كل طرف في الآخر** في زمن تتسابق فيه الدول نحو المعرفة والتقدم العلمي، فالأنظمة السياسية العربية تواجه **أزمة*** **شرعية** مما يجعلها تتجه نحو ممارسة العنف والقهر حفاظا على بقائها في الحكم في حين ان جوهر الشرعية هو قبول المواطنين الطوعي بالحكومة وقراراتها وسياساتها او كما يقول ابن خلدون هي "العهد على الطاعة" وكما يرى ماكس فيبر ان النظام يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه المواطنون انه صالح يستحق التأييد والطاعة [40].

الشرعية هي ان يحظى النظام الحاكم وقراراته بالقبول والتأييد من قبل أغلبية المواطنين بدون قهر او إكراه، ومسالة شرعية الأنظمة العربية الحاكمة من المسائل التي يجب على الدول التي تريد فعلا الحفاظ على استمرارية أنظمتها ومواجهة التحديات المتزايدة ان تقف عندها وتسعى جديا لإيجاد الحلول لها ثم الحديث عن مسائل تشكل امتدادا لوضع طبيعي لعلاقة الحاكم بالمحكوم في ظل الديمقراطية وسيادة القانون، وهنا نتساءل: هل المواطن العربي يرى حكومته بمنظور الشرعية والتأييد لينجح الانتقال الى حكومات الكترونية ؟

3. المواطن العربي وثقافة الخضوع والتبعية

تعتبر الثقافة السياسية معيارا قيميا لشرعية النظام السياسي ومدى تطوره ومن ثمة يمكن تصنيفه الى نظام سياسي متطور او متخلف[41]. وتمثل الثقافة السياسية باعتبارها مجموعة من الاتجاهات والمعتقدات نحو المسائل والموضوعات السياسية عنصرا بالغ الأهمية في تحديد السلوك السياسي للمواطنين اتجاه السلطة السياسية خاصة فيما يتعلق بقبول وتوافق او رفض ومعارضة مخرجات النظام السياسي للدولة والمشاركة او العزوف عن العمل السياسي.

المشاركة السياسية هي عمل تطوعي من قبل المواطن بهدف التأثير على تصميم السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة أو اختيار القادة السياسيين على كل المستويات [42]، وتعد المشاركة السياسية

من شروط عملية التحول الديمقراطي أين يفتح المجال السياسي أمام جميع الفاعلين وتفتح معه السلطة أمام التداول السلمي عليها، ويتباين مستوى المشاركة السياسية باختلاف الأنظمة السياسية، لكنها تبدو أكثر وضوحا في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تتيح مساحات أكبر من العدالة والحرية واحترام حقوق الإنسان، ونزاهة وشفافية في الانتخابات، وتتضاءل في الدول العربية ذات الطابع التسلطي البعيد عمليا عن الديمقراطية.

يرتبط مفهوم المشاركة السياسية بمفهوم **المواطنة** التي تدفع الأفراد إلى المشاركة الايجابية في العملية السياسية والمساهمة الطوعية في الحياة السياسية بالنظر إلى قدرتهم على التأثير فيها[43]، وترتبط المواطنة بالممارسة الديمقراطية والتي تنقل الفرد من مجرد تابع للسلطة إلى مواطن مشارك وموجه للسلطة السياسية مما ينشىء رابطة جديدة بينهما قائمة على المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والولاء السياسي للسلطة المنبثقة من إرادة الشعب نفسه والتي تستمد شرعيتها أيضا منه[44]، وتتعلق المواطنة حسب حسين علوان ب " تأميم السلطة السياسية" بمعنى نقل السلطة السياسية من احتكار الحاكمين إلى سلطة ذات ملكية جماعية تعمل بصيغة مؤسسات وبموجب القانون، فالديمقراطية تمثل الإطار الذي يمكن أفراد المجتمع من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وأداة لتمكين الحكام من الشرعية التي تبرر سلطتهم من جهة أخرى[45].

لا تستطيع الحكومات العربية ان تتدرج بنجاح عبر مراحل مشاريع الحكومة الالكترونية إلا إذا اكتسبت شرعيتها المفقودة، ولن تكتسب طابع الشرعية الا لو اقتنعت بضرورة الانفتاح ديمقراطيا على الشعب وقبوله كشريك في الحكم، ويمكن الاستعانة بالتقنيات الحديثة للاتصال في إطار الحكومة الإلكترونية التي تساهم في تعزيز الطابع الشرعي للحكومات وتجسيد فكرة رضا المواطن عن حكومته وحقه في الممارسة السياسية الفعلية خاصة وان المواطن العربي فقد الوازع الداخلي للعمل باتجاه دعم الأهداف العامة التي تطرحها حكومته وعزوفه عن ممارسة حقوقه وأداء واجباته السياسية اتجاه وطنه، مما يوضح حجم تآكل شرعية العديد من الأنظمة السياسية العربية وعدم ولاء الشعب له بسبب عدم رغبته في استيعاب أراء القوى الاجتماعية والسياسية في البلاد إضافة إلى عدم التناوب الديمقراطي على السلطة والتفرد بها معظم الأحيان.

يعتبر تشكيل معالم التوجه السياسي الجاد نحو تحقيق حكومة الكترونية أمر حيوي ومحدد أساسي من محددات نجاح او فشل المشروع، ويكون هذا من خلال الفهم الواضح لجوهر الحكومة الإلكترونية بأنها تخص **"الحكومة" أكثر منها "الوسائل الإلكترونية"** قصد إعادة صياغة العلاقات الداخلية والخارجية بمساعدة تكنولوجيا المعلومات طبعا في حالة تناسب جوهر المشروع (المشاركة والشفافية وسيادة القانون) مع فلسفة السلطة القائمة ومدى رغبتها الصادقة والحقيقية في تغيير الوضع القائم.

الخاتمة

في الأخير ندعم قول العديد من الفقهاء و المختصين أمثال (بيتر داركر) ان الإدارة العامة هي السبب في تقدم المجتمعات أو تخلفها فالإدارة الناجحة هي التي تخلق دولة ناجحة أما الإدارة السيئة فتكرس التخلف في الدولة، وانه لا توجد دولة متقدمة ودولة متخلفة وإنما توجد إدارة ناجحة وإدارة غير ناجحة، لذلك ينبغي لأداء الجهاز الإداري الحكومي يجب ان يواكب التحولات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الثقافية للبيئة الداخلية والخارجية.

الحكومة الالكترونية تخص الحكومة أكثر من الوسائل التكنولوجية، فهي وسيلة وليست غاية، وسيلة لتحقيق حكومة أفضل، حكومة لا تنام، ساهرة على القيام بالمهام التي كلفت بها، لذلك فيمكن اعتبارها وسيلة للتنمية السياسية والتخلص من التخلف السياسي في الدول العربية التي تعاني أنظمتها السياسية من أزمة بنيوية على صعيد الفكر والممارسات والمؤسسات السياسية والتي ستشكل عائقا في وجه التحول والتدرج في مراحل مشروع الحكومة الالكترونية، خاصة مع تحول الحكم إلى بؤرة صراع بين مختلف القوى التي تسعى للوصول إليه، فبناء "الدولة الوطنية" لم يكتمل في الدول العربية خاصة انه لم ينشا نتيجة سيرورة تاريخية وتطور اجتماعي طبيعي بل نتيجة تجزئة استعمارية، من هنا يجب التركيز على التنمية السياسية من خلال إعادة صياغة شرعية السلطة من الشرعية الفئوية او الثورية الى الشرعية المستمدة من إرادة الشعب وفقا للمبادئ الديمقراطية تجعل المجال السياسي فضاءا تشاركيا مفتوحا ضمن " دولة القانون " ودولة الحكم الرشيد" التي لا تشكل أمرا طوباويا لا يمكن تحقيقه في السياق العربي و ليست لغزا لا يمكن حله، فالتأسيس لـ "دولة القانون" و "الحكم الراشد" هو ما يجب النظر اليه و هو المطلب الأولى بالرعاية في الدول العربية ليمكننا التفاؤل بمستقبل مشاريع الحكومة الالكترونية وامكانية وصولها الى مرحلة النضج التي تتيح الفرصة للمحكومين التواصل مع حكامهم والمشاركة في اتخاذ القرار.

تعرف الحكومات العربية أزمة حكم عميقة، فهي لا تزال بعيدة عن ثقافة المشاركة في ظل الزعامة الفردية والدور الأبوي للقادة والرؤساء الذين يفرضون هيمنتهم على صنع القرار وتهميش وإقصاء القوى السياسية والشعبية الرسمية والغير رسمية وإضعاف منظمات المجتمع المدني، لذلك فان الحديث عن ارتقاء ممارسات هذه الحكومات وإشراك الفاعلين الكترونيا في صياغة السياسات العامة لا يزال مبكرا مع كل ما تمارسه معظم السلطات العربية من قمع وتعتيم وفساد ومع ثقافة الخضوع التي تجذرت في المواطن العربي، ولن تنجح مبادرات الحكومة الالكترونية إلا بتظافر سواعد المواطنين النزهاء الراغبين في تنمية أوطانهم لا تنمية التخلف من خلال احداث ثورة في التفكير والممارسة بعيدا عن شخصنة السلطة والانتقال الة بناء دولة وطنية، دولة قانون ومؤسسات.

اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: الوضع السياسي السائد في معظم الدول العربية يعرقل مبادرات الحكومة الالكترونية

تبين من خلال البحث التحقق من صدق الفرضية الأولى، حيث توصلنا إلى ان الأنظمة السياسية العربية تعرف أزمة حكم عميقة أدت الى حرمان فئة واسعة من المواطنين من حقوقهم الأساسية مما أدى إلى استقالة جماعية للشعوب العربية من أداء واجباتهم نحو أوطانهم أو الاهتمام بالشأن العام لاقتناعهم ان السلطة محاطة بالوصوليين والمتسلقين الذين يكرسون الممارسات الفاسدة والزبونية، فالطريق ليس معبدا وسهلا للارتقاء بالعمل الحكومي وإحداث ثورة سلوكية، ثقافية، سياسية، اقتصادية...الخ، لذلك فمن المفترض ان يتوقع ويتحسب القائمين على مثل هذه المبادرات مقاومة شديدة للتغيير يجب إدارتها، احتوائها والتحكم فيها لإنجاح إقامة حكومات الكترونية.

- الفرضية الثانية: الحكومة الالكترونية نموذج غربي غير صالح للدول العربية

ان القول بان الحكومة الالكترونية نموذج غربي غير صالح في البيئة العربية ليس له أساس من الصحة، فحسب ما تم التوصل إليه فان البيئة العربية غير جاهزة حاليا لتحقيق نضج الكترو-حكومي، وهي تعاني من تخلف في العديد من البنى خاصة منها البنية السياسية، وتحقيق نتائج ايجابية في مبادرات رقمنة الأعمال الحكومية بمراحل متقدمة أمر صعب جدا لكنه غير مستحيل اذا توفرت العديد من العوامل في مقدمتها الرغبة والإرادة السياسية لأصحاب القرار الذين يمكنهم تكييف الخصوصية القطرية مع متطلبات العصر(الجاهزية) وإحداث تغييرات جذرية في العديد من أوجه القصور التي تعيق تحقيق تلك المشاريع من خلال استراتيجيات على المدى المتوسط والطويل مما يستدعى فترة زمنية أطول لتحقيق حكومات الكترونية عربية.

في الاخير نخلص الى انه يمكن للحكومات العربية الواعية الاستعانة بالوسائط الالكترونية لإقامة نموذج سياسي يستند إلى مبادئ الشفافية والمشاركة والتعاون، وهذا تغيير ثقافي يجعل الحكومة والمواطنين وأصحاب المصلحة الآخرين من المجتمع بمثابة شركاء، وهذا ما يجب على الحكومات العربية الاقتناع به وتجسيده عبر زيادة فتح معلوماتها لأصحاب المصلحة كاستجابة لمبادئ الحكم الراشد الذي تنادي به الشعوب العربية وكذا المنظمات الدولية.

الهوامش :

[1] منشورات الاتحاد الدولي الاتصالات، المسألة 2/3-17:التقدم المحرز في أنشطة الحكومة الإلكترونية وتحديد مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية لفائدة البلدان النامية، متاح على الموقع www.itu.org، تاريخ الاطلاع 2017/02/26.

[2] مصطفى يوسف الكافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دمشق: دار رسلان للنشر والتوزيع، 2009، ص13.

[3] عبد الحميد قرفي،الإدارة الجزائرية مقاربة سسيولوجية، الجزائر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص104.

[4] علي لطفي، الحكومة الالكترونية بين النظرية والتطبيق الفعلي، ورقة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي السادس حول الإدارة العامة الجديدة والحكومة الالكترونية المنعقد من 9-12 ديسمبر 2007، دبي، ص03.

[5] مصطفى يوسف الكافي، الحكومة الالكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دمشق: دار رسلان للنشر والتوزيع، 2009، ص20.

[6] إبراهيم قنديلجي، الحكومة الالكترونية، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2015، ص76.

[7] منشورات الاتحاد الدولي الاتصالات، مرجع سابق.

[8] Dan Lupua, Corina Georgiana Lază, Influence of e-government on the level of corruption in some EU and non-EU state, 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013, p366.

[9] رافت رضوان، مرجع سابق، ص17.

[10] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص71.

[11] Amitabh Ojha, Shailendra Palvia and M. P. Gupta, A Model for Impact of E-Government on Corruption: Exploring Theoretical Foundations , India, P160.

[12] منشورات الاتحاد الدولي الاتصالات، مرجع سابق.

[13] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص53.

[14] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص40 .

[15] عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص64.

[16] منشورات الاتحاد الدولي الاتصالات، مرجع سابق.

[17] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 42 .

[18] عصام عبد الفتاح مطر، مرجع سابق، ص 50.

[19] عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص64.

[20] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص54.

[21] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 69.

[22] عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص45.

[23] مصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص70.

[24] عامر ابراهيم قنديلجي، مرجع سابق، ص50.

[25] المرجع السابق، ص45.

[26] نفس المرجع.

[27] غازي فيصل حسين، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص118.

[28] عبد الحميد قرفي، مرجع سابق، ص107.

[*] للمزيد من التفاصيل انظر في مفهومي الاعلام والاتصال

[29] Hichem Sharabi, Neopatriarcat, Alger : Edition Marinoor, 1995, p23.

[30] غازي فيصل حسين، مرجع سابق ذكر، ص24.

[31] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص117.

[32] بومدين طاشمة، مرجع سابق، ص139.

[33]Heeks Richard,E-government in Africa: Promise and Practice, iGovernment Working Paper Series, Paper n 13. Institute for Development Policy and Management University of Manchester,2002, P18.

[34] خميس حزام والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية مع الإشارة الى تجربة الجزائر، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص23.

[35] محمد علوان، إشكالية بناء ثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت:المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع مجد، ط1، 2009، ص66.

[36] برهان غليون، الديمقراطية العربية- جذور الأزمة وأفاق النمو، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994، ص ص 123-745.

[37] محمد علوان، مرجع سابق، ص08.

[38] نفس المرجع، ص20.

[39] نفس المرجع السابق، ص 38.

[*] تباينت التعريفات المتعلقة بالازمة بين اعتبارها حدثا، حالة، مشكلة، صراعا ....وغيرها. والازمة عند الصينيين We-Si وتعني خطر وفرصة، فهي من جهة خطر يهدد كيان معين(فرد- مؤسسة-دولة) يجب معالجتها وهي كذلك فرصة يجب استغلالها واقتناصها. ويعرف عبد الاله البلداوي الازمة على انها مجموعة الظروف والأحداث التي تنطوي على تهديد واضح للوضع الراهن المستقر في طبيعة الأشياء، وهي النقطة الحرجة والحاسمة التي يتحدد عندها مصير الكيان المعني ولها مراحل عدة : مرحلة الميلاد، مرحلة النمو، مرحلة النضج، مرحلة الانحسار، مرحلة الاختفاء. من اهم خصائصها:

- التعقيد والتشابك والتداخل في عناصرها.
- مصدر او مصادر للخطر والتهديد.
- درجة عالية من التوتر.
- تسارع الاحداث .
- الحيرة في الاختيار بين البدائل المطروحة .
- ضغط أزموي يتولد عن قوى ضاغطة على الكيان المعني او متخذ القرار.
- تتطلب الازمة ايجاد او ابتكار وسائل لمواجهتها والتصدي لها .

[40] خميس حزام والي، مرجع سابق، ص21.

[41] نفس المرجع السابق، ص.13

[42] عبد العزيز إبراهيم عيسى ومحمد محمد عبد الله عمارة، السياسة بين النمذجة و المحاكاة، ط1، الإسكندرية : المكتب الجامعي الحديث، 2004، ص178.

[43] محمد علوان، مرجع سابق، ص 96.

[44] نفس المرجع، ص99.

[45] نفس المرجع، ص ص 98-105.

تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأورو- أطلنطي

أ. عبـــاس عـقـيـلـة
كلية العلوم السياسية و العلاقات الدولية
جامعة الجزائر ـ 3

ملخص:

خلقت الأزمة الأوكرانية حربا باردة جديدة بين المتنافسين العملاقين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية حليفة الاتحاد الأوروبي، وكشفت هذه الأزمة عن العجز الأوروبي في الحماية والدفاع عن السلامة والأمن الاقليمي الأوروبي وعن التبعية الأمنية الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي رغم الوجود القانوني والمؤسساتي للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة في النصوص التأسيسية لمعاهدة الاتحاد الأوروبي.

الكلمات الدالة: الأزمة الأوكرانية–لأمن الأوروبي- الاتحاد الأوروبي–منظمة حلف الشمال الأطلسي- العلاقات الأمنية الأورو - أطلنطية.

Abstract

La crise Ukrainienne a créé une nouvelle guerre froide entre les deux grands concurrents ; la Russie et les États-Unis d'Amérique et son allié l'Union Européenne. Cette crise a révélé d'un côté le déficit Européen en matière de sécurité et de défense et la dépendance de cette derrière à l'OTAN et ce, malgré l'existence du cadre juridique et institutionnelle de la Politique de Sécurité et de Défense Commune (PSDC) dans le traité fondateur de l'Union Européenne.

Mots clés : La crise Ukrainienne, la sécurité Européenne, l'Union Européenne, Organisation du traité de l'Atlantique nord, les relations euro-atlantique.

مقدمة:

تواجه أوروبا تهديدا أمنيا ثقيلا يتمثل في قدرتها على ردع التحدي الروسي المتمثل في التشويش على انضمام دول شرق أوروبا للاتحاد الأوروبي إضافة إلى القوة المتنامية لروسيا سيما في ظل الإصلاحات التي ادخلها النظام الروسي على الجيش سنة 2008، الأمر الذي يزيد من عمق الفجوة بينها وبين الدول الشرقية لأوروبا.

بعد مرور ثلاث سنوات على تفاقم الأزمة الأوكرانية و ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014، لا تزال هذه الاخيرة تشكل أكبر و أخطر التهديدات على الإطلاق للأمن القومي الأوروبي، و تعبر الأحداث التي شهدتها أوكرانيا تحديا جيوسيا، أمنيا و سياسيا لم تشهده القارة الأوروبية منذ نهاية الحرب الباردة، الأمر الذي صرح به كبار المسؤولين الغربيين في أكثر من مناسبة، فقد صرح الأمين العام لحلف الناتو "أندرس فوج راسموسن" بأن " الأزمة الأوكرانية هي أخطر أزمة تواجهها أوروبا منذ نهاية

الحرب الباردة "، كما صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة "هيلاري كلينتون" بأن " روسيا تحاول إعادة تشكيل الحدود في العالم "، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في النظام الأمني في مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وقد استطاعت الأزمة في أوكرانيا أن تفتح فصلا جديدا في مجال الأمن الأورو - أطلنطي.

وكانت مفاجأة كبي لأكثر من ملاحظ، وعديد من المسؤولين ورجال السياسة الغربيين الذين تحدثوا علنا عن تغيير في المشهد الأمني الأوروبي، و تشير التقديرات إلى أن هذه الأزمة استطاعت خلق متغيرات أمنية جديدة للقرن الحادي والعشرين، وتتطلب رد فعل قوي من حلف شمال الأطلسي[1].

تعتبر الأزمة التي تعصف بأوكرانيا في نظر كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، ليس مجرد صراع بين أوكرانيا وروسيا وحسب، بل هي صراع داخل الفضاء الأوروبي، يهدد أمنها واستقرارها، ووفقا لهذا، ما هي تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي والأطلسي؟

خلفيات الأزمة الأوكرانية:

في البداية، يجب عرض تشكيلة المجتمع الأوكراني المتعدد العرقيات، إذ تنقسم أوكرانيا إلى جزئين، جزء من أصل روسي وتتحدث عناصره اللغة الروسية و هم مقتنعون بأن روسيا هي بلدهم الأم، و يتركز هذا الجزء في شرق وجنوب البلاد بالإضافة إلي أغلبية سكان شبه جزيرة القرم , أما الجزء الأخر فهو يتكلم اللغة الأوكرانية ويرى أنه جزء لا يتجزأ من القارة الأوربية ويدعو إلى الانضمام للإتحاد الأوروبي , أما شبه جزيرة القرم فقد كانت جزءا من الإمبراطورية الروسية و بعد ذلك جزءا من الإتحاد السوفيتي، فقد ضمتها روسيا رسميا إليها في عام 1783 م.

تفسر تشكيلة المجتمع الأوكراني و الموقع الاستراتيجي لأوكرانيا، مطامع كل من روسيا و أوروبا حليفة الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى لأوكرانيا، حيث تقع في المنطقة العازلة بين روسيا وأوروبا، جعلها تقع ضحية للحسابات الجيوسياسية للقوى العالمية والإقليمية، حيث أنها سلاح ذو حدين، حيث أنها حلقة وصل بين قوتين عظيمتين وهي القوة الشرقية " روسيا " والغربية " الإتحاد الأوروبي " حليف الولايات المتحدة.

يوضح الموقع الجغرافي والخلفية التاريخية للبلد أن أوكرانيا كانت جزءا من روسيا، و لذلك تسعي هذه الأخيرة بكل قوتها لاستعادتها، و قد أدى ضم روسيا لشبه جزيرة القرم إلي توتر العلاقات بين العملاقين الروسي و الأمريكي، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن ضم شبه جريرة القرم إلى روسيا هو بداية جديدة لروسيا في إعادة مجدها مما شكل لديها حالة من الخوف على مكانتها السيادية من جهة، و مصالحها في أوكرانيا من جهة أخرى[2].ويأتي الاهتمام الروسي بدول شرق أوروبا

من البعد الاستراتيجي لهذه الدول في السياسة الخارجية الأميركية، اذ تهدف هذه الأخيرة إلى ضم هذه الدول إلى حضن السياسة الغربية عبر دخولها في الاتحاد الأوروبي أو عبر إدخالها في حلف شمال الأطلسي [3]. خاصة و أن الأمريكيين أبدوا منذ عقود خوفهم من ظهور أي شكل من أشكال التكتل بين روسيا و دول أوروبا الشرقية، و في هذا الصدد يقول "بريجينسكي"[*] بعد سقوط الاتحاد السوفياتي " يجب تفكيك أي تكتل أوراسي، وحرمان روسيا من ثلاث دوائر مركزية هي "أوكرانيا أوزباكستان وأذربيجان"، ويظهر تصريح "هلاري كلينتون" في "دبلن" على هامش اجتماع منظمة الأمن والتعاون الأوروبي في ديسمبر 2011 المخاوف الأمريكية من محاولة إحياء تكتل أوراسي مناهض لأمريكا حيث قالت " إننا نشهد محاولة إحياء السوفييت في المنطقة بأسماء أخرى، فهي تارة اتحاد جمركي وأخرى اتحاد أوراسي، و نحن نعرف الهدف من هذا ونحاول أن نجد طرقا لمنع حدوثه"[4].

تُجسد الأزمة الأوكرانية الحالية ترجمة عملية للصراع البارد بين روسيا والولايات المتحدة الأميركية الذي بدأ بالظهور مع تبوء فلاديمير بوتين سدة الرئاسة في العام 2000، وقد دفعه فكره القيصري إلى وضع استراتيجية تهدف إلى إعادة ما يُسمى بالسلطة العامودية، وهي عبارة عن نموذج سُلطوي للحكم مما أدى إلى وقف الليبرالية السياسية التي بدأها ميخائيل غورباتشوف سابقا[5].

فقد أصبحت روسيا "بوتين" دولة رجعية، حيث تتكرس قناعات هذا الأخير في كون النظام الأمني الأوروبي الذي ظهر في نهاية الحرب الباردة لا يعكس مصالح روسيا، لذا فهو يسعى جاهدا من اجل جعل النظام الأمني الأوروبي أكثر توافقا مع المصالح الروسية، وهو يسعى لاستعادة ما يعتبره المكان الطبيعي لروسيا في أوروبا، كما أنه يسعى لحماية الفضاء الموروث عن مرحلة ما بعد الاتحاد السوفياتي من خلال منع تغلغل القيم والمؤسسات الغربية المتمثلة في حلف الشمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي[6].

ففي خطاب للرئيس "فلاديمير بوتين" أمام الجمعية الفيدرالية الروسية في 18 مارس 2014، دعا لاستعادة "روسيا التاريخية" وحدودها، كما أعلن وزير الخارجية "لافروف سيرغي" أثناء حديثه في نادي "فالداي" في 23 أكتوبر 20144 أنه "على مولدافيا ودول البلطيق أخذ الأحداث في أوكرانيا بعين الاعتبار واستخراج العبر"، لهذا فان التدخل الروسي في أوكرانيا وضمه لجزيرة القرم ليس مجرد خيانة لأوكرانيا فحسب، بل هو زعزعة لمستقبل الاستقرار في كل أنحاء أوروبا [7].

و في هذا الصدد، تصدرت مسألة مواجهة القضايا المرتبطة بحلف الشمال الأطلسي و تزايد دوره عالميا، و توسيع عضويته ليكون على الحدود الروسية المرتبة الأولى في قائمة أهم المخاطر الخارجية التي تهدد الأمن القومي الروسي و هي تعتبر بذلك من بين أهم محددات استراتيجية روسيا الخارجية إلى جانب التطرف الديني و غيرها، و قد تم تأكيد ذلك في العقيدة العسكرية الروسية

الجديدة التي أقرت في 26 ديسمبر 2014، و في هذا السياق تشير العقيدة إلى قلقلة الدول و المناطق، في إشارة ضمنية إلى ظاهرة عدم الاستقرار في سوريا و ليبيا بجانب أوكرانيا بطبيعة الحال[8].

جذور الأزمة الأوكرانية:

لا تزال أسباب الأزمة الأوكرانية موضوع نزاع شديد، و لا يزال المحللون ورجال السلطة لطرفي الصراع يدافعون بشدة عن تفسيراتهم الشخصية للأحداث بطريقة غير موضوعية، إلا أن هناك نقطة أساسية يتم تجاهلها و إهمالها باستمرار، و هذا ما يعود إما إلى نسيانه أو إلى إساءة فهمه من قبل الكثيرين في الغرب، إذ أن جذور الصراع الأوكراني تنبع من القرارات التي اتخذت قبل وقت طويل من اندلاع أي قتال، ولعل أبرز ما أثار واحدة من أخطر الأزمات الجيوسياسية (الأزمة الأوكرانية) في عصرنا هو انعكاس حدثين ساعدا في إعادة رسم مسار القرن 20، و هما مؤتمر يالطا المنعقد في فيفري 1945 و قمة مالطة عام 1989، حيث لا تزال القرارات المصيرية للاجتماعين تلقي بظلالها على الساحة الدولية، وعلى الرغم من اختلافهما من حيث المضمون والسياق التاريخي، إلا أن كلاهما قد سعى (وفشل في نهاية المطاف) لإنتاج نظام أمني أوروبي أكثر استقرارا و لعل الأزمة الأوكرانية ليست سوى آخر أعراض الفشل في التوفيق بين المصالح المختلفة في القارة الأوروبية[9].

و قد خيمت المنافسة الشرسة على أجواء الحقبة التي سبقت الأزمة الأوكرانية، و ذلك بين الاتحاد الأوروبي و روسيا من أجل التوجيه الجغرافي و الاقتصادي للمستقبل في أوكرانيا، وتعود جذور الأزمة في هذه الأخيرة إلى الحرب بين روسيا وجورجيا التي نشبت عام 2008، والتي أنهت احتمال انضمام كل من جورجيا و أوكرانيا لمنظمة حلف الشمال الأطلسي[10].حيث تم تحطيم العلاقات بين الناتو و أوكرانيا التي تعود إلى الأيام الأولى لاستقلال أوكرانيا في ربع القرن الماضي و التي تحكمها شراكة خاصة تم تعزيزها و تطويرها على مدى سنوات طويلة[11].

ويبدو أن الأزمة الأوكرانية هي نتيجة سوء تفاهم بين روسيا و القوى الغربية وهي وليدة فجوة التواصل بين موسكو والغرب خاصة الاتحاد الأوروبي، و هذا منذ اندلاع الصراع الجورجي عام 2008، واستئناف الحوار بين هذه الفواعل يتطلب وعي و إدراك متبادل للخصوصيات التاريخية والثقافية لكل منهما[12].

و قد ساعد تولي حزب الأقاليم الموالي لروسيا للسلطة سنة 2010 الى اندلاع الأزمة الأوكرانية، بعد أن تمكنت هذه الأخيرة من إسقاط مشروع الثورة البرتقالية التي اندلعت سنة 2004، تلك الثورة التي حملت أمال الشعب الأوكراني بالتخلص من الفساد، وخاصة من البيروقراطية الشيوعية، وتحقيق الرفاهية، وإنهاء معاناة الشعب من تأثيرات أزمة البطالة، وتدني الأجور، وتدهور القدرة الشرائية، حيث نجحت روسيا في استعمال سلاح الطاقة ضد أوكرانيا، الأمر الذي تسبب في

تدهور الاقتصاد الأوكراني، الذي يعتمد على 82 بالمئة من الغاز الروسي في إنعاش اقتصاده، خاصة أن أوكرانيا بلد بارد ومساحته كبيرة باعتباره ثاني أكبر بلد في أوروبا الشرقية بعد روسيا، لذلك يحتاج إلى الموارد الطاقوية وعلى رأسها الغاز، الذي يمثل عصب الحياة في البلاد[13].

أدت الاضطرابات الاجتماعية والسياسية إلى تأزم الوضع وانفجار الأزمة في أوكرانيا في نوفمبر 2013، عندما بدأت الاحتجاجات الجماهيرية و اعتراض القسم الكاثوليكي في أوكرانيا ضد الرئيس "فيكتور يانوكوفيتش"، وقراره بالتخلي عن الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي الذي من شأنه تقريب العلاقات السياسية والتجارية، وتحالفه بدلا من ذلك مع روسيا، وقد لقيت الاحتجاجات صدى واسعا من قبل وسائل الإعلام الدولية عندما أرسلت الشرطة الأوكرانية لشن غارات على المتظاهرين، مما أدى إلى إصابة العديد منهم.

وبحلول جانفي 2014، تدهورت الحالة في كييف؛ وفي منتصف الشهر، انتقد البرلمان الأوكراني بشدة القوانين ضد الاحتجاجات، الأمر الذي أدى الى خلق احتجاجات أكثر عنفا فضلا عن الإدانة الدولية من الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، وقد لجأت الشرطة الأوكرانية في نهاية المطاف وبعد أيام قليلة من إقرار القانون إلى إطلاق النار لقمع المتظاهرين مما أدى إلى مقتل اثنين من المتظاهرين في أول إصابات رسمية ناجمة عن الاضطرابات منذ الثاني من نوفمبر، وبعد أقل من أسبوعين من صدور قانون مكافحة الاحتجاج، تراجعت الحكومة الأوكرانية في مواجهة رد الفعل العنيف و قامت بإلغاء القانون المثير للجدل.

و قد كان هذا الإلغاء بمثابة بداية تراجع واسع للقيادة الأوكرانية، حيث قدم أعلن رئيس الوزراء نيكولاي أزاروف" استقالته في 28 جانفي 2014، ومعه الكثير من أعضاء الحكومة كما أعلن البرلمان أنه سيقدم عفوا للمتظاهرين إذا وافقوا على إزالة الحواجز وترك احتلال المباني الحكومية. وفى الوقت نفسه، حاول الرئيس الأوكراني "فيكتور يانوكوفيتش" تخليص الوضع عن طريق تقديم تنازلات لكبار قادة المعارضة كما أفرج في الفترة الممتدة ما بين 14 و16 فيفري عن 234 متظاهرا اعتقلوا منذ ديسمبر، ولكن السلام لم يدم طويلا حيث اندلعت في غضون 48 ساعة اشتباكات بين الشرطة الأوكرانية والمتظاهرين، تسببت في مقتل ما لا يقل عن 88 شخصا في كييف.

وفي 21 فيفري، وقع الرئيس "يانوكوفيتش" حلا توفيقيا مع زعماء المعارضة، واختفى في اليوم التالي من كييف[14]، إلى شرق البلاد ومن ثمة نحو روسيا، وطالب هذه الاخيرة بحمايته من المتطرفين، وقد كانت روسيا وراء هذه الخطوة التي كان الهدف منها نشر الفوضى وإحداث فراغ دستوري، تمهيدا لسيناريوهات روسية، انتظرها بوتين منذ سنوات، وكان أهمها إعادة السيطرة على جزيرة القرم الاستراتيجية، تحقيقا لحلمه الكبير في استعادة مجد القياصرة الروس[15].

وقد حدد البرلمان الأوكراني موعد لإجراء انتخابات رئاسية جديدة في 25 ماي، وقام بعدها بتثبيت "أولكساندر تورشينوف" رئيسا مؤقتا، وعندما بدأ الاضطراب في شبه جزيرة القرم في مطلع مارس 2014، وافق البرلمان الروسي طلب بوتين باستخدام القوة لحماية المصالح الروسية هناك رغم زعم الحكومة الأوكرانية المؤقتة بأن روسيا شنت حربا ضدها بصورة غير رسمية[16]. وقد تدخلت روسيا في شبه الجزيرة بسبب الأهمية العسكرية الإستراتيجية وقد سيطرت عليها من دون أي خسائر ويدل هذا الأمر أن أوكرانيا واقعة عسكريا في قبضة الماكنة العسكرية الروسية[17]. وقد ضمت روسيا شبه جزيرة القرم رسميا في 18 مارس 2014.

ردود الفعل الكتلة الغربية من ضم شبه جزيرة القرم:

لا شك في استصغار المجتمع الدولي لقضية ضم روسيا لشبه جزيرة القرم واعتبارها مسألة ثانوية مقارنة بحالة الحرب التي يشهدها الشرق الأوكراني، ولكن، يجب التنويه بأمر خطير للغاية، حيث انه لم يسبق وان حدث في أوروبا الحديثة، أوروبا ما بعد الحرب – post-guerre - وفي وقت السلم أمر مماثل، وبهذا تشكل قضية القرم حالة فريدة من نوعها، حيث قامت الدولة الروسية بتجاهل الشرعية الدولية وجميع الأعراف والاتفاقيات الدولية والمعاهدات الحكومية الدولية القائمة باحتلال دولة أخرى وضم جزء من إقليمها إليها.[18]

و قد نظم حلف شمال الأطلسي عدة اجتماعات في أشكال مختلفة بخصوص الأزمة الأوكرانية، على غرار اجتماع وزراء خارجية دول التحالف ببروكسل في 1 أبريل 2014 الذي أسفر عن بيان مشترك يدين تصرفات روسيا و اتخاذ تدابير ملموسة لتعزيز قدرة أوكرانيا على ضمان أمنها، وتطوير قواتها المسلحة[19]. بالإضافة الى إعلان مجلس شمال الأطلسي بـ "ويلز" وبيان حول الرابط الأطلسي بنيوبورت، في 4 و 5 سبتمبر 2014، البيان المشترك بين لجنة الناتو وأوكرانيا (في كل من: نيوبورت 4 سبتمبر 2014، بروكسل 2 ديسمبر،2014 أنطاليا 16 مايو 2015)، بيان لوزراء دفاع دول حلف شمال الاطلسي (ببروكسل 25 يونيو 2015)، وقمة وارسو في جويلية 2016، ناهيك عن القمة المصغرة للحلفاء الشرقيين الجدد ببوخارست في 4 نوفمبر 2015 لإيجاد موقف مشترك قبل القمة المقبلة لحلف شمال الاطلسي[20].كما كانت ردود فعل الولايات المتحدة على أزمة أوكرانيا عام 2014 سريعة وقوية، وقد تصدر الرئيس "أوباما" زمام المبادرة، ولقي هذا الأمر ترحيبا أوروبيا ملحوظا، بسبب تركيز الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة على آسيا والمحيط الهادئ، بينما تم إهمال أوروبا، حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية ترفض التدخل في الشئون الأمنية الأوروبية، إلا أن الأمر تغير مع الأزمة الأوكرانية التي أنهت استخدام الإدارة الأمريكية للمفردات التي طالما استعملتها أثناء العملية التي قادتها في ليبيا في عام 2011، كـ "القيادة من الخلف"، أو "أخذ المقعد الخلفي" وغيرها، بل أكثر من ذلك، أنفقت الولايات المتحدة أموالا في أوروبا وصلت الى مليار دولار إضافية،

لتعزيز الوجود العسكري الأمريكي، كما زار الرئيس "باراك أوباما"، ونائب الرئيس "جو بايدن"، ووزير الدولة "جون كيري" أوروبا عدة مرات، وخاصة الدول الأوروبية الأعضاء في حلف الناتو، مثل دول البلطيق وبولندا ورومانيا، بالإضافة الى ارسال الو.م.أ قوات أمريكية و أخرى تابعة لحلف شمال الأطلسي لطمأنتهم بمصداقية و تفعيل المادة الخامسة من معاهدة حلف شمال الأطلسي "واحد من أجل الجميع و الجميع من أجل واحد"، نذكر على سبيل المثال، بعثة حلف شمال الأطلسي للشرطة الجوية في البلطيق، و نشر طائرات الكشف و التحكم ذات تكنولوجيا الرقابة و الإنذار المبكر المعروفة بـ " AWACS" في كل من بولندا ورومانيا وبحر البلطيق.

علاوة على ذلك، و على هامش قمة حلف الشمال الأطلسي التي عقدت في "نيوبورت" بـ "ويلز" غرب بريطانيا، في الرابع والخامس من سبتمبر 2014 تطرق الحلف الى أزمة أوكرانيا وتأكيد الدفاع الجماعي وضمان المساعدة المتبادلة بموجب المادة 5 باعتبارها الحجر الأساس للحلف[21]. حيث طمأن حلف الشمال الأطلسي حلفائه الأكثر تعرضا للخطر بزيادة تواجده العسكري غير الدائم في كل من بولندا ودول البلطيق ورفع قدراته على نشر قوات لمواجهة حالات الطوارئ على طول حدودها، و قد اختلفت الآراء بين مؤيد و مخالف، حيث اقترح أحد الجنرالات الحاضرين في القمة على ضرورة التفكير في وضع تدابير مضادة للحرب الهجينة، في حين ذهب آخرون الى أن الانتشار العسكري لقوات الناتو على مقربة من حدود روسيا قد يفتح مجالا لمشاكل داخل الحلف، حيث ان بعض الدول الأعضاء ليست لها الرغبة أو القدرة أو كلاهما معا على دعم عمليات الانتشار الضخمة[22].

كما أظهرت القمة أنه لا يزال هناك توتر داخل حلف الأطلسي بسبب تركيزه على –الشرق مقابل الجنوب- وفيما يتعلق بدوره -الإقليمي مقابل العالمي-، ورغم ان أزمة أوكرانيا لم تنهي هذه التوترات، ولكنها شككت في توازن الحلف بين الشرق و الجنوب، وبين أولوية الأمن الإقليمي و العالمي[23].

تجدر الاشارة الى انه عند استيلاء روسيا على شبه جزيرة القرم بصورة غير شرعية في مارس 2014 وبدء التدخل في أوكرانيا الشرقية، رد الغرب على هذا الإجراء بفرض عقوبات اقتصادية. في جويلية 2014، و قد تم تفعيل العقوبات بأسلوب منسق بواسطة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكندا وحلفاء وشركاء آخرين.

تم دعم هذه العقوبات بدرجة أكبر في سبتمبر 2014، كما تم اقرار تمديد فترة العقوبات المفروضة من الاتحاد الأوروبي، التي كان من المقرر أن تنتهي في جويلية 2015، إلى غاية جانفي 2016، أما العقوبات الأمريكية والكندية فهي غير محددة الأجل.

تنقسم العقوبات الاقتصادية المفروضة على روسيا في مجملها الى ثلاثة أنواع، يقيد النوع الأول الوصول إلى الأسواق والخدمات المالية الغربية بالنسبة لمؤسسات روسية حكومية محددة في القطاعات المصرفية والطاقة والدفاع، ويفرض النوع الثاني حظرا على الصادرات إلى روسيا من

أجهزة معينة عالية التقنية للتنقيب عن النفط وإنتاجه، أما النوع الثالث فيفرض حظرا على الصادرات إلى روسيا من بضائع عسكرية وبضائع ثنائية الاستخدام[24].

الا ان هذه العقوبات و غيرها، التي صدرت من الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية بحق روسيا الاتحادية هي عقوبات شكلية و هزيلة تعبر عن الاحراج الدولي الذي وقعت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، فالعقوبات التي اتخذت بحق عدد من المواطنين الروس بمنعهم من الدخول الى دول الاتحاد الأوروبي وتجميد حركة أموالهم هو انتهاك فض لحقوق الانسان، لأن هؤلاء المواطنين لم يقرروا السياسة الروسية وهم غير مسؤولين عن الازمة الأوكرانية التي خلقتها المخابرات الأمريكية، كما ان طرد روسيا من مجموعة الدول الثماني غير مجد، فالدول الثماني لا تقرر مصير الاقتصاد العالمي ودورها لا يتعدى البروتوكولات الدولية.

من الصعب تهديد روسيا بالعقوبات، فهي دولة نووية عظمى، كما أن لها حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي وتستطيع استيعاب كافة العقوبات التي يفرضها الغرب عليها و بإمكانها الرد عليها بعقوبات اقتصادية وسياسية أكثر إيلاما وضررا، فهي تتمتع بالاستقرار السياسي و بوضع اقتصادي متين، وبقيادة سياسية قوية وموحدة وتحتل نسبة 3 بالمئة من الإنتاج العالمي، وتشترك بعلاقات اقتصادية واسعة مع الهند والصين والبرازيل ذات الاقتصادات الفاعلة في الاقتصاد العالمي كما ان لها علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة مع أكثر البلدان العربية وخصوصا الدول الغنية بالبترول حيث تصدر يوميا اكثر من 12 مليون برميل من النفط ولديها فائض من العملات الصعبة بما يقارب الترليون دولار (ألف مليار) كما ان دول الاتحاد الاوربي يعتمد على روسيا في تأمين احتياجاتها من الغاز بنسبة 30 بالمائة[25].

إضافة إلى كل ذلك فان العديد من الدول الأوروبية تمتلك مفاعلات نووية روسية بحاجة إلى التقنيات الروسية لصيانتها وإلى اليورانيوم الروسي، ما يعني أنه في حال فرض عقوبات على روسيا ستتوقف هذه المنشآت عن العمل، وزيادة الفاتورة الحرارية وبالتالي زيادة أسعار النفط العالمية. وتُعتبر ألمانيا البلد الأوروبي الأكثر تعلقا اقتصاديا بروسيا، حيث تُشكل تقاطعا للمنتوجات النفطية الروسية في أوروبا، كما انها أولى الدول الأوروبية استيرادا للغاز والنفط الروسي. الى جانب دول أوروبا الشرقية، و هناك عدة مشاريع أوروبية تقوم بها روسيا منذ فترة لمد أنابيب الغاز شمالا وجنوبا.

من هذا المنطلق، نرى أنه من الصعب جدا أن تعمد أوروبا إلى المضي في عقوبات على روسيا خصوصا مع تصريحات "بوتين" الأخيرة والتي توعد فيها أوروبا أن تعود إلى عصر الحطب. كما أن الغاز ليس الوسيلة الوحيدة للضغط على أوروبا اقتصاديا، فهناك المواد الأولية (المعادن الأرضية النادرة) حيث تعتمد إيرباص (Airbus) بشكل حصري على روسيا لتزويدها بالتيتانيوم، بالإضافة الى المواد الغذائية كالقمح الذي تُزود به روسيا السوق الأوروبي.

من كل ما تقدم نرى أنه من الصعب جدا أن تعمد الدول الأوروبية المنقسمة إلى ثلاثة أقسام (ضد روسيا وعلى رأسها بريطانيا، مع روسيا وعلى رأسها ألمانيا وشبه المحايدة وعلى رأسها فرنسا) إلى فرض عقوبات على روسيا، إذ إن فرض هذه العقوبات ستكون له تداعيات سياسية كبيرة على أوروبا في وقت تحتاج أوروبا إلى التضامن و التحالف لعبور أزمة الديون السيادية[26].

تداعيات الأزمة الأوكرانية على الأمن الأوروبي الأطلسي:

تسبب الصراع الأوكراني بأزمة ثقة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي[27] وخلفت الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في فيفري 2014 علاقات متوترة بين روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما انجرت عنها تداعيات سلبية على العلاقات بين الجانبين، وفي هذا السياق، و بحجة قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، هذه القضية التي تستخدمها روسيا استخداما سياسيا منذ توتر العلاقات بينها و بين الغرب بسبب الأزمة الأوكرانية، شاركت هذه الأخيرة في مؤتمر سياسات الأمن الذي عقد في مدينة ميونيخ بألمانيا في الفترة الممتدة من 6 إلى 8 فيفري 2015، و قد جرت مناقشات حامية على هامش هذا المؤتمر كشفت عن خلافات أمريكية - أوروبية حول ما إذا كان من المناسب تزويد أوكرانيا بأسلحة هجومية لوقف المزيد من الاستيلاء على أراضي تلك الدولة من قبل الانفصاليين في الشرق الأوكراني من عدمه، و برز رأي قوي تقوده واشنطن، مفاده أن الوحدة الأورو-أطلنطية باتت أكثر أهمية من ذي قبل، ليس فقط بسبب تدخل روسيا في أوكرانيا، بل وأيضا بسبب تنظيم الدولة الاسلامية "داعش" الذي أصبح يمثل تهديدا لأوروبا و الدليل على ذلك العملية الإرهابية التي استهدفت مجلة شارلي إبدو في باريس في جانفي 2015. وهنا، يثير بعض الكتاب الغربيين مسألة حتمية الدفاع عن "القيم الغربية"، وعن "النظام الليبرالي" في مواجهة التطرف الإسلامي ومنظومته، وكذلك النظم الديكتاتورية التي تسعي إلي هدم نظام ما بعد انتهاء الحرب الباردة، وذلك في إشارة واضحة إلى روسيا، التي يري التحالف الأورو-أطلنطي أنها قامت بكسر نظام ما بعد الحرب الباردة، وتحدت علنا النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[28].

من الواضح أن هذا الصراع هو نتيجة وليس سببا لانحطاط مستوى الحوار الأمني منذ 1991 بين المجموعة الأورو-أطلسطية وروسيا.

يستند الأمن في أوروبا منذ النصف الثاني من القرن العشرين على تضامن أطلسي قوي و على مجموعة من الميكانيزمات و المعاهدات التي أصبح مشكوك فيها خلال العقدين الأخيرين، حيث اعتمدت الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE) الذي عقد في هلسنكي عام 1975 مبدأ حرمة الحدود للمنطقة الأورو-أطلسية، و لا يمكن إحداث تعديل في الحدود إلا باتفاق الأطراف، ولكن سرعان ما تم انتهاك هذا المبدأ في تسعينيات القرن الماضي في البلقان، خصوصا خلال الحملة

التي قامت بها منظمة حلف شمال الأطلسي في صربيا عام 1999، والتي أسفرت عن إنشاء كوسوفو كدولة جديدة، التي تعترف بها اليوم 36 من أصل 57 دولة عضو في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)، وضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014 ما هي إلا ضربة جديدة للوثيقة الختامية لهلسنكي بعد اعتراف موسكو باستقلال أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية في عام 2008 [29].

لهذا، سلط وزير الدفاع الفرنسي الضوء في قانون التخطيط العسكري 2014-2019، على صعود بعض التهديدات من خلال الأزمة الأوكرانية "الذي يوضح عودة القضايا المتعلقة باستخدام القوة وتهديد استخدام القوة في القارة الأوروبية. " و لهذا ينبغي مراجعة إعادة التوازن مع منطقة آسيا والمحيط الهادي بعد التزام الولايات المتحدة الامريكية بأمن أوروبا[30]. كما أكدت الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي "فيديريكا موغريني" في تصريح باسم الاتحاد الأوروبي، تم نشره على الموقع الرسمي للمجلس الأوروبي بمناسبة الذكرى الثالثة (18 مارس 2017) للضم غير الشرعي لشبه جزيرة القرم من طرف الاتحاد الروسي، بأن "الاتحاد الأوروبي ملتزم بالتنفيذ الكامل لسياسة عدم الاعتراف بهذا الضم الغير شرعي، و هو يدعو مرة أخرى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى النظر في اتخاذ تدابير مماثلة وفقا للقرار 262/68 للجمعية العامة، كما ان الاتحاد الأوروبي لا يعترف بالانتخابات التي نظمها الاتحاد الروسي في شبه جزيرة القرم ولا بالممثلين المحليين أو الوطنيين المنتخبين بهذه المناسبة"[31].

إن الهدف من بناء سياسة أمنية ودفاعية مشتركة (PSDC) للاتحاد الأوروبي في تشكيل قوات أمنية منفصلة عن حلف شمال الأطلسي الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي يسمح للأوروبيين بتطوير رؤية استراتيجية موحدة و مستقلة، و تقوية قدراتها بدلا من الاعتماد على الآخرين، وتحمل مسؤولية الأمن الإقليمي الأوروبي[32].حيث تنص الفقرة السابعة من المادة 42، بأنه: "في حال تعرض دولة عضو في الاتحاد الأوروبي لعدوان مسلح على أراضيها، يجب على الدول الأعضاء الأخرى تقديم العون والمساعدة بكل الوسائل التي بوسعها، وفقا للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، و هذا لا يخل بالطابع الخاص لسياسة الأمن و الدفاع لبعض الدول الأعضاء، كما ان التعاون و الالتزام في هذا المجال يجب أن يكون مطابقا للالتزامات المنصوص عليها في منظمة حلف شمال الأطلسي التي تبقى أساس الدفاع المشترك للدول الأعضاء في المنظمة و حقل تنفيذه"[33]. و تفعيلا لهذه المادة، ذكرت فرنسا أثناء الهجوم الإرهابي الذي تعرضت له باريس في 13 نوفمبر 2015 بأن الاعتداء عليها يعد اعتداءا و مساسا بالأمن الأوروبي، حيث قال الرئيس الفرنسي، فرنسوا هولاند، بأن: "العدو ليس عدو فرنسا بل هو عدو لأوروبا"[34] و قد طلب أنداك من وزير الدفاع مراسلة نظرائه الأوروبيين و تذكيرهم بالمادة 42 - فقرة 7، من معاهدة الاتحاد الأوروبي[35].

إلا ان السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية المشتركة اقتصرت منذ نشأتها في عام 2003 حتى اليوم على نشر بعثات مدنية هامشية ذات تأثير استراتيجي جد محدود، و لعل غياب سياسة أمنية و دفاعية أوروبية مشتركة حقيقية في ظل الربيع العربي والأحداث الأخيرة في أوكرانيا، لأكبر دليل على الصعوبات التي تواجه الأوروبيين لتحقيق الأهداف الثلاثة المذكورة أعلاه، بل أكثر من ذلك تبعيتها الأمنية لحلف الشمال الأطلسي[36].

خاتمة:

على الرغم من احتلال داعش والإرهاب الدولي الحصة الأكبر من اهتمامات المجتمع الدولي، الا أن ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في مارس 2014 خلط كل الأوراق الجيوسياسية والحسابات السياسية والأمنية، نظرا لكونه تهديد خطير ليس فقط لأوكرانيا وحسب، بل للخريطة الأمنية و الجيوسياسية الاقليمية و العالمية التي تغيرت بين ليلة و ضحاها في وقت لم يخطر على بال المجموعة الدولية، سيما و أن الأمر قد تم في فترة الأحادية القطبية بريادة الولايات المتحدة الأمريكية، الأمر الذي خلط حسابات الحلفاء الغربيين، و قد كشفت الأزمة الأوكرانية منذ انفجارها في 2010 عن الخلل الكبير و نقاط الضعف التي تحكم السياسة الأمنية و الدفاعية الأوروبية المشتركة التي تكمن في مجملها في مدى التبعية الأمنية اللامتناهية للدول الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي من جهة، و طغيان المصلحة القومية على المصلحة الجماعية للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

الهوامش :

[1] La crise ukrainienne et les relations OTAN-Russie, in : **http://www.nato.int/docu/review/2014/Russia-Ukraine-Nato-crisis/Ukraine-crisis-NATO-Russia-relations/FR/index.htm.**

[2] جورجينا ثروت حلمي عزيز، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الأمريكية_الروسية "2013_ 2015، المركز الديموقراطي العربي، أنظر: **http://democraticac.de/?p=34817**

[3] جاسم عجاقة، التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية، in : **http://www.aljoumhouria.com/pages/view/124897**

[*] زبغنيو بريجينسكي (Zbigniew Brzezinski) عمل كمفكر استراتيجي ومستشار للأمن القومي لدى الرئيس الأميركي جيمي كارتر بين عامي 1977 و1981 وهو يعمل حاليا مستشارا في مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، وأستاذابمادة السياسة الخارجية الأميركية في كلية بول نيتز للدراسات الدولية المتقدمة بجامعة جون هوبك نز في واشنطن .

[4] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، الأزمة الأوكرانية جذورها خلفياتها ومستقبلها بين يدي الأزمة، مجلة البيان، 18 مارس 2015، أنظر: **http://www.albayan.co.uk/rsc/print.aspx?id=3403**

[5] جاسم عجاقة، مرجع سابق.

[6] F. Stephen LARRABEE and others, **The Ukrainian Crisis and European Security Implications for the United States and U.S. Army**, California : RAND Corporation, 2015, P. 17.

[7] أوكرانيا بعد ثلاثة أعوام: أساس للتفاؤل، **مجلة الناتو**، 10 /2017/03، أنظر:

http://www.nato.int/docu/review/2017/Also-in-2017/ukraine-three-years-optimism-russia-military-war-poroshenko-stoltenberg-nato-secretary-general-crimea-annexation/AR/index.htm

[8] سفير د عزت سعد السيد، السياسة الروسية وامن الشرق الأوسط بين الإرهاب وإيران،

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx in:

[9]Richard SAKWA, The deep roots of the Ukraine crisis, april 15, 2015, in : **https://www.thenation.com/article/deep-roots-ukraine-crisis/**

[10]Dmitri TRENIN, **The Ukraine crisis and the resumption of great-power rivalry**, Russia: Carnegie Moscow Center, juillet 2014, P.4.

[11] Les relations OTAN-Ukraine , d'hier à aujourd'hui, Fiche d'information, septembre 2014, in **: www.nato.int**

[12] Philippe LEFORT, la crise Ukrainienne ou le malentendu européen, **Politique étrangère**, février 2014, P. 109.

[13] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سابق.

[14] Anthony RAMICONE & others, The Ukrainian crisis a disputed past and present, **Policy brief**, United States: Harvard IOP, may 2014, P. 4.

[15] محمد الأمين مقراوي الوغليسي، مرجع سابق.

[16] Anthony RAMICONE & others, Ibid, P. 4.

[17] جاسم عجاقة، مرجع سابق.

[18] Anna DOLYA, **L'annexion de la Crimée : leçons pour la sécurité Européenne**, Question d'Europe n°382, Paris : Fondation Robert Schuman, 22 février 2016, P. 1.

[19] Les relations OTAN-Ukrain , d'hier à aujourd'hui, Op.cit.

[20] André DUMOULIN, Crise russo-ukrainienne conséquences sur les politiques de défense OTAN-UE et de défense nationale, **Sécurité & stratégie** , n°126, Juin 2016, Bruxelles : Institut Royal Supérieur de Défense, P. 9.

[21] Magnus PETERSSON and Andres VOSMAN, European defense planning and the Ukraine crisis, **Focus stratégique**, n° 58, Paris: IFRI security studies center, June 2015, P.21.22.

[22] Riccardo ALCARO, **West-Russia relations in light of the Ukraine crisis,** Roma: Nuova Cultura, 2015, P.71.

[23] Magnus PETERSSON and Andres VOSMAN, Op.cit, P.22.

[24] **مجلة الناتو**، العقوبات بعد شبه جزيرة القرم هل نجحت؟، أنظر:

http://www.nato.int/docu/review/2015/Russia/sanctions-after-crimea-have-they-worked/AR/index.htm

[25] عودت ناجي الحمداني، تداعيات الازمة الاكرانية على العلاقات الامريكية الروسية، مجلة: **الحوار المتمدن**، عدد 4408، 29 مارس 2014، انظر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=407844

[26] جاسم عجاقة، التداعيات الاقتصادية للأزمة الأوكرانية، in : http://www.aljoumhouria.com/pages/view/124897

[27] Igor DELANOE, L'avenir des relations entre la Russie et la communauté Euro-Atlantique, Revue géopolitique, 7 février 2015, in : http://www.diploweb.com/L-avenir-des-relations-entre-la.html

[28] سفير د عزت سعد السيد، السياسة الروسية وأمن الشرق الأوسط بين الارهاب وإيران:

http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5466.aspx

[29] I. DELANOË, La crise Ukrainienne et l'espace sécuritaire Europe-Russie, PSEI, n° 1, Questions de paix et de sécurité internationale, 15 juillet 2015, in : http://revel.unice.fr/psei/index.html?id=259.

[30] André DUMOULIN, Op.cit, P.8

[31] Déclaration de la haute représentante, Mme Federica Mogherini, au nom de l'UE, sur la Crimée, in : **http://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2017/03/17-hr-declaration-crimea/**

[32] Giorgio GARBASSO et autres, **La sécurité Européenne apres la Libye et l'Ukraine: quel leadership ?**, synthèse du séminaire, Paris : Notre Europe – Institut Jacques Delors, 28 juillet 2014, P. 4 .

[33] Traité de l'Union Européenne, Traité sur l'Union Européenne (version consolidée), J.O de l'Union Européenne, N° C83 du 30 mars 2010., P. 38 - 39.

[34] L'Union européenne et la politique de sécurité et de défense commune, in : http://www.defense.gouv.fr/dgris/action-internationale/l-ue-et-la-psdc/l-union-europeenne-et-la-politique-de-securite-et-de-defense-commune

[35] Ibid.

[36] Giorgio GARBASSO et autres,Op.cit, P. 4 .

جهود القوى الصاعدة
في التعجيل بإصلاحات هيئة الأمم المتحدة

د. إدريس عطية
جامعة تبسة.

ملخص:

تستهدف هذه الورقة التعرض لدراسة مستقبل العلاقات الدولية في ظل الأدوار التي يمكن أن تضطلع بها القوى الإقليمية الصاعدة، الساعية لإيجاد مكانة فاعلة في الممارسات الدولية المتسارعة، بحيث تتطلع هذه القوى لأدوار أكبر خارج محيطها وحدودها الإقليمية، جاهدة في ذلك إلى طبع تصوراتها المستقبلية في العلاقات الدولية، وترتكز هذه الدول في طرحها القائم على إصلاح الأمم المتحدة، بناء على الخلل الوظيفي الذي يكتنف ميكانيزمات تسيير دواليب المنظمة، وعدم الحاجة إلى بعض الهيئات الأخرى، كمجلس الوصاية، هذا إضافة إلى إجمالها عقبات ومشاكل الأمم المتحدة، مثل عجزها في تكوين جيش أممي، وقاموس عالمي لتعريف المصطلحات والتي على رأسها اليوم، مفهوم الإرهاب، والعدوان، والتدخل... وغيرها، إلى جانب العجز الأفقي الذي أصاب هيئة الأمم في حل الكثير من النزاعات، وإدارة الأزمات الإنسانية.

الكلمات الدالة: القوى الصاعدة، الأمم المتحدة، مجلس الأمن، الترتيب الدولي، المشكلات العالمية، المستقبل المشترك.

Abstract:

This paper aimed exposure to study the future of international relations in the light of the roles that can be undertaken by regional powers emerging, seeking to find an effective position in the accelerating international practices, so that these forces are looking more outside the perimeter and territorial boundaries of the roles, hard at it to reprint future perceptions in international relations. These countries are based to ask based on United Nations reform, based on the dysfunction surrounding the mechanics of running Motors organization, and need not to some other bodies, such as the Council guardianship, add this to the summarized obstacles and problems of the United Nations, such as the inability to form a UN army, global Dictionary to define terms which are headed today, the concept of terrorism, aggression, interference ... and others, as well as horizontal deficit, which hit a UN body to resolve a lot of conflicts and humanitarian crises management.

Key words; rising powers, the United Nations, the Security Council, the international rankings, global problems, common future

مقدمة:

تتطلع القوى الصاعدة الجديدة إلى أداء أدوار أكبر على المسرح العالمي، إذ يبدوا أن الثابت الوحيد، هو عنصر التأثير، الذي يطرح بإستمرار في ظل "**حقبة ما ــ يسمى ـ بعد الحرب الباردة**"

بإعتبار أن مرحلة ما بعد سقوط جدار برلين وإنهيار الإتحاد السوفياتي، قد شهدت لحظة تراجع كبير في ظاهرة التوازن العالمي، أو لحظة ما يعرف بالأحادية الأمريكية، التي حادة في بدايتها، والتي بدأت الأمور فيها تعود ـ فيما بعد ـ إلى حالة من التوازن وبالخصوص بعد الفراغ الذي أحدثه زلزال تفكك الإتحاد السوفياتي، وإرتدادات ذلك الزلزال على هيكل القوى العالمي.

ولقد شهد هيكل توزيع القوى في النظام العالمي -عبر التاريخ- تغيرات راديكالية تتناسب والسياق التاريخي الذي حدثت فيه.

والتي ساهمت في تشكيل و بلورة شكل النظام العالمي وتوزيع القوى فيه، حيث إتسم القرن التاسع عشر بسيطرة الإمبراطوريات التقليدية (فرنسا والمملكة المتحدة) على مقاليد القوة في العالم، بينما القرن العشرين أفول هذه الإمبراطوريات كقوى عظمى، لصالح الولايات المتحدة والإتحاد السوفياتي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وإبان الحرب الباردة التي أعادت رسم خريطة توزيع هذه القوى والتي سميت حسب العديد من الباحثين في حقل العلاقات الدولية بالثنائية القطبية.

وعلى الرغم من الأحادية التي ميزت الوضع الدولي ـ بعد زوال نظام يالطا ـ إلا أن استقرار الولايات المتحدة الأمريكية ليس هو السمة الوحيدة المميزة للمنتظم العالمي الراهن، فبالإضافة إلى ذلك نجد البروز الكبير لكل من اليابان ودول الإتحاد الأوروبي، وكذلك بعض من القوى الإقليمية الأخرى التي تتطلع إلى أداء بدور سياسي على الساحة العالمية، كحال دول مجموعة "**البريكس**" **"BRICS** " (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا)، التي تدفع بقوة إلى كسب مساحة واسعة في الفضاء الجيو-استراتيجي العالمي، للتطلع إلى القيام بأدوار أكبر في النسق العالمي الذي دخل مرحلة البحث عن هوية البنية الجديدة أو بالأحرى النسق الآخذ في التشكل.

وفي ظل المتغيرات الدولية الراهنة، تعيش هيئة الأمم المتحدة عدم إنسجام متواصل بين أعضائها بسبب الظروف الجديدة في العلاقات الدولية، والمتمثلة في نظام تهمين عليه الولايات المتحدة الأمريكية سياسيا، وتقوده اقتصاديا مجموعة الثمانية الكبار G8، ودفاعيا حلف الناتو (منظمة حلف شمال الأطلسي NATO).

ولذلك تسعى مجموعة من الدول الصاعدة إلى إعادة النظر في ميثاق الهيئة الأممية، مشكلة في ذلك جبهة موحدة ومتساندة تتكون من اليابان، والهند، وألمانيا، والبرازيل إلى جانب جنوب إفريقيا، ساعيا منها في ذلك إلى تجسيد إصلاحات فعلية تمس الهياكل الأساسية للمنظمة الأممية، وكذا دوروها ووظائفها للتجاوب ومعطيات زمن ما بعد الحداثة، وما تفرضه العولمة من تجليات تتجه بالمجتمع الدولي إلى المزيد من الكوارث والمآسي الإنسانية، ذات الطابع الجماعي والعابر للحدود والمتخطي للقارات، وليس بالضرورة مشكلات قطرية أو ذات طابع محلي.

وبناء على ما سبق يمكن أن نطرح اشكالية الدراسة التالية : **كيف تتحدد أدوار القوى الصاعدة في إصلاح هيئة الأمم المتحدة في ظل التغيرات الدولية والعالمية الجديدة ؟**

ومن أجل الاجابة على اشكالية هذه الدراسة ؛ تم توظيف الفرضية المختارة التالية :

كلما كان هناك تنسيق بين القوى الاقليمية الصاعدة كلما كان لها دور بارز في التأثير على أجندة هيئة الأمم المتحدة بما فيها السعي لإصلاحها.

ويحاول هذا البحث ـ عبر أربعة محاور ـ الكشف عن تطلعات القوى الصاعدة في الدفع بوتيرة متسارعة اصلاح الأمم المتحدة، ومحاولة استعراض مختلف المجهودات لإصلاح هذه الهيئة الأممية، لاسيما تلك الإصلاحات المتعلقة بوظائف مجلس الأمن الدولي.

المحور الأول: القوى الصاعدة المفهمة والمعايير

على الرغم من الصعوبات الكبيرة التي ما تزال تواجهها دول الجنوب من أجل الخروج من حالة التخلف والركود الذي تعاني منه، والسعي لتحقيق التقدم المنشود في مختلف أبعاد التنمية، فإن البعض منها قد نجحت في بلوغ مستويات معتبرة وسريعة من النمو الإقتصادي إمتدت لعقودا من الزمن، وهو الأمر الذي جعلها محل إهتمام المؤسسات الدولية والقوى الإقتصادية الغربية القائمة، والتي صنفتها تقاريرها ودراساتها الرصدية والإستشرافية ضمن ما أطلق عليه "الإقتصاديات/ الأسواق/ الدول الصاعدة"، ومن بين قوائم الإقتصادات والدول الصاعدة المتعددة والمختلفة بإختلاف المعايير التي وضعت لتحديد هذا الصعود وتعريفه، تلك التي عرفت بتجاربها التنموية المتميزة، وبقواها وقدراتها الكبيرة الكامنة، ما جعلها تستحق تسمية "القوى الصاعدة"، وأبرز تلك القوى هي التي أطلق عليها ـ إختصارا تسمية ـ "البريكس"[1].

وهناك من يرى أنه لا يمكن القول بوجود تعريف لها، أي الدول الصاعدة "**القوى الصاعدة**" أو "**القوى المنبثقة**" أو "**الإقتصاديات الصاعدة**" باللغة الفرنسيةPays émergents باللغة الإنجليزية Rising Powers وهناك من يقول أنه ليس لها تعريف إقتصادي محدد، أو بالأحرى هو مصطلح غامض، وهذا التصور ظهر في ثمانيات القرن العشرين مع التطور في أسواق البورصة في الدول النامية[2]، أو دول الجنوب، تزامنا مع بحث بنوك الإستثمار الأمريكية عن أسواق لتعظيم مكاسبها، وحماية مكانتها كقوة في الأسواق المالية[3].

ويمكن القول أن الدول الصاعدة ـ وهو مصطلح أستحدث من طرف الاقتصادي الهولندي Antoine Van Agtmael في التجمع المالي الدولي، وكان أول إستعمال للعبارة سنة 1981م ـ هي التي كانت تقدم فرصا مناسبة للمستثمرين[4]. ولكنها ما تزال الأقل تقدما، أو التي لم تصل إلى مستوى

الدول المتقدمة، ولا تصنف في هذه الفئة، ومن هنا يمكن التساؤل عن قاعدة أو معيار تصنيف هذه الدول؟[5].

وعلى العموم، فإن لهذه الدول خصوصية معينة تظهر ـ بالدرجة الأولى ـ في المجال الإقتصادي والتي تمتاز بـ : تسجيل نمو سريع، ومستوى معيشي للأفراد يتجه نحو مستوى الدول المتقدمة، وبوجود الشركات الجديدة وبنية تحتية للتنمية وبنوعية حياة لمواطنين أفضل[6].

وهو ما مكنها من توفير أرضية مناسبة، للمستثمرين الدوليين كونها أشد نموا وأضعف ديونا وأكثر إستقطابا لرأس المال الخارجي[7]، وأنها تمتاز بنمو ملحوظ في دخل الفرد والعمل، ونصيب مرتفع في الدخل العالمي"، ومن الملاحظ أنها إندمجت سريعا في الإقتصاد العالمي على صعيدين.

- **الصعيد التجاري**: تنمي قطاع التصدير.
- **الصعيد المالي**: تفتح الأسواق المالية لرأس المال الخارجي[8].

ومن أهم مراكز مجموعة القوى الصاعدة الجديدة، آسيا الشرقية بالتحديد، وهذه القوى الآسيوية لها أكثر من صنف، فهناك ما يسمى منها بالجيل الأول لبلاد حديثة التصنيع منذ السبعينات من القرن العشرين، مثل "التنانين الأربعة الآسيوية" كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ، وهناك أيضا ما يسمى بالجيل الثاني للثمانينيات والتسعينات، دولة واحدة صعدت واستمر صعودها هي ماليزيا، بينما هبط آخرون من بعد صعود قصير، وهي اندونيسيا وتيلاند والفلبين، ثم هناك دولتان قارتان: الصين والهند[9]، ودولتان من أمريكا اللاتنية، البرازيل والأرجنتين[10].

وتلجأ أحيانا هذه الدول نفسها يجانب كثافة الإستثمار إلى التصدير، وهو ما قامت به الهند ـ على سبيل المثال ـ عندما أنشأت مراكز توزيع لمنتجاتها عبر أنحاء العالم، عن طريق الشراء أو الاستثمار في تلك الدولة، لتقريب منتجاتها من المستهلك[11].

ولعل أبرز الأسباب التي أدت إلى صعود هذه القوى مايلي:

- **تقسيم العمل:** سير العصرنة الإقتصادية في الدول الصاعدة تعود بالأساس للاقتصاديين المدعوين بـنموذج التنمية المنبسط.
- **نمو الصادرات:** النمو الإقتصادي لهذه الدول هو معزز ـ أحيانا ـ في بداياته بالعرض الداخلي "الوطني" كبديل للإستيراد.
- **قيمة الاستثمار**: تمويل العصرنة مصدره قيمة الادخار التي ترتفع بارتفاع السكان، لاسيما الاستثمارات المحققة من طرف البنوك الأجنبية في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان[12].

والجدير بالذكر أن الدول الصاعدة موجودة في أربعة فئات للدخل في البنك العالمي:

- ضعيف: الهند، والفيتنام.
- وسيط سفلي: البرازيل، الصين.
- وسيط فوقاني: المكسيك، وروسيا، وجنوب إفريقيا.

المعايير المحددة للصعود:

يمكن حصر أهم هذه المعايير في النمو في الدخل الفردي، ورسملة المستفي ودرجة السيولة الإقتصادية...[*]، كما أن مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية " Centre d'études prospectives et d'informations internationales" قد حدد معايير الصعود بعاملين:

- الإنفتاح الإقتصادي.
- التنوع ونمو الصادرات[13].

وهناك كثير من المعايير التي تسمح بتحديد إقتصاد صاعد والتي من بينها:

- تقدم في سير التجارة الخارجية وزيادة المبادلات التجارية.
- صعود منتظم حسب PIB وفي دخل الأفراد.
- حضور لرؤوس الأموال الخارجية على المدى الطويل.
- منشآت بمقاييس عالمية.
- الاقتصاد المتنوع الذي لا يستقر فقط على تصدير المواد الأولية.
- إقتصاد صاعد يقدم عروض لتقريب المتعهدين ورعاية الديناميكية الديمغرافية وزيادة عدد المستهلكين.
- استحسان بخصوص المستقبل وحماسة محمولة من طرف شبابها بالإضافة إلى أنهم مثقفين بمجتمعهم[14].

وبشكل عام، يمكن القول أن الدول الصاعدة هي في مستوى دخل متوسط للأفراد، قيمة النمو في PIB أكثر إرتفاعا بالنسبة للإقتصاديات الأكثر تقدما، وتتحمل تغيير مؤسساتي أكبر[15]، وهذا ما يجعلنا نتساءل ماهية النمو في PIB، والذي يعني هو قياس وحسم النمو لأطول أمد، ويعتمد على أربع عوامل: النمو الديمغرافي، وجمع رأس المال المادي المتعلق برأس المال البشري، وكذا التقدم التكنولوجي، إذا في إطار هذه الدراسة نقوم بحساب قيمة النمو لأطول أمد للاقتصاد المعطى (بيانات متعلقة بسنة كاملة)، كما هو مبين في المخطط رقم 01.

الشكل 1- اجمالي الناتج المحلي العالمي لسنة2016 بالدولار.

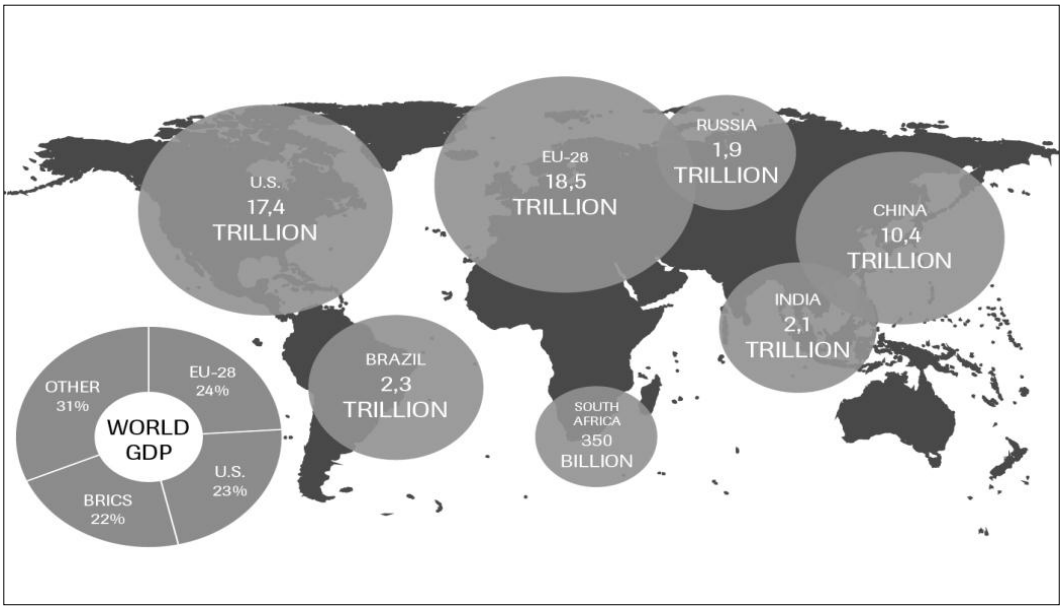

Source: The BRICS as an EU Security Challenge2016, Clingendael Report,p14.

الدول /المجموعات	الناتج المحلي لسنة 2016 بالدولار	النسبة العالمية
الاتحاد الأوربي	18.5 تريلون بما فيه بريطانيا /28 دولة	%24
الولايات المتحدة	17.4 تريلون	%23
الصين	10.4 تريلون	مجموعة البريكس %22
البرزايل	02.3 تريليون	
الهند	02.1 تريليون	
روسيا	01.5 تريليون	
جنوب افريقيا	350 مليار	

من إعداد الباحث استناد على معطيات الشكل -01-

والملاحظ أن دول مجموعة البريكس لوحدها تشكل 22% من مجموع الناتج المحلي العالمي لسنة 2016، وبما يعادل تقريبا الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي كما هو موضح في الشكل رقم:02.

وعلى العموم، يمكن ملاحظة أن الصين بناتج محلي إجمالي يقدر ب 10.4 تريليون دولار تحتل أكبر نسبة في الناتج المحلي لدول البريكس مما يضعها على قمة القوى الصاعدة بحسب هذا المعيار.

المحور الثاني: القوى الإقليمية الصاعدة: الدوافع والمقومات:

تلجأ الدول لإنتهاج سياسية أو سلوك معين على الساحة الدولية كدافع أو رد فعل على سلوك أو سياسة أخرى سبقتها، كما أن هناك مجموعة من المقومات التي تدعمها وتساعدها للوصول لأهدافها،

فمن المهم بالنسبة لها أن يكون لديها إدراك أو تصور لدور محدد يفترض أن تؤديه على نحو يفسر سلوكاتها في السياسة الخارجية، كما ينبغي أن تقدر حجم التغيير المتوقع في النسق الإقليمي أو الدولي، نتيجة لممارستها لهذا الدور، ومن الضروري أيضا أن يكون لدى هذه الدول تصور لأدوار الأطراف الأخرى في النسق الإقليمي أو الدولي، وكذا للمجال الحيوي الذي تمارس دورها في إطاره، ويقتصر هذا المجال على محيطها الإقليمي، أم يتجاوز ذلك إلى النطاق الدولي ككل، أم يشمل الإطارين، الإقليمي والدولي معا[16].

ولا يقتصر مفهوم الدور على مجرد تصور الدولة لطبيعة دورها ولمجالها الحيوي نظريا، وإنما يشمل ـ أيضا ـ كيفية ممارستها لدورها وترجمته إلى سياسات واقعية، بما يسهم في تحقيق أهدافها المنشودة[17]،وقد يكون للدولة الواحدة أكثر من تصور لدورها في العلاقات الدولية، وكذا يمكن أن يتغير أو يتطور الدور الذي تقوم به في العلاقات الدولية من مرحلة إلى مرحلة، خاصة مع حدوث تغيير في نظامها السياسي، سواء على مستوى الأشخاص أو الإتجاهات، وهناك العديد من الأدوار التي تقوم بها الدول في العلاقات الدولية، ومن أبرزها دور: حامي المنطقة، والمحب للسلام، والمتميز عن حلفائه، والحليف الموثوق، والمستقل النشيط، وزعيم إتجاه دولي معين، والأنموذج أو قلعة الثورة، والدولة المنبوذة، والقائد الإقليمي[18].

1: دوافع القوى الصاعدة:

تعد المدرسة الواقعية والتي بدأت صياغة مقولاتها قرب إندلاع الحرب العالمية الثانية، من أهم واضعي النظريات في دراسة العلاقات الدولية، وأهم ما جاءت به هو تأكيدها على القوة والمصلحة بإعتبارها المحرك الأول لسلوكات الدول إزاء بعضها البعض، والقوة هنا تقاس في المقام الأول بحجم الموارد المادية المتاحة لكل دولة وكذا بمقدار النفوذ السياسي الذي يؤهله هذا الحجم لها، ويرى أنصار هذه المدرسة أنه كلما زادت قوة الدولة وثراؤها طمحت في أن يكون لها تأثير إقليمي ودولي أكبر[19].

وبمجرد إمتلاك دولة ما لمقومات القوة[*]، فإنه يعد سببا مباشرا لدفع وبسط هيمنتها وسيطرتها على الآخرين، فمهما أختلفت طبيعة السياسات المنتهجة من طرف الدول فإنها تصب كلها في قالب القوة، التي تعتبر كوسيلة، وأداة لبلوغ الغايات المرجوة[20].

لقد كان الواقعيون مثل المؤسسيين الليبراليين في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين شديدي الوعي بأن المكانة المهيمنة للولايات المتحدة صارت موضع شك وتساؤل، ولكنهم لم يستنتجوا

بأن هذا التطور قد يؤدى إلى عالم ينقصه الإستقرار الإجتماعي والتنظيم، وركزوا بدلا من ذلك على مطالب عالم الجنوب بمجموعة جديدة من المبادئ والأعراف لتعزيز الأنظمة المرتبطة بالإقتصاد العالمي، وكانت النظرة إلى الأنظمة الموجودة هي أنها تعمل ضد مصالح دول العالم الجنوبي، فتعرضها لمنافسة غير عادلة، وقوى إقتصادية خبيثة. وقد أخذ الواقعيون الحالة التي قدمها العالم الثالث على محمل الجد، ولكنهم جادلوا بأن المبادئ والأعراف التي يطالب بها العالم الثالث ـ أنذاك ـ لن تبدأ في العمل إلا إذا تزحزح ميزان القوى ضد الغرب[21].

وتوضح الأدلة في العقود الأربعة الماضية وبشكل مقنع أن المشاركة في الإقتصاد العالمي صارت هي العامل المسيطر في أداء الإقتصاد المحلي للدول المتقدمة، وكانت علاقات الدول بالإقتصاد الدولي دائما مثار إشكال، ومن هنا فإذا كان الإقتصاد الدولي تعكسه ثروة الدول فإنه يصبح على الفور موضوعا سياسيا محليا مهما[22]، يظهر فيه التداخل جليا في محاولات فهم العلاقة بين القوى الصاعدة في النظام الدولي، مثلا الهند ترى الصين كتهديد لكن في نفس الوقت شريك، وأنموذج تسعى لمحكاته، خاصة ما يتعلق بالشق الإقتصادي[23]، وما مثله من نمو متسارع، وغير مسبوق في المحيط الدولي.

2. مقومات القوى الصاعدة:

تعتمد القوى الإقليمية في ممارسة دورها على ما تملكه من مقدرات وطنية، حيث إن إتساع المساحة وتوافر الموارد الإنسانية والثروات الطبيعية والقوة العسكرية، وغير ذلك من عناصر القوة الشاملة للدولة، غالبا ما يتيح لها الفرصة لممارسة دور له وزنه الإقليمي[24]:

تمتاز الدول الصاعدة بمجموعة من المقومات التي حققت لها مكانة بالغة الأهمية، ومركزا في السلم الدولي، وتمتلك هذه الدول (ألمانيا، واليابان، والهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل) مقومات القوى الإقليمية، حيث تتوافر لها إمكانات سياسية وإقتصادية وعسكرية، علاوة على شبكة علاقات إقليمية ودولية مميزة.

ومن أبرز هذه المقومات الإقتصادية ـ كونها القاعدة والأساس ـ والتي ساهمت في بناء هذه الدول هي:

أ. المقومات العسكرية:

لطالما أرتبطت السلطة ـ تاريخيا ـ بالقوة العسكرية[25]، ولو أخذنا كمثال كل من الصين وروسيا فإنها في الوقت الذي كانت دول إتحاد الناتو تقلص من نفقاتها العسكرية بسبب الأزمة المالية، من إحدى عشرة بالمئة في 2006، لتصل إلى خمس وعشرون بالمئة في 2011، بإنخفاض تعداد قواتها المسلحة من2.51 مليون عسكري في عام 2000، إلى 1.86 مليون في عام 2012، لتفقد دول الناتو دورها بالحفاظ على ضمانها للأمن العالمي، كانت الصين تتأهب بإستعدادات عسكرية ذات تقنية

عالية لمواجهة التحديات الأمريكية التي تهددها، بتعزيز نفوذها العسكري في منطقة آسيا والمحيط الهندي، لتغير في خطة أمريكا الإستراتيجية، بإيقاف أو تأجيل إكمال نشر منظومتها الصاروخية الدفاعية لمرحلتها الرابعة، المقررة في أوروبا بحلول عام2020[26].

كما قامت روسيا بتحريك سفينة حربية في منطقة القرن الأفريقي، والمحيط الهندي والهادي 2015، وهو ما يؤشر لإستعدادها لمواجهة تحديات بريطانية-أمريكية وأطلسية في الشرق الأوسط والعالم الآسيوي، لتخوفها من نشر منظومة صاروخية على سفن أمريكية في عرض حوض المتوسط، تطال قواعدها العسكرية مباشرة.

ولقد أظهر بدء هذا التحرك السريع واللافت في إعادة توزيع القوى الجيو-عسكرية للدول الكبرى (الصين، وروسيا، وأمريكا)، مما ينبئ بمؤشر العد التنازلي للحرب الإستباقية المتوقعة، والتي قد تبدأها كوريا الشمالية من شرق آسيا[27].

وعليه فإن هذه الدول التي تمتلك جيوشا قوية والتي تعد من أقوى الجيوش في العالم وأكثرها تنظيما وتسليحا، للقيام بأدوار إقليمية أو دولية فاعلة، في مهام حفظ السلم، وفرضه عند اللزوم على نحو ما تشهده خبرة كل واحدة منها، حيث تتدخل ألمانيا بكثرة في عمليات حفظ السلام، خاصة فيما يتعلق بأزمات شرق أوربا، وكذلك تدخل جنوب إفريقيا في إدارة الأزمات المحيطة بها في جنوب القارة الإفريقية، كما ساهمت كذلك كل من الهند والبرازيل في الكثير من مهام حفظ السلام وتسوية النزاعات[28]، كما قامت اليابان سنة 2006 بإستحداث وزارة الدفاع، من أجل تسويق تصورها الإستراتيجي العسكري الجديد.

ب. المقومات السياسية والدبلوماسية:

أخذت الدول الصاعدة تحذو حذو الدول المتقدمة، خاصة فيما يتعلق بإمتلاك الإرادة السياسية لمتابعة المصالح[29]، حيث تعتبر العلاقات الوثيقة المتضامنة بين الحكومة ومؤسسات الأعمال من أبرز مقومات الدول الصاعدة، إذ تعد المراقبة الصارمة على الإتحادات العمالية [30] قاعدة مؤسسة للإقتصاد في هذه الدول.

فعلى **الصعيد السياسي**، تعتبر كل الأنظمة السياسية لهذه الدول ـ كما يرى البعض ـ من أكثر النظم الديمقراطية والليبرالية في العالم، لأنها تعمل في ظل دساتير تحضى بتوافق القوى السياسية والإجتماعية فيها، وتحفظ الحقوق والحريات [31]، حيث قامت كل من الهند، وجنوب إفريقيا، والبرازيل، وحتى اليابان بعدة إصلاحات سياسية في السنوات الأخيرة، من أجل كفالة حقوق الإنسان، وتجسيد الحريات العامة، والرضاء الإجتماعي الداخلي.

لذلك فقد تميزت سياسات هذه الدول على المستوى الإقليمي والدولي بدبلوماسية الدول الصاعدة المتسمة بكثرة نشاطها، سواء على مستوى الإتفاقات الثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال

الفاعلية في إطارها[32]، وعلى سبيل المثال فإن الصين تمارس بشكل واسع وغير مسبوق دوليا، دبلوماسية "الأموال السائلة" (Diplomacy cash)؛ مما أدى إلى إنتشار مصالحها الحيوية وتمددها إلى مختلف أنحاء العالم[33].

وعلى **صعيد الدبلوماسي والدولي**، تحتفظ هذه القوى بشبكة علاقات واسعة مع دول العالم المختلفة، أولها أهمية العلاقات القائمة بينها من أجل توحيد توجهها الخارجي كقوى إقليمية صاعدة، ذات توجه مشترك، كما لدى هذه الدول بالخارج العديد من السفارات والمفوضيات العليا، والقنصليات، والقناصل الشرفية ومكاتب الإتصال، والبعثات غير مقيمة، وبشكل متفاوت، وموزعة عبر أغلب دول العالم، إلى جانب عضوية هذه البلدان في الفضاءات الإقليمية والعالمية، من منظمات دولية، ونوادي، وتنسيقيات حكومية وغير حكومية وهجينة، كما أن هذه البلدان تستضيف على أرضيها العديد أيضا، من السفارات والتمثيليات الدبلوماسية[34].

ولهذه القوى الإقليمية ـ إجمالا ـ علاقات مميزة مع العالم الغربي، بصفة عامة،والولايات المتحدة الأمريكية، بصفة خاصة بفعل المصالح المشتركة، وعلى الصعيد ذاته وسعيا لتعظيم قدراتها ودورها كفواعل دولية وليس إقليمية فقط، ولذلك عمدت هذه الدول إلى إقامة محور تعاون قطبي وإقليمي مع بعضها البعض، وهو ما إنتهجته كل من الهند في آسيا، والبرازيل في أمريكا اللاتينية، وألمانيا في أوربا، وجنوب إفريقيا في إفريقيا، واليابان في أقصى الشرق، وهو التعاون الذي شمل من بين أهدافه تشاور وتعاون الدول الخمس فيما يتصل بجهود إصلاح مهام الأمم المتحدة وكيفية تفعيل دورها المنوط بها.

ج. **المقومات الاقتصادية:**

يدرس علماء الإقتصاد تلك السياسات الإقتصادية التي تلجأ إليها الحكومات الوطنية للإقتصاديات الصاعدة، وعموما إنتشرت إستراتيجيتان حاولت الأولى المعروفة بالتصنيع الذي يرمي إلى الإستعاضة عن الواردات، عبر إقناع الصناعات المحلية، والشركات التابعة للشركات المتعددة الجنسية وذلك بإرساء قواعدها، والشروع بالتصنيع للإستهلاك المحلي، وقد وضعت التعريفات العالية لحماية هذه الصناعات خلال سنواتها الأولى، وتعنى المقاربة الثانية بالتطور الموجه نحو التصدير، وقد إستهدفت هذه الإستراتيجية طائفة من الصناعات التي تثق الحكومات في قدرتها على المنافسة بنجاح في السوق العالمية، وقد منحت الحكومات هذه الصناعات الدعم والمعاملة المتميزة[35].

ويعتبر الإقتصاد حجر الزاوية في قوة الدولة وقدرتها على القيام بدور القوة الإقليمية الفاعلة، وهو ما يظهر أن الدول تمتلك أكبر إقتصاديات العالم، فاليابان يعد عملاقا إقتصاديا، وألمانيا هي القوة الإقتصادية الأولى في أوروبا، وكذلك الإقتصاد البرازيلي القوة الإقتصادية الأولى في أمريكا

اللاتينية، وهي تعد تاسع قوة إقتصادية في العالم، وتحتل المرتبة الخامسة عالميا، كما تعد الهند أحد أقوى الإقتصاديات الآسيوية الصاعدة، بل هي في حالة تنافس دائم مع الغريم الصيني.

د.المقومات الإجتماعية والمجتمعية: يظن إقتصاديون ومصممون إجتماعيون كثر أن النمو الإقتصادي يمثل مفتاح الحد من نمو السكان، وهذا فعلا ما حدث مع كل من البرازيل والصين حيث أحرزتا نجاحات مهمة في نضالهما ضد الفقر، بيد أن النمو السكاني ـ في حد ذاته ـ يعتبر مقوم مهم ومساهم في نمو إقتصاديات هذه الدول، من خلال وفرة اليد العاملة، وبما يوازي إستقطاب هذه الدول للإستثمارات "لرأس المال الخارجي"، هذا من جهة، الزيادة في عدد السكان يساهم في رفع معدل الإدخار، ومن جهة أخرى.

وتشترك كل من هذه الدول على صعيد البنية المجتمعية من تعدد مجتمعي، وأثني، وعقائدي كبير، بدرجة لا يمكن أن تكون في بلدان أخرى من العالم، حيث تعدد الجماعات الأثنية كحال جنوب إفريقيا، التي تحوي السود، والبيض، والملونون وحتى الآسيويون[36]، وكذلك هذا التنوع نجده متواجدا بقوة في الهند، وإلى حد ما في البرازيل، بينما يقل أكثر في ألمانيا، وبدرجة أكبر بكثير في اليابان، وعلى الصعيد الديني فإن الهند تعتبر الأكثر تنوعا وتشعبا، من غيرها، وهناك من ننتشد فيها المسيحية بكافة مذاهبها وكنائسها كحال ألمانيا والبرازيل[37]، وأهمية هذا البعد أنه يضفى على هذه الدول طابع التنوع والتعدد .

هـ. المقومات الثقافية: إزدادت أهمية العامل الثقافي في السياسة العالمية بعد نشر "صامويل هنتغتون" مقالته "**صدام الحضارات**" (في مجلة السياسة الخارجية في العام 1993)، وبعد ثلاثة أعوام ظهر الكتاب الذي يحمل العنوان ذاته، في محاولة منه لبناء تصور شامل يشرح الملامح الرئيسية لنظام السياسة الدولية، يتميز بتركيزه على الحضارات بوصفها وحدة التحليل الأساسية[38]، وبما أن الدول الصاعدة لا تنتمي إلى دائرة الحضارة الغربية، بل تشكل مزيجا متميزا من حضارات مختلفة، حيث قمة الحضارة الشرقية العريقة: الهندوسية في الهند والبوذية في الصين، والحضارة السلافية الأرثوذكسية المتميزة عن الشرق والغرب مع في روسيا، والحضارة الغربية اللاتينية في البرازيل التي يتميز شعبها بثقافة وفنون متميزة كثيرة حتى عن الدول المحيطة بها، والحضارة الإفريقية في جنوب إفريقيا[39]، فإن طبيعة هذه الثقافات المتنوعة قد أحبطت تلك الرؤى الكبرى التي تريد أن تختصر البعد الثقافي العلمي، في عولمة أنموذج واحد "نهاية التاريخ[40]"، وهو التصور الذي تسعى أنماذج ثقافات الدول الصاعدة إلى الحيلولة دون فرضه عليها من الخارج، وتعمل إلى توطين ما فيه من إيجابيات خدمة لمصالحها الحيوية.

المحور الثالث: تشخيص لمواطن خلل منظومة الأمم المتحدة وضعفها:

إن المطالبة المتكررة بالإصلاح، تعني تلقائيا إنتشار الإدراك بوجود خلل في واقع المنظمة الدولية، وعندما تصل هذه المطالبة إلى مستوى الدول التي تعتبر بسبب موقعها عالميا وداخل المنظمة هي المنتفعة بأنها على ما هي عليه الآن، فيعني ذلك أن الضغوط من جانب الدول المتضررة تصاعدت إلى درجة تفرض التفاعل معها، وأن ذلك لا يعني الإستجابة لها بالضرورة، ولا التخلي الطوعي عن ميزات يمكن إعتبارها أحد الأسباب الرئيسية للخلل.

ولا يوجد من يطالب جادا بتغيير جملة من الأسس والمبادئ والقواعد الكبرى المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة منذ العام 1945م، والتي حملت في العلوم السياسية والقانون الدولي وصف الشرعية الدولية (قبل تمييعه حديثا في الإستخدامات الشائعة في اللغات المختلفة)، أو وصف القانون الدولي العام[41]، وعدم المطالبة بالتغيير وهو ما يشير إلى أن النصوص المعنية ـ كانت وما تزال ـ تجد القبول بشكل عام، كما هو الحال مع مبادئ "المساواة بين الدول" و"حق تقرير المصير" و"عدم مشروعية إغتصاب الأراضي بالقوة"، مع ما ينبثق عنها من قواعد "نظرية" للتعامل الدولي.

ويستثنى من هذه المبادئ "**سيادة الدولة**" التي تسعى المجموعة المنتفعة -أو غالبيتها- من واقع الأمم المتحدة إلى تغييره، وترفض ذلك مجموعة الدول المتضررة، أو التي تخشى من مضاعفة تضررها، إذا تحقق التغيير المطروح، ومن المؤكد أن الخروج على هذا المبدأ، سواء عبر فرض إنتهاكه بالقوة، أو عبر التوافق على صياغات جديدة له، بحجة حقوق الإنسان والأقليات، إذا تحقق دون إصلاح جذري لعمل الأمم المتحدة نفسها، فلن يصب في خانة الإصلاح المنشود، بل في ترسيخ فرض إرادة الأقوى، مهما تناقضت، مع ميثاق الأمم المتحدة[42].

والجدير بالذكر، أن الخلل الأساسي كامن في التطبيقات العملية الصادرة عن الأمم المتحدة، ولا يعود ذلك إلى فترة ما يسمى بعد الحرب الباردة فقط، بل يكاد يغطي تاريخ الأمم المتحدة منذ نشأتها، وهذا الخلل القائم في الإجراءات والقرارات وفي البرامج التنفيذية، وغيرها من التطبيقات العملية للأجهزة الستة الرئيسية للمنظمة (الجمعية العامة، ومجلس الأمن الدولي، والمجلس الإقتصادي والاجتماعي، ومجلس الوصاية، والأمانة العامة، ومحكمة العدل الدولية)، تغلغل تلقائيا في الهيئات الفرعية والمتخصصة التابعة للأمم المتحدة، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونيسكو)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة التجارة العالمية، ولجنة حقوق الإنسان، وغيرها.

هذا فضلا عن الخلل الكبير القائم في مؤسسات أخرى تابعة للمنظمة الدولية، وقائمة منذ نشأتها، تلعب دورا أكبر على الصعيد التطبيقي للسياسات الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، وهو ما يؤكد تفشي مواطن الخلل الواسعة النطاق والتي يمكن تثبيتها تحت عنوانين كبيرين[43]:

1- التكوين الإداري والتنظيمي للأجهزة والمنظمات الفرعية، وأوضح مثال لذلك نظام "النقض/ الفيتو" في مجلس الأمن، الذي إنتهك من البداية نص الميثاق على مبدأ "المساواة بين الدول"، وكذلك "نظام التصويت" في صندوق النقد الدولي، الذي إنتهك المبدأ نفسه، وكذلك الحيلولة دون حصول جهاز "محكمة العدل الدولية" على صلاحية القرارات الملزمة لجميع الدول، ولجميع أجهزة الأمم المتحدة نفسها، وهو ما أدى إلى إنتهاك الشرعية الدولية من حيث الأساس، أي من حيث ضرورة أن تكون مبادئها فوق عوامل القوة وتفاوتها بين الدول "المتساوية "شكليا، وفق نصوص القانون الدولي المثبتة في ميثاق الأمم المتحدة .

2- ما يسمى بالسياسة الواقعية، وقد كانت قائمة ـ على الدوام ـ على أساس تغليب مفعول ما تصنعه القوة على ما سواه، وقد تحولت منذ الحرب العالمية الثانية وبتأثير نتائجها فقط -وهذا جوهر الخلل في تكوين الأمم المتحدة نفسها- من إعتبارها صيغة جديرة بوصف "شرعة الغاب".(كما يشهد على ذلك ما صنعته تفوق القوة النازية ردحا من الزمن في العلاقات الدولية، أو ما صنعه ويصنعه تفوق القوة الأمريكية).. إلى إعتبارها "شرعة الأمم المتحدة"، أي إعطاء صبغة المشروعية للقرارات التي تصدر وفق موازين القوى المتحكمة في عمل الأمم المتحدة عبر مجلس الأمن، بتنفيذ ما تراه ضروريا، أو تعطيل ما لا تراه متوافقا مع مصالحها، وفق منظورها.

ولهذا، فإن إصلاح المنظمة الدولية لا يمكن أن يتحقق دون أن يزيل "**جوهر الخلل**" المتمثل في هذين المجالين وما يتفرع عنهما، ويمكن القول إن المطروح تحت عنوان الإصلاح حتى الآن، وفق الدول المتنفذة والمنتفعة من واقع الأمم المتحدة، ليس إصلاحا من حيث جوهره ومضمونه.

المحور الرابع: رهانات القوى الإقليمية الصاعدة وإصلاحات الأمم المتحدة:

من أبرز التوجهات لإعادة هيكلة الأمم المتحدة هو السعي إلى إعادة تشكيل مجلس الأمن الدولي، بحيث يضم عددا جديدا من الدول وجعلها تتمتع بعضوية دائمة في مجلس الأمن أسوة بالخمسة الكبار الذين يتمتعون بحق الفيتو وهم: أميركا وروسيا وفرنسا وبريطانيا والصين.

إذ يرى الكثيرون أنه من الإجحاف أن يبقى التشكيل الراهن لمجلس الأمن على حاله، بعد مرور أكثر من سبعة وستين عاما على إنشاء الأمم المتحدة، وأنه لا بد أن يتضمن تشكيل مجلس الأمن الذي يمثل قمة القرار الدولي في مسائل الحرب والأمن والسلام، ترجمة للقوى الدولية المؤثرة والصاعدة التي تبلورت خلال النصف الثاني من القرن الماضي، فضلا عن توسيع نطاق المساهمة في القرار الدولي لتشمل دول الجنوب، أو القارات التي تنتمي إليها مثل: أفريقيا وأميركا اللاتينية وآسيا[44].

وفي هذا الإطار، تدور الإقتراحات حول ضرورة إعطاء كل من اليابان وألمانيا والهند والبرازيل ـ على سبيل المثال ـ صفة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى ممثل للقارة

الإفريقية، وقد شكلت هذه الدول تحالفا مشتركا أطلقت عليه **(لجنة الأربعة)** من أجل العمل بشكل مشترك بهدف نيل العضوية الدائمة بمجلس الأمن الدولي، وترك لإفريقيا أمر إختيار من يمثلها، ولكن هناك مشكلات وتحديات كبيرة تواجه مشروع توسيع عضوية مجلس الأمن، فأميركا تعترض ـ من حيث المبدأ ـ على منح دول أخرى حق النقض (الفيتو)، وتعتبر أن ذلك سوف يعرقل ويضعف القدرة على إتخاذ القرار داخل مجلس الأمن، ولهذا هي تدعو إلى منح بعض الدول العضوية الدائمة في مجلس الأمن، ولكن من غير منحها حق إستخدام الفيتو، في حين أن الدول المرشحة لدخول مجلس الأمن تتطلع إلى إستخدام هذا الحق، لتأكيد مكانتها الدولية وجدارتها في صنع القرار العالمي[45].

ويدور جدل كبير حول من سيكون له الحق في الحصول على إمتياز إستخدام حق النقض، أو الفيتو[46]، وتثار هنا تحفظات على منح دولة نامية أو إفريقية حق إمتلاك هذا الحق، وتعتبر دوائر أميركية وغربية إحتمال إمتلاك دولة إفريقية لحق الفيتو في مجلس الأمن، بمثابة نوع من العبث السياسي، وأقصى ما يمكن قبوله - في رأيهم- هو منح إفريقيا مقعدا أو مقعدين لدولتين عضوتين دائمتين في مجلس الأمن ولكن من غير التمتع بإمتياز إستخدام الفيتو، وفي القارة الإفريقية ذاتها يدور جدل كبير حول من يمتلك الصلاحية لتمثيل إفريقيا في هذا المجلس وتنحصر المنافسة بين كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا ومصر.

ويبدو أن دول جنوب إفريقيا تحظى بشبه إجماع دولي على أهليتها لتمثيل إفريقيا في مجلس الأمن[47]لا سيما وأنه ينظر إليها في أوروبا وأميركا على أنها تمثل إمتدادا ـ بشكل أو بآخر ـ للحضارة الغربية بحكم وجود السكان البيض ذوي الأصول الأوروبية فيها، فضلا عن تقدمها الصناعي والإقتصادي، ووجود رغبة لمكافأتها على قرارها الطوعي بالتخلص من أسلحتها النووية في مطلع التسعينات.

وسوف ينعكس ذلك على المداولات بشأن إعادة هيكلة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، كما أن مشروع الأمين العام (السابق "كوفي أنان" سنة 2005) الذي عرض لتوسيع العضوية في مجلس الأمن يتعرض للعديد من الإنتقادات، لأن توسيع هذه العضوية يؤدي إلى مزيد من بطء إتخاذ القرار في المجلس، وتعقيد عملية صنع القرار، كما أن منح أعضاء جدد حق الفيتو سوف يوسع من إحتمالات عرقلة إتخاذ هذا القرار.

وتؤيد أمريكا منح اليابان العضوية الدائمة، بإعتبارها حليفا موثوقا، فضلا عن مساهمتها بـ 20% من ميزانية الأمم المتحدة، ولكن بعد المعارضة الألمانية للقرار الأميركي بشن الحرب ضد العراق،لم تعد أميركا متحمسة لمنح ألمانيا العضوية الدائمة، خشية زيادة القوى المناهضة لسياساتها داخل مجلس الأمن.

وقد جددت مرة أخرى في الإجتماع السابع والستين للجمعية العامة لأمم المتحدة في الثاني والعشرين من شهر سبتمبر 2014،كل من البرازيل وألمانيا والهند واليابان محاولاتهم لإصلاح مجلس

الأمن الدولي، وتوسيع الدول الأعضاء المنتمية إليه، ضمن مساعي شاملة تسعى إلى إشراك عدد أكبر من البلدان في صنع القرار الدولي، لا سيما تلك التي باتت تحظى بتأثير متصاعد، لكنها ليست المرة الأولى التي تثير فيها البلدان الأربعة موضوع توسيع مجلس الأمن، وتعبر عن رغبتها في الإنضمام إليه والجلوس جنبا إلى جنب مع الدول الخمس دائمة العضوية[48].

والجدير بالذكر، فإن تلك الدول سبق لها، وإن قادت محاولات متكررة لإصلاح هياكل الأمم المتحدة، حتى تصبح أكثر إتساقا مع حقيقة العالم المعاصر، الذي تشكلت فيه قوى جديدة، تحتاج إلى من يعبر عنها، وتنطلق المطالبة بالإصلاح من فكرة أساسية مفادها أن مجلس الأمن الحالي الذي يُحصر أعضاؤه في الدول الخمس المعروفة، لا يعكس الوضع الدولي المستجد، ولا القوى الصاعدة ذات النفوذ المتنامي، كما أن الدول الحالية التي تحتكر الإنتماء إليه لا تمثل سوى جزء من سكان العالم، فيما تبقى أجزاء واسعة في القارات كافة بعيدة عن التمثيل الجدير بها في مجلس الأمن.

وتدفع هذه القناعة الراسخة لدى مجموعة الدول الأربع ـ في كل مرة ـ إلى تجديد دعواتها بإصلاح مجلس الأمن الذي طال إنتظاره، ولإبقاء الزخم مستمرا ومواصلة الضغط على المجتمع الدولي، وإجتمع وزراء خارجية البلدان الأربعة في مقر الأمم المتحدة بنيويورك خلال سبتمبر الماضي لحشد التأييد لمطالبهم، رغم غياب إجماع دولي بين الدول 193 الأعضاء في المنظمة الأممية.

سعت الدول الراغبة في الإصلاح إلى إثارة الموضوع ومناقشته في دورة للجمعية العامة، وهي مساعي طموحة جدا بالنظر إلى غياب الإجماع الدولي، وتردد القوى الكبرى في مباشرة الإصلاح وتوسيع مجلس الأمن، ليقبل في عضويته بلدان جديدة ذات وزن على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار، تلقت الهند دعما واضحا من أغلب الأعضاء الدائمين، لا سيما الولايات المتحدة التي لم تتردد على لسان رئيسها "باراك أوباما"، ففي زيارة قام بها إلى نيودلهي خلال شهر نوفمبر 2011، تعهد أثناءها بدعم جهود الهند للجلوس مع باقي القوى إلى طاولة مجلس الأمن، وتأمين مقعد دائم لها يعكس قوتها المتنامية على الساحة الدولية، ولم يقتصر الأمر على أميركا، بل جاء الدعم أيضا من فرنسا وألمانيا وروسيا، الذين عبروا جميعا عن تأييدهم للمطالب الهندية وتطلعاتها بشأن الإلتحاق بالدول دائمة العضوية[49].

والواقع، إن جميع القوى الدولية المتواجدة في مجلس الأمن ساندت الهند، عدا الصين التي ترى نفسها القوة الآسيوية الوحيدة، ولا مجال لمزاحمتها من قبل قوى أخرى صاعدة، لذا من المرجح أن تُعطل أي محاولة لصعود الهند إلى مجلس الأمن.

وكانت الصين قد رفضت ترشيح الهند كما تحفظت أيضا على مبادرة الدول الأربع المطالبة بتوسيع العضوية في مجلس الأمن، محذرة من أن مطالب الإصلاح الحالية ستضعف منظمة الأمم

المتحدة، إن تم الإسراع في إدخالها، ولتبرير وجهة نظرها أشارت الصين إلى حالة التشرذم وعدم الإجماع الذي تعيشه المنظمة بشأن مسألة الإصلاح، وأنه من الضروري الوصول إلى توافق دولي ـ أولا ـ قبل الحديث عن توسيع المجلس، ومع أن المجتمع الدولي متوافق من حيث المبدأ على ضرورة الإصلاح من خلال تجديد هياكلها، وتوسيع العضوية في مجلسها، إلا أن تفاصيل الإصلاح مازالت بعيدة عن التوافق، بل لم تُطرح لحد الآن خطة محددة المعالم لإجراء الإصلاح المنتظر[50].

وتبرز أيضا إلى جانب الدول الأربع التي تضغط من أجل الإصلاح وترغب في الإنضمام إلى مجلس الأمن مجموعة الدول الأفريقية التي ترى بأنها تستحق مقعدين دائمين، هذا في الوقت الذي تصر فيه الدول العربية وأميركا اللاتينية على تمثيلها في هذا المجلس.

وفي ظل هذه الأجواء التي تكثر فيها المطالب وتتسابق فيها الدول والمناطق على الحصول على هذا التمثيل فإنه من غير المرجح أن تكون عملية الإصلاح سهلة، أو حتى قريبة في الزمن، لا سيما وأنه لا بد من توفر إجماع لثلثي الدول الأعضاء في الجمعة العامة، وهو ما يفسر فشل المحاولات التي تقوم بها الدول الأربع لفرض الإصلاح.

ولعل ما يعقد الوضع هو عدم إتفاق الجميع على الدول الأربع نفسها، فالولايات المتحدة، وإنْ كانت تساند إنضمام بعض الدول إلى مجلس الأمن، إلا أنها تتحفظ على مطالب أخرى، ومع ذلك ظلت الهند مستميتة في مساعيها إلى جانب دول أخرى في كل مرة تسنح فيها الفرصة إلى حشد التأييد الدولي لموقفها.

وفي هذا السياق، تستضيف الهند وفود الدول النامية في نيويورك، وتغريهم بالمساعدات التنموية لدعم محاولات إنضمامها إلى مجلس الأمن، بل قدمت نيودلهي تنازلات إلى دول أخرى لضمان وقوفها إلى جانبها، عندما يُشرع في إصلاح هياكل الأمم المتحدة، وهي تعلق أهمية بالغة على تأمين مقعد دائم في مجلس الأمن لما يمثله من إعتراف دولي بالمكانة التي وصلت إليها البلاد وبدورها في تقرير السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ما يشكله الإصلاح المطلوب من ترجمة فعلية للمعطيات الدولية المستجدة، والتحولات في موازين القوى الجارية حاليا في العالم.

والملاحظ أن القمة العالمية سنة 2015، كانت منوطة بمهمتين أساسيتين:

الأولى: هي مراجعة وتقويم مدى التقدم والإلتزام في تنفيذ قرارات قمة الألفية في سنة إنتهاء مجالها الزمني سنة 2015، بحيث تم طرح الجيل الثاني من هذا البرنامج في إطار أجندة 2016-2030 تحت مسمى " تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية".

والثانية: بحث كيفية تطبيق مشروع إصلاح الأمم المتحدة الذي كانت قمة الألفية، قد دعمته وشجعت عليه، بحيث قدم تقريرها إلى الأمين العام الذي رفع معه رؤيته في ضوء هذا التقرير لكيفية

إصلاح الأمم المتحدة، وهي القضية التي إحتدم حولها الجدل منذ فجر التسعينيات من القرن الماضي إثر تفكك الإتحاد السوفيتي، وتزايد التطلعات وتأجج الطموحات الخاصة بالقوى الإقليمية الجديدة إلى جانب رؤية دول الجنوب الطموحة نحو إحداث إصلاحات بالأمم المتحدة لمواجهة التهديدات الناعمة وغير المرئية في عالم اليوم.

وعلى العموم، لم يعد مقبولا اليوم إحتكار حق "الفيتو" من قبل مجموعة صغيرة من الدول، تعبر عن توافقات ما يسمى بعد الحرب العالمية الثانية، فيما الواقع الدولي يشير إلى صعود قوى دولية مؤثرة، تبحث لنفسها عن صوت يضمن لها مصالحها، ويشركها في تحديد السياسيات العالمية، غير أن هذا الإدراك بضرورة الإصلاح، والذي بدأت تتسع دائرته في العالم، ما تزال دونه عقبات حقيقية، أهمها غياب التوافق وإستمرار الصراعات بين القوى المتنافسة.

الخاتمة:

إحتفلت الأمم المتحدة في دورة سبتمبر السنوية العام 2015 بمرور سبعين عاما على نشأتها (1945 - 2015م)، وبهذه المناسبة إنعقدت قمة عالمية في الأمم المتحدة لزعماء ورؤساء حكومات نحو 193 دولة عضوا ـ أو أزيد ـ في المنظمة الدولية في سبتمبر 2015، وقد إكتست هذه القمة أهمية خاصة لأنها عقدت أيضا بمناسبة مرور خمسة عشر سنة على إنعقاد قمة الألفية بالأمم المتحدة العام 2000، التي أصدرت إعلان الألفية الشهير، الذي كان يرمي إلى إعطاء دفعة لدورها في النظام الدولي، في ضوء إرهاصات تحديات القرن الحادي والعشرين .

ولقد تبين إنه على الرغم من كل هذه الآمال والتطلعات والطموحات، والحشد الدولي المتوقع لمناقشة مشروع إصلاح الأمم المتحدة في السنوات القادمة إلا أن التوقعات الواقعية في حد ذاتها تحمل جملة من السيناريوهات الأخرى والكثير من علامات الاستفهام حول مستقبل المنظومة الأممية، وحول طبيعة الإصلاحات التي سيتفق المجتمع الدولي حولها.

وربما يعزز هذا الطرح أكثر هو أن موقف الولايات المتحدة الأميركية بلد المقر (نيويورك) والمساهم الأكبر في ميزانية الأمم المتحدة بنسبة 22 % والقطب الأكثر بروزا في النظام العالمي الراهن، سوف يكون مختلفا عن موقفها السابق في 2005 الرافض لإصلاح الأمم المتحدة، لكن يبقى مستقبل الأمم المتحدة مرهونا بإصلاحها، الذي تطالب به دول عالم الجنوب، وتسعى الدول الصاعدة إلى الإفادة منه للحصول على مكانة لها عبر تبوئها مقعدا دائما.

ولا يزال العالم يعلق الكثير من الآمال على الأمين العام الجديد للهيئة الأممية البرتغالي السيد " **أنطونيو غوتيريش**"، الذي تولى مهمته مع بداية 2017 خلفا لـ "بان كيمون " الذي أمضى عقدا من

الـزمن دون تطـوير حقيقـي لهيئـة الأمـم المتحـدة لتكييفهـا مـع نـواميس تطـور المجتمعـات الإنسـانية والعلاقات الدولية ومع مستجدات تحديات وإرهاصات القرن الحادي والعشرين.

الهوامش :

[1] - منير مباركية،"القوى الصاعدة والعالم الذي نريد: رؤية في ضوء التحضيرات لأجندة التنمية ما بعد 2015"، **رؤى استراتيجية**،ع.09 (جانفي 2015)،ص ص.122،121.

[2]- Pays émergent, « http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html » (28/04/2016).

[3]- Qu'est-ce qu'un pays émergent **?**

[4]- Définition de Pays émergent , http://www.glossaire-international.com/pages/tous-les-termes/pays-emergent.html (28/04/2016).

[5] - Qu'est-ce qu'un pays émergent , **Op. cit.** (28/04/2016).

[6] - Pays Émergent,

http://www.linternaute.com/dictionnaire/fr/definition/pays-emergent/-html (29/04/2016).

[7] -Dalila Nicet-Chenaf, **"** Les pays émergents : performance ou développement ? ",

http://www.laviedesidees.fr/Les-pays-emergents-performance-ou.html (29/04/2016)

[8] - **Qu'est-ce qu'un pays émergent ?,**Op. cit .

[9]- محمد خنوش،"الفواعل الدول المؤثرة في النظام الدولي"، **مجلة المفكر**،ع10 (ديسمبر 2014)،ص ص.187،188.

[10] - Qui sont les pays émergents **?,**

http://www.larousse.fr/encyclopedie/divers/pays_%C3%A9mergent/47084-html (28/04/2016).

[11]. Mark Kobayashi, Building a Future with BRICs: The Next Decade for ffshoring (London: springer, 2008), p.149.

[12] - Qui sont les pays émergents ?, **Op. Cit.**

[*] النمو في الدخل الاجمالي المحلي « Produit intérieur brut PIB» أو «Gross domestic Product GDP »

- رسملة المستفيد.
- الـ PIB للسكان.
- الشروط المحيطة بـ الاقتصاد الكلي "macro-économique"
- حجم السوق والمنشآت.
- درجة السيولة الإقتصادية.

[13] - Philippe Dorion, "L'Afrique du sud :le « S » dans les « BRICS »**"**,Université d'Ottawa, **Ecole suppérieure d'affaires publiques et internationales** (19novembre 2014),p.9.

[14] - François La Fargue,"des économies emergentes aux puissdances émérgentes :regards sur le monde),**questions internationales**,n°51 (septembre-octobre 2011).pp.102-104.

[15] - Laura Briant et Julien Marcilly,"Quels pays émergents prendront le relais des BRICS ?**"**, **Panorama**, direction de la recherche ;Coface(14 mars 2014),p.2.

[16] - Sofiane Sekhri, "The Role Approach as a Theoretical Framework For The Analysis of Foreign Policy in Third World Countries**," African Journal of Science and International Relations**, Vol.3, No. 10(October 2009), pp.423-243.

[17]- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** (القاهرة: مركز البحوث السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1989)، ص ص.216-217.

[18] - إدريس عطية، "دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي؛ قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي SADC،" مجلة المفكر (تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة بسكرة، الجزائر)، العدد 09 (ماي 2013)، ص ص.425-438.

[19] -**المرجع نفسه**،ص.197.

[*] حيث يرى هانس مورغانتو يرى أن للقوة ثلاث مهام رئيسية في العلاقات الدولية: القوة كعلة مسببة Power as a cause القوة كمخرج Power as an outcome والقوة كأداة power as an instrument أما القوة كعلة مسببة، فهنا تكون القوة بمثابة السبب المباشر لأي فعل سياسي Political action.

[20] - جندلي عبد الناصر،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية** (الجزائر: الخلدونية،2007)،ص.146.

[21] - جون بيليس و ستيف سميث. **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: تر.مركز الخليج للأبحاث، 2004)،ص ص.510،511.

[22] - **المرجع نفسه**،ص ص.463-465.

[23] - Emilian Kavalski, **India and Central Assia : The Mythmaking and International Relations of a Rising Powers** (London: I.B.Tauris Publishers 2010), p16.

[24] -يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار القارئ، 1985)، ص.63

[25] - مارتن، **مرجع سابق**،ص.257.

[26] - ماهر بن إبراهيم القصير .**تكتل دول البريكس نشأته-إقتصادياته-أهدافه** (القاهرة: الفكر العربي،2014) ص.278.

[27] - **المرجع نفسه**،ص.279.

[28] - إدريس عطية،" دور الدولة القائد في التكامل الإقليمي؛ قراءة في تجربة جماعة التنمية لدول الجنوب الإفريقي SADC" **مجلة المفكر**، ع.09 (ماي 2013)، ص ص.425-438.

[29] - غراهام ايفانز وجيفري ونوينهام،**قاموس بنغوين للعلاقات الدولية** (دبي: تر مركز الخليج للأبحاث،2000)ص.210.

[30] - غريفيثس وتيري، **مرجع سابق**،ص.104.

[31] - محمد عاشور مهدي، "جنوب إفريقيا ونيجيريا: أدوار إقليمية جديدة في إفريقيا،" **السياسة الدولية**، م.42، ع.164 (فيفيري 2007)، ص ص.142-145.

[32] - Chritophe Jaffrelot, "Au-de là des BRIC :les nouveaux pays emergents ", **Monde**, n^{0}5, 2010 Automne).

[33] - بهاء الدين الزهري،"التحولات الاستراتيجية في النظام الدولي"، أنظر الرابط:

(2016/4/20)http://alarabnews.com/show.asp?NewId=29712&PageID=34&PartID=2-html

[34] - خالد حنفي علي،"الإقليمية الجديدة في إفريقيا،" **السياسة الدولية**، م.42، ع.164 (فيفري 2007)، ص ص.185-190.

[35] - غريفيثس وتيري، **مرجع سابق**،ص ص.103،104.

[36] - **المكان نفسه**.

[37] - Wolfarm Lacher," Actually Existing Security : The Political Economy of the Saharan Threat," **Security Dialogue**, Vol.39, No.4 (August 2008), pp.384-402.

[38] - مصطفى بخوش،"مضامين ومدلولات التحولات الدولية بعد الحرب الباردة"، **مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة محمد خيضر،ع.3 (أكتوبر2002)،ص.279.

[39] - القصير. **مرجع سابق**،ص ص.274،275.

[40] - بخوش، **مرجع سابق**،ص.161.

[41] - عطية حسين أفندي،" الخدمة المدنية في الأمم المتحدة وضرورة التطوير،" **السياسية الدولية**، ع. 117، (جويلية 1994)، ص ص.43-49.

[42] - بطرس بطرس غالي، "الأمم المتحدة بين متناقضات المرحلة الانتقالية والمسؤولية المشتركة،" **السياسة الدولية**، ع. 117، (جويلية 1994)، ص ص.55-61.

[43] - إبراهيم أبو حازم، **أقواس الهيمنة: دراسة لتطور الهيمنة الأمريكية من مطلع القرن العشرين حتى الآن** (بيروت: دار الكتاب المتحدة، 2005)، ص.51.

[44] -إبراهيم احمد خليفة، **دور الأمم المتحدة في تنمية الشعوب الإفريقية في ظل التطورات الدولية المعاصرة: دراسة في الطبيعة القانونية للقاعدة الدولية للتنمية** (الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007)، ص.123.

[45] -حسن نافعة، **الأمم المتحدة في نصف قرن: دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945** (الكويت: عالم المعرفة، 2006)، ص.411.

[46] - من الموضوعات المثيرة المطروحة على جدول أعمال قمة الأمم المتحدة محاولة التوصل إلى تعريف دولي للإرهاب وسط جدل دولي حول ذلك وعجز كبير عن التوصل إلى توافق في هذا الشأن بسبب إصرار أميركا على فرض رؤيتها لتعريف الإرهاب بما يناهض ميثاق الأمم المتحدة ذاته الذي يعطي الشعوب التي تتعرض بلدانها لعدوان أو غزو أو احتلال خارجي الحق في مقاومة المحتل أو المستعمر في حين تنظر أميركا إلى المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني أو المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأميركي باعتبارهما من الأعمال الإرهابية. وهو ما لا تقبله الكثير من بلدان الجنوب، الأمر الذي سيرجح الفشل في التوصل إلى تفاهم أو اتفاق دولي على تعريف الإرهاب ومن ثم عجز الأمم المتحدة عن بلورة سياسات مشتركة تجاه هذا الخطر الإرهابي الذي أصبح في صدارة أجندة السياسة العالمية. أنظر:
- بول كينيدي، **الإعداد للقرن الواحد والعشرين**، تر. نسيم واكيم يازجي (دمشق: دار علاء الدين للنشر والإشهار والتوزيع والترجمة، ط.3، 2011)، ص.111-112.

[47] - غير أنه في المقابل هناك صراع محتدم بين مصر ونيجيريا حول من تكون له الأحقية في المقعد الأفريقي الثاني، ونشبت في الآونة الأخيرة ملاسنات كلامية بين البلدين، وتطالب مصر بتمثيل العرب والأفارقة في شمال القارة، وتعتبر نيجيريا أنها أكبر الدول الأفريقية سكانا ولا تريد التنازل عن أهليتها للعضوية الدائمة، والأرجح أن الخلافات الأفريقية ستستمر ولن يتم الاتفاق على رؤية مشتركة في هذا الشأن.

[48] - أشرف راضي،" الأمم المتحدة بين ضرورة الإصلاح ومصالح القوى العظمى،" انظر على الرابط التالي:
http://www.dr-abumatar.com/boeken/boek-11september/14.htm (03/10/2016)

[49]- عادل الدق،" اتساع الهوة بين مؤيدي ومعارضي توسيع مجلس الأمن،" انظر على الرابط التالي:
http://ww.magrharebia.com/cocoon/awi/xhtlml1/ar/features/awi/feature-01(2016/10/16)

[50] - U. N., **The United Nations TODAY** (New York: Department of Public Information, 2008), pp.41-44.

دور الاتجاهات النفسية في إذكاء النزاعات الأهلية

د. صورية زاوشي
كلية الإعلام و الاتصال
جامعة الجزائر ـ 3

الملخص:

ولهذا تتكون الإتجاهات النفسية السلبية وسيكولوجية الإنتقام، وتتطور في نفس وذهن الأفراد، لدرجة أن تصبح نفس الفرد العين تمثل إحدى أهم التهديدات الأمنية للمجتمع، التي تنتقل من المستوى الوطني لتصل إلى غاية الدولي منها. ومن هذا المنطلق والتي بواسطتها يمكن تبيان دور الإتجاهات النفسية في إنتاج مخرجات عدم الأمن من خلال المحاور التالية:

المحور الأول: المفهمة النظرية للإتجاهات النفسية.

المحور الثاني: مكونات الإتجاهات النفسية .

المحور الثالث: **تكوين الإتجاهات السلبية للأمن والنزاعات الأهلية.**

يقضي الحديث عن دور الإتجاهات النفسية في إذكاء النزاعات الأهلية، إفتراض البيئة النفسية للأفراد والجماعات كمستوى أولي للتحليل، بالطبع في علاقتها بسوسيوجيا البيئة الوطنية للمجتمعات، على إعتبار أن النزاعات الأهلية تُصنع إبتداء من المجال النفسي للفرد عبر تصاعد المشاعر المضادة، والكراهية والعدوانية والحقد، وغيرها من الإنفعالات السلبية، المنتجة لعلاقات التوتر والإضطرابات المُجتمعية، التي تخلق في نفس الفرد جملة من التوترات والميل نحو الإندفاعات النفسية، التي قد تبلغ درجة العنف والإنتقام، أو الإقتصاص المجتمعي، مما يصنع في ذهن الأفراد تصور ضرورة رد إعتباراته، أو الأخذ بثأره بكل الوسائل المتاحة، وخاصة منها الحادة التي تعتبر الأبسط والأسرع في الحصول عليها.

The psychological attitudes role to drive civil conflicts

Abstract:

The role of psychology attitudes to create and escalate the civil wars, requires that the psychological environment of individuals as primary analysis level, of course in relation with national environment sociology for societies. At consideration that the civil wars were made primary in individual psychological domain, through escalate the anti-emotion, social hate, aggression and other negative deliriums, which produce tension relations and societal turbulences.

We can treat the role of psychological attitudes to produce the un-security outputs: first, Theoretical conception psychological attitude, psychological attitudes components in the second, and finely, The compose of negative psychological attitudes and civil conflicts.

مقدمة:

تظهر أهمية الإتجاهات النفسية في تحليل وفهم الدوافع الخلفية العميقة لظهور النزاعات المدمرة، سواء المتعلقة بالصدامات التقليدية بين جيوش الدول على أرض المعركة، أو تلك النزاعات الأهلية الطويلة والممزقة للبنية السوسيولوجية للمجتمعات؛ عندما تغذي إتجاهات الكراهية،

والحقد، ومشاعر الإضطهاد، والحرمان، وغيرها من المصادر المنتجة للعداوات والمحفزة لسلوك الحرب في تنوع طبيعة المواقع الجغرافية للدول والتضاريس عبر مختلف مستويات البيئة الإجتماعية من القومية، إلى ما فوق القومية، لتصل إلى درجة العالمية، وتتمدد عبر الحدود، بشكل يستهدف أمن وإستقرار الشعوب، فسيكولوجية الإنتقام لا تتسم بالثبات ولا بالتشبع، حيث تصبح في ذهن الفرد ضرورة لابد منها من أجل ضمان إستمرار بقائه وإثبات وجوده في خلية المجتمع، من جهة، وفرض سيطرته وإضطهاده، من جهة أخرى.

ومن منطلق أن الحياة أرض للمعركة إما أن تقتُل أو أن تُقتل أنت فيها، ولما صارت لهذه الإتجاهات النفسية دورا في تهديد أمن وإستقرار الدول، ونشوب النزاعات الأهلية والطائفية، نحاول من خلال هذه الدراسة البحث في حيثيات هذه الإشكالية. وذلك عبر طرح التساؤل التالي: **كيف تؤثر الإتجاهات النفسية في نشوب وإذكاء النزاعات الأهلية وتهديد النسيج السوسيولوجي؟** وكإجابة مؤقتة عن هذا التساؤل العام يتم توظيف الفرضية التالية: **تحدث النزاعات الدولية بسبب تصاعد المشاعر السلبية للبيئة النفسية للأفراد.**

المحور الأول: المفهمة النظرية للإتجاهات النفسية

جذب مفهوم "الإتجاه Attitude" إنتباه الباحثين في أربعينيات القرن العشرين، كنتيجة لتصاعد القوميات الأوربية، وتقويتها للأمن العالمي بشكل مأساوي في الحرب العالمية الثانية، وإستمرت في تحريك ميول العداء خلال فترة الحرب الباردة، سواء بين القوى العظمى أو الضعيفة منها، الجانب المهم في التحليل الأمني للعلاقة بين الإتجاهات النفسية وظاهرة نشوب النزاعات الأمنية هو أن الإتجاهات القومية خلال فترة ثلاثينيات القرن العشرين قد تصاعدت من المستوى الوطني/المحلي إلى نظيره الإقليمي، بشكل أكثر تحديدا تشكلت المشاعر القومية في المجالات النفسية لعدد من الشعوب الأوربية، وتغذت من النفسية العميقة لشعوبها والقائمة على معنى تفوق الجنس الأبيض والعرق الآري، الذي يجب أن تخضع له الشعوب الأخرى عبر العالم، وذلك بسبب المتطلبات الأمنية العابرة للحدود الإقليمية، لتشمل كل المنطقة الأوروبية ومن ورائها مناطق العالم.

يتطلب تحليل الرابطة الوثيقة بين الإتجاهات النفسية والنزاعات الأهلية، التطرق إلى تحديد المضامين المفاهيمية لمصطلح الإتجاهات النفسية المقترحة من قبل الباحثين والمنظرين في حقل علم النفس الاجتماعي، وكيفية توظيفها لدراسة الموضوع.

ومن ضمن التعاريف ذات الصلة بالإتجاه النفسي بأنه ذلك الرأي الذي يرى بأنه:" تنظيم نفسي يكتسبه الفرد من الخبرات التي يمر بها ويحدد نشاط الفرد بصفة مستمرة حيال المثيرات التي ترتبط بموضوع الاتجاه" [(1)].

وهو تعريف يؤكد على العلاقة الوثيقة بين الخبرة السابقة واكتساب الإتجاه النفسي، الذي سوف يوجه الموقف السلوكي للفرد إزاء موضوعات البيئة الإجتماعية التي يتفاعل معها، وفي العلاقة بموضوع التحليل المركزي.

يظهر أن الخبرات المؤلمة عادة تكون مسؤولة عن تكوين الاتجاهات النفسية السلبية، التي تشكل بدورها مصدرا رئيسي لإنتاج علاقات العنف مع مكونات وفواعل البيئة الفيزيقية، والعكس صحيح، وأن الاتجاهات السلبية تنعكس في ردود أفعال عنيفة، أو على الأقل غير مؤيدة، وإلى عدد من أشكال السلوكيات المضادة للمجتمع، وفي حالة ما إذا تم تسييس هذه الاتجاهات، تتحول إلى أعمال تمرد، أو ميول إنفصالية أو إرهاب.

كما تم تعريف(الإتجاه النفسي) بأنه: "رد فعل وجداني إيجابي أو سلبي، نحو موضوع مادي، أو مجرد أو نحو قضية مثيرة للجدل[2]".

ويمثل الجانب ذو العلاقة الوثيقة بالقضايا الأمنية، المستوى المتصاعد لردود الفعل السلبية أو الإيجابية، بحيث أنه عندما تصل إلى الحالة المزمنة تتحول إلى مصدر كبير لتقويض الإستقرار الأمني في الحالة السلبية، أو تعزيزه في الحالة الإيجابية، والنتيجة المهمة هي تحول الإتجاهات النفسية كرد فعل إيجابي أو سلبي، وتكون ذات علاقة بالأمن أو عدم الأمن على التوالي، إلا أنها تدفع عندما تتصاعد إلى مستوى التراكم أو الحالات المزمنة بالفرد أو الجماعة نحو التصرف بإتجاه البيئة الأمنية بالعطب أو الحماية، وهذا ما جاء في التعريف الذي ينظر للإتجاه النفسي بأنه تكوين فرضي، يشير إلى توجه ثابت أو تنظيم مستقر، وإلى حد ما، لمشاعر الفرد ومعارفه، وإستعداده للقيام بأعمال معينة، نحو أي موضوع من موضوعات التفكير، عينية كانت أو مجردة، ويتمثل في درجات من القبول والرفض لهذا الموضوع، ويمكن التعبير عنها لفظيا أو أداتيا[3].

وتتمحور النقطة الجوهرية والمشتركة المضمنة في التعريف السابق والتعاريف اللاحقة في أن الإتجاهات النفسية تمثل الخلفية المثبتة في البنية الإنفعالية للفرد، والموجهة للسلوك الفعلي في البيئة الإجتماعية، وفي إعادة الناس عندما تكون لديهم خلفية إنفعالية سلبية إزاء البيئة، سوف تدفع بهم إلى التصرف على نحو غير مناسب، وفي بعض الأحيان يتبنون السلوك التخريبي كطريقة للتعبير عن الإتجاهات السلبية، أو على الأقل يتعاطفون مع موضوعات ومكونات البيئة الإجتماعية، والعكس صحيح.

وتشمل الإتجاهات النفسية كظاهرة إجتماعية ـ سياسية جميع مظاهر الحياة والمواقف تجاه الآخرين، والأفكار التي يجد الناس أنفسهم بحاجة لتحديد موقفهم منها بالتأييد، أو الرفض أو الحياد إزاءها.

ولمزيد من توضيح الإتجاهات النفسية، يمكن ذكر بعض التعاريف ذات العلاقة والتي ترى بأنها "مجموعة أساليب القبول أو الرفض إزاء موضوع إجتماعي أو نفسي أو جدلي معين"[4] وبأنها " نزعات تؤهل الفرد للإستجابة لأنماط سلوكية محددة نحو أشخاص أو أفكار أو حوادث أو أوضاع أو أشياء معينة، تؤلف نظاما معقدا تتفاعل فيه مجموعة كبيرة من المتغيرات المتنوعة"[5]، وهي "إستعداد نفسي تظهر محصلته في وجهة نظر الشخص حول موضوع من الموضوعات، سواء كان إجتماعيا أو اقتصاديا أو سياسيا، أو حول قيمة من القيم كالقيمة الدينية أو الجمالي، أوالنظرية أوالاجتماعية أوحول جماعة من الجماعات، كجماعة النادي أوالمدرسة أوالمصنع، ويعبر عن هذا الإتجاه تعبيرا لفظيا بالموافقة عليه، أو عدم الموافقة، أو المحايدة، ويمكن قياس التجاه بإعطاء درجة للموافقة والمعارضة والمحايدة"[6].

ويظل الجانب ذو العلاقة بقضية الأمن محدد في تصاعد مثل هذه المواقف إلى الحالات المزمنة، التي تخلق زخما نفسيا، يشكل قوة دفع سلوكية نحو الخيارات الخطيرة، التي تقوض أمن الآخرين وإستقرار البيئة الإجتماعية ذات العلاقة.

ولقد أفرزت هذه التعاريف المتعلقة بمصطلح "الإتجاه النفسي"، العديد من الخاصيات النفسية. وربما كلها ذات علاقة معينة بقضية الأمن في مستواه المحلي، أو دون وطني، وذلك على إفتراض أن الإستقرار أو عدم الإستقرار في المجال النفسي ما أن يلبث حتى يتدفق إلى المحيط الإجتماعي الملموس للفرد، كتعبيرات وردود أفعال إيجابية، أو سلبية، والتي عندما تتراكم أو تتصاعد إلى المستويات المزمنة تنتج الآثار الأمنية، ذات الإمتدادات العامة للمجتمع في شكل إستقرار أو إضطرابات وإحتلال الشوارع أو صدامات بين قوات الأمن والغاضبين، تكمن أهمية "الإتجاه النفسي" في خاصية تأثيره على البنية الإدراكية للإنسان، بحيث يفرض عليه نوعا من التفكير حول البيئة الخارجية سلبا أو إيجابا، وذلك من خلال إهمال بعض الجوانب،والتركيز على أخرى ذات العلاقة المباشرة بالاتجاه القائم في الذات الفردية،فعلى سبيل المثال، الموقف المؤيد للحكومة عادة ما يدفع الأفراد إلى تركيز الإنتباه فقط على الجوانب الإيجابية والأنشطة والإنجازات المحققة، في مقابل إهمال متزايد لجوانب الإخفاق والقصور وعيوب السياسة، حتى ولو كانت بارزة أو شائعة، والعكس صحيح. وبسبب العلاقة الوثيقة بين الاتجاه النفسي والإدراك الاجتماعي للبيئة الخارجية، صنف الباحثون في علم النفس الاجتماعي[7] المكون المعرفي كجزء من تكوين مضمون الاتجاهات النفسية.

ومن حالة الخاصية الأخرى التي يمكن اشتقاقها هو أن الإتجاهات النفسية هي حالة مكتسبة تتشكل ضمن البيئة الانفعالية للفرد،عبر سياق مجتمعي_معرفي، ومن خلال الاستقبال المستمر للمعلومات، والإشاعات، والدعاية؛ سواء من مصادر رسمية محددة، أو بواسطة الإتصال الاجتماعي

اليومي للفرد التلقائي، وهذا يعني أنها كما تتشكل بطريقة مكتسبة يمكن أيضا تغييرها، وكما هي عملية تكوين تلقائية أو عفوية وآلية كنتيجة للاتصال الاجتماعي بين الفرد والمحيط الاجتماعي، ويمكن أن تكون عملية مقصودة أو مغرضة، من أجل تحقيق حالة تفكيك للرأي العام، وإحداث الانقسامات المجتمعية، وعزل المواطنين عن حكوماتهم، خلق المشاعر المناهضة للحكومات، شيطنة الحكومات في نظر مواطنيها، وعزل القوات المسلحة المنخرطة في القتال عن شعوبها، وخلق الاضطرابات المجتمعية من أجل إسقاط الحكومات، وما إلى ذلك.

ويتميز الجانب الذي يضفي حالة التعقيد على دور الاتجاهات النفسية في تحريك وتغذية النزاعات والاضطرابات الأهلية بخاصية الذاتية، وعدم خضوعها للاستدلال المنطقي، على إعتبار أنها تشتق قوتها من المجال النفسية للأفراد وليس البيئة المعرفية القائمة على المنطق والتحليل العقلي، للقضايا والأفكار والمعلومات، بمعنى آخر، أنه يمكن أن تبنى الاتجاهات بناء على معلومات غير منطقية، أو متضاربة أو حتى إشاعات، إذا كانت منسجمة مع الميول النفسية للأفراد،أو كانت تلبي دوافع نفسية معينة، أو حاجات مفقودة، أو لأي إعتبار نفسي آخر،

في مثل هذه الظروف وبهذه الطريقة، وتشغل الاتجاهات النفسية بشكل مأساوي باتجاه تقويض الاستقرار الأمني، أو خلق الصدامات المسلحة بين الجماعات المختلفة؛ وتعتبر هذه الوضعية الاستراتيجية الهشة التي تتصاعد فيها حدة النزاعات،عندما يكون هناك انهيار شبه كامل للبيئة النفسية للأفراد، هي التي تبنى عليها الاتجاهات السلبية الحادة التي توفر قوة الدفع الحادة للسلوك العنيف، بإتجاه عطب البيئة الاجتماعية، وبواسطة الأشكال المختلفة في استخدام العنف، دون وجود سبب منطقي يبرر التسبب في العطب، والمبالغة الذاتية المزمنة غير المنطقية التي تغذي بشكل وافر الاتجاهات السلبية الحادة.

ومن ناحية أخرى، تتغذى الاتجاهات النفسية السلبية بشكل متزايد من القضايا المثيرة للجدل والأفكار المتطرفة، لأنها تشكل مصدر دفع وتأييد لهذه الاتجاهات النفسية، بواسطة نقطة التقاطع بينهما، وهي أنها تؤدي إلى تقسيم علم الاجتماع إلى أسود وأبيض، بحيث أن الأفراد يقفون على طرفي نقيض في طرح الأفكار، معاكسة الجماعة وتبني السلوك المناهض للمجتمع العام، فهو السلوك المنمط وفق المعايير الذاتية للشخصية والدوافع الخاصة، دون الأخذ في الاعتبار متطلبات السلوك الإجتماعي المقبول من قبل المجتمع العام، مما يحولها إلى مصدر منتج لعدم الاستقرار الأمني، أو على الأقل خلق حالة الخوف داخل المجتمع[8].

وقد تبنت المدرسة السلوكية خلال الخمسينيات من القرن العشرين الظواهر الدولية،عبر تبني المنهج السلوكي للأفراد والجماعات في تفسير قضايا الأمن واللاأمن، حيث مثلت المقاربة التجريبية في

مقابل الميتافيزيقية التي تمثل اللبنات الأولى للإهتمام بالعلاقات السلوكية والتفاعلات السياسية، على حساب التركيز على الوثائق والدساتير والنظم والمؤسسات، إلى أن بدأت تحل النظرة السلوكية كأنموذج معرفي في علم النفس، محل الأنماذج السابقة، وأصبحت مبادئ المنهج السلوكي تفسر مختلف الخلفيات النظرية للاتجاهات النفسية، و دورها في نشوب النزاعات الأهلية.

المحور الثاني: مكونات الاتجاهات النفسية والإدراكات الأمنية.

تنطوي مناقشة مكونات الاتجاهات النفسية على أهمية كبيرة، بسبب علاقتها المباشرة والجوهرية بموضوع النزاعات الأهلية، وذلك بناء على الافتراض الأساسي الذي يقضي بأن الاتجاهات النفسية هي المجال الحيوي الذي تتفاعل ضمنه الميول النزاعية، عندما يتوفر المناخ الاجتماعي-السياسي المشجع والمنسجم مع ميول المجال النفسي، وتتصاعد النزاعات الأهلية وتنتشر نحو دائرة تتوسع تدريجيا في المجتمع، فالأزمة الأمنية في تونس2010، ليبيا 2011 وسوريا2011، انطلقت من مدينة معينة، ثم إنتقلت تدريجيا نحو المدن الأخرى، لكن لم تتفاعل مثل هذه الأزمات في الواقع المجتمعي الفعلي من فراغ،وإنما كانت هناك بيئة خلفية ترعرعت فيها الاتجاهات السلبية الحادة والواسعة، ضد حكومات هذه الدول، والواقع يشير إلى التمعن في الآثار الأمنية للإتجاهات النفسية الحادة، إلى حالة التركيب في مضمونها وطريقة عملها، في توجيه السلوك الفعلي للأفراد والجماعات، وهو ما يعبر عادة عن حالة التركيب في العلاقات الوثيقة بين مكونات الاتجاهات وتفاعلها في إعتماد متبادل، بحيث أن كل مكون منها يغذي ويعزز مخرجات باقي المكونات الأخرى.

وبناء على تطور مسارات علم النفس الاجتماعي ومفاهيمه حول الإتجاهات النفسية، فإن هناك ثلاثة مكونات رئيسة له وهي:

1.المكون العاطفي: الذي يتضمن مجموعة من المشاعر والانفعالات التي يحملها الفرد نحو موضوع معين، مثل الحب/الكراهية، والحقد/التسامح، والأمن/الخوف، وتتحول مثل هذه المشاعر إلى صور من التحطيم العشوائي (الحالة السلبية) أو تعزيز تماسك (الإيجابية) البيئة الفيزيقية، ليس هذا فحسب، وإنما تتحول أيضا البيئة النفسية إلى مصادر مغذية للمشاعر المعادية والعدائية،كنتيجة لاستمرار التقديرات السلبية الحادة حول المواقف والموضوعات والأفكار والأشخاص في البيئة الاجتماعية، فالعواطف أو المشاعر المحركة للاتجاهات النفسية السلبية عادة ما تعطي قوة دفع متزايدة لتصعيدها إلى مستوى القدرة على التدمير أو تنفيذ الاعتداء، للإضرار بأشياء معينة، أو إلحاق العطب بمنشآت معينة، أو التسبب بإلحاق الأذى بفواعل معينة.

وتظهر العديد من الأمثلة التي يمكن الاستشهاد بها حول المكون العاطفي في الاتجاهات السلبية على وجه التحديد، مثلا عادة ما يرافق اتجاه الرفض عاطفة الكراهية أو الحقد أو الخوف

مثلا، كرفض الشخص المهاجرين من جنسيات أخرى، الذي عادة ما يكون مترافقا مع عاطفة الكراهية، أو الخوف على فقدان منصب الشغل، أو قيام المهاجرين بأعمال عدوانية، ومن وراء ذلك تأييد ودعم الحركات والأحزاب المتطرفة المناهضة للمهاجرين في الانتخابات، أو أي إجراءات قانونية، أوسياسية، تنسجم مع الاتجاهات السلبية المناهضة للآخرين؛ كما هو الحال بالنسبة للأحزاب اليمينية في أوربا المناهضة للمهاجرين، أو دعم الأحزاب الدينية المتطرفة في إسرائيل المناهضة للفلسطينيين.

وفي حالة عاطفة الحب أو القبول، فإن الاتجاهات الحاملة لمثل هذه العواطف الدافئة غالبا ما يستعين بها الناس لتحقيق التكيف مع البيئة الاجتماعية، والتواصل في علاقات العمل، والاستمرار في الوضعيات القاسية، وحل المشاكل، وتخطي المتاعب اليومية؛ بالإضافة إلى تحقيق صف من الحاجات النفسية، مثل القبول الاجتماعي، والرضا النفسي، وتأكيد الذات، والنجاح في الحياة، ولفت الانتباه، وغيرها، من الحاجات المذكورة في أنموذج إبراهام ماسلو[9].

والمثير للاهتمام أن هذه المظاهر السلوكية الخاصة بالمكون العاطفي في الاتجاهات الإيجابية هي الأخرى لها علاقة بقضايا الأمن، من حيث أنها تساعد على خلق مناخ قبول الآخر والتسامح، والاعتراف بالآخر، والميل نحو تفضيل الأساليب الهادئة والسلمية في التعامل مع الآخرين، ومعالجة القضايا المعقدة أوالمثيرة للخلاف، كما هي الوصفة المقدمة من قبل أنصار نظرية الجماعة الأمنية[10].

2.**المكون المعرفي:** هو الآخر لها آثاره المأساوية على إذكاء النزاعات والتوترات المجتمعية اشتقاقا من الافتراض العام للمقاربات المعرفية[11] في تحليل قضايا الأمن، والقاضي بأن النزاعات والحروب والميول العنيفة تتفاعل في المجالات الإدراكية للناس، قبل أن تتجسد على البيئة الاستراتيجية الفعلية للنزاع.

وعادة يشتق هذا المكون من المضمون غير المادي للهوية والثقافة والمعارف والأفكار والمضمون الرمزي بصفة عامة، على اعتبار أن الاتجاهات النفسية تصنع في سياق ثقافي معرفي معين، وتتمظهر بخاصيات وخصوصيات الثقافة الاجتماعية الشائعة في المجتمع، ومن أكثر تجليات العلاقة الوثيقة بين المكون المعرفي للاتجاهات النفسية والنزاعات الأهلية هوالتطرف المتعدد الأشكال(ديني، جهوي، طائفي، مذهبي وحتى إيديولوجي) على افتراض أن هذا العنصر في الاتجاهات، يتضمن منظومة الاعتقادات والإدراكات والمعلومات وتراكم الخبرة الذاتية، وكل ما يدخل في تكوين البنية المعرفية للفرد.

يبني الكثير من الأفراد اتجاهاتهم وفق ما يتوفر لديهم من معلومات، خاصة في الوقت الحالي الذي انتشرت فيه وسائل الإعلام بشكل كبير، وملأت الحياة الاجتماعية للأفراد. وهو ما جعل بالطبع العلاقة بين الاتجاهات والنزاعات في هذا المستوى من التحليل تؤدي إلى الاتجاهات السلبية الحادة

التي عادة تساعد على تصلب المواقف وحدة السلوك الاجتماعي، المشتقة من التبريرات المعرفية والمضمون الرمزي، والخبرة التي يحملها الأفراد، مما يجعلهم يمارسون سلوكيات معينة تبدو بالنسبة إليهم منطقية ومنسجمة مع ما يعتقدون، أو يدركون، أو ما خبروا من قبل.

فعلى سبيل المثال، أن الاتجاهات السلبية الحادة للمعارضة السورية كما يصورها البعض إزاء الحكومة في دمشق مشتقة جزئيا من الخبرة التاريخية القاسية لهذه المعارضة مع الحكومة وبالخصوص منذ ثمانينات القرن العشرين، عبر القتل الجماعي في مدينة حماة، والتعذيب داخل السجون، بالإضافة إلى العداء الظاهر بين الأحزاب الإسلامية واليسارية الماركسية في الحاضر، هو مشتق جزئيا من تلك الخبرة القاسية حول الصراعات المريرة بين الطرفين، منذ ستينات القرن العشرين في المنطقة العربية، والتي مازالت تؤثر في العلاقات بينهما، بالرغم من تغير المناخ السياسي والسياق النظمي بين تلك المرحلة والوقت الراهن.

والنتيجة، أن للإتجاه النفسي تصور معرفي في ذهن الفرد، قبل التعبير عنه سلوكيا، ولهذه النتيجة أثرها المنهجي في تحليل قضايا الأمن والنزاعات الأهلية، عند الربط بين البيئة المعرفية والنفسية للفواعل المجتمعية، ذات العلاقة بموضوع التحليل.

3. **المكون السلوكي:** يرتبط هذا المكون بالتصرف الفعلي إزاء موضوع الاتجاه، إما بالدعم والتأييد في حالات الاتجاهات الايجابية، أو الرفض والتحطيم في حالة الاتجاهات السلبية، وبالطبع فكلاهما له علاقة بقضية النزاعات والاستقرار الأمني، والمهم أن الاتجاهات النفسية في هذا المستوى التفاعلي تكون جد معنية بالبيئة الفيزيقية، بسبب الآثار المادية على البيئة الاجتماعية، ولم تبق حبيسة المجال النفسي والمعرفي للأفراد، ويعبر المكون السلوكي عن العنصرين السابقين بشكل يتحول إلى مؤشر ملموس، عن ما يعتقده ويشعر به الفرد، وبالتالي، يكون قابلا للقياس وأكثر مصداقية.

وفي الوقت نفسه، يشير إلى حالة التماسك في شخصية الفرد بين ما يدركه وما يفعله، على افتراض أن الناس في الحالة العادية يتصرفون وفق توجيه الاتجاهات التي يحملونها، لكن هذا ليس في كل الظروف، هناك الحالات التي يميل فيها الأفراد إلى إخفاء اتجاهاتهم ويرفضون البوح بها، إما خوفا أو بتأثر من خبرة سابقة مؤلمة، وغالبا ما ينتشر سلوك إخفاء الاتجاه وعدم الإعلان عنه في المجال السياسي، خاصة في أوقات الانتخابات العامة، إذ أن الكثير من الناس لا يصرحون بالجهة التي صوتوا عليها إذا كانت من أحزاب المعارضة، تفاديا لأي مشاكل في المستقبل تتعلق بمستقبلهم المهني، أو احتمال حرمانهم من الإفادة من امتيازات معينة، لكن في حالة الاتجاهات السلبية المزمنة لا تصمد انفعالات الفرد أمام الإندفاع العاطفي والانفجار النفسي في شكل سلوك عدواني واضح، أو في حالة الإتجاهات الإيجابية التي تظهر ملامح الفرح الزائدة.

المحور الثالث: الإتجاهات السلبية للأمن والنزاعات الأهلية.

وفي الواقع، يتحدد محور التحليل في العلاقة بين الاتجاهات النفسية وظهور النزاعات الأهلية محدد في الطريقة التي تتشكل بها الاتجاهات، وتراكم التجارب المؤلمة والسارة، خلال المسار الاجتماعي للفرد وطريقة تعامله معها وإدراكه لحقائقها، وأيضا كيف يوظفها في الحياة الاجتماعية اليومية، والافتراض العام هو أن الاتجاهات هي ميول مكتسبة بواسطة التفاعلات السارة والمؤلمة للفرد، مع فواعل محيطه الإجتماعي وموضوعاته وخياراته، وهي تشكل في نهاية المطاف دوافع سلوكية بالإتجاه السلبي التحطيمي أو الإيجابي البناء، من الناحية المنهجية، يميل التحليلي إلى الدراسات الطولية التتبعية لظاهرة التشكل البنائي للاتجاهات، وتحديد مصادر تغذيتها والتمييز بين المهمة أوالرئيسية منها والهامشية، وإذا اعتبرنا أن للفرد في الغالب مصادر متعددة قديمة وجديدة، وأخرى متجددة تنشئ الاتجاهات النفسية وتغذيها باستمرار، إنما تتصاعد إلى مستويات معينة من التراكم، وتؤثر بشكل ملحوظ في السلوك الاجتماعي للفرد.

ويقوم الافتراض العام الذي يؤسس لعملية تكوين الاتجاهات النفسية على فكرة أن الإنسان يولد باستعدادات معينة، لكن طريقة حياته ونظرته للعالم يكتسبها عبر الحياة والمحيط الاجتماعي، من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، وعملية التعلم الاجتماعي والخبرات النفسية التي يمر بها يوميا في علاقته بالأخرين والموضوعات وحتى الأشياء المدركة لديه.

وللإشارة فإن الأفراد الذين يوصفون أنهم ليبراليون، أو محافظون أو متعصبون، لا يولدون كذلك، وفي بعض الأحيان، لا يختارون أن يكونوا كذلك، ولكن يكتسبون هذه الاتجاهات من مصادر مجتمعية مختلفة،عبر عملية التعلم الإجتماعي، وبواسطة طرق عالية التعقيد، حيث يكون في بعض الأحيان الفرد في اتجاهات دون إرادته وليست لديه القدرة على التخلص من اتجاهات أخرى. ولقد خلصت العديد من الدراسات في حقل علم النفس الاجتماعي[12] إلى تحديد عمليتين أساسيتين يتم عبرهما تكوين الاتجاهات النفسية، وهما: عملية التعلم الاجتماعي والخبرة المباشرة.

1- عملية التعلم الاجتماعي: تحدث هذه العملية بشكل متعمد أوبطريقة تلقائية عبر الملاحظة، وبسبب الوجود المستمر ضمن محيط اجتماعي مليء بالأشكال المختلفة للسلوك والفواعل الاجتماعية التي تعرض أمامنا أنماذج سلوكية كثيرة، ومن ثم تنتقل الاتجاهات من فرد لآخر،أومن جماعة لأخرى، عن طريق الملاحظة، على افتراض أن أحد المصادر الكبرى للاتجاهات النفسية هو الناس الذين يعيش الفرد معهم، ومن ثم، يكتسب الأنواع المختلفة من الاتجاهات –كتفضيلاتنا، بغضنا، حبنا، اعتقاداتنا وميولنا السلوكية- من الأشخاص الذين يحيطون بنا، ونتفاعل معهم يوميا، عبر عمليات مختلفة يأتي على رأسها عملية التنشئة الاجتماعية، التي نخضع لها منذ الولادة في الأسرة، ومن بعد ذلك في المؤسسات الأخرى.

والملاحظ أن كل ما يحدث أمام في المجتمع المباشر، أو يُشاهده في المحتوى الإعلامي الذي يعرضه عليه يوميا وبكثافة، أو يتفاعل معه في العالم الافتراضي، يساهم بمستويات مختلفة في تشكيل اتجاهاتنا النفسية نحو القضايا المختلفة ومن وراء ذلك صياغة مواقف وسلوكنا نحوها. إنها العملية التي أطلق عليها روبرت بارون وزميله مصطلح "بالإشراط الأداتي Instrumental Conditioning[13] الذي يقوم على مبدأ أن الأفراد يتعلمون المواقف التي تنتج المخرجات الإيجابية والمواقف التي تساعدهم على تجنب أو التهرب من النتائج السلبية، فالمخرجات أو النتائج الإيجابية تكتسب من خلال الالتزام أو حتى التعبير عن الاتجاهات المشابهة لتلك التي يحملها الأشخاص، الذين يتحكمون في المكافآت المهمة أو القادرين على تنفيذ العقوبات القاسية، وفي كل هذه الحالات، يكتسب الأفراد إتجاهات معينة كأداة للقيام بوظيفة معينة أو إشباع حاجة معينة، أو تؤدي إلى إنتاج المخرجات أو النتائج المرغوبة والإيجابية.

وتعد الطريقة الأخرى التي تُكتسب بواسطتها الاتجاهات والتي أصطلح عليها أنصار نظرية التعلم الاجتماعي "بالنمذجة Modeling"[14]، التي تقضي بأن الأفراد يتعلمون أشكالا مختلفة من السلوك الاجتماعي، عبر ملاحظة كلمات أو سلوك الآخرين، الذين يمثلون الأنموذج السلوكي الجذاب للإقتداء به، حتى في غياب كلي للمكافآت المادية المباشرة للقيام بذلك.

ويظهر ذلك بوضوح وسرعة في سلوك الأطفال الذين يتقمصون المشاهد والحركات،وحتى الكلمات التي يشاهدونها في أفلام الكرتون أو المسلسلات التلفزيونية، ويتحول فواعل المشاهد إلى أبطال وأنماذج بالنسبة لهم،في مثل هذه المواقف، ويحمل الصغار بسرعة الإتجاهات من أمهاتهم وآبائهم أو من أبطال التلفزيون، ويتبنونها في حياتهم، وبغض النظر عن وجود قصد في الأنموذج لتبني هذا السلوك أو لا، فإن تأثيرات الأنمذجة هي قوية تماما، ويمكن أن تمارس تأثيرا طويل المدى على الاتجاهات النفسية للأفراد[15]عبر الأنمذجة.

2- تأثير الخبرة المباشرة: يتفاعل الأفراد مع الموضوعات والقضايا والفواعل المجتمعية يوميا، بحيث تتحول مثل هذه التفاعلات إلى خبرة سارة أو مؤلمة، التي بدورها تخلق اتجاها موجبا أو سلبيا نحو القضية أو الطرف المعني، على سبيل المثال، والأفراد الذين كانت لديهم خبرة مؤلمة مع الشرطة عادة يكونون اتجاهات سلبية نحو استخدام الشرطة للقوة ضد المتظاهرين في الشوارع، أو عند القبض على المجرمين، والأكثر من ذلك تؤدي بهم مثل هذه الخبرة إلى تصاعد الريبة تجاه كل مواقف وسلوكيات الشرطة، ولا يؤيدون أن يكون أحد من عائلاتهم يعمل ضمن صفوف الشرطة، كذلك بالنسبة للأشخاص (سواء راشدين أو مراهقين) الذين كانت لديهم خبرة مؤلمة مع أحد والديهم، فعادة يتبنون اتجاهات معادية أو على الأقل سلبية نحوه، وتبقى ملازمة لهم تطفو وتختفي، من حين

لآخر عندما يحدث إحتكاك حاد بين الابن وأحد والديه المعني، ولهذا فإنه يفترض أن الكثير من الناس لا يبنون اتجاهاتهم نحو الآخرين إلا بعد الاتصال بهم مباشرة، أو عن طريق وسائط مختلفة واختبار عواطفهم وسلوكياتهم، وفي العديد من الحالات، تنبع الإتجاهات من الخبرة المباشرة مع الأشخاص والأفكار والجماعات أو الموضوعات، التي نختبرها ونحتك بها مباشرة، وهذا ما جعل روبرت بارون وزميله[16] يؤكدان على أن الاتجاهات التي تتطور عبر الخبرة المباشرة. بين الأفراد والموضوعات عادة ما تبدو أقوى وأسهل على التذكر من نظيرتها التي تكتسب عن الطريق غير مباشر.

وعلى العموم، فإن يناقش هذا المحور العوامل المساعدة على بناء الاتجاهات النفسية ذات العلاقة بقضايا الأمن والاستقرار الأهلي، والتي تتعلق بالمضامين السلبية والتقييمات السلبية للذات والبيئة الاجتماعية المحيطة، تتكون لدى الأفراد كنتيجة لظروف اجتماعية قاسية، أو تجارب مؤلمة، أو سوء إدراكات وسوء فهم، تدفهم نحو الخيارات القاسية أو الأفكار المتطرفة، التي تناهض استقرار وأمن المجتمع، ويمكن تحديد هذه العوامل في مجموعة النقاط التالية:

1. يمكن أن يولد إشباع الحاجات بشكل مرضي الاتجاهات الإيجابية، وكذلك من المحتمل أن يؤدي العجز في إشباع مثل هذه الحاجات التي تشكل الاتجاهات السلبية نحو المصادر التي يعتقد الفرد أنها المسؤولة عن ذلك، وسوف تتصاعد الاتجاهات السلبية في الحدة، وتستمر إلى أن تتحول إلى تهديدات أمنية فعلية[17].

2. تحمل التأثير المتزايد لجماعات الانحراف والإجرام –عادة- اتجاهات مضادة للمجتمع، مبررة بواسطة فلسفة واعتقادات خاصة بها، تشكل مضمون الإتجاه الموجه للسلوك المضاد للمجتمع، مثل بلورة مقولات وخطابات تعطي تفسيرا متماسكا لأفراد الجماعة حول أعمالها، مثلا نحن ضحايا المجتمع ونريد أن نعيش بطريقتنا، لقد تعرضنا إلى معاملة سيئة في طفولتنا، هي مجرد عمل نقوم به، قسوة الحياة تبرر عملنا، نقدم للناس ما يحتاجون إليه؛ وغيرها من المضامين التي تملأ وعاء الاتجاهات المضادة للمجتمع، التي تحملها الجماعات وتعلمها إلى القادمين الجدد.

إن دور الجماعات في إعادة الأعمال غير الآمنة محددة في توفير المناخ المناسب لاحتواء المراهقين المتسربين من المدارس، والمشردين والفارين من البيوت، والذين -عادة- هم غير مزودين بمهارات معينة، وذوي خبرة متدنية بالمجتمع، والذين تنقل إليهم جماعات الانحراف الأشكال المختلفة من الإجرام، وتعلمهم فنيات استخدام الأسلحة البيضاء، وحتى النارية في تنفيذ العمليات الإجرامية المتخصصون فيها.

3. يمكن أن يتدخل عامل الشخصية في تكوين الاتجاهات المضادة للمجتمع، وذلك من خلال تلك الاضطرابات النفسية، والعقد النفسية، والشعور الحاد بالنقص، وضعف الشخصية، والعاهات العقلية، مثل التخلف العقلي[18]، وكلها عوامل تدفع نحو بناء الإتجاهات بطريقة سلبية نحو المجتمع ومكوناته وفواعله، وحتى نحو ذاته وقدراته، وهذه الإتجاهات ليست مشتقة من حقائق

العالم الموضوعي، بقدر ما تتغذى من فجوات النمو الاجتماعي والمعرفي والعقلي للفرد، ويمكن أن يدرج تحت هذا العامل تلك الإتجاهات المتطرفة، حول وجود عالم بغيض يستحق أن يدمر، من تصور أن الناس كلهم لصوص لابد أن لا أكون مستثنى من ذلك.

4. يتحدد العامل الرابع في تكوين الاتجاهات السلبية في التنشئة السياسية[19] المغلقة والمظللة، التي تدفع الناس إلى الخيارات الخاطئة من أجل تحقيق أو حماية مصالح طرف معين، أو إشباع نزوات جنونية معينة، مثل تلك التنشئة التي تبنتها الأنظمة التسلطية الشمولية في أوروبا في ثلاثينات القرن العشرين، ودفعت بملايين البشر للإقتتال في الحرب العالمية الثانية، أو تلك التنشئة التي تخضع لها الجماعات الاثنية والمذهبية وحتى الدينية لتعبئة أعضائها وتكوين الاتجاهات المناوئة لبعضها البعض؛ كما هو جاري في الشرق الأوسط وإفريقيا، وهي التي تعد سببا وراء بقاء جماعات معينة تمارس العنف المسلح لعشرات السنين ضد حكوماتها، أو ضد بعضها البعض، على افتراض أن التنشئة السياسية تضفي المعنى العنيف والصدامي للإنتماءات الإثنية، والمذهبية، والقبلية والدينية.

5. تتدخل الأسرة في صناعة الاتجاهات النفسية السلبية، بواسطة المعاملة الوالدية القاسية، أو بواسطة الظرف القاسي الذي تمر بها الأسرة، ويكون ضحايا الأوليين الأولاد، مثل حالة التشرد، والتفكك الأسري، والفقر المدقع، ولقد تحدث الباحثون في علم النفس الاجتماعي[20] عن قائمة من الأساليب القاسية المنتجة للإتجاهات السلبية والموجهة للسلوك نحو خيارات الانحراف، مثل التثبيط، والتقييد، والإهمال، والرفض الاجتماعي، وغيرها.

6. كذلك يتدخل الاتصال الشخصي للفرد بالمحيط الاجتماعي العنيف أو المنحرف، وتعرضه المكرر للمحتوى الإعلامي الذي يحث على سلوك العنف واستخدام الأسلحة، كلها عوامل اتصالية تساهم في تكوين الاتجاهات النفسية السلبية التي تخلق الجريمة وعنف الشوارع وغيرها، وقد ورث الكثير من البحوث[21] عن دور وسائل الإعلام عن خلق عنف الشوارع والجريمة لدى الأطفال والمراهقين، بناء على تصور أن الاتجاهات هي ميول متعلمة بواسطة أنماذج نلاحظها ونتفاعل معها اتصاليا، في شكل مباشر، أو غير مباشر، وكذلك تلك المصادر التي لا تمارس عليها رقابة رسمية أو اجتماعية، مثل الإنترنت. وعليه، فإن الفرد يتعلم الثقافة "السفلية" التي تملأ محتوى الاتجاهات النفسية، والتي عادة ما تحث على السلوك المنحرف، وتمجد الفعل التدميري في الشخصية، فهي المصدر الذي تشتق منه الاتجاهات السلبية قوتها، وتبريرها للسلوك غير الاجتماعي المضاد للنظام العام في المجتمع.

نتائج البحث :

لقد تبين أن الاتجاه هو النفسي الذي يوجه الفرد نحو موقف سلوكي معين حيال البيئة الاجتماعية التي تتسم بالتفاعلية، حيث أن هذا الفرد يلجأ الفرد إلى وسائل الخراب والعنف والثأر

والاقتصاص من المجتمع، ونتيجة الخبرة المكتسبة والخلفيات المجتمعية السلبية، تصل ردود الأفعال هذه إلى درجة تمرد جمهور الأفراد، وتهديد النسيج السوسيولوجي فيها، وتتحول إلى مصدر كبير لتقويض الإستقرار الأمني سلبيا، ونشوب النزاعات الأهلية، وتمدد حالة الأزمة الأمنية هذه إلى خارج الحدود الوطنية، لتمس مختلف مستويات الأمن. ويمكن استخلاص مجموعة من النتائج حول دور الاتجاهات النفسية في إحداث النزاعات وتصعيدها، عبر الحدود الوطنية للدول والمجتمعات، في مجموعة النقاط التالية:

1. تندرج الاتجاهات النفسية ضمن مستوى بيئة الإنفعالات والمشاعر والعواطف للأفراد، التي تأخذ نسقا مجتمعيا يخلق مواقف سولوكية سلبية، تؤثر على استقرار المجتمعات والدول؛ وبالتالي تصبح البيئة النفسية مجالا حيويا لفهم وتحليل النزاعات الأهلية، لاسيما تلك خاصة التي تجري عبر إقليمي في الشرق الأوسط المعاصر.

2. هناك صعوبة متزايدة في التحكم في مسار الإتجاه وحدة تأثير على سلوك الفرد، مما يضع صعوبة متزايدة حول التنبؤ بالمخرجات السلوكية ومستوى حدتها؛ وهذا يعني من جهة أخرى خلق صعوبة متزايدة في التحكم في الآثار الأمنية المترتبة عن الاتجاهات النفسية، مثلا اتجاه كراهية الآخر، والإحتقان الطائفي، ونبذ أفكار الآخر، والشعور بالاضطهاد، وغيرها، من الاتجاهات النفسية المقوضة للسلم الأهلي.

3. كما يمكن أن تعمل الإتجاهات النفسية في الإتجاه السلبي المقوض للسلم الأهلي، وأيضا يمكن أن تساعد على تثبيت الإستقرار الأهلي، عبر انتشار الاتجاهات الإيجابية الخاصة بالتسامح، والاعتراف بالآخر، وتقبل الآخر، وقابلية الاتصال الاجتماعي مع الآخرين، وغيرها، من الاتجاهات التي تدفع الأطراف نحو مفهوم التعارف مع بعضها البعض.

4. بالرغم من جانب التعقيد في فهم الاتجاهات النفسية التي يحملها الأفراد والجماعات حول الموضوعات المختلفة، إلا أنها تشكل –في عمومها- جزء مهما في تحليل وفهم النزاعات الدولية،الأهلية والتقليدية على حد سواء؛ وبالتالي تشكل مستوى للتحليل الأمني إلى جانب البنية المعرفية الإدراكية، والسياق الاقتصادي-الاجتماعي، والعمليات السوسيولوجية مثل التنشئة الإجتماعية.

الهوامش :

(1) محمد خالد الطحان: "مقياس الاتجاهات الوالدية كما يدركها الأبناء،" المجلة العربية للبحوث التربوية 01 يناير 1983 ص 73.

(2) أحمد عطوة: **الاتجاهات النفسية في علم النفس الاجتماعي: أسسه وتطبيقاته**، تر. زين العابدين درويش (القاهرة: دار الفكر العربي، 1999)، ص ص 90 -91.

(3) المرجع نفسه.

[4] أحمد زكي صالح: **علم لنفس التربوي**، أج. 2 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1972)، ص864.

[5] عبد المجيد نشواني: **علم النفس التربوي**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1987)، ص. 252.

[6] محمود السيد أبو النيل: **علم النفس الاجتماعي**، (بيروت: دار النهضة العربية، 1985)، ص450.

[7] Stephen W. Littlejohn: **Theories of Human Communication** (Columbus, Toronto, London, Sydney: Charles E. Merrill Publishing Company, 1978), p166.

[8] أحمد عطوة:مرجع سبق ذكره، ص91.

[9] Abraham H. Maslow:**« A Theory of Human Motivation,» in Sources : Notable Selections in Psychology,** ed. Terry f. Pettijohn, 2th ed. (United States of America : Dushkin/McGraw-Hill, a Division of The McGraw-Hill Companies, Inc., Guilford, 1997), pp188-89.

[10] Emanuel Adler and Michael Barnett: **« Security Communities in Theoretical Perspective, » in Security Communities** (United Kingdom : Cambridge University Press, 1998), pp 48-56.

[11] Brian White:"**Foreign Policy And Foreign Policy Analysis," in An Introduction to Foreign Policy Analysis,** ed. Michael Clarke & Brian White (Great Britain : G.W. & A. Hesketh, 1981), pp 07-21.

[12] Larry A. Hjelle & Daniel J. Ziegler:**Personality Theories : Basic Assumptions, Research, and Applications**, 3rd ed. (New York: McGraw-Hill International Editions, 1992), pp 373-84.

[13] Robert A. Baron & Donn Byrne: **Social Psychology : Understanding !human Interaction**, 4th ed . (Bostin, London, Sydney, Toronto: Allyn and Bacon, Inc., 1984), p 127.

[14] لويس كامل مليكة: **العلاج السلوكي وتعديل السلوك**، ط. 2 (د. م. ن.، 1994)، ص ص 103- 10.

[15] Robert A. Baron & Donn Byrne, Op. Cit., p128 .

[16]Ibid., p 129.

[17] السيد محمد خيري ومحمود الزيات: **محاضرات في علم النفس الاجتماعي** (مصر: مطبعة دار التأليف، 1972)، ص197.

[18] المرجع نفسه،ص 205.

[19] صالح أحمد زكي: **الأسس النفسية للتعليم الثانوي** (د. م.: دار النهضة العربية، 1972)، ص 396.

[20] عامر مصباح: **التنشئة الاجتماعية والسلوك الانحرافي في المدرسة** (الجزائر: دار الأمة للنشر والتوزيع، 2005)، ص ص 104- 105.

[21] محمد سلامة ومحمد غبارة: **مدخل علاجي جديد لانحراف الأحداث** (الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 1989)، ص42.

الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي

- البدائل الجديدة للتنمية بين البلدان النامية-

د. بن عزوز محمد

المدرسة الوطنية العلياء للإحصاء والإقتصاد التطبيقي ـ الجزائر

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم الاقتصاد الإنمائي الإقليمي القائم على التنمية كأحد البدائل من أجل تحقيق النمو المستدام، خلافا للنمادج الإقليمية التي تفرض نمط معين من الإنتاج والمبادلات التجارية، إذ تتناول الدراسة الآليات التي تمكن الدول النامية من خلق التنمية عبر المصادر المجمعة للنمو، والتي تسمح باستغلال الموارد المتاحة (الطبيعية والبشرية)، التي تمكنها من إقامة تجمع إقتصادي إقليمي قائم على التنمية يسمح بتعظيم مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل، ويمكن الدول النامية من إقامة إقتصاديات التنوع غير إقتصاديات التخصص، تعمل على تحقيق النمو وتفعيل دور الموارد البشرية في الحقول الاقتصادية المتنوعة.

الكلمات الدالة: الاقتصاد الإنمائي الإقليمي، خلق التنمية وتحويل التنمية، كفاءة الإنتاج والتشغيل، مصادر النمو، مضاعف الدخل الإقليمي، أثر معجل الإستثمار.

Abstract:

The study aims to present the provincial Economic development as an alternative to sustainable growth, in contrast to regional approaches that impose a certain type of production and trade. The study examines mechanisms that enable developing countries to create development through the pooled sources of growth, that allow a good exploitation of available resources (natural and human), enabling them to establish a regional economic grouping based on the development of production and allows to maximize operating efficiency levels, and enable developing countries to establish economies of diversity through Economies of Specialization, working to achieve growth and activate the role of the Human resources in various economic fields.

مقدمة :

يمثل **الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي** بين البلدان النامية مطلبا ومطمحا تناولته أدبيات التنمية من الناحية النظرية، وتحاول أن تدفع به اتجاه الواقع التطبيقي عبر طرح مجموعة من النماذج المدعمة للنمو الإقتصادي، ليس بالشكل الذي طرحته النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية عبر المدخل التجاري الذي أوصل البلدان المتقدمة إلى تكوين إتحاد جمركي، وإنما عبر المدخل التنموي الذي يعتمد على الآليات التي تؤدي إلى خلق التنمية و تمكن هذه البلدان استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لديها، ليس بشكل إنفرادي، وإنما بالطرق والوسائل التي تؤهلها إلى تكوين تجمع

اقتصادي يعمل على إرساء قواعد وآليات تحقق النمو الإقتصادي الحقيقي وتعمل على انتقاله بين بلدان هذا التجمع، كما تساهم في رفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق شروط التنافسية.

أولا : الجانب المنهجي :

1- الإشكالية :

إن دعوة البلدان النامية للاندماج الإقتصادي عبر مدخل التنمية تعود لأسباب كثيرة نذكر منها :

أ) الفشل الذي منيت به إستراتيجيات التنمية والسياسات المترجمة لها في العقود الأربعة الماضية (1960- 2000) بشكل منفرد والبعيد عن الواقعية، وينطبق هذا على البلدان النامية التي اعتمدت التصنيع كهدف إستراتيجي لمعالجة الاختلالات الخارجية التي تعاني منها.

ب) الدعوة المفرطة للإندماج في النظام الإقتصادي العالمي وذلك في سبيل تحقيق ما يمكن تحقيقه بدلا من الضياع في متاهات تفعيل القدرات الذاتية أو الضياع خارج هذا النظام.

من هذا المنطلق فإن البحث في مكونات الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي، يمكننا التعرف على أسسه ومعالمه، التي تساهم فعليا في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية، وعليه فإن الإشكالية التي يتناولها بحثنا هذا تتناول السؤال التالي : **هل يمكن بناء نموذج للإنماء الاقتصادي بين البلدان النامية ؟**

ومن أجل الإجلبة على هذا السؤال يمكننا الإستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

أ) هل هناك نظرية للنمو الإقتصادي الإقليمي ؟

ب) هل هناك اقتراح لنظرية جديدة للإندماج الإقتصادي ذات بعد تنموي ؟ ما هي اتجاهاتها ومعالمها؟

ج) هل هناك نماذج تترجم شكل هذا الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية ؟

2- فرضيات الدراسة :

أ) يساهم الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي وفق إستراتيجية التنمية المزدوجة في زيادة حجم الإقتصاد الإقليمي، ويعزز أيضا إمكانية إستغلال الوفورات الداخلية والخارجية من خلال إندماج أسواق هذه البلدان،

ب) يساعد التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل التي يفرضها الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية على إرساء إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الإقليمي،

ج) وجود مصادر النمو مجتمعة في مناطق الإندماج الإقتصادي يكون له الأثر الواضح على زيادة النمو:

3- أهداف البحث :

أ) التعرف على نظرية النمو التي تساعد على

ب) التعرف على الفعل الإنمائي في مناطق الإندماج الاقتصادي،

ج) التمكين من خلق بدائل عوض التجارية فقط، التي تعمل على خلق التنمية بدل تحويل التنمية.

4- منهج الدراسة :

لقد تم إعتماد المنهج الوصفي التحليلي من أجل كشف المكونات الأساسية للنموذج الإنمائي الإقليمي، الذي يساعد على بناء أسس التنمية الاقتصادية بين الدول النامية وذلك من خلال معطيات (تقارير من الهيئات الدولية، التطورات في بنية العلاقات الدولية، من عناصر نوعية وكمية إحصائية)، يمكن توظيفها من أجل رصد معالم التنمية المجمعة في الإقليم، مادية كانت أن بشرية.

ثانيا : الإطار المفاهيمي للدراسة :

الفرع الأول : نظرية النمو الإقتصادي الإقليمي[1]:

في الواقع أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الإقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الإقتصادية الجزئية والكلية ونظرية التجارة الخارجية التي تناولها الفكر الإقتصادي، إذ أن النماذج الإقتصادية المستخدمة في تجارب التنمية والنمو وبرامج النمو الإقتصادي الإقليمي في بلدان العالم المختلفة لم ترق إلى مستويات تنظيرية كافية وقادرة على تفسير ظواهر النمو الإقتصادي الإقليمي، وكيفية رسم السياسات الإقليمية الملائمة، كل ما يمكن الإشارة إليه هو أن هناك نماذج ناجحة لنمو الإقليم الإقتصادي سمحت بقدر من التنظير، أتاح للفكر الإقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية التي يمكن الاستعانة بها في فهم أسس ومقومات الأقاليم الإقتصادية المختلفة. وفي هذا السياق يمكننا أخذ بعض النماذج الإقتصادية للنمو الإقليمي، نرى فيها القدرة على تفسير ظاهرة النمو الإقتصادي الإقليمي، وكذا السياسات المرتبطة بها.

1- نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي :

يهتم هذا النموذج على النشاط التصديري، و يعتمد على آلية إنتقال النمو وكيفية مروره من إقليم إلى آخر، ذلك أن عملية إنتقال النمو سببها يعود إلى التجارة الإقليمية حيث تقوم التجارة بين الأقاليم بنفس الكيفية التي تحدث بين الدول أطراف التبادل الدولي، وذلك ترجمة لنظرية النفقات النسبية التي صاغ معالمها المفكر الإقتصادي" دافيد ريكاردو".

في سياق هذا التحليل يلاحظ أن دخل الإقليم لن يزيد بحجم النفقات النقدية فحسب، بل يتجاوزها إلى فعل ما يطلق عليه **بمضاعف** الدخل الإقليمي، بالإضافة إلى أثر **معجل** الإستثمار حين تحقق الزيادة في الطلب الفعال إستثمارا إنتاجيا إضافيا، وعليه إذا ما قامت دول الإقليم على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص، فإن النمو الإقتصادي الإقليمي سوف يستمر على نحو تراكمي بفعل أثر كل من المضاعف والمعجل. وعليه فإن نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي، يؤكد على أن صناعة التصدير تشكل ركيزة أساسية لنمو الإقليم الإقتصادي، وهي بمثابة القوة الدافعة له، علما أن تمايز المنتجات والمنافسة الغير كاملة سوف تسمح لبلدان الإقليم بتفعيل الإندماج الإقتصادي رغم تباين درجة توافر عناصر الإنتاج.

2- نموذج المراحل :

أختار نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقتصادي الإقليمي الصناعات التصديرية لتكون محور الإرتكاز للنمو الإقليمي، ذلك أن هذا النموذج أقام علاقة واضحة بين قدرة الصناعات التصديرية على زيادة الدخول النقدية من ناحية، ونمو الإقليم الإقتصادي من ناحية أخرى. غير أن هذا النموذج تبعا لهذه العلاقة كان قاصرا فقط على تغطية المراحل الأولى للنمو، وعليه جعل نمو الإقليم مرهونا بوجود موارد طبيعية وفيرة، وهيكل سياسي واجتماعي يسمح لآثار المضاعف والمعجل بالعمل وإحداث التنمية التراكمية في دخل الإقليم، علما أن الواقع العملي يشير إلى عدم توافر هذه الإمكانات (خصوصا الهيكل السياسي والإجتماعي الذي يضمن ذلك النمو) في أغلب الأقاليم الإقتصادية، منها على وجه الخصوص تلك التي تضم بلدان نامية ولها موارد طبيعية وفيرة (مجموعة دول الكوميسا مثلا). في هذا السياق " نموذج المراحل " يرى أن الإقتصاد الإقليمي يمر بعدد من المراحل مقدمة على النحو التالي :

- إقتصاد عند الكفاف.
- درجة من التخصص في عدد من السلع الأولية على أساس ملكية التصدير المصطحبة بتحسين وسائل النقل والمواصلات وتوافر شبكة من الطرق الجيدة.
- الإنتقال إلى الأنشطة الثانوية التي تقوم على أساس سلسلة عمليات تدعمها وفورات خارجية.
- المدخل إلى خدمات على درجة عالية من التخصص.

3 - نموذج قطب النمو :

يرى هذا النموذج أن تنمية المناطق المختلفة تتوقف على خلق مراكز نمو، لها قدرة معينة على إشعاع النمو، بمعنى أنه يجب العمل على إيجاد وتركيز عدة أنشطة في شكل قطب من بين الأنشطة التي يطلق عليها إصطلاح " **الأنشطة الدافعة**"، وهي عبارة عن الأنشطة الأساسية ذات المضاعف

الإقليمي الكبير، وبرفع معدل نمو بعض المراكز القائمة والتي يمكن لها أن تستقطب بعض المناطق الأخرى فيساعد على نموها.

إن الأنشطة المقصودة هنا، هي تلك التي تشتمل على عدد من الصناعات التصديرية المولدة للتدفقات النقدية من الصرف الأجنبي اللازمة لتأمين إنتظام وصول واردات المدخلات لمجموعة من الأنشطة المقامة داخل مناطق الإقليم وهو ما يسمح بانتظام دوران دولاب الإنتاج بهذه الأخيرة، هذه الأنشطة تشكل جوهر سياسات الإستثمار[*].

نظرية الأقطاب التنموية لـ "Friedman " حاولت هي الأخرى إثارة تضييق الفوارق بين المركز والمحيط، وقد كانت نتائج نظرية مراكز النمو التي جاء بها "F.Piroux" منطلقا لوضع بعض الأسس لتنمية المناطق الهامشية، حيث أنطلق من فرضية تغيير العلاقات المكانية بين المراكز التنموية المتقدمة ومناطقها الهامشية، بحيث تعمل الأولى على تصدير التنمية للثانية، وذلك بتقوية العلاقات الاقتصادية والإجتماعية بينهما[2].

الفرع الثاني : نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي- المعالم والمكونات المقترحة

إن مدخل التنمية الذي أعتمدناه في هذا الجزء من البحث يمثل قاعدة إرتكاز تمكننا من تحديد معالم واتجاهات البناء الذي تطرحه نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي ترى أن إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية بين البلدان النامية يعد شرطا ضروريا لنجاح إستراتيجيات التنمية الموجهة إلى السوق الخارجي، أصطلح عليها بـ " **الإستراتيجيات المزدوجة للتنمية الإقتصادية** "[3].

هذا الإتجاه يترجمه الإقتصادي البريطاني " S.B.Linder[4]" في مؤلفه "التجارة والسياسة التجارية للتنمية" من خلال منهجه الخاص للإندماج الإقتصادي الإنمائي، والذي يعرض فيه فكرة الإستراتيجيات المزدوجة للتنمية، من منطلق أنها تحقق العديد من المزايا والفوائد لإقتصاديات البلدان النامية في المستقبل، كما ترجمته الأبحاث التطبيقية[5] للباحث الإقتصادي "سامي عفيفي حاتم"، والتي تناولت تقديم نظرية متكاملة للتكامل الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، علما أن مزايا هذه الإستراتيجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية[6]:

- إغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الإقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية لإحتياجات التنمية الإقتصادية الضخمة من الموارد لتضييق الفجوة بين الشمال و الجنوب .
- رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات وهي القطاعات التي تم إنجازها خلال الفترة 1960- 2002، وإتصفت حتى الآن بتدني مستويات الكفاءة الإقتصادية

داخل هذه القطاعات، ذلك أن البعد الإقليمي لهذه الإستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التي تم فيها الإندماج، ويمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية المعروفة بشدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التي يتألف منها للإقتصاد العالمي.

- توفير الحد الأدنى من الكفاءة الإقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال إتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل بين البلدان النامية في منطقة الإندماج.

1 - العوائق، الإتجاهات، المعالم والمكونات :

أ) عوائق الإندماج الإقتصادي واتجاهاته بين البلدان النامية :

إن العوامل والأسباب التي حالت دون تحقيق إندماج إقتصادي قائم على التنمية بين البلدان النامية عديدة، لا يتسع المجال إلى ذكرها جميعا، ولكن ارتأين حصرها في العوامل التالية :

- **الأول:** ويتعلق بالظروف التي أوجدت منطقة التجارة الحرة الأوروبية كمشروع للإندماج الإقتصادي الإقليمي تزامنا مع ظهور منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي" OCDE"، واتفاقية الـ "GATT" في الخمسينيات من القرن العشرين (التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1994)، هذه الظروف هيأت المناخ المناسب لتنفيذ جملة من الإختيارات ذات الصلة بمشروع الإندماج الإقتصادي الأوروبي، منها تحرير كافة تدفقات السلع الصناعية بين الدول الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي.

- **الثاني:** الملاحظ أن شكل الإندماج الإقتصادي عبر السوق، هو الشكل الأكثر ملائمة للبلدان المتقدمة (الأوروبية)، وذلك نظرا لتشابه هياكل الدخل أو هياكل الطلب فيما بينها، من منطلق أنها تتميز بكثافة تجارتها الخارجية الإقليمية، وعليه فإن كثافة هذه الأخيرة تعتبر دالة طردية في درجة تشابه هياكل الدخول للدول الأعضاء في الإقليم الإقتصادي المشار إليه، ودالة عكسية في درجة تباين هياكل الدخل للبلدان النامية، وتصدق أيضا العلاقة العكسية بين كثافة التجارة الخارجية البينية ودرجة تباين هياكل الدخل على حالة التبادل التجاري بين البلدان النامية.

بقاء الموارد الإقتصادية في حالة شبه راكدة ساعد هو الآخر على ركود حركة التنمية، وصاحب ذلك الركود ركود في الموارد البشرية التي لم تتمكن السياسة التعليمية من النهوض بها[7].

وإذا كانت هذه العوامل تفسر تعثر محاولات الإندماج الإقتصادي بين البلدان النامية، باعتبار أن النموذج الذي حاولت إتباعه هو الإندماج الإقتصادي السوقي (أي الإندماج عبر الأسواق)، فإن هذا الشكل يكون ملائما فقط للإقتصاديات البلدان التي تتوافر فيها الخصائص التالية:

- تشابه الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء التي يتشكل منها التكتل الإقتصادي الذي تم الإتفاق عليه، والذي يعتمد في الأساس على المدخل التجاري.
- يجب أن تتمتع إقتصاديات البلدان المعنية بالإندماج الإقتصادي بمعدلات نمو متقاربة ومستوى تقدم إقتصادي.
- تمتع التجارة الخارجية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الإحلال.

ب) اتجاهات نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي :

تتجه أبعاد نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي إلى التركيز على البعد التنموي الإقليمي بالدرجة الأولى دون إستثناء البعد التجاري، من أجل الوصول إلى تنمية القدرات الإقتصادية الإقليمية للبلدان النامية، وعليه فإن أساس هذه النظرية هو دعوتها إلى ضرورة إتباع الدول النامية **"إستراتيجية مزدوجة للتنمية الإقتصادية**[8]" خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرون، علما أن هذه الإستراتيجية تتكون من شقين(بعدين) أساسيين لا يمكن فصل الأول عن الثاني، بحيث يتكون :

الشق الأول من البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في هذه الدول لكي تتوجه بصادراتها نحو الأسواق العالمية وفقا لإعتبارات الميزة والنفقة النسبية والميزة والنفقة التنافسية التي تم تأصيلها في الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية، بحيث تساهم هذه الميزات بإنتقال النمو بين مناطق الإقليم في خطوة أولى، وهو الذي حدث في منطقة آسيا وساهم إلى حد بعيد في ترتيبات تجمع **الآسيان**.

أما **الشق الثاني** فيلحم (فيصل) البعد الأول بترتيبات الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، بمعنى إيجاد نوع من التزاوج والتفاعل بين البعد الدولي والبعد الإقليمي لإستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية.

وفق هذا التأصيل النظري يشير " حسن عبد القادر صالح[9]" أن نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي، اعتمدت على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما خلق أو إنشاء التنمية "Création de Développement" وتحويل التنمية " Diversion de Développement".

- **خلق التنمية** Développement Création de: وهي القوة التي يمارسها الإندماج الإقتصادي الإقليمي، والتي تتمثل في زيادة ورفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل لإقتصاديات البلدان التي يتكون منها إقليم الإندماج الإقتصادي، ويعكس هذا التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل تحولا واضحا في إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه القطري(المحلي)، بحيث تحل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمي محل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه المحلي (القطري).

- **تحويل التنمية** Diversion de Développement : وتعني حالة الإنكماش في مستويات الإنتاج والتشغيل الناتجة عن تكوين مشروع الإندماج الإقتصادي الإنمائي بين مجموعة من البلدان النامية، وتعزى حالة الإنكماش سالفة الذكر إلى إختفائي أو إندثار بعض الوحدات الإنتاجية إثر إنطلاق المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء داخل الإندماج الإقتصادي الإقليمي، والمعلوم أن زيادة حدة المنافسة يعود إلى تحرير التجار البينية بين بلدان الأعضاء المندمجة إقليما، علما أن نجاح تجربة الإندماج الإقليمي في أوروبا تعود إلى المنافسة غير الكاملة، وتمايز المنتجات[10]، وليس فقط إلى تباين عناصر الإنتاج.

وإذا كانت التفسيرات الحديثة للإندماج الإقليمي قد تطورت في وقت تميز بإتباع معظم الدول إستراتيجيات ذات التوجه خارجي، وباضطلاع القطاع الخاص بدور قائد في النشاط الإقتصادي، حيث نتج عن هذه التطورات أن تركزت دوافع الإندماج الإقليمي على تحقيق المكاسب الديناميكية للإندماج، والتي تقترن بزيادة الإستثمارات، والتنافسية، وتحسين مستوى الإنتاجية، فإن نتائج هذه المكاسب تعتبر منطلق لصياغة قانون الإندماج الإقتصادي الإنمائي تبعا **لإستراتيجية التنمية الإقتصادية المزدوجة**، والتي تشير إلى أن **تكوين إحدى درجات سلم الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية مفيدا من وجهة نظر فكرة خلق التنمية، ويصبح ضارا من وجهة نظر تحويل التنمية، ويتوقف الأثر الصافي لتكوين مشروع الإندماج الإقتصادي الإنمائي على ما إذا كان خلق التنمية أكبر من تحويل التنمية، ويعتبر هذا الأثر الصافي موجبا إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية، كما أن هذا الأثر يعتبر سالبا إذا كانت قوة خلق التنمية أقل من قوة تحويل التنمية** [11].

الملاحظ أن نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي اعتمدت على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية أنتجت هي الأخرى (إضافة لما آثارته نظرية الإتحاد الجمركي) أثرين أساسيين، ألا وهما أثر كفاءة الإنتاج وأثر كفاءة التشغيل، علما أن زيادة أو نقص كفاءة هذين الأثرين هما اللذان يسمحان بتقدير الأثر الصافي لتكوين مشروع الإندماج الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، وكذا إيجابية أو سلبية إستراتيجية التصنيع على خلق التنمية أو تحويل التنمية.

في هذا السياق يصبح تجميع عوامل الإنتاج (المادية والبشرية) الموجودة في الإقليم، وكفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية من أجل تحقيق النمو كما يؤكده " أحمد جلال[12]" أمرا في غاية الأهمية، حيث تزداد هذه الأهمية في أن وجود مصادر النمو مجتمعة (في إقليم منطقة الإندماج الإقتصادي)، هو الذي يكون له الأثر الواضح في النمو، مع العلم أن تراكم الإستثمارات في الآلات ورأسمال البشري لا يفي وحده بالغرض، كما أن كفاءة تخصيص الموارد أو الإنتاجية لا يكفيان

وحدهما لتحقيق هذا القدر من النمو، وإنما وجود كل هذه المصادر مجتمعة هي التي تحقق النمو المرغوب فيه، ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الأمثلة التالية[13]:

- تجربة الإتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا مكنت تحقيق إستثمارات ونمو سريع، إلا أن النظام في نهاية الأمر قد أنهار في الثمانينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى وجود قدر كبير من التركيز على تراكم رأسمال المادي والبشري، مع التركيز بصورة أقل كثيرا على كفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية، حيث أدى ذلك النظام إلى إحداث تشوهات في الأسعار إلى جانب الإخفاق في تشجيع الإدارة والعمالة على تحسين الإنتاجية، علما أن هذه الإخفاقات حدثت في بعض البلدان العربية (منها الجزائر، مصر خلال الفترة 1975- 1984)، حيث حقق كل من الإستثمار وإجمالي الناتج المحلي نموا سريعا أنظر الشكل، وساعد على ذلك إرتفاع أسعار البترول وتحويلات العاملين بالخارج، إلى جانب الحصول على قروض أجنبية، ورغم هذه النتائج حدثت تشوهات في الأسعار، بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام على الإنتاج، مما يعني أن القوى الإقتصادية لم يكن لديها حوافز كافية لزيادة الإنتاجية.

- دلائل نقيضة لهذا التوجه تؤكدها تجربة دول شرق أسيا، حيث تمكنت- رغم الأزمة التي تعرض لها الإقليم- أن تنمو بسرعة ولفترة ممتدة من الزمن، لأنها قامت بتجميع قدر كبير من رأسمال المادي والبشري، ووفرت الأسعار المناسبة وربطت الأجور بالأداء، وتجدر الإشارة هنا أن أكثر من 50% من الفرق في معدل نصيب الفرد من النمو بين مجموعة بلدان شرق آسيا (الآسيان) وبين عينة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وتشمل، المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، سوريا، مصر، العراق، إيران)، إنما يعود إلى الإختلاف في كفاءة الإنتاج وكفاءة التشغيل.

يساعد التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل التي يفرضها الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية على إرساء إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الإقليمي، بحيث يجب أن يترجم هذا التوسع من خلال زيادة الإستثمار في رأسمال البشري، ذلك أن القوى العاملة **الأكثر تعلما** يمكنها إستخدام التكنولوجيا بكفاءة أكبر وهو ما تتطلبه هذه الإستراتيجية، كما يساهم الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي وفق إستراتيجية التنمية المزدوجة في زيادة حجم الإقتصاد الإقليمي، ويعزز أيضا إمكانية إستغلال الوفورات الداخلية والخارجية من خلال إندماج أسواق هذه البلدان، وتزداد أهمية هذه الإستراتيجية عندما تحقق درجة عالية من الإنفتاح، وعليه تصبح إقتصاديات الحجم عامل مساهم، باتجاه التوسع وزيادة في كفاءة الإنتاج والتشغيل.

الشكل يبين **مصادرالإختلاف في معدل نمو الفرد بين دول شرق آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**

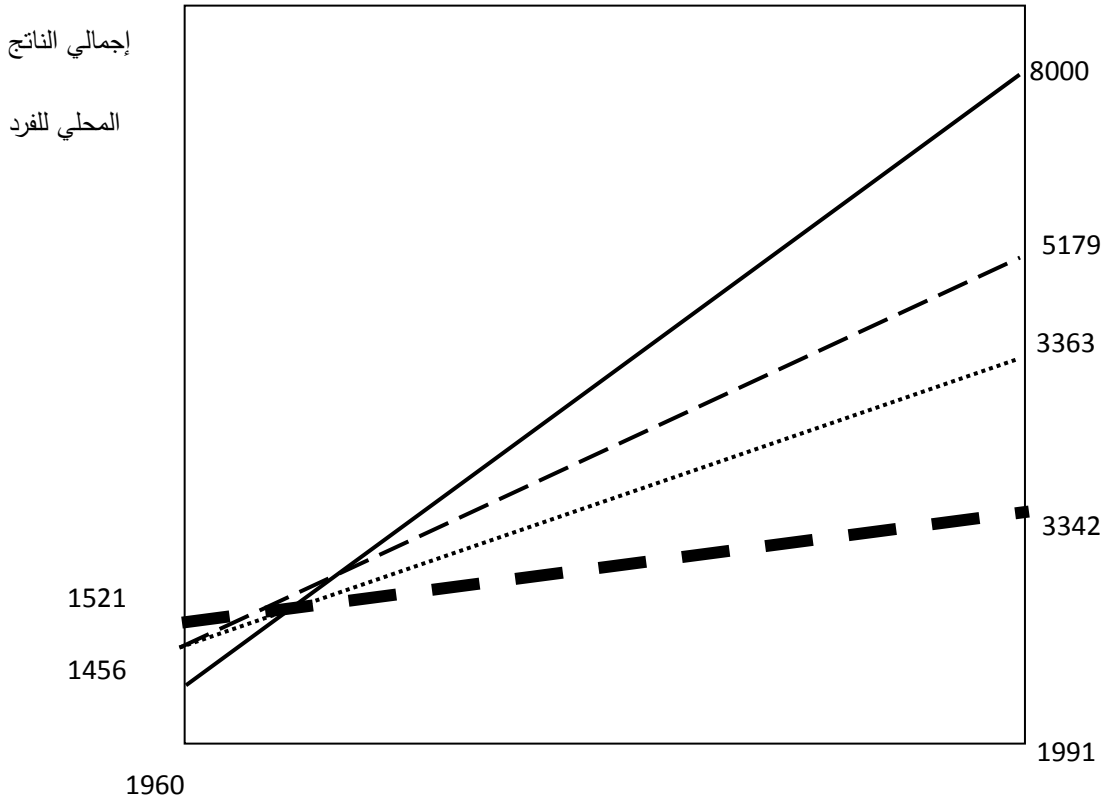

المصدر: أحمد جلال آراء في السياسة الإقتصادية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية (ECES)، القاهرة، 1998، الورقة رقم (3) .

نمو شرق أسيا

دول الشرق الأوسط وشرق إفريقيا

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + فرق الإستثمار

دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

هذا الاتجاه يترجمه نموذج " ليندر[14]"، والخاص بالأسواق والاختراعات، عندما يتعلق الأمر بالسلع الصناعية، التي يتم إنتاجها وتداولها، وعليه فإن رفع مستوى كفاءة الإنتاج مرتبط أساسا بحجم السوق ونوعية السلع المنتجة، علما أن تحقيق كفاءة الإنتاج والتشغيل مرتبطان بدرجة عالية من الإنفتاح، وبدور أساسي للقطاع الخاص، وبدرجة عالية من الإندماج[15] الذي يساهم تدريجيا في

تنسيق السياسات، مع توافر الرغبة لتحقيق الإندماج بالشكل الذي يجعل البلدان الأعضاء يقومون طواعية باختيار الدولة التي تؤدي دور القائد الإقليمي، إذا ما توافرت **الإرادة السياسية** لذلك، وهي النظرة السائدة اليوم في عالم التكتلات الإقتصادية الكبرى.

2 - المعالم والمكونات :

إذا كانت إتجاهات الإندماج الإقتصادي الإنمائي ترتكز على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية، فإن إبراز معالم ومكونات المنهج الذي تم اعتماده لتأسيس الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية يمكن حصرها في مايلي[16]:

أ- يشكل نموذج الإندماج الإقتصادي الإنمائي منهاجا لتحويل إستراتيجيات التنمية من النطاق القطري (المحلي) الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتساعا، بحيث يمهد هذا النموذج الطريق للإستفادة من مزايا التخصص، وتقسيم العمل، كأحد آثار توسيع نطاق السوق لتحوله من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي، علما أن هذه الصفة الجديدة المكتسبة والمتبعة من قبل هذه الإستراتيجية سوف تساعد على توجيه دفة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء داخل منطقة الإندماج الإقتصادي تفاديا للآثار السلبية التي صاحبت استراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي التي تم إختيارها خلال النصف الثاني من القرن العشرين من قبل العديد من البلدان النامية وبشكل إنفرادي.

ب- يشكل إنشاء التنمية ظاهرة مفيدة تعمل على توزيع الموارد الإقتصادية داخل الإقليم الاندماجي بصورة أفضل، ويرجع هذا الأثر الإيجابي للقوة التنموية الإنشائية للإندماج الإقتصادي الإقليمي التي أدت إلى إتباع سياسات تصنيعية أكثر كفاءة من تلك التي كان يتم إتباعها في ظل معايير التنمية القطرية (المحلية)، أما تحويل التنمية فإنه يشكل ظاهرة ضارة تؤدي إلى إختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على أثر تحرير التجارة الإقليمية بين البلدان النامية الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، علما أن تحرير التجارة الإقليمية يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتشابهة في أنشطتها الإنتاجية، كما أنه يلزم الدول الأعضاء في الوقت نفسه على مراجعة سياسات الإعانات وترتيبات الصرف الأجنبي التي كانت تتبعها قبل تكوين مشروع الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين هذه البلدان.

ت- يشمل نموذج الإنمائي خطوات لتحرير التجارة البينية بين الدول، وعلى خطوات أخرى متوازية معها، مثل تنسيق وتوحيد السياسات الإقتصادية، وسياسات التنمية الإقتصادية الإنمائية الإقليمية، حيث تتم هذه الخطوات المتوازية من الإندماج الإقتصادي السالب (وهو ما يعرف بالمدخل التجاري) وعناصر من الإندماج الإقتصادي الموجب (المدخل التنموي) في آن واحد، بحيث تدعم

عناصر النوع الثاني قوى الإندماج الإقتصادي المتولدة عن النوع الأول، وذلك لدعم الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الإقتصادية، بحيث يسمح بتطبيق مبادئ التخصص وتقسيم العمل الإقليمي بين بلدان الأعضاء في الإقليم الاندماجي. ويقوم النموذج في المراحل الأولى باختيار الشكل المقبول للإندماج الإنمائي بحيث يشتمل على العنصرين التاليين :

الأول : ويتعلق بإقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة تتكفل بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء من القيود المفروضة عليها من ناحية، ومنطقة إستثمار حرة تفسح الطريق أمام رؤوس الأموال وتحركها بين الدول الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي.

الثاني : وينصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الإقتصادية وخطط وبرامج التنمية الإقتصادية للدول الأعضاء في الإقليم الاندماجي.

لا يصلح نموذج الإندماج الإقتصادي الإنمائي في ظل هذه الحقيقة، لأن يكون إطار نظريا مناسبا لدراسة وتحليل أثر تكوين درجات سلم الإندماج الإقتصادي على أنماط التجارة الخارجية الإقليمية القائمة بالفعل وانعكاسات ذلك على الرفاهية الإقتصادية للدول الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، هذه الحقيقة يوضحها الحجم الصغير للتجارة البينية بين الدول النامية، ذلك أن الإندماج الإقتصادي عبر الأسواق، والقائم بين البلدان المتقدمة قادرا على توسيع نطاق التجارة البينية في منطقة الإندماج الإقتصادي لأسباب تعود لتمتع هذه الدول بأجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة، وهو ما تفتقر إليه البلدان النامية، لعدم تمتعها بهياكل إنتاجية متنوعة ومتطورة، وعليه تسعى هذه الأخيرة في المقام الأول إلى إحداث تغيرات جوهرية في هياكلها الإنتاجية والتجارية في السنوات الأولى من تشكيل الإندماج الإقتصادي، عبر آليات تدفع بهذا الشكل نحوى نمط إندماجي تنموي، يأخذ بعين الإعتبار مقتضيات التخصص الإقليمي الواجب التحقيق خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن بنظرة بعيدة المدى.

الفرع الثالث: النموذج الأساسي المقترح للإندماج الإقتصادي الإقليمي الإنمائي :

إن النموذج الذي نود اقتراحه في هذا الجزء من الدراسة يعتمد على الإتجاهات الأساسية للمنهج الذي أسسه "ليندر" والخاص بالإندماج الإقتصادي الإنمائي، هذا المنهج يرى في إندماج أسواق البلدان النامية فرصة لإستغلال الوفورات (الداخلية والخارجية)، التي تمكن الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل، ذلك أن هذا الشكل من الإندماج ومن خلال عملية المزج بين مختلف عناصره التنافسية والتعاونية، سوف يساهم في رفع مستوى كفاءات **الإنتاج والتشغيل** التي يركز عليها هذا النموذج، الذي يرى في خلق التنمية بدل تحويل التنمية الأسلوب الأفضل للبلدان النامية، وعليه فإن المساهمات التي قدمها البعض " منهم سامي عفيفي حاتم " في هذا الإتجاه تعد إستكمالا

للبناء النظري لنظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي، حيث مكنت هذا الأخير من إقتراح مجموعة من **الملاحظات والمكونات** الأساسية تدفع البلدان النامية باتجاه تحقيق إستراتيجية التنمية المزدوجة في بعدها الأول وفي بعدها الثاني(*)، وكذا في بعدها الثالث، حيث يمكن عرض أهمها على النحو التالي :

البعد الأول : تتعلق بعدم إلتزام النموذج المقترح بالسلم التصاعدي المعتمد في نظرية الإندماج الإقتصادي بين البلدان المتقدمة والتي جاء بها "Balssa" حيث تبدأ باتفاقيات التفضيل الجزئي، ثم منطقة التجارة الحرة، و بعدها مرحلة تكوين الإتحاد الجمركي، ثم مرحلة السوق المشتركة، وصولا إلى مرحلة الوحدة الإقتصادية أو الإندماج الإقتصادي التام، هذا يعني أن النموذج المقترح يختار إحدى الدرجات الواقعة في أدنى السلم مع إحدى الدرجات الأخرى الواقعة في أعلى هذا السلم، وإذا كان هذا المقترح لا يتلاءم مع حالة الدول الصناعية المتقدمة والتي تفرض إتباع السلم التصاعدي، فان البحث عن المراحل التي يمكن تنفيذها بطريقة متأنية تتلاءم ووضعيات البلدان النامية هو الهدف الأساسي لهذا النموذج.

البعد الثاني : تتميز هذه المرحلة بخاصية انتقاء بعض العناصر دون غيرها و يتعلق هذا بالمراحل الأولى من إنشاء الكيانات الإقتصادية الإقليمية حيث تبدأ إقتصاديات الدول النامية في الإنتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة، وعند بلوغ هذه المرحلة يتم إعداد إقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة الإندماجية للتكيف مع المتغيرات والإستراتيجيات القطرية.

البعد الثالث : وتتميز بضرورة الجمع بين عناصر تنافسية وعناصر تعاونية، تتعلق الأولى بتوفير الحد الأدنى اللازم لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، في حين تتحقق العناصر الثانية من خلال الإتفاق على الحد الأدنى لتنسيق السياسات الإقتصادية بمختلف أنواعها بين الدول، فضلا عن بلورة الإستراتيجية الإقليمية للتنمية الإقتصادية تتولى توجيه إقتصاديات الدول من القطر إلى الإقليم.

الفرع الرابع : الجوانب التجارية والإستثمارية الملائمة للإندماج الاقتصادي الإنمائي

تعد **المنطقة الحرة** بشقيها التجاري والإستثماري الدرجة الأكثر ملائمة لظروف واقتصاديات البلدان النامية في المراحل الأولى من الإندماج الإقتصادي الإنمائي، حيث يخلص هذا الرأي إلى أن هناك مجموعة من العوامل تؤكد صحة هذا الإتجاه يمكن حصرها فيما يلي:

1- فيما يتعلق بالجانب التجاري:

- السياسات التجارية المطبقة في معظم البلدان النامية تحتوي على الشيء الأكبر والمستمد من مفاهيم وروح حماية التجارة الخارجية(*)، وعلى الشيء القليل من مفاهيم وروح حرية التجارة

الخارجية، ذلك أن السياسات التجارية المتبعة في البلدان النامية تميزها الرسوم الجمركية المرتفعة، والمبالغة في القيود الكمية، والصرامة في سياسة الصرف الأجنبي،

- التفاوت الكبير في مستويات التعريفة الجمركية المطبقة على واردات الدول المرشحة لعضوية المنطقة المندمجة، قد يخلق العديد من الصعوبات أمام الدول الأعضاء في محاولتها لتوحيد التعريفة الجمركية على وارداتها من الدول التي سوف تبقى خارج المنطقة الإندماجية، خصوصا إذا اتفق الأعضاء على إختيار درجة من درجات الإندماج الإقتصادي المطبقة في البلدان المتقدمة (الإتحاد الجمركي،السوق المشتركة).
- يجب أن تتوافر لدى البلدان النامية قدرا من المرونة إزاء تشكيل سياستها التجارية اتجاه الدول الغير أعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، ذلك أن العجز المزمن في موازين المدفوعات لدى هذه الدول يفرض عليها التدخل في سوق سعر الصرف الأجنبي لإدارة الطلب على الصرف الأجنبي على مجموعة وارداتها الخارجية على سلع التنمية، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة توفر المرونة المطلوبة في إدارة السياسات التجارية داخل البلدان المرشحة للعضوية في منطقة الإندماج الإقتصادي،

تجدر الإشارة هنا إلى أن إتخاذ منطقة التجارة الحرة كدرجة ملائمة للبلدان النامية في إطار بناء النموذج النظري المقترح للبدء في إرساء قواعد الإندماج الإقتصادي، إنما تشوبها نقطتي ضعف يجب أخذهما بعين الإعتبار، **تتعلق الأولى** بالبلدان الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، والذين يطبقون مستويات منخفضة للتعريفة الجمركية وغير الجمركية قبل البدء في تكوين الإندماج الإقتصادي الإنمائي المقترح، وعليه فإن إقامة منطقة تجارة حرة لن يساهم في إتساع السوق أمام الصناعات القائمة داخل إقتصاديات الدول الأعضاء. **أما نقطة الضعف الثانية** تتعلق بالبلدان المرشحة للعضوية والتي كانت تطبق معدل تعريفة جمركية منخفض قبل إقامة منطقة التجارة الحرة على وارداتها من المنتجات النصف المصنعة رغبة في تخفيض نفقات المنتج النهائي المستخدم فيه السلعة النصف المصنعة، وعند إقامة منطقة للتجارة الحرة وتم على إثرها إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية، فإن هذه السلعة سوف يظل إستيرادها من خارج التجمع أرخص من إستيرادها من إحدى الدول الأعضاء في المنطقة الحرة، لأن كلفتها خارج منطقة الإندماج(ذات كفاءة عالية) أقل منها داخل منطقة الإندماج الإقتصادي(ذات كفاءة أقل)، وعليه فإن هذا الشكل من الإندماج لن يساهم في تنمية التجارة البينية في هذا المنتج وغيره من المنتجات المماثلة له، وخلافا لهذه الرؤية فإن نمو التجارة البينية وفقا لنظرية " هيكشر-أولين" لم يتحقق فحسب في بعض الأقاليم نتيجة لإرتفاع مستوى الإندماج بين الأعضاء والناجم بدوره عن تباين درجة توافر عناصر الإنتاج، بل أن هناك عوامل رئيسية أخرى ساهمت في لعب دورا مهما في نجاح بعض التجارب، منها

المنافسة غير الكاملة وتمايز المنتجات[17]، وتزداد هذه الأهمية إذا ما عملت البلدان النامية على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص.

2- فيما يتعلق بالجانب الإستثماري:

بالتوازي مع إقامة منطقة حرة للتجارة، فإن إقامة منطقة حرة للإستثمار تعد أكثر من ضرورة للبلدان النامية في الظرف الحالي، ذلك أن حرية إنتقال رؤوس الأموال من شأنه أن يساهم في إقامة عدة مشاريع مشتركة في منطقة الإندماج الإقتصادي، ويمكن المنطقة الإستفادة من الخبرات الموجودة محليا، ونقل التكنولوجيا من خلال علاقتها الثنائية والجماعية .

في هذا الخصوص الإندماج الإقتصادي الإقليمي يمكن أن **يؤثر** في حجم وقيمة الإستثمار الأجنبي- من خلال المساهمة في الإقلال من التكلفة- عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وعند قيام بلدان الأعضاء بذلك سيكون بمقدورها تكوين بيئة استثمارية جاذبة، والتي من خلالها يمكن جذب الشركات الأجنبية للمنطقة -عبر إستراتيجية - تمكن البلدان النامية الإستفادة من نقل التكنولوجيا وتضييق الفجوة التكنولوجية الكبيرة، ليس فقط بإنتاجها وإنما بالإدارة الفنية والممارسة العملية وبرامج التدريب[18].

في هذا الإتجاه، **التنسيق** بين السياسات الإقتصادية من أجل تحقيق الإندماج الاقتصادي يقترن توافر **الشروط الثلاثة** التالية، وهي الرغبة لدى حكومات الأعضاء في تحقيق ذلك، و قدرة قادة هذه الحكومات على إنشاء الأطر المؤسسية الإقليمية الكفؤة، وقبول واحدة أو أكثر من هذه الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي كما هو جاري اليوم في التجمعات الإقتصادية القائمة، فان بعضهم (منهم سامي عفيفي حاتم) يشير إلى أن النموذج الإقتصادي المقترح للإندماج الإقتصادي الإنمائي فيما يتعلق بتنسيق السياسات يجب أن يمس الجوانب النقدية و المالية، و كذا الجوانب المتعلقة بالتنمية الإنتاجية وغيرها، والتي يمكن أن تغطي المجالات التالية[19]:

- **توفير** الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والإئتمانية القطرية التي تتبعها دول الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي و خصوصا تلك التي يميزها موقع جغرافي واحد،
- **يعد التنسيق** المالي مجالا ذا أهمية بالغة يجب على البلدان الأعضاء أن تبذل قصار جهدها لتحقيقه داخل منطقة الإندماج الإقتصادي، خصوصا الجوانب المتعلقة بانعكاس إلغاء التعريفات الجمركية، وما يترتب عنها من أعباء، مشكل العبء الضريبي، الععجز الميزاني، وكذا القيود التي تفرض على الدول جراء استخدامها للموارد المالية.

الإندماج عبر المشاريع من شأنه أن يؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، والتبادلي بين إقتصاديات هذه الدول[20]. وفي هذا السياق ورغم ما يشوب مفهوم العمل المشترك من تعميم، إلا أنه لا يخلو من تأسيس لخطوات مهمة على طريق الإندماج مما يتمخض عنه من

مشروعات مشتركة محددة، تساهم في تخفيض التكاليف، تدعيم التنافسية الدولية، بالإضافة إلى التطورات المذهلة في مجال مستوى الكفاءة والأداء الإقتصادي[21].

خلاصة :

من خلال تحليل العناصر التي جاء بها نموذج الإندماج الاقتصادي الإنمائي، هو أن المناهج البديلة للاندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، اعتمدت على جملة من الملاحظات يجب أخذها بعين الإعتبار من أجل بناء نظري جديد قائم على التنمية يمكن حصرها فيما يلي :

أ) نظرية النمو في ظل متغيرات العولمة فروضها، وإن كانت ضرورية فهي لا تمثل شرطا كافيا، وإن كانت قد حققت نجاحات في بعض الإقتصاديات، إلا أنه لا يمكن تحقيقها في البلدان الأقل نمو في الظرف الحالي من زمن العولمة، ذلك كونها نظرية نشأت في ظروف غير متشابهة، بالإضافة أنها تفرض نفس الظروف والتنظيم داخل البلدان النامية.

ب) تستجيب إقتصاديات البلدان النامية للنمو الذي يدفع بعناصره إلى تحقيق التنمية، وهي خاصية تعبر عنها البلدان النامية التي تميز نظامها الإقتصادي بعلاقات إنتاج غير رأسمالية.

ج) السياسات الإقتصادية المطبقة تحكمها موانع وحواجز كثيرة، وعليه لا يمكن لأي دولة نامية في زمن العولمة أن تتحمل تطبيقها على المستوى القطري وبشكل منفرد، باعتبار أن هذه البلدان مفروض عليها مجموعة من الخيارات (الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التجمعات الإقتصادية الكبرى التي تفرضها الإقليمية الجديدة،...) لا يمكن التنصل منها.

د) نتائج إستراتيجية التنمية في البلدان النامية لم تحقق أهدافها، خصوصا تلك التشكيلات من سياسات التصنيع الموجهة إلى السوق الداخلية في إطار إحلال محل الواردات.

في سياق الملاحظات السابقة يصبح البحث عن بناء نظري جديد للإندماج الإقتصادي الإقليمي قائم على التنمية يعد أكثر من ضرورة في إطار الإتفاقيات الجنوبية – الجنوبية، هذا التصور يؤكد أن الوصول إلى تحقيق إقتصاد إقليمي قائم على التنمية يحتاج إلى نظرية تؤسس للنمو الإقليمي وتدفع بهذا الأخير إلى إحداث التنمية الإقليمية، علما أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الإقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الإقتصادية الجزئية أوالكلية، ونظرية التجارة الخارجية، وإنما نماذج إقتصادية تم استخدامها في تجارب النمو، أتاحت للفكر الإقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية تؤسس للإقتصاد الإقليمي الإنمائي بين البلدان النامية، حيث استخلصت هذه المحاولات ما يلي :

- استحالة تطبيق المفاهيم الخاصة بخلق التجارة وتحويل التجارة التي جاء بها "فاينر" في البلدان النامية.

- إحلال فكرتين جديدتين محل فكرة خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما إنشاء التنمية وتحويل التنمية.
- يستجيب النموذج إلى إقامة مناطق تجارة حرة ومناطق إستثمار حرة بين البلدان النامية، في ظل الإستراتيجية المزدوجة للتنمية والتي تعتمد على البعد الإقليمي والبعد الدولي والبعد الإستراتيجي..

الهوامش :

(1) سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة- طريق للتنمية الإقتصادية- الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2000 ص 194- 197.

(*) يقصد بها تلك السياسات التي تمنح فرص للمشروعات الإستثمارية الجديدة في الإقليم، والممثلة في مجموعة من الإمتيازات والإعفاءات الضريبية لتعوضها بذلك من التكاليف الإضافية التي تتحملها،بالإضافة إلى إقامة الهياكل الأساسية للإنتاج، وإستراتيجية إنتشار الأنشطة، هذه الإمتيازات تساهم في تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الإقليم، علما أنه كلما طالت فترة هذه الإمتيازات كلما أدى ذلك إلى إتساع حجم الأنشطة الدافعة، ومن ثم إنتقال النمو إلى مناطق أخرى من الإقليم، كما تشمل أيضا هذه السياسات برامج للإصلاحات الإقتصادية والتي يجب على بلدان التجمع الإقليمي ممارستها بشكل يسمح بتصحيح بعض السياسات الإقتصادية المكلفة، والجزء الأخر من هذه السياسات يشمل الجانب التنظيمي والإداري للعملية الإستثمارية وذلك في إطار قوانين وتشريعات حاكمة للنشاط الإقتصادي، هذه الشروط تساهم في تنمية المناطق المختلفة للإقليم لمزيد من المعلومات أنظر: **سامي** عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة، طريق للتنمية الإقتصادية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 2000، ص 198، **وزكي** شافعي، التنمية الإقتصادية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1966، ص، ص 106-107.

(2) حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، عمان 2002، ص 40 .

(3)- سوف يتم تعريفها لاحقا في النقطة الموالية من هذا الجزء.

(4) S. B. Linder, Trade and Trade Policy for Development, London, 1967, pp. 123-125.

(5) منها على وجه الخصوص، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد والتجارة الدولية تحت عنوان" محاولة تقديم نظرية متكاملة للتكامل الإقتصادي بين البلدان النامية " من جامعة كيل الألمانية (الإتحادية سابقا)، وذلك سنة 1980.

(6) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيقق، ط4، القاهرة 2003، ص ص. 150- 151.

(7) صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي لبلدان العالم الثالث، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة 1999، ط 2، ص 173.

8 - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، بين التنظير والتطبيق ط4، القاهرة سنة 2003، ص 150.

9 - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص ص44-45.

(10) SHAFIK, NEMAT, " Lerning From Doers : Lessons on Régional Intégration for the Middle East", a paper prepared for a Conference on Economic Cooperation in the Middle East : Prospects and Challenges, held at Cairo University, 1994,pp 14-16.

(11) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، مرجع سابق، ص 164.

(12) مستشار إدارة تنمية القطاع الخاص، البنك الدولي- مدير تنفيذي ومدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الإقتصادية بالقاهرة.

(13) أحمد جلال، آراء في السياسة الإقتصادية، ورقة للنقاش تحت عنوان" ما هي الأولويات لتحقيق نمو سريع وعادل"، المركز المصري للدراسات، جانفي 1998، ص 1.

(14) أنظر الجزء الخاص باقتصاديات الحجم والنماذج المختلفة، في القسم الأول من هذا البحث، ص 90.

(15) سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج الاقتصادي العربي، ورقة مقدمة في مؤتمر " الإندماج الاقتصادي العربي بين الطموح والواقع، نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة 2002، ص 26.

[16] سالمان عمر، وآخرون، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994 ص ص 147-187.

[*] **البعد الأول** ونعني به البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، بمعنى إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في البلدان النامية التي تمكنها من توجيه صادراتها نحوى الأسواق الإقليمية والعالمية، أما **البعد الثاني** وهو مرتبط بالأول ولا يمكن أن ينفصل عنه، ونعني به إقامة ترتيبات الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، أما **البعد الثالث** فهو يجمع بين عناصر تنافسية، وعناصر تعاونية، تلكم هي إستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية في القرن الواحد العشرين.

[*] باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية للحفاظ على الإيرادات الحكومية في معظم البلدان النامية، إذ تمثل في معظم البلدان العربية نسبة يعتدى بها، حيث تبلغ 20% في المتوسط خلال الفترة 1995- 1998، وقد أبدت العديد من الحكومات ترددها بشأن التنازل عن هذا المورد المالي في ظل الإنفتاح التجاري الذي تفرضه العولمة. لمزيد أنظر أحمد جلال، حوافز الإندماج الإقتصادي، مرجع سابق.

[17] سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج، مرجع سابق ص 22.

[18] عادل أحمد موسي ابراهيم، الإتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وأثرها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف،أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة 2006، ص ص 47-48.

[19] سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، المرجع السابق، ص ص 177- 184.

[20] سليمان الرياشي وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي- الواقع والأفاق- سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 12مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 285.

[21] عادل أحمد موسي ابراهيم، الإتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص 73-74.

نظام حماية السرية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية : تحديات الثقة والفاعلية

د. دريدي محمد مختار
كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية،
جامعة الجزائر ـ 3

ملخص:

محمية بشكل صحيح من قبل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

من أجل ضمان حماية السرية، أنشأت المنظمة نظاما صارما لتنظيم التعامل مع المعلومات السرية من قبل الأمانة الفنية، فوضعت قواعد لتصنيف المعلومات التي تقدمها الدول الأطراف إلى المنظمة كما حددت القواعد والآليات لمعالجة مختلف أنواع الانتهاكات.

الكلمات المفتاحية: منظمة حظر الأسلحة الكيميائية - اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 - حماية المعلومات السرية – نظام التحقق.

تعالج هذه الدراسة نظام حماية المعلومات السرية في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993 على اعتبار أن حماية السرية هي واحدة من أهم الجوانب التي تضمنتها الاتفاقية، ولها أهمية حاسمة للتحقق الفعال من الامتثال لأحكامها.

تحتاج الدول الأطراف في إطار تنفيذ التزاماتها الحصول على ضمانات قوية للوقاية من إفشاء المعلومات التي تقدمها إلى المنظمة والتي يمكن أن تكون معلومات ومعطيات حساسة تتعلق بأمنها القومي أو بقطاع الأعمال والتجارة فيها، وبأن هذه المعلومات سوف تكون

Abstract:

This study deals with the system of the protection of confidential information under the 1993 Chemical Weapons Convention, given the fact that the protection of confidentiality is one of the most important aspects addressed by the Convention, and is critically important for effective verification of compliance with its provisions.

States Parties need to get strong safeguards to prevent the disclosure of sensitive information relating to national security, or to the business sector, and that this information will be properly protected by the Organization for Prohibition of Chemical Weapons (OPCW).

In order to ensure the protection of confidential information, the Organization has established a stringent system to govern the handling of classified information by the Technical Secretariat, as well as a set of rules and mechanisms to deal with different types of violations.

Key words : The Organization for the Prohibition of Chemical Weapons(OPCW) - 1993 Chemical Weapons Convention - Protection of Confidential Information – Verification System on Compliance with the Convention.

مقدمة :

تعتبر اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1993[1]، أول معاهدة دولية متعددة الأطراف تقضي بحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وهي تمثل بذلك عنصرا هاما من عناصر الإطار القانوني الحالي للحد من الأسلحة و نزع السلاح في العالم.

تتميز اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بأنها، إضافة إلى حظرها السلاح الكيميائي حظرا كاملا، أوجدت نظام تحقق بالغ الإحكام والصرامة. ويشمل هذا النظام، التحقق من أن الدول الأطراف تحترم التزاماتها في مجال تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية والحيلولة دون إنتاجها وانتشارها، فضلا عن إجراءات الرقابة التي تفرضها على المواد الكيميائية السامة المستعملة في الصناعة التجارية لضمان عدم تحويلها لأغراض إنتاج السلاح الكيميائي.

لدى المناقشات التحضيرية المتعلقة بإجراءات التحقق التي تتسم بطابعها التدخلي الواسع، ركز المتفاوضون اهتمامهم من أجل وضع آليات خاصة لحماية سرية المعلومات والمعطيات العسكرية والتجارية والصناعية. برزت بشكل خاص أهمية المحافظة على ثقة الدول والصناعة الخاضعة للرقابة في إطار النظام المنشأ وذلك بتقليص مخاطر تسرب معلومات من شأنه الإضرار بمصالح الدول وشركات الصناعة الكيميائية في المجال الأمني أو التكنولوجي أو التجاري التنافسي.

خلال القيام بأنشطة التحقق الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بما في ذلك تقديم البيانات وعمليات التفتيش يمكن أن تتعرض سرية المعلومات للخطر. ولذلك تضمنت الإتفاقية إجراءات لضمان أمن المعلومات ولتشجيع الدول الأطراف على اتخاذ الإجراءات الحمائية اللازمة، بما يعزز مسعى تعزيز الالتزام بالاتفاقية.

تضمنت الإتفاقية نصوصا عديدة تتعلق بتنظيم تداول ومعالجة المعلومات الحساسة وحمايتها، فإلى جانب الملحق المتعلق بالسرية قرر المتفاوضون إحالة مسألة البث في التفاصيل المتعلقة بالسرية على مؤتمر الدول الأطراف، الذي أصدر بالفعل في دورته الأولى قرارا يتضمن نصا أساسيا تحت عنوان "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية"[(2)].

يحتوي هذا القرار على مجموعة من المبادئ والتوجيهات الملزمة لأجهزة المنظمة ومنها الأمانة الفنية. تحدد هذه الوثيقة (المشار إليها فيما يلي باسم "السياسة المتعلقة بالسرية") الركائز والتوجيهات السياسية التي يتوجب على المنظمة اتباعها فيما يتعلق بحماية الطابع السري للنشاطات المتصلة بتطبيق الاتفاقية، وتصنيف المعلومات حسب درجة سريتها ومعالجتها، وكذا الإجراءات الواجب اتخاذها في حالة انتهاك السرية أو الادعاء بانتهاكها.

لقد أدركت الدول الأعضاء بأن وجود سياسة فيما يتعلق بالمعلومات السرية مسألة أساسية بالنسبة لعمل المنظمة نظرا لتدابير التحقق التدخلية التي تستهدف تعزيز الثقة في الالتزام بالاتفاقية، مع احترام الانشغالات المشروعة للدول الأطراف فيما يتعلق باحتمال إفشاء المعلومات الحساسة. فالتحقق الذي يمكن الاطمئنان إليه يتطلب التقبل من جانب الدول الأطراف ومستوى من التدخل عند القيام بأنشطة التحقق. وينبغي أن تقابل ضرورة الكشف عن المعلومات المناسبة لإثبات التزام

الدول بالاتفاقية ضرورة تقديم تأكيدات مطمئنة إلى الدول الأطراف بأنه قد اتخذت التدابير المناسبة لمنع الكشف عن المعلومات التي لا تتصل بالاتفاقية وبأن أي معلومات سرية يكشف عنها ستتم حمايتها على النحو المناسب.

إن الإتفاقية في تحديدها لحقوق الدول الأطراف والتزاماتها حاولت إقامة توازن بين هذا الكشف الضروري لتعزيز الثقة في الالتزام بالاتفاقية ومنع الكشف عن المعلومات التي لا تتصل بالاتفاقية من أجل حماية الأمن القومي وحقوق الملكية، وذلك مع مراعاة الالتزامات الدستورية.

مبادئ المنظمة في حماية السرية :

تساور الدول الأطراف والصناعة الكيميائية التجارية الخاصة مخاوف بشأن تعرض سرية معلوماتها، للإفشاء نتيجة لمتطلبات الوفاء بالتزامات الإتفاقية الخاصة بالبيانات والتفتيش والرصد بالموقع. وتشمل المعلومات السرية للأعمال أسرار التجارة، معلومات الملكية، الملكية الفكرية الصناعية، والمعرفة[3]. وتبرر هذه المخاوف بما للسرية من آثار على المنافسة في مجال إنتاج المواد الكيميائية والتجارة فيها. ومن أجل حماية تلك السرية تتضمن المعاهدة إجراءات لضمان أمن المعلومات ولتشجيع الدول الأطراف على اتخاذ إجراءات حمائية مناسبة.

إن جمع واستقبال بعض المعلومات السرية يعد أمرا بالغ الأهمية من أجل إنجاز عملية التحقق، ولذلك تصبح فعالية الضمانات المحيطة بمعالجة هذه المعلومات أمرا جوهريا للإبقاء على مستوى كاف من الثقة بين الأطراف المعنية لضمان حسن سير العمل بهذا النظام.

لضمان حماية المعلومات السرية، أرست الإتفاقية مبدأ أساسيا يقضي بأن تطلب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أقل قدر ممكن من المعلومات والبيانات اللازمة للقيام بمسؤولياتها بفعالية[4]. كما يتعين معالجة المسائل المتعلقة بالسرية وكذا الطبيعة التدخلية لإجراءات التفتيش بعناية خاصة، بحيث تسمح إجراءات التفتيش بتحقيق هدف المراقبة الموكلة للموظفين بطريقة معقولة، أي ضرورة أن تجرى أنشطة التحقق باستبعاد أي تدخل غير ضروري.

استجابة للانشغالات المشروعة للدول المتفاوضة فيما يتعلق بحماية السرية، تم تناول المسألة في مواضع مختلفة من الإتفاقية من خلال مجموعة من الإجراءات والتدابير الصارمة. فبموجب المرفق المتعلق بالسرية يحق للبلد الخاضع للتحقق تعيين ممثلين عنه لحضور عملية التحقق أثناء مختلف مراحل التفتيش. كما يكون المفتشون ملزمون بضرورة احترام شرط حماية المعلومات السرية أثناء المفاوضات حول نطاق النشاط التفتيشي في المناطق المتفق عليها، وكذلك بالنسبة لاتفاقات المرافق التي تستهدف التحديد المسبق لإطار عمليات تفتيش بعض المواقع. ويجب على هؤلاء المفتشين

حصر تحقيقاتهم على ما هو ضروري فعلا بأقل قدر ممكن من التدخل، وكذا تقيدهم الكامل بالإجراءات الموضوعة لحماية المنشآت الحساسة ولمنع إفشاء المعلومات السرية[5].

تحديد الطابع السري للمعلومات :

تناولت الاتفاقية مفهوم مصطلح "المعلومات" بمعنى واسع وشامل، بحيث يشمل من بين أشياء أخرى، الوثائق المكتوبة، والعينات، والصور الفوتوغرافية، والمواد السمعية البصرية ومواد الحواسيب، وكذا أية معارف مكتسبة أو مبلغة بأية وسيلة اتصال أو أية وسيلة حسية[6]. كما ينطبق مصطلح المعلومات على أي معلومات أو بيانات يمكن لأي فرد أو للمنظمة، بما في ذلك موظفوها ومعداتها الحصول عليها أو اشتقاقها أو الاحتفاظ بها لدى تنفيذ الإتفاقية. يظهر مصطلح "البيانات" في سياقات مختلفة في الإتفاقية. وبوجه خاص فإن مصطلح البيانات ينطوي عل المعلومات المقدمة في هيكل أو شكل معين، مثل المعلومات التي يتضمنها إعلان وطني. على أنه لا يوجد، عند تفسير النص من وجهة نظر السرية، تمييز كبير بين "المعلومات" و"البيانات".

تعتبر المعلومة سرية، بموجب الإتفاقية، إذا وصفت كذلك من قبل الدولة التي تصدر عنها. وعليه، فإن أي معلومة ترد إلى المنظمة من دولة ما حول نشاطات دولة أخرى تشترط وصفا ثنائيا حتى تحمل المعلومة المعنية هذه الصفة. وخارج هذا النطاق، يمكن اعتبار معلومة ما سرية إذا ارتأى المدير العام للمنظمة أن من المعقول توقع أن يتسبب إفشاؤها بغير ترخيص في الإضرار بالدولة أو بالمؤسسة التجارية التي تشير هذه المعلومات إليها، أو في الإخلال بآليات تنفيذ هذه الاتفاقية.

يتم تحديد حساسية عنصر من المعلومات من خلال مراعاة عوامل منها درجة الضرر الضمني الذي قد يسببه الكشف عنها لدولة طرف أو أي هيئة تابعة لها، أو للاتفاقية أو للمنظمة. وعلى هذا الأساس تصنف كل المعلومات التي تنتجها المنظمة وعناصرها المكونة، أو التي تحصل عليها، بحسب ثلاث فئات محددة مطابقة لدرجة حساسية المعلومات السرية المتدرجة من أقلها حساسية إلى أكثرها حساسية.

أ- **فئة التصنيف "مقيدة طبقا لتصنيف المنظمة"** (OPCW RESTRICTED):

تشمل المعلومات التي يضر الإفشاء عنها بدون ترخيص بفعالية الاتفاقية ومصداقيتها، أو بمصالح دولة طرف أو هيئة تجارية أو حكومية أو مواطن من رعايا دولة طرف. ومثال المعلومات التي تنتمي إلى هذه الفئة التقارير الأولية والسنوية والإعلانات التي تقدمها الدول الأطراف وفقا لأحكام السياسة المتعلقة بالسرية ووفقا لمرفق السرية، حيثما تعتبر الدول الأطراف مصدر هذه المعلومات أنها تكتسي هذا المستوى من الحساسية؛ وكذلك التقارير العامة حول نتائج أنشطة التحقق، والمعلومات المقدمة لكل الدول الأطراف وفقا لأحكام الإتفاقية الأخرى.

ب- **فئة التصنيف "محمية طبقا لتصنيف المنظمة"**(OPCW PROTECTED):

تشمل المعلومات التي قد يؤدي الكشف عنها بدون ترخيص وتؤدي إلى إلحاق "ضرر هام" بفعالية الإتفاقية ومصداقيتها وبمصالح أي دولة طرف أو هيئة تجارية، مثل التقارير الأولية والسنوية والإعلانات التي تعدها الدول الأطراف، والمعلومات التكنولوجية غير المنشورة حول عمليات الإنتاج ومرافقه؛ التقرير الأولي التفصيلي حول عملية التحقق معلومات عامة أو أقل حساسية متصلة بالصفقات التجارية، وعوامل تكلفة العمليات الصناعية والإنتاج؛ البيانات والمعلومات المتعلقة بجدول تفتيشات الأمانة وأهداف تفتيش مرفق معين وما إلى ذلك.

ج- **فئة التصنيف "شديد الحماية"** (OPCW HIGHLY PROTECTED):

هي الفئة التي يلحق الكشف عنها بدون ترخيص "ضررا فادحا" لاسيما من وجهة نظر الأمن القومي أو السرية التجارية بمصالح دولة طرف أو هيئة حكومية أو تجارية أو مواطن من رعايا دولة طرف.

من أشكال المعلومات المصنفة تحت فئة شديد الحماية المعلومات السرية الشديدة الحساسية المقدمة من قبل دولة طرف؛ التقارير الأولية والسنوية والإعلانات التي تقدمها الدول الأطراف حيثما تعتبر مصدر هذه المعلومات أنها تكتسي هذا المستوى من الحساسية؛ العينات المأخوذة من مواقع التفتيش والعينات المرجعة من المختبرات المعينة للغرض، ونتائج تحليل العينات إلى غير ذلك من مثل هذه المعلومات[7].

يتحمل المدير العام المسؤولية الأولى في حماية المعلومات السرية، حيث يتوجب عليه وضع نظام لتداول المعلومات السرية داخل الأمانة وفقا للمبادئ التوجيهية الواردة في الاتفاقية بما في ذلك المرفق المتعلق بالسرية وسياسة السرية. ويكون المدير العام مسئولا عن الإشراف على مدى الالتزام بنظام السرية داخل الأمانة، وعليه أن يقدم تقريرا سنويا عن تنفيذ هذا النظام.

يتم إصدار المعلومات السرية من الأمانة الفنية في اتجاه الأجهزة السياسية للمنظمة أو في اتجاه الدول الأعضاء. وقد أكد قرار المؤتمر المتعلق بسياسة السرية على أن إصدار المعلومات السرية من الأمانة الفنية إلى المؤتمر أو إلى المجلس التنفيذي يتم وفقا لـ" المبادئ العامة" التي تحكم إصدار المعلومات السرية. إلا أن القرار المذكور لم يوضح بشكل كاف مفهوم عبارة "المبادئ العامة". ونرى بأن هذه العبارة تتضمن على الأقل المبدأين الأساسيين اللذين ينظمان شروط الإطلاع المقررة في سياسة السرية وهما، من جهة ضرورة تنظيم الإطلاع على المعلومات السرية وفقا لتصنيفها، ومن جهة ثانية أن يكون توزيع هذه المعلومات داخل المنظمة مقصورا بصورة صارمة على "من يلزمهم العلم بها".

يترتب على هذه المبادئ الأساسية، أولا أن مستوى حساسية المعلومات السرية هو الذي يحكم الإجراءات التي تتاح بها المعلومات لمن يتلقونها والوسائل المستخدمة لحمايتها. ويترتب عليها ثانيا

ضرورة أن يتم تحديد من يرخص لهم بتلقي المعلومات السرية وفقا لما يثبت من حاجتهم إليها تتصل بأغراض الاتفاقية.

مسؤولية الأمانة الفنية في حماية المعلومات السرية :

يستمد الدور الأساسي للأمانة الفنية فيما يتعلق بالسرية من مسؤولية المنظمة ومسؤولية المدير العام. فعند التنفيذ العملي للاتفاقية يكون تحديد مسؤوليات موظفي الأمانة في الحفاظ على السرية والنهوض بهذه المسؤوليات ورصد النهوض بها أمورا بالغة الأهمية. تتطلب المنظمة الحد الأدنى من المعلومات اللازمة للقيام بمسؤولياتها. ويعتبر المدير العام للمنظمة المسئول الأول عن حماية المعلومات السرية وإرساء نظام صارم لتلك الحماية. يتحمل موظفو الأمانة التزامات خاصة خلال اشتراكهم في أنشطة التحقق لما يتيحه لهم ذلك من إمكانية الاطلاع على المعلومات السرية، سواء كانت مدنية أو عسكرية، بما في ذلك المعلومات التي تكشف عنها الدولة الطرف عملا بالتزاماتها بموجب الإتفاقية، فيما يتعلق بالتشاور والتعاون[8]،وكذلك المعلومات الحساسة التي لا تتصل بأغراض الإتفاقية في حالة الكشف عن هذه المعلومات الحساسة.

تصب المعلومات السرية على الخصوص لدى الأمانة الفنية. ويمكن أن يكون مصدر المعلومات الإعلانات التي تقدمها الدول الأطراف بموجب متطلبات التحقق في الاتفاقية. يمكن أن تكون هذه المعلومات نتيجة لعملية تفتيش موقعي لاسيما ما تتضمنه التقارير الخاصة بعملية التفتيش. أخيرا يمكن أن ترفع لعلم الأمانة من قبل دولة عضو في إطار إجراء توضيحي أو بمناسبة انطلاق عملية تفتيش بالتحدي.

تعتبر المصادر المذكورة أهم المصادر الخارجية للمعلومات السرية. وانطلاقا منها تقوم المصالح الداخلية للأمانة الفنية بدورها بتوليد معلومات سرية لاسيما في إطار نشاطاتها في التحليل والتقييم التقني للمعطيات والبيانات المحصل عليها في إطار إجراءات الرقابة.

تختلف شروط الترتيب والتخزين وكذا كل معايير الحماية المتعلقة بهذه المعلومات من ناحية درجة الحساسية تبعا للفئة التي تنتمي إليها. وينطبق الأمر نفسه على طريقة الوصول إليها داخل الأمانة. تضاف المتطلبات الخاصة بكل فئة إلى الالتزامات العامة المسبقة التي تنطبق على كل الموظفين.

تسهر الأمانة الفنية للمنظمة على تخزين المعلومات ذات الصلة بالاتفاقية تخزينا آمنا. ويكون هناك تحكما صارما في الوصول للمعلومات ومعالجتها من قبل موظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية[9]. وتقوم الأمانة الفنية بوضع إجراءات الحفظ بالملفات والتوزيع وحفظ السجلات قصد

رصد حركة الوصول للمعلومات. ويمكن نسخ صور من المعلومات السرية فقط تحت إشراف موظف آخر ويجب أن يرخص به عضو مسئول بهيئة الموظفين. ويجب أن يتم معالجة والاحتفاظ بالمعلومات بطريقة تمنع تحديد المنشأة التي تتعلق بها المعلومات. وبالنسبة لكل موقع في الأمانة الفنية يحدد وصف رسمي حرية الوصول الضروري للمعلومات السرية.

يكون الموظفون المطلعون على المعلومات السرية ملزمون بالكتمان التام، فلا يحق لهم إصدار أي معلومات سرية لأي شخص غير مخول حتى بعد انتهاء مهامهم. وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن كل موظف ملزم بالدخول مع الأمانة الفنية في اتفاق فردي لحماية السرية خلال كل فترة توظيفه وخلال الخمس سنوات التالية بعد انتهاء عمله[10].

أ- مبدأ الحاجة إلى المعرفة :

يتم حفظ وتأمين المعلومات السرية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو لدى الدول الأطراف بطريقة تمنع التعرف على المنشأة التي تتعلق بها المعلومات[11]. و تكون هناك رقابة مشددة على حرية الوصول إلى تلك المعلومات ومعالجتها من طرف موظفي المنظمة. ولذلك لا يرخص الاطلاع على المعلومات السرية لموظف في الأمانة إلا إذا أثبت ضرورة هذا الاطلاع لإنجاز نشاطاته العملية وطبقا لمبدأ "الحاجة إلى المعرفة". يحكم هذا المبدأ تحديد نطاق الإطلاع على المعلومات وتحديد من يتلقونها. فليس في المنظمة حق مطلق في تلقي المعلومات السرية. إذ ليس من حق أي موظف في الأمانة أو أي عضو في أي جهاز من أجهزة المنظمة حق بمقتضى مركزه أو رتبته وحدهما في الاطلاع على أي بند من بنود المعلومات السرية بالمنظمة.

في الأحوال العادية يمنح حق الاطلاع على المعلومات السرية طبقا لظروف كل حالة على حدة وفقا لما يتقرر من وجود حاجة وظيفية إلى المعرفة. ثمة ضرورة غير مشروطة لاطلاع الدول الأطراف على بعض المعلومات المعينة كأن توفر الأمانة الفنية بصورة روتينية للدول الأطراف ما تطلبه من بيانات تتعلق بالإعلانات الأولية والسنوية المقدمة من الدول الأطراف[12]. ينظر إلى هذه الضرورة وما يتصل بها من أحكام على أنها تنشئ حاجة لا شك فيها إلى المعرفة بالنسبة لكل دولة من الدول للتأكد من استمرار امتثال الدول الأطراف الأخرى للاتفاقية.

لا يرخص لموظفي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بالاطلاع على معلومات سرية تتعلق بنشاطات تتم داخل أراضي دولة طرف أو أي مكان موضوع تحت ولايتها أو سلطتها إلا بعد إرسال إشعار بذلك الترخيص إلى الدولة المعنية ثلاثين يوما على الأقل قبل منح الترخيص للموظف[13].ويكون الموظفون المطلعون على المعلومات السرية ملزمون بالكتمان التام، فلا يحق لهم إصدار أي معلومات سرية لأي شخص غير مخول حتى بعد انتهاء مهامهم. وبهذا الصدد بجدر التذكير بأن كل موظف ملزم

بالدخول مع الأمانة الفنية في اتفاق فردي لحماية السرية خلال كل فترة توظيفه، ويكون ملزما كذلك بعدم إفشاء أي معلومات خلال الخمس سنوات التالية بعد انتهاء عمله[14].

بالنسبة لإتاحة المعلومات السرية من الأمانة الفنية إلى الجهازين الآخرين للمنظمة، نلاحظ أن ثمة تناقضا في أحكام هذا الجزء. فهي تقضي من جهة بأن الأمانة الفنية ومديرها العام مسؤولين عن حماية المعلومات السرية، في حين نجد أن البنية الهيكلية للمنظمة وضعت الأمانة الفنية، وعلى رأسها المدير العام، في وضعية الجهاز الخاضع للمؤتمر والمجلس التنفيذي المخولين قانونا بالحصول على المعلومات السرية الضرورية لعملها.

إن تقييد الحصول على بعض المعلومات بهذا الشكل يمكن أن يؤثر على فعالية نشاط المجلس والمؤتمر عندما يتعلق الأمر مثلا بحصولهما على معلومات ضرورية لمعالجة وضعيات معينة. وفي حالة التنازع بهذا الخصوص، على الأمانة الفنية أن تتصرف بمرونة ودبلوماسية في تعاملها مع الجهاز المعني لإيجاد حل وسط.

نتيجة لذلك فإن الطابع السري للمعومات يصبح أمرا نسبيا إلى حد ما، بالنظر إلى أن المعلومات التي تزود بها الأمانة المؤتمر أو المجلس تفقد صفتها السرية بإتاحة الاطلاع عليها إلى الدول الأطراف أو إلى أعضاء المجلس التنفيذي.

على الرغم من أن السياسة المتعلقة بالسرية لا تعالج هذا الوضع إلا أنه عمليا يفترض بأن الدول الأطراف بقدر ما هي ملزمة بالمحافظة على سرية المعلومات التي تتلقاها بواسطة القنوات الرسمية فإنها تكون ملزمة كذلك بالمحافظة على سرية المعلومات التي تطلع عليها في إطار المؤتمر أو المجلس التنفيذي. تقدم الدولة الطرف، عند الطلب، تفاصيل عن تداول المعلومات التي تزودها بها المنظمة[15]. ومن ثم فإن الدول الأطراف مسؤولة عن أي إفشاء لأي معلومات سرية تزودها بها المنظمة.

بناء على ما سبق، وفي تقييم مدى فعالية نظام حماية السرية، يمكن القول بأنه انطلاقا من فرضية أن الدول الأعضاء المتلقية لمعلومات سرية تتصرف بحسن نية في تنفيذ التزاماتها، فإن آلية حماية السرية تبدو كافية بالنسبة للمعلومات السرية ذات الطباع التجاري أو التنافسي، إلا أن الأمر ليس كذلك إذا كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا سياسيا أو ذات علاقة بالأمن القومي للدول، ففي هذه الحالة تصبح تلك المعلومات تلقائيا في متناول جميع ممثلي الدول في المؤتمر أو المجلس التنفيذي، وليس ثمة من حل لهذه الإشكالية.

تداول المعلومات السرية خارج المنظمة والدول الأعضاء :

قد توجد حالات يتعين فيها إصدار المعلومات خارج المنظمة على نحو لا يمثل إصدارا عاما كاملا. فقد يلزم توزيع المعلومات السرية للمنظمة على كيانات أو أفراد معينين مرخص لهم يوجدون خارج الأمانة ولكنهم مكملون لها في تنفيذ وظائف معينة محددة في الاتفاقية. فيمكن لبعض الهيئات أو الأفراد

العاملة خارج الأمانة الفنية، ولكنها مرتبطة بنشاطاتها -مثلا مخابر التحليل أو مكاتب الدراسات-، الإطلاع على معلومات سرية. في هذه الحالة يطبق النظام الخاص بموظفي الأمانة الفنية. يمكن أن يتضمن ذلك إصدار المعلومات لمنظمة دولية أو هيئة حكومية للاستخدام الرسمي فقط ومع مراعاة شروط معينة. ولذلك على المدير العام أن يضع نظاما صارما لتنظيم هذا الإطلاع، كما أن عليه أن يتحمل المسؤولية الأولى بالنسبة لأي إطلاع يوافق عليه وفقا لهذا النظام. ولا يتم ذلك إلا بعد أن يثبت بوضوح أن لدى المتلقي المقترح حاجة وظيفية إلى المعرفة.

يمكن أن ينطبق هذا الإصدار المحدود على المعلومات السرية التي تحمل تصنيفا من تصنيفات المنظمة أو المعلومات التي رفعت عنها صفة السرية، أو المعلومات التي لم تصنف كمعلومات سرية. ولا يجوز إصدار المعلومات السرية التي تحمل تصنيفا من تصنيفات المنظمة إلا إذا تأكد المدير العام من إمكانية توفير الحماية والرقابة الكافيتين في المنظمة أو الهيئة التي تتلقى هذه المعلومات[16].فقد يبرم المدير العام مع المنظمات والهيئات التي يحتمل تلقيها للمعلومات اتفاقا أو ترتيبات متفق عليها بشأن تداول وحماية المعلومات السرية، ويتم إصدار المعلومات السرية خارج المنظمة مع مراعاة مبدأ الحاجة إلى المعرفة وبناء على قرار من المؤتمر أو من المجلس التنفيذي[17].

لا يتم إصدار المعلومات السرية خارج المنظمة إلا وفقا لمبدأ "الحاجة إلى المعرفة"، أي أن تكون الجهة المتلقية المقصودة لديها حاجة واضحة إلى معرفة المعلومة السرية وفقا لدور هذه الجهة في تنفيذ الإتفاقية. وعندما تظهر حاجة واضحة إلى إصدار معلومات سرية، يقوم المدير العام بإعداد مشروع اقتراح بالإصدار تم التشاور بشأنه واستعراضه من جانب الأطراف المعنية. ويتعين لدى صياغة قرار الإصدار المقترح أن تبحث بحثا كاملا عوامل تقرير السرية وتصنيف هذه المعلومات. ويتعين عند الضرورة تجهيز المعلومات المقترح إصدارها في أشكال أقل حساسية بحيث يتجنب إفشاء أي معلومات سرية لا تتصل بالغرض من الإصدار.

يمكن للمدير العام، لدعم إعداد اقتراح الإصدار، أن يقترح شروطا أو قيودا معينة على نطاق هذا الإصدار لضمان تركيز الإصدار على غرضه المحدد المتصل بتنفيذ الاتفاقية، كأن يكون الإصدار على أساس مؤقت فقط للاستعمال خلال اجتماع أو فترة تشاور، أو أن يخضع الإصدار إلى ضوابط محددة على بعض الأجزاء الحساسة من المعلومات السرية كأن يطلب إعدامها أو إعادتها بعد فترة معينة. وإذا كانت المعلومات السرية قد تم الحصول عليها من دولة من الدول الأطراف أو تتعلق بإحدى هذه الدول، يتعين على المدير العام أن يحصل على موافقة كتابية من تلك الدولة الطرف على الإصدار المقترح. وفي جميع الحالات لا يمكن لأي دولة من الدول لأطراف أن تستخدم حجب هذه الموافقة لتجنب الوفاء بالتزاماتها بمقتضى الاتفاقية.

يلاحظ بأن هذه الصياغة الغامضة تهدف إلى تغطية أكبر قدر ممكن من الحالات المحتملة مع توفير القدر اللازم من المرونة لهذا الغرض. وطالما أن قانون المنظمة يخول أحد أجهزتها السياسية رفع

قضايا أو مسائل أمام منظمات دولية أخرى، فإنه لا يمكن لأي دولة رفض تقديم المعلومات السرية المتعلقة بها لأن ذلك يؤدي إلى إفراغ القضية المرفوعة من محتواها. إن الدول بمصادقتها على الاتفاقية تلتزم باحترام سلطات ومهام المنظمة. ولا يؤدي حق الدولة المعنية في رفض الإصدار من الناحية العملية سوى إلى إتاحة الفرصة للمدير العام لتعديل اقتراح ذلك الإصدار بما يتماشي مع مصالح تلك الدولة. وإذا أصرت الدولة على الرفض بصفة تعنتية فإن المدير العام يعرض مع ذلك المقترح على المؤتمر أو المجلس التنفيذي.

يتضح بأن النظام الذي وضعه كل من المرفق المتعلق بالسرية والسياسة المتعلقة بالسرية جاء متضمنا متطلبات صارمة ودقيقة بشأن الحصول على المعلومات السرية والتعامل مع إصدارها. وتشمل هذه المتطلبات التزامات فردية تقع على عاتق كافة موظفي المنظمة الذين يؤدي إخلالهم بالتزاماتهم في هذا السياق إلى الإضرار بنظام حماية المعلومات السرية وتعريضه للخطر. ومن تم تبرز الأهمية الجوهرية للطريقة التي تتم بها معالجة الإخلال بهذه الواجبات أو الادعاء بالإخلال بها.

انتهاك السرية والإدعاء بانتهاكها :

يمكن أن يكون الإخلال بالالتزامات المتعلقة بحماية المعلومات السرية واقعا في حالة عدم الامتثال للإجراءات المحددة لتداول المعلومات السرية وحمايتها وإصدارها وتوزيعها بما يؤدي إلى خطر واضح لحدوث الإفشاء غير المرخص به، سواء مع حدوث الإفشاء فعلا أو عدم حدوثه[18].

حددت الاتفاقية آليتين لمعالجة مختلف أنواع الانتهاكات. فمن جهة يملك المدير العام سلطة إجراء تحقيق في حالة وجود شك بالانتهاك أي إذا توفرت في رأيه "أدلة كافية" على أن الالتزامات المتعلقة بحماية المعلومات السرية قد انتهكت. ويشرع المدير العام فورا في إجراء تحقيق أيضا إذا تقدمت دولة طرف بادعاء بوقوع انتهاك السرية. أما الآلية الثانية المخولة معالجة انتهاك السرية فهي لجنة تسوية المنازعات المتعلقة بالسرية.

سلطات المدير العام في التحقيق بشأن السرية :

يتمتع المدير العام بسلطات محددة وفقا لسياسة المنظمة المتعلقة بالسرية. فيشرع دون إبطاء في إجراء تحقيق سواء فيما يتعلق بالانتهاك من جانب موظفي الأمانة أو شخص أو كيان آخر مرخص له خارج الأمانة أو ممثل أو مسؤول من دولة من الدول الأطراف. كما يمكن للمدير العام أن يجري تحقيقا في أي ادعاء من جانب أي دولة من الدول الأطراف بوقوع انتهاك للسرية[19]. ويكون الغرض من التحقيق هو إثبات ما إذا كان قد حدث انتهاك للسرية أو إخلال بإجراءات تداول المعلومات السرية أو حمايتها أو توزيعها أو إصدارها، ومدى خطورة أي انتهاك بما في ذلك درجة وطبيعة أي ضرر ترتب عليه. وينبغي أن تبحث في التحقيق أيضا سبل تعزيز نظام السرية لمنع أي تكرار لانتهاك الإجراءات أو الإخلال بها.

إن المدير العام، وبالرغم من أنه ملزم بمباشرة التحقيق إلا أنه يجوز له أن يوقف هذا التحقيق في مراحله الأولى إذا ارتأى أن لم يتبين من الأدلة وقوع انتهاك، وله حسب تقديره في هذه الحالة أن يتشاور مع الدولة الطرف التي تقدمت بالادعاء أو ينهي التحقيق ويقدم تقريرا بما توصل إليه من عدم وجود دليل على حدوث الانتهاك. أما في حالة ثبوت ما يشير إلى حدوث انتهاك يؤثر على مصالح دولة من الدول الأطراف، فيقوم المدير العام بإخطار المجلس التنفيذي والتشاور معه واقتراح ما يمكن اتخاذه من إجراءات فورية لحماية جميع المصالح المشروعة التي يمكن أن تتأثر بالانتهاك أو الانتهاك المدعى به للسرية، بما في ذلك مصالح أي دولة من الدول الأطراف أو مصالح المنظمة[20].

نطاق التحقيق :

يقصد بالتحقيق هنا جمع وفحص الأدلة على أساس استشاري عموما داخل المنظمة أو أجهزتها أو بالنسبة لأي مواد إضافية تقدمها الدول الأطراف كدليل، أو لدى ممثلي الصناعة أو الكيانات التجارية الخاصة. كما يمكن إجراء مقابلات سرية مع موظفي الأمانة، وينبغي إجراء التحقيق على أساس من الموضوعية والإجراءات القانونية السليمة، وألا يلجأ إلى أي نوع من الإكراه للحصول على المعلومات من أي فرد يتعلق به الأمر.

خلال التحقيق يمكن للمدير العام أن يتخذ تدابير مقيدة مؤقتة طوال مدة التحقيق مثل إعفاء الموظف الذي له صلة بالقضية من مسؤوليات معينة أو حرمانه من الإطلاع على معلومات معينة. ويمكن أن يقترح اتخاذ إجراءات فورية بالتشاور مع المجلس التنفيذي لحماية جميع المصالح المشروعة التي يمكن أن تتأثر بالانتهاك أو الانتهاك المدعى به للسرية.

تظل إجراءات التحقيق سرية وخاضعة لتطبيق مبدأ الحاجة إلى المعرفة ويتم إعداد التقرير من نموذجين، أحدهما نموذج كامل يعرض الوقائع التي ثبتت بالتفصيل، والآخر نموذج معدل تحذف منه بعض المواد السرية المعنية لضمان عدم إفشاء المعلومات السرية المتصلة بالانتهاك فيما يتجاوز النطاق المرخص به للإطلاع عليها واحترام خصوصيات الموظفين التي لا تتصل بالقضية. ويجب أن يعامل التقرير الكامل على أنه سري وأن يكون تصنيفه وتناوله طبقا لمدى حساسيته، وينبغي ألا يتاح هذا التقرير إلا لمن يتصلون بالتحقيق اتصالا مباشرا. ويمكن إتاحة التقرير في صيغته المعدلة لأي دولة طرف بناء على طلبها. تترتب على أي تحقيق أو تقرير، ينتهي إلى ثبوت حدوث انتهاك أو إخلال، أربع فئات عامة من الإجراءات حسب الحالة:

أ) إجراءات تأديبية تتخذ ضد موظف يعمل بالأمانة :

إذا تقرر، عند انتهاء التحقيق، أن موظفا يعمل بالأمانة قد ارتكب انتهاكا أو إخلالا بأحكام السرية، يتخذ المدير العام الإجراءات التأديبية المناسبة وفقا للنظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي المنظمة، مع إمكانية النظر في رفع الحصانة عنهم. ولا ينظر في رفع الحصانة إلا في حالة وقوع انتهاك خطير وعند

ثبوت المسؤولية الفردية وثبوت ما ترتب على الانتهاك من ضرر. وينبغي أن يتم رفع الحصانة بعد إجراء مشاورات سرية فيما يتعلق بإمكانية إعمال الولاية القضائية الوطنية ذات الصلة. كذلك ينبغي استعراض اتفاق السرية الفردي الذي وقعه الموظف لبحث إمكانية استخدامه في الدعوى[21].

ب) إجراءات تتخذ ضد موظف سابق بالأمانة :

إذا توصل التقرير إلى أن ثمة انتهاكا أو إخلالا ارتكبه موظف سابق بالأمانة، يجوز للمدير العام أن يقرر اتخاذ أي إجراءات يكون ما زال من الممكن اتخاذها وفقا لأحكام النظام الأساسي والنظام الإداري لموظفي المنظمة. ويمكن أن تشمل هذه الإجراءات الحرمان من استحقاقات المعاش التقاعدي التي اكتسبها الموظف خلال مدة خدمته بالمنظمة أو إلغاء ما تبقى له من استحقاقات مالية أو استحقاقات أخرى.

ج) إجراءات قانونية تتخذ في نطاق الولاية القضائية الوطنية :

إذا انتهى التحقيق الذي يجريه المدير العام إلى أن شخصا طبيعيا أو معنويا (بما في ذلك كيان تجاري) خاضعا للولاية الوطنية لدولة من الدول الأطراف يبدو مسأولا عن انتهاك للسرية، أو حصل على منفعة خاصة من انتهاك للسرية، أو تورط على أي نحو آخر في انتهاك للسرية، جاز أن يطلب إلى تلك الدولة الطرف اتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة المحددة في سياسة السرية.

وإذا كان شخص طبيعي أو معنوي تثبت مسؤوليته عن انتهاك للسرية مقيما أو موجودا بأي صفة أخرى داخل نطاق الولاية القضائية لدولة ليست طرفا في الإتفاقية، يجوز للمدير العام أن يطلب إذن المجلس التنفيذي أو المؤتمر في إجراء مشاورات تستهدف تشجيع تلك الدولة على أن تشرع في اتخاذ، أو تيسر اتخاذ، الإجراءات المناسبة التي تساعد على اتخاذ الإجراءات القانونية المترتبة على الانتهاك.

د) إجراءات قانونية تتخذ عندما تقوم مسؤولية دولة من الدول الأطراف :

إذا انتهى تحقيق المدير العام إلى أن دولة من الدول الأطراف تبدو مسؤولة، أو أن موظفا من موظفيها يبدو مسؤولا، عن انتهاك السرية، فيتعين أن تقوم تلك الدولة الطرف إلى الحد الممكن بمساعدة المدير العام في حسم المسألة بما في ذلك تقديم التفاصيل الكاملة عن كيفية تدولها وحمايتها للمعلومات السرية التي تزودها بها المنظمة. كما يتعين من جهة أخرى على تلك الدولة الطرف أن تتخذ الإجراءات القانونية المناسبة، وفقا للأحكام ذات الصلة من السياسة المتعلقة بالسرية، في إطار من التعاون الكامل مع المنظمة[22]. يلاحظ بهذا الصدد أن "السياسة المتعلقة بالسرية" لا تحدد أية تدابير داخلية معينة يمكن أن تتخذها الدولة الطرف بالنسبة لتحقيق أهداف الإتفاقية فيما يتعلق بالسرية، أو بالنسبة لتنفيذ مسؤوليات محددة من مسؤوليات الدول في هذا الصدد مثل إعمال الولاية الوطنية.

في حالة ثبوت انتهاك للسرية من طرف أحد موظفي الأمانة الفنية وتسبب ذلك في وقوع ضرر لدولة من الدول الأطراف أو لإحدى شركاتها التجارية أو لأحد رعاياها، فإنه لا يحق لهذه الدولة

مطالبة المنظمة بتعويضات مالية، حيث نص المرفق المتعلق بالسرية صراحة على أنه "لا تتحمل المنظمة تبعة أي انتهاك للسرية يرتكبه موظفو الأمانة الفنية"[23].

يمكن تفسير سبب عدم تحميل المنظمة بهذه المسؤولية بأنه كان يهدف لتشجيع الدول على الإقبال بالتصديق على الاتفاقية مقابل التخفيف من أعباء المساهمات المالية للدول الأطراف في تمويل المنظمة. ومن ثم فإن إمكانية التعويض عن الأضرار التي يمكن أن تلحق بدولة معينة من جراء إفشاء معلوماتها السرية يتحملها الموظف المسؤول عن الإفشاء من ماله الخاص، وذلك بعد إدانته من قبل جهة قضائية وطنية، ولا يتأتى ذلك إلا بعد رفع الحصانة عنه. ويبدو أن هذا الوضع، على علاته، كان أفضل الحلول الوسطية التى توصل إليها المتفاوضون بشأن إبرام الاتفاقية.

إذا لم تكن الدولة الطرف التي طلبت إجراء التحقيق غير راضية عن التقرير الذي يصدره المدير العام بعد إجراء التحقيق، وبعد بذل كل المحاولات المعقولة لحسم المسالة عن طريق المشاورات، يكون من حق تلك الدولة الطرف أن تطلب عقد اجتماع للجنة تسوية النزاعات المتعلقة بالسرية[24].

لجنة المنظمة الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالسرية :

تضمنت اتفاقية الأسلحة الكيميائية النص على إنشاء "لجنة لتسوية المنازعات المتعلقة بالسرية" المشار إليها فيما يلي ب"لجنة السرية" كجهاز فرعي من أجهزة المنظمة تابع لمؤتمر الدول الأطراف.[25] وتكون مهمتها الأساسية النظر في حالات انتهاك أحكام الاتفاقية المتعلقة بالسرية التي تشمل دولة طرف والمنظمة معا. كما تتولى اللجنة النظر في القضايا التي يعهد بها إليها المؤتمر في نزاع يتصل بالسرية، وأخيرا يمكن أن تختارها دولتان من الدول الأطراف ينشأ بينهما نزاع بشأن مسألة تتعلق بالسرية كوسيلة لحسم نزاعهما[26].

من الناحية المبدئية ترفع القضايا أمام لجنة السرية عند نشوء خلاف بشأن تقرير لتحقيق أجري بناء على طلب تقدمت به إحدى الدول الأطراف يتعلق بانتهاك للسرية من طرف أحد موظفي الأمانة الفنية. إلا أن المرفق التعلق بالسرية ينص على أن "اللجنة تنظر في حالات الانتهاك التي تشمل دولة طرف والمنظمة معا"[27]. ومن ثم فإنه يجوز للدول الأطراف أن ترفع القضايا المتعلقة بالسرية مباشرة أمام هذه اللجنة دون الحاجة على طلب تحقيق مسبق. وفي كلتا الحالتين نكون أمام نزاع بين المنظمة وإحدى الدول الأطراف وليس بين هذه الأخيرة وموظفي المنظمة.

تشكيل اللجنة :

تتشكل لجنة السرية من أشخاص يعينون بصفتهم الشخصية من قائمة بالمرشحين الذين تقدمهم الدول الأطراف. ويجوز لكل دولة طرف أن ترشح واحدا من مواطنيها يكون مؤهلا للعمل في هذه اللجنة. وتقدم قائمة المرشحين هذه إلى المؤتمر الذي يعين 20 شخصا منها للعمل في لجنة السرية لفترة أولية مدتها سنتان.ويتم اختيار العشرين عضوا من خلال عملية تشاور تجري مع

المجموعات الإقليمية تحت إشراف رئيس المؤتمر. وينبغي أن تراعي هذه المشاورات مبدأ التناوب والحاجة إلى مجموعة متكاملة من مجالات الخبرة ذات الصلة، ليتم التوصل إلى تعيين أربعة مرشحين من كل مجموعة من المجموعات الإقليمية، من قبل الدول الأعضاء المنتمية إلى المجموعات المعنية. ويتولى المؤتمر تعيين الأعضاء كقرار بشأن مسألة موضوعية.

تقترح الدول الأعضاء المرشحين على أساس صفاتهم الفردية من حيث الكفاءة والقدرة والنزاهة وتوافر الخبرة في مجال أو أكثر من المجالات المتصلة بعمل لجنة السرية مثل الأشكال المختلفة لتسوية النزاعات؛ وأحكام الإتفاقية المتعلقة بالسرية والتحقق؛ والصناعة الكيميائية؛ والأمن العسكري؛ وأمن البيانات والقانون الدولي. على كل عضو في اللجنة مباشرة العمل دون تدخل أو توجيه من بلده أو من الأمانة أو غيرها. وعليه، حيث يكون هناك تنازع في المصالح بخصوص نزاع معين، الامتناع عن التعامل مع ذلك النزاع. وحفاظا على استقلالية اللجنة لن يحتل أعضاؤها أي منصب آخر داخل المنظمة′ ولن تكون لهم أية علاقة قانونية أو مالية أو مصلحة مع المنظمة.

كيفية عمل اللجنة :

تباشر لجنة السرية عملها وفقا لإجراءات العمل التي تقرها ويصادق عليها مؤتمر الدول الأطراف. وتتخذ اللجنة قراراتها بتوافق الآراء. وفي حالة تعذر التوصل إلى توافق في الآراء يحسم الأمر بأغلبية الثلثين من جميع أعضائها. تعقد اللجنة اجتماعات سنوية كما تجتمع في مواعيد أخرى، عند الاقتضاء، للنظر فيما يعرض عليها من منازعات.

حددت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية المبادئ التي تتعامل بها اللجنة في تسوية النزاعات، حيث نصت على أن من واجب اللجنة أن تعتمد وسيلة من وسائل تسوية المنازعات مناسبة للحالة، مع مراعاة ما قد يتفق طرفا النزاع على تفضيله من وسائل التسوية[28].

يلاحظ من خلال هذا النص بأن الإتفاقية أوردت مجموعة من الخيارات التي يمكن أن تلجأ إليها لجنة السرية في عملية تسوية النزاعات المعروضة أمامها، مشيرة إلى إمكانية اعتماد عملية الوساطة كوسيلة محبذة من أجل تسوية متفق عليها عن طريق المفاوضات. ويوضح نص "سياسة السرية" في هذا السياق بأنه يجوز للجنة السرية أن تنشأ لجنة استشارية تتألف من خمسة من أعضاء لجنة السرية واحد عن كل إقليم جغرافي، ما لم يتفق طرفا النزاع على طلب بنية مغايرة. وعلى اللجنة الفرعية أن تقدم تقريرا إلى لجنة السرية بشأن التقدم والنتيجة المحرزين في أية مشاورات ويجب على لجنة السرية أن تعتمد أي تسوية متفق عليها مستمدة من هذه العملية[29].

في حال فشل الوساطة وتعذر الوصول إلى حل متفاوض بشأن النزاع يكون على لجنة السرية أن تعد تقريرا يحدد الوقائع الأساسية للنزاع ويوصي بما يمكن اتخاذه من إجراءات أخرى من جانب طرفي النزاع أو من جانب لجنة السرية أو من جانب المؤتمر أو من جانب أي جهاز آخر في المنظمة وفقا لولاية خاصة

من المؤتمر، لتسوية هذا النزاع. ويجب على اللجنة أن تزود طرفي النزاع بتقرير وقائعي عن النتيجة المتوصل إليها. ولا يكون تقرير اللجنة أو توصياتها ملزمة لطرفي النزاع، ولكن يمكن أن يكون هذا التقرير وهذه التوصيات أساسا أو مبررا لمزيد من الإجراءات من جانب طرفي النزاع أو من جانب الأجهزة المختصة في المنظمة. ويجوز للجنة على وجه الخصوص أن تحيل الأمر إلى المؤتمر، أو إلى جهاز آخر في المنظمة وفقا لولاية خاصة من المؤتمر إذا اتفق طرفا النزاع على ضرورة ذلك بسبب استعجال الحالة.

تثير صلاحيات اللجنة في عملها لتسوية النزاعات المتصلة بالسرية، على النحو الذي سبق ذكره، بعض التساؤلات بخصوص مجال عملها. فعلى مستوى النصوص المنظمة لعمل اللجنة، نلاحظ أنها ضمنت مجالا واسعا للتحرك، حيث يمكنها أن تلجأ إلى كل الوسائل المناسبة لتسوية النزاعات، من المصالحة إلى الوساطة إلى التحكيم. إلا أن سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية تبرز بوضوح تفضيلها للوساطة وتهمل تماما الآليات الأخرى في النزاعات التي تكون فيها المنظمة طرفا. إضافة إلى ذلك نلاحظ وجود بعض أوجه اللبس فيما يتعلق ببحثها عن الوسيلة المناسبة لحل النزاعات.

يثور التساؤل هنا حول معنى عبارة "تأخذ اللجنة بعين الاعتبار ما قد يتفق طرفا النزاع على تفضيله". فهل تعني أن اللجنة ليست ملزمة باحترام التفضيل المشترك لأطراف نزاع معين بخصوص الطريقة المعتمدة لتسوية هذا النزاع، أم شيئا آخر؟ بالرجوع إلى أحكام النصوص ذات الصلة نجد بأن هذا الاحتمال وارد، لكن في نفس الوقت نجد بأن عبارة "تأخذ بعين الاعتبار" كما وردت في سياق الفقرة تفيد بإمكانية عدم الأخذ بهذا الاحتمال.

من جهة أخرى، يكون هدف اللجنة، وفقا لنصوص الإتفاقية ذات الصلة، هو تسوية النزاع "بطريقة تكون مقبولة من أطراف النزاع"، لكنه يبدو من الناحية العملية أن من الصعب التوصل إلى تسوية مقبولة من الأطراف إذا ما فرضت عليهم إجراءات يرفضونها، ومن ثم لا يمكن تصور أن اللجنة ترفض إمكانية اختيار الأطراف المشترك لوسيلة تسوية النزاعات.

خاتمة

على الرغم من أن نظام حماية السرية في اتفاقية الأسلحة الكيميائية جاء متكاملا وصارما فإن التساؤل يبقى مطروحا بشأن مدى فاعليته أثناء التنفيذ وما إذا كان دور اللجنة المكلفة بتسوية النزاعات المتعلقة بالسرية يستجيب فعلا لانشغالات الدول الأطراف. يبدو هامش التحرك المتاح للجنة المكلفة بتسوية النزاعات المتعلقة بالسرية ضيقا. وهي إلى جانب ذلك ملزمة، في حال فشلها في مساعيها، بإحالة ملف النزاع إلى المؤتمر أو إلى الأجهزة الأخرى للمنظمة. إن أحكام النصوص ذات الصلة لا تتناول الدور والكيفية التي يمكن أن تتعامل بها لجنة السرية مع الملف المعني في هذه الأحوال. يضاف إلى ذلك كون المنظمة لا تتحمل أي مسؤولية مالية عن أعمال موظفيها بانتهاك السرية.

الهوامش :

[1] فتح باب التوقيع على اتفاقية "حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة" في 13 جانفي 1993 بباريس، و دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في أفريل 1997.

[2] قرار مؤتمر الدول الأطراف الصادر في ماي 1997 رقم: C-1/DEC.13 المتضمن "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية"(OPCW Policy on Confideniality)

[3] لعبت الصناعة الكيميائية الدولية دورا هاما في مؤتمر نزع السلاح خلال المفاوضات حول اتفاقية الأسلحة الكيميائية لأنه دون تعاون وموافقة الصناعة التي يتم تنظيمها يكون من الصعب تنفيذ المعاهدة. وقد تدعم دور الصناعة الكيميائية في المفاوضات من خلال مؤتمر خاص بالصناعة الكيميائية(الصناعة ضد الأسلحة الكيميائية) عقد في كانبيرا بأستراليا في 1989، حيث اجتمع ممثلو التجارة في المواد الكيميائية التي تشكل 95 % من القدرة الإنتاجية في العالم مع مندوبي 60 دولة واتفقوا على أن الصناعة ستتعاون مع الحكومات لحظر الأسلحة الكيميائية.
انظر: The Markland Group, Selected Issues for Consideration by the Preparatory Commission to the Confidentiality Regime under the Chemical Weapons Convention, september 1993,

[4] الاتفاقية، الملحق المتعلق بالسرية، الفقرة (ألف)/1

[5] نفس المرجع، الفقرات 14، 15، 16

[6] نصت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية على أن:"المعلومات تعرف بقدرتها الفعلية أو المحتملة على أن توفر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة بيانات أو أية معارف بغض النظر عن طابعها أو كونها مادية أو غير ملموسة"، قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم: C-1/DEC.13، (المرجع السابق)

[7] قرار مؤتمر الدول الأطراف الصادر في ماي 1997 المتضمن "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية"، الجزء الخامس، المرجع السابق، ص.16-20

[8] نصت المادة التاسعة، الفقرة 3 من الاتفاقية على: " يحق لأي دولة طرف أن تطلب إلى المجلس التنفيذي المساعدة في توضيح أي حالة قد تعتبر غامضة أو تثير قلقا بشأن احتمال عدم امتثال دولة طرف أخرى للاتفاقية. ويقدم المجلس التنفيذي ما لديه من معلومات ملائمة ذات صلة بمثل هذا القلق "

[9] الاتفاقية، الملحق المتعلق بالسرية، الفقرتين(باء)/5 و12

[10] نفس المرجع، الفقرة 7.

[11] نفس المرجع، الفقرة 2

[12] الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة الفرعية (ألف)/ 2 ب

[13] نفس المرجع، الفقرة(باء)/11

[14] نفس المرجع، الفقرة(باء)/9

[15] الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، فقرة (ألف) 4.

[16] قرار مؤتمر الدول الأطراف رقم: C-1/DEC.13 المتضمن "سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية"، الجزء السادس،(المرجع السابق) الفقرة 3.

[17] نفس المرجع، الجزء السابع فقرة 3.2

[18] حددت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية مفهوم "انتهاك السرية" بأنه يشمل أي إفشاء غير مرخص به لمعلومات بالمنظمة إلى أي فرد أو حكومة أو كيان خاص، بصرف النظر عن النية أو الآثار التي تترتب على هذا الإفشاء. ويغطي المفهوم كذلك إساءة استعمال المعلومات لتحقيق فائدة شخصية أو لتحقيق مصالح طرف ثالث أو الإضرار بهذه المصالح"،(سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، الجزء التاسع-1، فقرة2)

[19] نصت سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، الجزء التاسع-1، الفقرة 3.3 على: " ينبغي تقديم هذا الإدعاء كتابة إلى المدير العام، وأن يكون مصحوبا قدر الإمكان بالمعلومات المؤيدة، وأن يبين الادعاء طبيعة المعلومات التى يتناولها والزمان والمكان الذي يدعي بحدوث الانتهاك فيهما، والضرر الذي يعتقد بحدوثه أو احتمال حدوثه مستقبلا بالنسبة للمصالح التي يتعلق بها الأمر."

[20] سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، المرجع السابق، الجزء التاسع-1، الفقرة 3-6 و الفقرة 4-1

[21] سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية(المرجع السابق)، الفقرة 9-3.

[22] سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية(المرجع السابق)، الجزء التاسع-3، فقرة 1-2

[23] الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة 22.

[24] سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية، (المرجع السابق الجزء التاسع .1، الفقرة 5- 4

[25] الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة 23

[26] الإتفاقية، المادة الرابعة عشرة، للفقرة 2 .

[27] الاتفاقية، المرفق المتعلق بالسرية، الفقرة 23.

[28] سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية (المرجع السابق)، الجزء التاسع .2، الفقرة 3-2.

[29] سياسة المنظمة المتعلقة بالسرية (المرجع السابق)، الجزء التاسع – 2، الفقرة 3-4.

مواقع التواصل الاجتماعي العلمية ودورها في تثمين البحث العلمي

بن بوزيد هجيرة

باحثة دكتوراه ـ جامعة الجزائر ـ 2

ملخص:

تثمين البحث العلمي، ولا سيما مجالي الاطلاع الافتراضي والنشر. تتناول هذه الدراسة بالبحث زاوية تثمين البحث العلمي من خلال منصات الانترنت، كما تساهم من خلال مواقع التواصل الاجتماعي في تثمين البحث العلمي على كافة الأصعدة.

تساهم التكنولوجيات الحديثة للاتصال العلمي، وبمختلف أنواعها، في تثمين مخرجات البحث العلمي، كما تلعب القنوات غير الرسمية دورا فعالا في هذا المجال لتميزها بسهولة البث والاستخدام ولتجردها من القيود والضغوط التجارية. من ناحية أخرى تعد مواقع التواصل الاجتماعي فضاء ديناميكيا وجذابا يستقطب الكثير من الباحثين لاستخدامها كقاعدة لنشر الأفكار والمعلومات وعلى شاكلتها ظهرت مواقع التواصل المتخصصة في المجال العلمي التي أثبتت فعاليتها في

الكلمات المفتاحية: مواقع التواصل الاجتماعي العلمية؛ مواقع التواصل الاجتماعي الأكاديمية؛ منتجات البحث العلمي؛ التثمين؛ البحث العلمي.

Abstract :

New technologies of communications in which scientific domain, contribute efficiently for the valorization of research publications. Many ways are available, but the most revolutionary is the informal method such as the social media. This tool gives different advantages by the facility of their usage. The social media become a new dynamic platform of many researchers to diffuse ideas and information among this type way of communication we can define a specific one intended to research domain, which call them scientific social media. We tried through this contribution, to clarify and define scientific social media as an instrument of valorizing scientific research and scientific publication.

Key words: Scientific social media, Academic social media, scientific production, valorization, scientific research.

مقدمة:

يعتبر الإعلام الاجتماعي الحديث من بين الوسائل التي أتاحت وسهلت تفاعل الأفراد فيما بينهم، وتعد شبكات التواصل الاجتماعي من التطبيقات التي تتضمنها وسائط الإعلام الجديدة والتي أحدثت تغيرا كبيرا في كيفية الاتصال والتفاعل بين الأشخاص والمجتمعات وتبادل المعلومات. تمكن مطورو الشبكة العنكبوتية من استخدام متصفحات الانترنت لإرسال واستقبال البيانات، وقد تم ذلك في البداية، بتطبيقات البريد الإلكتروني، الدردشة، منتديات الحوار، وصولا لتطبيقات إلكترونية أكثر حداثة مثل شبكات اليوتيوب والفايسبوك. أدت هذه القفزة إلى تغيير طريقة التعامل مع متصفحات الانترنت لتشكل البداية الحقيقية لما يعرف بتطبيقات الويب 2.0، وبذلك صارت من أهم وسائل

الاتصال شيوعا وإقبالا في العالم، فأصبح التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصال هو سمة هذا العصر، مما جعلنا نطلق عليه "العصر الرقمي".

أحدثت هذه الوسائل تغييرا على الصعيد الأكاديمي، بحيث يلجأ الكثير من أعضاء التدريس في الجامعات العالمية والعربية إلى استخدام هذه الشبكات للتواصل مع الطلاب، خصوصا بظهور نوع جديد من شبكات التواصل الاجتماعي المسماة "شبكات التواصل الاجتماعي العلمية" التي تعد وسيلة لتثمين الإنتاج الفكري والأكاديمي. إن تنوع أساليب الاتصال نتج عنه تعدد في مصادر المعلومات، حيث لم تكتف المعارف بأخذ الشكل المطبوع، وإنما أصبحت تتاح في إطار إلكتروني على شكل "بنوك للبيانات" (Base de données) والأرشيف المفتوح (Archive ouvert)، كما أنها لم تأخذ الشكل المنشور دائما وإنما نسبة كبيرة من الأدبيات تأخذ الشكل غير المنشور وتتناقل بطريقة غير رسمية في إطار منتجات "الأدب الرمادي"؛ حيث يعرف هذا الأخير غزارة وكثافة في حقل الإنتاج لما يوفره من معارف قيمة تطور قطاع البحث. هذا ما جعل الباحثين يلجؤون لهذه الشبكات لبث مواضيع بحوثهم والتعريف بمنشوراتهم والمشاركة في المناقشات مع أقرانهم ذوي نفس الاختصاص، مما يسمح بجلب الاهتمام نحو الإنتاج العلمي للباحث مما سيزيد من الاعتراف به ويتيح فرص الاستشهاد به كما يسمح له بتحقيق الشراكة مع باحثين آخرين في مختلف أقطار العالم.

I. التثمين ومفهومه في مجال البحث العلمي:

يعد مصطلح التثمين(Valorisation) من المصطلحات المتداولة بكثرة في المجال العلمي، وبالرغم من استخدامه بشكل متكرر ونسبي، إلا أنه من الصعب إيجاد تعريف محدد لتثمين نتائج البحث أو تثمين الملكية الفكرية، وذلك بسبب الأبعاد المتعددة التي تشير إليها.

مصطلح "التثمين" لغة مشتقة من الثمن، ومعناه ما تستحق به الشيء، وثمن كل شيء قيمته[1].

أما تثمين نتائج البحث، فعرفته الجمعية الوطنية للتقييم الفرنسية " CNE" (Comité national d'évaluation) على أنه "استعمال المعارف ومهارات البحث وتسويقها"[2] (*).

كما يعرف تثمين نتائج البحث على أنه صيرورة تحويل المعارف الأساسية إلى منتجات أو خدمات ذات أهداف ربحية، ويتحقق عن طريق الشراكة بين البحث الممول من طرف الدولة وبين المؤسسات. أما في سياق البحث، فإن مصطلح "تثمين" يستخدم في إطار منح قيمة للمعارف المنتجة من قبل الباحثين، قصد إتاحتها لجمهور مستهدف هو "المجتمع الأكاديمي"، وذلك بجعله عمليا (قيمة الاستعمال) أو جعل المعارف، المهارات ونتائج البحث القابلة للتسويق (قيمة تبادلية) [3] (*).

مما سبق، يمكن القول أن تثمين البحوث هو:

- ربط عالم البحث بالعالم السوسيو-اقتصادي.
- إعطاء قيمة لنتائج البحوث.
- توفير نتائج البحث للمؤسسة التي ساهمت في تمويل هذه البحوث.

يشمل التثمين كل الأنشطة التي تؤدي إلى تطوير نتائج البحث وإعطائها قيمة، بدءا بتشكيل فريق بحث إلى غاية التحول والوصول إلى تكنولوجيا أو معرفة.

إن تثمين نتائج البحث هو خروج الباحثين بأعمالهم (النشر) وحثهم على التفاعل مع بقية أفراد المجتمع، وهذا للتأكد من أن نتائج البحث لا تبقى حبيسة رفوف المكتبات أو أدراج المكاتب أو على الأقراص الصلبة للحاسوب[4](*).

يعتبر الباحث أساس عملية التثمين، إذ أن نشر هذه النتائج يساهم في التنمية الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية للمجتمع، النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل...فعلى سبيل المثال نتائج البحث يمكن أن يكون لها تأثير على الممارسات المهنية (كتصور المخاطر في العمل)، أو جعل أدوات قرار للمساعدة في السياسة العامة كالصحة العامة والعمل الاجتماعي[5].

على هذا، يمكن حصر نتائج البحث في ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

1. تطور المعارف،
2. الإجابة عن الانشغالات الاجتماعية،
3. والتطور الاقتصادي عن طريق الابتكار.

وهذا ما يمثله الشكل التالي:

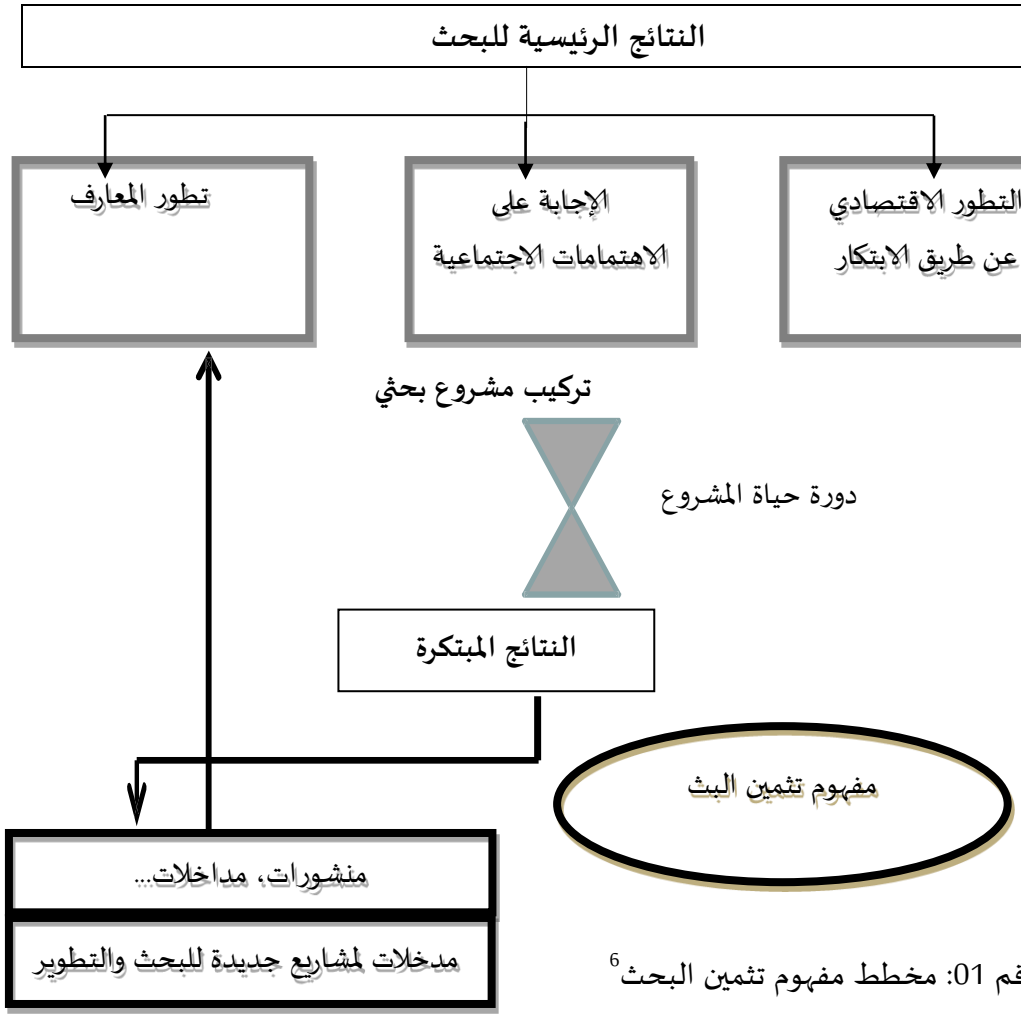

شكل رقم 01: مخطط مفهوم تثمين البحث[6]

أما أهداف تثمين نتائج البحوث فتتمثل فيمايلي:

1) التعرف على الباحث من طرف أقرانه، والاستجابة لأهم المهمات التي تسعى إليها الجامعات وهي تثمين نتائج الأبحاث،
2) ضمان ومراقبة حماية الملكية الفكرية،
3) تشجيع الأبحاث والابتكار في مختلف الميادين العلمية[(7)]،
4) دعم التنمية الاقتصادية وإنشاء شركات ابتكار،
5) تطوير التعاون بين مخابر البحث والشركاء العموميين والخواص،
6) المشاركة في تحويل وتطوير المحيط السوسيو-اقتصادي[(8)]،

7) التعريف والتعارف: يسمح التثمين بالاستجابة لتطلعات المجتمع ومهمة الجامعة مع التعزيز والاعتراف بالأبحاث المنجزة،
8) كسب موارد مالية إضافية[9].

من هنا، نستنتج أنه ليس من الغريب أن يبدي الأكاديميون في السنوات الأخيرة اهتماما متزايدا بالطرق غير التقليدية لتثمين بحوثهم وتقييم تأثيرهم في الأوساط العلمية إذ تحول اهتمام المجتمع الأكاديمي إلى استخدام قنوات الوسائط الاجتماعية وغيرها من منصات الانترنت، حيث يدمج العلماء بشكل متزايد هذه الأدوات في عملهم اليومي، ما يمثل إمكانات هائلة لتسجيل الآثار الرقمية لأبحاثهم ومن أهم هذه **الأدوات والاستراتيجيات** التي يمكن استغلالها:

- **على الباحث أن يجعل أبحاثه سهلة الاكتشاف**: وذلك بجعلها متاحة على أوسع نطاق، ووفق الوصول المفتوح قدر الإمكان، وذلك بـ:[10]

- **النشر في مجلات الوصول المفتوح(Open Access)**: حيث تكون الأبحاث متاحة على الفور لأي شخص لديه اتصال بالأنترنت، ويزيل الحواجز المالية،

- **أن يسجل الباحث أرشيف عمله بنفسه:** وذلك بوضع أكبر عدد ممكن من المقالات في المستودعات المؤسساتية أو ذات الموضوعات المحددة، فهذا يضمن إتاحة عمله بشكل مفتوح، حتى لو تقاضت المجلة رسوما نظير الوصول، ذلك أن معظم الناشرين يتيحون الأرشفة الذاتية بشكل افتراضي (مثل قاعدة البياناتSHERPA/RoMEOلسياسات المجلات).

- **نشر جميع النتائج:** على الباحث أن يضع جميع نتائج أبحاثه في أماكن مثل Slideshare لشرائح العرض، DataDryad للبيانات، GitHub لشفرة البرامج، TheWinnower للمدونات والمقترحات، أو في خدمات متعددة الأغراض مثل Figshare-Zenodo، لتسجيل مجموعة من النتائج.

- **انتقاء البيانات الوصفية:** على الباحث أن يملأ أكبر قدر ممكن من المعلومات عند تقديم بياناته أو تحميلها، متضمنا عنوانا توصيفيا، وخلاصة، وكلمات مفتاحية تهم الجمهور المستهدف. فهذا يجعل من السهل اكتشاف عمله بواسطة محركات البحث.

- **على الباحث تتبع مدى وصوله:** وذلك بالتعرف على من يصله عمله، وأماكن مشاركة العمل ومناقشته والاستشهاد به. فهذا يرسم صورة أكثر وضوحا لجمهوره. ويكون هذا بـ:[11]

- **استغلال المعرفات(الثابتة)(make use of identifiers) :** يتم تعيين معرف رقمي واحد على الأقل لكل محتوى على الانترنت، مما يتيح تحديد موقعه بسهولة. هذا النوع من البيانات الوصفية له أهمية خاصة، من أجل تتبع أداء الإنتاج العلمي ووصوله. تشمل الأمثلة البارزة لهذه المعرفات الرقمية

معرفات الوثيقة الرقميةDoi، معرفاتPubMed، وعناوين المواقع. تعد المعرفات الثابتة، مثل معرفات الوثيقة الرقمية، مفيدة بشكل خاص لقياس النشاط على الانترنت، لأنها مصممة كي تشير إلى وثيقة البحث حتى لو نقلت إلى مكان أخر على شبكة الانترنت (مثلا إذا تغير ناشر المجلة أو تغير رابط الانترنت).

- **الاحتفاظ بسجل كل إنتاجه:** على الباحث تتبع جميع معرفات الأماكن التي يحتمل وجود عمله بها. ليس كل ما ينشره الباحث سيكون له معرف ثابت، فقد ينتهي المطاف بعمله في مواقع متعددة، لهذا فإن تتبع المعرفات الدائمة دون غيرها سيفوت عليه بعض المقاييس. على الباحث الاحتفاظ بسجل خاص بتلك المعرفات (في جدول على سبيل المثال) يمكنه الرجوع إليه في المستقبل.

- **إنشاء حسابات شخصية:** لتعزيز هوية الباحث على الانترنت ومتابعة عمله. يعد كل من ImpactStoryوالباحث العلمي من جوجل (Google scholar) ملائما، وسيساعده هذا الأخير في العثور على الإستشهادات بعمله على شبكة الانترنت العلمية، كما سيكشف ImpactStoryعن التنويه بعمله على الشبكة الاجتماعية.

- **إعادة النظر في العمل بانتظام:** وذلك باستخدام الحسابات الشخصية وعناوين المواقع، للرجوع إلى العمل بشكل دوري. يعرض العديد من الناشرين الآن المقاييس للمقالات (يتضمن ذلك عدد مرات التحميل، الإستشهادات والمقاييس البديلة) على صفحة المقالة المنشورة. وإذا لم تكن موجودة يمكن غالبا استخدام أداة العلامة المرجعيةAltmetric لمعرفة المقاييس. فعلى الباحث أن يراجع بانتظام أقسام التعليقات للمحادثات حول عمله.

- إنشاء نظام تنبيهات لإخبار الباحث حين يذكر عمله حيث يتلقى الباحث رسالة بريد إلكتروني كلما ذكرت المقالات التي تهمه في الأماكن التي يتبعها.

- **تواصل الباحث مع جمهوره:** بمجرد أن يبدأ الباحث بمناقشات من داخل المجتمع الأكاديمي وخارجه، وداخل الحدود الوطنية وخارجها أيضا، فإن جمهوره سيزداد عددا بشكل طبيعي، وحتى ينجح هذا التواصل يجب:[12]

- على الباحث أن يكون نشطا عبر وسائل التواصل الاجتماعي، فبدلا من مجرد الترويج لنفسه، يجب أن يكون عضوا في مجتمع لديه اهتمامات مشتركة، وعليه التعرف على احتياجات هذا الأخير ومفرداته وممارسته. يمكن الوصول إلى تحقيق هذا الهدف من خلال إنشاء حساب على "التويتر"، أو الانضمام إلى جماعات الفايسبوك، أو التعليق على مدونة، أو المساهمة في مواقع الشبكات الاجتماعية الأكاديمية مثل: Mendeley-Academia.edu-ResearchGate،

- **التواصل مع القراء:** على الباحث إبداء نقاشا مع القراء، فإذا كان المهتمون بعمله ليسوا نشطاء على وسائل التواصل الاجتماعي، يمكنه الاعتماد في النقاش على محادثة بريد إلكتروني، أو دردشة فيديو جماعية في جوجل، أو تكون مكالمة Skype بديلا لذلك،

- **التواصل مع جمهور جديد:** التعرف على الأكاديميين والممارسين والمهتمين بالعلوم والممولين لها،

- **المشاركة في المؤتمرات والندوات:** البحث عن جمهور جديد من خلال التحدث علنا. تتيح وسائل التواصل الاجتماعي وقنوات الانترنت فرصة المناقشات مع أشخاص بعيدين في حين أن مناسبات الحديث الأكاديمي والعام تعرض عمله بشكل شخصي.

- **زيادة تعزيز وجوده على الانترنت:** وذلك بـ :[13]

- **إنشاء حساب ORCID:** ***Open Researcher and Contributor ID***

يمكن للباحث طلب رقم هوية الباحثين والمشاركين المتاح للجمهور (المعروف اختصارا باسم ORCID). إنه مصمم لمواجهة تحدي التمييز بين أسماء المؤلفين، والتحكم في حساب ORCID الشخصي قد يكون بمثابة سيرة ذاتية على الانترنت تتضمن جميع نتائج أبحاث الباحث وانتماءاته، وقد يكون بمنزلة الرباط الذي يجمع خدمات أبحاثه.

- **استخدام صفحة أعضاء التدريس بالمؤسسة مقر عمل الباحث:** لأن هذه تظهر عادة في مقدمة نتائج البحث، مع إمكانية إنشاء صفحة ويب شخصية أيضا.

- **الكتابة في المدونات الأكاديمية:** التي تعتبر مكان استطلاع الأفكار وتبادل الآراء حول مجال عمل الباحث والترويج له، ومن منصات التدوين نذكر على سبيل المثالWordpresse.com

- إنشاء اسم نطاق شخصي: يمكن للباحث عند إنشاءه لموقع شخصي خاص به أو مدونة شخصية، أن يشتري اسم نطاق يتضمن اسمه وتسجيله (على سبيل المثال اسم الباحث.com)

II. شبكات التواصل الاجتماعي العلمية فضاء من فضاءات التثمين:

يعد مفهوم الشبكات الاجتماعية، مفهوما قديما في علم الاجتماع، إلا أنه استعير للدلالة على ظاهرة اتصالية جديدة، ومن هنا يذهب بعض الباحثين إلى إضافة بعض الكلمات للإشارة إلى هذا النوع من المواقع، بحيث أصبحت عبارات مثل الشبكات الاجتماعية على الانترنت أو مواقع الشبكات الاجتماعية، تستخدم للدلالة على الظاهرة الجديدة.

ومما لا شك فيه أن استخدام شبكات التواصل الاجتماعي قد تزايد على مدار السنوات الماضية، ولم يعد دورها قاصرا على التواصل مع الأصدقاء وتبادل النقاشات الاجتماعية والسياسية فحسب، فمن جهة تجاوز دورها بكثير لتصل عدة مجالات منها المجال الأكاديمي الذي أولى اهتماما كبيرا لهاته الشبكات.

ومن جهة أخرى استعمل من قبل الباحثين من أجل التواصل والتفاعل فيما بينهم، وتقاسم تجاربهم وتثمين إنتاجهم العلمي.

1. مفهوم شبكات التواصل الاجتماعي:

يوجد العديد من التعاريف لمواقع شبكات التواصل الاجتماعي، غير أن التعريف الذي قدمه كل من "بويد" و"أيلسون"(D.Boyd. N.Ellison) عرف انتشارا كبيرا في الدراسات المهتمة بالموضوع، وهذا لأنهما يعتبران من أوائل الدارسين لهذا الميدان، حيث يعرفان شبكات التواصل الاجتماعي بأنها " خدمات توجد على شبكة الويب، تتيح للأفراد بناء بيانات شخصية، عامة أو شبه عامة خلال نظام محدود، يمكنهم من وضع قائمة لمن يرغبون في مشاركتهم الاتصال ورؤية قوائمهم أيضا"[14](*).

ويعرفها "بريس"و"مالوني كريشمار"(Preece. MaloneyKrichmar) على أنها " المكان الذي يلتقي فيه الناس لأهداف محددة وهي موجهة من طرف سياسات تتضمن عددا من القواعد والمعايير التي يقترحها البرنامج"[15].

كما عرفت على أنها" مواقع تشكل مجتمعات الكترونية ضخمة وتقدم مجموعة من الخدمات التي من شأنها تدعيم التواصل والتفاعل بين أعضاء الشبكة الاجتماعية من خلال الخدمات والوسائل المقدمة مثل التعارف والصداقة والمراسلة والمحادثة الفورية، إنشاء مجموعات اهتمام وصفحات للأفراد والمؤسسات، المشاركة في الأحداث والمناسبات، مشاركة الوسائط مع الآخرين كالصور والفيديو والبرمجيات"[16].

ومن جملة التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

شبكات التواصل الاجتماعي هي مواقع وبرمجيات ذات بنية ديناميكية، تتكون من مجموعة كيانات (فرد، مجموعة، منظمة...)، مرتبطة فيما بينها عن طريق التفاعلات الاجتماعية (تبادل الأفكار والآراء والخبرات والمعلومات الشخصية والعامة والأحداث والمناسبات ومشاركة الملفات والصور والوسائط المتعددة).

2. <u>شبكات التواصل الاجتماعي العلمية مفهومها، أهدافها واستخداماتها:</u>

يسعى التوجه الحالي في الميدان العلمي نحو الإتاحة العلمية' The open science' بحيث أصبح اهتمام المجتمع العلمي الحالي منصبا على استخدام قنوات الويب الاجتماعي وغيرها من منصات الإنترنت نظرا لتنامي استخدام هذه الوسائط في شتى المجالات وثبوت فعاليتها، بحيث يزداد تبنى الباحثين بشكل كبيرلهذه الأدوات في عملهم اليومي، لتصبح هذه الوسائط أدوات فعالة لتسجيل الآثار الرقمية لأبحاثهم وانفتاح المجال العلمي إلى الجماهير الواسعة.

في السنوات الأخيرة ومع تنامي استخدام الويب الاجتماعي، برزت إلى الوجود مواقع التواصل الاجتماعي العلمية التي تهدف إلى جعل الإنتاج الفكري والعلمي للباحثين أكثر إتاحة من خلال النشر

الشخصي(L'Auto publication) إذ تحتوي هذه المواقع على آلية التفاعل بين الأفراد مما يعزز من خاصية التبادل والتشارك.لذلك لم نجد تعريفا دقيقا لهذا النوع من الشبكات وحسب رأينا قد يعود السبب إلى أنها لم تحظى بالكثير من الدراسات بسبب حداثتها ومن خلال القراءات التي قمنا بها استخلصنا عدة مصطلحات لوصف هذه الشبكات نذكر منها:

- شبكات التواصل الاجتماعي الأكاديمية ***Réseaux sociaux académiques*** ***(R.S.A.)***
- شبكات التواصل الاجتماعي للبحث ***Réseaux sociaux de recherche (R.S.D.R.)***
- شبكات التواصل الاجتماعي الرقمية للبحث ***Réseaux sociaux numériques de recherche*** ***(R.S.N.R.)***

تعرف البوابة الالكترونية In Foclioشبكات التواصل الاجتماعي العلمية على أنها "أدوات تسمح بإنشاء مواقع تواصل لتبادل المعلومات والمصادر وتختلف هذه المواقع عن الفايسبوك والتويتر كونها وجدت خصيصا لتستخدم من طرف الباحثين"[(17)(*)].

كما تعرفها شبكة Couperinبأنها "المحيط الاجتماعي الذي يتم فيه تبادل الأبحاث وبث وتقاسم المعلومات وكذا التعاون بين الأفراد والمجموعات وهو فضاء فريد وظاهر يحتوي على روح التعاون بين الباحثين"[(18)(**)].

من خلال هذين التعريفين يمكن الوصول إلى النتائج التالية:

1. هي أدوات أنشئت خصيصا للباحثين،
2. هي مواقع تواصل لتبادل المعلومات والمصادر،
3. هي مواقعلتبادل الأبحاث وبث وتقاسم المعلومات،
4. تهدف هذه المواقع إلى إيجاد روح التعاون في مجتمع الباحثين.

من خلال تلك التعريفات وبالنظر إلى تنوعها نقترح التعريف الإجرائي التالي:

"مواقع التواصل الاجتماعي العلمية هي شبكات متخصصة لتبادل وتقاسم الإنتاج الفكري والعلمي للباحثين والأكاديميين، بهدف إيجاد التعاون والتشارك فيما بينهم وتثمين البحث العلمي".

كان أول ظهور لمواقع التواصل الاجتماعي العلمية في أواخر 2007 مع البث الأولي لموقع Mendeley، إلا أن الظهور الفعلي كان بداية سنة 2008 مع موقع Zoteroوالطبعة الرسمية لموقع Mendeley(version beta) و قدكانت الفكرة المبدئية لهذه المواقع هي وضع إشارات مرجعية و وضع الباحثين داخل الشبكة.

كانت هذه الشبكات في البداية على شكل موقع التواصل فايسبوك وكانت تقوم بسرد القوائم الببليوغرافية للباحثين مثل Mendeley وZotero ثم شهدت تطورات عديدة وتغييرات أوجدت لها

خصوصيات جديدة تميزها عن بقية المواقع، لتصبح فيما بعد فضاءا للباحثين للتعريف بأنفسهم وبأبحاثهم والتواصل مع باحثين آخرين مثلAcademiaو.ResearchGate كما تدخل هذه الشبكات كمؤشر في ترتيب الجامعات(Ranking)بفضل خدمة الإحصائيات التي توفرها[19].

جاءت فكرة هذه المواقع لبلوغ مجموعة من **الأهداف** وهي تتوفر على العديد من الفوائد يمكن تلخيصها في[20]:

1) تحقيق الحضور والاعتراف بالباحثين إذ أن 70% من الباحثين يقرون استخدامها لغرض التعريف ببحوثهم،
2) الرفع من فرص الباحث في الحصول على الوظائف إذ أن أغلبية المؤسسات تستخدم مواقع التواصل للحصول على السير الذاتية،
3) تنمية الإنتاج العلمي،
4) فتح باب المنافسة،
5) التعاون والتشارك،
6) إنشاء علاقات بين الباحثين.
7) البث الواسع للبحوث،
8) تتبع الباحثين والحصول على معلومات عن اخر أعمالهم،
9) اقتراح اتصالات جديدة التي تشابه موضوع اهتمام الباحث،
10) التعريف بمعطيات البحث،
11) الوصول إلى قواعد المنشورات المتحصل عليها من المصادر المفتوحة،
12) الحصول على إحصائيات تقييم الباحث لموضوع بحثه، الاقتباس من أعماله وكذلك مساهماته وتفاعلاته.

لشبكات التواصل الاجتماعي العلمية الكثير من الاستخدامات نذكر منها[21]:

1) إيجاد الباحثين والمختصين،
2) البحث عن المقالات،
3) تثمين البحث العلمي،
4) تسيير وتقاسم المعطيات الببليوغرافية،
5) التواصل داخل مجموعات،
6) التشارك في الأعمال من خلال عقد علاقات مع باحثين أجانب ينتمون لنفس الميدان،
7) تقاسم المعلومات العلمية،
8) اقتراح الشراكات والمشاركة في الأعمال التعاونية.

3- نماذج لمواقع التواصل الاجتماعي العلمية

الموقع	الرابط	التخصص	اللّغة	عدد المشاركين
Mendeley	https://www.mendeley.com	متعدد التخصصات	الانجليزية	13مليون مسجل سنة 2016
Scientix	http://www.scientix.eu/web/guest	التعليم	متعدد اللغات	820مسجل سنة 2011
Hypothèse	http://hypotheses.org/	علوم إنسانية واجتماعية	الفرنسية	210مسجل سنة 2011
Researchgate	https://www.researchgate.net	متعدد التخصصات	انجليزية	أكثرمن 9 مليون سنة 2016
Myexperiment	http://www.myexperiment.org/hom	المعلوماتية	الإنجليزية	10273مسجل سنة 2011
Social Science Research Network	http://www.ssrn.com	العلوم الاجتماعية	الانجليزية	400ألف مسجل سنة 2011
Nature	http://network.nature.com/	الطبيعة والحياة	الانجليزية	أكثرمن25000مسجل سنة2011
Academia.edu	https://www.academia.edu/	متعدد التخصصات	الانجليزية	21مليون مسجل سنة 2016
My Science Work	https://www.mysciencework.com/	متعدد التخصص	الانجليزية	غير محدد
Piirus	https://www.piirus.com	متعدد التخصصات	الانجليزية	غير محدد

يبين الجدول أعلاه مجموعة من مواقع التواصل الاجتماعي العلمية، من حيث التخصص واللغات المستخدمة، مع عدد المشاركين في كل موقع، والرابط الخاص بكل موقع الذي يتضمن أهمية هذه المواقع من حيث الاستخدامات العلمية المتعددة التخصصات.

III. الباحثون وشبكات التواصل الاجتماعي العلمية:

يتوجه العديد من الباحثين إلى شبكات التواصل الاجتماعي العلمية للبحث عن المعلومات وقد نقلت مجلة « Nature » في مقال نشر في سبتمبر 2014 تجربة الباحث Nnadi Emmanuel Nnaemeka في عام 2011، الذي قام بطلب مساعدة عبر شبكة ResearchGate بغرض تحديد التسلسل الجيني لبعض الفطريات المسببة للأمراض المقاوِمة للأدوية وكطالب دكتوراه يدرس علم الأحياء الدقيقة في نيجيريا، لم تتوفر لديه الخبرة أو المعدات التي يحتاجها. سمحت له هذه الخطوة من الحصول على الرد من قبل عالِم الوراثة الإيطالي Orazio Romeoفنشأ على إثرها تعاون دولي بين الباحثين[22].

يشكل المثال المطروح في مقال دورية Nature صورة واقعية لشكل التعاون الذي تتيحه هذه الشبكات، إذا من خلال طرح بسيط لمشكل لطالب في الدكتوراه نتج عنه تحريك سلسلة من المساهمات، أدت إلى عقد علاقات جدية في التعاون الدولي في مجال البحث العلمي وإيجاد مجال للشراكة الدولية.

إن هذه التجربة حفزت العديد من الباحثين استغلال هذه الشبكات في توفير الفرص والبحث عن الاشتراكات مما يؤكد فاعلية هذه الشبكات على إنشاء أرضية للحركية العلمية سعيا لتحقيق أهداف وطموحات جديدة.

تؤكد نفس الدراسة أن أكثر من 4.5 مليون باحث قام بالتسجيل في شبكة Researchegate، كما يسجل يوميا 10,000 عالم جديد، حسب قول أحد مؤسسي الموقع IjadMadisch. قد تبدو هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بحوالي 1.3 مليار مستخدم نشِط على الفيسبوك، لكن تجدر الاشارة هنا أنها نسبة مدهشة لشبكة مخصصة للباحثين فقط.

تسعى IjadMadisch إلى تحقيق أهداف وطموحات ضخمة حيث تأمل أن يصبح Researchegate ملتقى رئيسا للعلماء الراغبين في الانخراط في نقاشات تعاونية، والأوراق التي يستعرضها الباحثون، وتبادل النتائج السلبية التي قد لا تتاح لها فرصة و كذلك تحميل مجموعات بيانات يمكن استخدامها لاحقا بعد تصنيفها. يقول IjadMadisch بأن هدفه للموقع هو الفوز بجائزة نوبل: «معResearchegate نحن بصدد تغيير العلم بطريقة غير متوقعة تماما[23] » .

لقد استخلصنا كذلك من خلال قراءة المقال أهدافا أخرى لهذه الشبكات والمتمثلة في الدعم المالي الذي تتلقاه من كبار المستثمرين من بينهم Bill Gates، وهذا ما يجعلنا نتساءل عن مدى منافسة هذه الشبكات لدور النشر وهل تطمح في الحصول على مكاسب اقتصادية من خلال تعاملها مع الشركات البارزة في التكنولوجيات الحديثة. فقبل بضع سنوات، كانت فكرة إقبال ملايين الباحثين على شبكة اجتماعية أكاديمية عملاقة لا يُتوقع لها أي فرصة للنجاح و قد توالت المحاولات الفاشلة مثل Scientistes،Solution ، Skylink ...إلخ. كانت تلك المحاولات سابقة لأوانها، أو ربما كانت ببساطة تتم بطريقة خاطئة.

يقول الرئيس التنفيذي Richard Price، الذي درس الفلسفة في جامعة أكسفورد ببريطانيا: قبل أن يؤسس Academiaفي عام 2008، ويجمع بالفعل 17.7 مليون دولار أمريكي من رواد الأعمال: «كان هدف الشركة هو السعي إلى إعادة بناء النشر العلمي من الألف إلى الياء»[24].

لقد أجريت دراسات حول اهتمام ووعي الباحثين بشبكات التواصل الاجتماعي العلمية مقارنة بشبكات التواصل الأخرى يوضح لنا الشكل التالي مدى تنامي استخدام هذا النوع من الأدوات لدى الباحثين كما يتضح في الشكل التالي:

شكل رقم 02: ترتيب مواقع التواصل الاجتماعي العلمية ضمن مواقع التواصل الاجتماعي العامة[25]

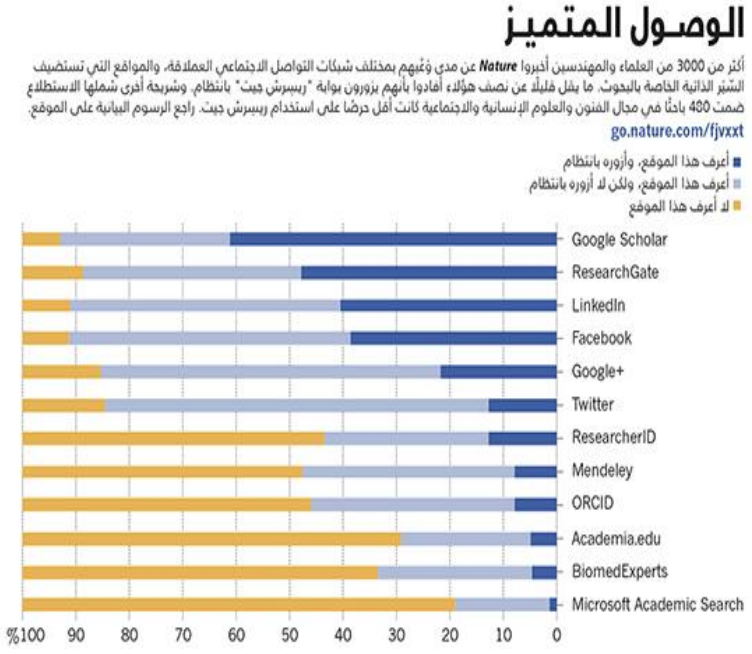

تفسر الدراسة التي جاءت بها Nature الكثير من الاشياء، بحيث الهدف الرئيسي لمؤسسي هذه الشبكات هو إيجاد سياسة جديدة في مجال البحث العلمي المسماة بالعلم المتاح Open science وتحرير هذا الاخير من سيطرة واحتكار المتعاملين الاقتصاديين في مجال النشر العلمي.

خاتمة:

أصبحت الشبكة العنكبوتية تشكل إحدى أهم مصادر المعلومات في العالم الأكاديمي وعالم البحث؛ فشبكات التواصل الاجتماعي العلمية أثبت وجودها كمنافس لقواعد البيانات الخاصة بدور النشر رغم الإقبال الضعيف في استخدامها في سنواتها الأولى. إذ أصبحت تفرض هذه الشبكات وجودها كأداة فعالة في مجال تثمين البحث العلمي وفتح الطريق أمام الباحثين نحو تطلعات جديدة والانفتاح على العالم من خلال إثبات وجودهم.

تكتسب هذه الشبكات العديد من المزايا الايجابية وربما هذا ما جعل السلطات الأكاديمية الوطنية تبدي اهتمامها بها، حيث لمسنا في السنوات الأخيرة إشارات تبين وجود وعي بمسألة التثمين لدى السلطات المكلفة بالبحث العلمي. ففي مداخلة له أبدى الدكتور عبد الحفيظ أوراغ[26] أثناء محاضرة ألقاها بجامعة تلمسان سنة 2015 اهتمامه بهذه الشبكات وقام بحث الباحثين على استخدام شبكة التواصل الاجتماعي العلميةResearchGate لنشر بحوثهم وتثمينها.

إن ما نستنتجه من هذه الخطوة هو أنه ربما تسعى الوزارة من خلال هذه النظرة إلى إيجاد استراتيجية شاملة لتثمين الإنتاج الفكري الأكاديمي الوطني مستغلة في ذلك أرضيات مختلفة.

الهوامش :

(1) خرفي، خليصة.2013. الأرشيف ودوره في تثمين الأرشيف التاريخي للفترة الاستعمارية للجزائر [على المباشر]. [تم الاطلاع مارس 2016] متاح علىwww.journal cybrarian.info

(2) Université de Toulouse. La Valorisation c'est quoi ?/en ligne/. /Consulté en Mars 2016/. Disponible à l'adresse http://www.univ-tlse2-fr./accueil/recherche/valorisation

(*) « Valoriser, c'est rendre utilisable ou commercialisable les connaissances et les compétences de la recherche »

(3) Université de Montréal. La Valorisation. 2014 /en ligne/. /Consulté en Avril 2016/.Disponible à l'adressehttp://www.recherche.umontreal.ca/valorisation-de-la-recherche/la-/valorisation

(*) « valorisation » se rapporte à tout ce qui donne de la valeur, selon une perspective plus large que la simple valeur pécuniaire. Dans un contexte de recherche, l'utilisation du concept de valorisation renvoie donc au fait de donner de la valeur aux connaissances produites par les chercheurs dans le but de les rendre accessibles à un public cible. D'ailleurs, d'un point de vue pragmatique, certains définissent la valorisation comme l'ensemble des actions et des activités ayant pour but d'augmenter la valeur de la recherche et, plus généralement, de mettre en valeur les connaissances. De façon plus pratique, la valorisation consiste à rendre opérationnels (valeur d'usage) ou commercialisables (valeur d'échange) les connaissances, les compétences et les résultats de la recherche.

(4) Agence Nationale d'Appui au Développement Rural. 2013. Quelles stratégies pour la valorisation des résultats de la recherche scientifique dans le domaine agricole en Côte-D'ivoire/en ligne/. /Consulté en Mars 2016/. Disponible à l'adresse http://www.anader.ci

(*) « valoriser les résultats » signifie «sortir» les chercheurs et les amener à interagir avec le reste de la société. Il s'agit de faire en sorte que les résultats ne dorment plus sur les étagères des bibliothèques, dans les tiroirs des bureaux ou sur les disques durs des ordinateurs »

(5) Université Lille 03. Valorisation des résultats et propriété intellectuelle /en ligne/. /Consulté en Avril 2016/.Disponible à l'adresse https://www.univ-lille3.fr/recherche/valorisation/valorisation/

(6) Université de Toulouse (service valorisation). Les Modes de valorisation des résultats de recherche/en ligne/. /Consulté en Mars 2016/.Disponible à l'adresse http://www.univ-tlse2.fr/.../com.univ.collaboratif.utils

(7) Université Hassan II. 2015. Valorisation de la recherche scientifique/en ligne/. /Consulté en Avril 2016/.Disponible à l'adresse http://www.univh2m.ac.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=240&Itemid=180

(8) Université de Liège. Commission de la valorisation des résultats de recherche. Valorisation de la recherche universitaire /en ligne/. /Consulté en Avril 2016/.Disponible à l'adresse https://www.ulg.ac.be/cms/c_20535/fr/valorisation-de-la-recherche-universitaire

(9)Université de Strasbourg. Service de valorisation. Guide des bonnes pratiques de valorisation /en ligne/. /Consulté en Avril 2016/.Disponible à l'adressehttps://lactu.unistra.fr/fileadmin/upload/L_Actu/L_Actu_N__20/Universite_en_action/Guide_valorisation_01_2010.pdf

(10)كيف تصل أبحاثك إلى أعرض جمهور. 2015 [على المباشر]. [تاريخ الاطلاع مارس 2016] متاح على الخط في http://www.scidev.net/mena/communication/practical-guide/altmetrics-audience-connect-research-3.html

(11) نفس المرجع

(12) المرجع السابق

(13) نفس المرجع

(14)Foenix-Riou, Béatrice. 2011. Recherche éveillée sur internet : mode d'emploi. Paris. Lavoisier. P. 223

(*) « Un réseau social est un site web qui permet aux utilisateurs de créer un profil public ou semi-public dans un système donné, de définir la liste des autres utilisateurs avec lesquels ils sont en contact et de consulter et parcourir la liste de leurs contacts et cellefaite par d'autres au sein du système »

(15) مصيبح، وردة.2014. الاتصال العلمي داخل بيئة الشبكات الاجتماعية [على المباشر].Cybrarian journal، ديسمبر 2014، ع.06 [تاريخ الاطلاع أوت /2015متاح في http://www.journal.cybrarians.org/index

(16) نفس المرجع.

(17)Le Portailprofessionnel des sciences historiques en suisse. Réseaux sociaux académique. [enligne]. [Consulté en Mars 2016]. Disponible à l'adresse www.infoclio.ch/fr/node/130293

(*) « Les réseaux sociaux académiques sont des outils qui permettent de construire un réseau de contacts au sein duquel sont partages des informations et des ressources. A la différence de Facebook ou de Twitter, les réseaux sociaux présentés sur cette page sont conçus spécifiquement pour être utilisés par les chercheurs »

(18) Joly، Monique ; Okret-Manville,Christine. 2014. Réseaux sociaux de la recherche et open access : perception des chercheurs : étude exploratoire Couperin . [en ligne]. [Consulté Mars 2016] Disponible à l'adresse http://www.couperin.org/groupes-de-travail-et-projets-deap/open-access/286-open-access/1214-reseaux-sociaux-de-la-recherche-et-open-access

(**) «Le réseau social de recherche académique comme un vivier social d'échange, de la recherche à la diffusion et au partage de l'information et de la collaboration entre individus et communautés. C'est un espace unique et visible doté d'un esprit d'entraide entre chercheurs »

(19) Pascal, Aventurer. 2015. *Usages des réseaux sociaux académiques : enjeux et opportunités [e*n ligne]. [Consulté Mars 2016] Disponible à l'adresse :http://fr.slideshare.net/paventurier/usages-des-rseaux-sociaux-acadmiques

(20) Bouchard, Aline. 2015. Academia, ResearchGate : atouts et enjeux des réseaux sociaux académiques, Urfist[en ligne]. [Consulté Mars 2016] Disponible à l'adresse http://urfist.enc.sorbonne.fr/ressources/edition-scientifique/academia-researchgate%E2%80%A6-atouts-et-enjeux-des-reseaux-sociaux-academique

(21)Ibid.

[22]Van Noorden, Richard. 2014. Online collaboration:Scientists and social network[En ligne]. Nature, 15 August 2014. [Consulté mai 2016]. Disponible à l'adresse http://www.nature.com/news/online-collaboration-scientists-and-the-social-network-1.15711

(23) Ibid.

(24) Ibid.

(25) https://arabicedition.nature.com/journal/2014/09/512126a

(26) المدير العام للبحث العلمي والتنمية التكنولوجية بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

التنشئة السياسية : مقاربة معرفية مفاهيمية

أ. مرابط عبد الحكيم.
كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة سطيف ـ 2

ملخص:

تتناول الدراسة بالبحث موضوعا مفصليا في العلوم السياسية من الناحية المعرفية والمفاهيمية حيث تعد "التنشئة السياسية" بابا لا رساء قيم تربية و "سياق سلوكي" يعيش به الانسان في كامل أطوار حياته. تقترب الدراسة من الموضوع من ناحية بحثية اقرارا لكيفيات استخدام المصطلح و تحريكه لا نجاز بحوث متصلة بسياق البحث في تخصص هو، في حاجة ماسة، لمثل هذه الدراسات تحقيقا لهدفين هما تأصيل المصطلح مفاهيميا و تنظيريا وصولا، وهو المقصد الثاني، الى تحقيقي الاسهام البحثي، من ناحية، وتجسيد الاستقلالية المعرفية، من ناحية أخرى.

Abstract :

The study deals with the research of a detailed topic in political sciences from the cognitive and conceptual point of view where "political formation" is a door that deals the values of education and behavioral context in which man lives throughout his life. The study approaches this topic in terms of research and the modalities of the use of the term and move it into the context of research in the specialization.

تمهيد :

يعد مفهوم التنشئة السياسية احد أهم المفاهيم المحورية في الكتابات الاجتماعية والسياسية المعاصرة، وهو من المواضيع العلمية المهمة والمستجدة في علمي الاجتماع السياسي والعلوم السياسية، وحظي بالاهتمام من طرف العديد من المهتمين والدارسين، والباحث في الموضوع تستوقفه جملة من الحقائق المتمثلة في أن الاهتمام به ليس وليد الفكر الحديث، ولا هو ميزة الأنظمة السياسية المعاصرة، و إنما وجد بوجود هذا الفكر، وتطور بتطوره، وهو الأمر الذي يعكس الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع من جانب، وأهمية البحث فيه من جانب أخر، حيث أجمعت الدراسات التي تناولته بالبحث والتحليل على أن"التنشئة السياسية " كظاهرة ومفهوم ووظيفة شكلت بإمتياز أحد الإهتمامات البارزة في الأدبيات السياسية والبحث الأكاديمي .

ولقد لازم مفهوم التنشئة السياسية الدولة كتنظيم سياسي وتطور بتطور أشكالها، وبالفكر السياسي الحديث المتصل بالخوض في مسائل أصل الدولة، وما تعلق منها بالسلطة ومفاهيمها المختلفة وكيفيات ممارستها وغيرها من المفاهيم وهو ما يدفع بإستمرار إلى الخوض في مسألة مهمة من المسائل المتصلة بهذا التنظيم والسعي إلى تحيينه ـ زمانا ومكانا ـمن أجل مواكبة البحث العلمي لتفعيل التنشئة السياسية، وتمكينها عبر المفاهيم المبنية على المعرفة المرتبطة بثقافة الفرد والمجتمع، وإحترام خصوصياته في بعدها العالمي.

ولمعرفة هذه العلاقة، يمكن طرح الإشكالية التالية، والمتمثلة في :

هل التنشئة السياسية ـ كظاهرة معرفية ومفهوم ـ تشكل مكانة متميزة لتطور النظام السياسي وإرتباط الفرد بوطنه ؟

ويمكن توظيف الفرضية التالية التي تشير إلى : أن تحديد المعارف والمفاهيم ذات العلاقة بالتنشئة السياسية يمثل البعد الواقعي لتفعيل دور المواطن في بناء الأمن المجتمعي في وطنه.

ولتحليل هذا الموضوع تم الإعتماد على المحاور التالية: والتي تعد ذات علاقة بالموضوع، لتبيان أهمية ترابطها وتحديد نتائجها، ومن ثم كيفية توظيفها بما يساهم في التفعيل المتواصل لمفهوم التنشئة السياسية، والتوظيف الهادف لتحقيق أمن الدولة، ونظامها السياسي، وهذه المحاور هي :

المحور الأول : إرهاصات التنشئة السياسية وتوجهاتها.
المحور الثاني : مفهوم التنشئة السياسية وتعدد أبعادها.
المحور الثالث : واقع التنشئة السياسية وأهدافها.

المحور الأول : إرهاصات التنشئة السياسية وتوجهاتها.

تجمع الدراسات في مجال التنشئة السياسية على أن إستعمال مصطلح (التنشئة) يرجع إلى نهاية الثلاثينات وبداية الأربعينات من القرن العشرين(*)، ليتداول في بحوث إجتماعية وسياسية عديدة ومتنوعة، وكان لظهور هذا المصطلح وشيوع استعماله في الدراسات الاجتماعية كبديل لمصطلح (التعليم) حيث عبر عن نقلة نوعية مكنته من مواكبة التطورات العلمية التي رافقت التغيرات الإجتماعية عبر العصور، كما تعبر عن الإسهامات التي قدمها علماء الإجتماع في هذا المجال من المجالات العلمية، وأرادوا من خلالها تفعيل العملية التربوية، ذلك أنه إذا كان مصطلح (التعليم) يعني " القيمة والأهداف والوسائل" في المجال التربوي، فإن مصطلح (التنشئة) يعني عند هؤلاء العلماء " البحث عن الكيفية التي يمكن أن تكون بها هذه المفاهيم فعالة "[(1)].

ومع هذا التوسع في استخدام المصطلح بدأت الدراسات المتعلقة بالتنشئة في الإنتشار، إلى أن أصبحت ميدانا من ميادين البحث في علمي الاجتماع والنفس، وبعدهما علم السياسة، وهو ما يعكس الخلفية التاريخية لهذا النوع من الدراسات والإتجاهات المختلفة التي ميزتها، والتي يمكن حصرها فيما يلي:

أ- الاتجاه الفلسفي:

ويجد، هذا الإتجاه ـ ذو البعد التأسيسي ـ هذا الإتجاه ـ ذو البعد التأسيسي ـ سنده في المحاولات والمطالب الفلسفية المختلفة الرامية لإصلاح الأوضاع الاجتماعية والسياسية، خلال الحقب

التاريخية المختلفة، لاسيما تلك المتصلة بنظم الحكم وتنظيم المجتمع، وعلاقة الدولة بالأفراد وصلة السياسة بالمجتمع، وتأتي في مقدمة هذه المحاولات ما ذهب إليه " كونفوشيوس الصين " وإقراره بأهمية التنشئة في إرساء قواعد الحكم، ونشر القيم السياسية وإيجاد المواطنة الصالحة، وهي الدعوة نفسها التي تجددت لدى كل من " أفلاطون" و " آرسطو " اللذين شددا على ضرورة إيجاد نظام لتنشئة الأطفال، بما يتماشى وتوجهات الدولة، وبما يحفظ استقرار المجتمع ويضمن تماسكه. وبالمقدار نفسه أكد "روسو" على دور التربية في دعم القيم[2]، وذهب "بودان" إلى أن طاعة السلطة تبدأ من خشية الله، وشدد على أن " الأطفال الذين لا يتعلمون عن آبائهم خشية الله، يصعب عليهم أن يطيعوا السلطة الحاكمة"[3].

ب- الاتجاه السوسيولوجي:

لقد تميز هذا الإتجاه بإهتمام علماء الإجتماع بقضايا التثقيف السياسي، وتطور الدراسات الإجتماعية في هذا المجال لتتناول قضايا الشخصية والسياسة والسلوك السياسي الوطني والقومي.

ج- الإتجاه السيكولوجي :

ويعكس هذا الاتجاه المنظور السيكولوجي للسياسة، والذي يعد واحدا من المنظورات النامية في هذا المجال، وقد بذل المختصون في السياسة جهودا كبيرة لإحيائه منذ بداية هذا القرن[4]، وتميز بتدخل علماء النفس في الولايات المتحدة الأمريكية لقياس فهم صغار الأطفال للعالم السياسي[5] وتطور هذا الاتجاه أكثر من خلال البحوث الأمبريقية التي أجريت، وأهمها دراسة " هربرت هايمان **H.HYMAN** " عن التنشئة السياسية، ومع هذا الاتجاه بالذات بدأت عبارة التنشئة السياسية ترسي قواعدها وتنشط البحوث حولها [6].

د- الاتجاه الوظيفي:

لما كان التحليل الوظيفي لا يهتم بأصل الأشياء وعناصرها وطبيعتها وأساليبها، بقدر ما يهتم ويبحث في الفائدة من وجودها، فإنه في مجال البحث السياسي ـ خاصة ما تعلق منه بالسلطة ـ لا يبحث عن طبيعتها ولاعن شرعيتها بقدر ما يبحث في الوظائف التي تؤديها، ومن هذا المنطلق يسعى الاتجاه الوظيفي لدراسة التنشئة السياسية، باعتبارها وظيفة من وظائف النظام السياسي، وآلية من آليات استقراره وديمومته والمحافظة عليه.

ومن هذا المنطلق، يحدد "غابريال آلموند **(G.ALMOND)** "[7] وظائف النظام السياسي في ثلاث فئات وهي :

- الفئة الأولى: تتضمن مجموعة الوظائف ذات الصلة بقدرة وطاقة النظام، ويسعى هذا الأخير لتأمينها.

- الفئة الثانية : تتضمن مجموعة الوظائف التي يمكن أن نميزها، فيما لو أطلعنا على أصول سير النظام السياسي داخليا.

الفئة الثالثة: وتتضمن الوظائف الضرورية لكل نظام سياسي من أجل المحافظة على وجوده وديمومته، وتتوزع هذه الفئة في شكل وظيفتين وتؤكد الأولى على الطرق المؤدية للحكم وكيفيا ته، وكل نظام سياسي يفتقر إلى قواعد انتقال الحكم والتناوب عليه معرض للزوال، وتؤكد الثانية على التعلق ببث الاعتقاد في تلك الطرق والقواعد في أفراد المجتمع، في شكل قيم تستوجب الطاعة، ولا يتم هذا في رأي إلا عن طريق التنشئة السياسية التي تتم وفق قناتين : الأحزاب السياسية ومختلف وسائل الإعلام بالنسبة للكبار والعائلة، والمدرسة بالنسبة للأطفال.

ويؤكد في هذا الإطار " آلموند **(G.ALMOND)** " بأنه كلما كان بث هذه القيم مقنعا كلما كان النظام السياسي مقبولا لدى الأفراد، وكلما شكل ذلك عاملا من عوامل بقاء هذا النظام واستمراره عبر الزمن، ويجد هذا التوجه تفسيره في فهمه للنظام السياسي في كونه - فضلا عن أنه مجموعة من الأفراد والبنى والمؤسسات، فهو أيضا- مجموعة من التراكيب ومن الثقافة السياسية، هذه الأخيرة التي من شانها أن تدعم النظام السياسي وتساعده على الاستمرارية أو تعمل على انهياره [8].

وتبرز هذه الاتجاهات المختلفة التي ميزت ظهور وتطور مفهوم التنشئة السياسية، أن هذا الجانب من جوانب المعرفة السياسية هو حصيلة تخصصات متعددة ومختلفة، وحتى وإن كان

قد ظهر بظهور الفكر السياسي، وكان محل اهتمام القادة، بقدر إهتمام الفلاسفة والمربين وعلماء الاجتماع، فإنه إزداد أهمية في العصر الحديث، في ظل المعطيات والمستجدات التي ميزت الوضع السياسي العام، وميدان العلوم السياسية ـ بصفة خاصة ـ وهي المستجدات التي يمكن تحديدها فيما يلي :

- ظهور النزعة القومية في أوروبا وبعد الأحداث والحروب التي عرفتها.
- انهيار الإمبراطوريات التقليدية التي اتخذت من منطق القوة أساسا لها، وبروز الصراع الإيديولوجي كمتغير فاعل في العلاقات الدولية.
- انتشار موجات التحرر في العالم الثالث، بهدف إقامة الدول الوطنية.
- أزمات ما يعرف بالاندماج الاجتماعي والتكامل القومي، والذي صاحب ظاهرة الدول الجديدة (دول ما بعد الحرب العالمية الثانية)، التي تظم جماعات متباينة عرقيا ولغويا وثقافيا واجتماعيا، الأمر الذي يستدعي انصهارها اجتماعيا بغية استقرارها، وهو الأمر الذي يجعل من التنشئة السياسية سبيلا لخلق إحساس عام بالهوية الوطنية والقومية، والالتزام بالولاء والامتثال للسلطة القائمة[9]، ويظهر أن مفهومها يعد حديثا نسبيا ولم يظهر إلا بعد الحرب

العالمية الثانية، حيث بدأت كل دولة على إثر إنحسار الاستعمار وحصول معظم الدول على استقلالها، وظهور الكتلتين الشرقية والغربية، تعمل جاهدة على استقرار نظامها السياسي، وغرس ما تؤمن به من أفكار ومبادئ في نفوس أبنائها، ومن ثم بدأ دارسوا السياسة يوجهون أهتماما أكبر إلى فهم الأنظمة السياسية وعوامل استقرارها وأسباب تغيرها"[10] .

ولقد إستطاع هذا الوضع السياسي العام أن يعطي نفسا جديدا لعملية التنشئة السياسية، أما بالنسبة للمتغيرات التي برزت وتبلورت في ميدان العلوم السياسية والتي كان لها دفعا في عملية التنشئة فيمكن إيجازها فيما يلي :

1- التأثيرات التي أحدثتها العلوم الاجتماعية والسلوكية، والمتمثلة في الانتقال بالدراسات السياسية من جانبها القانوني والنظامي، الذي ينظر إلى الإنسان والمجتمع كما لو أنه مجموعة من القواعد الدستورية، إلى التأكيد على دراسة السلوك ومصادره[11].
2- ظهور ما يعرف بالاتجاه الثقافي في العلوم السياسية، والذي يتخذ من الثقافة السياسية بعدا له ويجد هذا الإتجاه سنده في أعمال كل من العالمين: " غابريال آلموند **(G.ALMOND)**" و"دافيد ايستون **(DAVID-EASTON)**" في دراساتهما عن الأنظمة السياسية.
3- ظهور و تطور بعض العلوم التي ساهمت في إثراء الدراسات السياسية في جوانبها المختلفة ووالتي من ضمنها : علم النفس الاجتماعي، وعلم الأنتروبولوجيا، بالإضافة إلى مساهمات علماء الإجماع، بدراساتهم الإجتماعية ذات الصلة العميقة بالنظم السياسية وإنعكاساتها الإجتماعية.

وبالرغم من قدم الموضوع، وقدم المساهمات الفكرية والفلسفية في هذا الميدان فقد ظلت معالجة موضوع التنشئة السياسية معالجة قانونية تعتمد على الوثائق أكثر من اعتمادها على السلوك، أي دراسات ذات طابع نظري صرف، وكرد فعل على هذه النزعة وعلى المعالجة القانونية للظاهرة السياسية من ناحية، و التأثير الذي أحدثته النظريات السلوكية على الدراسات السياسية والتطورات في أساليب البحث الاجتماعي من ناحية أخرى، صارت دراسات التنشئة السياسية ـ نظريا وتجريبيا ـ تشكل إحدى بؤر اهتمام المشتغلين بعلم السياسة، وابتداء من سنة **1950** أصبحت الدراسات الأمبريقية للتوجهات السياسية للمواطنين تمثل ميدانا مهما من ميادين البحث في العلوم السياسية [12].

بعد هذه المساهمات التي ساهم بها " هايمان **(H.HYMAN)** " جاء عالم السياسة الأمريكي "دافيد ايستون **(DAVID EASTON)**" الذي واصل الدراسة حول هذا الموضوع مستمرا في ذلك في النهج الذي رسمه "هايمان **(H. HYMAN)** "، و أستطاع – بالتنسيق مع العالم" هيس **(HESS)**"- استخلاص أنموذج نظري عن التنشئة السياسية يمكن تلخيصه فيما يلي :

أن التنشئة السياسية، تمر بأربعة مراحل متكاملة- وفقا لنظام عقلاني- يتجه فيه الطفل من البسيط إلى المركب .

1- التسييس **(LA POLITISATION)**: واعتبره المرحلة الأولى، حيث يبدأ الطفل من خلالها بالإحساس بالميدان السياسي دون إدراكه لحقيقته .
2- الشخصانية **(LA PERSONALISATION)**: واعتبرها المرحلة الثانية، و فيها يتعامل الطفل مع العالم السياسي من خلال أشخاصه، إذ المعروف أن ارتباطات الطفل الأولية تكون بممثلي السلطة، وإدراك الطفل لمفهوم السلطة خلال هذه المرحلة يكون من خلال أفراد معينين مثل الوالدين والمدرس ورئيس الدولة والملك، والشرطي، وغيرهم...، وهي رموز يتعامل معها الطفل يوميا بطريقة مباشرة وغير مباشرة .
3- المثالية **(L'EDIALISATION)**: وهي المرحلة الثالثة، وتتميز بنظرة الطفل إلى رموز السلطة والشخصيات السياسية نظرة عاطفية مثالية مجردة وبعيدة عن كل حكم مسبق .
4- المؤسساتية **(L'INSTITUTIONALISATION)**: وهي المرحلة الأخيرة، وفيها ينتقل الطفل من نظرته وتعامله السياسي مع الأشخاص، إلى إدراك الواقع السياسي في هيئاته و مؤسساته، وتصبح صورة السلطة لديه مجسدة في هيئاتها لا في أشخاصها، أي أن الطفل في هذه المرحلة يتطور إدراكه السياسي نحو التمييز بين المؤسسات السياسية والأشخاص الذين يمارسون أنشطة من خلال هذه المؤسسات، ذلك أنه بتقدم السن يزداد إدراك الطفل للرئيس كجزء من النظام الحكومي والسياسي، وهكذا تتحول تلك الصورة المثالية التي يحملها الطفل للرئيس، من شخصه إلى المؤسسة السياسية التي يحكمها أي (الرئاسة) [(13)].

وهكذا بدا الاهتمام بهذا الموضوع يأخذ مكانه بارزا في أدبيات علم الاجتماع السياسي، خاصة في ظل الحقائق التي تشير إلى أن الاهتمام بالتنشئة السياسية هو إهتمام بصنع المواطن الحق في جوانبه المعرفية والإيديولوجية و توجهاته السياسية، وببناء الدولة و تثبيت أسسها، ورعاية المجتمع في جوانبه التراثية والدينية والسياسية، وترقية السلوك السياسي والثقافة السياسية لديه.

وفي ظل هذه الحقائق، وفي ظل التطورات التي شهدها هذا الجانب من حقول البحث "جانب التنشئة السياسية" في ميدان العلوم السياسية، يمكن التساؤل عن الأهمية التي أوليت له، من طرف المدارس المختلفة في مجال التعريف به وبمضمونه.

المحور الثاني: مفهوم التنشئة السياسية وتعدد أبعادها.

لقد دأبت الأبحاث والدراسات الأكاديمية على تقديم التعاريف وفق المدارس والاتجاهات الفكرية والفلسفية المختلفة، التي تتناول الموضوع بالبحث والتحليل، إلا أن الدارس لموضوع التنشئة السياسية لا يجد من المدارس والاتجاهات سوى المدرسة والاتجاه الغربيين " الأمريكيين بالتحديد "، اللتين أوليا الموضوع إهتماما واضحا، وأقاما بشأنه الدراسات والأبحاث التي مكنت من إقرار تصور نظري له، والذي أصبح يشكل- فيما بعد- الخلفية النظرية لكل الأبحاث والدراسات في هذا المجال .

وعلى الرغم من أن الخلفية والإطار النظري للمفهوم تعد من نتائج اجتهادات علماء هذه المدرسة، إلا أن التساؤل حول هذه التعاريف التي أعطتها للمفهوم أهي حكرا عليها، أم هناك إسهامات أخرى؟ وهو ما يدعو إلى إستعراض أهم تعريفات المدرسة الغربية، مع الإشارة إلى بعض الإسهامات العربية في هذا المجال.

أ- التعاريف الغربية :

قبل عرض أهم مختلف التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم، نشير إلى الواقع الذي توصل إليه بعض الذين أهتموا بهذا الموضوع والذي مفاده أن ليس لهذا المفهوم كغيره من المفاهيم السياسية، تعريفا محددا، بل تكاد تتعدد تعاريفه بقدر تعدد من تناولوه بالدراسة، على أن الدراسات تجمع ـ لدى البعض منهم - على وجود إتجاهين رئيسين بهذا الصدد، الأول منهما ينظر إلى التنشئة السياسية كعملية يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن، والثاني يقول بأن التنشئة السياسية هي عملية يكتسب من خلالها المرء ـ تدريجيا ـ هويته الشخصية، التي تسمح له بالتعبير عن ذاته، وقضاء مطالبه بالطريقة التي تحلو له، وعليه فإن التعاريف المقدمة في هذا الشأن يمكن توزيعها في المجموع بين ثلاثة إتجاهات أساسية، هي :

الاتجاه الأول : ويعبر عن وجهة النظر الوظيفية - وهو الأكثر شيوعا و تداولا- وينظر إلى التنشئة السياسية كما لو أنها وظيفة من وظائف النظام السياسي، يتم عبرها تلقين الأفراد مجموعة القيم والمعتقدات التي يؤمن بها، قصد الحفاظ على ديمومته واستمراره.

وفي هذا الصدد يعرف العالمان السياسيان: " قابريال الموند **(G.ALMOND)**" و"باول **(B.POWELL)** " التنشئة السياسية بأنها " تلك العملية التي يتم من خلالها غرس القيم و الاتجاهات السياسية منذ الطفولة حتى النضج، وإلى أن يصبح الناضجون في موقف يؤهلهم لأداء أدوارهم "، كما ذهب" وليام ميتشال **(WILIAM-MITCHEL)**"إلى أن التنشئة السياسية هي " محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام "[14]، وفي نفس الاتجاه يؤكد **(H.HYMAN)** أن التنشئة السياسية هي" تعلم الفرد لأنماط اجتماعية عن طريق مختلف مؤسسات المجتمع تساعده على التعايش سلوكيا مع هذا المجتمع"[15].

و يظهر من خلال هذه التعاريف التركيز على مصطلحات معينة مثل : التعليم، التدريب، غرس...، وكلها مصطلحات تشير إلى فكرة صهر الفرد في بوتقة الثقافة الجمعية للمجتمع وإذابته في رؤية السلطة للمجتمع .

ووفق هاتين الوجهتين نكون بصدد حالتين مختلفتين إحداهما: تشير إلى وحدة الثقافة والمعتقد والإيديولوجيات، ويسعى النظام من خلالها إلى التخطيط والنظر في إيجاد السبل والوسائل التي

يمكن معها الحفاظ على هذه الوحدة المجتمعية في بعديها الثقافي والإيديولوجي، ثانيهما : تشير إلى تعددية الثقافة والمعتقد والإيديولوجيات، وتسعى أحزاب السلطة إلى تجسيد ثقافتها ومبادئها الإيديولوجية في المجتمع، عبر وسائل وقنوات رسمية (المدرسة، الإعلام، المحيط العام)، ومن هنا جاء تعريف " وليام ميتشال (WILIAM-MITCHEL) " السالف الذكر بأن التنشئة السياسية هي محاولة لتدريب الناس على أن يفعلوا ما يتطلبه النظام.

وفي كل هذه الحالات نكون بصدد تحويل مادة إنسانية أولية إلى كائنات سياسية وإجتماعية، وهذا بغية الوصول إلى حد أدنى من الإجماع السلوكي، ضمانا للإستمرارية والديمومة[16] وذلك من رؤية أن أهم ما يميز السلوك السياسي هو انه سلوك مكتسب، والجماعات الإنسانية تسعى إليه للوصول إلى حد أدنى من التضامن والتماسك، الذي لا يتأتى إلا عن طريق الاتفاق على مجموعة من القيم السياسية، والرموز التاريخية، والمعتقدات الدينية التي تنتقل من جيل إلى أخر.

من هنا تذهب دراسات كل من "دافيد ايستون" (DAVID EASTON) و "قابريال الموند" (G.ALMOND) إلى النظر إلى التنشئة السياسية على أنها أداة لتطوير ودعم النظم السياسية، و في هذا الصدد يقول الموند(ALMOND) " ماذا نعني بوظيفة التنشئة السياسية، إننا نعني أن كافة الأنظمة السياسية، تسعى إلى تحقيق استمرارية ثقافية وبنائية خلال الزمن، وأن ذلك يتحقق أساسا بواسطة عملية التنشئة السياسية التي تمارسها هيئات مختلفة في المجتمع، وبخاصة الشباب خلال مراحل تطورهم"[17].

كما تذهب العديد من الدراسات الغربية في هذا المجال إلى أن التنشئة السياسية تؤدي وظيفة دعم الأنظمة السياسية والحفاظ على الأوضاع السياسية القائمة. ومن هذا المنطلق تلجأ الأنظمة إلى هذه العملية بغية خلق التوجه السياسي المرغوب، والحفاظ على الوضع القائم حفاظا على الإستمرارية.

وتشير بعض التعاريف حول هذا الإتجاه " بأن الغاية الأساسية التي تسعى إليها هذه النظريات هي دعم النظام السياسي القائم، إذ هي تفترض أن أنماط المعلومات والقيم والاتجاهات والتوقعات التي يطورها المواطنون حول السياسة، لها تأثيرها في النسق السياسي، وهكذا فإن النسق السياسي يلجأ إلى التنشئة السياسية من أجل تربية المواطنين لتحقيق الاستقرار وقبول النظام العام، والثقة بالقيادة السياسية، وتوجيههم نحو توقع سياسات معينة من قبل هذه القيادة[18].

والملاحظ، أن هذا التعليق يشير إلى النسق وليس النظام، لأن النسق هو عبارة عن جملة نظم جزئية تشترك في تحقيق أهداف المجتمع، بينما يتعلق مفهوم النظام بجوهر القواعد التي تنظم الحياة العامة للمجتمع (الدستور، والميثاق، والتعارف ....أي كل ما ينظم حياة الدولة).

هذا التوجه جاء ليجيب عن تساؤلات عديدة طرحت في أفق الفكر السياسي في مراحله المختلفة، فقد تساءل البعض عن كيفية إحتفاظ الأنظمة والمجتمعات بوجودها، وتساءل البعض الأخر عن كيفية إلتفاف الأفراد حول أوطانهم، ولماذا توجد توجهات إيديولوجية معينة لدى البعض وإلتزام سياسي ببعض المبادئ عند البعض الآخر.

وفي كل الحالات، تظهر التنشئة السياسية كمتغير فاعل في إحتفاظ الأنظمة بديمومتها، وإلتزام البعض بمذهب سياسي معين، وتمسك الأفراد وتعلقهم بوطنهم، وبهذا الإتجاه ينظر إلى التنشئة السياسية كأداة لترسيخ الثقافة السياسية السائدة، وكآلية **(MECANISME)** لتعديل الثقافة وفق رؤية النظام، و تصبح بمقتضاه التنشئة طريقا لتأهيل الفرد سياسيا داخل النسق السياسي العام.

الاتجاه الثاني: يركز هذا الإتجاه على الفرد في عملية التنشئة السياسية، بمعنى أن الفرد يكتسب شخصيته تدريجيا عن طريق الإحتكاك بالمجتمع و التقليد لأفراده.

و هكذا، ففي حين يركز الاتجاه الأول على التنشئة وفق المؤسسات الرسمية ويعتبرها القناة الوحيدة الفاعلة في تشكيل توجهات الأفراد السياسية بدافع وإيعاز من النظام نفسه، يركز هذا الاتجاه على المؤسسات غير الرسمية، والتي يعتبرها هي الأخرى فاعلة في تشكيل الذهنيات وخلق السلوكيات، و في هذا المجال يقول "ميكال اوكشوت" **(MICHAEAL-OKESHOTT)** "التربية السياسية تبدأ منذ اللحظة التي تدرك فيها التقاليد، وتبدأ مع ملاحظة وتقليد سلوك الكبار، وليس ثمة شيء في العالم يأتي بعيدا عن هذه الملاحظة ...،أننا نعي الماضي والمستقبل مثلما نعي الحاضر" .

وعليه، يعبر هذا الإتجاه عن إطار التنشئة السياسية غير الرسمي، والذي يعتبر الفرد أداته الأساسية، لأنه يكتسب توجهاته السياسية من خلال الملاحظة والمحاكاة والتقليد، سواء في إطار الأسرة من خلال علاقته بأفرادها، خاصة الأب والأم، أو في إطار المجتمع، من خلال علاقته بأفراده، وبمؤسساته المختلفة، والإطارين معا يعملان على إعطاء البعد السياسي للسلوك الذي يسلكه الفرد خلال دورة حياته، و هذا ما عبر عنه "دنيس **DENIS** " و" استون**EASTON** " بأن التنشئة السياسية" هي تلك العمليات النامية التي يكتسب من خلالها الفرد التوجهات السياسية و أنماط السلوك " [(19)]، وهو ما يجعل من التقليد والملاحظة والمحاكاة ميدانا له، على أساس أن التقليد هو أكثر أساليب التعلم الاجتماعي شمولا، وأنه يكسب الأفراد كثيرا من القيم والسلوكيات والمهارات وكذا الاتجاهات.

وإذا كان هذا الإتجاه يركز على التقليد والملاحظة والمحاكاة بإعتبارها من أساليب التعلم الإجتماعي، ولا يخفي في هذا الإطار أن الكثير من القيم والسلوكيات تكتسب بواسطة المحاكاة، فإنه يغفل جانبا مهما من عملية التنشئة السياسية، وهو الكيفية التي تتم بها، خاصة وأنها تجري في الإطار غير الرسمي وغير المنظم، بالرغم من أن الدلالة التي يحملها مصطلح " التنشئة" الذي هو في

حد ذاته تعبير عن رؤية معينة، ويعكس توجها محددا، يجب تجسيدهما في إطار معين، و بوسائل محددة، بغية الوصول إلى هدف مرجو، فضلا عن أن المحاكاة والتقليد لا يمثلان سوى أحد جوانب أساليب التنشئة السياسية [20].

الاتجاه الثالث: ويعبر عن وجهة النظر الاجتماعية التي تتم من خلالها عملية التنشئة السياسية، فإذا كان الاتجاه الأول يعتمد على توجه النظام في تحديد نوعية شخصية الفرد المرغوب فيه، وإذا كان الفرد هو دعامة الإتجاه الثاني بما يرسمه لنفسه من إحتكاك وتقليد داخل المجتمع، وبالتالي تحديد الصورة التي يمكن أن يكون عليها، فإن هذا الإتجاه يذهب في تعريفه إلى الجمع بين الإتجاهين السالفي الذكر، ومعنى هذا أن هذا الإتجاه يحدد المجتمع بأدواته وأساليبه الرسمية، وغير الرسمية كإطار لتلقي الثقافة وإستيعاب القيم والرموز والمعايير السياسية، ومن هنا جاء تعريف "الفريد قرينشتاين **(FRED GREENSTEIN)**" للتنشئة السياسية بأنها "التلقين الرسمي وغير الرسمي، المخطط وغير المخطط، للمعارف والقيم والسلوكيات السياسية وخصائص الشخصية ذات الدلالة السياسية، وذلك في كل مرحلة من مراحل الحياة عن طريق المؤسسات المختلفة[21]، وهو بهذا لا يحصرها في إطارها الرسمي فقط، ولا يحصرها كذلك في قدرة الفرد الاستيعابية، ولكن يؤكد على أنها" أي التنشئة" تجري في ظل الإطارين معا، وهو بهذا يؤكد التوجه الرسمي، ولا يغفل التنشئة خارج إطارها غير الرسمي، لما لها من دور فعال داخل المجتمع الذي يعيش فيه الفرد، ذلك أن التنشئة السياسية هي عملية تفاعلية تغذيها أطراف متعددة، قد تكون حتى متعارضة ومتباينة ومتصارعة .

ب- الإسهامات العربية :

برى البعض أن الدراسات الغربية –عموما- للتنشئة السياسية لم ترق إلى درجة النظرية، وبقيت مجرد "محاولات جادة "[22] أو إلى " أنماذج فكرية أصيلة لتحليلها تتزايد في ميادين البحوث المتميزة في الدراسات السياسية "[23]، وأنها بالمقابل، لم تنل الإهتمام اللازم من طرف الدراسات الأكاديمية والأدبيات السياسية العربية، وظل الفقه السياسي العربي في هذا المجال من مجالات البحث السياسي أسير التصورات الغربية، ولم يرق الإنتاج الفكري ولا الأدب السياسي ولا البحث الأكاديمي إلى تقديم تعار يف معينة، فضلا عن إيجاد وبناء أنموذج نظري لهذه النظرية، إلى حد أنها لم ترق إلى درجة الاجتهاد، واكتفت بنقل وترجمة الدراسات الغربية وتعميم نتائجها، وهو ما يمكن استخلاصه من التعاريف المقدمة في إطار هذه المساهمات .

ومن ضمن هذه التعاريف أنها " تعلم القيم السياسية بواسطة أدوات التنشئة السياسية، كالأسرة والمدرسة والأصدقاء، ووسائل الإعلام المختلفة من صحافة وتلفاز وغيرها"[24]، وهناك من ذهب إلى التفريق بين معنيين للتنشئة السياسية، أحدهما ضيق (أي التدريب و الترتيب) والآخر واسع،

ويقصد بالمفهوم الضيق " تلك العملية التي تؤدي إلى التوصيل المقصود للمعلومات السياسية والقيم والممارسات الفعلية، وذلك عن طريق الهيئات التعليمية المسؤولة عن ذلك بصورة رسمية "[25] في حين يقصد بالمفهوم الواسع " كل تعلم سياسي رسمي أو غير رسمي ... الصريح الواضح، والتعلم غير السياسي الذي يمكن أن يؤثر على السلوك السياسي "[26].

ولم يقدم هذا التصور بدوره أي تعريف لهذا المفهوم وإكتفى بنقل التعاريف الغربية وتجميعها وفق الإتجاهات المختلفة، ولم يشد عن هذه القاعدة حتى أولئك الذين إهتموا بدراسة وتحليل مضمون الكتب المدرسية " [27]، وعلاقتها بحياة الطفل العربي.

وفضلا عن هذا الإجترار العلمي، وهذا الإختلاف في التعاريف المقدمة كإسهامات لهؤلاء الدارسين والمهتمين بهذا الموضوع، فلم يحظ التعريف الإ صطلاحي هو الآخر بأي إهتمام يذكر، وهو ما تعكسه مضامين الدراسات والأدبيات السياسية التي تناولت الموضوع بالبحث، خاصة من خلال ـ ترجمة ـ الأعمال والدراسات والأبحاث الغربية في هذا المجال، والتي تبين مدى الاختلاف الاصطلاحي في تسمية الظاهرة، فهناك من تناولها تحت مصطلح "التعليم السياسي"[*] وهناك من نعتها تحت مصطلح "التأهيل السياسي"[**] وهناك من أسماها إصطلاحا بـ " الجمعنة السياسية " [***]، وهناك من تناولها تحت مصطلاح " التكييف السياسي"[****]، وهناك من تناولها تحت مصطلاح " التطبيع السياسي".

وحتى البحوث الأكاديمية، لم تسلم هي الأخرى من هذا المنحى، ففي تعريف مقدم من احد الباحثين لمفهوم التنشئة السياسية ذهب إلى أنها " تلك العملية التي تهتم بإعداد الأفراد اجتماعيا لممارسة العمل السياسي وتفهم المجتمع الذي يعيشون فيه، وإعطاء الحد الأدنى من المواطنة، والتعرف على مقومات المواطن الصالح، وإعداد القادرين على تحمل مسؤولية قيادة المجتمع في جميع مجالاته "[28].

وهكذا، وفضلا عن القصور في البحث في التعريف بالمفهوم وفق اصطلاح محدد وموحد، فلم تتعد الإسهامات العربية في هذا المجال من مجالات الدراسات السياسية حدود النقل والترجمة، ولم تصل إلى إقرار تصور إطار نظري للموضوع يعكس الخلفية الفكرية والخصوصية الثقافية والمجتمعية العربية.

وعلى العموم، ومن خلال التعاريف المختلفة، يمكن أن نخلص إلى نتيجة مفادها أن مفهوم التنشئة السياسية ينطوي على عناصر ثلاثة هي[29]:

1- أن التنشئة السياسية هي عملية تلقين لقيم واتجاهات سياسية، ولقيم وإتجاهات إجتماعية ذات دلالات سياسية.

2- أن التنشئة السياسية هي عملية مستمرة، بمعنى أن الإنسان يتعرض لها طيلة حياته منذ الطفولة وحتى الشيخوخة.

3- 3- أن التنشئة السياسية تلعب ثلاثة أدوار رئيسة تتمثل في : نقل الثقافة السياسية عبر الأجيال، وخلق الثقافة السياسية، ثم تغيير الثقافة السياسية .

المحور الثالث : واقع التنشئة السياسية واهدافه :

ترمي عملية التنشئة السياسية من خلال التطرق إلى نشأتها، وعرض مفهومها ومجالاتها إلى إستخلاص الأهداف التي ترمي إليها، والتي تختلف باختلاف الاتجاهات والوسائل، وتتراوح ارتباطاتها بين النظام السياسي والإنسان / الفرد، والبيئة السياسية، و التي يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أ- الأهداف المرتبطة بالنظام السياسي :

من أولويات هذه الأهداف تلك التي تصب في اتجاه تحقيق الاستقرار السياسي، والمحافظة على النظام وضمان استقراره وديمومته، وتعكس هذه النظرة المدرسة الوظيفية، التي تذهب إلى أن الأنظمة السياسية القائمة ترى في التنشئة السياسية آلية لخلود النظام السياسي عبر الأجيال[30]، وتظل بذلك ثابتة في مواجهة التغيرات الحاصلة من جيل لآخر وهي بهذا تنشد الإستقرار، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف تسعى الأنظمة إلى تبني أسلوب التعليم الرسمي الذي يتم من خلاله بث الإعتقاد لدى المواطنين بضرورة قبول الهيئات القائمة في الدولة، وبنفس الطريقة تتم عملية نقل القيم والإتجاهات السياسية المقبولة لدى النظام من جيل لآخر، وبعيدا عن مسعى الاستقرار الذي ينشده النظام لنفسه وهي خاصية تمتاز بها جميع الأنظمة السياسية، تتوسل هذه الأخيرة بالتنشئة السياسية لتكوين رأى عام وطني، يتولى الدفاع عنها[31] داخليا وخارجيا.

وللتنشئة السياسية في علاقتها باستمرار الأنظمة وديمومتها بعدان أساسيان: بعد أفقي يضمن إنتقال الثقافة من جيل لآخر بعده، وبعد رأسي يتسم بانسجام القيم والتوجهات والسلوكات بين أبناء الجيل الواحد، وبما يضمن قدرا من تلاحم وترابط الجسد السياسي[32]، وفضلا عن هذا، فقد تسعى الأنظمة من خلال التنشئة السياسية إلى ربط العلاقة بالمواطن من خلال التركيز على مفاهيم معينة، كالشرعية والولاء وعلاقة الحاكم بالمحكوم[33]، وطرق انتقال السلطة وأساليب التناوب على الحكم.

وعليه، يظهر أن التنشئة السياسية تؤدي في بعدها التعليمي إلى إستمرارية الأوضاع القائمة التي تؤكد الإستقرار، بمعنى الرضا عن النظام السياسي، وإستمرارية نظام الحكم القائم[34]، وهو ـ في واقع اليوم ـ الهدف الرئيس الذي توظفه السلطات السياسية، من أجل التحكم في إدارة مجتمعاتها، وتحقيق أمن دولها.

ب- الأهداف المرتبطة بالفرد(المواطن):

تستهدف التنشئة السياسية ـ في هذا المجال ـ التمكين من الهوية الوطنية، والإعداد للأدوار الإجتماعية والسياسية، وإكساب الفرد خصائصه المجتمعية وتلقينه القيم السياسية، والتوجهات الوطنية المرغوبة، لاسيما وأن دورها يكمن في كل العمليات التي من شأنها تحديد إنتماء الأفراد عن طريق إكساب الفرد خصائص مجتمعه، وتبيان ارتباطاته القومية والوطنية والدينية، وتعمل هذه العوامل مجتمعة على دعم اتجاهات الوحدة الوطنية، وتعزيز التماسك الاجتماعي[*] والقومي، والشعور بالإنتماء للوطن والولاء له.

أما فيما يتعلق بالإعداد للأدوار الاجتماعية والسياسية، فنقصد بها تلك العملية التي يتم عن طريقها تهيئة الأفراد لمزاولة النشاطات السياسية، كإختيار الحكام وممثليهم، والمساهمة في صنع السياسات العامة للدولة وإتخاذ القرارات بشأنها، والإرتقاء إلى مستوى تنفيذها والإفادة منها.

ويعبر عن هذا، في الأدبيات السياسية والفقه السياسي الحديث، بما يسمى بالمشاركة السياسية والتجنيد السياسي الذي يعني " إندماج الفرد بمستويات مختلفة في النظام السياسي[35]" كما يعني " تقلد الأفراد للمناصب السياسية، سواء سعوا إليها بدافع ذاتي أو وجههم إليها آخرون"[36]، وتعني أيضا " تلك الأنشطة السياسية التي يشارك بمقتضاها أفراد مجتمع ما في إختيار حكامه، وفي صياغة السياسة العامة بشكل مباشر أو غير مباشر "[37]، أي أنها تعني إشراك الفرد في مختلف مستويات النظام السياسي، ذلك أن العبرة في الحياة السياسية ليست في إقامة البني وتشييد الهياكل الإدارية والسياسية، ولا بإقرار المبادئ الدستورية والسياسية والقانونية فقط، ولكنها ـ والأهم من ذلك ـ هي القدرة على توظيف تلك البنى والمؤسسات وتجسيد تلك المبادئ ميدانيا، ولن يتأتي ذلك إلا بإعداد المحتوى البشري للعملية السياسية، في إطار تلك المبادئ والمؤسسات دفعا للعمل السياسي نحو الإيجابية والفاعلية والإستمرارية.

فالسلوك الانتخابي كظاهرة سياسية ليست له قيمة في مجتمع تحكمه الأمية السياسية، كما أن عضوية الأحزاب والهيئات السياسية والمجالس النيابية تقتضي حدا أدنى من الوعي السياسي، فضلا عن أن فتح المجال للتنافس الحر في مجال تقلد المناصب والمسؤوليات في مستويات مختلفة من هرم السلطة، تفترض حدا معينا من التكوين السياسي، وفي كل هذا لا مناص من التنشئة السياسية، التي تغدو عملية أساسية لتزويد الأفراد بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من المشاركة الفعالة في العملية السياسية، كما أن أداء النظام السياسي يتوقف على نوعية التنشئة السياسية التي يتلقاها الفرد وعن طريقها يتجدد أداءه، فقد تكون سلبية ومعيقة لأدائه، وقد تكون إيجابية ومدعمة لممارساته، وتنشئته المتعددة، وهي العملية التي لا تتوقف أبعادها عند حد معين، وإنما تتميز بالإستمرارية والتأقلم مع بعديها الزماني والمكاني للمحافظة على خصوصيتها والإرتقاء بها إلى المستوى المنشود.

خلاصة واستنتاجات:

بعد هذا العرض لمفهوم التنشئة السياسية يمكننا أن ننتهي إلى جملة من الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها، بشأن أصل المفهوم وطبيعته والتعريف به، وهي الحقائق التي يمكن إجمالها فيما يلي:

1- أن التنشئة السياسية قد ظهرت كممارسة، ثم كدعوة فلسفية، قبل أن تشغل بال القادة والمفكرين، وقبل أن تظهر في شكلها العلمي التربوي المنظم .

2- أن مفهوم التنشئة السياسية قديم قدم المجتمعات، غير أنه كحقل دراسة وميدان بحث حديث النشأة وهو حصيلة بحوث وتخصصات مختلفة (اجتماعية، تربوية، سياسية، نفسية وأنتروبولوجية).

3- بالرغم من الأهمية التي تكتسيها عملية التنشئة السياسية والأبعاد التي تنطوي عليها في مجال بناء الدولة، وبالرغم من الإهتمامات المختلفة والمتنوعة بهذا الجانب من جوانب المعرفة السياسية من حيث الإسهامات الفكرية والدراسات النظرية والامبريقية، فإن هذه الجهود لم تصل بعد إلى وضع إطار نظري متكامل لهذا المفهوم .

4- إن هذا المفهوم بالرغم من أهميته وحساسيته وحيويته لإتصاله الوثيق بالنظام السياسي، واعتباره أحد أهم وظائفه، فإنه لم يحظ بالإهتمام والدراسة من طرف علماء السياسة، إلا في الحقبة الأخيرة من القرن العشرين .

5- أنه بالرغم من أن هذا المفهوم يبحث ويعنى بوظيفة أساسية من وظائف النظام السياسي، إلا أن الإهتمام به لم يتعد البحث في وسائل وأساليب دعم الأنظمة السياسية، وضمان استقرارها بما يضمن استمرارها عبر الزمن، وإعتباره بذلك إطارا لتجسيد مدلول الاستقرار السياسي.

6- أن هذا المفهوم يعد ثورة في علم السياسة، لبحثه مسألة العلاقة بين التعليم والنظام السياسي، وكيفية تأثير التعليم في الأداء الوظيفي للنظام السياسي.

7- أن هذا المفهوم يرتبط في مضمونه ـ إرتباطا وثيقا ومباشرا ـ بالتغيرات الحاصلة في المجتمع في المجالات المختلفة، الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية الدينية والتاريخية، مما يجعل التنشئة السياسية ذات طبيعة متغيرة، بمعنى أنها " تختلف من وقت لآخر تبعا لاختلاف البيئة والظروف المؤثرة في طبيعة التغيرات المجتمعية وأساليب تنظيم إدارتها من قبل النظام الحاكم.

8- إن هذا المفهوم يرتبط ارتباطا مباشرا بالمفاهيم السياسية السائدة كمفهوم التصويت والديمقراطية و النظم النيابية و غيرها، وارتباطه بهذه المفاهيم يفسر بوضوح الاهتمام الذي وأولته إياه الدراسات الغربية وغياب دراسات واهتمامات مماثلة لدى المجتمعات العربية والإسلامية التي لها رؤاها الفكرية في علاقة الحاكم بالمحكوم.

9- بالرغم من تعدد التعاريف بشأن هذا المفهوم وغياب الإجماع حول مضمونه تبقى قضايا الهوية والانتماء والقيم السياسية والمفاهيم المرتبطة بالوجود السياسي والممارسة السياسية والمعارف ذات الصلة بالحياة السياسية المضمون الحقيقي لهذه العملية، والمطلب الأساس لبناء أمن المواطن والمجتمع.

الهوامش :

(*) حيث استخدم كل من "أوجبون" و "نيمكوف" سنة 1940 هذا المصطلح في كتابهما "علم الاجتماع"، ليتداول بعدها هذا المصطلح في إطار مؤلفات وبحوث اجتماعية وسياسية وتربوية حديثة.

(1) إسماعيل علي سعد، المجتمع والسياسة :دراسة في النظريات والمذاهب والنظم. مصر:دار المعرفة الجامعية، 1999، ص ص 289 ـ 290.

(2) محمد علي محمد : اصول الاجتماع السياسي :السياسة والمجتمع في العالم الثالث. ج3، الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية، 1986، ص 237 .

(3) أحمد جمال ظاهر : التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي مع دراسة ميدانية لمنطقة شمال الاردن . بيروت: مكتبة المنار،1985، ص 36 .

(4) محمد علي محمد، مرجع سبق ذكره، ص 217 .

(5) بيير كوت (جان) و بيير مونييه (جان) : عناصر من أجل علم إجماع سياسي .(ترجمة أنطوان حمص). دمشق : منشورات وزارة الثقافة، 1994، ص 401 .

(6) احمد جمال ظاهر: مرجع سبق ذكره، ص37..

(7) حسن، ملحم، التحليل الاجتماعي للسلطة. الجزائر: المطبعة الجزائرية للمجلات والجرائد، 1993، ص ص 56، 58،57،59.

(8) حسن، ملحم، التفكير العلمي والمنهجية. الجزائر: مطبعة دحلب، 1993، ص 339 .

(9) المنوفي كمال، التنشئة السياسية في الفقه السياسي المعاصر. مجلة مصر المعاصرة، السنة 65، العدد 355، كانون الثاني (يناير) 1974، ص 175-196 .

(10) عبد الباري محمد داود : التنشئة السياسية للطفل، الإسكندرية : الملتقى المصري للإبداع والتنمية، 2005، ص 35-36 . نقلا عن احمد، الشامخون والخانعون، تاملات في التنشئة السياسية للطفل المواطن المصري. بحث منشور، نوقش بندوة التنشئة السياسية للأطفال في مصر،مايو، ص14 .

(11) محمد على محمد : مرجع سبق ذكره، ص 215 .

(12) محمد على محمد :، مرجع سبق ذكره ص ص 07 و 223.

(13) MAURICE DUVERGER, « SOCIOLOGIE DE LA POLITIQUE « , 2EME ED , PARIS, P.U.F , 1984, PP : 139 -140

(14) كمال المنوفي : التنشئة السياسية في الادب السياسي المعاصر، المقال سابق الذكر، ص 14 .

(15) محمد علي محمد : المرجع السابق الذكر، ص ص 240 ـ 216

(16) Hyman, Herbert, Political Socialisation A Study in The Psychology Of Political Behaviour. Glencoe , 195 9, P : 25.

(17) عبد القادر عبد الباسط : مرجع سبق ذكره، ص 31 .

(18) محمد علي محمد : مرجع سبق ذكره، ص 227 .

(19) نفسه، ص 240.

(20) نفسه، ، ص ص 140ـ241 .

[21] نفسه، ص 268 .

[22] نفسه، ص 09.

[23] أحمد بدر، صوت الشعب : دور الرأي العام في السياسة العامة. الكويت وكالة المطبوعات 1973، ص 189 .

[37] نفس المرجع، ص 189 .

[24] أحمد جمال ظاهر، المرجع السابق الذكر، ص 35 .

[25] أحمد بدر، المرجع السابق الذكر، ص 186 .

[26] المرجع نفسه، ص 186.

[27] نادية حسن سالم،التنشئة السياسية للطفل العربي دراسة لتحليل مضمون الكتب التدرسية. مجلة المستقبل العربي الصادرة ببيروت، السنة 5، العدد 51، ماي،1983 .

[*] كما ذهب إلى ذلك "محمد محمود ربيع "من خلال مقاله " تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية " مجلة العلوم الاجتماعية،العدد 2، المجلد 13، لسنة 1985. وكما ذهب إلى ذلك أيضا الدكتور أحمد بدر من خلال مؤلفه " صوت الشعب " ولو أن هذا الأخير استعمل مصطلحي التعليم السياسي والتنشئة السياسية.

[**] كما ذهب إلى ذلك "هشام عبد الحميد "من خلال ترجمته لمؤلف " جابرييل ايه آلموند وحي بنجهام باول الابن " المعنون بـ "السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر " .

[***] كما ذهب إلى ذلك "أنطوان حمصي "من خلال ترجمته لمؤلف " جان بيير كوت وجان بيير مونييه " المعنون بـ" عناصر من اجل علم الاجتماع " .

[****] كما ذهب إلى ذلك " محمد عرب صاصيلا " من خلال ترجمته لمؤلف " جون ماري رافلان " المعنون بـ " علم السياسة " وكذا ترجمته لمؤلف " فيليب برو" المعنون بـ" علم الاجتماع السياسي " .

[28] احمد أمين عطاالله، التربية السياسية للطلائع في جمهورية مصر العربية. رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة المنصورة: كلية التربية،1994 ص 92 .

[29] نادية حسن سالم، المقال السابق الذكر، ص 54 .

[30] Jean Pierre Cot Et Jean Pierre Mounier, **OP.CIT** , p.70.

[31] ولمزيد من التفاصيل ينظر كل من : نادية حسن سالم : مرجع سبق ذكره، ص 58، ومحمد نصر مهنا: مرجع سبق ذكره، ص ص 58-65.

[32] كمال المنوفي، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر. المقال االسابق الذكر، ص 12 .

[33] أحمد جمال ظاهر، المرجع السابق الذكر، ص 35 .

[34] نادية حسن سالم، المقال السابق الذكر، ص 58 .

[*] استطاعت دول كثيرة، حديثة النشأة تحقيق التجانس والتماسك الاجتماعي إلى حد كبير بالرغم من تباين مظاهر تركيبها الديمغرافي ومعتقداتها الدينية وعاداتها وأفكارها ومن هذه الدول : كندا، واستراليا والولايات المتحدة الأمريكية .

[35] محمد علي محمد، المرجع السابق الذكر، ص 235 .

[36] كمال المنوفي ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر، المقال االسابق الذكر، ص 11 .

[37] محمد السويدي،علم الاجتماع السياسي : ميدانه وقضاياه . المرجع السابق الذكر ص 159.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية
The National Graduate School of Political Science

ISSN :2353-0294

The Algerian Journal

OF POLITICAL STUDIES

Periodically released international scientific well-turned journal concerned with Studies and Researches in Political Sciences and International Relations

Number Seven

Submission N° 123-1228

June 2017 Ramadhane 1438